

فَتَاوَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَسَنَانِي

الْمُنْتَشَرَاتُ شَرْعِيَّةٌ وَمُبَاحِيَةٌ فِقْهِيَّةٌ

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مَزِيدَةٌ

رَاجِعُ أَصُولِهَا وَمُحَرَّرُهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهِمَا وَخَرَّجَ أَهْلَادُهَا
الْأَسَازُ مُصْطَفَى صَايِر

تَقْدِيمُ
الدُّكْتُورِ دُؤَيْفِ بَاهَمَنْدِي

الْمُزَوَّدُ الشَّامِي

الْجَنَائِزُ وَالْقُبُورُ الْأَيَّامُ وَالذُّرُورُ الْجَرَادُ
الْقُرْآنُ وَتَفْسِيرُهُ الْأَطْعِمَةُ وَالْأَشْرِيَّةُ مُتَقَرَّبَاتُ

عَمَّا لَمْ يَلْحَقْ فَرَأَى
الْمُتَرَاثِرُ

فتاوى الشيخ أحمد حساني الاستشارات شرعية ومباحث فقهية

طبعة جديدة مزيّدة

راجع أصولها وصححها ورّبها وعلّق عليها وخرّج أحاديثها
الأستاذ مصطفى صابر

تقديم
الدكتور يوسف بلمهدي

الجزء الثاني

الجنائز والقبور الأيمان والتذوق الجهاد
القرآن وتفسيره الأمانة والأمانة متفرقات

عالم المعرفة
الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1433هـ - 2012م

الايداع القانوني : 2012-1819

ردمك : ISBN 978-9947-912-43-0

عالم المعرفة

للنشر والتوزيع

العنوان : 69 تجزئة المندرين تاماريس المحمدية

الجزائر العاصمة

الهاتف — الفاكس : 021219296

Email : alemelmaarifa@yahoo.fr

الجنائز والقبور

حُكْم نَعْيِ المِيت

السؤال:

أُكْتُبُ إِلَيْكُمْ عَمَّا يَجْرِي فِي الْمَسْجِدِ الْقَرِيبِ مِنْ بَيْتِنَا - فِي قَرْيَةٍ مِنْ ضَوَاحِي (الرَّوْيَةِ) - مَسْجِدِنَا هَذَا تُقَامُ فِيهِ بَدْعَةٌ مَا جَاءَ بِهَا دِينُنَا الْحَنِيفُ، وَهِيَ أَنَّهُمْ إِذَا مَاتَ شَخْصٌ مَّا فِي قَرْيَتِنَا أَوْ الْقَرْيَةِ الْمُجَاوِرَةِ، يُنَادِي الْمُنَادِي - وَبِمُكَبَّرِ الصَّوْتِ - بِأَنَّ فُلَانًا - أَوْ فُلَانَةً - مَاتَ، وَهَذَا يَتِمَكَّنُ النَّاسَ مِنْ حُضُورِ الْجَنَازَةِ، وَلَكِنَّ السَّكَّانَ يَنْزَعِجُونَ مِنْ هَذَا الصَّوْتِ الْمُنَادِي، وَكَثِيرًا مَا يَأْخُذُهُمُ الْفَزَعُ بِشَكْلِ رَهِيبٍ، وَخَاصَّةً فِي اللَّيْلِ حِينَئِذٍ تَهْدَأُ النَّفُوسُ، أَوْ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَالْمَسْجِدُ أُسِّسَ لِلصَّلَاةِ وَتَزْكِيَةِ النَّفُوسِ، لَا لِتَرْوِيعِ النَّاسِ وَإِقْلَاقِهِمْ.

أَرْجُو أَنْ تَهْتَمُّوا بِالْقَضِيَّةِ، وَأَنْ تُبَيِّنُوا لَنَا حُكْمَ الدِّينِ فِيهَا.

م. فاطمة الزهراء (الرَّوْيَةِ)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: نَعْيُ المِيت - فِي اللُّغَةِ - هُوَ الْإِخْبَارُ بِمَوْتِهِ، يُقَالُ: نَعَاهُ لَهُ نَعْيًا (بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَبِكُسْرِهَا) وَنُعْيَانًا، إِذَا أَخْبَرَهُ بِمَوْتِهِ، أَوْ أَدَاعَ مَوْتَهُ وَأَعْلَنَهُ، فَكُلُّ نَقْلِ خَبَرِ الْمَوْتِ يُقَالُ لَهُ: نَعْيٌ⁽¹⁾.

ثَانِيًا: كَانَ لِلْجَاهِلِيَّةِ أَسْلُوبُهُمْ فِي نَقْلِ خَبَرِ الْمَوْتِ وَإِذَاعَتِهِ، «كَانُوا إِذَا تُوُفِّيَ الرَّجُلُ،

(1) انظر: الفيروزآبادي. القاموس المحيط. ص 1339، الزبيدي. تاج العروس. ج 40/ ص 108.

رَكِبَ رَجُلٌ دَابَّةً ثُمَّ صَاحَ فِي النَّاسِ أَنْعَى فُلَانًا⁽¹⁾، أَوْ «يُرْسِلُونَ رَجُلًا يَطُوفُ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَفِي الْمَجَالِسِ وَالْأَسْوَاقِ، وَيَصِيحُ أَنْعَى فُلَانًا»⁽²⁾.

وَالنَّعْيُ - بِمَعْنَاهُ اللَّغْوِي - قَدْ يَكُونُ جَائِزًا، وَالنَّعْيُ بِمَعْنَاهُ الْجَاهِلِي حَرَامٌ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

ثَالِثًا: فَإِذَا كَانَ نُقْلُ خَبَرِ مَوْتِ شَخْصٍ مَا لِيُجَرَّدَ الْإِعْلَامُ بِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى - لُغَةً - نَعْيًا، وَدَلِيلُ جَوَازِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ بِاسْتِشْهَادِ قَادَةِ مُؤَتَةِ: زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ⁽³⁾.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ نُقْلُ خَبَرِ مَوْتِ الْمَيِّتِ لِيَسْتَعِدَّ أَصْحَابُهُ وَأَصْدِقَاؤُهُ وَالصَّالِحُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِتَجْهِيْزِهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ، وَدَفْنُهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ وَدَفْنَهُ مِنْ حَقَّقَهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ، وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، يُؤَجَّرُ مَنْ يَقُومُ بِهِ، وَيَأْتِمُ الْجَمِيعُ إِنْ تَرَكُوهُ. وَبُرْهَانُ جَوَازِهِ - حَيْثُذ - مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ السُّودَاءِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ - أَوْ الشَّابَّ الَّذِي كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ - مِنْ قَوْلِهِ ﷺ - لَمَّا عَلِمَ بِالْمَوْتِ -: «أَلَا أَدْنَتْهُمُونِي؟»⁽⁴⁾. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ

(1) انظر: فتح الباري. ج 3/ ص 117.

(2) انظر: فتح الباري. ج 3/ ص 116.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، حديث (1246)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن، حديث (1337)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ أَسْوَدَ رَجُلًا - أَوْ امْرَأَةً - كَانَ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ وَلَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَوْتِهِ، فَذَكَرَهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: "مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ؟"، قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "أَفَلَا أَدْنَتْهُمُونِي؟". فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذًا وَكَذًا - قِصَّتُهُ - قَالَ: فَحَقَرُوا شَأْنَهُ. قَالَ: "فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ". فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ».

تُعَلِّمُونِي»⁽¹⁾، فلو أَعْلَمُوهُ بالموت لَكَانَ نَعِيًّا فِي اللُّغَةِ.

رابعًا: أمَّا إذا كَانَ النَّعِيُّ - بِنَقْلِ خَبَرِ الْمَوْتِ - عَلَى الْأَسْلُوبِ الْجَاهِلِيِّ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ وَشَبِيهًا بِهِ، فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ، صَحَّ النَّهْيُ عَنْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ، فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا.

وعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًّا»⁽²⁾، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَاحِدٌ، وَابْنُ مَاجَةٍ، وَحَسَنَهُ صَاحِبُ فَتْحِ الْبَارِي⁽³⁾.

وَالْأَسْلُوبُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّعْيِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ جَاءَتْ كَلِمَةُ «إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ»، وَهِيَ كَلِمَةُ تَحْذِيرٍ مِنْ مُقَارَبَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَتَعْلِيلُ النَّهْيِ بِأَنَّهُ فِعْلٌ الْجَاهِلِيَّةِ. فَإِنَّ كَانَ الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا، فَهُوَ مِنْ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَفَى بِذَلِكَ زَجْرًا، وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَقُولُ مِثْلَ هَذَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَقُولُهُ إِذَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ جَاءَ الرِّفْعُ بِأَقْوَى دَرَجَاتِ الرِّوَايَةِ، وَهِيَ تَصْرِيحُ الرَّاويِ بِالسَّمَاعِ، وَقَدْ بَالَغَ حُذَيْفَةُ فِي الْإِحْتِيَاظِ لِنَفْسِهِ، حَتَّى خَشِيَ أَنْ يَكُونَ إِخْبَارُ أَيِّ وَاحِدٍ بِمَوْتِهِ نَعِيًّا، فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَلَّا يُؤْذِنُوا أَحَدًا.

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ: الْإِذْنُ بِالْجَنَازَةِ، حَدِيثُ (1247)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُوْدُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ، فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: "مَا مَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي؟". قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكَّرْهْنَا، وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ. فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ».

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَاهُ مِنَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةٍ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ، لَتَعْلُقَ كَلَامَ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهِ فِيمَا يَأْتِي.

(3) انْظُرْ: فَتْحُ الْبَارِي. ج 3/ ص 117.

خامسًا: ومن بعد الصحابة، تَفَقَّه التابعون وَمَن بَعْدَهُم مِنَ العلماء والمجتهدين في هذه القضية، وَجَمَعُوا بَيْنَ النُّصُوصِ، وَبَيَّنُّوا مَا يَحُوزُ وما لَا يَحُوزُ، ففي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: «قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ (يعني إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ): هَلْ كَانُوا يَكْرَهُونَ النَّعْيَ؟ قَالَ: نَعَمْ». ثم قَالَ: «لَا بَأْسَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤْذَنَ صَدِيقُهُ وَأَصْحَابُهُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُطَافَ فِي الْمَجَالِسِ فَيَقَالَ: أُنْعِي فُلَانًا، فِعْلَ الْجَاهِلِيَّةِ». ومثله ما رواه سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَيْضًا فِي سُنَنِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: «لَا أَعْلَمُ بِأَسَا أَنْ يُؤْذَنَ الرَّجُلُ صَدِيقُهُ وَحَمِيمُهُ».

وقد حَرَّرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ - مِنْ جِلَّةِ مُحَقِّقِي الْمَالِكِيَّةِ - هَذِهِ الْقَضِيَّةَ، فَقَالَ - فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ وَالشُّوْكَانِيُّ -: «يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

الأولى: إِعْلَامُ الْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ، فَهَذَا سُنَّةٌ.

الثانية: الدَّعْوَةُ لِلْمُفَاخَرَةِ بِالكَثْرَةِ، فَهَذَا مَكْرُوهٌ.

الثالثة: الإِعْلَامُ بِنَوْعِ آخِرِ كَالنِّيَاةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا حَرَامٌ»⁽¹⁾.

والتحقيق الذي انتهى إليه الشوكاني رحمه الله أَنَّ النِّهْيَ عَنِ النَّعْيِ عَامٌّ قَدْ خُصِّصَ، قَالَ: «وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِعْلَامَ لِلغُسْلِ وَالتَّكْفِينِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَمْلِ وَالدَّفْنِ مَحْصُوصٌ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ إِعْلَامَ مَنْ لَا تَتِمُّ هَذِهِ الْأُمُورُ إِلَّا بِهِ يَمَّا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى فِعْلِهِ فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ وَمَا بَعْدَهُ، وَمَا جَاوَزَ هَذَا الْمَقْدَارَ فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ عُمُومِ النَّهْيِ»⁽²⁾. وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالتَّحْقِيقِ.

سادسًا: والمساجد - كما جاء في السؤال - إنما وُضِعَتْ لِلصَّلَاةِ، وَتَرْكِةِ النُّفُوسِ

(1) ابن العربي. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي. ج4/ص206. وانظر أيضًا: فتح الباري.

ج3/ص117، نيل الأوطار. ج4/ص70.

(2) نيل الأوطار. ج4/ص70.

بعبادة الله، وقد جاء ذلك في قوله تعالى - في سورة النور -: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (٣٦) رَجَالٌ لَا تُلْهِهِمْ جِثْرَةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ [النور: 36-37].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «هي المساجد تُكْرَم، ويُنهى عن اللغو فيها، ويُذْكَر فيها اسم الله، ويُتلى فيها كتابه»^(١)، فهي لِذِكْرِ الله وتسبيحه، وقد أَمَرَ الله بذلك في قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ (٤١) وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (٤٢) [الأحزاب: 41 - 42]، وَمِنْ ذِكْرِ الله وتسبيحه إقامة الصلوات، والتَّهَجُّد، والتلاوة، والتذكير بالقرآن، وَخَصَّ الناس على إيتاء الزكاة، وإطعام المساكين، وما يَتَّصِل بهذه العبادات، كقراءة العلم، كُلُّ هذا مِمَّا تُرْفَع به المساجد.

فإذا كان الإنسان مَجْبُولًا على رَفْع بيته الخاص - حِسًّا ومعنى - فَإِنَّ بَيْتَ الله أَحَقُّ بِالرَّفْعَةِ والتعظيم، وأَجْدَر بالتكريم، وبهذا أَمَرَ الله في قوله: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴾، وَرَفَعَهَا حِسًّا بتشييدها وبنائها، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ [البقرة: 127]، وَمِنْ رَفْعِهَا معنى صيانتها عن كُلِّ مَا يُدْنِسُهَا أو يُزْرِى بها، قال الشوكاني: «وقد وَرَدَ في تعظيم المساجد، وتَنَزُّيها عن القَدَرِ واللغو، وتنظيفها وتطْيِيبها أحاديث»^(٢).

وفيا يَدْخُل في ذلك، حِفْظُهَا مِنْ كُلِّ مَا يُدْنِسُهَا حِسًّا أو معنى، وَمَنْعُ كُلِّ مَا يُؤْذِي الْمُصَلِّينَ الذاكرين العابدين الله فيها، وقد أَمَرَ النبي ﷺ بإخراج مَنْ يُؤْذِي النَّاسَ والملائكة بِرَائِحَةٍ تَفُوح منه؛ لَأَنَّهُ أَكَلَ الثَّوْمَ أو البَصَلَ أو الْكُرَّاثَ^(٣)، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ

(١) انظر: الشوكاني. فتح القدير. ج 4/ ص 44.

(٢) فتح القدير. ج 4/ ص 44.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: نَهْيُ مَنْ أَكَلَ ثَوْمًا أو بَصَلًا أو كُرَّاثًا أو نحوها، حديث (564)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

تَفُوحُ مِنْهُ الرَّائِحَةُ الْكَرِيمَةُ بِسَبَبِ إِهْمَالِهِ تَنْظِيفَ جَسَمِهِ أَوْ ثِيَابِهِ - كَتَنَ الْقَدَمَيْنِ أَوْ الْإِبْطَيْنِ أَوْ الثِّيَابَ - مِثْلُ مَنْ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ الْخَيْثَةِ أَوْ أَشَدَّ.

وَمِمَّا يُؤْذِي الْمُصَلِّينَ، وَيُشَوِّشُ عَلَيْهِمْ، مَا وَقَعَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ، وَنَهَى عَنْهُ، فِيهِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ زَجَرَ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ يَنْشُدَانِ الضَّالَّةَ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّبَايُعِ فِيهِ:

أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا وَجَدْتَ"». فَهَذَا زَجَرٌ لَهُ عَنِ رَفْعِهِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ وَالضَّرَاحِ، وَقَدْ اسْتَحَقَّ الدَّعْوَةَ عَلَيْهِ بِتَقْيِضِ مَقْصُودِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُشَوِّشُ عَلَى الْعَابِدِينَ، وَفِيهِ رَدْعٌ لِأَمْثَالِهِ.

وَنَقَلَ وَلِيُّ اللَّهِ الدَّهْلَوِيُّ فِي كِتَابِهِ (حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ)⁽¹⁾ حَدِيثًا فِي الْمَوْضُوعِ يَأْمُرُ أَنْ يُقَالَ لِكُلِّ نَاشِدٍ ضَالَّةً مِثْلَ هَذَا الدَّعَاءِ، قَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]:⁽²⁾ «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»⁽³⁾. كَمَا رَوَى حَدِيثًا فِي شِبْهِ نَشْدَانِ الضَّالَّةِ وَهُوَ التَّبَايُعُ فِيهِ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَّاعُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ». نَقَلَهُمَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ⁽⁴⁾، وَعَلَّمَ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ.

قَالَ الدَّهْلَوِيُّ: «أَمَّا نَشْدُ الضَّالَّةِ أَيَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِطَلِبِهَا؛ فَلَأَنَّهُ صَخَبٌ وَلَغَطٌ يُشَوِّشُ عَلَى الْمُصَلِّينَ وَالْمُعْتَكَفِينَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ بِالدَّعَاءِ بِخِلَافِ مَا يَطْلُبُهُ، إِرْغَامًا لَهُ، وَعَلَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا، أَيَّ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِلذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ».

(1) الدَّهْلَوِيُّ. حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ. ج 1/ ص 326.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ لَمْ يُوجَدْ فِي الْأَصْلِ.

(3) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: النَّهْيُ عَنِ نَشْدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَا يَقُولُهُ مَنْ سَمِعَ النَّاشِدَ، حَدِيثٌ (568)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) قَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (ج 1/ ص 356): «أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَأَقْرَأَهُ الذَّهَبِيُّ».

سابعاً: مِمَّا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا يَقَعُ فِي قَضِيَّةِ الْحَالِ بِمَسْجِدِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ، مِنْ الْإِعْلَانِ عَنِ الْوَفَاةِ لِلْعُمُومِ، وَإِبْلَاغِ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ مُكَبِّرِ الصَّوْتِ - مَتَى وَقَعَ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَحَتَّى فِي وَسْطِ اللَّيْلِ أَوْ عِنْدَ الْفَجْرِ - مِنَ النَّعْيِ الْحَرَامِ، لِمُطَابَقَةِ أَوْصَافِ نَعْيِ الْجَاهِلِيَّةِ لَهُ، بَلْ إِنَّهُ تَجَاوَزَهُ كَثِيرًا لَوْقُوعَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ حَرَامٌ، وَلِأَنَّ صَوْتَ هَذَا النَّاعِي مِنَ الْمَسْجِدِ أَتَكَرَّرَ مِنْ صَوْتِ رَجُلٍ وَاحِدٍ يَقِفُ عِنْدَ الْأَبْوَابِ أَوْ فَوْقَ دَابَّةٍ أَوْ وَسْطِ السُّوقِ، وَيَقُولُ: «أَنْعَى فُلَانًا»، وَلِأَنَّ مَا نُهِيَ مِنْ أَجْلِهِ عَنِ نَشْدَانِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَسْمَعُهُ مَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي تَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ وَحَمْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ فَقَطْ، بَلْ يَسْمَعُهُ النِّسَاءُ وَالْعَجِزَةُ وَالْأَطْفَالُ، وَلَا يَخْرُجُ فِي الْجَنَازَةِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِمَّنْ يَسْمَعُونَ النَّعْيَ، فَهَذَا يَشْمَلُهُ عُمُومُ الْحَدِيثِ فِي النَّهْيِ.

فَإِذَا بَلَغَ الْأَمْرُ - لَوْقُوعَهُ فِي هَذِهِ اللَّيْلِ أَوْ فِي الصَّبَاحِ الْبَاكِرِ - إِلَى حَدِّ الْإِزْعَاجِ، وَبَثِّ الْحُزَنِ وَالْكَرْبِ فِي مَدِينَةٍ كَامِلَةٍ، بِمَا قَدْ يَرْتَفِعُ مِنَ الْأَصْوَاتِ بِالْبَكَاءِ وَالنَّحْيِ، فَقَدْ بَلَغَ الْمُنْتَهَى فِي الْقُبْحِ وَالنَّكَارَةِ، وَالْإِسْلَامُ يَأْمُرُ بِتَحَمُّلِ الْمُصِيبَةِ بِالصَّبْرِ وَالْهَدْوِ وَالسَّكِينَةِ، وَيُؤَدِّبُ الْمُسْلِمِينَ بِالْإِحْسَانِ الْمُطْلَقِ، قَوْلًا وَعَمَلًا وَسُلُوكًا، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ، وَيُحِبُّ الصَّابِرِينَ.

26 جمادى الأولى 1406هـ / 05 فبراير 1986م

هل يُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ؟

السؤال:

هل يُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، أَمْ يُدْفَنُ بَدُونِ صَلَاةٍ عَلَيْهِ؟ أَفِيدُونَا لِيَعْمَ النِّفْعُ، وَجَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا.

ر. قارون

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: نعم، يُصَلَّى على قاتل نفسه وبأخيها (المتحجر)، إذا أقدمَ على فعله وهو مُسلمٌ يُؤمن بالله؛ لأنَّ غاية أمره أنه أقدمَ على معصية من الكبائر لا يستحلُّها، وقد جاء في الموطأ: «قَالَ يَحْيَى سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى وَلَدِ الزَّنا وَأُمِّهِ».

وقال أبو الوليد الباجي في شرحه لهذا النص: «ولد الزنا من جملة المسلمين، والموالاة لا تنقطع بيننا وبين أهل الكبائر، وكيفَ ولا ذنبَ لولد الزنا في أمره، وهذا قول جمهور الفقهاء»، ثم قال: «وأما أمُّه، فإنه يُصَلَّى عليها أيضاً، غير أنه يُستحبُّ أن يجتنب الصلاة عليها أهل الفضل والعلم»، ثم ذكر النقائص الخاصة، كأهل الكبائر، وأهل البدع المستمسكين بالإيمان، «فإنه يُكره للإمام وأهل الفضل الصلاة عليهم، ليكون ذلك ردعاً وزجراً لغيرهم عن مثل حالهم، والأصل في ذلك ما روى جابر بن سمرة عن النبي ﷺ، أنه: "أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَسَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ" (1) (2). قال في اللسان: «المشقص من النصال، [ما طال] (3) وعرض (4)».

غاية الأمر أن أهل الفضل والعلم يُكره لهم أن يُصلُّوا على المتحجر والمُرتكب للكبائر، ولكن ذلك مُقيَّدٌ بما إذا لم يُؤدِّ ذلك إلى ترك الصلاة عليهم، قال الباجي: «وهذا ما لم يُؤدِّ ذلك إلى إبطال الصلاة عليه، فإن خيفَ ذلك صَلُّوا عليه؛ لأنَّ فرض الصلاة لأزْمَ بِسَبِّهِمْ، ولا يُسقطه كبائرهم ويدعُّهم، ما تمسكوا بالإسلام، وكذلك المقتول في الفئة الباغية، يُغسَلُ وَيُصَلَّى عليه».

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب ترك الصلاة على القاتل نفسه، حديث (978).

(2) الباجي. المتقى شرح الموطأ. ج 2/ ص 20 - 21.

(3) في النسخة المطبوعة: [باطل]. والصواب ما أثبتناه من لسان العرب.

(4) انظر: لسان العرب. ج 7/ ص 48.

ثم قال: «والأصل في ذلك ما رُوي أنَّ النَّبيَّ ﷺ: "كَانَ إِذَا أُنِي بِمَيِّتٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً لَهُ، لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ، وَقَالَ صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ" (1)»، فهذا أمرٌ منه ﷺ بالصلاة عليه.

والحكمة في ترك صلاة النبي على مثل هؤلاء، أن يَنْزَجِرَ أمثالهم، ولا يُعَوَّلُوا على صلاة الرسول المَرْجُوَّةِ الإجابة، وأمره للمسلمين بالصلاة عليهم يَدُلُّ على عدم جواز دَفْنِهِم بدون صلاة أصلاً.

وقول العلماء: «لا يُصَلِّي عليهم ذُوو الفضل والعلم»، أُخِذَ مِنْ عدم صلاة النبي، فلا ينبغي أن يَغْتَرَّ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ فيقول: أنا مِنْ ذَوِي الفضل والعلم، لا أُصَلِّي على قاتل نفسه، فَإِنَّ مِثْلَ هذا غرورٌ، وَمَنْ أَنبَأَهُ أَنَّهُ «مِنْ ذَوِي الفضل والعلم»؟

ثانيًا: وهذا الخُلُق - وهو الانتحار - قَلِيلٌ جَدًّا في المسلمين، والحمد لله، ذلك أن الباعث عليه هو القنوط واليأس عند الأزمات، وهما (القنوط واليأس) ليسا مِنْ خُلُقِ المسلم، الذي نَهَاهُ الله عن القنوط، وأخبره أَنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ، قال تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 53]، وقال ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: 87].

فالمسلمون - في هذا العصر، وكذلك مِنْ قَبْل - أَقْلُ الْأُمَمِ إِقْبَالًا على قَتْلِ أَنْفُسِهِمْ، لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الثَّقَةِ بِاللَّهِ، وانتظار رحمته حتى في أَحْلَكِ الْأَزْمَاتِ، وللنهي الوارد في القرآن، والوعيد الوارد في السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٢٩) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُونًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴿ [النساء: 29] -

(1) أخرجه البخاري في كتاب الحوالات، باب: إن أحال دين الميت على رجل جازًا، حديث (2289)، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(2) المنتقى شرح الموطأ. ج 2/ ص 21.

[30]، فهذا وعيدٌ شديدٌ بعذاب الله، أكَّده ما وَرَدَ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ شَرِبَ سَمًّا، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». وفي مسلم أيضًا، عن ثابت بن الضَّحَّاك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُدِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».

والخلود في جهنم - كما هو صريح الحديث - حمَّله العلماء على مَنْ فعل فعله، مُسْتَحِلًّا لارتكاب الجريمة، يائسًا من رحمة الله، فَإِنَّ هَذَا يَكْفُرُ، كما دَلَّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِشُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: 87]، فأما إِنْ لم يكن استحلالاً ولا يائسًا، فَإِنَّ الْخُلُودَ مُرَادٌ بِهِ شِدَّةُ الرَّدْعِ وَالزَّجْرِ وَالِاسْتِحْقَاقِ، ثُمَّ تُدْرِكُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ وَمَشِيئَتُهُ لِمَنْ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ.

ثالثًا: قَاتِلُ نَفْسِهِ - إِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَمْ يَسْتَحِلَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ - مُرْتَكِبٌ لِجُرْمَةِ قَتْلِ مُؤْمِنٍ مُتَعَمِّدًا ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَظِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93]، فهذا وعيدٌ ما مثله وعيد، ومن أجل ذلك اختلف علماءنا في قاتل المؤمن عَمْدًا وَعُدْوَانًا، هل له توبة إذا تاب بعد القتل، أم لا توبة له؟ في المسألة مذهبان، تَشَدَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ بِأَنَّهُ لَا تُوبَةَ لَهُ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ بِأَنَّهُ لَهُ تُوبَةٌ، وَبَسَطَ الْمَسْأَلَةَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ⁽¹⁾، فَذَكَرَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هَلْ لِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا تُوبَةٌ؟ فَقَالَ: لَا. وَلَمَّا قُرِئَ عَلَيْهِ آيَةُ الْفِرْقَانِ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا الشُّرْكُ وَالزَّنا وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالتَّيُّ جَاءَ فِيهَا مِنْ بَعْدِ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: 70]، قَالَ: هَذِهِ آيَةُ مَكِّيَّةٌ نَسَخَتْهَا آيَةُ مَدِينِيَّةٌ، وَهِيَ آيَةُ

(1) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 332.

النساء، يعني الآية التي تَقَدَّم ذِكْرُهَا. ومذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه كمذهب ابن عباس.

وأما مذهب عبد الله بن عمر - وهو المتشدد عادةً خلاف ابن عباس - فإنه يَلِينُ هنا، ويقول بتوبته إن تاب بعد ظُلمِهِ وأصلَحَ.

وَرَوَى القرطبي عن ابن عباس كمذهب ابن عمر رضي الله عنهما، قال «سُئِلَ ابن عباس: هل لِمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا متعمِّدًا توبة؟ قال: لا، إلَّا النار. فلما ذهب السائل، قال له جلساؤه: أهكذا كنت تُفْتِينَا؟ كنت تُفْتِينَا أَنَّ لِمَن قَتَلَ توبةً مقبولةً، قال: إني لأحسبه رجلًا مُغَضَّبًا يريد أن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا. قال: فَبَعَثُوا فِي إِثْرِهِ فوجدوه كذلك»⁽¹⁾. قال القرطبي: «وهذا مذهب أهل السنة، وهو الصحيح».

واحتجَّوا لصِحَّتِهِ بأنَّ آية النساء مخصوصة، وأجمعوا على أنها نزلت في مُرتدٍّ - وهو مِقْيَسُ بن صُبَابَةَ - أسْلَمَ مع أخيه، فَوُجِدَ مقتولًا في حَيٍّ لِلْأَنْصَارِ، ولم يُعْرَف قَاتِلُهُ، فَأَخَذَ مِقْيَسُ فِدْيَتَهُ، وَأَظْهَرَ رِضَاهُ، ثُمَّ عَدَا عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فقتله بأخيه، وارتحل إلى مكة مُرتدًّا، يَفْخَرُ بأنه أَوَّلُ عَائِدٍ لِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَبَقِيَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَوْمَ الْفَتْحِ، فَأَهْدَرَ دَمَهُ النَّبِيُّ، وَوُجِدَ مُتَعَلِّقًا بِسِتَارِ الْكَعْبَةِ فَقُتِلَ، ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93].

وَدَلَّ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتٍ﴾ [هود: 114]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، فالعموم في هذه الآيات يَقْتَضِي قَبُولَ التَّوْبَةِ، وَالْأَخْذُ بِالظَّاهِرِ فِي آيَةِ النِّسَاءِ يُلْزِمُ مِنْهُ التَّنَاقُضَ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخْصِصِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ آيَةِ الْفَرْقَانِ الَّتِي جَاءَتْ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ، وَبَيْنَ آيَةِ النِّسَاءِ مُمَكِّنٌ، بِحِمْلٍ مُطْلَقٍ آيَةِ النِّسَاءِ عَلَى مُقَيِّدِ آيَةِ الْفَرْقَانِ،

(1) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 333.

فيقال: جزاء القاتل عَمْدًا كذلك، إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنَ وَعَمِلَ صَالِحًا.

والأحاديثُ الصحيحة الدالة على قبول التوبة كثيرة، منها حديث بيعة العقبه، الذي رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه⁽¹⁾.

وفسّر ابن عباس قوله تعالى: ﴿مُتَعَمِّدًا﴾ ب: مُسْتَحِلًّا لِقَتْلِهِ، وبهذا التفسير يزول الإشكال، فإنَّ استِحلالَ المحَرَّم ارتدادًا، بإجماع العلماء، والمُرتدُّ كافرٌ يُحَلَّدُ في النار. الخلاصة: أنَّ المتحرّر - وهو مُسْلِمٌ - مُرتكبٌ لجريمة قتل مؤمنٍ مُتَعَمِّدًا، وقَوَّبه عمله من اليأس والقنوط من رحمة الله، ومع ذلك فإنَّ عمله لا يُخرجه من الإسلام، فيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ مُرتكبي الكبائر، يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عليه، ويُدفن في مقابر المسلمين، وأمره إلى الله، إن شاء عذَّبه بعَذْلِهِ، وإن شاء عفا عنه بِفَضْلِهِ. والله أعلم.

12/03/1988م

ما يُعْمَلُ في الجنائز

السؤال:

وَرَدَ علينا من سكان بلدية رأس الوادي (ولاية البُرج) استفتاء حول قراءة القرآن على الميت، وحول أشياء أخرى تتصل به، هي:

- 1- قراءة سورة (يس) عند المحتضر.
- 2- هل الصمت عند حَمْلِ الجنازة أفضل أم الذُكْرُ؟

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، حديث (1709)، بلفظ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».

- 3 - قراءة يس، والواقعة، وتبارك، والإخلاص، والمعوذتين، والفاطحة بعد صلاة الجنائز في المقبرة جهراً جماعةً، ورأيُ الفقهاء في ذلك.
- 4 - إقامة الولائم والإطعام ليلة الوفاة، وليلة الأربعين.
- نرجو منكم فتوى شافية كافية في الموضوع. والسلام.

عن سكان البلدية: إمام المسجد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

المسألة الأولى: قراءة سورة يس على الميت وعند المحتضر

أولاً: في السؤال الأول مسألتان: قراءة سورة يس على الميت، وقراءتها عند المحتضر، وهو من كان في سياق الموت.

أمّا قراءة يس على الميت، فقد وردَ فيها حديثٌ رواه معقل بن يسار رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «افْرءُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ»، خرَّجه من الأئمة: أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه، ومع ذلك فقد أعلَّه الأئمة بالاضطرار، والوقف، والجهالة لبعض رواته، كما في نيل الأوطار، ونقل أبو بكر بن العربي قول الدارقطني فيه: «هذا حديثٌ ضعيفُ الإسناد، مجهول المتن، ولا يصحّ في الباب حديثٌ»⁽¹⁾.

وإذا لم يصحّ حديثٌ في موضوع من المواضيع، بقي ذلك الموضوع دون دليل يُستند إليه، وقد حذر علماءنا من الاحتجاج بالحديث الضعيف؛ لأنه قد يشرع في الدين ما لم يأذن به الله.

وقد وقع نقاش علمي بين شيخنا ابن باديس، وشيخه الطاهر بن عاشور، شيخ الإسلام بتونس، الذي جَوَّز القراءة تأييداً لبعض المبتدعة في ديارنا، وكانت الخصومة

(1) انظر: ابن حجر. التلخيص الحبير. ج 2/ ص 245، نيل الأوطار. ج 4/ ص 29.

شديدة معهم، فظَهَر عليه ابن باديس. ومنه ومن كتاب نيل الأوطار أَخَذْنَا ما في هذا المقال، والبحث موجود في كتاب الدكتور (عمار طالبي) عن ابن باديس (الجزء الثالث)⁽¹⁾ نَقْلًا عن (البصائر) جريدة العلماء.

ولما كان الحديث ضعيفَ السند، فإنَّ مَتْنَهُ يَحْتَمِل التَّأْوِيل - لو صَحَّ قبوله والاحتجاج به - ذلك أن يكون المراد بقوله ﷺ: «عَلَى مَوْتَاكُمْ»، مَنْ حَضَرَهُ الموت، فقد يُطْلَق عليه لفظُ ميت، باعتبار المآل، ذلك ما فَسَّرَهُ به ابن حِبَّان، حيث قال: «أراد به مَنْ حَضَرْتَهُ الْمَيِّتَةُ لَا أَنَّ الْمَيِّتَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ»⁽²⁾، واحتجَّ ابن حبان بقوله ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ [لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ]⁽³⁾»⁽⁴⁾، فالمراد به مَنْ حَضَرَهُ الموت لا الميت، فإنه لا يَسْمَع التلقين.

كما احتجَّوا في الموضوع - وهو إطلاق لفظ الميت على الْمُحْتَضَر - بقوله ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقْرَأُ عِنْدَهُ يَسْ إِلَّا هُوَ اللَّهُ عَلَيْهِ»⁽⁵⁾. قال الصنعاني في شرح بلوغ المرام: «هذان يُؤَيِّدان ما قاله ابن حبان مِنْ أَنَّ المراد به الْمُحْتَضَر»⁽⁶⁾.

ثانيًا: والفرق بين قراءة يس على الميت - بعد موته - وقراءة يس على الْمُحْتَضَر - وهو مَنْ كان ما يزال بالحياة - أَنَّ الْمُحْتَضَرَ يَسْمَع القرآن، فَيُؤَجَّر عليه؛ لأنَّ لِسَامِع القرآن أجر القارئ، بكلِّ حرف عشر حسنات، وقد يَنْتَفِع بِتَدْبُّر الآيات، مثل قوله تعالى فيه: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: 5]، وقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾

(1) انظر: عمار طالبي. آثار ابن باديس. ج 3/ ص 76 وما بعدها.

(2) انظر: صحيح ابن حبان. ج 7/ ص 271، نيل الأوطار. ج 4/ ص 29، آثار ابن باديس. ج 3/ ص 110.

(3) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وأثبتناه مِنْ صحيح مسلم، وصحيح ابن حبان.

(4) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: تلقين الموتى لا إله إلا الله، حديث (916)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(5) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ج 2/ ص 245): «أسنده صاحب الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وأبي ذرٍّ عن النبي ﷺ».

(6) الصنعاني. شبل السلام شرح بلوغ المرام. ج 1/ ص 467.

[يس: 58]، فَيُهَوَّنُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ؛ لَأَنَّهُ ذَاهِبٌ عِنْدَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَمَّا الْمَيِّتُ فَلَا يَسْمَعُ الْآيَاتِ، وَقَدْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ - كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ -: «إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفِعُ فِي صُدُورِ الرِّجَالِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»⁽¹⁾.

وَقَدْ تَبَيَّنَ - مِمَّا تَقَدَّمَ - أَنَّ قِرَاءَةَ يَسَ عَلَى الْمَيِّتِ لَا سَنَدَ لَهَا إِلَّا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ، خُصُوصًا وَقَدْ وَرَدَ فِي مَوْضُوعِ تَتَوَفَّرِ الدَّوَاعِي لِلنَّقْلِ الصَّحِيحِ فِيهِ، بَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَبْلُغَ النَّقْلُ فِيهِ التَّوَاتُرَ الْمَعْنَوِي، فَقَدْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرٌ فِي حَيَاتِهِ، وَلَمْ يُرَوْ عَنْهُ مِثْلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ - وَهُوَ خَيْرٌ بِالْحَدِيثِ -: «لَا يَصِحُّ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ».

وَأَمَّا قِرَاءَتُهَا - أَوْ قِرَاءَةُ مِثْلِهَا مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - عَلَى الْحَيِّ صَحِيحًا سَالِمًا كَانَ أَوْ مَرِيضًا أَوْ مُحْتَضِرًا، فَإِنَّ فِيهَا خَيْرًا كَثِيرًا لَهُ بِحَصُولِ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ، وَالتَّهْنِئَةِ لَشِدَائِدِ الْمَوْتِ.

المسألة الثانية: التزام الصمت في الجنازة

ثَالِثًا: السُّنَّةُ فِي تَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ، السُّكُوتُ وَالصَّمْتُ لِلاعتبارِ بِالْمَوْتِ، وَإِذَا كَانَ ذِكْرُ فَلْيَكُنْ فِي النَّفْسِ، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: 205].

وَأَمَّا الْكَلَامُ أَثْنَاءَ التَّشْيِيعِ - وَلَوْ بِالْجَهْرِ بِالْدُّعَاءِ - فَقَدْ وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ انْكَارُهُ، فَإِنَّ رَجُلًا مَرَّ بِجَنَازَةٍ - أَوْ مُرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ - فَقَالَ - يُجْهَرُ بِذَلِكَ -: «غَفَرَ اللَّهُ لِأَخِيكُمْ هَذَا»، فَقَالَ لَهُ أَحَدُ كِبَارِ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ⁽²⁾: «لَا غَفَرَ لَكَ»⁽¹⁾. وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الدُّعَاءِ إِلَّا إِذَا

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ، بَابُ: مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانُ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، حَدِيثُ (1631) بِلَفْظٍ:

«إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(2) هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كان صاحبه قد تجاوز الحدَّ، وارتكب محظورًا. فالدعاء - في نفسه - مشروع، ودعاء المؤمن لأخيه مستجاب، ولكن الجهر به في مثل هذا الموطن بدعة؛ لأنَّ الشارع يأمر فيه بالصمت للاعتبار والتفكير.

وما تفعله الجماعة في بعض الجهات من رفع الصوت بكلمة الإخلاص (لا إله إلا الله) حتى يصلوا به إلى المقبرة، كأنهم يُشِدُّون بها ويتعَنَّون، لم يرد مثله عن النبي ولا عن السلف الصالح، فهو بدعة مُنكَرة، وقول القائل: «أتريدون أن تمنعوا قول (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)؟»، حُجَّةٌ من تلقين الشيطان. نحن لا نريد منع هذه الكلمة، لكن ليس هذا من مواطن الجهر بها، ولا يَمْنَعُك مانعٌ من أن تذكرها بلسانك وفي نفسك، أمَّا أن تأتي بها في مثل هذا الموطن، وعلى هذه الكيفية، فإنه تشريعٌ، والتشريع لا يكون إلا من الله، مُبَلَّغًا من رسول الله عليه الصلاة والسلام.

ثم إنَّ الفعل قد يكون من العبادة، فإذا جاء في غير وقته أو على غير هيأته فهو حرام أو مكروه، مثل الصيام يوم العيد، أو صلاة النافلة بعد العصر وقبل الغروب أو بعد الصبح، فإنَّ الصوم في نفسه عبادة لا نظير لها، ولكنه يوم العيد حرامٌ ينهى الشارع عنه، والصلاة في نفسها من أجلَّ العبادات، لكن نافلتها منهيٌّ عنها بعد العصر والصبح، حرامٌ عند احمرار الشروق واصفرار الغروب.

فالمسلم لا يكون مُثَابًا على فعله، مُتَقِيًّا رَبَّهُ، حتى يَعْبُدَ الله وحده، وَيَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَ، وكما شَرَعَ، وكلمةُ (لا إله إلا الله) هي أفضل ما قاله رسول الله والنبِيُّون من قَبْلِهِ، لكن الجهر بها - جماعةً - كالنشيد عند الجنائز غير مشروع، بل هو بدعة.

المسألة الثالثة: قراءة سُور من القرآن في المقابر

رابعًا: وأمَّا سورة يس وغيرها إثر الصلاة على الجنائز (بعد الصلاة على الميت)،

(1) انظر: ابن الحاج، المدخل، ج 3/ ص 251.

فإن التجمع لذلك، والقراءة بها أو بغيرها جهراً غير مشروع، ولا وارد في السنة، أما القراءة نفسها فهي عبادة، بل أن أفضل أنواع الذكر قراءة القرآن، فقد بشّر رسول الله ﷺ بأن لقارئ القرآن بكل حرف عشر حسنات، وحديثه في ذلك صحيح⁽¹⁾، والجالس لسماع القرآن يتلى مثل القارئ، له بكل حرف عشر حسنات.

والتصدق على الأموات بأجر تلاوة القرآن مما ينفع الميت، إذا كان تالي القرآن من أبنائه وذريته قطعاً؛ لأن الولد من كسب أبيه، ويشمله الحديث الصحيح: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»⁽²⁾.

أما إذا كان القارئ من غير ولده، كالأخ مع أخيه، والصديق مع صديقه، فقد اختلف فيه: هل يصل إليه إهداء الثواب ممن أهده إليه؟ أينفعه أو لا ينفعه؟ لأنه ليس من كسبه، وقد صحح القول بوصول الثواب إليه، كالدعاء لمن سبقنا بالإيمان، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: 10]، فالذين سبقوهم بالإيمان عامٌ يشمل آبائهم وأجدادهم، ويشمل غيرهم. وكذلك قوله - حكاية لقول نوح عليه السلام -: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28].

وفي الصلاة على الميت دعاء له، وهي واجبة علينا (فرض كفاية)، وقد علم النبي ﷺ الأصحاب ما يقولون إذا زاروا المقابر⁽³⁾، وفيه الدعاء للمؤمنين من ساكني القبور.

(1) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر، حديث (2910)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

(2) سبق تخريجه.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، حديث (975) عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ: =

وجاء في حديث له رواه أبو داود عن عثمان رضي الله عنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّسْبِيحِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ».

هذا مما وَرَدَ مِنْ سُنَّةِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ عِنْدَ الدَّفْنِ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّجَمُّعُ لِقِرَاءَةِ يَسٍ، وَتَبَارُكٍ، وَالْإِخْلَاصِ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَالْفَاتِحَةِ جَهْرًا فِي الْمَقْبَرَةِ قَبْلَ الدَّفْنِ، وَلَا أَثْنَاءَهُ، وَلَا بَعْدَهُ.

وَأَمَّا (الْفَدْوَةُ) عَلَى الْكِيفِيَّةِ الَّتِي نَعْرِفُهَا، فَلَا أَسَاسَ لَهَا، بَلْ هِيَ مِنَ (الصِّفَاتِ) الْمُحَرَّمَةِ؛ لِأَنَّ (الْقَارِئَ) يَبِيعُ بَيْعَ الْغَرَرِ ثَوَابَ مَا قَرَأَهُ لِلْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا (يَبِيعُ) الْإِنْسَانُ مَا يَمْلِكُهُ حَقِيقَةً، وَثَوَابُ الْقِرَاءَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ تَالِيَهُ لِرُوحِهِ اللَّهُ وَحْدَهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ عِبَادَةٍ، ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110]، وَ(الْفِدَاوَجِي) إِنَّمَا قَرَأَهُ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى الْقِرَاءَةِ.

وَقَدْ قَرَأْتُ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ رَشِيدٍ رِضَا جَوَابَ سُؤَالٍ عَنْ حُكْمِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَيْلَةَ الْوفاةِ بِقُرْبِ الْمَيِّتِ - دُونَ أَخْذِ الْأَجْرِ - لِلإِسْتِغَالِ بِهَا عَنِ الْقِيلِ وَالْقَالِ، وَلِتَحْصُلَ بِهَا الْفَائِدَةُ لِلْأَحْيَاءِ، فَأَجَابَ بِجَوَازِ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا⁽¹⁾.

وَلِهَذَا فَأَحْسَنُ الْأَحْوَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقْرَأَ أَبْنَاءُ الْمَيِّتِ أَوْ أَحْفَادُهُ أَوْ أَصْدَقَاؤُهُ الْقُرْآنَ أَوْ سُورَةً مِنْهُ أَوْ سُورًا، ثُمَّ يَتَصَدَّقُوا بِثَوَابِ مَا قَرَأُوا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا إِيْتَانُ الْبِدْعَةِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»⁽²⁾.

"السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَلْآخِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ".

(1) انظر: مجلة المنار. م 31/ ص 241.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، حديث (867)، بلفظ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَقَدْ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَاب: كَيْفَ الْخُطْبَةِ، حَدِيثٌ =

المسألة الرابعة: الصدقة على الميت بالطعام وغيره

خامساً: السنة الثابتة في صنع الطعام من أهل الميت ليلة الوفاة، أنهم لا يصنعون الطعام حتى لأنفسهم، فضلاً عن غيرهم، بل ينتظرونه من غيرهم، فقد أمر النبي ﷺ أهله أن يصنعوا طعاماً لآل جعفر عندما جاءه خبر استشهاده بمؤتة؛ لأن لهم ما يشغلهم⁽¹⁾.

فما يفعله الناس عندنا من تكليف أهل الميت بصنع الطعام - وهو مُسَجَّى بينهم - مُحَالِفٌ للسنة، قد يكون حراماً، وقد لا يبلغ هذه الدرجة.

قد يكون حراماً إذا انضَمَّ إلى مخالفتها السنة أن الميت لم يوص به في صحته، أو كانت وصية بعد مرضه وتجاوز مقدار الثلث من ماله، وكان فيمن ترك من الورثة صبية دون الحُلُم، فهو حيثن مأل قاصرين لا يحلُّ أكله. وإن لم يكن في الإرث قاصرون، وأجازه الورثة، أو كان الثلث فما دون، فلا يبلغ درجة الحرمة.

ثم إن الصدقة على الميت - إن أوصى بها - تُخْرَج من ثلث ماله قبل قسمة التركة، وهي حق في ماله إن استوفت شروط الوصية، فإن لم يوص، فللقريب - ولده أو أخيه أو غيرهما - أن يتصدق عليه، فإن هذه الصدقة تصله، ويتنفع بها، كما جاء في الحديث: فعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يُوَصِّ، أَفَيَنْفَعُهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ"» رواه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه.

وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا،

= (1578)، وابن خزيمة في كتاب الجمعة، باب: صفة خطبة النبي ﷺ، حديث (1785)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: صنعة الطعام لأهل الميت، حديث (3132)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يُبعث إلى أهل الميت، حديث (1610)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يُصنع لأهل الميت، حديث (998)، عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه. وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم (ج 1/ ص 522)، ووافقه الذهبي.

وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ" اتَّفَقَ عَلَيْهِ
الشيخان البخاري ومسلم.

وعن الحسن بن سعد بن عُبادة: «أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي
مَاتَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: "سَقْيُ الْمَاءِ".
قال الحسن: فَبَلَكَ سِقَايَةُ آلِ سَعْدٍ بِالْمَدِينَةِ» رواه أحمد والنسائي.

فهذه الأحاديث الصَّحاح تدلُّ على انتفاع الميت بالصدقة عنه، يَتَصَدَّقُ بِهَا قَرِيبُهُ مِنْ
مَالِهِ (أعني القريب) الخاص.

وَأَمَّا تَرِكْتُهُ، فَبُيُوتُهُ خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ، وَأَلَّتْ إِلَى وَرَثَتِهِ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَذِهِ الصَّدَقَةِ،
وَتَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ فِي وَصِيَّتِهِ - كَمَا تَقَدَّمَ - نُفِذَتْ، وَنَفَعَتْ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عَمَلِهِ.
وَالطَّعَامُ الْمُقَدَّمُ مِنْ أَهْلِهِ - لَيْلَةَ وَفَاتِهِ - لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُجَانِبًا لِلسَّنَةِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1409/05/03 هـ / 12/12/1988 م

مَا يُفَعَّلُ بِالْمَيِّتِ مِنْ قَبْضِ رُوحِهِ

السؤال:

عندنا في (الرقبة) عندما يموت شخص، تجتمع جماعة مُعَيَّنَةٌ تُسَمَّى جَمَاعَةُ الذِّكْرِ،
يَضَعُونَ النَّعْشَ وَسُطَّ حَلَقَةٍ مِنْهُمْ، وَيَشْرَعُونَ فِي ذِكْرِ خَاصٍّ لَمْ نَعُثِرْ عَلَيْهِ وَلَمْ نَجِدْهُ فِي
كُتُبِ الْفَقْهِ الْمَشْهُورَةِ.

ثم يأخذون النَّعْشَ يَحْمِلُونَهُ، وَيَبْدَأُ إِمَامُهُمْ يَقُولُ - وَهُمْ يُرَدِّدُونَ قَوْلَهُ -: «لَا إِلَهَ إِلَّا
اللهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ الصَّادِقُ الْوَعْدِ الْأَمِينُ»، جَهْرًا وَعَلَانِيَةً، وَلَمَّا
يَصِلُونَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، يَضَعُونَهُ وَيَقْرَأُونَ عَلَيْهِ سُورَةَ (يس)، ثُمَّ يُؤْخَذُ إِلَى قَبْرِهِ، فَإِذَا وُضِعَ

فيه يفتحون الكَفَن على وجهه. هذا كُلُّه شائع معمول به عندنا.

يَتَوَلَّوْا لَنَا الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ، وَكَيْفِيَّةَ الْعَمَلِ فِي الْجَنَازَةِ، مِنْذُ خُرُوجِ الرُّوحِ حَتَّى الدَّفْنِ وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَيْهِ.

العِيد. ر (إمام مسجد الرقية - الوادي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

في قصة السائل عن أفعال هؤلاء الجماعة في جنازتهم بِدَعٍ وَضَلَّالَاتٍ، وَفِي اسْتِنصَاحِهِ وَطَلَبِهِ مَعْرِفَةَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْعَمَلِ بِهَا، رُشْدٌ وَقَلَّاحٌ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْهُدَايَةَ لَنَا وَلَهُمْ.

والجواب ما يأتي:

أَوَّلًا: عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَلْتَزِمُوا الْعَمَلَ بِكِتَابِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ فِي كُلِّ أُمُورِهِمْ، فَإِنَّ الرُّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا جَاءَ إِلَّا لِيُعَلِّمَنَا دِينَنَا وَيَهْدِيَنَا سَوَاءَ السَّبِيلِ، وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا طَاعَتَهُ، وَقَرَّهَا بِطَاعَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 64]. وَقَدْ أَمَرَنَا الرُّسُولُ ﷺ أَنْ نَتَّبِعَ سُنَّتَهُ، وَنَجْتَنِبَ الْانْحِرَافَ عَنْهَا بِالْإِبْتِدَاعِ فِي الدِّينِ، وَسُنَّةُ النَّبِيِّ طَرِيقَتُهُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي مَا سَلَكَهَا إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: 31]، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»⁽¹⁾، وَقَالَ: «مَنْ

(1) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، حديث (4607)، والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث (2676)، وابن ماجه في المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث (42)، وأحمد في مسنده، حديث (17142)، عن العزْبَانِضِ بْنِ سَارِيَةَ=

أَخَذَ بِسُنَّتِي فَهُوَ مِنِّي»⁽¹⁾.

وجاءت الآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة في التحذير من البدعة ودمّ المبتدع، والبدعة اختراع طريقة في الدين، يقصد بها صاحبها عبادة الله والتقرب إليه بقول أو فعل أو اعتقاد من عنده لم يؤخذ من كتاب الله ولا من سنة رسول الله.

قال العلماء في تعريفها: «البدعة: طريقة [في الدين]⁽²⁾ مُخْتَرَعَةٌ، تُضَاهِي الطريقة الشرعية، يُقْصَدُ بالسلوك عليها المبالغة في التبعّد لله سبحانه»⁽³⁾.

فالمبتدع - حسب هذا التعريف - قد قصّد عبادة الله بطريقة مُخْتَرَعَةٍ من عنده، تُشَبِّه طريقة الشريعة، ولكنها ليست طريق الشريعة، وإنما جاء بها المبتدع من عنده أو قلّد فيها من سبقه من المبتدعين. وقد أخطأ المبتدع بهذا الاختراع؛ لأن الله سبحانه إنما يُعْبَد بالشَّرع، و[هو ما]⁽⁴⁾ بَلَّغَ عنه رسوله المعصوم، والإنسان قد يَجْتَهِدُ فيُخْطِئُ، وَيُظَنُّ نفسه أنه يَسْلُكُ طريقًا يُقَرِّبُهُ مِنَ اللَّهِ، وهو تائهٌ في الضلال يَهِيمُ. وفي الحديث أن رَهْطًا من أصحاب رسول الله ﷺ اسْتَقَلُّوا عِبَادَتَهُمْ، وَأَرَادُوا أَنْ يُشَدِّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَيَتَرَكُوا

= رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم في المستدرک (ج 1/ ص 164):

«حديث صحيح ليس له علة»، ووافقه الذهبي.

(1) أخرجه ابن عساكر في تاريخه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ج 38/ ص 127). قال المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (ج 6/ ص 42): «قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، فيه جوهر، قال يحيى: ليس بشيء، وطلحة بن السباح لا يعرف».

(2) هذا التعريف للبدعة هو للإمام الشاطبي، وما بين معقوفتين لم يُوجَد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الاعتصام للشاطبي. قال الشاطبي: «وإنما قُبِدَت بالدين؛ لأنها فيه مُخْتَرَعٌ، وإليه يُصَيِّفُهَا صاحبها، وأيضًا، فلو كانت طريقة مُخْتَرَعَةً في الدنيا على الخصوص، لم تُسَمَّ بدعة، كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدّم».

(3) انظر: الاعتصام. ج 1/ ص 43.

(4) ما بين معقوفتين لم يُوجَد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

بعض شهوات الدنيا وطيباتها، فقال أحدهم: «عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ»، وقال الثاني: «عَلَيَّ أَنْ أَقُومَ اللَّيْلَ وَلَا أَنَامُ»، وقال الثالث: «عَلَيَّ أَنْ لَا أَكُلَ اللَّحْمَ»، وقال الأخير: «عَلَيَّ أَلَّا أَقْرَبَ النِّسَاءَ». فلَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ما عَزَمُوا عَلَيْهِ، خَطَبَ فِي الْمُسْلِمِينَ بِمَا فَخَّوْهُ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقْتَرِحُونَ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ...»، ثُمَّ قَالَ: «وَلَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ، وَأَنْكِحُ النِّسَاءَ، فَمَنْ أَخَذَ بِسُنَّتِي فَهُوَ مِنِّي، وَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»⁽¹⁾. وَنَزَلَ⁽²⁾ فِي قِصَّتِهِمْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87].

فَمَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ الطَّيِّبُونَ الْأَخْيَارَ إِلَّا الْمُبَالَغَةَ فِي تَعَبُدِهِمْ، بِكَثْرَةِ الصِّيَامِ وَالْقِيَامِ وَهَجْرَانِ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الطَّعَامِ وَالْمَنَامِ وَالنِّسَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا بِرَغْبَتِهِمْ عَنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ فِي ذَلِكَ، فَنبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ - وَهُوَ النَّاصِحُ الْأَمِينُ - إِلَى الضَّلَالِ فِي سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ الْمُخْتَرَعِ، وَتَبَرَّأَ مِمَّنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِ، وَسَمَّاهُمْ اللَّهُ (مُعْتَدِينَ)؛ لِأَنَّهُمْ شَرَعُوا مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ.

وَأَكَّدَتْ أَحَادِيثُ أُخْرَى صَحِيحَةٌ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى⁽³⁾ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ، حَدِيثٌ (5063)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، حَدِيثٌ (1401)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(2) انظر: تفسير الطبري، ج 10/ ص 516، الواحدي، أسباب النزول، ص 137.

(3) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (ج 6/ ص 154): «الهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ: هُوَ بِضَمِّ الْمَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ فِيهَا، وَبِفَتْحِ الْمَاءِ وَإِسْكَانِ الدَّالِ أَيْضًا، ضَبَطْنَاهُ بِالْوَجْهِينَ، وَكَذَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ بِالْوَجْهِينَ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: رَوَيْنَاهُ فِي مُسْلِمٍ بِالضَّمِّ وَفِي غَيْرِهِ بِالْفَتْحِ».

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»، وفي رواية مسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، أي مردود في وجه صاحبه، لا يُقبل منه، ولا يُثاب عليه، بل يُعَذَّب على ابتداعه.

وفي حديث العِرْبَاض بن سارية رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «... مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ [الْمُهْدِيْنَ] ⁽¹⁾ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». رواه أبو داود والترمذي وصحَّحه.

ومن المواطن التي ينبغي الحرص فيها على الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، موطن الموت وما يُفعل بالجنازة، فإن الميت قد ودَّع الدنيا، وانقطع عمله فيها، وأقبل على الآخرة وطرق أبوابها، وذكر المسلمين الغافلين بِمَالٍ كُلِّ حَيٍّ وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ، فما أحرأهم - وقد ذكروا - أَنْ يَتَذَكَّرُوا فَيَصْبِرُوا.

ونحن في هذه الكلمة نذكر للسائل بعض ما طَلَبَ مِنَّا حسب استطاعتنا فيما يُفعل بالميت منذ قبض رُوحه حتى إيداعه قبره، ونُتَبِّع ذلك ببيان حُكم الأفعال التي ذكرها عن قومه.

1 - السنة الصحيحة في الميت، أن أول ما يُفعل به إغماض بصره، لما أخرجه مسلم وغيره عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قَبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ».

وأخرج أحمد وابن ماجه عن شَدَاد بن أَوْس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرْتُكُمْ مَوْتَاكُمْ، فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ، وَقُولُوا خَيْرًا: فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيْتِ».

وفي صحيح مسلم من حديث أم سلمة جاء بلفظ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من سنن أبي داود والترمذي.

بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ».

فإغماضُ بَصَرِ الميتِ أوَّلُ ما يُصْنَعُ به، وهو مشروغٌ. قال النووي: «أَجْمَعَ المسلمون على ذلك»⁽¹⁾.

ويجب النهي عن البكاء عليه بِرَفْعِ الصوتِ والصُّراخِ، أو بِقَوْلِ يُفْهِمُ عَدَمَ الرِّضَا بالقضاء. ممَّا رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وعن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ ﷺ قال: «إِنَّهُ مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ، يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ»⁽²⁾.

ولا يُؤَاخَذُ بِدَمْعِ العينِ أو حُزْنِ القلبِ مع إمساك اللسان، لما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر أَنَّهُ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذَّبُ بِهِذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ». وقد جَرَتْ دُمُوعُ النَّبِيِّ ﷺ عند احتضار حفيد له مِنْ زَيْنَبَ فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: «مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءُ"»⁽³⁾.

كما يَنْبَغِي المبادرةُ بِقضاء دَيْنِهِ، إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، لما رواه أحمد وابن ماجه والترمذي عن أبي هريرة أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ». وقد كَانَ رسولُ الله ﷺ لَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ تَرَكَ دَيْنًا عَلَيْهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: 6]، فَصَارَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْضِي عَنْهُ دَيْنَهُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ، وَيَقُولُ: «أَيُّهَا مُؤْمِنٌ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيَاعًا، فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ»، رواه البخاري مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(1) شرح النووي على صحيح مسلم. ج 6/ ص 223.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: ما يُكْرَهُ مِنَ النِّياحَةِ عَلَى المَيِّتِ، حَدِيثُ (1291).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: باب قول النبي ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، إِذَا

كَانَ النَّوْحُ مِنْ سِتِّهِ، حَدِيثُ (1284)، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

2 - بعد إسلامه رُوحه، وإغماض بصره، يُسْرَع في تجهيزه وإعداده للدفن، لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الجماعة من حديث أبي هريرة: «أُسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ كَانَتْ صَاحِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَكُفِّرْ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ». قال القرطبي: «مقصود الحديث أن لا يُتَبَاطَأ بالميت عن الدفن؛ لأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال»⁽¹⁾.

وأخرج أبو داود أن رسول الله ﷺ عادَ طَلْحَةَ بن البراء في مرضه فقال: «إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ، فَأَذِّنُونِي بِهِ وَعَجِّلُوا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِحَيْفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ».

وأخرج الطبراني بإسناد حسن عن ابن عمر قال: سمعتُ رسول الله يقول: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْبِسُوهُ، وَأُسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ».

نُصِصُ هذه الأحاديث دالّة على أمر النبي ﷺ بالمبادَرة بتجهيز الميت، والإسراع به إلى قبره، وقد فهم منها السلف أنه يُسْرَع به حتى في المشي، وفَسَّر الجمهورُ الإسراعَ بِمَا فوق سَجِيَّة المشي المعتاد، قال أبو حنيفة بالعجلة وأنها أحبُّ إليه⁽²⁾، وقال ابن حجر: «يُسْتَحَبُّ الإسراع بها، لكن بحيث لا يَتَنَهَى إلى شِدَّةٍ يُخَاف معها حدوثُ مَفْسَدَةٍ بالميت، أو مَشَقَّةٍ على الحامل والمُشَيِّع، لِئَلَّا يُنَافِيَ الْمَقْصُودُ مِنَ النِّظَافَةِ، وَإِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْمُسْلِمِ»⁽³⁾.

[وللأمر]⁽⁴⁾ بالإسراع، كان السلفُ يَدْفِنُونَ بالليل ولا يَتَرُكُونَ جنازاتهم حتى النهار. روى البخاري عن ابن عباس قال: «مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ، فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: "مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعْلِمُونِي؟"، قَالُوا:

(1) القرطبي (أبو العباس). الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِم. ج 2/ ص 603.

(2) انظر: السرخسي. المبسوط. ج 2/ ص 56.

(3) ابن حجر. فتح الباري. ج 3/ ص 184.

(4) في النسخة المطبوعة: [والأمر]. والصواب ما أثبتناه.

كَانَ اللَّيْلُ فَكَّرْهُنَا، وَكَانَتْ ظُلْمَةٌ أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ. فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

قال البخاري: «وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلًا»⁽¹⁾.

وَدُفِنَ الرَّسُولُ بِعُضِّ أَصْحَابِهِ لَيْلًا، فعن جابر بن عبد الله: «أَنَّ أَنَسًا رَأَوْا نَارًا فِي الْمَقْبَرَةِ فَأَتَوْهَا، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَبْرِ يَقُولُ: نَاوِلُونِي صَاحِبَكُمْ»⁽²⁾. وَدُفِنَ عَلِيٌّ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ لَيْلًا⁽³⁾.

فالدفن بالليل مشروع جائز، وما زال يفعلُه أهل الحرمَيْن، وإذا رُجِيَ حضور الجمع الأكثر من المصلِّين المُشَيِّعين، أُخِّرَت الجنازة إلى النهار.

والسنة في تجهيز الميت أن يُغَسَّلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، فَيُنَظَّفَ بَدَنُهُ، وَيُفَعَّلَ بِهِ كُغْسَلُ الْجَنَابَةِ، وَيُحَنَّطَ وَيُطَيَّبَ إِلَّا إِذَا كَانَ مُحْرِمًا. أخرج النسائي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اغسلوا المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما، واغسلوه بماء وسدر، وكفّوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة مُحْرِمًا». فالمحرم يُدْفَنُ فِي ثَوْبِي إِحْرَامِهِ، مكشوف الرأس، وغيره يُحَسِّنُ كَفَّهُ، لقول رسول الله ﷺ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحَسِّنْ كَفَّهُ». رواه مسلم وأبو داود وأحمد.

وعن أم سلمة أنه ﷺ قال: «أَحْسِنُوا الْكَفْنَ، وَلَا تُؤْذُوا مَوْتَاكُمْ بِعَوِيلٍ، وَلَا بِتَرْكِئَةٍ، وَلَا بِتَأْخِيرٍ وَصِيَّةٍ، وَلَا بِقَطِيعَةٍ، وَعَجِّلُوا بِقَضَاءِ دَيْنِهِ، وَاعْدِلُوا عَنْ حِيرَانِ السُّوءِ، وَإِذَا حَفَرْتُمْ فَأَعْمِقُوا وَوَسَّعُوا». رواه الديلمي.

(1) ذكره البخاري في صحيحه تعليقًا، ووصله في أواخر كتاب الجنائز، في باب: موت يوم الاثنين، من حديث عائشة، حديث (1387)، وفيه: «وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ». وانظر: فتح الباري، ج 3/ص 208.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في الدفن بالليل، حديث (3164). قال الزيلعي في نصب الراية (ج 2/ص 306): «أخرجه أبو داود، ورواه الحاكم وصحَّحه، قال النووي: وسنده على شرط الصحيحين». وانظر أيضًا: النووي. المجموع شرح المهذب، ج 5/ص 302.

(3) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر، حديث (4240)، عن عائشة رضي الله عنها.

والمراد بإحسان الكفن نظافته، ونقاؤه، وكثافته، وتوسطه، وكونه من جنس لباسه في الحياة، لا أفخر منه ولا أحقر، وليس المراد بالإحسان السرف والمغالاة، ويختار اللون الأبيض، لما رواه الخمسة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «البَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»، صححه الترمذي.

3- أثناء السير بالجنائز إلى المقبرة يمشي المشيعون أمامها قريباً منها، لما رواه الخمسة عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ». وهذا استدلال الجمهور بأن السير أمامها أفضل، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والزهري وجماعة من الصحابة، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر وأبو هريرة.

ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أن المشي خلفها أفضل، ورؤي عن علي. وفرق آخرون بين الراكب والماشي استناداً إلى حديث المغيرة الذي رواه أصحاب السنن أن: «الرَّابِّ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي أَمَامَهَا، قَرِيباً مِنْهَا، عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ يَسَارِهَا». وروى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه: «يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا، وَخَلْفَهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ شِمَالِهَا». وجاء في الحديث أن رسول الله ﷺ دُعِيَ إِلَى الرُّكُوبِ فِي جَنَازَةٍ، فَامْتَنَعَ، فَلَمَّا رَجَعَ رَكِبَ⁽¹⁾.

4- قبل الدفن تجب الصلاة عليها، بتكبيرات أربع، يُدْعَى لِلْمَيِّتِ إِثْرَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله، وأقل ما يُجْزَى مِنَ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»، والدعاء المأثور عن أبي هريرة أن يقال: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ. كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ. وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ. اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا، فَرِّدْ فِي إِحْسَانِهِ. وَإِنْ

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: الركوب في الجنائز، حديث (3177)، والحاكم في المستدرک (ج1/ص502)، عن ثوبان رضي الله عنه. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج2/ص173): «قال البخاري والبيهقي وغيرهما: الصحيح وقفه على ثوبان».

كَانَ مُسِيئًا، فَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ. اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنْنَا بَعْدَهُ»⁽¹⁾. وَيُؤْتَى مَعَ الْمَوْتِ: «اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمَّتْكَ... الخ».

وروى مسلم والنسائي عن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاعْغِسلْهُ بِمَاءٍ وَنَلِجٍ وَبَرْدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ". قَالَ عَوْفٌ: فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ، لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِذَلِكَ الْمَيِّتِ».

وقد جاءت الأحاديث في فضل كثرة المصلين على الجنازة وحضورها، وتكثير صفوف المصلين عليها، المستغفرين لها⁽²⁾.

5- إذا بُلِّغَ بالجنازة إلى القبر فليبادر بِوَضْعِهَا وَدَفْنِهَا، فقد جاء في الحديث النهي عن الجلوس قبل أن تُوَضَعَ. روى الجماعة إلا ابن ماجة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَلَا يَحِلُّسُ حَتَّى تُوَضَعَ». وَفُسِّرَ الْوَضْعُ بِانْزَالِهَا عَنْ مَنَاقِبِ الرِّجَالِ، كَمَا فُسِّرَ بِوَضْعِهَا فِي اللَّحْدِ. فَاْلْمَفْهُومُ الْمَبَادَرَةُ بِوَضْعِ الْجَنَازَةِ وَدَفْنِهَا حَتَّى لَا يَشُقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَبْقُوا وَقُوفًا، وَكَانَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يَحْرِصُونَ عَلَى الْحِيلُولَةِ بَيْنَ النَّاسِ وَالْجُلُوسِ حَتَّى تُوَضَعَ، روى البخاري:

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج1/ص228)، دون لفظ: «وَحَدَّثَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ». قال ابن عبد البر في الاستذكار (ج3/ص37): «ليس فيه حديثٌ مُسْنَدٌ عِنْدَ مَالِكٍ». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج3/ص33): «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

(2) منها ما أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شُفِّعُوا فِيهِ، حديث (948)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ». وانظر أيضًا: نيل الأوطار. ج4/ص67.

«أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ - أمير المدينة - كَانَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي جَنَازَةٍ، فَقَعَدَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَأَقَامَهُ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ: «لَمْ أَقْمَتَنِي؟ فَذَكَرَ لَهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟ فَقَالَ: كُنْتُ إِمَامًا فَجَلَسْتُ، فَجَلَسْتُ». وَيُفْهَمُ مِنَ الْوَاقِعَةِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَرَى أَنَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ وَالتَّنْزِيهِ، وَلَيْسَ لِلْحُرْمَةِ. أَمَّا أَبُو سَعِيدٍ فَقَدْ أَرَادَ أَلَّا يَجْلِسَ الْأَمِيرُ مُخَالِفًا لِلنَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ قُدُوءٌ، وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ يُعَيِّرُ الْمُنْكَرَ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِنَ السَّنَةِ فِي الْقَبْرِ، تَوْسِيعُهُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْسِ، وَمِنْ قِبَلِ الرَّجْلَيْنِ⁽¹⁾، وَتَعْمِيقُهُ⁽²⁾، كُلُّ ذَلِكَ وَرَدَ الْأَمْرَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ.

6 - عِنْدَ وَضْعِ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ، يُنْزَلُ مِنْ قِبَلِ مَكَانِ رِجْلَيْهِ، لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ - عَنْ [أَبِي] ⁽³⁾ إِسْحَاقَ قَالَ: «أَوْصَى الْحَارِثُ (الْأَعُورُ) أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ. فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي الْقَبْرِ، وَقَالَ: هَذَا مِنَ السَّنَةِ. ثُمَّ قَالَ: أَنْشِطُوا الثُّوبَ فَإِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ»⁽⁴⁾. وَالْمَرْأَةُ إِذَا دُفِنَتْ سَدُّوا عَلَى الْقَبْرِ كُلَّهُ ثَوْبًا سِترًا لَهَا حَتَّى تُغَيَّبَ، فَأَرَادُوا أَنْ يَفْعَلُوا بِالْحَارِثِ هَكَذَا، فَلَمْ يَدْعُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ يَمْدُدُونَ ثَوْبًا عَلَى الْقَبْرِ، وَقَالَ: «هَكَذَا السَّنَةُ».

(1) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ، بَابُ: فِي اجْتِنَابِ الشُّبُهَاتِ، حَدِيثُ (3332)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (23465). قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ (ج 2/ ص 296): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

(2) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ: مَا يُسْتَحَبُّ مِنْ إِعْمَاقِ الْقَبْرِ، حَدِيثُ (2010)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي دَفْنِ الشُّهَدَاءِ، حَدِيثُ (1713)، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(3) فِي النُّسَخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [ابْنُ]. وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(4) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ - دُونَ لَفْظِ: «أَنْشِطُوا الثُّوبَ فَإِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ»، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أَخْرَجَهَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَنِهِ. انْظُرْ: نَيْلُ الْأَوْطَارِ. ج 4/ ص 98، 100.

وجاء في الحديث عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، أَوْ «عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»⁽¹⁾، وفي حديث آخر، أنه ﷺ: «أَتَى قَبْرَ الْمَيِّتِ: فَحَتَّى عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا»⁽²⁾.

7 - فإذا تَمَّ دفنُه وانصرف الناس عنه، يُسْتَحَبُّ الدعاء له، لما رواه أبو داود، والحاكم وصحَّحه، والبرَّار، عن عثمان، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ التَّشْيِيتَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ».

بَدْعٌ وَضَلَالَاتٌ:

ثانيًا: تَضَمَّنَ فِعْلُ (جماعة الذِّكْر) بالميت عندكم بدعًا وضلالات لا يَجُوزُ الإقدام على فعلها، ولا يَسَعُ عالمًا السكوتُ على إنكارها.

أولها: اجتماعهم على الميت، ووضعهم النعش وسط حلقاتهم، ورفع أصواتهم بِذِكْرِ مُبْتَدِعٍ، لا يُوجَدُ له نَصٌّ - كما تقولون - في الكتب الموثوق بها من العلماء والفقهاء، ففي هذا الفعل ثلاث منكرات:

1 - الاجتماع على الميت في حلقة، وتعطيله عن التجهيز والإعداد للدفن سريعًا، وتأخير السَّعي به إلى قبره، وهذا مُحَالِفٌ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وفعل أصحابه، لصريح أمره

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في الدعاء للميت إذا وُضِعَ في قبره، حديث (3213)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر، حديث (1550)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب: ما يقول إذا أُدْخِلَ الميت القبر، حديث (1046)، وحسَّنه الترمذي، وصحَّحه الحاكم في المستدرك (ج1/ص515)، ووافقه الذهبي.

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في حثُّ التراب في القبر، حديث (1565)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج2/ص41): «إسناده صحيح، رجاله ثقات». وقال الحافظ في التلخيص (ج2/ص304): «قال أبو حاتم في العلل: هذا حديث باطل. قلت: إسناده ظاهره الصَّحَّةُ... ورجاله ثقات».

وَنَهَيْهِ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ...»، الْحَدِيثِ، وَقَوْلِهِ: «عَجِّلُوا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِحَيْفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ»، وَقَوْلِهِ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تُحْبِسُوهُ، وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ».

2 - رَفَعَ الصَّوْتُ بِالِدُّعَاءِ أَوْ الذِّكْرِ، وَالاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ، مُخَالِفٌ لَصَرِيحِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَلَا يَرْفَعُ الْمُسْلِمُ صَوْتَهُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي التَّلْبِيَةِ بِالْحُجَّ أَوْ الْعِمْرَةِ. فِيهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى يُعَلِّمُ نَبِيَّهُ ﷺ - وَفِيهِ لَنَا أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ -: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: 205]، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْمَوْضُوعِ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا»، وَفِي ذَلِكَ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 186].

3 - وَتَضَمَّنَ اخْتِرَاعَهُمْ صِيغَةً لِلذِّكْرِ يَتْلَوْنَهَا، وَيَتَعَبَّدُونَ بِهَا، وَلَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْكُتُبِ الْمُوثُوقِ بِهَا. وَذَكَرُ اللَّهِ عِبَادَةً، وَاللَّهُ لَا يُعْبَدُ إِلَّا بِهَا شَرْعًا، وَنَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ الَّذِي لَا يُوَافِقُ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَلَا مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ، وَمَرْدُودٌ عَلَى صَاحِبِهِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». وَقَالَ الصَّاوِي - مِنْ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ -: «مَنْ خَرَجَ فِي ذِكْرِهِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَقَدْ أَهْلَكَ نَفْسَهُ وَمَنْ تَبِعَهُ».

وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَوَقَّفُونَ حَتَّى يُعَلِّمَهُمْ نَبِيُّهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

بالقول أو بالفعل، وقد قال لهم: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»⁽¹⁾، وقال لهم في الحج: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»⁽²⁾.

ولما نزل قوله تعالى في الأمر بالصلاة على النبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56]، قالوا له: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكَ؟»، فعَلَّمَهُم الصلاة الإبراهيمية المعلومة⁽³⁾، وهم أفصح الناس، فلو أرادوا لَوْضَعُوا صِيغًا بَلِيغَةً للصلاة عليه، والصلاة عليه عبادة، وإنما يُعْبَدُ اللَّهُ بِهَا شَرَعَ. وقد زَيَّنَ الشَّيْطَانُ لِقَوْمِ أَعْمَاهُمْ فَاخْتَرَعُوا صِيغًا مِنَ الذِّكْرِ والصلاة على النبي، ثم وضعوا لها فضائل، وَبَلَغَ مِنْ تَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ بِهِمْ أَنْ جَعَلُوهَا أَفْضَلَ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ، بَلْ أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ ثَوَابًا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ مَرَّةً مِنْهَا تَعْدِلُ آلَافَ مَرَّاتٍ مِنْ خَتَمَاتِ الْقُرْآنِ. وَمُعْتَقِدٌ هَذَا قَدْ يَقَعُ فِي هَاوِيَةِ سَحِيقَةِ مِنَ الضَّلَالِ وَفَسَادِ الْعَقْدَادِ.

الثاني: الجهرُ بالذكر أثناء حَمَلِ المِيتِ إلى قبره بدعةٌ مُخَالِفَةٌ لِعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، وكلُّ بدعة ضلالة، وأفتى العلماء بوجوب منعها. قال صاحب كتاب (الإبداع): «وَمِنَ الْبِدْعِ السَّيِّئَةِ الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ أَوْ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ بِالْبُرْدَةِ أَوْ دَلَائِلِ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة، والإقامة، حديث (631)، عن مالك بن الحُوَيْرِث رضي الله عنه.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركبًا، حديث (1297)، بلفظ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»، وأخرجه البيهقي (ج 5/ص 204) بلفظ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(3) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، حديث (3370) عن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قال: «سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ؟ قَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ"».

الخيرات ونحو ذلك... للإجماع على أَنَّ السَّنةَ في تشييع الجنائزة السكوت، وجمعُ الفكر للتأمل في الموت وأحواله»⁽¹⁾. ثم نقل عن ابن الحاج صاحب (المدخل) قوله: «العَجَبُ مِنْ أَهْلِ الْمَيِّتِ يَأْتُونَ بِجَمَاعَةٍ يُسَمُّونَهُمْ [بِالْفُقَرَاءِ]⁽²⁾ يَذْكُرُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، وَهُوَ مِنَ الْحَدَّثِ فِي الدِّينِ، وَمُخَالَفٌ لِسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَأَصْحَابِهِ وَالسَّلَفِ الصَّالِحِ، يَجِبُ مَنَعُهُ عَلَى مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ مَعَ الزَّجْرِ وَالْأَدَبِ»⁽³⁾.

وإنما قال ابن الحاج هذا، أَخْذًا مِنْ شِدَّةِ زَجْرِ الصَّحَابَةِ لِمَنْ خَالَفَهُ، فَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا أَثْنَاءَ تَشْيِيعِ جَنَازَةٍ يَرَفَعُ صَوْتَهُ وَيَقُولُ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ هَذَا»، فَقَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ»⁽⁴⁾.

ورُوي نفس هذا الموقف والقول عن عبد الله بن عمر، وكان ابن مسعود بالعراق وابن عمر بالمدينة، وكِلَاهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الْمَكْثَرِينَ رَوَيْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، الْمُتْلِزِمِينَ بِسُنَّتِهِ.

وقد أَجْمَعَ علماء المذاهب الأربعة على استنكار هذه البدعة، وقال النووي رحمه الله - وهو إمامٌ مِنْ أئمة الشافعية -: «الصَّوَابُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ السَّكُوتِ فِي حَالِ السَّيْرِ مَعَ الْجَنَازَةِ، فَلَا يَرَفَعُ صَوْتًا بِقِرَاءَةٍ وَلَا بِذِكْرٍ وَلَا غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أَسْكَنُ لِلخَاطِرِ، وَأَجْمَعُ لِلْفِكْرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَنَازَةِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ فِي هَذَا الْحَالِ»⁽⁵⁾. وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ: «أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَرِهُوا رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْجَنَائِزِ وَالْقِتَالِ وَالذِّكْرِ».

وجاء في المجموع: «الصَّوَابُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ السَّكُوتِ فِي حَالِ السَّيْرِ، فَلَا

(1) علي محفوظ. الإبداع في مضار الابتداع. ص 204.

(2) في النسخة المطبوعة: [بالقراءة]. والصواب ما أثبتناه من كتاب المدخل لابن الحاج، وكتاب الإبداع للشيخ علي محفوظ.

(3) علي محفوظ. الإبداع في مضار الابتداع. ص 205، وانظر أيضًا. ابن الحاج. المدخل. ج 3/ ص 250.

(4) المدخل. ج 3/ ص 251.

(5) النووي. الأذكار. ص 160.

يُرفع صوتُ بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما، بل يشتغل بالتفكير في الموت وما بعده، وفناء الدنيا، وأن هذا - يعني الموت - آخرها، وما يفعلُه جهلةُ القراء من القراءة بالتمطيط، وإخراج الكلام عن موضعه، فحرامٌ يجب إنكارُه»⁽¹⁾.

[وجاء في (الفتاوى الهندية) - وهو كتاب حنفي - ما مُلخصه: «على مُتبعي الجنازة الصمت، ويكره لهم - [تحريماً]⁽²⁾ - رفعُ الصوت بالذكر وقراءة القرآن، فإن أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه»⁽³⁾]⁽⁴⁾.

وذكر خليل في مكروهات العمل للميت: «قراءة عند موته... وبَعده، وعلى قبره»⁽⁵⁾. وقال الدردير في شرحه مُعللاً هذه الكراهة: «لأنه ليس من عمل السلف الصالح»⁽⁶⁾. قال الدسوقي في حاشيته مُعلقاً: «فقد كان عملهم التصديق والدعاء لا القراءة، ونَصَّ

(1) انظر: النووي. المجموع شرح المُهذَّب. ج 5/ ص 321، الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. ج 3/ ص 23.
(2) ما بين معقوفتين لم يرد في كتاب الفتاوى الهندية، وإنما اتبع فيه الشيخ - رحمه الله - صاحب كتاب (الإبداع)، الذي يظهر أنه أفحَم هذه اللفظة تفسيراً لمعنى قول صاحب الفتاوى الهندية: «ويكره لهم». وهذا الحمل على الكراهة التحريمية هو أحد قولين في المذهب الحنفي، أشار إليهما ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار، حيث قال - عند قول صاحب الدر المختار: «كما كره فيها رفع صوت يذكر أو قراءة...» - ما نصّه: «قيل تحريماً، وقيل تنزيهاً كما في البحر عن الغاية». انظر: ابن عابدين. رد المحتار على الدر المختار. ج 2/ ص 233.

(3) الفتاوى الهندية. ج 1/ ص 162.
(4) هذه الفقرة ما بين معقوفتين، فمنا بتقديمها إلى هذا الموضع؛ وسبب ذلك أنها وقعت في النسخة المطبوعة متأخرة عن فقرة: «وتستعمل الكراهة، عند مالك والأئمة من السلف، في المنع والتحريم، كما رأينا من قول صاحب الفتاوى الهندية... الخ»، بما أوجد اضطراباً في تسلسل كلام الشيخ رحمه الله؛ لأن قوله: «... كما رأينا من قول صاحب الفتاوى الهندية...» سبق قوله: «وجاء في الفتاوى الهندية...». وبهذا التصويب استقام تسلسل كلام الشيخ - رحمه الله - كما أراده.

(5) مختصر خليل. ص 53.

(6) انظر: الشرح الكبير. ج 1/ ص 423.

المُصَنَّف في التوضيح في باب الحج على أنَّ مذهب مالك كراهةُ القراءة على القبور، ونقله [ابن أبي جهمرة في شرحه على] ⁽¹⁾ مختصر البخاري، قال: لأننا مُكَلَّفُونَ بالتفكير فيم قليل لهم، وماذا لقُوا، ومُكَلَّفُونَ بالتدبر في القرآن ⁽²⁾.

وتُسْتَعْمَل الكراهة، عند مالك والأئمة من السلف، في المنع والتحريم، كما رأينا من قول صاحب الفتاوى الهندية، وإنما يَتَوَرَّعون في التعبير إذا لم يكن في الموضوع نصٌّ قاطع، فالعبرة بعمل السلف الصالح، لا يعمل بعض المتأخرين من الخلف.

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ
فَلَا يُعْتَدُّ بقول الدردير في الموضوع أنَّ القراءة: «مذهب الصالحين من أهل الكشف» ⁽³⁾، إذ لا يُعْمَل في التشريع إلا بما نُصَّ عليه في الكتاب، أو ما صَحَّ من حديث قولي أو عملي، ولا يُعْمَل بِمَنَام، ولا بِكُشْفٍ مَنْ ادَّعى أنه من أهله، إذ لو جاز ذلك لَأَمْكَنَ للزنادقة أن يَتَظاهروا بالصلاح، وَيُتَّقِنُوا تَظاهُرهم، ثم يَدَّعُوا أنه كُشِفَ لهم، ثم يُغَيِّرُوا أحكام الشريعة. وما لَقِيَ رسول الله ﷺ رَبَّهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا وَكَمَالِهَا، وَعَهْدٍ أَوْ شَهِدَ بِذَلِكَ نَصًّا في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: 3]. وَمَنْ قَالَ أنه من أهل الكشف، فهو كَذَّابٌ قد كَشَفَ نَفْسَهُ، ولم يَدَّعِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ - وَهُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ حَقًّا بِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: 8] - أنه من أهل الكشف، فكلُّ ما لم يَعْمَلْهُ السَّلَفُ اقْتِدَاءً بِصَاحِبِ الشَّرِيعَةِ فهو بدعة مردودة، وكان مالك يُنْشِدُ كَثِيرًا قَوْلَ مَنْ قَالَ ⁽⁴⁾:

(1) في النسخة المطبوعة: [صاحب شرحه في]. والصواب ما أثبتناه من حاشية الدسوقي. وانظر أيضًا:

خليل. التوضيح في شرح جامع الأمهات. ج 2/ ص 497.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 423.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 423.

(4) انظر: ابن عبد البر. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء. ص 37، القاضي عياض. ترتيب المدارك

وتقريب المسالك. ج 2/ ص 38، الشاطبي. الاعتصام. ج 1/ ص 142.

وَحَيْرُ أُمُورِ [الدِّينِ] ⁽¹⁾ مَا كَانَ سُنَّةً وَشَرُّ الْأُمُورِ الْمُخْدَتَاتُ الْبِدَائِعُ

وقال حسان بن ثابت شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام:

إِنَّ الْخَلَائِقَ - فَأَعْلَمَ - شَرُّهَا الْبِدْعُ ⁽²⁾

وفي كتاب (دليل الطالب) للحنابلة قوله: «وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ وَالصَّيْحَةُ مَعَهَا وَعِنْدَ رَفْعِهَا - يَعْنِي الْجَنَازَةَ - وَلَوْ بِالذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ، وَيُسَنُّ لِمَتَّبِعِهَا أَنْ يَكُونَ مُتَخَشِّعًا مُتَفَكِّرًا فِي مَالِهِ، مُتَعِظًا بِالْمَوْتِ، وَبِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ» ⁽³⁾.

فهذه نصوص صحيحة عن الكتب الموثوق بها من علماء المذاهب الأربعة، تستنكر ما يفعله عندكم (جماعة الذِّكر)، وتحكم عليه بالبدعة والفساد، فإن أردتم النجاة فأبطلوه، وأنكروه، ولا تلتفتوا إلى قول من أجازوه وجادل عنه بالباطل.

ثالثًا: قراءتهم سورة (يس) عند رأس الميت بعد إسلامه الروح، أو عند القبر قبل الدفن أو بعد الدفن، من جملة البدع التي ما كانت في عهد الرسول، ولا في عهد أصحابه، ولا في عهد السلف الصالح، والنصوص السابقة في إنكار القراءة تشملها.

وأما الحديث المروي في قراءة (يس) على الموتى فضعيف لا يصح، وقد رواه أبو داود وابن ماجه والنسائي وابن حبان وأحمد، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اقْرَءُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ». ولفظه عند أحمد: «يَسَ قَلْبُ الْقُرْآنِ، لَا يَقْرَءُهَا رَجُلٌ يُرِيدُ اللَّهَ وَالْذَّارَ الْآخِرَةَ إِلَّا غَفَرَ لَهُ، وَاقْرَءُوهَا عَلَى مَوْتَاكُمْ». قال ابن حجر: «أَعْلَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ابْنُ الْقَطَّانِ بِالْاضْطِرَابِ وَبِالْوَقْفِ وَبِجَهَالَةِ أَبِي عَثْمَانَ وَأَبِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي السَّنَدِ» ⁽⁴⁾. وابن القطان فحل من فحول الجرح والتعديل، فما حكم بعليته فهو ضعيف

(1) في النسخة المطبوعة: [الناس]. وما أثبتناه وَرَدَ في جميع المصادر السابقة.

(2) ديوان حسان بن ثابت. ص 152. وأوله: سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ.

(3) مرعي بن يوسف. دليل الطالب لنيل المطالب. ص 70.

(4) انظر: ابن حجر. التلخيص الحبير. ج 2/ ص 245.

معلول. ونَقَلَ ابن العربي عن الدارقطني أنه قال فيه: «هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يَصِحُّ في الباب حديث»⁽¹⁾. وحَسَّنه السيوطي في الجامع الصغير.

وَمَنْ قَبَلَهُ أَوَّلَهُ تَأْوِيلًا صحيحًا بقراءة سورة (يس) عند احتضار الميت، لا بعد موته؛ لأنَّ الحَيَّ هو الذي يَنْتَفِعُ بِسَمَاعِ الْقُرْآنِ، وَيَتَعَبَّدُ بِهِ، وَتَحْصُلُ لَهُ بَرَكَتُهُ، وَهَذَا فَسَّرَهُ أَحَدُ رُؤَاتِهِ - وَهُوَ ابْنُ حَبَانَ - عَلَى مَا جَاءَ فِي الشُّوْكَانِيِّ قَالَ: «قَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ: «قَوْلُهُ: "افْرَأُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ"، أَرَادَ بِهِ مَنْ حَضَرَتْهُ الْمَنِيَّةُ لَا أَنَّ الْمَيِّتَ يُقْرَأُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: "لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"»⁽²⁾. فَحَدِيثُ التَّلْقِينِ يَقْطَعُ بِأَنَّ كَلِمَةَ (مَوْتَاكُمْ) مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الْأَحْيَاءِ الْمُشْرِفِينَ عَلَى الْمَوْتِ لَا فِي مَنْ مَاتَ فِعْلًا، لِاسْتِحَالَةِ تَلْقِينِهِ، فَكَذَلِكَ هِيَ فِي حَدِيثِ (يَس) عَلَى فَرَضِ قَبُولِهِ.

وقال المناوي في شرحه على الجامع الصغير ما نَصَّه: «"افْرَأُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ - أَيِ مَنْ شَارَفَهُ الْمَوْتُ مِنْكُمْ، إِذَا مَيِّتَ لَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ - (يَس)، لِيَسْمَعَهَا، فَيُجَرِّمَهَا عَلَى قَلْبِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ حِينَئِذٍ ضَعِيفُ الْقُوَى وَالْأَعْضَاءِ، سَاقِطُ الْمَنَعَةِ، وَالْقَلْبُ أَقْبَلَ عَلَى اللَّهِ بِكُلِّيَّتِهِ، فَيُقْرَأُ عَلَيْهِ مَا يَزِيدُهُ قُوَّةً، وَيَشُدُّ تَصَدِيقَهُ، وَيُقَوِّي يَقِينَهُ: (يَس) مُسْتَعْمَلَةٌ عَلَى أَحْوَالِ الْبَعْثِ وَالْقِيَامَةِ وَأَحْوَالِ الْأُمَمِ، وَبَيَانِ خَاتَمَتِهِمْ، وَإِثْبَاتِ الْقَدَرِ، وَأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مُسْتَنِدَةٌ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَإِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ، وَنَفْيِ الضُّدِّ وَالنَّدِّ، وَأَمَارَاتِ السَّاعَةِ، وَبَيَانِ الْإِعَادَةِ وَالْحُشْرِ وَالْحُضُورِ فِي الْعَرَصَاتِ، وَالْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ وَالْمَرْجِعِ وَالْمَالِ بَعْدَ الْحِسَابِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»⁽³⁾. وَهَذَا كَلَامٌ نَفِيسٌ صَحِيحٌ، يَبَيِّنُ حِكْمَةَ الْحَدِيثِ إِنْ صَحَّ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. وَبِحَمْلِهِ هَذَا الْمَحْمَلُ يَتَّفَقُ مَعَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ أَنَّ عَمَلَ ابْنِ آدَمَ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾

(1) التلخيص الحبير. ج 2/ ص 245.

(2) انظر: نيل الأوطار. ج 4/ ص 29، صحيح ابن حبان. ج 7/ ص 271.

(3) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 2/ ص 67.

[النجم: 39]، ولا يَتَنَفَّع المِيت بعد موته إلا بما استثناه الحديث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له ، أو علم يُبْنَى في صدور الرجال، وهذه الثلاثة - في الحقيقة - مِنْ كَسْبِهِ.

على أن هذا الحديث بقراءة (يس) على الموتى ضعيف بإجماع النُّقَدَة والمُحَدِّثِينَ، ولا يَصِحُّ حديثٌ في هذا الموضوع كما صَرَّح به إمامٌ مِنْ أئمتهم وهو الدارقطني، وقد نَصَحَ علماؤنا - كالقاضي أبي بكر بن العربي⁽¹⁾ - بوجوب إعراضنا عن الحديث الضعيف، وعدم الالتفات إليه، وكتب في هذا الموضوع شيخنا الإمام عبد الحميد بن باديس ردًّا مُحْكَمًا على فتوى لشيخ الإسلام بتونس الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمهما الله، ونُشِرَ في جريدة (البصائر)، ونَقَلَه الدكتور عمار طالبي في كتابه عن ابن باديس⁽²⁾، وكانت جمعية العلماء قد قَصَصَتْ على الكثير مِنْ بَدَعِ المواسم والمآتم ، ثم [ذَرَأَ]⁽³⁾ بعدها قَرْنُ الشيطان، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله.

رابعًا: وصول ثواب قراءة القرآن والصدقة إلى الموتى

إذا كانت قراءة القرآن مِنْ أبناء المِيت، ثم أهدوا ثوابها إليه، ودعوا ربَّهم أن يَنْفَعَهُ بها، فَإِنَّ المِيت يَتَنَفَّع بذلك - إِنْ قَبِلَ اللهُ الدَّعاء - لأمرين:

الأوَّل: لأنه مِنْ باب الدَّعاء، والمسلم - حيًّا أو ميِّتًا، قريبًا أو بعيدًا - يَتَنَفَّعُ بالدَّعاء مِنْ أخيه المسلم، دَلَّتْ على هذا آياتُ كتاب الله وأحاديث رسول الله، قال تعالى عن أصحاب محمد وغيرهم مِنَ المسلمين المتأخِّرين عن السابقين: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: 10]، وقال عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ

(1) انظر: السخاوي. فتح المغيب بشرح ألفية الحديث. ج 1/ص 351، السيوطي. تدريب الراوي. ج 1/ص 351.

(2) انظر: عمار طالبي. آثار ابن باديس. ج 3/ص 76 وما بعدها.

(3) في النسخة المطبوعة: [ذرعن]. والصواب ما أثبتناه. ومعنى ذَرَأَ: طَلَعَ.

وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿٤١﴾ [إبراهيم: 41]، وقال عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28]، وقال لَنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]، وقال: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103].

وكان ﷺ يأمر المسلمين بالاستغفار للميت إذا فرغ من دفنه، فعن عثمان رضي الله عنه، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ قَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ التَّشْيِيتَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»، رواه أبو داود، والبيهقي، والحاكم وصححه.

ونقل الشوكاني في نيل الأوطار عن ابن النحوي قوله: «الظاهر أن الدعاء مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ وَالْحَيَّ، الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، بِوَصِيَّةٍ وَغَيْرِهَا، وَعَلَى ذَلِكَ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ، بَلْ كَانَ أَفْضَلُ الدَّعَاءِ أَنْ يَدْعُوَ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ»^(١). ثم قال الشوكاني: «حَكَى النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَصُولِ الدَّعَاءِ إِلَى الْمَيِّتِ»^(٢).

الثاني: لَوْقُوعِهِ مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ، وَقَدْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»^(٣). فهذا نصٌّ في انتفاع الميت بدعاء ولده.

وَذَكَرْتُ النَّصُوصَ عَلَى أَنَّهُ يَنْتَفِعُ أَيْضًا بِصَدَقَتِهِ، رَوَى مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ أَبِي مَاتَ، وَلَمْ يُوصَ، أَفَيَنْفَعُهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ"». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا (أَي مَاتَتْ فَجَاءَتْ)، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ"». وَتَوَفِّيَتْ أُمُّ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ

(١) نيل الأوطار. ج 4/ ص 113.

(٢) نيل الأوطار. ج 4/ ص 113، شرح النووي على صحيح مسلم. ج 1/ ص 90.

(٣) سبق تخريجه.

وهو غارٍ مع رسول الله ﷺ فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ».

بل إن انتفاع الميت بعمل ولده لا يختص بالدعاء والصدقة عند طائفة من العلماء، ولكنه يتجاوزهما إلى الوفاء بنذره، وقضاء دينه من الحج والصيام، والأحاديث في ذلك كثيرة، روى مسلم وغيره عن بُرَيْدَةَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّمَا مَاتَتْ، فَقَالَ: "وَجَبَ أَجْرُكَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ". قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: "صُومِي عَنْهَا". قَالَتْ: إِنَّمَا لَمْ تَحْجْ قَطُّ، أَفَأَحْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: "حُجِّي عَنْهَا"».

وروى الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: "أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟". قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ"».

وعند النسائي وأحمد وأبي داود عنه: «أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتِ الْبَحْرَ، فَتَنَذَرَتْ: إِنَّ اللَّهَ أَنْجَاها أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَأَنْجَاها اللَّهُ فَلَمْ تَصُمْ حَتَّى مَاتَتْ، فَجَاءَتْ قَرَابَةُ لَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "صُومِي عَنْهَا"».

وعن ابن عباس أيضًا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكْتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، قَالَ: "فَحُجِّي عَنْهُ"»، رواه الجماعة. وعنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ، قَالَ: "مَنْ شُبْرُمَةُ؟"، قَالَ: أَخِي - أَوْ قَرِيبِي - قَالَ: "حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟". قَالَ: لَا، قَالَ: "حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ"».

وروى البخاري ومسلم عن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

ظاهر هذه الأحاديث كلها أنّ الميت يَنْتَفِعُ بعمل الحيّ، وَيَصِلُ إليه ثوابه، وأنّ الحيّ مأمورٌ بِقضاء دَيْن الميت من صوم أو حجّ. قال الشوكاني - مُعلّقاً على حديث عائشة الأخير -: «فيه دليلٌ على أنه يَصُوم الوَلِيُّ عن الميت إذا مات وعليه صوم، أي صوم كان. وبه قال أصحاب الحديث وجماعةٌ من مُحدّثي الشافعية وأبو ثور. ونَقَلَ البيهقي عن الشافعي أنه علّق القول به على صحّة الحديث. وقد صحّ»⁽¹⁾. ثم قال: «والجمهور على أنّ صوم الوَلِيِّ عن الميت ليس بواجب... وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد إلى أنه لا يُصام عن الميت مُطلقاً... وقال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد: إنه لا يُصام عنه إلا النذر»⁽²⁾.

وقد تَمَسَّك القائلون بالمنع - وهم الجمهور - بِعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]. وقال غيرهم: الحقُّ أنّ عموم الآية يُخَصَّص بأحاديث الصدقة من الولد، وهي كثيرة صحيحة، وبالحجّ عن الوالد كما في حديث الحُثَمَيْيَّة، ومن غير [الولد]⁽³⁾ كما في حديث المُحَرَّم الذي لَبَّى عن أخيه سُبرُمة، وأمره النبي أن يَحْجَّ عن نفسه ثم عن سُبرُمة، وبصوم الولد كما في حديث المرأة عن أمّها، وبالדعاء كما في الآيات المتقدمة، وحديث بُرَيْدَة - عند مسلم وأحمد وابن ماجه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»، وبحديث: «وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

وخُلاصة ما يُمكن أن نستفيد من النصوص الشرعية، ومذاهب المجتهدين، وأقوال العلماء المؤلّفين:

(1) نيل الأوطار. ج 4/ ص 279.

(2) نيل الأوطار. ج 4/ ص 280.

(3) في النسخة المطبوعة: [الوالد]. والصواب ما أثبتناه.

1 - أن دعاء المسلم لأخيه المسلم بظهر الغيب - حيًّا أو ميتًا، قريبًا أو بعيدًا - بما يتنفع به الميت وغيره، ويؤمر به الحي، ويرغب فيه، وبما أجمع عليه، كما قال ابن النحوي: «الظاهر أن الدعاء مُتَّفَقٌ عليه أنه ينفع الميت والحي، القريب والبعيد، بِوَصِيَّةٍ وغيرها»، وحكى النووي الإجماع على وصوله إلى الميت.

2 - الدعاء من الولد لأبيه، وقراءة القرآن وإهداء ثوابه إليهما، والصدقة عليهما، وقضاء دينهما، بما تظافرت النصوص على انتفاعه به. وحكى النووي الإجماع عليه.

3 - قراءة القرآن وإهداء ثوابه - من غير الولد - إلى الميت، والتصدق عليه، والحج عنه، بما اختلف فيه، قال بعض العلماء بوصول ثوابه إليه، وقال أكثرهم لا يصل إليه، وهو قول الإمام [مالك] ⁽¹⁾ أخذًا بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]. قال الدسوقي: «تنبيه: قال في التوضيح في باب الحج: المذهب أن القراءة لا تصل إلى الميت» ⁽²⁾. وهذا ما كان يذهب إليه عز الدين بن عبد السلام من أئمة الإسلام الشافعية، والمسألة خلافية في المذهب، فقد أفتى ابن رشد وغير واحد من أئمتنا الأندلسيين: «أن الميت يتنفع بقراءة القرآن الكريم، ويصل إليه نفعه، ويحصل له أجره، إذا وهب القارئ ثوابه له» ⁽³⁾.

الفدوة:

اعتاد كثير من الناس أن يستدعوا مجموعة من القراء إلى بيت الميت، لقراءة ختمة من القرآن، يهبون ثوابها إلى الميت، أو على الأصح (يبيعون) أجرهم في قراءتها إلى الميت مقابل ثمن يقبضونه من مال الميت أو مال ذويه، ويسمون ذلك (فدوة)، كما اعتادوا استدعاءهم عند قبره أثناء دفنه أو بعده، يقرؤون سورة (يس) وحدها أو مع سور

(1) ما بين معوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه لأن السياق يقتضيه.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 423، وانظر أيضًا: خليل. التوضيح في شرح جامع الأمهات. ج 2/ ص 497.

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 423.

(المَلَك)، و(الإخلاص) و(المُعَوِّذَيْن)، وَيَحْتَمُونَ ذَلِكَ بِدَعَاءٍ، وَيَقْبِضُونَ عَلَيْهِ أَجْرًا مُقَابِلَ (بيع) أَوْ هَبَةٍ الثَّوَابِ إِلَى الْمَيِّتِ، كُلُّ هَذَا مِنَ الْبِدْعَةِ. وَقَدْ عَلِمْنَا مِنَ النُّصُوصِ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي وَصُولِ ثَوَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِلَى الْمَيِّتِ، وَمَوْضُوعُ اخْتِلَافِهِمْ إِذَا كَانَ قَارِئُ الْقُرْآنِ قَدْ تَلَّى لَوَجْهَ اللَّهِ، يَحْتَسِبُ أَجْرَهُ عِنْدَ اللَّهِ، ثُمَّ أَهْدَى ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ لِمَيِّتٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُتَصَوَّرُ الْإِنْتِفَاعُ أَوْ عَدَمُ الْإِنْتِفَاعِ بِنَاءً عَلَى قَبُولِ اللَّهِ عِبَادَةَ وَدَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ، وَاللَّهُ لَا يَقْبَلُ عَمَلًا إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ: ﴿فَنَ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ. فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110].

أَمَّا الْأُمُورُ الْمَذْكُورَةُ، فَإِنَّمَا هِيَ صَفَقَةُ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ بَيْنَ الْقَرَاءِ وَأَهْلِ الْمَيِّتِ، الثَّمَنُ مَعْلُومٌ، وَالثَّمَنُ مَجْهُولٌ؛ لِأَنَّهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ، وَالْإِقْدَامُ عَلَيْهَا مِنَ الطَّرْفَيْنِ جَرَاءٌ عَلَى اللَّهِ. إِنْ الْمَيِّتُ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ إِذَا كَانَ الْقَارِئُ وَلَدًا لَهُ، قَرَأَهُ لَوَجْهِهِ اللَّهِ، ثُمَّ وَهَبَهُ ثَوَابَهُ، أَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَارِئُ وَلَدًا لَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ احْتِسَابًا بِالْأَجْرِ عِنْدَ اللَّهِ، ثُمَّ وَهَبَ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ. وَانْتِفَاعُهُ بِهَا وَهَبَ الْوَلَدُ أَكِيدٌ، ذَلَّتْ عَلَيْهِ نُّصُوصُ الشَّرِيعَةِ، وَانْتِفَاعُهُ بِهَا وَهَبَ غَيْرُ وَلَدِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَيُرْجَى وَصُولُ ثَوَابِهِ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أَمَّا عَقْدُ الصَّفَقَاتِ الْمَادِيَةِ، وَشِرَاءُ مَجْهُولٍ، وَقَبْضُ ثَمَنِهِ، فَبِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ، لَا يَقْرُهَا الشَّارِعُ.

كَشْفُ وَجْهِ الْمَيِّتِ:

السُّنَّةُ فِي الْمَيِّتِ - إِذَا قُضِيَ - أَنْ يُبَادَرَ بِتَغْمِيضِ عَيْنَيْهِ، وَشَدِّ [لَحْيَيْهِ] ⁽¹⁾ بِعَصَابَةٍ تُرْبَطُ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ، لِمَا فِي بَقَاءِ عَيْنَيْهِ وَفَمِهِ مَفْتُوحَةٍ مِنْ قُبْحِ مَنْظَرٍ، كَمَا تُسَرَّرُ جُسَّتُهُ صَوْنًا لَهُ عَنِ الْأَعْيُنِ بَثْوٍ، زِيَادَةً عَمَّا عَلَيْهِ مِنْ ثِيَابٍ حَالَةَ الْمَوْتِ، كَمَا فَعَلَ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمَّا كَانَ الْمَوْتُ سَبَبَ تَغْيِيرِ مُحَاسِنِ الْحَيِّ الَّتِي عَاهَدَتْ فِيهِ، كَانَ مَطْنَةُ الْمَنْعِ مِنْ كَشْفِهِ إِلَّا مِنَ الْغَاسِلِ وَمَنْ يَلِيهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ وَجْهِهِ، وَتَرْجَمَ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [لَحْيَتِهِ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. وَاللَّحْيَانِ: حَائِطَا الْفَمِ، وَهُمَا الْعَظْمَانِ اللَّذَانِ فِيهِمَا الْأَسْنَانُ مِنَ دَاخِلِ الْفَمِ. انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ. ج 15/ ص 243.

له البخاري رحمه الله في صحيحه بقوله: «باب الدُّخُولُ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُذْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ».

وَمَا رَوَاهُ فِيهِ:

حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في وفاة رسول الله ﷺ قالت: «أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى قَرَسِهِ مِنْ مَسْكِنِهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يَكَلِّمْ النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَنِمَّ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى بِرِدِّ حَبْرَةٍ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ، فَقَبَّلَهُ، ثُمَّ بَكَى...».

وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ [أَبْكِي] ⁽¹⁾، وَيَنْهَوْنِي عَنْهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْهَانِي...».

علّق الحافظ بن حجر على جملة "وَهُوَ مُسَجًى"، أي مُغَطًى بقوله: «يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الدُّخُولَ عَلَى الْمَيِّتِ يَمْتَنِعُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُدْرَجًا فِي أَكْفَانِهِ أَوْ فِي حُكْمِ الْمُدْرَجِ، لِئَلَّا يُطْلَعَ مِنْهُ عَلَى مَا يُكْرَهُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ» ⁽²⁾.

استدلّ العلماء بإقرار النبي ﷺ لجابر ما فعله من كشف وجه أبيه - وهو لا يُقَرُّ على مُنْكَرٍ - على جواز كشف وجه الميت، كما استدلّوا بفعل الصديق وكشفه وجه رسول الله ﷺ وتقبيله، على جواز ذلك.

ويُستفاد من تعليمهم تغميض عيني الميت، وإغلاق فمه، وسرّ جُثَّته حتى وجهه، بالحرص على ألا يُطْلَعَ على شيء منه يُكْرَهُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ، [مِمَّا] ⁽³⁾ يوجب اجتناب ذلك بقدر الإمكان. وقد كان كشف وجه الرسول ﷺ إثر وفاته، وليس في رسول الله ﷺ ما يُكْرَهُ، فإنه الطيّب حيًّا وميتًا، كما كان كشف وجه أبي جابر إثر وفاته شهيدًا رضي الله

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخة المطبوعة، وأثبتناه من صحيح البخاري.

(2) فتح الباري. ج 3/ص 115.

(3) ما بين معقوفتين لم يُوجَد في النُّسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

عنهما، وقد كَرَّمَ الله الشهداء، وهُم بعد موتهم أحياء.

فهذه العِلَّة التي ذَكَرَها العلماء هي المقياس في كشف وجه الميت أو عدم كشفه، ومتى ظَنَّ أَنَّ الكشف يُؤدِّي إلى الاطِّلاع على ما يُكره الاطِّلاع عليه، اجْتَنِب. والله أعلم.

1979 / 07 / 24 م

الصدقة عن الميت وقراءة القرآن

السؤال:

جَرَتْ عادة كثير من الناس عندنا أنه إذا مات لهم ميتٌ أَطْعَمُوا عنه الطعام، وَتَصَدَّقُوا بشيءٍ من المال، واجتمع طلبَةُ القرآن فَرَتَّلُوا منه ما تيسَّر، وَيَقْبِضُونَ على ذلك صدقة. فهل يَنْتَفِعُ الميت بثواب ما أُكِلَ من الطعام، وما تُصَدَّق به عنه، وما قُرِئَ من القرآن؟

سائل (واد زنائي - قالمه)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

طعام أهل الميت:

في السؤال ذَكَرَ الطعام الذي يُقَدِّمه أهل الميت لغيرهم، والسنة في الإسلام أن أهل الميت يُصَنِّع لهم الطعام، يُقَدِّمه لهم غيرهم، لا أنهم يَصْنَعُونَ الطعامَ ويُقَدِّمُونَهُ لغيرهم، لاشتغالهم عن صُنْعِهِ بما دَهَمَهُمْ مِنَ المصيبة. فقد جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ لما جاءه نَعْيُ جعفر بن أبي طالب - الذي اسْتُشْهِد في معركة مؤتة - قال لأهله: «اصْنَعُوا

لَا لَ جَفْعَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ». رواه أحمد في مسنده، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، عن عبد الله بن جعفر، [وإسناده صحيح] (1).

والبدعة أن يصنع أهل الميت الطعام للناس ويُطعمونهم إياه، وربما عُدَّ الميت بذلك، لما روي عن جرير بن عبد الله البجليّ صاحب رسول الله ﷺ، أنه قال: «كُنَّا نَعُدُّ الاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ، وَصَنِيعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ، مِنَ النَّيَاحَةِ» (2).

الميت يُعَذَّبُ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ:

وَالنَّيَاحَةُ رَفْعُ الصَّوْتِ بالبكاء على الميت، وَذِكْرُ المصيبة به، وذلك إمَّا وَرَدَ التحذير منه والنهي عنه. فقد روى مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ». ومثله عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهُ مَنْ نِيَحَ عَلَيْهِ، يُعَذَّبُ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ» (3).

ففي قول جرير رضي الله عنه نصيحة للمسلمين، وتبصير بما قد يخفى على كثيرين؛ لأن اجتماع الناس إلى أهل الميت، وصنعهم الطعام، يدعو إلى البكاء، ورفع الصوت بِذِكْرِ المصيبة بالميت، ممَّا يُشْعِرُ بالسَّخَطِ على قضاء الله فيه. ولم يخف هذا عن صحابة رسول الله، وهم أَدْرَى بمفاهيم الشريعة، وتفسير أقوال النبي، ومعرفة أحوال الناس.

هل هذا الطعام صدقة؟

(1) في النسخة المطبوعة: [صحيح]. والصواب ما أثبتناه من المستدرک للحاكم (ج 1/ ص 522)، ونيل الأوطار (ج 4/ ص 118).

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت وصناعة الطعام، حديث (1612)، وأحمد في مسنده، حديث (6905)، واللفظ له. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج 2/ ص 53): «إسناده صحيح، رجال الطريق الأولى على شرط البخاري، والطريق الثانية على شرط مسلم».

(3) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: ما يُكْرَهُ مِنَ النَّيَاحَةِ على الميت، حديث (1291)، ومسلم في كتاب الجنائز، باب: الميت يُعَذَّبُ ببكاء أهله عليه، حديث (933).

مثُل هذا الطعام لا يُعَدُّ صدقة؛ لأنَّ صنْعَه وإطعامَه مُخَالِفٌ للسَّنة، ولأنَّ الذين يأكلون منه أكثرُهم أغنياء عنه، لا تَصِحُّ فيهم الصدقة، وإنما الصدقة للفقير واليتيم والأسير والمسكين، ولا يُغَيِّرُ صِفَتَه واسمَه الحقيقي إذا سَمَّاه الناس صدقة. ومَن أراد أن يُقَدِّم الطعام صدقةً عن الميت، فلا يُقَدِّمُه عند جنازته أو مُتَّصِلاً بها.

الصدقة عن الميت وهل يَنْتَفِعُ بها؟

إنَّ الصدقة التي يُقَدِّمُها الأحياء على الأموات، لا يَنْبَغِي أن يكون منها الطعام المصنوع عند الوفاة، أمَّا الطعام المُقَدَّم على الميت، فمنه ما هو جائز يَنْتَفِعُ منه الميت بإجماع العلماء، ومنه ما هو مُخْتَلَفٌ فيه.

فالجائز المُتَنَفَّعُ به بإجماع العلماء اثنان:

الأوَّل: إذا كانت هذه الصدقة مِن مال الميت وَكَسَبِهِ، وكان قد أوصى بها قبل وفاته، أو حَبَسَ أصلَها، ونَفَّذَها الورثةُ بعد موته، فهذه هي الجارية الواردة في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». رواه مسلم وغيره. وهذه الصدقة هي في الحقيقة مِن سَعْيِ الإنسان وَعَمَلِهِ، لا تُعَارِضُ العمومَ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39].

الثاني: إذا كانت هذه الصدقة مِن مال بَنِيهِ الذُّكُورِ أو الإناث المُكَلَّفِينَ، فهذه الصدقة أيضًا لا خِلَافَ بين المسلمين في جوازها وانتفاع الميت بها، لِمَا وَرَدَ عن النبي ﷺ في ذلك، فقد رَوَى مالك في الموطأ - وروى غيره مِن الأئمة - أنَّ سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه تُوُفِّيَتْ أُمُّهُ وهو غائب في غزوة مع الرسول ﷺ، فلما قَدِمَ أتى رسول الله فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ"». فَتَصَدَّقَ عنها سعدٌ بِحَائِطٍ (حديقة مُثْمِرَة).

وَرَوَى البخاري مِن حديث عائشة رضي الله عنها، أنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ: «إِنَّ

أُمِّي أَفْتَلَيْتَ نَفْسُهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ". ومعنى "أَفْتَلَيْتَ": ماتت فجأة، ولم تستطع الكلام.

هذان الحديثان صريحان في انتفاع الميت بصدقة ولده عنه. وهذه الصدقة - أيضًا - هي في الحقيقة من كَسْب الميت وَسَعْيِهِ؛ لأنها من وَلَدِهِ، وقد صَحَّ في الحديث أن وَلَدَ الرجل من كَسْبِهِ⁽¹⁾.

وأما المختلف فيه فهو صدقة يُقَدِّمها عن الميت غير وَلَدِهِ، من وَلِيٍّ، أو قريب، أو بعيد، فهذه اختلف فيها العلماء، منهم مَنْ أجازها، وقال: إن الميت يَنْتَفِعُ بها، ومنهم مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، لِعَدَمِ وُرُودِ النَّصِّ فيها، ومُقْتَضَى عُمُومِ الْآيَةِ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، مَنَعَهَا.

صَرَّحَ علماء المذهب المالكي بالترغيب في صدقة وَلِيٍّ الميت عنه - ولم يُقَيِّدوه بالأولاد - وأنها مِمَّا يَنْتَفِعُ به الميت، وَيَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَيْهِ، بلا خِلاف عندهم. قال الشيخ خليل في المختصر - وهو يتكلم عن الحج -: «وَفُضِّلَ تَطَوُّعٌ وَلِيَّهِ [عنه] بِغَيْرِهِ: كَصَدَقَةٍ، ودعاء»⁽²⁾. يعني أن الأفضل أن يَتَطَوَّعَ وَلِيُّ الميت عنه بِمِثْلِ الصَّدَقَةِ والدعاء لا بِالْحَجِّ، فَإِنْ حَجَّ عَنْهُ فَقَدْ فَعَلَ الْمَفْضُولَ، وَالْحَجُّ صَحِيحٌ، يَنْتَفِعُ بِهِ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ لَوْ تَصَدَّقَ. قال الدردير في شرحه: «كَصَدَقَةٍ ودعاءٍ وَهَدْيٍ وَعَتَقٍ؛ لِأَنَّهَا تَقْبَلُ النَّيَّابَةَ، وَلَوْ صُوِّهَا

(1) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع، باب: في الرجل يأكل من مال ولده، حديث (3528)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب: ما جاء في أن الوالد يأخذ من مال ولده، حديث (1358)، والنسائي في كتاب البيوع، باب: الحث على الكسب، حديث (4452)، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب: الحث على المكاسب، حديث (2137)، وأحمد في مسنده، حديث (24032)، عن عائشة رضي الله عنها، ولفظ أبي داود: «إِنْ مِنْ أَطِيبٍ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ». قال الترمذي: «حديث حسن».

وقال الحاكم في المستدرک (ج2/ص57): «حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

(2) مختصر خليل. ص72. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

[للميت] بلا خلاف، فالمراد بالغير ما يَقْبَلُ النِّبَاةُ كما ذُكِرَ، لا كصومٍ وصلاةٍ، ويُكْرَهُ تَطَوُّعُهُ عَنْهُ بِالْحَجِّ⁽¹⁾.

فصریح قول الدردير أَنَّ الصدقة تَصِلُ إِلَى الميت بلا خلاف، كانت مِنْ وَلَدِ الميت أَوْ مِنْ وَلِيِّهِ، وَالْوَلِيُّ يَشْمَلُ الْوَلَدَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْقَرَابَةِ.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النُّووي رحمه الله فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِثْلُ هَذَا الْعُمُومِ، فَقَدْ حَكَّى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ عَنِ الْمَيِّتِ وَيَصِلُ ثَوَابُهَا، وَلَمْ يُقَيَّدْ بِكَوْنِ الْمُتَصَدِّقِ وَلَدًا لِلْمَيِّتِ⁽²⁾.

وَهَذَا مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّةَ، كَمَا نَقَلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا فِي تَفْسِيرِ الْمَنَارِ⁽³⁾.

وَفِي كِتَابِ مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ⁽⁴⁾ حَدِيثٌ مَنْ سَأَلَ النَّبِيَّ عَنْ أُخْتٍ لَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَفْعَلْ حَتَّى مَاتَتْ، وَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ دَيْنٌ، وَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى. قَالَ مُعَقَّبًا مَا نَصَّهُ: «وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ مِنَ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَفْصِلْهُ أَوَارِثٌ هُوَ أَوْ لَا، وَشَبَّهَهُ بِالذَّيْنِ»⁽⁵⁾.

فَهَذَا الْكَلَامُ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ⁽⁶⁾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْمَيِّتَ يَتَنَفَّعُ بِعَمَلٍ غَيْرِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْقُرْبَاتِ الْمَأْذُونِ فِيهَا بِالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالصَّدَقَةِ، مِنَ الْإِبْنِ وَغَيْرِهِ، وَارْتِثًا أَوْ

(1) الشرح الكبير. ج 2/ ص 10. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنَ الشرح الكبير.

(2) انظر: النووي. شرح صحيح مسلم. ج 1/ ص 89.

(3) انظر: تفسير المنار. ج 8/ ص 219.

(4) كتاب (منتقى الأخبار) هو لأبي البركات مجد الدين عبد السلام الحاراني المعروف بابن تيمية (ت 652هـ) - جَدُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ (ت 728هـ) - وَقَدْ شَرَحَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي "نَيْلِ الْأَوْطَارِ".

(5) أبو البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية. منتقى الأخبار (مع شرحه نيل الأوطار للشوكاني). ج 4/ ص 339.

(6) المراد به مجد الدين عبد السلام ابن تيمية (الجد)، وهو قائل الكلام الذي يُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

غير وارث⁽¹⁾.

ولم يَرْتَضِ بعض العلماء هذا، فَمَنَعُوا مِن انتفاع الميت بصدقة غير الولد، وَوَقَفُوا عند النَّصِّ، لعموم الآية في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لِّلنَّاسِ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، ورَأَوْا أَنَّ هذا العموم لا يُحْصِصُهُ إِلَّا نَصٌّ صريح، مثل الإذن في الصوم، والحج، وصدقة الولد عن أبيه، وما لم يَرِدْ فيه نَصٌّ لا يُقَاس على الولد. قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره (المنار) عند قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: 164]، ما نَصَّهُ: «... أَنَّ لا يُصَلِّي ولا يَصُوم أَحَدٌ عن أَحَدٍ هو أَصْلُ الشريعة العام في جميع الناس، إِلَّا ما اسْتَشْنِي بالنَّصِّ من صيام الولد أو حَجَّه أو صدقته عن والديه»، وقال: «وَأَمَّا قِياس عمل غير الولد على عمله فباطلٌ، لِمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ الْقَطْعِيِّ»⁽²⁾.

وقريبٌ من قول صاحب (المنار) ما صَرَّحَ به الشوكاني في كتابه (نيل الأوطار)، حيث قال: «أحاديث الباب تدلُّ على أَنَّ الصَّدقة مِنَ الولد تَلَحَّقُ الوالدين بعد موتها بدون وصية منهما، وَيَصِلُ إِلَيْهَا ثَوَابُهَا... وَأَمَّا مِنَ غير الولد فالظاهرُ مِنَ الْعُمُومَاتِ الْقِرْآنِيَّةِ أَنَّهُ لا يَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَى الميت، فَيُوقَفُ عَلَيْهَا حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلٌ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهَا»⁽³⁾.
والأَوْلَى بِالاتِّبَاعِ مذهبُ الَّذِينَ تَوَسَّعُوا وَقَالُوا بِانْتِفَاعِ الميت بِالصَّدقة التي يُقَدِّمُهَا

(1) أمَّا مذهب شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (الحفيد) في المسألة، فهو يقول بعموم انتفاع الميت بالطاعات المأذون فيها (الحج والصوم والصدقة) سواء صَدَرَتْ عن ولده أو غيره، قال في مجموع الفتاوى (ج 24/ ص 311) - بعد أن ساق مجموعةً من أحاديث الباب -: «... ففي هذه الأحاديث الصحيحة: أَنَّهُ أَمَرَ بِحَجِّ الْفَرَضِ عَنِ الميت، وَبِحَجِّ النَّذْرِ، كما أَمَرَ بِالصَّيَامِ. وَأَنَّ الْمَأْمُورَ تَارَةً يَكُونُ وَلَدًا وَتَارَةً يَكُونُ أَخًا، وَشَبَّهَ النَّبِيَّ ﷺ ذَلِكَ بِالَّذِينَ يَكُونُ عَلَى الميت، وَالَّذِينَ يَصِحُّ قَضَاؤُهُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَلَدِ، كما جاء مُصَرَّحًا بِهِ فِي الْأَخ...».

(2) تفسير المنار. ج 8/ ص 219.

(3) نيل الأوطار. ج 4/ ص 112.

عنه أهله، بشرط أن تكون من أموالهم، طيبة بها نفوسهم، كأن يتصدق عنه ابنه أو بنته أو أخوه أو أخته أو زوجته أو غيرهم، من مالهم الخاص، ويُشترط أن لا تخالف السنة بصنع الطعام في جنازته، واجتماع الناس في داره بعد موته، خشية مما ورد من التحذير من ذلك، وهذا ما يفعله الناس - كما ورد في السؤال - وكما هو الشائع في أنحاء القطر، مع الأسف.

ومما هو شائع معروف أن هذا الطعام يُصنع من مال الهالك، قد يوصي به أو لا يوصي، ومن المعلوم أن مال الميت يُصبح إرثاً لورثته، يتوقف التصرف فيه على إذنه ورضاهم، وقد يكون فيهم يتامى قاصرين لا يحل أكل مالهم، ومن أتلفه ضيمته.

الدعاء للميت:

من أعمال البرِّ الدعاء للميت، وهو مما اتفق العلماء على أنه نافع للحَي والميت، والقريب والبعيد، بوصية أو غيرها. وجاء في الحديث أن أفضل الدعاء أن يدعو المؤمن لأخيه بظهر الغيب⁽¹⁾. وحكى النووي - في شرحه على صحيح مسلم - الإجماع على القول بوصول الدعاء إلى الميت⁽²⁾. وهل الصلاة على الميت إلا دعاء له، وهي فرض كفاية على الأحياء؟

وفي القرآن الكريم والسنة الصحيحة القولية والفعلية، ما يدلُّ على الترغيب في دعاء المؤمنين لإخوانهم من الأحياء والأموات. قال تعالى في المؤمنين المتأخرين: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: 10]، وفي سورة نوح على

(1) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب،

حديث (2732)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو

لأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: وَلَكَ بِمِثْلٍ».

(2) انظر: النووي. شرح صحيح مسلم. ج 1/ ص 90.

لسان نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28].

وفي صحيح مسلم من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ». وفي حديث: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ...»، جاء ذِكْرُ الْوَلَدِ الصَّالِحِ يَدْعُو لَهُ، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام كثيراً ما يذهب إلى مقبرة البقيع يدعو لأموات المسلمين⁽¹⁾. وانتفاع الميت بالدعاء يكون بالاستجابة لدعوة الداعي، وقبول دعائه.

التطوع بالقرآن للميت:

إن خرج هذا التطوع مخرج الدعاء للميت، كأن يقول القارئ قبل شروعه في القراءة: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ ثَوَابَ مَا أَقْرَأَهُ لِفُلَانٍ»، فحُكْمُهُ حُكْمُ الدَّعَاءِ، وَصَرَّحَ ابْنُ رَشْدٍ - مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الدَّعَاءِ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَيِّتُ إِنْ كَانَ مَقْبُولًا.

وإن لم يخرج مخرج الدعاء، فقد اختلف فيه عند المالكية على قولين، أشار إليهما الدردير بالجواز والكراهة. والقول بالكراهة هو أصل المذهب، والقول بالجواز هو ما عليه المتأخرون كما ذكره الشيخ الدسوقي في حاشيته⁽²⁾.

ومن القائلين بوصول ثواب قراءة القرآن للميت، العلامة ابن القيم قائلا: «إن الثواب ملكُ العامل، فإذا تبرَّع به وأهداه إلى أخيه المسلم أو وصله الله إليه»⁽³⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، حديث (974)، عن عائشة رضي الله عنها.

(2) انظر: الشرح الكبير (مع حاشية الدسوقي عليه). ج 2/ ص 10.

(3) ابن القيم. الروح. ص 143.

وقد شدد بعض المحققين من العلماء النكير على التطوع بقراءة القرآن وإهداء ثوابه إلى الميت، وجعلوه من فعل المبتدعة الذين يصدق على فعلهم أنه (ضلالة).

قال الشيخ الدردير في شرحه على المختصر: «قد صرح بعض أئمتنا بأن قراءة الفاتحة - أي مثلاً - وإهداء ثوابها للنبي ﷺ مكروه». وسئل ابن حجر عمن قرأ شيئاً من القرآن وقال في دعائه: "اللهم اجعل ثواب ما قرأته زيادة في شرف النبي ﷺ"، فأجاب بأن هذا مخترع من متأخري القراء لا أعلم لهم فيه سلفاً. ونحوه لزين الدين الكردي⁽¹⁾.

ونقل الدسوقي عن الخطّاب شارح المختصر، أن جُلّ العلماء على القول بالمنع من إهداء القرآن للنبي، أو شيء من القرب؛ «لأنه لم يرد فيه أثر ولا شيء عمن يقتدى به من السلف»⁽²⁾.

وقال فيه ابن تيمية: «لا يُستحب بل هو بدعة»⁽³⁾. وقال ابن الجزري: «لا يروى عن السلف ونحن نقتدي بهم»⁽⁴⁾.

قراءة (يس) على الموتى:

وقد روى بعض الأئمة: أحمد وأبو داود وابن ماجه، حديثاً في قراءة سورة (يس) على الميت، عن معقل بن يسار، لفظه: «يس قلب القرآن، لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة إلا غفر له، واقرأوها على موتاكم». وهو حديث معلول مضطرب، قال فيه الدارقطني: «هذا حديث ضعيف الإسناد، مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث»⁽⁵⁾.

(1) انظر: الشرح الكبير. ج 2/ ص 10.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 10، وانظر أيضًا: الخطّاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 545.

(3) انظر: ابن عابدين. العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية. ج 2/ ص 326.

(4) العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية. ج 2/ ص 326.

(5) انظر: ابن حجر. التلخيص الحبير. ج 2/ ص 245، نيل الأوطار. ج 4/ ص 29.

وحتى على فَرَضٍ صِحَّتْهُ، فَإِنَّ معناه القراءة عند الذي حَضَرَهُ الموتُ، دليلٌ ذلك أَنَّ ابنَ ماجه بَوَّبَ له فقال: «بَابُ ما جاء فيما يُقال عند المريض إذا حُضِرَ». وقد رَجَّحَ هذا المعنى ابنُ القيم⁽¹⁾، وجعله مثل الحديث الآخر: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، رواه أحمد في مسنده عن أبي سعيد، ومسلم وابن ماجه عن أبي هريرة، والنسائي عن عائشة.

والحكمة في قراءة (يس) عند المحتَضِر، انتفاعُه بهذه السورة لما فيها مِنَ التوحيد، والمعاد، والبُشرى بالجنة لأهل التوحيد، وغِبْطَةٌ مَنْ مات عليه، بقوله: ﴿يَكَلِّتُ قَوِي يَعْلَمُونَ﴾ (٣٦) بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٣٧﴾ [يس: 26-27]. ولو فَهِمَ الصحابة أَنَّ المراد قراءة (يس) عند القبر لعمَلُوا به، ولَمَّا أَخْلَوْا بِفِعْلِهِ، ولم يُؤَثِّرْ عنهم شيءٌ مِنْ ذلك.

وانتفاعُ المحتَضِر بقراءة (يس) هو المقصود، وأما قراءتها عند القبر وبعد الموت فلا ثواب له على ذلك؛ لأنَّ الثواب يَحْصُلُ مِنَ الْقُرْآنِ، إمَّا بقراءته أو بِسَماعه، وكِلَاهُمَا لَا يَحْصُلُ مِمَّنْ مات. هذا ما حَقَّقَهُ ابنُ الْقَيِّمِ رحمه الله⁽²⁾.

وقد حَكَّمَ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أَنَّ القراءة على الميت عند دفنه بدعة⁽³⁾؛ «لأنه ليس مِنْ فِعْلِهِ عليه السلام وفِعْلُ أَصْحَابِهِ، فَعُلِمَ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ. وسأله ابنه عبد الله: يَحْمِلُ مُصْحَفًا إِلَى الْمَقْبَرَةِ فيَقْرَأُ فِيهِ عَلَيْهِ؟ قال: بدعة»⁽⁴⁾.

قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير (المنار): «وإذ قد عَلِمَتْ أَنَّ حديث قراءة سورة (يس) على الموتى غير صحيح - وإن أُريدَ به مَنْ حَضَرَهُمُ الموتُ - وأنه لم يَصِحَّ في هذا الباب حديثٌ قطُّ - كما قال المُحَقِّقُ الدارقطني - فاعْلَمَ أَنَّ ما اشتهر وعمَّ البَدْوُ

(1) انظر: ابن القيم. الروح، ص 11.

(2) الروح، ص 12.

(3) انظر: ابن مفلح. الفروع، ج 3/ ص 420.

(4) الفروع، ج 3/ ص 420.

والخَصْرُ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ لِلْمَوْتَى لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ، فَهُوَ مِنَ الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ الْقَطْعِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ صَارَ يَسْكُوتُ اللَّابِسِينَ لِبَاسِ الْعُلَمَاءِ، وَيُاقِرُّهُمْ لَهُ، ثُمَّ بِمُجَارَاةِ الْعَامَّةِ عَلَيْهِ، مِنْ قَبِيلِ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ أَوْ الْفَرَائِضِ الْمُحْتَمَّةِ⁽¹⁾.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَاصَةً: أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْأُمُورِ التَّعَبُّدِيَّةِ، فَيَجِبُ فِيهَا الْوُقُوفُ عِنْدَ النَّصِّ، وَعَمَلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: 39]، وَوَرَدَ مَعَ ذَلِكَ الْأَمْرُ بِالِدُعَاءِ لِأَحْيَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَمْوَاتِهِمْ، وَوَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ جَوَازُ صَدَقَةِ الْأَوْلَادِ عَنِ الْوَالِدَيْنِ وَدُعَائِهِمْ لَهَا، وَقَضَاءُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِمَا مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ... فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَ الْهُدَى فَلْيَقِفْ عِنْدَ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ⁽²⁾.

(الْفِدْوَةُ) وَفَسَادُهَا:

اعْتَادَ النَّاسُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ يُحْضِرُوا طَلِبَةَ الْقُرْآنِ يَوْمَ وَفَاةِ الْمَيِّتِ، وَيَسْتَأْجِرُوهُمْ عَلَى قِرَاءَةِ (خَتْمَةٍ) أَوْ مَا تَسِيرُ مِنْهُ عِنْدَ رَأْسِ الْمَيِّتِ، وَهُوَ مُسَجًى فِي بَيْتِهِ، أَوْ قِرَاءَةِ سُورَةِ (يَس) عِنْدَ قَبْرِهِ، وَيُعْطَوْنَهُمْ (أَجْرًا) بِكَالِ تِلَاوَتِهِمْ، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ (فِدْوَةً).

لَا شَكَّ فِي فِسَادِ هَذَا الْعَمَلِ وَبُطْلَانِهِ، فَقَدْ رَأَيْنَا اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي (التَطَوُّعِ) بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَإِهْدَاءِ ثَوَابِهِ لِلْمَيِّتِ، وَأَنَّ مَنْ جَوَّزَهُ إِنَّمَا جَوَّزَهُ لِأَنَّهُ اعْتَبَرَهُ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ، وَأَنَّ مَنْ مَنَعَهُ اسْتَنْدَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، إِذْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ، وَلَيْسَ مِنْ عَمَلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الْأَمْنَاءِ عَلَى نَقْلِ الدِّينِ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِصِحَّةِ مِثْلِ هَذِهِ (الْإِجَارَةِ)، فَضْلًا عَنْ اعْتِبَارِ نَتِيجَتِهَا (فِدَاءِ) الْمَيِّتِ. مَاذَا يَبِيعُ الطَّالِبُ؟ إِنَّ الْإِنْسَانَ يَبِيعُ مَا يَمْلِكُهُ مِلْكًا صَحِيحًا، وَهُوَ مَعْلُومٌ لِلْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي، فَأَمَّا هَذَا الطَّالِبُ فَقَدْ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُ وَلَا يَعْلَمُ، كَمَا أَنَّ الْمَيِّتَ قَدْ اشْتَرَى لَهُ شَيْءٌ غَيْرٌ مَعْلُومٍ، فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ أَثَابَهُ؟ إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِنَّمَا يُثِيبُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ الْخَالِصِ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿فَمَنْ

(1) تفسير المنار. ج 8/ ص 236-237.

(2) تفسير المنار. ج 8/ ص 237.

كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ، فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿[الكهف: 110].
فإن كان ما يقبضه (الطلبة) ثمنًا لقراءتهم، فيخشى أن يكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، وإن كان ما يُعطى لهم تكملة أو صدقة، وكانوا ممن تصح فيهم الصدقة لفقرهم، فقد تقدم القول في الصدقة.

1977 / 06 / 28 م

السؤال:

- 1 - ما حكم قراءة القرآن على المريض الذي أصبح يُحتَضِر، وعلى الميت بعد أن يُتَوَفَّى، في المنزل أو في المقبرة؟
- 2 - تحضير (للأربعين)، يُحْتَم في القرآن الكريم بالقراءة السريعة؟
- 3 - أخذ الأجرة على قراءة القرآن العظيم.

م. مولاي (البويرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: إن الأئمة القائمين بالصلوات في المساجد، من واجبهم الأكيد أن يحافظوا على السنة وينصروها، ويحاربوا البدعة ويستنكروها، ومن واجب كل مسلم أن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». رواه مسلم وغيره.

ثانياً: لا بأس بقراءة القرآن عند المريض المُحتَضِر، لعله يسمع آية منه يطمئن بها قلبه، ولأن سماع القرآن - مثل قارئه - له أجرٌ بسماعه، وقارئ القرآن له بكل حرف من حروفه عشر حسنات.

ثالثاً: إذا مات الإنسان انقطع عمله، فلا يَنْتَفِعُ بقراءة القرآن عليه، إلا أن يكون الذي يقرأ القرآن ولده أو ابنته أو حفيده، وبعد قراءة السورة أو الآية أو كامل القرآن، يَتَصَدَّقُ عليه بثواب ما قرأ، فهذا يَصِلُهُ ثواب ما قُرِئَ.

وأما إذا كان قارئ القرآن ليس بولده، بل هو أخوه أو صديقه، فقد اختلف العلماء، بعضهم قال: يَصِلُهُ الثواب، وبعضهم قال: لا يَصِلُهُ ثوابٌ ما قُرِئَ، والإمام مالك يقول: ليس له ثواب؛ لأنَّ الله سبحانه يقول: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]. وقد صَحَّح بعض علماء المالكية أنَّ الثواب يَصِلُهُ، وهذا إذا لم يُقْبَضْ على قراءته أجرةً.

وأما قراءة الطلبة الذين يأخذون على قراءتهم أجراً ليلة وفاة الميت في (الفدوة)، أو يقرؤون على القبر سورة (يس) أو غيرها، فلا أصل لها، ولا يَصِلُ الميتُ شيءٌ منها، وهذا ما عليه العلماء، وما حَقَّقَهُ الْمُحَقِّقُونَ، وهي بدعةٌ لا أصل لها، وَيَصْدُقُ هذا على ما ذَكَّرْتُمْ فِي خَتَمِ الْقُرْآنِ لِلْأَرْبَعِينَ بالقراءة السريعة.

رابعاً: إذا كنتم تَقْصِدُونَ بأخذ الأجرة على تعليم القرآن، فإنَّ مِنْ وَاجِبِنَا أَنْ نُكْرِمَ مَنْ يُعَلِّمُهُ لِلصَّغَارِ وَالْكِبَارِ، وَأَنْ أَحَقَّ مَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ كِتَابُ اللَّهِ.

أما أَخْذُ الْأَجْرَةِ على قراءته على الأموات فلا يَجُوزُ؛ لأنَّ الْقَارِئَ يَبِيعُ أَجْرًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَاهُ هَذَا الْأَجْرَ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُعْطِي أَجْرًا إِلَّا عَلَى عَمَلٍ خَالِصٍ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1980/04/24 م

هل يَنْتَفِع المِيت بقراءة القرآن عليه؟

السؤال:

هل يَنْتَفِع المِيت بقراءة القرآن عليه في بيته بعد موته؟ وما حُكْم ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إذا مات ابن آدم انقطع عمله، فلا يُلْحَقُهُ ثَوَابُ عَمَلٍ غَيْرِهِ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِسُوءِ عَمَلِهِ غَيْرِهِ، قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، وقال: ﴿وَلَا تُزْرُ وَارِزَةٌ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164].

واستثنى الشارع ثلاثة أشياء يَصِلُهُ الأجر منها بعد موته، وهي في الحقيقة مِنْ عَمَلِهِ لَمَّا كَانَ حَيًّا، قال عليه الصلاة والسلام: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ، أَوْ عِلْمٍ يَبُتُّ فِي صُدُورِ الرِّجَالِ»⁽¹⁾. فالصَّدقة الجارية مَالٌ يَتْرَكَهُ وَفَقًّا عَلَى عَمَلٍ خَيْرِيٍّ، كإطعام الفقراء والمساكين، والوَلَدُ الصَالِحُ قَدْ تَسَبَّبَ فِيهِ وَرَبَّاهُ تَرْبِيَةً صَحِيحَةً، وَالْعِلْمُ إِزْثٌ أَوْرَثَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَفَادَ بِعِلْمِهِ حَيًّا، وَاسْتَفَادَ بِهِ مَيِّتًا.

وإذا كانت قراءة القرآن عليه مِنْ وَلَدِهِ أَوْ مِمَّنْ هُوَ مِنْ نَسْلِهِ، فَإِنَّهَا تَصِلُهُ مَنَافِعُهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَلَدٍ صَالِحٍ.

وقراءة القرآن بِحَضْرَتِهِ وَهُوَ حَيٌّ لَمَّا يَمُتْ يَنْتَفِعُ بِهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ السَّمْعَ أَجْرًا مِثْلَ الْقَارِئِ، عَشْرَ حَسَنَاتٍ بِكُلِّ حَرْفٍ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَتَّعِظُ بِسَمَاعِهَا، وَيَنْشُرُ صَدْرَهُ لآيَاتِ

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

العفو والرحمة، فيرغب في لقاء الله مُطْمَئِنًّا مُرْتاحًا، أو خائفًا وَجِلًّا لِذِكْرِ الله، وأمَّا بعد موته فقد انتهى أمره، وصار لا يسمع لشيء مما يدور حوله، فلا يحصل له أجرٌ من قراءة غيره، قال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [الروم: 52].

وقد وَرَدَ في حديثِ الأمرِ بقراءة سورة (يس) على الموتى⁽¹⁾، ولا يصحّ هذا الحديث، تكلّم فيه أهل الخبرة بفنّ الحديث، وإذا كان الحديث غير صحيح فلا يُعمل به، ولا يُعَوَّل عليه، وعلى فرض صحّته، فإنّ كلمة (الميت) في الحديث أريد بها المريض قبل موته، سُمِّيَ بذلك اعتبارًا لِمَالِهِ، والمريض ما زال حيًّا ويتنفع بسماع القرآن وسورة (يس)، لما فيها من عبرٍ وذكّرٍ للعزیز الرحيم، وقوله: ﴿سَلَّمْتُ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: 58].

فأمّا اجتماعُ الطلّبة في حلقة أو حلقات، وقراءتهم حول الجُثّة ختمَةً أو خَتَمَات، أو سورة أو آيات، ثم إهداء ثواب ما قرأوه للميت لِيَسْتَفْعَ به، مقابل دنائير أو دريهمات، ويُسمّون ذلك (فَدْوَة)، كأنهم فَدَّوْا الميت بتلك القراءة، وَخَلَّصُوهُ مِنْ ذَنْبِهِ، فلا يَصِحُّ من ذلك شيء؛ لأنه بدعةٌ ومُعَامَلَةٌ فاسدة، باعوا فيها ما لا يَمْلِكُونَ وهو أجرُ القراءة.

وقد رأيتُ للسيد محمد رشيد رضا جوابًا عن سؤالٍ، أنه لا بأس بالقراءة إذا لم يكن غَرَضُهَا ما ذَكَرْتُ، وإنّما اجتمع القوم حول جُثّة الميت، وطال بهم الليل، وَخَشَوْا أَنْ يَخَوْضُوا في أحاديث لا تليق بجلال الموت، فَهُمْ يَقْرَءُونَ لِقَطْعِ هذه الأحاديث بسماع آيات القرآن، دون أن يكون فيها بيعٌ ولا شراءٌ ولا فدية.

السؤال:

ما حكم قراءة القرآن في المقبرة أثناء دفن الميت؟

ج. بن خ (باتنة)

(1) انظر فتوى: ما يُعمل في الجنائز.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

وَرَدَ في حديث - لا يَصِحُّ سنده - الأمرُ بقراءة سورة (يس) على موتانا. ولو صَحَّ سَنَدُ هذا الحديث لكان قابلاً للتأويل، بأنه ذَكَرَ لفظ (الموتى) على حسب ما يُؤوَلُونَ إليه. فالمراد: وهُم ما يزالون أحياء، يَسْتَطِيعُونَ سماع ما يُتلى عليهم. ولا شك أن الأحياء يَتَنَفَّعون بسماع سورة (يس)، ففيها مَواعظ وعِبَر.

لكن الحديث إذا لم يَصَحَّ، لا يُعْمَل به، ولهذا، فإنَّ قراءة القرآن على الموتى بدعةٌ تُجْتَنَّب كسائر البدع، والميتُ - إذا مات - يُبَادَر بتجهيزه، مِنْ غَسْل وَكَفْنٍ وَدَفْنٍ، لِيَسْتَرِيحَ أو يُسْتَرَح منه. هذه هي السَّنة فيه.

والقرآن الكريم كتابُ حياة، أنزله الله لإخراج الناس مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: 1]، مِنَ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ وَالْجَهْلِ وَالزُّورِ وَالْجَوْرِ وَالظُّلْمِ إِلَى نور الإيمان والعلم والحق والعدل والإحسان. وقد كان كذلك عند السَّلف، فِيهِ بَنَوْا حضارة الإسلام الزكية ودولته العظيمة، فلَمَّا تَأَخَّرَ المسلمون وَانْحَطُّوا إِلَى أسفل الدَّرَكَاتِ، جَعَلُوا القرآنَ للمَرْضَى والموتى والمقابر، فَهُم يَكْتُبُونَهُ (حُرُوزًا) للمَرْضَى وَتَمَاتِمَ، وَهُم يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْمُشْرِكِينَ، وَهُم يَقْرَءُونَهُ عَلَى الموتى، وَهُم يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ وقد انتهت أَعْمَالُهُمْ.

إذا كانوا يَقْرَءُونَهُ بِحَضْرَةِ الميت لِيَتَنَفَّعَ بِهِ الأحياء فَذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ، ولو قرأه الولد ثم أهدى ثوابه لِأُمِّهِ أو أبِيهِ فَذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ. أما قراءته في (الْفِدْوَةِ) أو في المقبرة لبيع أجر الميت فليس مِنَ الشرع في شَيْءٍ.

علينا أن نقرأ القرآن للعمل به، وإحياء أحكامه، حتى لا نَدْخُلَ في شكوى الرسول:

﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: 30]. والله أعلم.

حضور المسلم جنازة الكافر

السؤال:

هل يجوز للمسلم حضور جنازة الكافر؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إذا كان الكافر جاراً له، فمن حُسن الجوار أن يُصانع جيرانه، ويُظهر تألمه لما يألمون منه، وقد كان رسول الله ﷺ يُحسِّن جوارهم، ويعُود مَرْضاهم، وقد جاء في الحديث⁽¹⁾ أنه عادَ غلاماً يهودياً - بحضور أبيه اليهودي - وأمره بالتلفُّظ بكلمة الإسلام، فنظر الصبيُّ إلى أبيه، فقال: «أطع أبا القَاسِمِ»، فتشَهَّد، ولما مات دُفِن مسلماً.

فإحسان الجوار لا يَمنع منه الإسلام إذا اقتصر على المُجاملة، لا الاندفاع في قولهم الباطل.

1993 / 09 / 22 م

حكم دفن ميت حديث في قبر ميت قديم

السؤال:

منذ مُدَّة تُوفِّيَت السيدة (ب. ف) بالعاصمة، فدفنها أهلها في قبرٍ من قبور عائلتها، كان قد دُفِن فيه أخوها (ب. ع) الذي مات شهيداً، اغتالته المنظمة الإرهابية الفرنسية

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، هل يُصلَّى عليه؟، حديث (1356)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

أوائل عام 1962م، ولما سَمِعَ بهذا الدفن ابن أخيها المذكور، نازَعَ في ذلك، والتجأ إلى القضاء، فما رأي الشريعة الإسلامية في ذلك؟

مُسْتَفْتٍ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: اتَّفَقَ العلماءُ أَنَّ الموضعَ الذي يُدْفَنُ فيه المسلمُ وَقَفٌ عليه، ما دام شيءٌ منه موجوداً فيه، حتى يَفْنَى، فإذا فَنِيَ جازَ أن يُدْفَنَ فيه غيره، كما ذَكَرَهُ الشيخُ عليش نقلاً عن ابن الحاج في المدخل⁽¹⁾. لهذا فَإِنَّ مَنْ حَفَرَ قَبْرًا قَبْلَ فَنَاءِ صاحبه، يَفْعَلُ حَرَامًا، وعليه الإثم.

ثانيًا: قد يَرْتَكِبُ النَّاسُ فِعْلَ هَذَا الحَرَامِ في مقابرِ المُدُنِ والقرى، بسببِ الضُّيقِ، أو الحرصِ على جَمْعِ موتى العائلة الواحدة في مكانٍ معلومٍ، وقد جَرَتْ العادةُ في العاصمةِ الجزائريةِ وفي غيرها بفتح قبور موتاهم السابقين، وَجَمْعِ عظامهم، ودَفْنِها بجانب الميت الحديث من العائلة، وأنَّ السلطةَ تَسْمَحُ بهذا الفتح بعد مُدَّةٍ معلومةٍ مِنْ دَفْنِ الميت الأول، ومع أنَّ هَذَا حَرَامٌ شرعًا، مُسْتَهْجَنٌ عادةً، فَإِنَّ العاداتِ جَرَتْ به في مقابرنا، والظاهر أنها عادة قديمة، كان يَفْعَلُهَا المسلمون منذ القرن السادس في قرطبة من بلاد الأندلس، كما يَدُلُّ عليه النقل الآتي عن ابن رشد.

ثالثًا: إذا وَقَعَ وَنَزَلَ ودُفِنَ ميتٌ جديدٌ على ميت قديم، حُرِّمَ الكشفُ عليه، واستَحَقَّ البقاءُ في قبره. جاء في فتاوى الشيخ عليش، في باب (مسائل الجنائز) ما نصُّه: «في نوازل ابن رشد عن رجل دَفَنَ أربعةً مِنَ الوَلَدِ في مقبرةٍ مِنْ مقابر المسلمين، فلَمَّا كان بعد عشرة أعوامٍ مِنْ دَفْنِهِ إياهم، غابَ الرجلُ عن البلد، فجاء الحَقَّارُ فحَفَرَ على

(1) انظر: عليش. فتح العلي المالك. ج 1/ ص 154، ابن الحاج. المدخل. ج 2/ ص 18.

قبور أولئك الأطفال قبرا لامرأة، ودَفَنَها فيه، ثم جاء الوالد من سفره بعد دَفَنِ المرأة بثلاثين يوماً، ولم يجد لقبور بَنِيهِ أثراً غير قبر المرأة، فأراد نَبَشَها ونَحْوِلَها إلى موضع آخر ليُقيمَ قبورَ بَنِيهِ على ما كانت عليه. هل له ذلك أم لا؟

فأجاب بأن قال: لا يجوز أن يَنبَشَها وينقلَها عن موضعها، ولا يحلُّ له ذلك؛ لأنَّ حُرْمَتَها ميتةٌ كحُرْمَتِها حيَّةً، فلا يحلُّ له أن يكشفَها، ويطلعَ عليها، وينظرَ إليها، ولو كان ذا محرمٍ لما ساعَ له ذلك منها بعد هذه المدة، إذ لا يُشكُّ في تغيُّرها فيها⁽¹⁾.

فقضية هذه المرأة التي دُفنت على أخيها، شبيهة بالقضية التي أفتى فيها ابن رشد منذ ما يقرب من تسعة قرون، والخصام فيها - بعد وقوعها - لـجاجة وعقوق، لا يرضاه أخوها لو كان حيًّا. والله أعلم.

15/12/1981م

هل لنا حقٌّ في هذا القبر؟

السؤال:

مات والدي السيد (م. م) بالجزائر يوم 07/12/1981م، وقد دُفنته بمقبرة (القطار) في قبر عائلي قديم، فيه جدان لي لأُمِّي وهما: والد أُمِّي (ز. س) رحمه الله، وأبوه (ز. س. م)، وخالي (ز. س)، وهو في نفس الوقت والد زوجتي الحالية (ز. ح).

وباقترح من أُمِّي (ز. ز) وبموافقة زوجتي، فتحتُ القبر القديم الذي فيه والد أُمِّي وجدَّها وأخوها، وفيه أيضًا والد زوجتي، غير أن أبناء خالي - أخوي زوجتي - غضبوا من فعلي، وقالوا: لقد اعتديت على قبر هو لنا، فيه أبونا وجدَّه وأبوه، واتهموني بأنني ارتكبتُ جنايةً، وزوّرتُ في أوراق رسمية، وطالبوني أمام العدالة، والقضية اليوم أمام المحاكم.

(1) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 154.

وَأَلَا حَظَّ لَكُمْ أَنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ خَصُومَةٌ حَادَّةٌ، وَمُقَاطَعَةٌ عَائِلِيَّةٌ مِنْ قَبْلِ الْيَوْمِ، وَسَبَبُهَا أَنِّي تَزَوَّجْتُ أَخْتَهُمُ الثَّيِّبَ (ز. ح) مِنْذَ خَمْسِ سِنِينَ، بِدُونِ مَوَافَقَتِهِمْ وَلَا رِضَاهُمْ، وَلَكِنْ بِمَوَافَقَتِهَا وَرِضَاهَا هِيَ، وَقَدْ وُلِدَ لَنَا وَلَدَانِ، نَحْنُ مَعَهُمَا فِي سَعَادَةٍ.

وَكَأَنَّ أَخَوِيهَا كَانَا يَرِيدَانِ مِنْهَا أَنْ تَبْقَى عَنْدهُمْ مُعْضَلَةً بِدُونِ زَوَاجٍ، وَقَدْ بَقِيَتْ كَذَلِكَ عَنْدهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمَّا تَزَوَّجْتُهَا غَضِبُوا وَثَارُوا، وَقَاطَعُوهَا وَقَاطَعُونِي، مَعَ مَا بَيْنَنَا مِنْ صِلَةِ الرَّحِمِ، وَلِهَذَا التَّجَأْتُ إِلَيْكُمْ أَسْأَلُكُمْ عَنْ حُكْمِ الشَّرْعِ.

فَهَلْ لَنَا حَقٌّ عَائِلِي فِي هَذَا الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ أُمِّي مَا زَالَتْ بِالْحَيَاةِ، وَفِيهِ جَدَّانِ لَهَا، وَفِيهِ أَخُوهَا، وَزَوْجَتِي بِالْحَيَاةِ، وَفِيهِ أَبُوهَا، أَمْ لَا حَقَّ لَنَا مَعَهُمْ؟ وَهَلْ يُنَبِّشُ الْقَبْرَ وَيُخْرِجُ مِنْهُ أَبِي؟

م. محمد (الأبيار)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: الْقَبْرُ حَبْسٌ عَلَى صَاحِبِهِ، لَا يُجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَرَّةً أُخْرَى مَا دَامَ فِيهِ جُزْءٌ مِنَ الْمَيِّتِ، جَاءَ فِي شَرْحِ عَلِيٍّ عَلَى الْمُخْتَصَرِ الْخَلِيلِيِّ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ الْمُسْلِمُ وَقَفَّ عَلَيْهِ مَا دَامَ مِنْهُ شَيْءٌ مَا مَوْجُودًا فِيهِ حَتَّى يَقْنَى، فَإِذَا فَنِيَ فَحَيْثُ يُدْفَنُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِمَّنْ عِظَامُهُ فَالْحُرْمَةُ قَائِمَةٌ لْجَمِيعِهِ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُخْفَرَ عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يُكْشَفَ عَنْهُ اتِّفَاقًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ قَبْرِهِ قَدْ غُصِبَ»⁽¹⁾.

وَمَا دَامَ الْقَبْرُ حَبْسًا عَلَى صَاحِبِهِ، فَالْحَقُّ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَجَرَّأَ عَلَيْهِ فَقَدْ فَعَلَ حَرَامًا.

(1) مَنَحَ الْجَلِيلُ شَرْحَ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ج 1/ ص 529.

ثانيًا: مَنْ فُتِحَ قَبْرًا - وما يزال به عظام صاحبه - فقد فُعلَ حرامًا، واعتُدى، وعدوانته على الميت لا على الأحياء، وهذا مفهومٌ من قول العلماء: «وَقَفْتُ عَلَيْهِ مَا دَامَ مِنْهُ شَيْءٌ مُوجُودًا فِيهِ حَتَّى يَقْنَى»، ولكن جَرَتِ العادة في عواصمنا الجزائرية، أن يَفْتَحُوا القبور القديمة، ويدفنوا فيها بعد بضع سنين من دَفْنِ الميت السابق، ولم يفهموا كلمة الحَبْس، فجعلوه (إرثًا) للعائلة تتصرف فيه بدفن موتاهها، ولو كان القبر (حَبْسًا) على العائلة لَصَحَّ هذا التصرف، ولكن القبر حَبْسٌ على الميت، والحَبْسُ لا يُورَث، فهُمْ فِيهِ سِوَاءٌ مَعَ غَيْرِهِمْ، إِنْ نَبَشُوهُ وَبِهِ عِظَامٌ فَعَلُوا حَرَامًا، وَإِنْ فَنِيَ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، فهُمْ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ سِوَاءٌ.

فالاعتداء الأول وقع على الحَبْس والميت، يوم نَبَشَ القبر لأول مرة لدفن (ز. س)، ثم تَكَرَّرَ لدفن (إ)، ثم تَكَرَّرَ لدفن (م)، وارتكابُ الحرام تَكَرَّرَ بِتَكَرُّرِ الدفن قبل فناء الموتى السابقين، ولا يُبَرَّرُ الفعلُ بكون هذا ابنه، أو حفيده، وهذا صهره، فإذا كان هذا ظلمًا، فَإِنَّ ظُلْمَ الْقَرِيبِ أَشَدُّ مِنْ ظُلْمِ الْبَعِيدِ.

ثالثًا: الْحَقُّ فِي الْقَبْرِ - كما تَقَدَّمَ - لصاحبه المدفون فيه، وليس إرثًا لعائلته كما فُهِمَ، ولو كان هذا الْحَقُّ لعائلته لاسْتَوَوْا فِيهِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الذُّكُورِ مِنْهُمْ وَالْإِنَاثِ، وَقَدْ حَكَّمَ الْإِسْلَامُ لِلْمَرْأَةِ بِحَقِّهَا الْعَائِلِي، وَمَسَاهَمَتِهَا لِأَخَوْتِهَا فِيمَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ.

في هذه القضية نرى أَنَّ السَّيِّدَةَ (ز. ز) هي بنت (ز. س)، وحفيدة (ز. س. م)، فأبوها وجدُّها كِلَاهُمَا يُوجَدُ فِي هَذَا الْقَبْرِ، وَ(إ) أَخُوهَا وَهُوَ مُوجُودٌ فِيهِ.

فإذا اعتبرنا أَنَّ الْحَقَّ لِلْعَائِلَةِ فِي الْقَبْرِ، فَلَهَا حَقٌّ فِيهِ بِوُجُودِ أَبِيهَا وَجَدُّهَا، وَلَهَا أَنْ تَدْفِنَ - فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ - زَوْجَهَا (م. م)، وهذا ما وقع بالفعل، كما أَنَّ السَّيِّدَةَ (ز. ح) تساوي أخويها (ن)، و(ز. س)، ولها أَنْ تَسَاعِدَ زَوْجَهَا، وَتُحْسِنَ إِلَيْهِ، وَتَتَنَازَلَ عَنْ حَقِّهَا لَهَا جَلْبًا لَوَدَّته.

لهذه العوامل، فإننا نرى أَنَّ السَّيِّدَ (م) يَبَشُّهُ هَذَا الْقَبْرِ، وَدَفَنَ وَالِدَهُ (م. م) فِيهِ -

وهو زوج السيدة (ز. س) - لم يُدْخِلْ أَجْنَبِيًّا فِي هَذَا الْقَبْرِ، بَلْ وَاحِدًا مِنَ الْعَائِلَةِ، وَلَيْسَ فِي فِعْلِهِ تَزْوِيرٌ وَلَا عَدْوَانٌ، وَلَكِنْ فِي فِعْلِهِ - هَذَا - مُحَالَفَةٌ لِنَصِّ الْفَقْهِ فِي تَبَشُّرِ قَبْرِ مَا تَزَالُ فِيهِ عِظَامُ أَصْحَابِهِ، وَذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنْ قَبْلِهِ.

وَفِي رَأْيِنَا أَنَّ الْعَائِلَةَ لَا تَمْلِكُ هَذَا الْقَبْرَ، وَلَا تَرِثُهُ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ لَا يُورَثُ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ يُورَثُ، فَإِنَّ النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ لَهُمْ فِيهِ حَقٌّ، وَلِلْسَيِّدَةِ (ز. ز) حَقٌّ فِي (أَرْضِ) أَبِيهَا وَنَصِيبٌ، وَلَهَا أَنْ تَهَبَ هَذَا الْحَقَّ لَزَوْجِهَا وَلَوْلَدِهَا.

رَابِعًا: عَضَلُ الْمَرْأَةِ وَمَنْعُهَا مِنَ التَّزْوُجِ - إِذَا رَغِبَتْ فِي الزَّوْاجِ - مِنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ، وَالسَيِّدَةُ (ز. ح) لَهَا كَامِلُ الْحَرِيَّةِ فِي التَّزْوُجِ بِمَنْ شَاءَتْ، وَلَمَّا كَانَتْ ثَيِّبًا، فَهِيَ الَّتِي تَخْتَارُ زَوْجَهَا، وَلَا يُجْبِرُهَا أَحَدٌ عَلَى تَزْوُجٍ مِمَّنْ لَا تَرِيدُهُ.

لهذا نقول: إِنَّ حَبْسَهَا عَنِ الزَّوْاجِ لِمُدَّةِ 12 عَامًا - بَقِيَّتْ أَثْنَاءَهَا عِنْدَ إِخْوَتِهَا - ظُلْمٌ فَادِحٌ إِنْ كَانُوا هُمُ الَّذِينَ مَنَعُوهَا مِنْهُ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَدْنَى حَقٍّ وَلَا سُلْطَةٌ عَلَيْهَا فِي اخْتِيَارِهَا لِمَحْضِ إِرَادَتِهَا زَوَاجَ ابْنِ عَمَّتِهَا، فَهُوَ قَرِيبُهَا كُفُوًّا لَهَا، وَكُلُّ سَعْيٍ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَتَشْتِيتُ عَائِلَتَهُمَا، ظُلْمٌ فَادِحٌ يُحَرِّمُهُ الْإِسْلَامُ وَيَمْنَعُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1983 / 02 / 02 م

حُكْمُ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ وَزِيَارَةِ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ

السؤال:

- 1 - سَمِعْتُ أَنَّ زِيَارَةَ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ حَرَامٌ، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟
- 2 - مَا رَأَيْكُمْ فِي الَّذِينَ يَذْهَبُونَ لَزِيَارَةِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَعِنْدَمَا يَجْتَمِعُونَ عِنْدَ قُبُورِهِمْ يُقَدِّمُونَ إِلَيْهِمُ الذَّبَائِحَ، وَيَدْعُوهُمْ لِيَشْفَوْا مَرِيضَتَهُمُ الَّذِي قَدْ يُحْضِرُونَهُ مَعَهُمْ؟ وَالسَّلَامُ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: زيارة القبور من الرجال والنساء كان منهيًا عنها، ثم صحَّ الحديث من الإذن فيها، قال عليه الصلاة والسلام: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا»⁽¹⁾، فهذا أمرٌ منه بزيارتها وَرَدَ بعد الحظر، فهو يُفيد الإباحة؛ لأنَّ القبور تُذكرُ النُّشور والمآل فيتَّعِظُ الزائر، ويدعو لإخوانه الموتى، لا أنه يدعُوهم لِحُلْبِ نَفْعٍ أو دَفْعِ ضَرٍّ، فهذا شَرَكٌ.

ثانيًا: في الحديث المُتَقَدِّمُ إِذْنٌ قَطْعِيٌّ للرجال، فهل يشمل النساء؟ اختلف العلماء في ذلك، منهم مَنْ قال: لا تدخل النِّسوة فيه بل يَحْتَصُّ بالرجال؛ لأنه خطاب لهم: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ... فَرُزُّوْهَا»، وعَزَّزوا ذلك بِمَا وَرَدَ عنه في وعيد زائرات القبور⁽²⁾، وإِنَّمَا خُصَّتِ النساء ببقاء المنع لِمَا يُرْتَكَبُ عندها من جهالات.

ومنهم مَنْ قال: بل رَفَعَ المنع يشمل النساء والرجال، والخطاب الشرعي للرجال يشمل النساء أيضًا بالإجماع إذا لم يَرِدْ دليل على الخصوص، والدليل على ذلك أَنَّ السيدة عائشة سألت النبي ﷺ ماذا تقول عند زيارة المقابر؟ فعَلَّمَهَا كيف تقول⁽³⁾، فلو

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربَّه عزَّ وجلَّ في زيارة قبر أمِّه، حديث (977)، عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه.

(2) منه ما أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية أن يَتَّخِذَ على القبر مسجدًا، حديث (320)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَعَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ...». قال الترمذي: «حديث حسن»، وما أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء، حديث (1056)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَّ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(3) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، حديث (974)، عن =

بَقِيَ النَّهْيُ لِلنِّسَاءِ جَارِيًا لَنَهَرِهَا وَعَلَّمَهَا الْحُرْمَةَ. ثُمَّ أَنَّهُ ثَبَّتَ عَنْهَا فِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَوْتِهِ خَارِجَ الْمَدِينَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْهُ⁽¹⁾.

ثالثًا: [والحق⁽²⁾] في هذا المذهب، فإنَّ ظَهَرَ فِي بِلَادٍ مَا بَلَاءٌ مِنَ الْجَاهِلَاتِ فَيَجِبُ مَنَعُهُنَّ مِنْ ارْتِكَابِ الْجَهَالَاتِ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ فِي مَنَعِ النِّسَاءِ خَاصَّةً فَإِنَّهَا أَحَادِيثٌ وَرَدَتْ قَبْلَ الْإِذْنِ الْعَامِ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ أَحَدَهَا وَرَدَ بَعْدَ الْإِذْنِ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي: فَالْصَّوَابُ فِيهِ أَلَّا تَسْأَلَنِي عَنْ رَأْيِي فِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بَلْ تَسْأَلَنِي عَنْ حُكْمِ (إِسْلَامِهِمْ) أَصَحِيحٌ هُوَ؟

وَالْجَوَابُ أَنَّ زِيَارَةَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ - حَيًّا - مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ إِذَا قَصَدَ الزَّائِرُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِأَخْذِ الْعِلْمِ عَنْهُ، أَوْ بِصُحْبَتِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ، أَوْ بِالدُّعَاءِ لَهُ وَتَوْجِيهِهِ، أَوْ بِتَعَلُّمِ صِنْعَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ مِنْهُ.

فَإِنْ مَاتَ وَقُبِرَ، جَازَ لَهُ أَنْ يَزُورَ قَبْرَهُ لِلدُّعَاءِ لَهُ، وَلِلاتِّعَازِ بِقَبْرِهِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي مَالِهِ، هَذَا إِنْ كَانَ فِي قَبْرِ عَادِيٍّ فِي مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ بُنِيَ قَبْرٌ وَزَادَ فَوْقَ شِبْرِ، فَإِنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ مَلْعُونٌ، وَمَنْ أَوْصَى بِبِنَاءِ قَبْرِهِ كَذَلِكَ مَلْعُونٌ، وَكَذَا بِنَاءُ قَرَابَةٍ (ضَرِيحٍ) عَلَيْهِ، فَقَدْ أَشْبَهَ عَمَلُهُ عَمَلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَفِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»⁽³⁾، وَمَا جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَّا لِتَحْذِيرِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفْعَلُوا فِعْلَهُمْ، وَقَدْ قَالَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ.

=عائشة رضي الله عنها. وفيه: «... قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَفْدِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِكُمْ لِلْأَحْقُونِ"».

(1) سِبَاطِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(2) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَلَا حَقَّ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(3) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

حَدِيثُ (1390)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أما اجتماع المسلمين عند قبورهم، وتقديم الذبائح، ودَعْوَتُهُمْ لِجَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، فإنه شِرْكٌ أكبر، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَنْ اعتقاد فقد عبدَهم، وإن لم يُسَمَّ عملُه عبادةً، فالدعاء عبادةٌ أو هو مُخُّ العبادة، ودعوة مَنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ ضَلَالٌ مُبِينٌ، قال تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: 14]، وهذا شأن الأصنام والقبور وأصحابها.

وتلك الذبائح على الضريح مما أَهَلَ بِهِ لغير الله، فهي فسقٌ، وَلَا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاءُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145].

فَمَنْ زَارَ هَذَا (الضريح) ودَعَاهُ وَذَبَحَ عِنْدَهُ، فَقَدْ ارْتَكَبَ ثَلَاثَةَ ذُنُوبٍ: أَوَّلُهَا: شَدُّ الرَّحَالِ إِلَيْهِ إِنْ سَافَرَ، وَهِيَ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ، إِذْ لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِأَحَدٍ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ⁽¹⁾.

ثَانِيهَا: تَقْدِيمُ الذَّبَائِحِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُلْعُونٌ، وَلَحْمُهَا وَطَعَامُهَا حَرَامٌ.

ثَالِثُهَا: عِبَادَتُهَا بِدُعَاءِ أَصْحَابِهَا لِجَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، وَهَذَا شِرْكٌ مُخَضٌّ، بَلْ شِرْكٌ أَكْبَرُ لَا شِرْكَ أَصْغَرَ، أَمَّا الْمُسْلِمُ فَهُوَ مُوَحِّدٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1990/03/05م

(1) أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة = والمدينة، حديث (1189)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

حُكْم ما يَصْنَعُه النَّاسُ عَادَةً أَوْ تَقْلِيدًا فِي الْمَقَابِرِ

السؤال:

الرجاء منكم إفادتنا بالحكم الشرعي في المسائل التالية التي عَمَّت بها البلوى في مجتمعات المسلمين:

1 - وضع طاقات أو باقات الزهور على القبور والمشاهد، ويزعم الفاعلون أنهم بهذا الصنع يُكْرَمُونَ ذكرى سكان تلك القبور.

2 - الوقوف دقيقة صمت، يزعم الواقفون أن في وقوفهم تَرْحُماً على أرواح الموتى.

3 - عزف هذه الموسيقى الحزينة التي تملأ الأسماع والأجواء بمناسبة موت عظيم أو زعيم، أو بمناسبة إحياء ذكراه، أو تشييع جنازته، وحتى عند قبره.

4 - تشييد الأنصاب والقبور الرخامية والمرمية على القبور عامة.

محمد. ت. ز (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: وضع باقات الزهور على القبور والمشاهد:

وضع باقات الزهور فوق رُمُوس ساكني القبور ليس بعادة إسلامية، ولا بسنة نبوية، إنما تقليدٌ للأمم الأجنبية.

أما في الإسلام، فإن زيارة القبور كانت من المحظور، ثم نُسخ الحظر، وجاء الإذن فيها والأمر عن رسول الله ﷺ قولاً وعملاً وإقراراً، مروياً عن كثير من الصحابة، منهم عائشة، وأبو هريرة، وأنس، وبريدة، وخَرَّجَه أئمة الصَّحاح وأهل السُّنن، أن رسول

الله ﷺ قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُورُوهَا»⁽¹⁾. وفي حديث ابن مسعود: «... فَرُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا، وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ»⁽²⁾. وفي حديث أبي هريرة: «فَرُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»⁽³⁾. وفي حديث أنس: «... أَلَا فَرُورُوهَا، فَإِنَّهَا تَرِقُّ الْقَلْبَ، وَتُدْمِعُ الْعَيْنَ، وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا»⁽⁴⁾.

وفي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ أتى المقبرة فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»، رواه مسلم والنسائي.

وروى البخاري أن النبي ﷺ مرَّ بامرأة تبكي عند قبر فقال: «أَتَقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»، ولم يُنْكِرْ عليها الزيارة. فزيارة القبور مأذونٌ فيها ومأمورٌ بها، دليل ذلك قول النبي ﷺ وفعله وإقراره.

وقد اختلف في حكم زيارة النساء لها، فذهب بعضهم إلى أنهن منهيَّات عن زيارتها، حرامٌ عليهن، بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». رواه أحمد وابن ماجه والترمذي.

وذهب آخرون إلى أن هذا الحديث الخاص بالنساء منسوخ بحديث الإذن العام بالزيارة والأمر بها. والقول بالنسخ له دليل قوي بحديث عائشة في صحيح مسلم، أنها سألت رسول الله ﷺ: «كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زُرْتُ الْقُبُورَ؟» قال: قُولِي: السَّلَامُ

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في زيارة القبور، حديث (1571)، والحاكم في المستدرک (ج1/ص525)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج4/ص129). قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج2/ص42): «إسناده حسن، أيوب بن هانئ مُتَخَلَّفٌ فِيهِ، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم».

(3) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، حديث (976).

(4) أخرجه الحاكم في المستدرک (ج1/ص526)، وأحمد في مُسْنَدِهِ، حديث (13615). قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مُسْنَدِ أَحْمَد: «صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ وَشَوَاهِدُهُ».

عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...». وعن عبد الله بن أبي [مُليكة] (1): «أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَقْبَلَتْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتِ؟ قَالَتْ: مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقُلْتُ لَهَا: أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ نَهَى ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا» (2).

وبالحديث الذي رواه البخاري عن المرأة التي وجدها تبكي عند قبر فأمرها بتقوى الله وبالصبر، ولم يَنْهَها عن الزيارة. وقال القرطبي: «قد يكون اللعن مُنْصَبًّا على المُكثِرَاتِ مِنَ الزِيَارَةِ، المُبَالِغَاتِ فِيهَا، كَمَا تَقْتَضِيهِ صِغَةُ الْمُبَالِغَةِ» (3).

الغرض من الزيارة، وماذا يُفعل فيها؟

ليس الغرض من الزيارة الشرعية تكريم الميت، أو المُبَاهَاةُ بِقَبْرِهِ الفخم، أو تقديم الهدايا لِمَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ، وإنما لها غرض صحيح معقول بالنسبة للحَيِّ والميت: فالحَيُّ اتَّعَاطُهُ وَتَذَكُّرُهُ الموتِ والدارِ الآخِرَةِ، لِيَرَقَّ الْقَلْبُ، وَتَدْمَعَ الْعَيْنُ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْأَمْرِ بِالزِّيَارَةِ، وَالْمُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَحْتَاجُ إِلَى كُلِّ هَذَا حَتَّى لَا يَقْسُو قَلْبُهُ، وَلَا يَطْغَى فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ مَالٌ هَذَا الْمَيِّتِ وَأَمْثَالُهُ، حَتَّى الطَّغَاةُ وَالْجَابِرَةُ، مِثْلَ الَّذِي قَالَ يَوْمًا مَا: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: 24]، وَقَالَ: ﴿أَلَيْسَ لِي مَلِكٌ وَمُضَرَّ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف: 51]. سَيُسْأَلُ هَؤُلَاءِ الْمَغْرُورُونَ بِالدُّنْيَا: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: 112]؟ فَيَجِيبُونَ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَاذِينَ﴾ [المؤمنون: 113].

(1) في النسخة المطبوعة: [ملكة]. والصواب ما أثبتناه.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک في کتاب الجنائز (ج 1/ ص 526)، وابن ماجه في کتاب الجنائز، باب: ما جاء في زیارة القبور، حدیث (1570)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 4/ ص 131)، عن عبد الله بن أبي مُليكة. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج 2/ ص 42): «إسناده صحيح، رجاله ثقات».

(3) القرطبي (أبو العباس). المُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِصِ كِتَابِ مُسْلِمَ ج 2/ ص 633.

أما بالنسبة للميت، فإنه ينتفع بدعاء إخوانه من المؤمنين الأحياء، فعن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ». رواه مسلم وأحمد وابن ماجه.

وقد مرَّ في سؤال عائشة للرسول ﷺ: «كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زُرْتُ الْقُبُورَ؟ قال: قُولِي: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...». الحديث، رواه مسلم.

والصحيح أن الميت يَنْتَفِعُ بالدعاء، دَلَّ على ذلك القرآن والسنة، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: 10]، وفعل الأنبياء كما قَصَّ القرآن الكريم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [إبراهيم: 41]، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتَكَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28].

هذه هي الزيارة التي أَمَرَ بها الرسول وأُذِنَ فيها، فإذا خَالَفتَ عنها لم تكن سنة، ولم يَشْمَلْهَا الإِذْنُ، وخصوصاً إذا كان فيها تعظيمُ القبر أو ساكنه بأي نوع من أنواع التعظيم فإنه عبادة، ومن أخطرها أفعال الجاهلية: أن تُزار القبور للتمسُّح بها، أو تقبيلها، أو السجود عليها، أو دعاء ساكنيها، واعتيادُ جَلْبِ النفع أو دفع الضرر من (الوليِّ) الساكن رَمْسَه تحت ترابها، فكلُّ هذا من أفعال مَنْ أَشْرَكَ وَكَفَرَ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَتَبَرَّأُ مِنْ فاعله.

والخلاصة أن السنة النبوية هي كما بيَّناها، وغيرها بدعة، فما علينا لو أخذنا بالزيارة وكَيْفَناها بالسنة النبوية، واكْتَفَيْنَا بها؟ فَمَنْ ابْتَدَعَ بموقفٍ مع مَنْ ذَكَرْتُمْ، فَلْيَدْعُ للميت، وَلْيُنَوِّ فِي قلبه إِتِّبَاعَ السنة، وإنْكَارَ البدعة، ولتكن دعوته إلى السنة بالحكمة والموعظة الحسنة.

ثانيا: الوقوف للميت:

الوقوف للجنائز سنة مروية قولاً وفِعْلاً إذا مَرَّتْ، فعَنْ ابن عمر عن عامر بن ربيعة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ، فَقُومُوا لَهَا، حَتَّى تُخَلِّفَكُم أَوْ تُوَضَّعَ». رواه الجماعة. وروى أحمد رضي الله عنه: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى جَنَازَةً قَامَ حَتَّى تُجَاوِزَهُ».

ولا يُشترط في القيام لها أن تكون جنازة مسلم، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «مَرَرْنَا بِجَنَازَةٍ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ، قَالَ: "إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ، فَقُومُوا"»⁽¹⁾، وفي رواية: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا»، وفي أخرى: «إِنْ لِلْمَوْتِ فَرَعًا»⁽²⁾.

وعن سهل بن حنيف، وقيس بن سعيد: «أَتَيْنَا كَانَا قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ، فَقَامَا، فَقِيلَ لَهَا إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ أَيْ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ، فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: "أَلَيْسَتْ نَفْسًا"». رواه البخاري ومسلم.

وروى البخاري عن ابن أبي ليلى قال: «كَانَ [أَبُو مَسْعُودٍ]⁽³⁾، وَقَيْسٌ: يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: مَنْ قَامَ لَجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ، حديث (1311).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: القيام للجنائز، حديث (960)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، بلفظ: «إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ»، والنسائي في كتاب الجنائز، باب: القيام لجنائز أهل الشرك، حديث (1922)، باللفظ الذي أورده الشيخ رحمه الله.

(3) في النسخة المطبوعة: [ابن مسعود]. والصواب ما أثبتناه من صحيح البخاري، وأبو مسعود هو الصحابي عقبه بن عمرو بن ثعلبة رضي الله عنه.

(4) أخرجه البخاري تعليقا. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (ج3/ص181): «وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عُيَيْنَةَ عنه. وأبو مسعود المذكور فيها هو البصري. ويُجْمَعُ بَيْنَ مَا وَقَعَ =

وجاء في الحديث أَنَّ عِلَّةَ الْقِيَامِ إِعْظَامُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي يَقْبِضُ النُّفُوسَ، وَإِعْظَامُ لِمَوْتٍ وَالْفَرْعُ مِنْهُ، قَالُوا: «الْقِيَامُ لِلْفَرْعِ مِنَ الْمَوْتِ فِيهِ تَعْظِيمٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْظِيمٌ لِلْقَائِمِينَ بِأَمْرِهِ فِي ذَلِكَ وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ»⁽¹⁾.

والصمت أثناء الوقوف، أو تشييع الجنائز، يُعِينُ عَلَى التَّفْكِيرِ وَالذِّكْرِ وَالِاعْتِبَارِ وَتَعْظِيمِ أَمْرِ اللَّهِ، وَلَوْ دَعَا الْوَاقِفُ - أَثْنَاءَ وَقُوفِهِ - لِلْمَيِّتِ أَوْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ مَا تَبَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَيِّتِ لَرُجِيَ انْتِفَاعُهُ بِهِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

فهذه هي طريقة التَرْحُّمِ عَلَى الْمَيِّتِ إِنْ كَانَ يُرَادُ التَّرْحُّمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْفِي الصَّمْتُ وَحْدَهُ إِلَّا مَعَ التَّذْكَرِ وَالِاعْتِبَارِ، وَهُوَ فِي فَائِدَةِ الْحَيِّ. وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنَ الْوُقُوفَاتِ وَالتَّرَحُّمَاتِ فَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا مِنَ الطَّرِيقَةِ الْمُرْعِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْلِيدٌ لِعَادَةِ أَجْنَبِيَّةٍ، وَالْمَغْلُوبُ مُوَلَّعٌ بِتَقْلِيدِ الْغَالِبِ.

ثالثاً: الموسيقى الحزينة بمناسبة موت أو ذكرى ميت أو تشييع جنازة أو عند قبر:

عَزَفُ الْمَوْسِيقَى - حَزِينَةٌ أَوْ مُبْهَجَةٌ - فِي هَذِهِ الْأَمَاكِنِ أَوْ فِي بَعْضِهَا، بَدْعٌ فِي الدِّينِ مُنْكَرَةٌ، وَعَادَةٌ - فِي مَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ - مُسْتَهْجَنَةٌ، مُخَالِفَةٌ لِسُنَّةِ الْإِسْلَامِ، وَلِعَادَةُ أَسْلَافِنَا الْكِرَامِ. وَالسُّنَّةُ فِي الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُبَادَرَ بِتَجْهِيزِهِ وَإِعْدَادِهِ لِسَكْنِ رَمْسِهِ، وَبِالسَّعْيِ بِهِ نَحْوَ قَبْرِهِ. جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَسَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»⁽²⁾. فَكَانُوا - فِي حَالِ سَيْرِهِمْ بِهَا - يُسْرِعُونَ امْتِثَالاً لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى أَفْرَطَ بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَالِغُونَ فِي السَّعْيِ، قَالَ لَهُمْ: «عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ»⁽³⁾.

=فيه من الاختلاف بأنَّ عبد الرحمن بن أبي ليلى ذَكَرَ قَيْسًا وَسَهْلًا مُفْرَدَيْنِ لَكُونِيهَا رَفَعَا لَهُ الْحَدِيثَ، وَذَكَرَهُ مَرَّةً أُخْرَى عَنْ قَيْسٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ لَكُونَ أَبِي مَسْعُودٍ لَمْ يَرْفَعْهُ.

(1) انظر: ابن حجر. فتح الباري. ج 3/ ص 180.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: الإسراع بالجنائز، حديث (944).

(3) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (19640)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 4/ ص 34) بهذا اللفظ عن أبي=

والتوسطُ في كلِّ الأمور هو سبيل المسلمين.

والسنةُ في المشيِّعين - وفيمن كان حاضراً مجلس الموت - التزام الصمت؛ لأنه أَدْعَى إلى التفكُّر والاعتبار، والصَّحْبُ مِنْهُي عنه، وَمِن السَّلَفِ مَنْ كَانَ يُشَدِّد النَّكِيرَ عَلَى مَنْ خَالَفَ هَذِهِ السَّنَةَ، رَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ الصَّمْتَ عِنْدَ ثَلَاثٍ، عِنْدَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَعِنْدَ الرَّحْفِ، وَعِنْدَ الْجَنَازَةِ». وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَازَةُ بِبَيَاحَةٍ أَوْ مِحْمَرَةٍ⁽¹⁾ أَوْ رَفَعَ رَايَةً.

وَمِنْ أَجْلِ سَنَةِ النَّبِيِّ هَذِهِ، شَدَّدَ الصَّحَابَةُ النَّكِيرَ عَلَى مَنْ رَفَعَ الصَّوْتَ وَلَوْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَوْ قِرَاءَةٍ، أَوْ تَشْمِيتِ عَاطِسٍ أَوْ دَعَاءٍ لِلْمَيِّتِ. رَوَى صَاحِبُ (الْمَدْخَلِ) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ رَجُلًا قَالَ فِي جَنَازَةٍ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ هَذَا»، فَقَالَ لَهُ: «لَا عَفَرَ اللَّهُ لَكَ»⁽²⁾.

وَقَالَ الرَّمْلِيُّ شَارِحُ الْمَنَهَاجِ: «يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْأَصْوَاتِ فِي سَيْرِ الْجَنَازَةِ، لِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَرِهُوا رَفَعَ الصَّوْتَ عِنْدَ الْجَنَازَةِ وَالْقِتَالَ وَالذِّكْرَ، وَكَرِهَ جَمَاعَةٌ قَوْلَ الْمُنَادِي مَعَ الْجَنَازَةِ: اسْتَغْفِرُوا اللَّهَ لَهُ، فَقَدْ سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ فَقَالَ: "لَا عَفَرَ اللَّهُ لَكَ"، وَالصَّوَابُ - كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ - مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ السَّكُوتِ فِي حَالِ السَّيْرِ، فَلَا يُرْفَعُ صَوْتُ بَقْرَاءَةٍ وَلَا ذِكْرٌ وَلَا غَيْرُهُمَا، بَلْ يُشْتَغَلُّ

=موسى الأشعري رضي الله عنه، وأخرجه ابن ماجه عنه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في شهود الجنائز، حديث (1479)، بلفظ: «لِتَكُنْ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ». قال الحافظ في التلخيص الحبير (ج2/ص265): «في إسناده ضعف».

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الجنائز، لا تؤخر إذا حضرت، ولا تتبع بنار، حديث (1487) عن أبي بردة قال: «أَوْصَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَقَالَ: لَا تُتَّبِعُونِي بِمِجْمَرٍ، قَالُوا لَهُ: أَوْ سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج2/ص30): «إسناده حسن... وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه مالك في الموطأ وأبو داود في سننه».

(2) ابن الحاج: المدخل، ج3/ص251.

بالتفكر في الموت وما بعده، وفناء الدنيا»⁽¹⁾.

وقال صاحب (المدخل) - بعد أن ذُكر ما حَدَثَ في تشييع الجنائز من مُكررات، وما كان عليه عمل السَّلف الصالح -: «جنائزهم كانت على التزام الأدب والسكون والخشوع والتَّضرُّع، حتى إنَّ صاحب المصيبة كان لا يُعرَف من بينهم، لكثرة حُزن الجميع، وما أخذهم من القلق والانزعاج بسبب الفكرة فيما هم إليه صائرون وعليه قادمون»⁽²⁾.

وأما عند القبر، فقد مرَّ الكلام على زيارة القبور، وإنها إنما تكون لِذِكْرِ الموت، ودَمْعِ العين، وِرْقَةِ القلب، والدعاء للميت.

أما إظهار الجزع الشديد على الميت، وإعلان ذلك بالقول أو الفعل، كرفع الصوت بالنواح عليه، وضَرْب الخدود، وشَقَّ الجيوب، فليس من شأن المسلمين لا أفرادًا ولا جماعات، تَبَرُّاً رسولَ الله ﷺ من فاعله.

ففي الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»، رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أنه ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ، وَلَا خَرَقَ، وَلَا سَلَقَ»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «كان مما تَفَعَّلَهُ الجاهلية وقوف النساء مُتَقَابِلَاتٍ وَضَرْبَهُنَّ خُدُودَهُنَّ، وَخَمَشَهُنَّ وَجُوهَهُنَّ، وَرَمَى التراب على رؤوسهن، وصياحهن، وَحَلَقَ شعورهن، كُلُّ ذَلِكَ لِلْحُزْنِ عَلَى الْمَيِّتِ، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْحَقِّ عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ قَالَ: "لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ، وَسَلَقَ، وَخَرَقَ"»⁽³⁾. فَالسَّلَقُ أَوِ الصَّلَقُ: رَفَعُ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ فِي الْمَصِيبَةِ، وَالْحَلَقُ: حَلَقُ الشَّعْرِ جَزْعًا، وَالخَرْقُ هَتُّكَ الثَّوبِ وَتَمْزِيقُهُ، كُلُّ هَذَا مِنْ أَفْعَالِ

(1) الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. ج 3/ ص 23.

(2) ابن الحاج: المدخل. ج 3/ ص 251.

(3) ابن العربي: عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي. ج 4/ ص 221.

الجاهلية الأولى، أَبْطَلَهُ الإسلام، ولكنَّا - مع الأسف الشديد - قد نُشاهد في أيامنا هذه أَشَدَّ بِمًا فَعَلَتْهُ الجاهلية الأولى، وكَأَنَّ الإسلام أصبح غريبًا في المسلمين، فقد شاهدنا في موت بعض (عظماء) الشرق من قادة أو مُغَنِّين، ما يَمُجُّهُ الذوق السليم، وَيَتَبَرَّأُ مِنْ إقراره الدينُ القويم، والخُلُقُ المتين، ثم سارت إلينا العدوى، فارتكبنا عند فَقْدِ بعض قادتنا من الجزع، والظهور به مُسَجَّلًا معروضًا أمام الشعوب والأمم، ما يَتَبَرَّأُ مِنْهُ شعبنا المُتَدِين، وقد عُرِفَ بالصلافة والقوة والصبر والاحتمال عند الشدائد، وكانت نساؤنا يُؤَلِّوْنَ (يُزَعِرْنَ) عندما يُخْبِرْنَ باستشهاد آبائهن وأبائهن أو إخوانهن، فهل نسينا ديننا وخُلُقنا في بضعة عشر عامًا؟

إِنَّ مَنْ كَانَ يُحِبُّ مَيِّتَهُ حَقًّا، ويريد له الخير، لَا يُشَيِّعُهُ بأفعال الجاهلية؛ لِأَنَّ المِيتَ يُعَذَّبُ بالنِّياحةِ عليه، فقد جاء في الحديث الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رواه البخاري ومسلم، ومِثْلُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه.

وَأُظُنُّ أَنَّ الموسيقى الحزينة - كما وَرَدَتْ في السؤال - ضَرَبٌ مِنَ النِّياحةِ، وقد يكون صوتها أَشَدَّ تَهْيِيجًا لأهل المِيتِ على البكاء وإثارةً لَأَشْجَانِهِمْ. ثم إِنَّ استعمالها عند الموت تقليدٌ مُسْتَهْجَنٌ، مُنافٍ للذوق العربي الإسلامي، وفي ذلك تقليدٌ لفرقة الأطفال المُنْشِدِينَ مِنَ النَّصارَى عند الجنائز في الكنيسة أو الطريق إلى المقبرة. وأما العزف مع الأناشيد بطريق الآلات والأحان، فلم نَسْمَعْ بِمَنْ عَمِلَ بِهِ، وإنما كان المُبتَدِعة يُنْشِدُونَ بعض الأناشيد في دار المِيتِ أو في طريق تشييعه إلى قبره، كالبُرْدَةِ، دون استعمال آلات الموسيقى تقليدًا لغير المسلمين، وقد يكون ذلك عند الأجانب المنقول عنهم حَسَنًا؛ لأنَّهم يَسْتَعْمِلُونَ الموسيقى في كُنائسهم وعبادتهم، وَيُصَلُّونَ بِهَا في صلواتهم؛ لِأَنَّ صلواتهم أناشيد مُرْتَلَّةٌ وأحان مُوقَّعة، وقد كان ذلك من صلاة المُشْرِكِينَ عند البيت، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: 35]، والمُكَاءُ: الصَّفِيرُ، والتَّصْدِيَةُ: التَّصْفِيقُ. فهذه موسيقى قريش البدائية، وتلك موسيقى

(الْمُتَقَدِّمِينَ) الحزينة، يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا اسْتِهْجَانُ الْإِسْلَامِ لَهَا، وَالتَّبَرُّؤُ مِنْهَا، وَالْمُؤْمِنُ إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهَ - إِذَا عَبْدَهُ - بِمَا شَرَعَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ الْأَمِينِ، يَفْرَعُ إِلَيْهِ وَحْدَهُ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَقَدْ شَرَعَ لَنَا مَا يَهْدِينَا سَوَاءَ السَّبِيلِ فِي الْأَعْرَاسِ وَالْأَفْرَاحِ، وَفِي الْجَنَازَةِ وَالْأَتْرَاحِ، فِي الْمَسْجِدِ وَفِي الْبَيْتِ، قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَى الْجُنُوبِ، كَمَا وَعَدَ أَنْ يُجِيبَ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ، وَيَكْشِفُ السُّوءَ عَنْهُ، إِذَا أَعْلَنَ عِنْدَ الْإِبْتِلَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: 156]، وَسَأَلَ الْأَجَرَ وَالبَدِيلَ الْأَحْسَنَ⁽¹⁾.

رابعاً: تشييد الأنصاب والقبور الرخامية والمرمرية على القبور عامة:

1 - السنة النبوية أَنَّ الْقُبُورَ لَا تُنْصَبُ عَلَيْهَا التَّمَاثِيلُ، وَلَا تُرْفَعُ عَنِ الْقَدْرِ الْمَأْذُونِ فِيهِ، وَلَا تُجَصَّصُ، وَلَا تُبْنَى عَلَيْهَا الْقِبَابُ، وَلَا تُتَّخَذُ مَسَاجِدَ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ غَيَّرَ فِعْلُهُ، وَلَعِنَ بِعَمَلِهِ صَاحِبُهُ، دَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو الْهَيْثَاجِ الْأَسَدِيُّ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ لَهُ: «أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَدْعُ تَمَثُّلاً إِلَّا طَمَسْتُهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفاً إِلَّا سَوَّيْتُهُ"»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُنْكَرًا لَمَّا أَمَرَ بِإِزَالَتِهِ وَإِبْطَالِهِ. قَالَ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ شَرْحِهِ هَذَا الْحَدِيثَ: «فِيهِ أَنَّ السَّنَةَ فِي الْقَبْرِ لَا يُرْفَعُ رَفْعًا كَثِيرًا، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مَنْ كَانَ فَاضِلاً وَمَنْ كَانَ غَيْرَ فَاضِلٍ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَفْعَ الْقُبُورِ زِيَادَةً عَلَى الْقَدْرِ الْمَأْذُونِ فِيهِ حَرَامٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ»⁽²⁾. ثُمَّ رَدَّ قَوْلَ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ غَيْرَ مُحْظُورٍ - مُحْتَجًّا بِسُكُوتِ السَّلَفِ وَالحَلْفِ - رَدَّهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ السُّكُوتَ لَا يَكُونُ دَلِيلًا».

وَأَمَّا الْقَدْرُ الْمَأْذُونُ فِيهِ، فَإِنَّهُ ارْتِفَاعٌ شَبِيرٌ، دَلِيلُهُ مَا رُوِيَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(1) لَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ: مَا يَقَالُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، حَدِيثُ (918)، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ

رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: 156]، اللَّهُمَّ أَجْرِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا».

(2) نِيلُ الْأَوْطَارِ ج 4/ ص 102.

[رَشَّ] (1) عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءَ، وَرَفَعَ قَبْرَهُ قَدْرَ شِبْرٍ (2).

وليس ممَّا يُنْهَى عنه اتِّخَاذُ علامة على القبر يُعْرَف بها، كَنَصْبِ حَجَرَةٍ أو نحوها، فعن أنس بن مالك رضي عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ قَبْرَ عُمَآنَ بْنِ مَطْعُونٍ بِصَخْرَةٍ، وَقَالَ: أَعْلِمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَذْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي» (3).

2- يُعَدُّ مِنْ رَفَعِ الْقُبُورِ - الدَّخَلِ تَحْتَ الْحَدِيثِ دُخُولًا أَوْ لَيْتًا - بِنَاءُ الْقِيَابِ وَالْمَشَاهِدِ الْمَعْمُورَةِ، كَمَا قَالَ الشُّوْكَانِيُّ (4)، بَلْ هُوَ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَذَلِكَ مُحَرَّمٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، مَلْعُونٌ مَنْ فَعَلَهُ، فعن جابر بن عبد الله قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْصَصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُجْلَسَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنَى عَلَيْهِ»، رواه مسلم والترمذي وأبو داود وغيرهم.

وروى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنه ﷺ قال: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». وروى مسلم أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَرَضِهِ

(1) في النسخة المطبوعة: [رض]. والصواب ما أثبتناه من السنن الكبرى للبيهقي.

(2) أخرجه الشافعي في مسنده (ص 360) مُرْسَلًا، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، دون قوله: «وَرَفَعَ قَبْرَهُ قَدْرَ شِبْرٍ». قال النووي في المجموع (ج 5/ ص 296): «رواه الشافعي في الأم، والبيهقي، بإسناد ضعيف». وأما الزيادة فقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 3/ ص 576) من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه مُرْسَلًا، بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِهِ الْمَاءَ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءَ مِنْ حَصْبَاءِ الْعَرَصَةِ، وَرَفَعَ قَبْرَهُ قَدْرَ شِبْرٍ».

(3) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في العلامة في القبر، حديث (1561) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمَ قَبْرَ عُمَآنَ بْنِ مَطْعُونٍ بِصَخْرَةٍ». قال البوصيري في الزوائد (ج 2/ ص 40): «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ». وأما باقي الحديث فأخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في جمع الموتى في قبر والقبر يُعْلَمُ، حديث (3206) عن الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ. قال الحافظ في التلخيص الحبير (ج 2/ ص 307): «وإسناده حسن... وقد بيّن الْمُطَّلِبُ أَنَّ مُحِبًّا أَخْبَرَهُ بِهِ، وَلَمْ يُسَمِّهِ، وَلَا يَضُرُّ إِيْهَامُ الصَّحَابِيِّ».

(4) نيل الأوطار. ج 4/ ص 102.

الذي مات منه قبل خمس، وزاد فيه: «فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِيَّيَّاهُمْ عَنْ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

ففي هذا الحديث نجد النهي بِلَعْنِ اليهود أولاً، ثم يَنْهَى المسلمين بصيغة النهي مُؤَكَّدَةً بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، والنهي محمول على التحريم.

وفي حديث آخر: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ»⁽²⁾. ومعنى «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ»: أَبْعَدَهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلَعَنَهُمْ، كما جاء مُصَرَّحاً به في رواية⁽³⁾.

قال المناوي في شرحه للحديث: «سَبَبُ لَعْنِهِمْ مَا فِيهِ مِنَ الْمَغَالَاةِ فِي التَّعْظِيمِ، وَخَصَّيْهِمْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ ابْتَدَعُوهُ»، ثم قال: «قال القاضي: لما كانت اليهود يَسْجُدُونَ لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم، ويجعلونها قبلةً، ويتوجهون في الصلاة نحوها، فاتخذوها أوثاناً، لعنهم الله وَمَنَعَ المسلمين عن مثل ذلك، ونهاهم عنه»⁽⁴⁾.

ورغم هذا النهي الصريح، وهذا التحذير الشديد، فإن بعض المسلمين لم ينتهوا، واتبعوا سَنَنَ اليهود وسُتَنَّهُمْ، وَقَلَّدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ فِي طَرِيقَتِهِمْ، فَاتَّخَذُوا قُبُورَ (أوليائهم) مساجد، وَشَدُّوا الرِّحَالَ إِلَيْهَا، وَطَافُوا بِهَا، وَتَمَسَّحُوا عَلَيْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو سَاكِنِيهَا - مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْ مَعَ اللَّهِ - لِحُلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، وَبِمَا كَانَتْ خَشِيَّتُهُ مِنْهُمْ أَكْبَرَ فِي نَفْسِهِمْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَحُبُّهُمْ إِيَّاهُمْ كَحُبِّهِمْ اللَّهَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: 165].

(1) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، حديث (532)، عن جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه.

(2) أخرجه مالك في الموطأ مُرْسَلًا عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ (ج 1/ص 172). قال ابن عبد البر في التمهيد (ج 5/ص 41): «أُسْنَدُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثِقَةٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، حديث (7358).

(3) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، حديث (530)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى...».

(4) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 4/ص 466.

وليس هذا الأمر قريب العهد بل هو قديم، وليس خاصاً بقوم بل عمّ بلاد الإسلام. قال الشوكاني رحمه الله:

«كم قد سرى من تشييد القبور وتحسينها من مفاصد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج، وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدّوا إليها الرّحال، وتمسّحوا بها واستغاثوا، وبالجُملة إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلّا فعلوه...»

ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يعضب لله، ويعار حمية للدين الحنيف، لا عالمًا، ولا مُتعلِّمًا، ولا أميرًا، ولا وزيرًا، ولا مَلِكًا. وقد توارَد إلينا من الأخبار ما لا يُشكُّ معه أنّ كثيرًا من هؤلاء القُبوريين - أو أكثرهم - إذا توجّهت عليه يمينٌ من جهة خصمه حلف بالله فاجرًا، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومُعْتَقِدِكَ الْوَلِيِّ الْفُلَانِي تَلْعَنَهُم وتَلْكَا وأبى واعترف بالحق. وهذا من أيّن الأدلة الدالة على أنّ شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة⁽¹⁾.

وما ذكره الشوكاني معروف مشاهدٌ - منذ أجيال - في كلّ بلاد المسلمين، وما رواه من تقاعُس العلماء والمتعلّمين والأمراء والوزراء دون الواقع بكثير، فإنّ الفتنة الكبرى والبلاء الأعظم، جاء المسلمين من مشاركة بعض العلماء في الحجّ إلى هذه القبور، ودعاء أصحابها، واعتقادهم في (الأولياء) من ساكنيها، فيوم أنّ زُرْتُ القاهرة في أواخر السبعينات، وصادف إقامة (مولد سيدي أحمد البدوي)، (والحجّ) إليه، فذكرت الصحف أنّ عدد (الحجّاج) زاد على مليونين اثنين، وكان في طليعتهم شيخ الجامع الأزهر، ووزير الأوقاف (الشؤون الدينية)، وكلاهما من أشهر علماء الأزهر، والثاني مكث في الجزائر بضع سنوات، وأحيانًا فيها ما كانت قُضت عليه الحركة الإصلاحية ودعوة عبد الحميد بن باديس

(1) نيل الأوطار. ج 4/ ص 102.

وجعية العلماء المسلمين قبل حَظَرِ نَشَاطِ نظامها وعملها كَمُنَظَّمة.

فمَسْؤُولِيَةُ العلماءِ أَعْظَمُ مِنْ مَسْؤُولِيَةِ الحُكَّامِ والأُمَرَاءِ والوزراءِ، ذلك أنَّ العَامَّةَ قد لا تُفَتِّنُ بِهِمْ، وَلَا تَتَّخِذُهُمْ قَدَوَةً فِي الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَوْكَدِ واجِبَاتِهِمْ حَمَاةَ وَصِيَانَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَرْوَاحِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَدِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ. عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ - أَزْهَرِيَّينَ وَغَيْرِ أَزْهَرِيَّينَ، قُدَمَاءَ وَمُحَدَّثِينَ - أَدَّوْا وَاجِبَهُمْ، وَأَحْيَوْا سُنَّةَ نَبِيِّهِمْ، وَبَصَّرُوا الْمُسْلِمِينَ بِمَا جَاءَ بِهِ دِينُهُمْ، وَحَذَّرُوهُمْ مِنَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْقُبُورِ وَالْمَشَاهِدِ، وَعَلَى رَأْسِ هَؤُلَاءِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّة، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِي، وَابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَالشُّوكَانِي، وَفِي هَذَا الْعَصْرِ مُحَمَّدُ عَبْدِهِ، وَمُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا، وَمُحَمَّدُ النَّخْلِي، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَادِيسٍ وَإِخْوَانُهُ بِالْجَزَائِرِ، بَذَلُوا جُهُودَهُمْ بِالدَّرُوسِ وَالْكِتَابَةِ وَالْخُطَابَةِ حَتَّى قَضَوْا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَظَاهِرِ الشَّرْكِ وَالضَّلَالِ، وَكَانَ لِعَمَلِهِمْ أَثَرٌ حَمِيدٌ فِي انْتِصَارِ الْإِسْلَامِ.

ملاحظة:

هَذَا نَصُّ الْأُجُوبَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ الْأُسْتَاذِ (زُغُودَةَ) وَهُوَ مِنْ إِخْوَانِي وَتِلَامِذَتِي، وَقَدْ أَرْسَلْتُ إِلَيْهِ نَصَّهَا، ثُمَّ هُيِّئَتْ لِلنَّشْرِ فِي صَحِيفَةِ الْعَصْرِ، التَّابِعَةِ لَوِزَارَةِ الشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ، وَهُيِّئَتْ لِمَا يَنْسَبُ الصَّحَافَةِ، وَلَمْ يُنَشَرْ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْوُقُوفِ لِلشَّخْصِيَّاتِ خَوْفًا مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، كَمَا رَأَى ذَلِكَ كِبَارُ الْمُسْؤُولِينَ عَنِ الصَّحِيفَةِ، وَيُلَاحَظُ فِي هَذِهِ الْأُجُوبَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا وَقَعَ فِي جَنَازَةِ الْمَرْحُومِ هَوَارِي بَوْمَدِينٍ: فَفِيهَا مَنَكِرَاتٌ ارْتَكَبَتْ، كَمَا يُلَاحَظُ أَيْضًا أَنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ - وَهُوَ الشَّيْخُ الشُّعْرَاوِي - بَثَّ أَثْنَاءَ زِيَارَتِهِ لِلْجَزَائِرِ كَثِيرًا مِنَ الضَّلَالَاتِ، مِنْهَا تَقْدِيسُ الْقُبُورِ، وَالْخُضُوعُ لِلْقُبُورِيِّينَ، وَقَدْ تَوَلَّى مِنْ بَعْدِ الْوِزَارَةِ لَشُّؤُونِ الدِّينِ فِي مِصْرَ، فَلَمْ يَحْذَفْ مَا يَقَعُ فِي الْمَوَالِدِ الْقُبُورِيَّةِ، بَلْ ذَهَبَ وَزَارَهَا وَعَظَّمَهَا.

15/01/1980م

زيارة القبور وارتكاب أنواع الفجور

السؤال:

تقع مُنكرات يومياً بِمقابرنا، مُتمثلة في اختلاط الرجال بالنساء، ووجود الكثير مَن يَتَجَرَّون بكلام الله تعالى على المقابر، وَيَكْتُبُونَ (الحُجُب) والتمايم عندها، وأسواقٌ منتشرة أمام أبواب المقابر، وخروج النساء إلى هذه الزيارة مُتبرِّجات كأنهن في أعراس.
ما حُكم الشريعة في ذلك؟ نرجو إصدار فتوى في هذا الشأن لِنُطبِّقها مع السُّلطات فور وصولها إلينا.

مدير التعليم الأصلي والشؤون الدينية (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
وبعد، فإن زيارة القبور على الصِّفة التي جاءت في السؤال، لا يقول بِجوازها أحدٌ من العلماء.

فالأصل في الزيارة مُطلقاً المنع، ثم وَرَدَ الإِذْنُ فيها لِتَذْكَرَ الموت واليوم الآخر، جاء في الحديث الصحيح عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أُذِنَ لِحَمَّادٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ»، رواه الترمذي وصَحَّحَهُ، ومسلم، وأبو داود. وفي حديث أبي هريرة أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «زُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»، رواه [مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، وأحمد]⁽¹⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [الجماعة]. والصواب ما أثبتناه؛ لأن البخاري لم يخرجَه.

ففي هذين الحديثين، الأمرُ بزيارتها، والأمرُ إذا جاء بعد النهي دَلٌّ على الإباحة. حكى النووي وغيره: «اتَّفَقَ أهل العلم على أنَّ زيارة القبور للرجال جائزة»⁽¹⁾. وتُنَوِّع في حكاية الاتفاق على الجواز، فعند ابن حزم الظاهري: «أنَّ زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر، لورود الأمر بها»⁽²⁾.

وعن ابن سيرين والشَّعْبِيّ و[النَّخَعِيّ]⁽³⁾، أنهم كرهوا ذلك مُطْلَقًا. والصحيح أنها جائزة للرجال، ومُرَغَّبٌ فيها، وهو مذهب مالك، قال خليل ما نصَّه: «وزيارة القبور بلا حَدٍّ»⁽⁴⁾. وقال شارحه الدردير: «وجازَ زيارة القبور، بل هي مندوبة بلا حَدٍّ بيوم أو وقت، أو في مقدار ما يَمْكُثُ عندها، أو فيما يدعو به، أو الجميع»⁽⁵⁾.

هذا بالنسبة للرجال، وأمَّا النساء فقد اختلف في جواز زيارتهن على ثلاثة أقوال⁽⁶⁾:
- المنع مُطْلَقًا.

- الجواز، بشرط السِّرِّ والتَّحَفُّظِ.

- الفرق بين القواعد والشُّوَابِّ.

احتجَّ المانعون مُطْلَقًا بما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي وصَحَّحه.

وقال أكثر أهل العلم بالجواز إذا أُمِنَت الفتنة، مُحْتَجِّجِينَ بِأَنَّ النساء داخلات في

(1) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم. ج/7 ص 46 - 47، فتح الباري. ج/3 ص 148، نيل الأوطار. ج/4 ص 133.

(2) انظر: ابن حزم. المُحَلَّى بِالْأَثَارِ. ج/3 ص 388، فتح الباري. ج/3 ص 148، نيل الأوطار. ج/4 ص 133.

(3) في النسخة المطبوعة: [اللخمي]. والصواب ما أثبتناه من فتح الباري ونيل الأوطار.

(4) مختصر خليل. ص 53.

(5) الشرح الكبير. ج/1 ص 422.

(6) انظر: ابن الحاج. المدخل. ج/1 ص 251.

الإذن العامّ المُستفاد من قوله ﷺ: «فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ». وقد صحَّ في الحديث زيارة النساء للقبور في حياته، فقد روى مسلم وغيره، أن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زُرْتُ الْقُبُورَ؟ قَالَ ﷺ: "قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآخِرُونَ"».

وروى البخاري أنه ﷺ مرَّ بامرأة وهي تبكي عند قبر، فقال: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»، فقالت له - وهي لا تعرفه -: «إِلَيْكَ عَنِّي»، ولم يُنكر عليها الزيارة، ولمَّا عَلِمَتْ أنه رسول الله جاءته واعتذرت، ولم تعرفه حين نهاها.

وعن عائشة رضي الله عنها أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن رضي الله عنه، فلمَّا ذُكِّرَتْ بالنهي، قالت: «كَانَ ﷺ نَهَى ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا» رواه ابن ماجه.

وجزَم الثعالبي بالجواز للعجائز والمنع للشَّوَاب فقال: «وأما النساء فيباح للقواعد، ويحرم على الشَّوَابِّ اللاتي يُخْشَى مِنْهُنَّ الْفِتْنَةُ»⁽¹⁾.

وجمع القرطبي بين حالة النهي المُستفاد عن اللَّعْن وبين الإذن، فقال: «اللَّعْن المذكور في الحديث إنما هو للمُكْثِرَاتِ مِنَ الزِّيَارَةِ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ الصِّيغَةُ مِنَ الْمُبَالِغَةِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ مَا يُفْضِي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ تَضْيِيعِ حَقِّ الزَّوْجِ، وَالتَّبَرُّجِ، وَمَا يَنْشَأُ مِنَ الصِّيَاحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا أُمِنَ جَمِيعُ ذَلِكَ، فَلَا مَانِعَ مِنَ الْإِذْنِ لَهُنَّ؛ لِأَنَّ تَذَكُّرَ الْمَوْتِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ»⁽²⁾. قال الشوكاني: «وهذا الكلام هو الذي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ»⁽³⁾.

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 1/ ص 422.

(2) انظر: القرطبي (أبو العباس). الْمَفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِصِ كِتَابِ مُسْلِمَ، ج 2/ ص 633، نيل الأوطار، ج 4/ ص 134 - 135.

(3) نيل الأوطار، ج 4/ ص 135.

المنع من الزيارة:

نَصَّ في الحديث على عِلَّةِ جواز زيارة القبور بقوله ﷺ: «فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ»، وقوله في الحديث الآخر: «فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»، وفي تَذَكُّرِ الموت والآخرة ما يردع النفس عن الغواية، ويدفعها إلى الموعظة والمسابقة إلى الخيرات.

فإن انتفى ذلك، كان في الزيارة الوزر، قال الدردير عند الكلام على جواز الزيارة ما نَصَّه: «وينبغي مزيد الاعتبار حال الزيارة، والاشتغال بالدعاء والتضرع، وعدم الأكل والشرب على القبور، خصوصاً لأهل العلم والعبادة، ولِيَحْذَرَ مِنْ أَخْذِ شَيْءٍ مِنْ صَدَقَاتِ أَهْلِ الْمَقَابِرِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ مَا يَكُونُ»⁽¹⁾.

وخلاصة المستفاد من النصوص الشرعية وأقوال العلماء والشراح ما يأتي:
أولاً: جواز زيارة القبور والترغيب فيها، إذا كانت بقصد الموعظة والاعتبار، وذكر الموت والدار الآخرة.

ثانياً: حُكْمُ النساء في هذه الزيارة - بهذا القصد - حُكْمُ الرجال، إذا لم يكن في زيارتهن فتنة وفساد.

هذا قول الأكثرين من العلماء. وقال بعضهم بمنعهن مطلقاً لورود النص بِلَعْنِ زَوَارَاتِ القبور. والصحيح جواز ذلك لوقوعه في زمن الرسول، وعدم تَهْيِئَةٍ عَنْهُ، وقال بعض العلماء: لم يَصَحَّ في موضوع مَنَعِهِنَّ مِنَ الزَّيَارَةِ حديثٌ. وقد مرَّ ما صَحَّ في زيارتهن.

ثالثاً: إذا نشأ عن زيارتهن شيء من المفاسد: - مثل إكثارهن من هذه الزيارة، ومثل تضييعهن حقَّ الأزواج، بإهمالهم أو إهمال البيت والأولاد، ومثل تبرُّجهن بزيينة، وتعرُّضهن للإغواء أو الغواية، ومثل اختلاطهن بالرجال، ومثل الصراخ بالبكاء،

(1) الشرح الكبير، ج 1/ ص 422.

ومثل اتخاذهن (الحُجُب) والتَّائِم، واستئجارهن قراءاً لقراءة القرآن على القبور، ممَّا هو بدعة مُنكرة - حُرِّمت هذه الزيارة باتفاق العلماء.

رابعاً: إذا خَلت زيارة الرجال - أو النساء - من الموعظة والاعتبار، وذُكر الموت والآخرة، فقد انتفت عِلَّةُ إباحتها، وكانت زيارة غير شرعية.

ولهذا فإننا نقول:

لا شكَّ أنَّ الحالة التي وصفتها رسالة الاستفتاء حالة مُنكرة، تُنافي المراد من زيارة القبور، مثل اختلاط الرجال بالنساء، وتبرُّج النساء بِزِينة، وتعرُّضهن للفساد والإفساد والفتنة، والمُتاجرة بقراءة القرآن، وكتابة التَّائِم والحُجُب، مع أنَّ تعليق التَّائِم من الشُّرك، ومباشرة أنواع التجارة، وترويج سوق الخرافات والدَّجَل والأباطيل، ممَّا يُنافي العقيدة الصحيحة، ويفتح الأبواب للانحطاط الفكري والخلقي. كُلُّ هذا من المنكرات الداعية إلى ارتكاب المُوبقات، ومن واجب المسلمين تغيير المنكر: جمهور المسلمين وعلمائهم، بالسُّتْهم، أو بقلوبهم، وأولو الأمر منهم بالسُّتْهم وأيديهم؛ لأنهم يملكون وسائلَ رَدِّ العُصاة والمُفسدين، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»⁽¹⁾. والسلام.

1977/03/31م

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، حديث (49)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

البناء على القبور، وتقديم النذور لأصحابها

السؤال:

في حديث عن رسول الله ﷺ يقول: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، وفي حديث آخر قال عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَرِي وَثْنَا يُعْبَدُ»، ورواية الشيخين: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

ونحن نرى اليوم كثيرًا من الناس قد أقاموا المساجد على بعض قبور الصالحين، ومنهم من يذبح حذوها، ويجتمع الناس بها بكثرة، وفيهم من يُسمِّي الشاة المذبوحة للولي، ويظنُّ أنه سيتوسَّط بينه وبين الله.

فهل يحلُّ للمؤمن أن يأكل من ذلك الطعام الذي صنَّع عند القبر أو حذوه؟ وهل لمؤمن أن يتعاطى عملاً - تجارة أو غيرها - في هذه السوق؟

ومن السائلين - أو الشحاذين - من يُقبل حاملاً بين يديه (علماً) ويقول: «بركة الله وسيدي فلان (الولي الصالح)، أعطني زيارة هذا الولي الصالح»، يعني «أعطني ما نذرتَه لهذا الولي من نقود». فهل يجوز للمتصدِّق أن يُعطيه شيئاً لله، وقد نُهي عن قول مثل هذا، فلم يستحب؟

ومن هؤلاء السائلين من يقول للناس: «خُذْ هَذَا (العَلَم) إِلَى دَارِكَ، وَبَخِّرْهُ، يُصْلِحَ اللَّهُ لَكَ وَالْوَلِي فِي الْأَوْلَادِ وَالزَّوْجِ، وَيُعْمَرُ بِالْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ مِنْ ذَلِكَ».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: الإسلام دينُ التوحيدِ الخالص، وتنزيه الله سبحانه عن كلِّ شريكٍ خفيٍّ أو جليٍّ، وهو أغنى الشركاء، فلا يقبل من الأعمال إلا ما كان لوجهه خالصاً، قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110].

[110]، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5]، وقال: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: 3].

وقد حذّر الله في كتابه من كلّ مداخل الشيطان، ووساوسه، وجعل من أنواع الشرك حديث النفس بالمراءاة، وبلغ ذلك نبينا عليه الصلاة والسلام ونصح، ومن أنواع بيانه وتبليغه وتحذيره، هذا الحديث في لعن من قبلنا من أهل الكتاب؛ لأنهم نصبوا أنصابا كانت فتنة لمن جاء بعدهم، فالأنبياء أفضل عباد الله، وتعظيمهم أحياء وأمواتا وتوقيرهم من أوكد الواجبات على المؤمنين، ولكن هذا التعظيم لا يجوز بحال أن يبلغ حدّ عبادتهم، ودعائهم من دون الله، واتخاذ المساجد على قبورهم وسيلة لفتنة الخلق وإضلالهم. وإذا كان من يتخذ المساجد على قبور الأنبياء ملعونا، فأولى وأحرى من يتخذ الأنصاب أو المساجد على [قبور غيرهم] ⁽¹⁾ من (الأولياء) والصالحين.

وجاء في الحديث الذي رواه البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن أصنام قوم نوح التي جاء ذكرها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23]، هي «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجاليسهم التي كانوا يجلسون أنصابا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبّد، حتّى إذا هلك أولئك وتسخّ العلم عبّدت».

فالحديث النبوي يلعن اليهود والنصارى لاتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد، تحذيرا للمسلمين، أن يفعلوا فعلهم، ويسلكوا طريقهم في قبر نبيهم، وأولى وأحرى في قبور غيره من قوم صالحين حقّا، أو نُسبوا إلى الصلاح زورا.

وقد امْتَل الصّحابة رضوان الله عنهم حُكم الإسلام في قبر نبيهم عليه الصلاة والسلام، ولم يُدفن بالمسجد، وإنما دُفن ببيت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ثم لما

(1) في النسخة المطبوعة: [قبورهم]. والصواب ما أثبتناه.

وُسَّعَ المسجد بعد ضيقه في عهد الوليد بن عبد الملك أُدْخِلَ فِيهِ بَيْتٌ عَائِشَةَ كُلُّهُ، وَلَكِنَّهُ بَقِيَ مَفْصُولًا بِحَاجِزٍ مَتِينٍ، حَتَّى لَا يَكُونَ قَبْرُهُ ﷺ مَسْجِدًا يُصَلَّى فِيهِ، وَهَكَذَا نَتَحَقَّقُ أَنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ دَعَاءَهُ أَلَّا يَجْعَلَ اللَّهُ قَبْرَهُ مَسْجِدًا.

قال القاضي [البيضاوي] ⁽¹⁾ عند شرحه قول الرسول ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، مَا نَصَّهُ: «لَمَّا كَانَتِ الْيَهُودُ يَسْجُدُونَ لِقُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ تَعْظِيمًا لِسَانِهِمْ، وَيَجْعَلُونَهَا قِبْلَةً، وَيَتَوَجَّهُونَ فِي الصَّلَاةِ نَحْوَهَا فَاتَّخَذُوهَا أَوْثَانًا، لَعَنَهُمُ اللَّهُ، وَمَنَعَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ، وَنَهَاهُمْ عَنْهُ» ⁽²⁾.

وقد غَفَلَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ هَذَا التَّحْذِيرِ، وَخُصُوصًا مِنْذُ عَهْدِ حُكْمِ الْبَاطِنِيَّةِ مِنْ غُلَاةِ الشَّيْعَةِ، فَبَنَوْا الْمَسَاجِدَ وَالْقِبَابَ عَلَى الْقُبُورِ، وَغَلَّوْا فِيهَا غُلُوبًا شَنِيعًا، وَمَلَكَهُمْ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ مَا مَلَكَ مَنْ قَبْلَهُمْ، قَوْمَ نُوحٍ وَالْيَهُودِ فِي أَنْبِيَائِهِمْ، وَالنَّصَارَى فِي رُهبَانِهِمْ، وَاتَّخَذُوا هَذِهِ الْقُبُورَ وَالْمَسَاجِدَ الْمَشِيدَةَ عَلَيْهَا مَزَارَاتٍ وَمَشَاهِدَ تُشَدُّ إِلَيْهَا الرِّحَالُ، وَنُصِبُوا نُصْبًا لِلْعِبَادَةِ، تُقَدَّمُ لَهَا الْقَرَايِينُ وَالنُّذُورُ، وَيُتَمَسَّحُ عَلَيْهَا، وَتُطَلَّبُ شِفَاعَتُهَا، وَكَانَ رَجَاؤُهُمْ فِيهَا أَقْوَى مِنْ رَجَائِهِمْ فِي اللَّهِ، وَخَشْيَتُهُمْ مِنْهَا أَشَدَّ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ. فَهَؤُلَاءِ مُلْعُونُونَ كَمَا لُعِنَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى بِنَصِّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا رِجَالُ الصُّحَّاحِ، وَمِنْهَا مَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ». قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ هَذَا الْحَدِيثَ: «هَذَا وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْمُصْطَفَى ﷺ صِيَانَةٌ لِحِمَى التَّوْحِيدِ أَنْ يَلْحَقَهُ الشَّرْكُ وَيَعُشَاهُ، وَتَجْرِيدٌ لَهُ،

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [عِيَاضُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. انْظُرْ: الْمُنَاوِي. فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. ج 4/ص 466، ج 5/ص 251، فَتْحُ الْبَارِيِّ. ج 1/ص 525، شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ عَلَى مَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ. ج 4/ص 367، الصَّنَعَانِي. سُبُلُ السَّلَامِ. ج 1/ص 229.

(2) انْظُرْ: الْمُنَاوِي. فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. ج 4/ص 466.

وَغَضِبَ لِرَبِّهِ أَنْ يُعَدَّلَ بِهِ سِوَاهُ⁽¹⁾. وقال الشافعي: «أكره أن يُعَظَّمَ مخلوقٌ حتى يُجَعَلَ قبرُهُ مسجدًا، مخافةَ الفتنة عليه وعلى الناس»⁽²⁾.

وُتُسْتَعْمَلُ الكراهة عند الأئمة بمعنى المنع والتحريم، وأما إيقاد الشرج فقال فيه المناوي: «لأنه تضييعٌ للمال بلا فائدة، وظاهره تحريم إيقاده (السرّاج) على القبور؛ لأنه تشبيهٌ بالمساجد التي يُنَوَّرُ فيها للصلاة، ولأن فيه تقريب النار من الميت، وقد وَرَدَ النهي عنه في أبي داود وغيره، بل نَهَى أبو موسى الأشعري عن البخور عند الميت»⁽³⁾.

وما جاء في السؤال - وهو الشائع في أنحاء الأقطار الإسلامية، من تَجَمُّعِ الناس بكثرة حول هذه القبور، وتقديم القرابين، ودَبْحِها عندها، وفيهم من يَذْكُرُ اسمَ الوَلِيِّ عند الذبح عليها، ويدعو الوَلِيَّ، وَيَطْنُ أَنْهُ سَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ - يُبَيِّنُ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ حالة المُتَسَيِّينَ إلى الإسلام، وما وَرَّطَهُمْ فِيهِ الشَّيْطَانُ، مع أَنَّ دينَهُمْ يَبْرَأُ مِنْ مِثْلِ هَذَا. فَالرَّحَالُ لَا تُشَدُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِالْقُدْسِ. وَالسَّفَرُ إِلَى غَيْرِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

الذبيح لغير الله:

وَذِكْرُ اسْمِ أَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، يُحَرِّمُ أَكْلَهَا وَكُلَّ مَا صُنِعَ بِلَحْمِهَا مِنَ الطَّعَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 33]، وَقَالَ فِي الْحَرَّمَاتِ: ﴿وَمَا أَهْلَ لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: 3]، وَقَالَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾

(1) ابن قَيِّم الجوزية. إغاثة اللفهان من مصاديد الشيطان. ج 1/ ص 189.

(2) انظر: الشيرازي. المهذب في فقه الإمام الشافعي. ج 1/ ص 259، شرح النووي على صحيح مسلم. ج

7/ ص 38.

(3) فيض القدير. ج 5/ ص 274.

فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴿[الأنعام: 145]، فَسَّاهُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ (فَسَقًا). قد فُسِّرَ ذلك الإمام علي كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ في الجنة بِمَا يَشْمَلُ مَا ذُبِحَ لِلْفَخْرِ والمباهاة وإن ذُكِرَ اسم الله عند نَحْرِهِ أو ذُبِحَ، فقد جاء عنه أنه نَهَى عن أكل لحم إِبِلٍ نَحَرَهَا والدُّ الفِرْزْدَقُ وَشَحِيمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّياحِيِّ، مباهاةٌ وتنافسٌ بينهما وتفاخرًا، وقال: «إِنَّمَا يَمَّا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ»⁽¹⁾، إذ لم يَقْصِدَا بِنَحْرِهَا وَجْهَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا قَصَدَا الْمَفَاخِرَةَ، فلم يَنْفَعِ فِيهَا ذِكْرُ اللَّهِ عَلَيْهَا بِاللِّسَانِ لِفَسَادِ النِّيَّةِ وَالْجَنَانِ.

مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى!

وَأَمَّا ظَنُّهُمْ بِالْوَلِيِّ أَنَّهُ سَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ، فَإِنَّ هَذَا الْاِعْتِقَادَ شِرْكٌ وَضَلَالٌ مُبِينٌ، وَخُرُوجٌ عَنِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَسُلُوكٌ لِسَبِيلِ الْمُشْرِكِينَ، فَلِلْمُشْرِكِينَ أَيْضًا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُمْ وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: 87]، وقال: ﴿وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25]، وَلَكِنْهُمْ كَفَرُوا بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ فِي عِبَادَتِهِمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: 3]. فَالتَّوَجُّهُ إِلَى الْمَخْلُوقِ الْمَيِّتِ الْفَانِي، أَوْ إِلَى قَبْرِهِ بِالدَّعَاءِ لِيَتَوَسَّطَ عِنْدَ الْخَالِقِ، عِبَادَةٌ لَهُ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ لِمَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، وَلَا يَسْمَعُ دَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ، وَهُوَ مَيِّتٌ جَاهِدٌ، وَيَتَبَرَّأُ مِمَّنْ دَعَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: 14].

وَمَنْ دَعَا وَلِيًّا عِنْدَ قَبْرِهِ، أَوْ تَمَسَّحَ بِضَرِيحِهِ، أَوْ رَجَاهُ وَطَمَعَ فِيهِ، أَوْ خَافَ مِنْهُ، فَقَدْ عَبَدَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ مَعَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ عِبَادَةٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الدُّعَاءُ هُوَ

(1) انظر قصتها في: ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 3/ص 207 - 208، ابن خلكان. وفيات

الأعيان. ج 6/ص 86.

الْعِبَادَةُ»⁽¹⁾، وفي رواية «الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»⁽²⁾. فَمَنْ تَوَجَّهَ إِلَى مَخْلُوقٍ يَطْلُبُ مِنْهُ جَلْبَ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعَ ضَرٍّ مِمَّا وَرَاءَ كَسْبِ الْعَبْدِ، فَقَدْ عَبَدَهُ.

قال الشوكاني في نيل الأوطار ما نصَّه:

«مِنْ رَفَعِ الْقُبُورِ الدَّاحِلِ تَحْتَ الْحَدِيثِ دُخُولًا [أَوَّلِيًّا]⁽³⁾، الْقَبَبُ وَالْمَشَاهِدُ الْمَعْمُورَةُ عَلَى الْقُبُورِ، وَهُوَ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ. وَكَمْ قَدْ سَرَى مِنْ تَشْيِيدِ الْقُبُورِ وَتَحْسِينِهَا مِنْ مَفَاسِدَ يَبْكِي لَهَا الْإِسْلَامُ، مِنْهَا اعْتِقَادُ الْجَهْلَكَةِ لَهَا كَاعْتِقَادِ الْكُفَّارِ لِلْأَصْنَامِ، وَعَظُمَ ذَلِكَ فَظَنُّوا أَنَّهَا قَادِرَةٌ عَلَى جَلْبِ النِّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرِّ، فَجَعَلُوهَا مَقْصِدًا لَطَلَبِ قَضَاءِ الْحَوَائِجِ، وَمَلْجَأً لِنَجَاحِ الْمَطَالِبِ، وَسَأَلُوا مِنْهَا مَا يَسْأَلُهُ الْعِبَادُ مِنْ رَبِّهِمْ، وَشَدُّوا إِلَيْهَا الرِّحَالَ، وَتَمَسَّحُوا بِهَا [وَاسْتَغَاثُوا]⁽⁴⁾، وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا شَيْئًا مِمَّا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعَلُهُ بِالْأَصْنَامِ إِلَّا فَعَلُوهُ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».

ثم قال: «إِنَّ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْقُبُورِيِّينَ - أَوْ أَكْثَرِهِمْ - إِذَا تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ مِنْ جِهَةٍ خَصَمِهِ حَلَفَ بِاللَّهِ فَاجْرَأَ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: احْلِفْ بِشَيْخِكَ وَمُعْتَقِدِكَ الْوَلِيِّ الْفُلَانِي، تَلَعَّثَ وَتَلَكَّأَ وَأَبَى وَاعْتَرَفَ بِالْحَقِّ»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الدعاء، حديث (1479)، والترمذي في كتاب الدعوات، باب: ما جاء في فضل الدعاء، حديث (3372)، وابن ماجه في كتاب الدعاء، باب: فضل الدعاء، حديث (3828)، وأحمد في مُسْنَدِهِ، حديث (18352)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(2) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب: ما جاء في فضل الدعاء، حديث (3371) عن أنس بن مالك رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث ابن لُيْعَةَ». وقال المباركفوري في تحفة الأحوذى (ج 9/ ص 219): «ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ».

(3) في النسخة المطبوعة: [أولياء]. والصواب ما أثبتناه من نيل الأوطار.

(4) في النسخة المطبوعة: [واستعانوا بها]. والصواب ما أثبتناه من نيل الأوطار.

(5) نيل الأوطار. ج 4/ ص 102.

وَمَا تَقْدَمُ يَتَبَيَّنُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ انْغِمَاسٍ فِي ظُلُمَاتِ الشَّرْكِ فِعْلًا، وَهُمْ يُرَدُّونَ بِالسُّتْهِمْ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ، وَيَتَبَيَّنُ - أَيْضًا - جَوَابُ الْأَسْئَلَةِ الْمَطْرُوحَةِ:

1- مَنْ صَلَّى عِنْدَ الْقَبْرِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الْمُتَّخَذِ عَلَيْهِ، فَقَدْ صَلَّى فِي مَكَانٍ لَعْنٍ مَنْ اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا، وَشَيَّدَ عَلَيْهِ مَعْبَدًا، وَنَصَبَ فِيهِ نَصَبًا تُمَارَسُ فِيهِ طَقُوسُ شِرْكِيَّةٍ، وَالْأَجْدَرُ بِالْمُؤْمَنِ الْمُوَحِّدِ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ، بَعِيدًا عَنْ مِثْلِ هَذَا الْمَكَانِ.

2- لَا يَجُوزُ ذَبْحُ النُّدُورِ وَالْقَرَابِينِ عِنْدَ هَذِهِ الْقُبُورِ، وَمَنْ قَصَدَ بِالذَّبْحِ التَّقَرُّبَ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ طَلَبًا لِرِضَاهُ، أَوْ اجْتِنَابًا لِسَخَطِهِ، أَوْ انتِظَارًا لِحُلْبِ نَفْعٍ مِنْهُ، أَوْ بِوَاسِطَتِهِ، أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ، كَذَلِكَ فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَالدَّبِيحَةُ مِمَّا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا، وَلَا مَا صُنِعَ بِهِ مِنْ طَعَامٍ، وَلَوْ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِسْقٌ أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ.

3- مَنْ ظَنَّ أَنَّ (الْوَلِيَّ) يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، فَقَدْ أَشْرَكَهُ مَعَ اللَّهِ.

4- لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ مُوَحِّدٍ أَنْ يُشَارِكَ هَؤُلَاءِ النَّاسَ فِي مَوْسِمِهِمْ وَسُوقِهِمْ، وَلَا أَنْ يَقُومَ بِأَيِّ عَمَلٍ فِيهِ، أَوْ تِجَارَةٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمِشَارَكَةَ تَكْثِيرٌ لِسَوَادِهِمْ، وَجَلْبُ التِّجَارَةِ إِلَيْهِمْ عَوْنٌ لَهُمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَإِنْ خَافَ عَيْلَةً أَوْ كِسَادًا، فَسَيُعْنِيهِ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْمُسْلِمُ الذَّهَابَ هُنَاكَ لِيُرْشِدَ الضَّالِّينَ، وَيَهْدِيَ الْغَاوِينَ، وَيَقُومَ فِيهِمْ بِالْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا فُرِضَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، عَلَى أَنْ لَا يَأْكُلَ مِمَّا يَصْنَعُونَ مِنْ طَعَامٍ، أَوْ مِنْ قَرَابِينِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ.

5- إِنَّمَا تُدْفَعُ الصَّدَقَةُ لَوَجْهِ اللَّهِ، وَمَنْ سَأَلَهَا لِغَيْرِ اللَّهِ حُرِّمَ مِنْهَا.

6- اتِّخَاذُ الْأَنْوَاطِ (الْأَعْلَامِ وَالصَّنَاقِقِ) ⁽¹⁾ وَالْبَخَانِقِ ⁽²⁾، وَرَفْعُهَا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَضْرَحَةِ أَوْ الْأَشْجَارِ أَوْ الْأَحْجَارِ، وَالتَّبَرُّكُ بِهَا، وَتَبْخِيرُهَا، وَالتَّمَسُّحُ بِهَا، وَاعْتِقَادُ

(1) الصَّنَاقِقُ: الرَايَاتُ.

(2) الْبَخَانِقُ: وَاحِدُهَا بُخْنُقٌ: خِرْقَةٌ تَقَعُّ بِهَا الْجَارِيَةُ، وَتَشُدُّ طَرَفَيْهَا تَحْتَ حَنَكِهَا لِتُوقِيَ الْحِجَابَ مِنَ الدُّهْنِ أَوْ الدُّهْنِ مِنَ الْعُبَارِ. انظر: مختار الصحاح. ص 30.

تَدْخُلُ الْوَلِيَّ - الَّذِي رُفِعَتْ عَلَى ضَرْحِهِ - لِحْلِبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ فِي الْأَوْلَادِ وَالزَّوْجِ
وَالْمَنْزَلِ، مِنْ فِعْلِ الْمُشْرِكِينَ، يَتَبَرَّأُ مِنْهُ الْمُؤَحِّدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ شَيْءٍ إِلَيْهِمْ،
وَلَا إِقْرَارُ فِعْلِهِمْ.

حُكْمُ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ

السؤال:

ما حُكْمُ بِنَاءِ الْقُبُورِ فِي الْإِسْلَامِ؟ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ الْقُبُورَ الْمُحَاضِيَةَ لِهَذَا الْقَبْرِ قَدْ بُنِيَتْ.
ك. عَبْدُ اللَّهِ (رَوِيَّة)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ.
الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلُوُّ الْقَبْرِ عَلَى شِبْرٍ، وَقَدْ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْقُبُورِ الْمَبْنِيَّةِ، لِيَهْدِمَ مَا زَادَ عَلَى شِبْرٍ فِي بَنَائِهِ⁽¹⁾،
وَبَعَثَ عَلِيٌّ - فِي خِلَافَتِهِ - مَنْ يَفْعَلُ فِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ⁽²⁾.

(1) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (657)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ فَقَالَ: "أَيُّكُمْ يُنْطَلِقُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَثَنًا إِلَّا كَسَرَهُ، وَلَا قَبْرًا إِلَّا سَوَّاهُ، وَلَا صُورَةً إِلَّا لَطَّخَهَا؟" فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَاَنْطَلَقْتُ، فَهَابَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَرَجَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَنْطَلِقُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: "فَاَنْطَلِقْ". فَاَنْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَدْعُ بِهَا وَثَنًا إِلَّا كَسَرْتُهُ، وَلَا قَبْرًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ، وَلَا صُورَةً إِلَّا لَطَّخْتُهَا...». قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج 5/ ص 173): «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُهُ، وَفِيهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْهَذَلِيُّ، وَيُقَالُ: أَبُو مُورَعٍ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ وَثَّقَهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَحَدٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

(2) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابِ: الْأَمْرُ بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ، حَدِيثُ (969)، عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟» «أَنْ لَا تَدْعَ بِثَنًا إِلَّا لَطَّخْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ».

والعلّةُ معروفة، وهي أنّ الجهلةَ يجعلون من القبور المبنية مكاناً للعبادة، وربما أشركوا في ذلك إذا توجّهوا بدعائهم إلى صاحب القبر. وفي الحديث الصحيح أنّ رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»⁽¹⁾.

وفي هذا القبر الذي تقولون أنّ «القبور المحاذية له قد بُنيت»، لا يجوز لكم أن تُخالِفُوا فيه السنّة؛ لأنه لا يجوز للمسلم أن يعصي الله، بحجّة أنّ غيره يفعلون المعصية، كل نفس بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ، فلا ترفعوا القبر عن مقدار الشبر إذا أردتم أن تحافظوا عليه، وتجعلوا له علامةً لمعرفته. والسلام عليكم.

1984/10/02م

حكم نقل رُفات الشهداء وإعادة دفنهم

السؤال:

يُسعِدني أن أحيطكم علماً بأنّ المنظمة الوطنية للمجاهدين تقوم بعملية جمع رُفات الشهداء الموزّعين في الشّعاب، والجبال، والوديان، والتلال، تدّوسها الحيوانات، وتعبث بها، وهي مُبعثرة في كلّ مكان، وقد تكون في مكان بناء مصنع، أو عند حفر بئر، أو في أرض يقومون باستصلاحها - مثلاً حصل في العديد من جهات الوطن - وقد سمعنا بأنّ جمع الرُفات مُحَرَّم في الشريعة الإسلامية، وأكّد لنا نائب مدير الشؤون الدينية بإحدى ولايات الجمهورية تحريم هذه العملية.

إنّ عمل منظمتنا بعيدٌ كلّ البعد عن مُصادمة ديننا الحنيف، وإذا كان شهداء الغزوات في الإسلام، كبَدْر وأُحُد وغيرهما، قد قُبروا في مقابر معروفة آمنة، فإنّ شهداء الثورة الجزائرية موزّعون في كلّ مكان، قد قُبروا بسرعة في ظروف صعبة، في قبور لا

(1) سبق تخريجه.

تَحْفَظُ جُثَّتَهُمْ أَوْ عِظَامَهُمْ جَيِّدًا، وَطَالَمَا عَبَّثَتْ بِهِمُ الْحَيَوَانَاتُ، فَنَبَشَتْ قُبُورَهُمْ، وَنَهَشَتْ لَحُومَهُمْ، وَبَعَثَتْ عِظَامَهُمْ، وَلِزَامًا عَلَيْنَا أَنْ نَحْفَظَهُمْ قِيَامًا بِوَاجِبِ دِينِي، وَإِنْسَانِي، وَقَوْمِي، وَوَفَاءً لِرُوحِ ثَوْرَتِنَا، وَتَحْلِيدًا لَشَهَادَتِنَا الْأَبْرَارِ.

فَرَجَاؤُنَا مِنَ الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ الْأَعْلَى إِصْدَارَ فَتْوَى بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْمَوْضُوعِ، يُعْرِفُ بِهَا الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ، وَتَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَفُوسُ، وَيَقْنَنُ الْجَمِيعُ بِأَنَّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةَ تَجْرِي فِي إِطَارِهَا الشَّرْعِيِّ.

وَتَقَبَّلُوا فَائِقَ احْتِرَامِنَا.

يوسف اليعلاوي - الأمين العام لمنظمة المجاهدين - (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. وبعد، فَإِنَّ حُكْمَ نَقْلِ الْمَيِّتِ قَبْلَ دَفْنِهِ، أَوْ نَقْلِ جُثَّتَانِهِ أَوْ رُفَاتِهِ مِنْ بَعْدِ دَفْنِهِ، يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَالَاتِ وَالظُرُوفِ وَالْمَقَاصِدِ، فَقَدْ يَجُوزُ، وَقَدْ يَجِبُ، وَقَدْ يُمْنَعُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: قَبْلَ دَفْنِهِ يَجُوزُ نَقْلُهُ مِنْ بَلَدٍ مَوْتِهِ أَوْ مَكَانِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَلَوْ مِنْ حَاضِرَةٍ إِلَى بَادِيَةٍ لِيُدْفَنَ بَيْنَ أَهْلِهِ، أَوْ لِيَتَسَهَّلَ عَلَيْهِمْ زِيَارَةُ قَبْرِهِ، أَوْ رَغْبَةً فِي جِوَارِ الصَّالِحِينَ الْمُحَقَّقِ صَلَاحُهُمْ كَالصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَنْهُمْ، وَقَدْ جَاءَ فِي مَوْطَأَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَ وَاحِدٍ يَقُولُ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَسَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ، مَاتَا بِالْعَقِيقِ، فَحُمِلَا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَدُفِنَا بِهَا». وَفِي الذِّينِ حَمَلُوهُمَا وَدَفَنُوهُمَا كَثِيرٌ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

كَمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْرِهِ - إِثْرَ دَفْنِهِ - بِقَصْدِ تَكْفِينِهِ وَغَسْلِهِ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ إِنْ دُفِنَ دُونَ ذَلِكَ، لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ، فَأَخْرَجَهُ، فَفَتَحَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ».

وفي المنتقى لشيخ الإسلام ابن تيمية: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ رَجُلٍ دُفِنَ - حَدِيثًا - دُونَ غَسَلٍ، وَلَا تَكْفِينٍ، وَلَا صَلَاةٍ عَلَيْهِ، فَعُسِّلَ وَكُفِّنَ وَخُطِّطَ، ثُمَّ صُلِّيَ عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

وفي المذهب - كما أشار إليه المازري في شرح التلقين للقاضي عبد الوهاب - خلاف في إخراج الميت - لنسيان الصلاة عليه - لِيُصَلَّى عليه⁽²⁾.

ثانيًا: يجوز إخراج الميت من قبره، ونَقْلُ جُثَمَانِهِ أو رُفَاتِهِ إلى قبر آخر لغرض صحيح، وقد وقع ذلك في عهد الصحابة فأَقْرَؤُهُ، وَنَصَّ عليه فقهاؤنا في كتبهم الْمُعْتَمَدَةِ، ومنها: كتاب الموطأ وشراحه، والعُتْبِيَّةُ وشراحها، ومختصر خليل وشراحه.

قال أبو الوليد الباجي في كتابه (المنتقى) - وهو شرحٌ للموطأ -: «لا بأس بِحَفْرِ القبر وإخراج الميت منه، إذا كان ذلك لوجه مصلحة، ولم يكن في ذلك إضرارٌ به، وليس من هذا الباب نَبْشُ القبور، فإنَّ ذلك لوجه الضرر، أو لغير منفعة»⁽³⁾. جاء هذا القول عند شَرْحِهِ قول مالك في الموطأ: «أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْجُمُوحِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّينِ ثُمَّ السَّلَمِيِّينَ، كَانَا قَدْ حَفَرَ السَّيْلُ قَبْرَهُمَا، وَكَانَ قَبْرُهُمَا مِمَّا يَلِي السَّيْلَ، وَكَانَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَهُمَا مِمَّنِ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَحَفَرَ عَنْهُمَا لِيُغَيَّرَا مِنْ مَكَانِهِمَا، فَوُجِدَا لَمْ يَغَيَّرَا، كَأَمَّهُمَا مَاتَا بِالْأَمْسِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ جُرِحَ فَوَضَعَ يَدُهُ عَلَى جُرْحِهِ، فَدُفِنَ وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَمِيطَتْ يَدُهُ عَنْ جُرْحِهِ، ثُمَّ أُرْسِلَتْ فَرَجَعَتْ كَمَا كَانَتْ، وَكَانَ بَيْنَ أُحُدٍ، وَبَيْنَ يَوْمٍ حَفَرَ عَنْهُمَا سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً».

وَرَوَى البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه حَوَّلَ أَبَاهُ مِنْ

(1) انظر: أبو البركات مجد الدين ابن تيمية (الجدد). منتقى الأخبار (وهامشه نيل الأوطار للشوكاني).

ج/4 ص 136، والأثر أخرجه سعيد بن منصور في سننه.

(2) انظر: المازري. شرح التلقين. ج/1 ص 1183، ج/1 ص 1201.

(3) المنتقى شرح الموطأ. ج/3 ص 225.

قبره بعد ستة أشهر من دفنه، قال جابر: «لَمَّا حَضَرَ أَحَدُ دَعَائِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أَرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ...»، ثم قال جابر: «فَأَصْبَحْنَا، فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرِ، ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرَكُهُ مَعَ الْآخَرِ، فَاسْتَخَرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمٍ وَضَعْتُهُ هُنَيْئَةً غَيْرَ أَذْنِهِ».

وفي فتاوى الشيخ عlish نقل عن شرح العُتْبِيَّة بِجَوَازِ تَحْوِيلِ الْمَوْتَى لِلْمَصْلَحَةِ، قال: «عن جابر رضي الله عنه قال: لَمَّا أَرَادَ مُعَاوِيَةُ إِجْرَاءَ الْعَيْنِ الَّتِي جَانِبَ أَحَدٍ، أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي الْمَدِينَةِ مَنْ كَانَ لَهُ قَتِيلٌ فَلْيُخْرِجْ، وَلْيَنْبِشْهُ، وَلْيُخْرِجْهُ، وَلْيُحَوِّلْهُ. قَالَ جَابِرٌ: فَأَتَيْنَاهُمْ، فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ قُبُورِهِمْ رَطَابًا»⁽¹⁾.

وَنَصَّ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ عَلَى جَوَازِ النُّقْلِ بِشُرُوطٍ، فَقَالَ - عَاطِفًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَجَازَ غَسْلُ امْرَأَةٍ صَبِيًّا» -: «وَنُقِلَّ وَإِنْ مِنْ بَدْوٍ...»⁽²⁾. شَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «وَجَازَ نَقْلُ لَيْتَ قَبْلَ الدَّفْنِ وَكَذَا بَعْدَهُ، مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ، بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَنْفَجِرَ حَالُ نَقْلِهِ وَأَنْ لَا تُتَّهَكَ حُرْمَتُهُ، وَأَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةٍ، كَأَنْ يُخَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْبَحْرُ، أَوْ تُرْجَى بَرَكَةُ الْمَوْضِعِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ، أَوْ لِيُدْفَنَ بَيْنَ أَهْلِهِ، أَوْ لِأَجْلِ قُرْبِ زِيَارَةِ أَهْلِهِ»⁽³⁾.

وَسُئِلَ الشَّيْخُ عَلِيْشُ عَنْ مَوْتِي «فِي قَبْرِ بَفَنَاءِ مَسْجِدٍ وَطَرِيقٍ الدَّاخِلِ لِلصَّلَاةِ، يَتَسَاقَطُ مِنْهَا عَظْمُ الْأَمْوَاتِ فِي الطَّرِيقِ، فَهَلْ يُجُوزُ نَقْلُ مَا فِيهَا مِنَ الْعَظْمِ لِمَحَلٍّ آخَرَ، وَحَفْرُهَا، وَنَقْلُ تَرَابِهَا إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ، لِمَصْلَحَةِ الْخَوْفِ عَلَيْهِ، كَمَا إِذَا خِيفَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَرَقِ؟». فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «نَعَمْ، يُجُوزُ حَفْرُهَا وَنَقْلُ عِظَامِهَا وَتَرَابِهَا لِمَحَلٍّ آخَرَ لِهَذِهِ الْمَصْلَحَةِ»⁽⁴⁾. ثُمَّ اسْتَشْهَدَ لِلْجَوَازِ بِمَا مَرَّ مِنْ نَقْلِ شُهَدَاءِ أَحَدٍ بِأَمْرِ مِنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ

(1) انظر: ابن رشد. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (العُتْبِيَّة). ج 9/ ص 163، عlish. فتح العلي المالك. ج 1/ ص 157.

(2) مختصر خليل. ص 53.

(3) الشرح الكبير. ج 1/ ص 421.

(4) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 156.

عنه، ثم قال: «وفي المَوَاق، وانظُر في حديثِ ثالثٍ عن أبي رَحَالٍ مِنَ التمهيد، أَنه يَجُوز النَّبَشُ لِعُذْرٍ، وَأَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَ أَبَاهُ مِنْ قَبْرِهِ، وَدَفَنَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ مَعَاوِيَةُ بِمَحْضَرِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْكِرُوا عَلَيْهِ».

وفي جواب سؤال آخر جاء فيه: «ما قولكم فيمن دُفِنَ بِقُرْبِ مَجْرَى الْمِيَاهِ، وَخُشِيَ عَلَيْهِ انْتِهَاكُ حُرْمَتِهِ مِنْ اخْتِلَاطِهِ بِهَا فِي بَعْضِ الْأَزْمَنَةِ، فَهَلْ يَجُوزُ نَقْلُهُ لِمَصَانَتِهِ؟». فأجاب الشيخ عlish بقوله: «نعم، يَجُوزُ، بَلْ يَجِبُ، بِشَرَطِ كَوْنِهِ بَعْدَ تَمَامِ جَفَافِهِ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ - قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ - أَنْ لَا يُؤَدِّي إِلَى انْفِجَارِهِ، وَلَا هَتَكَ حُرْمَتِهِ. قَالَ عَبْدُ الْبَاقِي: وَيُشْتَرَطُ فِي النُّقْلِ بَعْدَ الدَّفْنِ أَنْ يَتِمَّ جَفَافُهُ، وَأَنْ لَا يَنْفَجِرَ، وَلَا تُهْتَكُ حُرْمَتُهُ، وَأَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةٍ، كَأَنْ [يَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ] ⁽¹⁾ يَأْكُلَهُ الْبَحْرُ» ⁽²⁾.

ثم نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الْمَجْمُوعِ مَا نَصَّهُ: «وَجَازَ نَقْلُ الْمَيِّتِ مِنْ مَوْضِعٍ لِآخَرٍ قَبْلَ الدَّفْنِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَهْتَكُ أَيُّ لَمْ يُحْلَلِ النُّقْلُ بِحُرْمَةِ الْمَيِّتِ وَيُؤْذِيهِ، فَإِنْ هَتَكَ، وَأَخْلَلَ بِحُرْمَتِهِ، وَأَذَاهُ، حَرَّمَ النُّقْلَ قَبْلَ الدَّفْنِ. قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يُحْمَلَ الْمَيِّتُ مِنَ الْبَادِيَةِ إِلَى الْحَاضِرَةِ، وَمِنْ مَوْضِعٍ لِآخَرٍ، مَاتَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ بِالْعَقِيقِ، فَحُمِلَا لِلْمَدِينَةِ، رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ».

ثالثاً: مُوَارَاةُ الْمُسْلِمِ وَدَفْنُهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الدِّينِيَةِ نَحْوَهُ، كَمَا اسْتَنْتَجَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَاءُ وَأَمْوَاتًا ۝﴾ [المرسلات: 25 - 26]، وَقَدْ جَعَلُوا الْقَبْرَ بَيْتَهُ، وَأَنَّهُ حِرْزٌ لَهُ، لَوْ سُرِقَ كَفَنُهُ لَوَجِبَ قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ حِرْزٌ وَمَكَانٌ خَاصٌّ بِالْمَيِّتِ.

فَإِنْ دُفِنَ الْمُسْلِمُ بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِمَقْبَرَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ - عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً - وَلَمْ يَكُنْ مَحَلُّ دَفْنِهِ مَغْصُوبًا، وَانْعَدَمَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي إِخْرَاجِهِ مِنْ قَبْرِهِ، أَوْ قُصِدَ

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأُثْبِتَاهُ مِنْ فِتَاوَى عlish.

(2) فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ. ج 1/ ص 157.

بإخراجه إهانتُهُ، أو كان نقلُهُ يُلحق الضرر بجثمانه أو سُمعته، فإنه يُحرَّم نبش قبره، وهنك ستره - يُقرب أو بُعد زمانٍ - ما دام شيءٌ منه موجودًا في القبر.

وقد سئل الشيخ عlish عن قوم في الأرياف من الفلاحين «يَمَرِّقون أجزاء الموتى، ويكسرون عظامهم، فماذا يترتب عليهم؟». فقال رحمه الله: «يترتب عليهم الإثم، والأدب الشديد بمن بسط الله يده وولاه الحكم، فيجب عليه التشديد عليهم في النهي عنه، والمنع منه»⁽¹⁾.

ونقل في فتاواه، وفي شرحه على مختصر الشيخ خليل، عن ابن الحاج - صاحب المدخل - قوله فيه: «إن العلماء اتفقوا على أن الموضع الذي يُدفن فيه المسلم وَقِفٌ عليه ما دام منه شيءٌ ما موجودًا فيه حتى يَفنى، فإذا فَنِيَ فحينئذ يُدفن فيه غيره، فإن بقي شيءٌ ما من عظامه فاحترمة قائمة لجميعه، ولا يجوز أن يُحفر عليه، ولا يُدفن معه غيره، ولا يُكشَف عنه اتفاقًا، إلا أن يكون موضع قبره قد غُصِب»⁽²⁾.

ونقل عن المازري قوله في شرح التلقين: «للميت حُرمة تمنع من إخراجه من قبره إلا للضرورة»⁽³⁾.

كما نقل عن ابن رشد في امرأة دُفنت حديثًا، وأراد أحدهم نبش قبرها، ونقل جثمانها، فقال: «لا يجوز أن يَنْبشها، وينقلها عن موضعها، ولا يحلُّ له ذلك؛ لأنَّ حُرمتها ميتة كحُرمتها حيَّة، فلا يحلُّ له أن يكشفها، ويطلع عليها، وينظر إليها، ولو كان ذا محرم لما ساعَ له ذلك منها [بعد هذه المدة] إذ لا يُشكُّ في تغيُّرها فيها»⁽⁴⁾.

(1) فتح العليّ المالک. ج 1/ ص 153.

(2) انظر: فتح العليّ المالک. ج 1/ ص 154، منجّ الجليل شرح مختصر خليل. ج 1/ ص 529، ابن الحاج. المدخل. ج 2/ ص 18-19.

(3) انظر: المازري. شرح التلقين. ج 1/ ص 1201، فتح العليّ المالک. ج 1/ ص 154.

(4) انظر: فتح العليّ المالک. ج 1/ ص 154. وما بين معقوفين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وأثبتناه من فتاوى عlish.

رابعاً: مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - مِنْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ إِقْرَارِهِمْ، وَمِنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ فِي كُتُبِهِمْ وَفَتَاوَاهُمْ، وَمِنْ شُرُوطِهِمْ لَجَوَازِ نَقْلِ الْمَوْتَى مِنْ قُبُورِهِمْ أَوْ لِمَنْعِ ذَلِكَ - يَتَبَيَّنُ لَنَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِيهَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفْتَاءِ مِنْ «عَمَلِيَّةِ جَمْعِ رُفَاتِ الشَّهَدَاءِ الْمَوْزَعِينَ فِي الشُّعَابِ وَالْجِبَالِ وَالْوُدْيَانِ وَالثَّلَالِ، تَدْوُسُهَا الْحَيَوَانَاتُ، وَتَعْبَثُ بِهَا، أَوْ تَتَعَرَّضُ لِنَبْشِ عِظَامِهَا وَكُسْرِهَا وَبَعَثَرَتِهَا عِنْدَ بِنَاءِ مَصْنَعٍ أَوْ حَفْرِ بئرٍ أَوْ اسْتِصْلَاحِ أَرْضٍ، مِثْلَهَا حَصَلَ فِي الْعَدِيدِ مِنْ جِهَاتِ الْوَطَنِ»، وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَنْتِجَ حَالَاتِ الْمَنْعِ أَوْ الْجَوَازِ:

أ - فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ الشَّهَدَاءِ مَدْفُونًا فِي مَقَابِرِ أَمْنَةٍ مِنْ مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ - كَالَّذِينَ أُعْذِمُوا فِي السَّجُونِ أَوِ الَّذِينَ اسْتَشْهِدُوا قُرْبَ الْمُدُنِ وَالْقُرَى، وَلَا خَطَرَ عَلَى قُبُورِهِمْ وَلَا عَلَى رُفَاتِهِمْ، وَلَا يُصِيبُهُمْ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ فِي السُّؤَالِ، وَلَا مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ وَلَا خَاصَّةٌ فِي نَبْشِ قُبُورِهِمْ، وَنَقْلِهِمْ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، إِلَّا أَنْ يُجْمَعُوا إِلَى إِخْوَانِهِمْ الشَّهَدَاءِ فِي مَقْبَرَةٍ خَاصَّةٍ - فَهَؤُلَاءِ لَا تُنَبَّشُ قُبُورُهُمْ، وَلَا يُنْقَلُونَ، بَلْ يَنْبَغِي إِبْقَاؤَهُمْ بِمَضَاجِعِهِمْ، وَعَدَمِ حَرَمَانِ إِخْوَانِهِمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَقَابِرِ مِنْ جَوَارِهِمْ، لَعَلَّ رَحْمَةَ اللَّهِ تُدْرِكُ الْجَمِيعَ بِوُجُودِهِمْ مَعَهُمْ، فَالْقَبْرُ حَبْسٌ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَلَا يُجَوِّزُ نَبْشُهُ وَكَشْفُ سَاكِنِهِ مَا دَامَ موجودًا شَيْءٌ مِنْهُ فِيهِ، إِلَّا لِمُضْرَرَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ. ثُمَّ إِنْ شِئْنَا تَكْرِيمَ هَؤُلَاءِ الشَّهَدَاءِ، فَيَكْفِي أَنْ تُمَيِّزَ قُبُورَهُمْ بِعَلَامَاتٍ خَاصَّةٍ بِهِمْ، وَكِتَابَةِ تَارِيخِ أَعْمَالِهِمْ وَاسْتِشْهَادِهِمْ، دُونَ مَبَالِغَةِ فِي تَشْيِيدِ الْقُبُورِ وَرَفْعِهَا فَوْقَ مَا أَذِنَ فِيهِ الشَّرْعُ - وَهُوَ مَقْدَارُ شِبْرٍ - وَلَنَا أُسُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَضْعِ عِلَامَةٍ عَلَى قَبْرِ صَاحِبِهِ عُمَانَ بْنِ مِطْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُعْرَفَ، وَيَدْفَنَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ ⁽¹⁾.

ب - وَمَا كَانَ مِنْ قُبُورِ هَؤُلَاءِ الشَّهَدَاءِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي السُّؤَالِ، مُتَعَرِّضًا لِأَخْطَارِ السُّيُولِ، وَانْكَشَافِ الْعِظَامِ، وَعَبَثِ الْحَيَوَانَاتِ، وَحَفْرِ الْآبَارِ وَالْعَيُونِ، وَبِنَاءِ السُّدُودِ، وَإِنْشَاءِ الْمَصَانِعِ، وَاسْتِصْلَاحِ الْأَرْضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَالْوَاجِبُ نَقْلُهُ إِلَى الْمَقَابِرِ

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

الآمنة الخاصة بالشهداء أو العامة، صيانة لهم، وحفظًا لما بقي من أجسامهم أو رُفاتهم، ووفاءً بعهدهم.

ومصلحةُ قُدماء المجاهدين التي تقوم بهذا مشكورة شُكر مَنْ قام بواجب، ومَنْ اعترض عليها محجوجٌ بالنصوص التي تقدّم ذكرُها عن علماء المذهب وغيرهم، وعن الصحابة عملاً وإقراراً.

ج - بما يُبرّر نُقل الميت - قبل الدفن وبعده - عند فقهائنا، أن يكون الغرض دفنُه بين أهله، أو لأجل قُرب زيارته، أو لِفَضْلِ المكان المنقول إليه.

قال الدردير في شرح مختصر خليل: «أو تُرجى بركةُ الموضع المنقول إليه، [أو ليُدْفَن بين أهله]، أو لأجل قُرب زيارة أهله»⁽¹⁾.

وقال الشيخ عبد الباقي الزرقاني: «وأن يكون لمصلحة، كأن يُخاف عليه أن يأكله البحر، أو تُرجى له بركةُ أهل الموضع المنقول إليه من الصالحين، أو يُدفن بين أقاربه، بل يُندب في هذا الأخير كما في الطراز، أو لأجل قُرب زيارة أهله له»⁽²⁾.

مثلُ هذا النقل جائز، مأذونٌ فيه، وليس بواجب، فمَنْ شاء فعل إن توفرت الشروط، ومَنْ شاء ترك، وفي الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُرَدُّوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ، وَكَانُوا نُقِلُوا إِلَى الْمَدِينَةِ»، رواه الخمسة وصحّحه الترمذي. وقال الشوكاني في شَرْحِهِ للحديث: «فيه جواز إرجاع الشهيد إلى الموضع الذي أصيب فيه بعد نُقله منه، وليس في هذا أنهم كانوا دُفِنُوا في المدينة ثم أُخْرِجُوا مِنَ الْقُبُورِ»⁽³⁾.

(1) الشرح الكبير. ج 1/ ص 421. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنِ النُّسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(2) انظر: فتح العليّ المالك. ج 1/ ص 157.

(3) انظر: نيل الأوطار. ج 4/ ص 137.

والظاهر أن الغرض من نقل هؤلاء الشهداء، قُرْبُ مكان مقبرة المدينة (بقيع العَرَقَد)، وسهولة زيارة قبورهم، ولكن رسول الله ﷺ أمر بِرَدِّهم، ولا شَكَّ في فَضْلُ أحد، فإنه: «جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»، كما جاء في الحديث⁽¹⁾، وقد اجتمع عند سَفْحِهِ عشرات الشهداء الصالحين، وهم أفضل خلق الله بعد النبيين والصدّيقين.

وَمَنْ يَتَأَكَّد علينا نُقْلُهُم من قبورهم - للمصلحة - الشهداء الذين قُفِرُوا في مقابر غير إسلامية، لِيُدْفَنُوا في مقبرة خاصّة بهم داخل الوطن أو خارجه، أو بمقبرة عامّة بين الشهداء وغيرهم، وهي خاصّة بالمسلمين، ويوجد مئات أو آلاف منهم خارج الوطن.

خامساً: رَأَيْنَا أَنَّ فقهاءنا قد شَدَّدُوا النكير على نَبَشِ القبر الواحد، وهتَكَ سِرَّ صاحبه، إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ أو ضرورة حَدِّدُوهَا، وفَصَّلُوا في كُتُبِ الفقه أنواعها بِدَقَّةٍ، فكيف بالإقدام على هتَكَ حُرمة المقابر التي دُفِنَ فيها عشرات الألوف منذ قرون خَلَتْ؟ إِنَّ الإسلام يُكْرِمُ الإنسان ويَصُونُهُ في حياته وبعد مماته إلى درجة لم تُصَلِّ إليها - حتى اليوم - الأمم (الْمُتَحَضَّرَةُ)، فَإِنَّ الفرنسيين - لَمَّا احتلوا بلادنا - لم يَسْلَمْ مِنْ عَشِيَّتِهِمُ الأحياء ولا الأموات، فَإِنَّهُمْ طَمَسُوا مُعْظَمَ مقابرنا التاريخية في المَدَن، وَنَبَشُوا قبورها، وَأَخَذَتْ عظام موتانا إلى بعض مصانع الشُّكَّر في فرنسا، وأدْخَلَتْ في صناعته، وهكذا أَكَلُوا أمواتنا كما أَكَلُوا الأحياء مَتًّا، أَمَّا نحن - الْقَدَمَاءُ مَتًّا وَالْمُحَدِّثِينَ - فَإِنَّ دِينَنَا وَخُلُقَنَا ووفاءنا لآبائنا وأجدادنا يَمْنَعُنَا مِنْ إهانة أمواتنا، وإزعاجهم بِنَبَشِ قبورهم، وإخراجهم مِنْ بيوت هي حَبْسٌ عليهم، إِلَّا لضرورة قُصْوَى تُوجِبُ نُقْلَهُمْ وإعادة دَفْنِهِمْ، وليس مِنْ هذه المصلحة أو الضرورة الهجومُ على مقبرة كبرى تُضْمُّ عشرات الآلاف مِنَ الموتى، وَبَعَثَرَةُ عِظَامِهِمْ، مِنْ أَجْلِ إنْشاء حديقة، أو بناء قرية، أو إقامة عمارات، أو فتح طريق، أو تشييد معهد أو جامعة أو مصنع، بل يُمكن لَنَا أَنْ نَتْرَكَ

(1) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: أُخِذَ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، حديث (4083)، عن أنس بن مالك رضي

الله عنه.

الموتى في مضاجعهم، ونُحَقِّق ما نشاء مِنْ مُنشآت بِجوارهم، وأَرْضُ الله واسعة، وإذا هانوا علينا - ونحن أحفادهم - فَمَنْ يُكْرِّمهم غيرنا؟

وقد كان الاعتداء على مقبرة (الجلاز) بتونس بدءَ الصّدام المُسلّح بين الشعب التونسي والاستعمار الفرنسي عام 1911، وهي تحوي قبور العلماء والعُظماء والصالحين والآباء والأجداد الأقدمين.

وإنما تَبَهَّنّا بهذه الكلمة حتى لا يُساء تفسير (المصلحة) حسب الأهواء، والشرع وحده هو الذي يُفسّر كلمة (المصلحة) و(الضرورة) ويُحقّقها، وقد بيّنا - استجابةً للسؤال - متى يجب نُقل رُفات الشهداء، ومتى يُجوز، ومتى يُمنع. وعلى المُتَسبِّين للعلم منّا، الأمانة على الشريعة، الأكفَاء - دينًا وعِلْمًا وخُلُقًا - أَنْ يَتَبَثُّوا عندما يُسألون، وألّا يَتَسَرَّعوا في إعلان حُكم المنع أو الجواز إلّا بعد مراجعة أُمّهات الكتب، وتطبيق أقوال العلماء على الحالات الطارئة.

واللهُ المُوفِّق والهادي إلى سواء السبيل.

23 جمادى الأولى 1400هـ / 09 أبريل 1980م

هل أنقل رُفات طفلي إلى مكان آخر؟

السؤال:

أريد نُقل جُثّة طفلة - تُوفِّيت منذ سنة تقريبًا، ولم تبلغ الثانية مِنْ عُمرها - مِنْ مكان إلى مكان آخر. فما هو حُكم الشرع في ذلك؟

محمود. ح (بشار)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

الميت له حُرمة كحُرمة الحيِّ، فلا تُهتَكَ له حُرمةٌ، ولا يُزَعَج في قبره، بِنَبْشِهِ إِلَّا لضرورة، كما قرَّره علماؤنا.

وقد نقل الشيخ عlish في الفتاوى أَنَّ «العلماء قد اتفقوا على أَنَّ الموضع الذي يُدفن فيه المسلم وَقَفَّ عليه ما دام منه شيءٌ ما موجودًا فيه، حتى يَفْنَى، فإذا فَنِيَ فحينئذ يُدفن فيه غيره، فإن بَقِيَ شيءٌ ما من عظامه، فالحُرمة قائمةٌ لجميعه، ولا يُجوز أن يُحْفَرَ عليه». وقال المازري في شرح التلقين ما نصَّه: «للميت حُرمةٌ تَمْنَعُ من إخراجِه من قبره إِلَّا للضرورة». وقال الزرقاني: «يُسْتَرْطُ في النقل بعد الدفن أن يَتِمَّ جفافُه، وأن لا يَنْفَجِر، ولا تُهتَكَ حُرْمَتُه، وأن يكون لمصلحة، كأن يُخاف عليه أن يأكله البحر، أو تُرجى له بركة أهل الموضع المنقول إليه من الصالحين، أو يُدفن بين أقاربه... أو لأجل قُرْبِ زيارة أهله له».

وفي قضيتكم أُشير عليكم بإبقاء طفلتكم حيث دُفنت، ولا تُزعجوها، واصبروا، واحتسبوها عند الله، فهي في خير، وإخراجها من قبرها يثير عواطفكم، ويُجَدِّد أحزانكم، وعسى الله أن يرزقكم خيرًا مما أخذ منكم.

1978/01/18م

هل يجوز غضب الملك ونبش القبور لفتح طريق خاص؟

السؤال:

أنا امرأة مسلمة أرملة، من بلدية (قنزات) ولاية (سطيف)، استضعفني جيران لي، واستهانوا بالأحياء الضعفاء، وبالأموات من عائلتي، أرادوا أن يَشُقُّوا طريقًا لهم خاصًا بهم يَصِلُ إلى مساكنهم، مع أَنَّ لهم طريقًا قديمًا يُؤدِّي غرضهم دون أن يَضُرُّوا بأحد. أمَّا هذا الطريق الجديد الذي يريدون شَقَّه، فإنه يُلْحِقُ الضَّرَرَ بالأحياء والأموات؛ لأنه يَمُرُّ على أرض زراعية وغابة في ملكنا، كما يَمُرُّ بمقبرة تُوجَد فيها قبور الأموات من عائلتي،

وقبور بعض الشهداء رحمهم الله، وقبور أموات آخرين للمسلمين، أَدْنَتْ في دَفْنِهِم بها، ولا بُدَّ أن تُنْبَش قبورهم إذا مرَّ الطريق بالمقبرة.

لقد جاؤوا بآلات الحفر الأمريكية الضخمة، وشرعوا في عملهم، ولم يَستمعوا لاعتراضي، ولم يُوقِفْهم احتجاجي، حتى تَدَخَّلَ رئيس البلدية، جزاه الله خيراً، وهم اليوم يُطالبونني أمام محكمة (بوقاعة) بفتح الطريق، وبدفع تعويض لهم، ويريدون الاعتداء على أرضي التي هي ملكٌ خاص، وعلى أرض الموتى التي هي حَبْسٌ.

فما هو حُكم الشريعة الإسلامية في الموضوع؟

ق. ف (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداة.

جوابك - أيتها السيدة - أنَّ هؤلاء الجيران ليس لهم الحق في شقِّ هذا الطريق، وإذابة الأحياء من المسلمين والأموات، تَمْنَعُهُم من ذلك النصوص الواضحة من الشريعة الإسلامية، كما يَتَبَيَّن فيما يلي:

أولاً: إنَّ شقَّ طريق جديد في أرض لا يَتِمُّ إلا بِرضا مالك الأرض، وموافقته، وإلاَّ فهو من نوع الغُصْب والتعدِّي، وَغُصْبُ المِلْك الخاص لا تُقَرُّه الشرائع الدينية ولا القوانين الوضعية، قال النبي ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ أَرْضًا ظَالِمًا، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»⁽¹⁾.

وقد نَصَّ فقهاؤنا على أنَّ غاصبَ الأرض لا يَمْلِكُها أبداً، بل تبقى على ملك صاحبها المغصوبة منه، ويستطيع أن يَهْدِم ما بُنِيَ فيها، ولو كانت قصوراً مُشَيَّدة. قال

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: وَعِيد مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ مسلمٍ بيمينٍ فاجرةً بالنار، حديث (139)، عن وائل بن حُجْر رضي الله عنه.

الشيخ خليل في المختصر: «وله هدمُ بناء عليه»⁽¹⁾. قال شارحه «وله - أي للمغصوب منه أرض - هدمُ بناء عليه - أي على الشيء المغصوب - وأخذه، وله إبقاؤه وأخذ قيمته يوم الغصب، وأجرة الهدم على الغاصب»⁽²⁾.

وقال الشيخ عlish في فتاواه: «لِرَبِّ الأرض إلزامُ الباني بهدم بنائه، ونَقْل أنقاضه، وتسوية الأرض، وله إبقاؤه لنفسه ودفع قيمته منقوضًا، وَيُسْقَطُ منها أَجْرَةٌ مَنْ يَتَوَلَّى النَّقْضَ والتسوية»⁽³⁾.

ثانيًا: لا يَجُوزُ لأحد أن يُبَدِّل طريقًا قديمًا مُستعملًا، وَيَشُقَّ طريقًا جديدًا عِوَضًا عنه، ولو كان هذا الطريق الجديد في أرضه هو، وفي ملكه الخاص به؛ لأنَّ للمسلمين حقوقًا في استعمال الطريق، فكيف إذا كان هذا الطريق - المنوي شَقُّه - على أرض ليست في ملكه، وهو بِشَقِّه يُؤْذِي الأحياء والأموال. قال ابن فرحون في (التبصرة): «فَصُلِّ في الطريق يَشُقُّ أرضَ رَجُلٍ فَيُرِيدُ أَنْ يُحَوِّلَهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ أرضه، هو أَرْفَقُ به وبأهل الطريق، قال ابن القاسم: ليس له ذلك، ولا لأحد أن يُحَوِّلَ طريقًا مِنْ مَوْضِعِهَا إِلَى ما هو دُونُهَا ولا إلى ما هو فوقها، وإن كان مِثْلَ الطريق الأولى في السهولة، أو أسهلَّ منه، وإن أَضَرَّ ذلك به؛ لأنه على ذلك اشترى [أو وَرِثَ] أو وَهَبَ له، إذا كانت طريقًا للعامة، لأنَّ ذلك حَقٌّ لجميع المسلمين، فلا يَجُوزُ فيها إِذْنُ بعضهم»⁽⁴⁾.

هذا نَصٌّ واضح في الطريق العام، فإن كان طريقًا خاصًا بِقَوْمٍ يَمُرُّونَ عليه في أرضه، وأراد أن يُحَوِّلَهُ، فلا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِمْ، وإلى ذلك أشار ابن القاسم بقوله كما نقله ابن

(1) مختصر خليل. ص 229.

(2) الدردير. الشرح الكبير. ج 3/ ص 448.

(3) فتح العلي المالك. ج 2/ ص 168.

(4) ابن فرحون. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام. ج 2/ ص 363 - 364. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنْ تبصرة ابن فرحون.

فرحون: «إلا أن يكون [طريق] قوم بأعيانهم فيأذنون [له] فيجوز ذلك»⁽¹⁾.

هذا قول ابن القاسم، وقال عبد الملك بن الماجشون: «أرى أن يُرْفَعَ أمرُ ذلك الطريق إلى الإمام، فيكشف عن حالها، فإن رأى في تحويلها عن حالها منفعة للعامة، ولمن جاورها حَوْلًا في مثل سهولتها أو أسهل، وفي مثل قُرْبها أو أقرب، فليأذن له بذلك، وإن رأى في ذلك مَضَرَّةً بأحدٍ مِمَّنْ جاورها، أو بأبناء السبيل وعامة المسلمين، مَنَعَهُ مِنْ ذلك. وإن هو حَوَّلَ الطريق دون نَظَرِ الإمام ورأيه، نَظَرَ الإمام في ذلك، فإن كان صوابًا أمضاه، وإن كان على غير ذلك رَدَّه؛ لأنَّ الإمام هو الناظر لجميع المسلمين، وهو بمكانهم في ذلك»⁽²⁾. وهذا القول رجَّحه كثيرٌ من العلماء. وكلُّ هذا إذا كان في أرضه الخاصَّة وليس في أرض غيره.

ثالثًا: لمؤتمى المسلمين احترامهم الكامل بعد موتهم، وفي قبورهم، ولقبرتهم التي هي دار سكناهم احترامٌ عظيم، وعلى المسلمين حمايتهم، وحَقُّهم أعظم؛ لأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا عن أنفسهم. وقد جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ»⁽³⁾. قال الزرقاني في شرح الموطأ: «للاتفاق على حُرمة فعل ذلك به في الحياة والموت»⁽⁴⁾. وقال ابن حجر: «يُستفاد منه أنَّ حُرمة المؤمن بعد موته باقية»⁽⁵⁾.

وسئل القاضي ابن رشد عن امرأة مسلمة دُفِنَتْ، فأراد بعضهم نَبَشَ قبرها،

(1) تبصرة الحكام. ج 2/ ص 364. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنَ التبصرة.

(2) تبصرة الحكام. ج 2/ ص 364.

(3) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في الحفار يَجِدُ الْعَظْمَ هل يَتَنَكَّبُ ذلك المكان؟، حديث (3207)، وابن ماجه في كتاب الجنائز، باب: في النهي عن كسر عظام الميت، حديث (1616)، وأحمد في مُسنده،

حديث (24739)، عن عائشة رضي الله عنها. قال الحافظ في التلخيص (ج 3/ ص 133): «حَسَنَ ابن

القطان، وَذَكَرَ الْقُشَيْرِيُّ أَنَّهُ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ».

(4) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. ج 2/ ص 119.

(5) فتح الباري. ج 9/ ص 113.

وتحويلها منه، فقال: «لا يجوز أن ينْبَشَّها وينْقَلَّها عن موضعها، ولا يحلُّ له ذلك؛ لأنَّ حُرْمَتَهَا ميتة كحُرْمَتِهَا حيَّةً، فلا يحلُّ له أن يكشفها»⁽¹⁾. وقال المازري: «للميت حُرْمَةٌ تمنع من إخراجِه من قبره إلَّا لضرورة»⁽²⁾.

وقد اتفق العلماء على أنَّ القبر حَبْسٌ على صاحبه، ومعنى ذلك أنه بِمُجَرَّد أن يُوضَعَ الميت في قبره، يصير ذلك الموضع حَبْسًا عليه، ومِلْكًا مُؤَبَّدًا له، لا يجوز أن يُبدَّل، ولا أن يُغيَّر. نقل الشيخ عlish في فتاواه عن صاحب (المدخل) قوله: «إنَّ العلماء اتفقوا على أنَّ الموضع الذي يُدفَن فيه المسلم وَقَفٌ عليه ما دام منه شيء ما موجودًا فيه [حتى يَفْتَى]، فإذا فُنيَ فحينئذ يُدفَن فيه غيره، فإن بقي شيءٌ ما من عظامه فالحرمة قائمة لجميعه، ولا يجوز أن يُحْفَر عليه، ولا يُدفَن معه غيره، ولا يُكشَف عنه اتفاقًا»⁽³⁾.

وقد نصَّ على هذه المسألة خليل في قوله: «والقبر حَبْسٌ: لا يُمشَى عليه، ولا يُنبَشُّ ما دام به»⁽⁴⁾. قال الدردير شارحه: «لا يُنبَشُّ، أي يحْرَم، ما دام الميت أي مُدَّة ظَنِّ دوام شيء من عظامه به، أي فيه، وإلَّا جاز المشي، والنبش للدفن فيه، لا بناؤه دارًا ولا حرثه للزراعة»⁽⁵⁾. وقال الدسوقي: «ولا يجوز أخذ حجارة المقابر الفانية لبناء قنطرة، أو مسجد، أو دار بالأولى»⁽⁶⁾.

ويحرَّم الجلوس على القبر، لما في ذلك من إذابة الميت، لما جاء في الحديث الصحيح من قوله ﷺ: «لأنَّ يجلس أحدكم على جَمْرَةٍ فتَحْرِقُ ثِيَابَهُ، فتخلص إلى جِلْدِهِ، خيرٌ له من

(1) انظر: عlish. فتح العلي المالك. ج 1/ ص 154.

(2) المازري. شرح التلقين. ج 1/ ص 1201.

(3) انظر: فتح العلي المالك. ج 1/ ص 154، ابن الحاج. المدخل. ج 2/ ص 18 - 19. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من فتاوى عlish، والمدخل لابن الحاج.

(4) مختصر خليل. ص 55.

(5) الشرح الكبير. ج 1/ ص 428.

(6) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 1/ ص 428.

أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»⁽¹⁾. وفُتِّرَ الجلوسُ بأنه للبول والغائط، وقيل يشمل جميع الجلوس.

فهذه النصوص كلها تُثَبِّتُ حُرْمَةَ المِيتِ، وَحُرْمَةَ قَبْرِهِ، وعلى ذلك أَجْمَعَ علماءنا، كما فَرَضَتِ القوانين، وإنما يَحْمِي الموتى وقبورهم جماعة المسلمين، ودولتهم؛ لأنهم لا يَسْتَطِيعُونَ الدِّفَاعَ على نفوسهم. ولا شَكَّ أَنَّ شَقَّ طريق يَمُرُّ بالمقبرة سَيَنْتَهِك حُرْمَتَهُمْ، وَيَنْبُشُ قبورَهُمْ، وَيَكْثُرُ عَظَامُهُمْ وَيُسْتَشْتِهَا، وقد عَظُمَت حُرْمَةُ هذه المقبرة بوجود الشهداء فيها. فَمِنْ واجب السلطات المُسْلِمَةِ - القضائية والمدنية والعسكرية - مَنَعُ هذا التَعَدِّي، وَحَمَاة الضعيف المستضعف، الذي لا يستطيع أن يَدْفِعَ عن نفسه.

بقي القول بطلب التعويض المذكور في السؤال، والذي يَسْتَحِقُّ التعويض هو صاحب المِلْكِ المَغْصُوبِ، إذا كان قد حصل له ضررٌ بالشروع في الحَفْرِ، فلهذه المرأة أن تَطْلُبَ تسوية الأرض وإرجاعها كما كانت، وأن تَطْلُبَ تعويضًا يُجَنِّمُ لها به، يُنَاسِبُ الضَّرَرَ إِنْ حَصَلَ، ورسول الله عليه الصلاة والسلام يقول: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»⁽²⁾. والحمد لله رب العالمين.

م 1976/12/21

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، حديث (971)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس، وابن ماجه أيضًا عن عبادة بن الصامت، ورواه الحاكم والدارقطني عن أبي سعيد، وحسنه النووي في الأربعين والأذكار، قال: ورواه مالك مُرْسَلًا. وله طُرُق يُقَوِّي بعضها بعضًا. وقال الهيثمي: رجاله ثقات. وقال العلائي: له شواهد يَتَهَيَّي مجموعها إلى درجة الصَّحَّة أو الحسن المُحْتَجِّ به. انظر: المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 6/ ص 431.

شُقُّ طريق في مقبرة

السؤال:

يُشَرِّفنا - نحن أعضاء الجمعية الدينية لمسجد (وشانن الكبيرة) - أن نكتب إليكم هذه الرسالة، راجين منكم الرَّدَّ عنها كتابيًا، للإطّلاع عليها لكلِّ مَنْ يريد. ويكون رَدُّكم هو إعطاؤنا رأي الشارع الحكيم حول قضية لا تزال تشغل بالَ مُواطني قريتنا، وأثارت جدالاً وخلافًا حارًّا، وإليكم القضية:

إنَّ قريتنا يَشُقُّها طريق سيارات، وفي الآونة الأخيرة شَقَّت البلدية طريقًا جديدًا للربط بين قُرى البلدية، ويَمُرُّ هذا الطريق مُحاذيًا للقربة، وقد اقترح بعض المواطنین شَقَّ طريق للربط بين هذين الطريقين الأصلي والجديد، ويُنَجِّز هذا العمل بِقَلْع القبور المتواجدة على طول مسافة هذا الطريق المُقترح (حوالي 200 متر)، والرباط بين الطريقين الكبيرين، مع العلم أنَّ مِنْ هذه القبور ما هو قديم وما هو حديث العهد، وما يَجْدُر به الذِّكر هو إمكانية شَقِّ هذا الطريق بعيدًا عن المقبرة لِيَمُرَّ بملكية خاصة.

وفي انتظار رَدِّكم وتوضيحكم، تَفَضَّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اللجنة الدينية (الجعافرة - برج بوعرييج)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: دَفَنُ الميت حقٌّ له على جماعة المسلمين، وهو فرض كفاية، واجبٌ عليهم جميعًا، فإن قام به بعضُهم نالَ وحده الثواب، وسَقَطَ الفرض عنهم جميعًا، وإن لم يَقُمْ به أحدٌ أُنِمْ الجميع.

ثانيًا: إذا دُفِنَ الميت في القبر أصبح ذلك القبر حَبْسًا عليه، لا يَجُوزُ أن يُخْرَجَ منه،

ولا يُنْبَش، ولا يُسْتَعْمَل لأيِّ غرضٍ من الأغراض، ما دام شيءٌ منه فيه، فإذا لم يَبْقَ فيه عَظْمٌ من عِظامه جازَ استعمالُه في دَفْنٍ غيره فقط، ولم يَجْزِ استعمالُه لغرضٍ آخر.

قال خليل في المختصر: «والقبرُ حَبْسٌ: لا يُمَشَى عليه، ولا يُنْبَش ما دام به». وقال الدردير: «لا يُنْبَش، أي يَحْرُم، ما دام الميت أي مُدَّة ظَنٍّ دوام شيءٍ من عظامه - غير عَجَبِ الدَّئِب - به، أي فيه، وإلَّا جاز المشي، والنَّبشُ للدفن فيه، لا بناؤه دارًا ولا حرثه للزراعة».

وجاء في فتاوى الشيخ عlish رحمه الله سؤال: «ما قولكم فيما يقع كثيرًا من فلاحي الأرياف من كونهم يَبْحَثُونَ مقابر المسلمين ليُخْرِجُوا منها سَبْخًا لزرعهم، ويُمَزَّقُونَ أجزاء الأموات، ويَكْسِرُونَ عِظامهم، فماذا يَتَرَتَّبُ عليهم أفيدونا بالجواب».

قال الشيخ: «فأجبت: يَتَرَتَّبُ عليهم الإثم، والأدب الشديد مِن بَسْطِ الله يَدَهُ وَوَلَاءِهِ الْحُكْمَ، فيجب عليه التشديد عليهم في النهي عنه، والمنع منه، والتأديب لمن ثَبَتَ عليه ذلك منهم، ويَحْرُمُ عليه إقرارهم على ذلك، حُرْمَتُهُ. قال في المدخل: العلماء قد اتفقوا على أَنَّ الموضع الذي يُدْفَنُ فيه المسلم وَقَفٌ عليه ما دام منه شيءٌ ما موجودًا فيه حتى يَفْنَى، فإذا فَنِيَ فحينئذٍ يُدْفَنُ فيه غيره، فإن بَقِيَ شيءٌ ما من عظامه فالْحُرْمَةُ قائمةٌ لجميعه، ولا يَجُوزُ أن يُحْفَرَ عليه، ولا يُدْفَنَ معه غيره، ولا يُكْشَفُ عنه اتفاقًا»⁽¹⁾.

ثالثًا: من هذه النصوص الواضحة، نَعْلَمُ حُكْمَ ما سألتم عنه، وهو اتفاق العلماء على حُرْمَةِ نَبْشِ القبور والعبثِ بِهَا فيها من بقايا الموتى، سواء كانت قديمة جدًا أو حديثة.

وكان الفرنسيون - من يوم احتلالهم لبلادنا - يَعْبَثُونَ بِهَا في قبورنا، وَيُبْعَثُونَ عِظَامَ موتانا، فَعَلُوا ذلك في كُلِّ المَدُنِ الكبرى والصغرى، كما كانوا يَعْبَثُونَ بالأحياء فيها، وَيَقْتُلُونَهُمْ، وَيُهَيِّنُونَ كرامتهم.

(1) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 154.

فهل يجوز أن نفعل نحن بموتانا كذلك؟ إنكم تقولون أنه سَيَنْجَرُّ مِنْ شَقِّ هذه الطريق الفرعية «نَبْشُ القبور الموجودة على طول مسافة هذه الطريق المُقْتَرَحَة (حوالي 200 متر)، مع العلم أن من هذه القبور ما هو قديم وما هو جديد».

ونحن نقول: لا يجوز شرعاً إمرار هذه الطريق بالمقبرة؛ لأنه يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ نَبْشُ لِقَبور مَوْتَى مسلمين، وتكسير عِظامهم وَبَعَثَرَتِها، واغتصابُ هذه القبور، وهي حَبْسٌ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَجَرَّأَ عَلَى شريعة الإسلام، وَأَهَانَ المسلمين الأحياء منهم والأَمْوات، وَاسْتَحَقَّ «أَنْ يُنَمَّعَ وَيُؤَذَّبَ التَّأْدِيبُ الشَّدِيدُ بِمَنْ وَلَاأَهُمُ اللهُ الْحُكْمُ»، كما جاء في فتوى الشيخ عليش رحمه الله.

رابعاً: لقد قلتم في سؤالكم أنه يُمكن شَقُّ هذه الطريق بعيداً عن المقبرة لِتَمُرَّ بملكية خاصة:

وهذا الحُلُّ أَوَّلَى، بل هو الحُلُّ الْمُتَعَيَّن، فالملكية الخاصة تُنَزَعُ مِنْ صاحبها للمصلحة العامة، وَيُعَوَّضُ تعويضاً يُرضيه، وهذا جائز شرعاً، ومعمولٌ به قانوناً، فَإِنْ رَضِيَ صاحب الملكية الخاصة، فَبِهَا، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ جازَ أَخْذُ أرضه مع التعويض، وَمِنْ الواجب على البلدية والولاية أَنْ يُنْجِزُوا ذلك.

وأما الهجوم على مقبرة الموتى المُحَبَّسَة عليهم، وَبَعَثَرَة عِظامهم، فهذا هو المُحَرَّمُ شرعاً، القَبِيحُ عَادَةً، وقد قال أبو العلاء المعري في المثنى على الأرض:

خَفَّفِ الْوِطْءَ مَا أَظُنُّ أَدِيمَ الْأَرْضِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَجْسَادِ
وَقَبِيحُ بِنَا - وَإِنْ قَدَّمَ الْعَهْدَ - دُ - هَوَانُ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ

هذا مع الظَّنِّ، فكيف إذا تَحَقَّقَتْها قبوراً، فنبشناها وأجلينا عنها موتانا؟

خامساً: كلمة أَتَوَجَّهُ بِهَا إِلَى أعضاء بلدية (الجعافرة)، وإلى هؤلاء المُقْتَرِحِينَ نَبْشِ القبور، المُجَادِلِينَ فِي شَأْنِهَا، وهي:

أنهم مسلمون، وأنهم يُمثّلون جماعة المسلمين، وكلُّنا خاضعون للأحكام الشرعية الإسلامية، التي ضَمِنَت حقوقَ جميع المسلمين أحياءَ وأمواتًا، فلا يُجوز لنا إهانة الموتى، وتكسير عظامهم، وتمزيق أحكام شريعة الإسلام، وإنَّ هؤلاء الموتى آباؤنا وأجدادنا وإخواننا وأخواتنا، وغداً سنكون مثلهم، نحتاج إلى مَنْ يُدافع عنا مِنْ أبنائنا وأحفادنا. إنكم اليوم أعضاء البلدية، وغداً ستذهبون، ويأتي غيرُكم، فلا ينبغي أن تُلطَّخوا صفحتكم بالاعتداء على الموتى وعلى الأحياء. واللهُ وَلِيُّ التوفيق.

26 شوال 1404هـ / 25 جويلية 1984م

يريد نبش قبور لبناء حظيرة للسيارات

السؤال:

إنَّ جدِّي - رحمه الله - كان قد تَبَرَّع بقطعةٍ مِنْ أرضه فجعلت مقبرة لعائلة (أ. و. ل) وعائلات أخرى مِنَ القرية، وقد أصبحت مقبرة منذ قرن حتى هذا اليوم. وأنَّ أحد أعضاء العائلة - وهو مِنَ الأثرياء - يريد أن يبني في هذه المقبرة حظيرة للسيارات، وبذلك يَنْبُش قبور موتى المسلمين، بل إنه نَبَش بالفعل أربعة قبور. فهل يحقُّ لي أن أمنعه؟

أ. محمد (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. نعم، لا يُجوز لأحد أن يَنْبُش قبور المسلمين، ومن واجبك، وواجب جماعة المسلمين أن يَمنعوا مَنْ أراد ذلك، ويُعلِّموا السلطة المختصة. ذلك أنَّ لِموتى المسلمين احترامهم الكامل بعد موتهم، وفي قبورهم، ولقبرتهم -

التي هي سُكناهم - احترامٌ أعظم من احترام سُكنى الأحياء؛ لأنهم سَلَفُنَا، ولأنهم لا يقدرُونَ أن يُدافعوا عن ديار سُكناهم، وقد جاء في الحديث الصحيح أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»⁽¹⁾. قال ابن حجر: «يُستفاد منه أنَّ حُرْمَةَ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ مَوْتِهِ بَاقِيَةٌ».

وسُئِلَ ابن رشد عن امرأة مسلمة دُفِنَتْ فَأَرَادَ بَعْضُهُمْ تَحْوِيلَهَا، فَأُفْتِيَ بِأَنَّهُ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْبُشَهَا وَيَنْقُلَهَا عَنْ مَوْضِعِهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا مِثْلُ حُرْمَتِهَا حَيَّةً، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَكْشِفَهَا». وقال المازري: «لِلْمَيِّتِ حُرْمَةٌ تَمْنَعُ مِنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ قَبْرِهِ إِلَّا لَازِمَةً».

وأما القبر فهو حَبْسٌ؛ أعني أنه بِمُجَرَّدِ أَنْ يُدْفَنَ مُسْلِمٌ بِمَكَانٍ يَصِيرُ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ حَبْسًا عَلَيْهِ، وَمِلْكًا مُؤَبَّدًا لَهُ، لَا يُبَدَّلُ وَلَا يُغَيَّرُ. نَقَلَ الشَّيْخُ عَلِيشُ عَنْ صَاحِبِ الْمَدْخَلِ قَوْلَهُ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ الْمُسْلِمُ وَقَفٌّ عَلَيْهِ مَا دَامَ مِنْ شَيْءٍ مَا مَوْجُودًا فِيهِ حَتَّى يَفْنَى، فَإِذَا فَنِيَ فَحِينَئِذٍ يُدْفَنُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِمَّا مِنْ عِظَامِهِ فَالْحُرْمَةُ قَائِمَةٌ لْجَمِيعِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْفَرَ عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يُكْشَفُ عَنْهُ اتِّفَاقًا».

وقد نَصَّ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ عَلَى أَنَّ الْقَبْرَ حَبْسٌ، إِذْ قَالَ: «وَالْقَبْرُ حَبْسٌ: لَا يُمَشَى عَلَيْهِ، وَلَا يُنْبَشُ مَا دَامَ بِهِ». قَالَ الدَّرْدِيرُ شَارِحُهُ: «لَا يُنْبَشُ، أَيُّ يَحْرُمُ مَا دَامَ الْمَيِّتُ - أَيُّ مُدَّةَ ظَنٍّ دَوَامُ شَيْءٍ مِنْ عِظَامِهِ بِهِ، أَيُّ فِيهِ، وَإِلَّا جَازَ الْمَشْيُ، وَالنَّبْشُ لِلدَّفْنِ فِيهِ، لَا بِنَاؤُهُ دَارًا وَلَا حَرْثُهُ لِلزَّرَاعَةِ». وَقَالَ الدَّسُوقِيُّ: «وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ حِجَارَةِ الْمَقَابِرِ الْفَانِيَةِ لِبِنَاءِ قَنْظَرَةٍ، أَوْ مَسْجِدٍ، أَوْ دَارٍ بِالْأَوَّلَى».

وهكذا نرى أنَّ علماء المسلمين مُتَّفِقُونَ عَلَى حُرْمَةِ نَبْشِ الْقَبْرِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ كَشْفًا

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

له، وتكسيراً لعظامه، واعتداءً على سُكناه. فلا يَجُوزُ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يَنْبُشَ قبراً، وَيَهْتِكَ سِرَّ صاحبه، وعلى المسلمين أن يَمْنَعُوا مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ، وأن يَسْتَعِدُّوا عليه السلطةَ الإسلامية، وعليها أن تَحُولَ بينه وبين عمله الاعتدائي. والله المَوْفَّق، وهو الهادي سواء السبيل.

1977 / 01 / 06 م

توسيع مسجد على حساب مقبرة

السؤال:

تريد اللجنة الدينية لمسجد بلال بن رباح توسيع المسجد المذكور من ناحية المقبرة القديمة التي تَوَقَّفَ الدفنُ بها منذ الثلاثينات، وقد أصبح المسجد لا يَسْتَوِعِبُ الْمُصَلِّينَ، وخاصَّةً يوم الجمعة. لذلك نطلب منكم إصدار فتوى نحن إليها في أَمْسِ الحاجة. ونلاحظ لكم أنَّ المصالح التقنية لدى البلدية والدائرة قد وافقت فعلاً على توسيع المسجد. وَفَّقَكُمُ اللهُ، وَوَفَّقْنَا إلى ما فيه خير المسلمين. والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمعية الدينية لمسجد بلال بن رباح (برج بوعرييج)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: القبر حَبْسٌ على صاحبه، فإذا سكنه فهو مِلْكٌ له، وَوَقَّفَ عليه بِصِفَةِ دائمة، لا يَجُوزُ شرعاً نَبْشُ جَدَثِهِ، فإذا بُنِشَ فَإِنَّ نَبْشَهُ عَدْوَانٌ عليه، وإذا سُرِقَ منه كَفَنُهُ اقْتَصَصَ من السارق؛ لأنه أَخَذَ المَالَ مِنْ حِرْزِ خُفْيَةٍ، وَتَقَطَّعَ يَدُهُ إِنْ بَلَغَ النَّصَابَ الذي تُقَطَّعُ فيه اليد، ولهذا قَرَّرَ علماؤنا أنه لا يُنْبَشُ ما دام شيءٌ مِنْ جُثَّتِهِ فيه، فإذا تَحَقَّقْنَا أنه لم يَبْقَ فيه شيءٌ مَّا، جازَ نَبْشُهُ لغرضٍ واحد، وهو وَضْعُ مِيتٍ آخَرٍ فيه. انظر أقوال فقهاءنا في مختصر

خليل⁽¹⁾، وشراحه⁽²⁾، والقرطبي عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنَاءَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: 21].

ثانيًا: في نبش القبر اعتداءً صريح على صاحبه وعلى حرمة، وتعريض عظامه للكسر، وقد صحَّ في الحديث أن «كسر عظم الميت مثل كسره حيًّا»⁽³⁾. قال مالك: «يعني في الإثم لا في القصاص»⁽⁴⁾، وكفى بمثل هذا الإثم اللائق لمن كسره رادعًا، فلا يجوز لمسلم أن يتهاون به.

ثالثًا: هناك استثناءات تُستثنى في جواز نبش القبور، وتغيير مكان الرُفات، منها أن يُدفن الميت في مكان مملوك للغير، ويأبى أن يُقرَّه صاحب الأرض في أرضه، فعلى هذه الحالة يُحوَّل من قبره السابق إلى المقبرة العامة أو إلى قبر في أرضه أو أرض أهله.

ومنها أن يتعرَّض لانهدار الأرض، وخشية تلفه بالمكان الأول، أو لسيْل جارِف يكشف عظامه.

ومنها أن يكون قبره بمسرح مكان مُتعيَّن لمصلحة مُتَحَمَّة عامة، وهذا مثل ما وقع في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، عندما ظهرت عين ماء في مكان به قبور بعض شهداء أُحد، فأراد تفجيرها، فاستدعى أهلهم وأمرهم بتحويل أجدانهم إلى محلٍّ آخر، فنبشوهم بأمره، ووجدوهم على حالهم التي استشهدوا عليها، لم يتغيَّر منهم شيء⁽⁵⁾. قالوا: أن أحدَّهم وُجد به جرحٌ وَضَعَ يده عليه، فلما رُفِعت يده عن جرحه

(1) انظر: مختصر خليل. ص 55.

(2) انظر: الدردير. الشرح الكبير. ج 1/ ص 428، الخطاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 253، الخرشي. شرح مختصر خليل. ج 2/ ص 144.

(3) سبق تفريجه.

(4) انظر: الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 2/ ص 30.

(5) أخرجه ابن عبد البر بسنده. انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ج 18/ ص 174. قال الحافظ

ابن حجر في الفتح (ج 3/ ص 216): «ذكر بن إسحاق القصة في المغازي... وله شاهد بإسناد صحيح

عند ابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر».

سَالَ مِنْهُ دَمٌ عَيْطٌ⁽¹⁾، فَلَمَّا أُرْجِعَتْ يَدُهُ كَفَّ الدَّمُ عَنِ السَّيْلَانِ⁽²⁾.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ كَرَامَةٌ عَظِيمَةٌ لِأَوْلَئِكَ الشَّهَدَاءِ، وَسَكَوَتُ الصَّحَابَةِ عَمَّا فَعَلَ
مَعَاوِيَةَ، دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ، وَعَلَى أَنَّ أَوْلِيَاءَ أَهْلِ الْقُبُورِ هُمُ الَّذِينَ
يَتَوَلَّوْنَ التَّحْوِيلَ إِنْ وُجِدُوا، لِيُحَافِظُوا عَلَى مَعْرِفَةِ مَكَانِ قُبُورِ ذَوِيهِمْ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدُوا فَإِنَّ
الْحَاكِمَ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ⁽³⁾.

وَيُمْكِنُ أَنْ تُقَاسَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْتُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَادِثَةِ، بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ وُسْعٌ فِي
الْوُصُولِ إِلَى التَّخَلُّصِ مِنْ ضَيْقِ الْمَسْجِدِ غَيْرِ النَّبَشِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ، فَقَدْ
ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ النَّاسَ إِذَا ضَاقَ بِهِمْ مَسْجِدُهُمُ الْجَامِعُ، وَلَمْ يَجِدُوا وَسِيلَةً لِتَوْسِيعِهِ إِلَّا
بِهَدمِ الْمَسَاكِنِ الْمُجَاوِرَةِ لَهُ، انْتَزَعُوهَا مِنْ أَهْلِهَا وَأَلْحَقُوهَا بِهِ. فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي الْأَحْيَاءِ -
مَعَ تَضَرُّرِهِمْ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ - جَازَ أَنْ يُحَوَّلَ الْمَوْتَى.

فَإِذَا كَانَ بِالْإِمَّاكِ تَوْسِيعُ الْمَسْجِدِ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى - غَيْرِ نَاحِيَةِ الْمَقْبَرَةِ - لَمْ يَجْزِ نَبَشُ
الْقُبُورِ؛ لِأَنَّ أَهْلَهَا لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَلَا أَنْ يَهْتَمَّ الْأَحْيَاءُ بِهِمْ، بِخِلَافِ
غَيْرِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَحْرِصُونَ عَلَى التَّدْبِيرِ لِأَيَّوَانِهِمْ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَحْوِيلِ هَؤُلَاءِ الْمَوْتَى مِنْ
قُبُورِهِمُ الْأُولَى إِلَى قُبُورِ أُخْرَى، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةٍ مِنْ ذَوِيهِمْ، لِيُعِينُوا لَهُمْ مَكَانًا آخَرَ
يَرْضَوْنَهُ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى نَفَقَةٍ غَيْرِهِمْ، وَلِتَتَّخِذَ كُلُّ التَّدَابِيرِ لِلرَّفَقِ بِعِظَامِهِمْ حَتَّى لَا يُكْسَرَ
مِنْهَا شَيْءٌ، وَلْيَكُنْ بِأَمْرِ مِنْ ذَوِي الْأَمْرِ وَضَمَانِهِمْ، حِفْظًا لِلْأَمْنِ الْعَامِ.

(1) دَمٌ عَيْطٌ: طَرِيٌّ خَالِصٌ لَا خَلْطَ فِيهِ. انظر: الفيومي. المصباح المنير. ج 2/ ص 390.

(2) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ. ج 2/ ص 470.

(3) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: فِي الْوَلِيِّ، حَدِيثٌ (2083)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: مَا
جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، حَدِيثٌ (1102)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، حَدِيثٌ
(1879)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، حَدِيثٌ (24205)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ
حَسَنٌ». قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (ج 9/ ص 191): «صَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ».

أما إذا أمكن بناء مسجد آخر بمكانٍ أوسع من هذا المكان، ثم تُنقل إليه الجمعة من هذا المسجد الذي ضاق بأهله، فإنّ هذا أفضل من إزعاج موتانا في قبورهم، وإزعاج ذويهم في ديارهم.

رابعاً: أمّا الاعتداء على المقابر، وتسخيرها لأغراض أخرى غير ما ورد فيه النصّ كما تقدّم، فإنه من أفحش ما أقدم عليه المستعمرون استهانةً بموتانا، وإننا لنعجب أن نُستفتى في شقّ طريق، أو بناء مصلحة ما، أو إنشاء سكن مكان مقبرة! فتتصوّر أنّ ذلك سيفعل بنا بعد موتنا كما فعل بغيرنا، وشأن المسلمين كشأن غيرهم - بل أكثر من غيرهم - في احترام موتاهم؛ لأنّ ذلك من الدين، وقد رأيت المقابر القديمة في قلب باريس لا يُفكر أحدٌ - ولا يتجرأ - على نقل الموتى، ولو فعل لزلزلت الأرض بالفاعل. فليتّق الله أحيائنا في موتانا، فإنهم إخواننا وأباؤنا وأجدادنا. والسلام عليكم.

شقّ طريقين في مقبرتين

السؤال:

ورد علينا سؤالكم حول شقّ طريقين في مقبرتين، إحداهما في (سيدي عيسى) وسط مدينة (بشار)، فقلتم بأن آخر عهد الدفن بها كان في السبعينات، والثانية فتح طريق يمرّ بوسط مقبرة (سيدي عبد الله بن صالح)، مع تحويلها إلى حديقة للأطفال مُستقبلاً، وآخر عهد الدفن بها كان في الخمسينات. وإليكم نصّ الجواب حول ما سألتكم عنه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: القبر حبس على صاحبه، ويُعتبر داراً له خاصّة به، فلا يجوز أن تُنبش جُثته، ومن فعل ذلك فقد اعتدى، ويُعاقب معاقبة من دخل دار غيره، فإن أخذ مالا من القبر ذا بال

فإنه تُقَطَّع يده؛ لأنه يُعْتَبَر سارقًا، أَخَذَ الفقهاء هذا مِنْ قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾^(٢٥) **أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا** (٢٦) [المرسلات: 25-26]، فَاللهُ جَعَلَ القبر مسكن الميت.

ثانيًا: قَرَّرَ الفقهاء هذا وَبَيَّنُّوه فِي كُتُبِهِمْ، وَمِنْهَا مَخْتَصَر خَلِيل وَشَرَّاحُهُ، فَفِيهِ التَّصَوُّصُ الواضحة، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْبَشَ قَبْرٌ بَعْدَ دَفْنِ صَاحِبِهِ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ لَيْسَتْ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ نَبْشُهُ لِأَيِّ غَرَضٍ آخَرَ إِلَّا لَغَرَضٍ وَاحِدٍ هُوَ دَفْنُ مَيِّتٍ جَدِيدٍ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَبْقَى مِنْهُ - أَيْ مِنَ المَيِّتِ القَدِيمِ - شَيْءٌ وَلَوْ عَظْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بِهِ شَيْءٌ جَازَ أَنْ يُوَضَعَ بِذَلِكَ مَيِّتٌ ثَانٍ، وَمِنْ المَعْلُومِ أَنَّ عِظَامَ المَيِّتِ قَدْ تَبَقَّى فِي قَبْرِهِ مِلَّيْنِ السَّنِينَ مِنْ دَفْنِهِ.

وَأَمَّا نَبْشُهُ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ أَوْ شَقِّ طَرِيقٍ أَوْ حَرْثٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَمَعْنَى لَا يَجُوزُ أَنَّهُ حَرَامٌ مَمْنُوعٌ يُعَاقَبُ مَنْ فَعَلَهُ، فَهَلْ يَعْرِفُ هَذَا فَقَهَاؤُكُمْ أَمْ يَجْهَلُونَهُ؟ وَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ أَوْ غَيْرُ مُسْلِمِينَ؟ وَهَلْ حُكَّامُكُمْ مُسْلِمُونَ أَوْ غَيْرُ مُسْلِمِينَ؟

ثالثًا: فِي عَهْدِ الاستعمار عَبَثَتِ الحُكُومَةُ الاستعمارية بِمَقَابِرِنَا وَنَبَشَتِ قُبُورِنَا، وَاعْتَدَتْ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ مِنَّا كَمَا تَشْهَدُ بِذَلِكَ أَعْمَالُهَا فِي كُلِّ مَدِينَةٍ، وَوَاجِبٌ عَلَيْنَا أَنْ نَصُونِ أَمْوَاتَنَا؛ لِأَنَّهُمْ آبَاؤُنَا وَإِخْوَانُنَا، وَقَدْ مَرَّتْ عَلَى اسْتِقْلَالِنَا بِالْحُكْمِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَحُكَّامُنَا الْيَوْمَ مِنَّا، وَمَا زِلْنَا نَتَسَاءَلُ، فَقُولُوا لِمَنْ سَأَلَكُمْ: فَهَلْ أَنْتَ مُسْلِمٌ؟ هَلْ أَنْتَ وَطَنِيٌّ؟ هَلْ يُسَمَحُ لَكَ أَنْ تَنْبَشَ قَبْرًا لِبِنَاءِ طَرِيقٍ أَوْ حَدِيقَةٍ لِلْعِبَادَةِ؟ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَّا فَقُلْ لَنَا!

رابعًا: يَجُوزُ أَنْ تُشَقَّ الطَّرِيقُ فِي مَكَانٍ لَا يُقْبَرُ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تُعَوَّجَ إِذَا وَصَلْتَ إِلَى المَقْبَرَةِ حَتَّى لَا تُؤْذِيَ المَوْتَى، وَاعْوِجَاجُ الطَّرِيقِ لَا يَعْيبُهَا؛ لِأَنَّهُ يُتَقَى بِاعْوِجَاجِهَا شَيْءٌ مَخْطُورٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ حَسَنَةً فِيهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا يُسَمَحُ بِحَرْقِ المَقْبَرَةِ أَوْ حَرْثِهَا أَوْ بِنَاءِ دَارٍ فَوْقَهَا؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ لِأَصْحَابِهَا.

هَذَا مَا يَجِبُ أَنْ تُفْتُوا بِهِ، فَمَنْ أَعْجَبَهُ الْحَالُ - لِأَنَّهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ - فَهُوَ مِنَّا مَعِشَرٌ

المسلمين، ومن لم يُعجبه الحال فسيجعل الله بعد عسر يُسرًا، ولا فخر لمن غلب الموتى في قبورهم.

26 / 09 / 1993م

خلاف في طمس قبرين قديمين

السؤال:

يُوجد ببلدنا مسجد (سيدي يحيى أوموسى)، والمقبرة تُحيط به، ويُقربه (معمره زاوية)، وبينهما فسحة يُوجد بها قبران قديمان، وقد أردنا تعبيد هذه الفسحة بالإسمنت، فاختلَفنا، فمِنَّا مَنْ قال بِطَمْسِ القبرين تمامًا، حتى لا يبقى لهما أثر، ومِنَّا مَنْ قال بإبقائهما وقيام سياج عليهما. واشتدَّ الخلاف، فما هو الحكم؟

جماعة من قرية سيدي يحيى أوموسى (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا طمس القبران أمكن الجلوس عليهما، والاضطجاع فوقهما، فهل يجوز ذلك؟ وردَ النهي من رسول الله ﷺ أن يُجلَسَ على القبور في أحاديث، منها ما خرَّجه الإمام أحمد: «لَا تَقْعُدُوا عَلَى الْقُبُورِ»، ومنها ما جاء في صحيح مسلم: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا». وفي حديث آخر أنه ﷺ قال: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»، رواه مسلم من حديث أبي هريرة.

ثانياً: وقد وردَ ما يُؤْذَنُ بِجِوَازِ الجلوس، ففي صحيح البخاري قال نافع: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْلِسُ عَلَى الْقُبُورِ». وفي الموطأ: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقُبُورَ، وَيَضْطَجِعُ عَلَيْهَا».

ثالثًا: لهذا اختلف العلماء، ومذهب الإمام مالك وأبي حنيفة أن القعود الذي نهى عنه في الحديث هو قضاء الحاجة من بول أو غائط، وأما الجلوس المتعارف فلا بأس به، ومذهب جمهور العلماء إلى أن الجلوس المنهي عنه هو الجلوس المتعارف، لظاهر الأحاديث المتقدمة من قول النبي ﷺ، ولرواية أحمد بن حنبل عن عمرو بن حزم قال: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُتَكِّئٌ عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: لَا تُؤْذِ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ».

رابعًا: في هذه القضية التي سألتمونا عنها، نرى أن الأفضل أن يُعزَل القبران بسياج خاص، يَفْصِلُهُمَا عن الأرض المَعْبُدَّة، حتى لا يُتِمَكَّن من الجلوس عليهما، خروجًا من مخالفة ظواهر الأحاديث الصحيحة الدالة على الجلوس المتعارف، كما أنها تَحْتَمِل ما قاله أبو حنيفة ومالك. والله أعلم.

1982 / 01 / 19م

تحويل مقبرة بسبب إنجاز مشروع

السؤال:

جاء سؤال في الموضوع من السيد ناظر الشؤون الدينية لولاية (تبيازة)، جاء بِدَوْرِهِ من مُمَثِّل الشؤون الدينية ببلدية (سيدي اعمر) يَطْلُب الإفتاء في إمكانية أو عدم إمكانية تحويل المقبرة التي مَسَّهَا مشروع إنجاز سَدِّ (بوكردان) بلدية (سيدي اعمر).

ويقول السؤال المَحْوَل: يَطِيب لي أن أبعث بهذا الطلب المتواضع بعد أن شَكَّلْتُ لنا مقبرة (سيدي سليمان) عائقًا، إذ يُحِيط بها سَدُّ (سيدي اعمر) بـ (تبيازة)، فالرجاء أن تُعْطُوا لنا فتوى شافية حاسمة في الموقف فيها وفي مثلها.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: أجبتنا مراراً على مثل هذا السؤال، وهو أن القبر حبس على صاحبه، وهو دار له، كما يستفاد من الآية، وهي قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ (٢٥) أحياء وأمواتاً، (المرسلات: 25 - 26)، فالقبر دار الميت وملكو، ونبش القبر اعتداء عليه، وقال العلماء إذا أخذ أخذ كفنه منه فهو سارق يُنَفَّذ فيه حكم السرقة؛ لأنه أخذ مالا من حرز، وهذا مُتَّفَق عليه عند علمائنا.

ثانياً: ما دام جزء من الميت السابق في القبر - ولو عظماً واحداً - فلا يجوز نبشه، حتى إذا لم يَبْقَ شيء منه جاز نبشه لغرض واحد وهو دفن ميت جديد مكانه، أما نبش القبور لِسَقِّ طريق أو بناء أو فِلاحة أو أي غرض آخر فلا يقول به علماءنا، ولكن إذا دَهَمَهُمْ سَبِيلٌ طبيعي أو زلزلة أو تحرك أرض يكشف الموتى، فأولياء الأمور مسؤولون عن تدبير هذه الأمور حسب الشريعة الإسلامية، ومثل ما فعل الصحابة عندما نَبَعَتْ عَيْنُ ماءٍ بقبور شهداء أُحُد، فقد أَمَرُوا أَهْلَهَا بِتَحْوِيلِ موتاهم، وذلك في عهد معاوية رضي الله عنه^(١)، وقد أُخِذَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ مِثْلُهُ عند الضرورة للمصلحة العامة، والماء نادر في بلاد العرب.

ثالثاً: لو دُفِن الميت في أرض مَغْصُوبَةٍ ليست ملكاً له ولا ملكاً عاماً للمسلمين بل هي ملكٌ خاصٌّ لأشخاص معروفين، فيجوز نبشه وتحويله، وقد يجب.

رابعاً: يجب على كُلِّ مَنْ يُفَكِّر في توجيه سؤال مثل هذا أن يسأل قبل إنشاء المشاريع لا بعد أن يُنْفَق على المشاريع الأموال الضخمة، ويؤدي بِمشاريعه الأحياء والأموات، وَيَغْتَصِبَ مساكنهم، واحترامُ أملاك الغير أحياء وأمواتاً واجبٌ، بل الأموات أكثر؛ لأنهم لا يَقْدِرُونَ أن يُدَافِعُوا عن أنفسهم، وعلى الأحياء أن يُدَافِعُوا عن آبائهم وأجدادهم.

وغريبٌ هذه الظاهرة في الجزائريين، وكأنهم ورثوها من المستعمرين الذين أكلوا

(١) سبق تخرجه.

أحياءنا وأمواتنا، ثم الغريب أن تأتينا مثل هذه الأسئلة لِتُبَرَّرَ لهم العدوان، والمُفتي في خدمة الشريعة لا في خدمة مَنْ يُحَالِفُهَا. هذا ما نَعَلِمُهُ في الموضوع، والله أعلم.

أفريل 1993م

مقبرة مُغلقة من خمسين عامًا، هل نُعيد الدفن فيها؟

السؤال:

سيدي الفاضل: يُشَرِّفني أن أكتب إلى سيادتكم الفاضلة، وذلك للحصول على فتوى حول الموضوع التالي:

على مستوى بلديتنا توجَد مقبرة قديمة تَمَّ غلقُها منذ أكثر من خمسين سنة، هل يُمكننا من الناحية الدينية أن نُعيد الدفن فيها مع الرُّفات المُتبقية؟

رئيس المجلس الشعبي البلدي (بلدية شلغوم العيد)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: إذا كان المراد من فتح هذه المقبرة هو الدفن فيها من جديد، في أماكن ليس فيها قبور قديمة، بل في أرض لم يسبق بها دفنٌ ولو بين القبور فلا بأس من ذلك، فافتحوها، ووسّعوا فيها بإضافة مساحة جديدة إليها يتوسّع فيها المسلمون.

وللبلدية السلطة والتصرّف بما تراه مُفيداً، ولها أن تَنزِع الأرض القريبة من أصحابها للمصلحة العامة، على أن تُعوّض أصحاب الأرض بما يُناسب ما تُزِع منهم بالمعروف، ودون إجحاف بهم ولا بالخزينة.

ثانياً: أمّا إذا كان المراد من فتحها هو السماح بِنَش القبور، والدفن فيها من جديد،

وإخراج العظام منها لوضع جثث جديدة فيها مع العظام القديمة، فهذا فيه بحث وتوقف ونظر.

والذي نص عليه العلماء، أن القبر يصير حبسًا على صاحبه، نص عليه خليل في المختصر، وصرح بذلك شراحه، وقال ابن جزي في كتابه (القوانين الفقهية) ما نصه: «إذا دفن ميت فموضعه حبس»، ثم قال: «وتحترم القبور فلا تبنش عظام الموتى عند حفر القبور ولا تزال عن موضعيها، ويتقى كسر عظامها»⁽¹⁾.

والحكم بأن القبر حبس على صاحبه، يجعل له حرمة كحرمة المسكن الخاص للحي، أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾^(٢٥) أحياء وأمواتًا،^(٢٦) [الرسلات: 25 - 26]، قالوا: «كفاتًا أي ضامة للأحياء على ظهرها، وللأموات في باطنها، تضيئهم وتجمعهم... تكفيهم أحياء على ظهرها في دورهم ومنازلهم، وتكفيهم أمواتًا في بطنها، أي: تحوزهم»⁽²⁾، فهذا جعل من الله للحي وللميت، وإذا كان الحي يدافع عن داره ومسكنه، فالشرع يدافع عن الموتى.

وإذا اعتبر القبر دارًا للميت خاصًا به، فإن من نبشه يتعرض للعقاب، ومن هنا حكم الفقهاء على تباش القبور لسرقة الكفن بحكم السارق الذي يأخذ المال من حرز خفية، وقالوا: تقطع يده.

ثالثًا: في حالة واحدة يجوز نبش القبر، إذا تحقق أنه لم يبق فيه شيء من عظام الميت - ولو عظمًا واحدًا - ولا يبنش في هذه الحالة إلا لغرض واحد هو دفن ميت آخر مكانه، أما نبشه لحرق أو بناء أو نحو ذلك فلا يجوز. وقد حقق هذه المسائل الشيخ خليل وشراحه، والشيخ عlish في فتاواه.

(1) ابن جزي: القوانين الفقهية. ص 198.

(2) انظر: الشوكاني: فتح القدير. ج 5/ ص 432.

رابعًا: نَبَشُ المقابر، وَبَعَثَرَةُ عِظَامِ الموتى في مقابر المسلمين، مِنْ فِعْلِ المُسْتَعْمِرِينَ، فكَمَا أَنَّهُمْ أَهَانُوا الأحيَاءَ وَقَتَلُوهُمْ، وَسَلَبُوا دِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، اعْتَدُوا عَلَى الأموات، فَاسْتَوْلُوا عَلَى مقابرهم، وَبَنَوْا فِي مَوَاضِعِهَا، وَرَبَّمَا أَخَذُوا عِظَامَهُمْ وَصَنَعُوا بِهَا السُّكَّرَ فِي (مرسيليا)، وَهَكَذَا أَكَلُوا عِظَامَ الموتى كَمَا أَكَلُوا الأحيَاءَ.

أَمَّا نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّا نَلْتَزِمُ حُدُودَ الشَّرْعِ، وَنُحَافِظُ عَلَى حَقُوقِ الأحيَاءِ، وَنُحْتَرِمُ الأموات، وَلَا نُزَعِجُهُمْ فِي قُبُورِهِمْ، فَهُمْ آبَاؤُنَا وَأَجْدَادُنَا، وَإِذَا احْتَرَمْنَاهُم الْيَوْمَ، احْتَرَمْنَا مَنْ يَجِيءُ بَعْدَنَا مِنْ أَبْنَائِنَا.

وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ مِنْ نَبَشِ الْقُبُورِ، وَإِخْرَاجِ الْعِظَامِ مِنْهَا، وَالِدْفَنِ فِيهَا، فَسَبَبُهُ الْجَهْلُ وَالْفُسَادُ، وَفَقْدَانُ الدَّوْلَةِ وَالسُّلْطَةِ فِي عَهْدِ الاستعمار.

نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوقِّعَنَا جَمِيعًا. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

23 جمادى الثانية 1406هـ / 04 مارس 1986م

الْإِيمَانُ وَالنُّذُورُ

حُكْمُ الْقَسَمِ بغيرِ الله

السؤال:

ما معنى القَسَم؟ وبماذا يُجُوز للمسلم أن يُقَسِم؟ وهل القَسَم بغيرِ الله حرام؟ وإذا كان كذلك، فما الآية الدّالة على ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

معنى القَسَم: الحَلِف والإيلاء واليمين، وكلُّها ألفاظٌ وَرَدَتْ في القرآن الكريم، وأصلُ اليمين: الجارِحَةُ؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا صَرَبَ كُلُّ واحدٍ منهم على يمين صاحبه، فَسُمِّيَ الحَلِفُ يمينًا مجازًا.

يَحْلِفُ الْمُقْسِمُ بِمُعْظَمٍ على صِدْقِهِ فيما يقول، أو على تأكيد عَزْمٍ بِفِعْلٍ يَنْوِيهِ، أو تأكيد نفسيٍّ وتَرْكِ يَعِزَمُ عليه.

وسواءٌ ذَكَرَ الفعل، مثل: أَحْلِفْ أو أَقْسِم، أو ذَكَرَ حروفَ القَسَمِ المعلومة، مثل: الواو، والباء، والتاء، والهاء، فَإِنَّ اليمينَ تَنْعَقِدُ، وَيُطَالَبُ بِإِنجَازِها.

ولَمَّا كَانَ الْمُقْسِمُ بِهِ مُعْظَمًا عِنْدَ الْمُقْسِمِ، لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا لِيُؤَكِّدَ قَوْلَهُ فِيما أَقْسَمَ عَلَيْهِ، وَلَمَّا كَانَ الْمُسْلِمُ لَا يُعْظَمُ - تَعْظِيمَ عِبَادَةٍ وَخَوْفٍ وَرَجَاءٍ - إِلَّا اللَّهَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْسِمُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ»⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم، حديث (6646)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

والأصل في النهي أن يُحْمَلَ على التحريم، ودليل حمله هنا على التحريم، قوله من بعده: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصُمْتُ»، فأمره بالصَّمت بدَل الحَلِف بغير الله.

وكالحَلِف باسم الجلالة، الحَلِف بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، كالحياة، والقُدرة، والإرادة، قال خليل في مختصره: «اليمينُ تحقيقُ ما لم يجب، بِذِكْرِ اسمِ الله أو صِفَتِهِ»⁽¹⁾.

فإذا حَلَفَ على فِعْلٍ شَيْءٍ، أو تَرْكِه، انْعَقَدَتِ اليمين، ووجب عليه الوفاء به، ويكون بارًّا في يمينه إن فَعَلَ المحلوفَ عليه، وإن فَعَلَ خِلَافَ ما أَقْسَمَ عليه يكون حَانِثًا في يمينه، والحِنْثُ مِنْ أَقْبَحِ الصِّفَاتِ؛ لأنَّ فيه تهاوُّنًا بالمحلوف به، فإذا أراد المسلم أن يخرج، فليُخْرِجْ منه بِحَلَّتِهِ التي جعلها الله: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: 2]، فيُكْفِّرُ عن يمينه بإحدى خصال الكفارة الثلاث على الترتيب⁽²⁾: عِتْق رَقَبَةٍ، أو إطعام عشرة مساكين، أو كِسْوَتِهِمْ، فإن عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

ويُجُوزُ له بعد التكفير أن يَحْنُثَ، بل يجب عليه الحِنْثُ إن كان المحلوف على فِعْلِهِ أو تَرْكِه حَرَامًا، كَمَنْ حَلَفَ لِيَشْرَبَنَّ الخمر، أو لِيَقْتُلَنَّ فُلَانًا، فلا يُجُوزُ له أن يَقْتَرِفَ ذلك.

وإن حَلَفَ على شَيْءٍ، ثم رأى أن خِلَافَهُ خَيْرٌ له، فالمندوب في حَقِّهِ أن يُكْفِّرَ عن يمينه، وَيُحْنِثَ نَفْسَهُ، كَمَنْ حَلَفَ لَا يُكْرِمُ ضَيْفًا، أو لَا يَشْرَبُ عَسَلًا، فإذا كَفَّرَ، أَكْرَمَ الضَّيْفَ، وَشَرِبَ الْعَسَلَ.

والحُرْمَةُ فِي الْحَلِفِ بغير الله قد تَصِلُ بِصاحبها إلى الكُفْرِ بالله، والشُّرْكِ به، وذلك بأن يكون المحلوف به غير الله، واعتقاد تأثيره، وقدرته على النِّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرِّ.

(1) مختصر خليل. ص 94.

(2) الترتيب الذي يقصده الشيخ - رحمه الله - هو الترتيب بين خصال الكفارة الثلاث والصوم، فمن عَجَزَ عن إحدى الخصال الثلاث الأولى (وهي على التخيير) انتقل إلى الصيام وجوبًا. قال القرطبي (ج 6/ص 275): «ذَكَرَ اللهُ سبحانه في الكفارة الخلال الثلاث فحَيَّرَ فيها، وَعَقَّبَ عِنْدَ عَدَمِهَا بالصيام... ولا خلاف في أن كفارة اليمين على التخيير».

وهذا ما بَلَغَ إليه الجَهْلَةُ والْجُهَال، فَإِنْ بَعْضُهُمْ يَحْلِفُ بِاللَّهِ مُتْسَاهِلًا مُسْتَهْتِرًا، فإذا وَجَّهَتْ إليه اليمين على أَنْ يَحْلِفَ بِمَخْلُوقٍ - بَسِيْدي فلان أو فلانة - أَحْجَمَ عن اليمين، خوفاً من انتقام المخلوق منه، فَمِثْلُ هذا الاعتقاد ليس مِنَ الإيمان في شيء.

فقد جاء النَّصُّ في الحديث الصحيح بالنَّهي عن الحَلِفِ بغير الله، وأما الآيات الدَّالَّة على التحريم، فإنها هي الآيات الدَّالَّة عن النَّهي عن الإِشْرَاق بالله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، والله سبحانه وتعالى قد أَقْسَمَ في القرآن بنفسه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65]، وَأَقْسَمَ بالقرآن - وهو من كلامه -: ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝﴾ [يس: 1-2]، كما أَقْسَمَ بحياة نبيه: ﴿لَعَنَ رَبُّكَ إِنْهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: 72]، وبكثير من مخلوقاته، بالسماء، وبالنَّجم، وبالشمس، والقمر، وبالضُّحى، وبالليل، وبالفجر، وبالتين والزيتون، وبالطُّور، وبالبيت المعمور، وبالبحر المسجور، فهذه كُلُّها من مخلوقاته، وهو لا يُسأل عما يَقَعْل، والحكمة البالغة في قَسَمِهِ بها، أَنْ يَلْفِتَ أَنْظَارَ عِبَادِهِ إِلَيْهَا، لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا، وَيَعْتَبِرُوا بِهَا، وَيَذَرُوا حِكْمَةَ اللَّهِ فِي خَلْقِهَا وَقَدَرَتِهِ، وَلِيَتَفَعَّلُوا بِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ لَا يَعْبُدُونَهَا، فَإِنَّهَا مَخْلُوقات لا تَسْمَع، ولا تُبْصِر، ولا تَنْفَع، ولا تَضُرُّ، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: 37].

وقد ضَلَّ مَنْ عَبَدَ بَعْضَ هذه المخلوقات، كَمَنْ عَبَدَ الشمس، أو النار، أو البحار، وما دون ذلك، كالبقرة، والقبور، والبشر.

أما المخلوق - مِثْلنا - فلا يَجُوزُ له أَنْ يَحْلِفَ بمخلوق مثله؛ لأنَّ الحَلِفَ به نوعٌ من

عبادته، ومن أقبح الحَلَف أن يَحْلِفَ برأسه، أو رأس أبيه، أو رأس جدّه، وهو ما نهى عنه رسول الله. فَأَيُّ قُبْحٍ مِنْ أَنْ يَعْبُدَ نَفْسَهُ، أو أباهُ، وهو يَعْلَمُ عن عَجْزِ نَفْسِهِ، أو أبيه، ما لا يَعْلَمُ غَيْرُهُ؟

حَلَفْتُ أَنْ لَا تَدْخُلَ داره ثم حَنَنْتُ

السؤال:

ذهبتُ ذات يوم إلى دار أحد أحمائي (أخي زوجي)، فحَضَرَ الشيطان، ودَفَعَنِي إلى ما أثار غضبي، فأقسمتُ أن لا أعود لدخول داره مرّة أخرى، وبررتُ بقسمي مُدّة، ثم مَرِضَ هذا الرجل، فاضطررتُ إلى عيادته، ودخول داره، مُجَامِلَةً لزوجي. فهل عليّ كفارة اليمين؟ وما هي؟ وكيف هي؟ وهل هناك كفارات أخرى؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه.

أولاً: الأمرُ هَيِّنٌ، وعليك كفارة يمين، وقد أحسنتِ إذ أحتشيتِ نفسك، وزُرْتِ مريضاً، هو أخو زوجك، مُجَامِلَةً له، إذ يَسُوؤُهُ أن تُقَاطِعِي دار أخيه مُقَاطَعَةً دائمة، قد تُحْدِثُ نُفُورًا، يَصِلُ إلى أولادكم، ويُفَرِّقُ بين أبناء العائلة الواحدة.

والمسلمُ إذا حَلَفَ على فِعْلٍ شيءٍ أو تَرْكِه، ثم ظَهَرَ له الخير في خلاف ذلك، فإنه يُحْنِثُ نَفْسَهُ، وَيُكْفِّرُ عن يمينه، ويُقَدِّمُ على فِعْلٍ أو تَرْكِ ما أَقْسَمَ ألاّ يَفْعَلَهُ أو يَتْرُكَهُ، هكذا أخبر النبي ﷺ⁽¹⁾.

(1) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»، أخرجه مسلم في كتاب الأيمان، باب: نَدْبُ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، أن يأتي الذي هو خير، حديث (1650).

وَفَعَلَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ⁽¹⁾، وَنَصَّتْ كُتُبُ الْفَقْهِ عَلَى ذَلِكَ.

ثَانِيًا: مِنْ آدَابِ الْمُسْلِمِ وَاسْتِقَامَتِهِ، أَلَّا يَجْعَلَ اللَّهُ عُرْضَةً لِأَيِّانِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224]، فَلَا يَخْلِفُ دُونَ مُوَجِّبٍ، فَإِنْ فَعَلَ مُوَجِّبًا، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبْرَّ فِي يَمِينِهِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ خِلَافَ الْبَرِّ وَهُوَ الْحِنْثُ، وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ قَبْلَ أَوْ بَعْدَ الْحِنْثِ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْيَمِينَ الَّتِي خَلَفَ بِهَا مِنْ قَبْلُ، إِنَّمَا هِيَ تَأْكِيدٌ لِعَزْمٍ عَزَمَ عَلَيْهِ، وَإِشْهَادٌ مِنْهُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ الْعَزْمِ، وَلِهَذَا لَا تَكُونُ الْيَمِينَ إِلَّا بِاللَّهِ، أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، أَوْ صِفَاتِهِ الْعُلْيَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ» ⁽²⁾، فَإِنْ هُوَ حِنْثٌ وَلَمْ يَبْرَّ - وَهَذَا جَائِزٌ لَهُ - فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ فِي غَيْرِ يَمِينٍ اللَّغْوِ، وَهِيَ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَعْتَقِدُ وَقُوعَهُ أَوْ لَا وَقُوعَهُ، ثُمَّ يَتَبَيَّنَ لَهُ الْأَمْرُ بِخِلَافِ اعْتِقَادِهِ، فَلَا يُؤْخِذُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

(1) مِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي فَعَلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ذَلِكَ، مَا يَلِي:

الْأَوَّلُ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: «جَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِضَيْفٍ لَهُ أَوْ بِأَضْيَافٍ لَهُ، فَأَمْسَى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ، قَالَتْ لَهُ أُمِّي: اخْتَبَسْتَ عَنْ ضَيْفِكَ - أَوْ عَنْ أَضْيَافِكَ - اللَّيْلَةَ، قَالَ: مَا عَشَيْتُهُمْ؟ فَقَالَتْ: عَرَضْنَا عَلَيْهِ - أَوْ عَلَيْهِمْ - فَأَبَوْا - أَوْ فَأَبَى - فَعَضِبَ أَبُو بَكْرٍ، فَسَبَّ وَجَدَّعَ، وَخَلَفَ لَا يَطْعَمُهُ، فَاخْتَبَأْتُ أَنَا، فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ، فَخَلَفْتُ الْمَرْأَةَ لَا تَطْعَمُهُ حَتَّى يَطْعَمَهُ، فَخَلَفَ الضَّيْفُ أَوْ الْأَضْيَافُ، أَنْ لَا يَطْعَمَهُ أَوْ يَطْعَمُوهُ حَتَّى يَطْعَمَهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَأَنَّ هَذِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَدَعَا بِالطَّعَامِ، فَأَكَلَ وَأَكَلُوا...»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، بَابُ: قَوْلِ الضَّيْفِ لِمُصَاحِبِهِ: لَا أَكُلُ حَتَّى تَأْكُلَ، حَدِيثُ (6141).

الثَّانِي: عِنْدَمَا خَلَفَ الْأَبُ يُفْقَى عَلَى قَرِيبٍ لَهُ (مُسْطَحٌّ بْنُ أَثَاثَةَ) شَارَكَ فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، فَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِیَ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: 22]، كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَادَ إِلَى الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي، بَابُ: حَدِيثِ الْإِفْكِ، حَدِيثُ (4141)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، بَابُ: كَيْفَ يُسْتَحْلَفُ، حَدِيثُ (2679)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثالثاً: كفارة اليمين، وهي لِمَنْ حَنَثَ أو أراد أن يُحْنِثَ نفسه، فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارُهُ أَيْمَنَ كُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [المائدة: 89].

وَمَنْ يَتَمَعَّنْ فِي الْآيَةِ يَجِدُ أَنَّ أَنْوَاعَ الْكَفَّارَةِ أَرْبَعُ خِصَالٍ هِيَ: الْإِطْعَامُ، أَوِ الْكِسْوَةُ، أَوِ الْعِتْقُ، وَهَذِهِ الثَّلَاثُ مُخَيَّرٌ فِيهَا. أَمَّا الْخِصْلَةُ الرَّابِعَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ عَجْزِهِ عَنِ الثَّلَاثِ الْأُولَى، وَالرَّابِعَةُ هِيَ الصِّيَامُ؛ لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾، وَمِثْلُ هَذَا يُوجِبُ التَّرْتِيبَ عَلَى الْعَاجِزِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يُجِزُّ لَهُ أَنْ يُكْفِّرَ بِالصِّيَامِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِطْعَامِ أَوِ الْكِسْوَةِ أَوِ الْعِتْقِ، فَلْيَتَنَبَّهْ الْمُفْتِي قَبْلَ إِفْتَائِهِ، وَلْيُنَبِّهْ إِلَيْهِ الْمُسْتَفْتِي، حَذَرَ جَهْلِهِ أَوْ غَفْلَتِهِ، وَلَا يَقُلْ لَهُ: كَفَّارَةُ الْيَمِينِ إِطْعَامٌ أَوْ كِسْوَةٌ أَوْ صِيَامٌ، فَقَدْ يُغْلِطُهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْتِيَ حَتَّى يَعْرِفَ الْمُسْتَفْتِي، فَلَا يُفْتِيَ لِمَنْ دَرَجَتُهُ وَزِيرُ بَيْتِهِ مَا يُفْتِيَ بِهِ فَقِيرًا، وَهَكَذَا الْغَنِيِّ وَالتَّاجِرِ وَالْفَلَّاحِ، بَلْ نَقُولُ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ لِمِثْلِ هَؤُلَاءِ: كَفَّارَةُ يَمِينِكَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، مِنْ أَوْسَطِ الطَّعَامِ، وَهُوَ طَعَامُ غَالِبِ أَهْلِ الْبَلَدِ، فَإِنْ أَطْعَمْتَ الْأَعْلَى أَجْزَى عِنكَ، وَإِنْ أَطْعَمْتَ الْأَدْنَى لَمْ يُجْزِ، أَوْ كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ تَتَقَنَّعُ بِهِ (غِطَاءُ الرَّأْسِ)، هَذَا هُوَ مَا يُجْزِي عَنْكَ الْيَوْمَ.

أَمَّا الْعِتْقُ فَقَدْ ذَهَبَ عَهْدُ الرَّقِيقِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -، فَإِنْ قَالَ: وَالصِّيَامُ؟ قُلْنَا: هُوَ لِمَنْ عَجَزَ عَنِ الْإِطْعَامِ أَوِ الْكِسْوَةِ، وَأَنْتَ - مَا شَاءَ اللَّهُ - قَادِرٌ عَلَيْهَا جَمِيعًا لَوْ أَرَدْتَ، وَزَالَ عِنكَ الشُّحُّ. وَهَذَا الْحُكْمُ يَسْتَوِي فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ.

وَأَنْتِ - يَا أُخْتَ (بِسْكَرَةٍ) - إِنْ كُنْتِ غَنِيَّةً، وَلَكَ بُسْتَانٌ نَخِيلٍ، أَوْ حُلِيٌّ جَلِيلٌ، فَكَفِّرِي بِالْإِطْعَامِ أَوِ الْكِسْوَةِ فَقَطْ، وَلَا يَكْفِيكَ الصِّيَامُ، أَمَّا إِنْ كُنْتِ فَقِيرَةً، وَعَجِزْتِ، فَصُومِي ابْتِدَاءً مِنْ شَوَالٍ.

ردُّ على فتوى صاحب حصّة (رأي الدين) في كفّارة اليمين

السؤال:

عُرِضَتْ على صاحب حصّة (رأي الدين) في الإذاعة الوطنية قضية تتعلّق بكفّارة الحنث في اليمين، فأجاب عنها، ولكن إجابته لم تُقنِع الشيخ أحمد حماني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، فعُلّق على ذلك بقوله:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة. أدُرْتُ يوم المولد النبوي الشريف 12 ربيع الأوّل 1408هـ (04/11/1987م) إبرة المذياع، واستمعتُ إلى حصّة دينية نوّهت بفضيلة المفتي الذي يُجيب عن أسئلة شرعية. وبعد الاستماع إليه يُجاور سائله، رأيْتُ من الواجب عليّ أن أدخُل ثالثاً في المحاورّة، راجياً من المفتي أن يُحَضِّر أجوبته جيّداً قبل إذاعتها، وأن يتحرّى فيها غاية التّحرّي، وذلك من حقّ أمّته المسلمة عليه، وحقّ دولته التي يستعمل أداة إعلامها في إذاعة آرائه عليها. وهذا بيان ذلك:

في هذه الحصّة سمعتُ سؤالاً وجوابه، سأل رجلٌ عن (يمين) أقسمها، ألاّ يشترك مع رجل آخر في اشتراء سيارة، دّعاها إلى اشترائها، لتكون بينهما، ثمّ ظهر له أن يعدّل عن يمينه إلى غيرها، فما هو الحكم؟

وأجاب المفتي: أن له أن يبرّر قسمه، ولا يلزمه شيء، وله أن يحنث في يمينه، ويكفر عنها. والجوابُ إلى هنا صحيح، فقد جاء الحديث بذلك، قال ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَارَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي»⁽¹⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يُوَاحِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، حديث (6623)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

ثم تَطَرَّقَ الْمُفْتِي إِلَى الْحَدِيثِ عَنِ الْكَفَّارَةِ، فَأَبْهَمَ وَأَجْمَلَ وَأَخْطَأَ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُ.
وهذا توضيح ذلك:

أولاً: ذَكَرَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: صِيَامٌ، وَإِطْعَامٌ، وَكَسْوَةٌ. هكذا دون تفصيل،
ومفهومُ كلامه أَنَّ الصِّيَامَ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى! وَالْحَقُّ أَنَّ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ نَوْعَانِ: ثَلَاثُ
خِصَالٍ مُخَيَّرَةٌ، وَهِيَ: عِتْقُ الرَّقَبَةِ - الْمُتَعَذُّرُ الْيَوْمَ -، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كَسْوَتُهُمْ.
وَالنَّوْعُ الثَّانِي: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِمَنْ عَجَزَ عَنِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يُكْفَّرَ
بِالصِّيَامِ إِنْ لَمْ يَعِزْ؛ لِاشْتِرَاطِهِ فِي الْآيَةِ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: 89]،
وَالْعِزُّ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ لَطْعَامُ يَوْمِهِ، وَإِذَا وَجَدَهُ لَمْ يُجْزِهِ الصِّيَامُ.

وهذا رَجُلٌ مُقَدِّمٌ عَلَى الْإِشْرَاقِ فِي شِرَاءِ سَيَّارَةٍ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى شِرَاءِ 5 كِلْغٍ مِنَ
الطَّعَامِ، وَتَوَازِعِهَا عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، فَكَيْفَ يُفْتِيهِ بِالصِّيَامِ؟

ثانياً: لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الطَّعَامِ، نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِيهِ أَنْ يُشْبَعَ الْمَسَاكِينَ وَجَبَةً وَاحِدَةً!
وهذا خِلَافُ الْمَذْهَبِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ⁽¹⁾، وَالْمَرْوِيُّ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُمْ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ.

فَالْأَصْلُ فِي الْإِطْعَامِ الْوَاردُ فِي الْقُرْآنِ - كَمَا نَصَّ الْقُرْطُبِيُّ⁽²⁾ - أَنْ يُمْلَكَ الْمَسَاكِينُ
الطَّعَامَ، وَهُمْ يَصْنَعُونَ مِنْهُ الْمَطْعُومَ لِأَنْفُسِهِمْ مِمَّا يُؤْكَلُ، وَكَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ،
وَصَحَابَتُهُ مِنْ بَعْدِهِ رَضَوْنَ اللهُ عَنْهُمْ.

وإِشْبَاعُ الْمَسَاكِينِ مِنْ طَعَامٍ مَصْنُوعٍ، فَرَعٌ عَنِ هَذَا الْأَصْلِ، إِنْ فَعَلَهُ الْمُكْفَرُ - عَلَى

(1) قَالَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ (ص 95): «إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ: لِكُلِّ مُدٍّ... أَوْ رِطْلَانِ خَبْزًا بِأَذْمِ كَشْبَعِهِمْ».

قَالَ شَارِحُهُ الدَّرْدِيرُ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ (ج 2/ ص 132): «كَشْبَعُهُمْ مَرَّتَيْنِ كَغَدَاءٍ وَعَشَاءٍ أَوْ غَدَاءَيْنِ أَوْ

عَشَاءَيْنِ». وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ فِي مَنَاحِ الْجَلِيلِ شَرْحَ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ (ج 3/ ص 22): «كَشْبَعُهُمْ مَرَّتَيْنِ - كَمَا

فِي الْخَطِّابِ - وَلَعَلَّهُ اسْتَغْنَى عَنْ (مَرَّتَيْنِ) بِجَعْلِهِ قَسِيمَ الرَّطْلَيْنِ اللَّذَيْنِ يُؤْكَلَانِ فِي مَرَّتَيْنِ غَالِبًا».

(2) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 6/ ص 276.

شروط مُعَيَّنة - أَجْزَأَهُ. قال القرطبي في أحكامه: «قال مالك: إن غَدَى [عشرة] مساكينَ وعَشَاهُمْ أَجْزَأَهُ، وقال الشافعي: لا يَجُوزُ أَنْ يُطْعِمَهُمْ جُمْلَةً واحدة؛ لأنهم يَخْتَلِفُونَ في الأكل، ولكن يُعْطَى كُلُّ مَسْكِينٍ مُدًّا»⁽¹⁾. ثم نَقَلَ مذهب علي بن أبي طالب أنه: «لا يُجْزَى إطْعَامُ العَشْرَةِ وَجَبَةً واحدة - [يعني غداء دون عشاء]⁽²⁾، أو عشاء دون غداء - حتى يُغَدِّيَهُمْ وَيُعَشِّيَهُمْ، قال أبو عمر: وهو قولُ أئمة الفتوى بالأَمْصَارِ»⁽³⁾.

وَكُتِبْنَا مُعْتَمِدَةً على هذا المذهب، وعليه مختصر خليل وشُراحه، وبه [الفتوى]⁽⁴⁾ عندنا في الجزائر، ولكن يَظْهَرُ أَنَّ أبا عُمَرَ (ابن عبد البر) لم يَطَّلِعْ على (فتوى) هذا المفتي - في مِصْرِنَا - الذي خَلَا له الجَو، فهو يُفْتِي منها آراءه، وَيُسَمِّيها (رأي الدين)، يُخْطِئُ فيها وَيُصِيبُ.

1987/11/04م

حَلَفَ أَنْ يَعودَ إِلَى تونِسَ بِثَلَاثَةِ أَبْنَاءِ !

السؤال:

إنني مواطن تونسي، أَبْلَغُ إليكم تحياتي، وأرغبُ في استشارتكم، لَعَلِّي أجد عندكم مُبَرَّرًا أعود بعده إلى بلادي وأهلي - بعد غيبة تواصلت مُدَّة ست سنوات - هادئ النفس، مرتاح الضمير، لا أخشى عقاب الله في يمين عَقْدَتُها.

كنتُ أتردّدُ بين مَقَرِّ عملي - كمُعْتَرِبٍ في فرنسا - وبين أهلي بتونس، أثناء الإجازة

(1) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 277. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) في النسخة المطبوعة: [يعد لهم غداء وعشاء]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 277، وانظر: ابن عبد البر. الاستذكار. ج 5/ ص 201.

(4) في النسخة المطبوعة: [المفتون]. والصواب ما أثبتناه.

كلَّ عام، وتزوَّجتُ بتونس مُواطنةً مسلمة عام 1973م، وكانت كلِّما حَمَلْتُ وَقَعَ لها إجهاض بعد أشهرٍ من الحمل.

وفي 31 يوليو 1976م، زُرْتُ تونس كالعادة، حيث مكثْتُ حتى 26 أكتوبر 1976م، وفي مُستَهَلِّ 1977م، وبالضبط في 13 يناير منه، اتَّصَلْتُ مِن تونس بِنِبا عَظِيم أَفْزَعَنِي، وأَذْهَبَ راحتي، ومَسَّ كرامتي، فَعُدْتُ إلى الوطن، وفارَقتُ الزوجةَ الغادرة، وقَرَّرتُ مغادرةَ تونس، وأَدَيْتُ يَمِينًا قاطِعًا أن لا أعود إليها إلاّ بثلاثة أطفال مِن أبنائي مِن الحلال، وقد تَزَوَّجْتُ في فرنسا بمغربية، أَتَجَبْتُ لي ابنتين اثنتين، وتَمَّ بعدهما الطلاق، قبل أن تُنْجِبَ لي هذه الزوجة ابناً ثالثاً، فأعود إلى الوطن الحبيب، الذي اشتقتُ إليه، لكن للضرورة أحكام، وإني أخاف غضب الله، والعاقبة، إن حِثْتُ في يميني.

هذا أرجوكم - يا أهل الذَّكر - أن تَدُلُّوني على الطريقة التي أسَلُكُها، هل يُجوز لي أن أعود إلى تونس بابنين فقط؟ وأكْرَرُ أنني حَلَفْتُ يَمِينًا أن لا أعود إلى تونس إلاّ بثلاثة أبناء، وكنتُ في كامل الوعي، وراحة الضمير.

أرجوكم الإجابة في أقرب فرصة، حتى أعود لأرض الوطن، إن وُجِدَ مَخْرَجٌ مِن جَرَّاء يميني. وإليكم تحياتي القلبية.

ر. بن ح. الأندلسي التونسي

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

جوابك باختصار هو أن تَعُودَ إلى بلادك، وتُلاقِي أَهْلَكَ، وتَصِلَ رَحِمَكَ، ويجب عليك أن تُكْفِّرَ عن يمينك، بإطعام عشرة مساكين، مِن أوسط طعام أَهْلِكَ، أو بِكِسْوَتِهِمْ، فإذا كَفَّرْتَ عن اليمين بذلك، فلا إثم عليك ولا حَرَجَ، وإن شئتَ التفصيل في الجواب، فاستمع إليه:

أَوَّلًا: إذا حَلَفَ المسلم يَمِينًا على فِعْلِهِ لشيء أو تَرْكِهِ، ثم وَقَعَ منه الحِثُّ، وهو

مُخَالَفَةً مَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، بِفِعْلِ خَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخِصَالِ المذكورة في القرآن، كما يأتي بيان ذلك، ولا حَرَجَ عليه ولا إثم بعد الكفارة، بل يكون له ثواب الإحسان إلى المساكين، أو ثواب الصيام، إن كان كَفَّرَ بالصيام.

وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُخْنِثَ نَفْسَهُ، إِذَا رَأَى أَنَّ عَكْسَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ خَيْرٌ مِنْ إِبْرَارِ قَسَمِهِ، كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ الْأَمْرُ بِذَلِكَ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وقد تَأَكَّدَ هَذَا بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ حَلْفِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْغِنَى أَلَّا يُحْسِنُوا إِلَى الْقَرَابَةِ وَالْمَسَاكِينِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: 22]، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ اتَّكَلَى (حَلَفَ) أَلَّا يُنْفِقَ عَلَى قَرِيبٍ لَهُ، آذَاهُ وَأَسَاءَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ، عَادَ إِلَى الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ كَمَا كَانَ، وَإِلَى إِيوَاءِهِ بَعْدَ هَجْرِهِ ⁽¹⁾، وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا تَحَلَّلْتُهَا، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» ⁽²⁾.

ثَانِيًا: قَضَيْتُكَ هَذِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَقَدْ حَلَفْتَ أَلَّا تَرْجِعَ إِلَى تُونِسَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ شَرْطٍ، لَيْسَ بِيَدِكَ تَحْقِيقُهُ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِرَادَةِ اللَّهِ، وَلَمَّا يَتَحَقَّقْ إِلَى الْآنَ، وَالرَّجُوعُ إِلَى تُونِسَ فُورًا، خَيْرٌ مِنَ الْبَقَاءِ فِي دَارِ الْغُرْبَةِ مَدَّةً أَطْوَلَ مِمَّا وَقَعَ مِنْكَ مِنْذُ الْحَلْفِ؛ لِأَنَّكَ فِي

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي، بَابُ: حَدِيثِ الْإِفْكَ، حَدِيثُ (4141)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنَّذْرِ، بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَأْتِلُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾،

حَدِيثُ (6621)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ يَكُنْ يُخْنِثُ فِي يَمِينٍ قَطُّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَقَالَ: لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي».

تونس تكون وسط أهلك وذويك من المؤمنين، تصل ذوي رَجِحِكَ من الآباء والأمهات، والإخوة والأخوات، وأبنائهم، وكذلك الأعمام والعَمَّات، والأخوال والخالات، بمن لهم حق عليك، وقطِيعَةُ الرَّحِمِ من كبائر الذنوب، وصِلَةُ الرَّحِمِ من القُرْبَات، ومن الخير لَوْلَدَيْكَ أَنْ يَرَيَا وطنهما الإسلامي، ويعرفا دينهما، ويتكلما لغتهما، ولهذا أنصحك أن تعود إلى وطنك في أقرب فرصة تَسُنَحُ لك.

ثالثاً: إذا رجعت إلى وطنك، وَقَعَ الْحِنْثُ في يمينك، ووجب عليك كفارة يمين، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: 89].

وقد بيّنت الآية أن كفارة اليمين المُنْعَقِدَة، خَصْلَةٌ مِنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ، منها ثلاثٌ على التخيير، والخصلة الرابعة تأتي عند العجز عنهن، وهي صيام ثلاثة أيام.

رابعاً: عَتَقَ الرَّقَابَ لا يمكن اليوم؛ لانتهاؤ عهد الرِّقِّ والحمد لله، وأنت مؤسّر والحمد لله، فلا يصح منك الصيام، ولهذا لم يَتَّقَ لك الخيار إلا بين خصلتين، هما: إطعام عشرة مساكين، أو كِسْوَتُهُمْ، فإذا فعلت واحدةً منهما برئت ذِمَّتُكَ.

- الإطعام: يكون الإطعام من أوسط ما يأكل أهل البلد، لا يُشَرَطُ أن يكون من الطعام الفاخر، طعام الأغنياء، ولا يكفي أن يكون من أَرْدِ الطعام، بل يكون الوسط، والذي يكفي هو أن يُعْطَى لكل واحد منهم مُدٌّ، ممَّا تُخْرَجُ منه الفطرة، من الأنواع المعروفة، ممَّا يأكله أهل البلد، من قمح أو شعير أو تمر... الخ.

والمُدُّ: حَفْنَةٌ متوسطة، غير مقبوضة ولا مبسوطة (وزنه من القمح ما يقرب من نصف كلغ)، كما يجوز له أن يدفع لكل واحد من العشرة رطلين اثنين من الخبز، مع شيء من الإدام، والتمر من الإدام، كما يجوز له أن يطعمهم حتى الشَّبَعِ وجبتين اثنتين.

قال خليل في مختصره: «إطعام عشرة مساكين، لكلُّ مُدٍّ، ونُدْب - بغير المدينة - زيادة ثلثه أو نصفه، أو رطلان خبزاً بِأُذْمِ كَشَبَعِهِمْ»⁽¹⁾. وشرّحه الدردير بأنّ المراد بالإطعام التَّمْلِيكُ، وبالمسكين ما يَعْمُ الفقير، ونَصَّ على أنّ ذِكْرَ خليل للإدام مع الخبز ليس واجباً، بل هو مندوب، وتَبَرَّأ الذِّمَّةُ بإطعامهم خبزاً بلا إدام على الرَّاجح، كما نَصَّ على أنّ شَبَعَهُمْ يكون مرّتين (كغداء وعشاء، أو كغداءين، أو عشاءين)، تَوَالَتْ المرّتان أم لا، فُصِّلَ بينهما بِطُولٍ أم لا، والعَشْرَةُ مُجْتَمِعِينَ أو مُتَفَرِّقِينَ، مُتَسَاوِينَ في الأكل أم لا، والمُعْتَبَرُ في الشَّبَعِ الوَسْطُ⁽²⁾.

- الكِسْوَةُ: لا بُدَّ مِنْ كِسْوَةِ عشرة مساكين أو فقراء، للرجل ثوبٌ واحدٌ يَسْتُرُ كُلَّ جسده، وللمرأة ثوبٌ يَسْتُرُ جميعَ بدنِها، مع خمار تَسْتُرُ به رأسها، ولا يُشْتَرَطُ في ثوب الكِسْوَةِ أن يكون مِنْ أوسط كِسْوَةِ أهله، بل نَصَّ الفقهاء على جواز أن يكون دون ذلك.

قال خليل في المختصر: «أو كِسْوَتُهُمْ، للرجل ثوبٌ، وللمرأة دِرْعُ [وخمار]، ولو غَيْرَ وَسْطِ أهله، والرَّضِيعُ كالكبير فيهما»⁽³⁾. والمراد بالدَّرْعِ القميصُ، ويعني بالنَّصِّ على الرضيع، أنه يَجُوزُ أن يُحْسَبَ الرضيع في العَشْرَةِ، وبأخذ حَظَّهُ مِنَ الكَفَّارَةِ مُدًّا مِنْ طعام، أو وَجِبَتَيْنِ يَشْبَعُ فيهما، أو خبزتين، بِشَرَطِ أن يكون - في هذا - قد اسْتَغْنَى عن اللَّبَنِ بالطعام، وكذا الأمرُ في كِسْوَتِهِ، يَجُوزُ حُسْبَانُهُ في العَشْرَةِ، وَيُعْطَى ثوباً يَسْتُرُ جميعَ بَدَنِهِ.

والخلاصة: أنه لا حَرَجَ عليك إذا عُدْتَ إلى وطنك، فَكَفَّرْتَ عن يمينك، بإطعام عشرة مِنَ الفقراء، تُغَدِّيهِمْ وتُعَشِّيهِمْ، أو تَدْفَعُ لَهُمْ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُمْ رَطْلَيْنِ مِنَ الخبزِ،

(1) مختصر خليل. ص 95.

(2) الشرح الكبير. ج 2/ ص 132.

(3) مختصر خليل. ص 95. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنْ مختصر خليل.

مع قليل من الزيت، أو من التمر، أو من (عدو) آخر، أو تدفع لكل واحد نصف كلغ من القمح، أو من دقيقه، وإن شئت كسوتهم ثوباً لكل واحد من الرجال، أو الأطفال، وإذا كانت فيهم امرأة فليكن مع درعها (قميصها أو جُبَّتْها) خِمارٌ (غطاء للرأس)، ولا بُدَّ من عشرة أنفس في الطعام، أو الكسوة، والأقربون من فقراء أهلِكَ أَوْلَى بالمعروف. والله أعلم.

1981 / 05 / 30 م

أقسم على معاقبة تلاميذه ثم ندم

السؤال:

نحن تلميذان في متوسطة بمدينة (عين أزال)، من ولاية (سطيف)، نريد أن نسأل في موضوع ديني، ونودُّ أن نسمع الجواب الصحيح، وهذا هو السؤال:

أثناء إلقاء الدرس غَضِبَ أستاذٌ على تلاميذه، فأقسم أن يُعاقبهم جميعاً بتنقيص علاماتٍ في الامتحان، ثم ندم على قَسَمِهِ، وأراد - بعد أيام - أن يراجع عن قراره، فما هو الحكم في ذلك؟ وماذا يجب عليه فعلاً ليُصحَّح موقفه؟ وهل الصيام هو الطريقة الوحيدة لتكفيره إن لم يُنقذ وعيده؟

في انتظار الردِّ تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

(م.ج) و (ع.ب)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أستاذ القسم - ذكراً أو أنثى - يقوم بمهمة عظيمة، إذ يربي النشء، ويُعدُّ إعداداً صالحاً للحياة، على الدين القويم، والخلق المتين، وطاعة الوالدين، والوفاء لأُمَّته

ووطنه، فهو أهل لتبجيل تلاميذه، واحترامهم، ومحبتهم، لا لِعَيْتِهِمْ وَمُشَاغِبَتِهِمْ، وَهُمْ أَهْلٌ لِسَفَقَتِهِ، وَحَنَانِهِ، وَنُصْحِهِ، وَإِكْرَامِ مُحْسِنِهِمْ، وَالتَّجَاوُزِ عَنْ مُسِيئَتِهِمْ، هَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الصَّلَةُ وَالْعَلَاqةُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ.

ثانيًا: للتأديب وسائله، والعقاب الجماعي الشامل لكل طلبة القسم قد لا يكون - في كل حين - عادلاً ومفيداً؛ لأنه قد يشمل المذنب والبريء، ويُقرّر التجريم بالتُّهمة، والعقاب بغير ذنب.

لهذا نقول: إنّ تفكير هذا الأستاذ في التراجع عن تنفيذ قرار اتّخذه وقت الغضب تفكيرٌ سليم، وموقفٌ صحيح قويم، يُشكر عليه أمثاله من المُرَبِّين؛ لأنه يُعلّم أبناءهم أن يرجعوا إلى الحق والصواب بعد تَبَيُّنِهِ، خصوصاً إذا عَلِمْنَا أَنَّ الْمُعَلِّمَ عندما يقوم بتصحيح فروض طَلَبَتِهِ في موقف القاضي، ويجب عليه أن يَحْكُمَ بالحق والعدل، وأن لا يَحْيِفَ ولا يَجْوِرَ في حُكْمِهِ، وعليه أن يُعْطِيَ كُلَّ طَالِبٍ ما يَسْتَحِقُّهُ مِنْ علامة دون زيادة أو نقصان.

ثالثاً: مَنْ حَلَفَ بِاللّٰهِ عَلَى شَيْءٍ يَفْعَلُهُ أَوْ يَتْرَكُهُ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ فِي فِعْلٍ مَا حَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَهُ، فَلَهُ أَنْ يُكْفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَفْعَلَ خِلَافَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ. قَالَ الْمُنَاوِي فِي شَرْحِهِ: «يَعْنِي مَنْ حَلَفَ يَمِينًا جَزْماً ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ فَعَلَهُ أَفْضَلَ مِنْ إِبْرَارِ يَمِينِهِ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَيُكْفِرْ بَعْدَ فِعْلِهِ»⁽¹⁾.

ولو كَفَرَ قَبْلَ فِعْلِهِ ثُمَّ فَعَلَ صَحَّ مِنْهُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ حَلَفَ أَلَّا يُنْفِقَ عَلَى أَحَدٍ فَقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ لَذَنْبِ ارْتِكَابِهِ، فَنَهَاهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ

(1) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج 6/ ص 119.

فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴿٢٢﴾ [النور: 22].
فَكَفَّرَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَادَ إِلَى الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «بَلَى، نُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَنَا».

وَلَا نَشُكُّ أَنَّ إِنْصَافَ التَّلَامِيذِ وَإِعْطَاءَهُمْ مَا يَسْتَحِقُّونَ مِنْ عِلَامَاتِ خَيْرٍ مِنْ
إِنْقَاصِهِمْ، وَأَحْسَنُ فِي تَرْبِيَتِهِمْ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْخَيْرِ وَالْبِرِّ الْمَشْمُولِ فِي الْحَدِيثِ.

رَابِعًا: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ أَرْبَعُ خِصَالٍ، ثَلَاثٌ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَالرَّابِعَةُ عَلَى
الترتيب:

1 - عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ: وَهَذِهِ الْخِصْلَةُ اخْتَفَتْ وَانْتَهَى أَمْرُهَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - بِالِاتِّفَاقِ
الْوَاقِعِ بَيْنَ الدُّوَلِ مِنْذُ الْقَرْنِ الْمَاضِي عَلَى انْتِهَاءِ عَهْدِ الرَّقِيقِ، وَهُوَ غَرَضٌ مِنْ مَبَادِيِ
الْإِسْلَامِ الْأَوَّلَى فِي تَحْرِيرِ الْإِنْسَانِيَةِ جَمْعَاءَ: «مَتَى اسْتَعْبَدْتُمُ النَّاسَ وَقَدْ وَلَدْتُمُ أَمْهَاتُهُمْ
أَحْرَارًا»^(١)؟

2 - إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، بِإِشْبَاعِهِمْ وَجَبَتَيْنِ غَدَاءَ وَعِشَاءَ، أَوْ غَدَاءَيْنِ، أَوْ
عِشَاءَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُدًّا مِنَ الطَّعَامِ الْغَالِبِ عِنْدَ السَّكَّانِ، وَهُوَ
الْقَمْحُ عِنْدَنَا فِي الْقَطْرِ الْجَزَائِرِيِّ أَوْ دَقِيقَهُ، وَوَزْنُهُ نَحْوُ نِصْفِ كَلْغٍ مِنْ وَزْنِ الْقَمْحِ أَوْ
دَقِيقَهُ، وَيُنْدَبُ الزِّيَادَةُ عَلَى وَزْنِ الْمُدِّ بِقَدْرِ الثُّلُثِ أَوْ النِّصْفِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُرْفَعَ فِي الْمِيزَانِ
إِلَى نَحْوِ 700 غَرَامٍ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَدْفَعَهُ خَبْزًا فَلْيَدْفَعْ إِلَى مَسْكِينٍ رَطْلَيْنِ مِنَ الْخَبْزِ (نَحْوُ
كَلْغٍ)، مَعَ الْخَبْزِ (جَوَازٍ) مِمَّا هُوَ مُعْتَادُ كَالزَّيْتِ أَوْ السَّمْنِ أَوْ التَّمْرِ.

قَالَ خَلِيلٌ: «إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مُدٍّ، وَنُدَبٌ - بَغَيْرِ الْمَدِينَةِ - زِيَادَةُ ثُلْثِهِ أَوْ
نِصْفِهِ، أَوْ رَطْلَانِ خَبْزًا بِأَدَمٍ كَشِبَعِهِمْ». وَنَبَّهَ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْفَقِيرَ مِثْلَ الْمَسْكِينِ فِي
قَبْضِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، كَمَا نَبَّهَ إِلَى أَنَّهُ (الْأَدَمُ) مَدْدُوبٌ، فَلَوْ دَفَعَ الْخَبْزَ وَحْدَهُ كَانَ كَافِيًا، وَأَنَّ
شِبَعَ الْمَسَاكِينَ يَكُونُ مَرَّتَيْنِ كَعِشَاءَ وَعِشَاءَ، أَوْ غَدَاءَيْنِ، أَوْ عِشَاءَيْنِ، كَمَا قَالَ: «وَسَوَاءٌ

(١) مِمَّا اشتهر من أقوال الصحابي الجليل والخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: ابن عبد
الحكم، فتوح مصر والمغرب، ص 195.

تَوَالَتِ الْمَرَّتَانِ أَمْ لَا، فَصِلْ بَيْنَهُمَا بِطُولٍ أَمْ لَا، كَمَا نَبَّهَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُطْعِمَ الْمَسَاكِينَ مُجْتَمِعِينَ، فَلَوْ أَطْعَمَهُمْ مُتَفَرِّقِينَ لَكَفَى ذَلِكَ.

3 - النوع الثالث: كِسْوَةُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ: للرجل ثوبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ قَمِيصٌ سَاتِرٌ وَخَارٌ (غِطَاءُ الرَّأْسِ).

وَقَدْ نَبَّهَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الصَّبِيَّ الرَضِيعِيَّ فِي الْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ مِثْلَ الْكَبِيرِ، وَلِهَذَا تُحْسَبُ عَائِلَةُ الْفَقِيرِ كَمِ عَدَدِهِمْ، وَتُدْفَعُ الْكَفَّارَةُ إِلَيْهِمْ عَلَى مِقْدَارِ عَدَدِهِمْ بِمَنْ فِيهِمْ الصِّغَارُ. وَلَا بُدَّ مِنْ إِكْمَالِ الْعِدَدِ عَشْرَةَ فِي الْإِطْعَامِ أَوْ فِي الْكِسْوَةِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَظَّهُ كَامِلًا، فَلَوْ وَزَّعَ 10 أُمْدَادَ عَلَى 20 مَسْكِينًا لَمْ يُجْزِهِ.

4 - أَمَّا الْخِصْلَةُ الرَّابِعَةُ: فَهِيَ مُرْتَبَةٌ عَلَى عَجْزِهِ عَنِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَهِيَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِنَّ التَّتَابُعُ، فَلَوْ فَرَّقَهَا أَجْزَاءً وَكَفَاهُ.

وَقَدْ وَرَدَتْ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّعْنَةِ فِيهِ أَيْمَانُكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89]. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى بَيَانِهِ، وَيُسْرَ دِينِهِ.

خَامِسًا: مِمَّا تَقَدَّمَ يَبَيِّنُ أَنَّ أَسْتَاذًا فِي الْمَدْرَسَةِ لَا يُكْفَرُ بِالصُّومِ؛ لِأَنَّهُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَاجِدٌ فِي مُرْتَبِهِ مَا يُطْعِمُ بِهِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَوْ يَكْسُوهُمْ، فَالْكَفَّارَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ هِيَ الْإِطْعَامُ أَوْ الْكِسْوَةُ، وَمَعَ تَكْفِيرِهِ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّ لَهُ أَجْرًا مِنَ اللَّهِ عَلَى إِحْسَانِهِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَإِطْعَامُهُمْ مِنْ صِفَاتِ الْأَبْرَارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: 8].

14/05/1403هـ / 27/02/1983م

حَلَفَ بِـ (السَّيِّئِ) ثُمَّ حَنَثَ

السؤال:

ما حُكْمُ الَّذِي يَحْلِفُ بِـ (السَّيِّئِ) لِيَفْعَلَ شَيْئًا، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ مَا نَذَرَهُ، وَلَمْ يُوفِ
بِالنَّذْرِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الحَلِفُ إنما يكون بالله؛ لأنَّ المحلوف به مُعْظَمٌ عند الخالف، يَرْجُوهُ وَيَخْشَاهُ،
والمسلمُ يُوحِّدُ اللهَ في الرِّجَاءِ وَالْخَشْيَةِ، ولهذا قال ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ
لِيَصْنُتْ»، حديث صحيح⁽¹⁾.

ثانياً: القرآن الكريم كلام الله، وهو صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الله، فَمَنْ حَلَفَ بِهِ، فَهُوَ
حَالِفٌ بِاللَّهِ، وَقَدْ أَقْسَمَ اللهُ بِهِ: ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ۝﴾ [يس: 1 - 2]،
وهو مُراد المسلمِ بكلمة (السَّيِّئِ)، فَمَنْ حَلَفَ بِـ (السَّيِّئِ)، فَقَدْ حَلَفَ بِكَلَامِ اللهِ
المُبِينِ، وَهِيَ يَمِينٌ مُنْعَقِدَةٌ.

ثالثاً: النَّذْرُ أن يُعَاهِدَ المسلمُ رَبَّهُ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ، وَقَاعِدَتُهُ أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ
يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعه، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ.

فالتَّطَاعَاتُ مِنَ الْخَيْرِ، وَالْمَعَاصِي مِنَ الشَّرِّ، وَالْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ بِمَا مَدَّحَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ، فَقَدْ قَالَ اللهُ فِي مَدْحِ قَوْمٍ: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: 7]. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ
النَّذْرَ عَهْدٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، أُلْزِمَ الْمُؤْمِنُ بِهِ نَفْسَهُ، وَقَدْ أَمَرَ اللهُ بِالْوَفَاءِ بِهِ، قَالَ: ﴿وَأَوْفُوا

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿ [الإسراء: 34].

أَمَا إِنْ نَذَرَ أَنْ يَعِصِيَ اللَّهَ، فَهَذِهِ وَقَاحَةٌ، وَفُلْتَةٌ وَقَعَتْ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي سَاعَةِ شَوْءٍ، فَلَا يُطَالَبُ بِعَصِيَانِهِ، وَلَا يُؤْفَى بِنَذْرِهِ، كَمَنْ عَاهَدَ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحَ وَلَدَهُ، أَوْ يَتَقَرَّبَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ بِذَبِيحَةٍ أَوْ بِصَدَقَةٍ، فَقَدْ نَذَرَ أَنْ يَعِصِيَ اللَّهَ، وَطَاعَةَ اللَّهِ فِي تَرْكِ هَذَا النَّذْرِ.

رابعًا: لهذا نقول لك: انظر إلى هذا الذي حَلَفْتَ عَلَى فِعْلِهِ، وَوَعَدْتَ أَنْ تَقُومَ بِهِ، إِنْ كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ، فَافْعَلْهُ وَوَفِّ بِعَهْدِكَ، وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةً فَلَا تَفْعَلْهُ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ حَبِثْتَ، وَفَاتَ وَقْتُ التَّدَارِكِ، فَعَلَيْكَ بِكَفَّارَةِ يَمِينٍ، وَهِيَ أَرْبَعُ خَصَالٍ، ثَلَاثٌ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَهِيَ:

- عِتْقُ رَقَبَةٍ: هَذِهِ انْتَهَى أَمْرُهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

- إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ: إِشْبَاعُهُمْ غَدَاءً وَعِشَاءً.

- أَوْ كِسْوَتُهُمْ: لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ، وَلِلْمَرْأَةِ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَبِهَذَا يَخْرُجُ عَنْ حَلْفِهِ ب: (السَّتِّينَ).

حَلَفَ بـ (كَفَّارَةِ السَّتِّينَ) فَهَلْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ؟

السؤال:

حَلَفْتُ بِكَفَّارَةِ السَّتِّينَ عَلَى مَقَاطَعَةٍ قَرِيبٍ، ثُمَّ جَاءَ عِيدُ الْفِطْرِ، فَأَشَارَ عَلَيَّ بَعْضُ الْأَقَارِبِ بِزِيَارَتِهِ، وَأَفْتُونِي بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُنِي بِهَذِهِ الْيَمِينِ شَيْءٌ، كَمَا نَصَحَنِي بَعْضُهُمْ بِالصَّوْمِ، وَأَنَا حَائِرٌ فِي أَمْرِي، فَأُرْشِدُونِي إِلَى الصَّوَابِ.

ب. الزبير (بومرداس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَيُّهَا الْمُسْلِمِينَ لَا زِمَةَ لَهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [المائدة: 89]، فَإِذَا حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ أَوْ عَلَى عَدَمِ فِعْلِهِ، كَفَرَ عَنْ يَمِينِهِ مَتَى ظَهَرَ لَهُ أَنَّ فِي ذَلِكَ خَيْرًا، وَفَعَلَ مَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ، حَانِثًا فِي يَمِينِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَنِكُمْ﴾ [التحریم: 2]، وَهَذَا الْقَرِيبُ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تَزُورَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا رَحِمٍ، حَسُنَ أَنْ تُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَتَزُورَهُ.

وَالْيَمِينُ إِنْ كَانَتْ بِاللَّهِ، فَأَمْرُهَا يُسْرٌ، وَكِفَارُهَا ظَاهِرَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ بِالْكَفَّارَةِ، فَأَيُّ كَفَّارَةٍ؟ إِنْ لَمْ يَنْوَ كَفَّارَةً مُعَيَّنَةً، انْصَرَفَتْ إِلَى كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَإِنْ نَوَى كَفَّارَةً أُخْرَى، انْصَرَفَتْ إِلَيْهَا.

وَلَمَّا كَانَ لَفْظُ يَمِينِكَ بِ: كَفَّارَةِ السَّيِّئِ، فَعَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا، بِشَرَاءِ ثَلَاثِينَ كَلْعًا مِنَ الْبُرِّ أَوْ دَقِيقَةٍ، وَتُوزِعَهَا عَلَى 60 مَسْكِينًا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ الْعَدَدِ. وَالسَّلَامُ.

1987 / 12 / 22م

اليمين على مَنْ أَنْكَرَ

السؤال:

خِصَامٌ وَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ زَوْجَتِي، وَقَدْ أَدَّى بِنَا هَذَا الْخِصَامَ إِلَى الْوُقُوفِ أَمَامَ الْمَحَاكِمِ، وَالْحُجَّةُ قَائِمَةٌ عَلَيْهَا، وَقَضَّتْ الْمَحْكَمَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ بَيْنَنَا بِتَظْلِيمِ الزَّوْجَةِ، لِمَا تَبَيَّنَ لِلْمَحْكَمَةِ مِنْ تَصَرُّفَاتِهَا السَّائِئَةِ، وَأُسْقِطَتْ حَقُوقُهَا فِي الْحِصَانَةِ وَغَيْرِهَا، فَاسْتَأْنَفَتِ الْحُكْمَ، وَقَضَّتْ لَهَا مَحْكَمَةُ الْإِسْتِنَافِ عَلَيَّ.

وكان مما طالبت به أثاثٌ لم أنازعها فيه، فتوجَّهت إلى الدار وأخذتُ بتمامه، ولكنها طالبت أيضًا بمصوغٍ موهوم، زعمت أنها تركته عندي، فأنكرت وجود هذا المصوغ؛ لأنها لم تترك شيئاً منه عندي، ولكن المحكمة قضت بأن تحلف وتأخذ هذا المصوغ الموهوم. فما هو حكم الشرع الإسلامي؟

ح. عبد الله (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إن المتخاضمين أمام المحكمة عبارة عن المدعي والمدعى عليه، فالمدعي هو الطالب الذي يقول قد كان، والمدعى عليه هو المطلوب الذي يقول لم يكن.

وفي هذه القضية الحالية بينكما، تقول الزوجة: استودعتك مصوغاً، وتقول أنت: لم يكن، فهي المدعي، وأنت المدعى عليك.

ثانياً: القاعدة الشرعية التي تكاد تُعلم من الدين بالضرورة: أن البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، روى الترمذي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»، وفي رواية عن ابن عمر: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»، وروى أيضاً عن ابن عباس، وخرج الحديث الترمذي والدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق وابن عساكر.

قال ابن العربي: «هذا الحديث من قواعد الشريعة التي ليس فيها خلاف، وإنما الخلاف في تفاصيل الوقائع»⁽¹⁾.

ثالثاً: في هذه القضية المالية، يجب على الزوجة أن تقيم بينة من شاهدي عدل،

(1) انظر: ابن العربي. عارضة الأحوذ بشرح صحيح الترمذي. ج 6/ ص 86، المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 3/ ص 225.

يشهدان لها بِحَقِّهَا، المطلوبُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وامرأتان، فَإِنْ عَجَزَتْ، أَقامت شَاهِدًا واحدًا، وَحَلَفَتْ معه، وَاسْتَحَقَّتْ مَا تَدَّعِي، فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ إِقامة بَيِّنَةٍ بشاهدين، أَوْ شَاهِدٍ واحدٍ وامرأتين، أَوْ إِقامة شَاهِدٍ واحدٍ مع يَمِينٍ، تَوَجَّهَتِ اليَمِينُ عَلَى المَدَّعَى عَلَيْهِ، وَهُوَ زَوْجُهَا، فَيَحْلِفُ أَنهَا مَا تَرَكَتْ عِنْدَهُ مَا تَدَّعِيهِ، فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتْ دَعْوَاهَا، وَإِنْ نَكَلَ رَجَعَتِ اليَمِينُ لَهَا، فَإِنْ حَلَفَتْ أَخَذَتْ مَا تَدَّعِي، وَإِنْ نَكَلَتْ سَقَطَتْ دَعْوَاهَا؛ لِأَنَّ النُّكُولَ بِالنُّكُولِ تَصْدِيقٌ لِلنَّكِيلِ الْأَوَّلِ.

رابعًا: بناءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا شَرَحَهُ الْمُسْتَفْتَى، فَالْحُكْمُ لِلْمَرْأَةِ بِالْيَمِينِ مِنْ أَوَّلِ وَهَلَّةٍ خَطَأً يَجِبُ تَدَاوُّكُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تُقَدَّمَ عَلَى دَعْوَاهَا شَاهِدِينَ أَوْ شَاهِدًا وامرأتين، فَتَسْتَحِقُّ دُونَ يَمِينٍ، أَوْ تُقَدَّمَ شَاهِدًا واحدًا وَتَحْلِفُ فَتَسْتَحِقُّ.

أَمَّا إِذَا لَمْ تُقَدَّمْ أَيُّ شَاهِدٍ، فَإِنَّ اليَمِينِ عَلَى المَدَّعَى عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُقَدَّمُ عَلَيْهَا، وَلَا تَتَوَجَّبُ عَلَيْهَا اليَمِينُ إِلَّا إِذَا نَكَلَ وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1982/03/10م

نَذْرُ الذَّبْحِ لغير مكة

السؤال:

منذ مُدَّةٍ قَامَتِ زَوْجَتِي بالدعاء إِلَى اللَّهِ، وَنَذَرْتُ أَنهَا إِنْ حَمَلَتْ ذَبَحْتُ كِبْشًا فِي جَامِعِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، بِمَدِينَةِ (حَمَص) فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ، وَهِيَ الْآنَ حَامِلٌ فِي شَهْرِهَا الثَّامِنِ، فَوَجَبَ النَّذْرُ، وَلَكِنَّا لَا نَعْلَمُ، أَيْجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ أَمْ بَعْدَهَا، أَيْصَحُّ أَنْ يُقَدَّمَ هُنَا فِي (سَيِّدِي بَلْعَبَاس) بَدَلًا مِنْ سُورِيَا؟ هَذَا مَا تَرْجُو كُمْ الْجَوَابَ عَنْهُ، وَلَكُمْ الشُّكْرُ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
إِنَّ النَّذْرَ لِمَكَّةَ بلفظ: هَذِي أو بَدَنَةٍ⁽¹⁾ مِمَّا يَلْزَمُ، ويجب الوفاء به، وسَوْفُهُ إلى مكة، وإن كان لغير مكة، فهو ضَلَالٌ يَحْرُمُ فِعْلُهُ، ولا يَلْزَمُ الوفاء به.

جاء في المَدُونَةُ: «سَوْقُ الهدايا لغير مكة ضَلَالٌ»⁽²⁾. وقال الدردير - شارح مختصر خليل - في الكلام على ما لا يَلْزَمُ الوفاء به مِنَ النَّذُورِ مَا نَصَّهُ: «أَوْ نَذَرُ هَذِي بلفظه، أو بَدَنَةٍ بلفظها لغير مكة، كَقَبْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فِيهِمَا، لَا بَعْثُهُ وَلَا ذِكَاثُهُ [بِمَوْضِعِهِ]، بَلْ يُمْنَعُ بَعْثُهُ، وَلَوْ قَصَدَ الْفُقَرَاءُ الْمَلَاذِمِينَ لِلْقَبْرِ الشَّرِيفِ، أَوْ لِقَبْرِ الْوَلِيِّ، لَقَوْلِ الْمَدُونَةِ: "سَوْقُ الهدايا لغير مكة ضلال"، أَي لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ مَعَالِمِ الشَّرِيعَةِ»⁽³⁾.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ لَفْظِ هَذِي أو بَدَنَةٍ - كَمَا هُوَ الْحَالُ مِنْ صَاحِبِ هَذَا السُّؤَالِ -، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَلَكِنْ يُذْبِحُ بِمَوْضِعِهِ. قال الدردير: «إِنْ عَبَّرَ بِغَيْرِ لَفْظِ هَذِي أو بَدَنَةٍ، كَلَفْظِ بَعِيرٍ أو خُرُوفٍ، فَلَا يَبْعَثُهُ، بَلْ يَذْبَحُهُ بِمَوْضِعِهِ، [وَبَعْثُهُ]⁽⁴⁾ أو اسْتِصْحَابُهُ مِنَ الضَّلَالِ أَيْضًا».

أَمَّا وَقْتُ الذَّبْحِ، فَإِنَّ مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ نَذَرِهَا، أَنَّهَا إِنْ حَمَلَتْ (رَفَدَتْ فِي بَطْنِهَا)، وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ لَهَا مَا طَلَبْتَ مِنَ الْآنَ.

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ عَلَى الزَّوْجَةِ الْفَاضِلَةِ أَنْ تَذْبِحَ نَذَرَهَا حَيْثُ هِيَ مِنَ الْآنَ،

(1) الْهَذِي: مَا يُهْدَى إِلَى الْحَرَمِ مِنَ النَّعَمِ لِيُقَرَّبَ بِهِ - الْبَدَنَةُ: نَاقَةٌ أو بَقَرَةٌ تُنَحَرُ بِمَكَّةَ قُرْبَانًا. انظر: الْقَامُوسُ الْفَقْهِي. ص 367، ص 33.

(2) الْمَدُونَةُ. ج 1/ ص 476، وَنَصَّهُ: «قَالَ مَالِكٌ: وَسَوْقُ الْبُذُنِ إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ مِنَ الضَّلَالِ».

(3) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ. ج 2/ ص 171. وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ.

تَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْبَلَدِ. تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهَا، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَهَا بِصَبِيٍّ، تُسَمِّيهِ خَالِدًا، بِاسْمِ سَيْفِ اللَّهِ (خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ)، قَاهِرِ الرُّومِ، وَفَاتِحِ الشَّامِ. آمِينَ.

1976/03/03م

النَّذْرُ وَالتَّزْوِيرُ

السؤال:

1 - إني تَعَهَّدْتُ وَنَذَرْتُ لَهِ اللَّهِ عَلَى أَنْ لَا أُزَوِّرَ شَيْئًا فِي حَيَاتِي، وَبَعْدَهَا عَرَضَ عَلَيَّ صَدِيقِي أَنْ أَكُونَ شَرِيكَهُ فِي عَمَلٍ تِجَارِيٍّ، وَهَذَا الصَّدِيقُ عِنْدَمَا يُقَدِّمُ حِسَابَاتِهِ إِلَيَّ مُفْتَشِّيةً الضَّرَائِبَ، لَا يُصَرِّحُ بِرَقْمِ الْأَعْمَالِ كَامِلًا، حَتَّى يَتَهَرَّبَ مِنْ دَفْعِ الضَّرَائِبِ. هَلْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أُعْتَبَرُ قَدْ أَخْلَفْتُ نَذْرِي، وَتَحَايَلْتُ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ مُبَاشِرَةٍ؟

2 - هل عندما أَقْرَضُ صَدِيقِي التَّاجِرَ مَبْلَغًا مِنَ الْمَالِ، عَلَى أَنْ أَتَحَصَّلَ مِنْهُ عَلَى نِسْبَةٍ مِنَ الْأَرْبَاحِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ صَدِيقِي لَا يُصَرِّحُ بِرَقْمِ الْأَعْمَالِ كَامِلًا، هَلْ أُعْتَبَرُ أَنِي قَدْ تَحَايَلْتُ وَأَخْلَفْتُ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى؟

3 - هل عندما أَقْدِمُ عَلَى عَمَلٍ تِجَارِيٍّ، وَأُسَجِّله بِرَسْمِ شَخْصٍ آخَرَ، حَيْثُ لَا أُصَرِّحُ بِكَامِلِ رَقْمِ الْأَعْمَالِ، هَلْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَذَلِكَ أُعْتَبَرُ قَدْ تَحَايَلْتُ وَأَخْلَفْتُ نَذْرِي؟

4 - أَبْلُغُ مِنَ الْعُمُرِ 29 سَنَةً، وَأَشْتَغِلُ لِمُؤَسَّسَةٍ وَطَنِيَّةٍ، لَكِنْ أَبِي يَعْمَلُ فِي مُؤَسَّسَةٍ تُنتِجُ الْخَمُورَ، وَالْمَشْرُوبَاتِ الْغَازِيَّةَ (الطَّيِّيَّةَ).

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: مَا وَرَدَ فِي كِتَابِكُمْ شَيْئَانِ: الْأَوَّلُ: النَّذْرُ، وَالثَّانِي: التَّزْوِيرُ.

أَمَّا النَّذْرُ، فهو أن يُلْزِمَ الإنسانُ نفسه بِفِعْلٍ أو تَرْكِ ما لا يُلْزِمُهُ، والحُكْمُ فيه أنه إذا نَذَرَ أن يُطِيعَ اللهَ، فَلْيُطِعهُ، مثل العبادات، وما فيه طاعةُ الله في المعاملات، كالصدقة وغيرها. ومَنْ نَذَرَ أن يَعصيَ اللهَ، فلا يَعصِهِ، كَمَنْ التَزَمَ أن يَشْرَبَ خَمْرًا أو يَفْعَلَ فاحشةً، فليس له ذلك.

وأما الزُّور، فإنه يجب على المسلم أن يتركه، وَيَبْتَعدَ عنه، وقد اتَّفَقَ العلماء على أن الزُّور - أو التزوير - من أكبر الكبائر، وهو من الموبقات السَّبع، ولا يحتاج إلى أن يَنْذِرَ الإنسانُ أن لا يَفْعَلَهُ، بل مُجَرَّد دخوله في الإسلام، ونُطْقُهُ بالشَّهادتين، تَعَهَّدُ منه أن لا يكون من أهل الزُّور، ومع ذلك فإنه إذا وَقَعَ أن عَاهَدَ اللهَ مسلماً أن لا يَفْعَلَ زُورًا، فَيُوجِبُ عليه ذلك أن يَصْدُقَ، وَيَصِيرَ في عُنْقِهِ عَهْدَان، عَهْدُ الإسلام، وعَهْدُ الخاص.

وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يُبايع أصحابه على أشياء تُعَدُّ نَذْرًا، فإذا فَعَلَ ذلك وجب عليه الوفاء، كما في الحديث الصحيح في مسلم وغيره، أن النبي عليه الصلاة والسلام بايَعَ جرير بن عبد الله بَيَّعَةَ الإسلام، وزادَ عليها أن يَنْصَحَ كُلَّ مسلم.

وذاَت يوم - بَعْدَ وفاة النبي - اشترى جرير فَرَسًا، ودَفَعَ فيه غَلامُهُ ثَلاثِمائة، فَلَمَّا جاءه به غَلامُهُ، وجاءَ البائع يَقْبِضُ الثمن، نَظَرَ جرير للحصان، وتَذَكَّرَ بَيَّعَةَ رسول الله على النَّصيحة لكل مسلم، فقال للبائع: «إِنَّ فَرَسَكَ هذا يُساوي أكثر من ثَلاثِمائة، فهل تَبِيعه بأربعمائة؟»، فقال البائع: «نعم»، فقال جرير: «إِنَّ فَرَسَكَ يُساوي أكثر من أربعمائة، فهل تَبِيعه بخمسمائة؟»، فقال: «نعم»، وهكذا ما زالَ يَزِيدُ حتى اشتراه منه بتسعمائة؛ لأنَّه تَعَهَّدَ أن يَنْصَحَ كُلَّ مسلم⁽¹⁾. أمَّا الأصل في الأحكام الإسلامية، أنه متى كان الشراء بالمساومة، ورَضِيَ البائع بالبيع، حَلَّ امتلاكُ البضاعة، فلو رَضِيَ جرير أن يَقْبَلَ الفَرَسَ بالسَّعر الأول، لكان جائزًا، ما دام البائع رَضِيَ بالبيع، لكن يَبِيعُهُ عَهْدٌ، فيجب الوفاء به.

ثانيًا: فَأَنْتَ بِصِفَتِكَ مُسْلِمًا، تقول: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، محمد رسول الله، لا يَحِلُّ لك أن تَفْعَلَ

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير. ج 2/ ص 334.

الزُّور، وأن تُعْشَّ، أو نَحُون دولة المسلمين، هذا بِصِفَتِكَ مُسْلِمًا، فإذا عَاهَدْتَ اللهَ على أن لا تَفْعَلَ هذا، فقد قَيَّدْتَ نفسك قَيْدًا آخَرَ، وصار عليك قَيْدان، قَيْدُ الإسلام، وقَيْدُ العهد، فالواجب عليك أن تكون مُحَقَّقًا في معاملاتك، مُسْتَقِيمًا في تصرُّفاتك، ومُحَالًّا على المستقيم أن يُزَوِّرَ، أو يُشَارِكَ في التزوير، فاللهُ سبحانه وتعالى يقول لِنَبِيِّهِ وَلَأَمْنِهِ مَعَهُ: ﴿فَاسْتَقِيمْ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: 112]، ويقول في المؤمنين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت: 30]، وفي الحديث الصحيح أن أحد الصحابة من ثَقِيف، سأل رسول الله ﷺ أن يقول له في الإسلام قولاً لا يسأل عنه غيره، فقال له رسول الله ﷺ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِيمْ»⁽¹⁾، والآيات الكثيرة، والأحاديث المختلفة، تُثَبِّتُ أن الاستقامة تُلازم الإيمان، ولا تُفَارِقُهُ.

ثالثاً: وما دامَ صاحبُكَ يَتَخَلَّقُ بِهَا وَصَفَتْ، فلا يَحِلُّ لك أن تُخَالِطَ في المعاملات التي فيها خيانة، ما دُمْتَ تَعْرِفُهَا، وتُشْهَدُ بِهَا عليه، فَسَلَّ ثِيَابَكَ مِنْ ثِيَابِهِ، واعْتَمِدْ على الله وَاتَّقِهِ، فليس هناك شيءٌ أَقْبَحُ بالمؤمن أن يَخُون اللهَ والرسولَ والأمانة.

أما سؤالُكم عن فِعْلِ أَيْبِكُمْ، فالمعلومُ في الشرع أن المَالَ الحَرَامَ يُعَاقَبُ عليه فَاعِلُهُ الأصلي، وهو الذي يُجَاسِبُ عليه، وأما أصحابُ الحقوق فلا يُطَالِبُونَهُ بِمَعْرِفَةِ أَصْلِ مَالِهِ، لكن بِمَا أَنَّهُ أَبُوكَ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ مَصْدَرَ مَالِهِ، وَأَنَّهُ مِنْ تِجَارَةِ الْخَمْرِ، فالواجبُ عليك أن تَتَعَقَّفَ ما دُمْتَ تَعْرِفُ الْمَصْدَرَ، وسيكون هذا المَالُ مَالَكَ إن سَبَقَكَ بِالْمَوْتِ، فَاَنْصَحْهُ وَقُلْ لَهُ: «يَا أَبِي لَا يَلِيقُ بِنَا أَنْ نُشَارِكَ فِي شَرِكَةِ تَبِيعِ الْخَمْرِ»، وما دُمْتَ فِي دَارِهِ، فَإِنَّ طَعَامَكَ فِي الدَّارِ لَا تُنْهَى عَنْ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَالِهِ حَرَامًا.

1993 / 07 / 07 م

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: جامعُ أوصاف الإسلام، حديث (38)، بلفظ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، فَاسْتَقِيمْ»، وأخرجه أحمد في مسنده، حديث (15416)، بلفظ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِيمْ»، عن سفيان بن عبد الله الثَّقَفِيِّ رضي الله عنه.

الجماد

ليس جهادًا بل هو فتنة

السؤال:

نُودِيَ في هذه الأيام من شهر الحرام بالجهاد في سبيل الله، وعَلَّت هذه الكلمة من المآذن والمنابر والأبواق في شوارع المدن، وأذَرَكْتْنَا الحِيرةَ الشديدة، أَيْصَحُّ جهاد المسلم في أخيه المسلم؟ أم هي دعوة للفتنة؟

نريد منكم بيانًا شافيًا، بعيدًا عن كلِّ تعصُّب لأحد، أو ضِدَّ أحد، أو مُحَابَاةٍ ذوي السلطان، مِمَّنْ يُرَغَّبُ فيما عندهم، ولو جَاهًا، أو يُرْهَبُ ما عندهم مِنْ بَطْشٍ، إِنَّمَا نريد الحق والعلم، فأفيدونا بارك الله فيكم. والسلام.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: نُبادِرُ الأخ السائل بالجواب الإجمالي ثم التفصيلي، فنقول: إنه ليس بجهاد، لسبب بسيط أن جزائِرنا - والحمد لله - يَقْطُنُهَا شعبٌ مسلم، وله دولةٌ مِنْ أبنائه، ورئيسٌ مُنتَحَبٌ بالبيعة، ولم يَأْتِ هو ولا وزراؤه بالكُفر البواح، ما داموا يَنْطقون بكلمة الشهادة، وَيَتَّبِتُونَ عليها، وَيُرَاقِبُهُمْ نُوابُ الأُمّةِ، ويُحاسِبُونَهُمْ، وحتى لو فُرِضَ فيهم الجور والظلم لم يَصِحَّ إعلانُ الجهاد عليهم؛ لأنّه فتنةٌ بين المسلمين، أَمَرَ اللهُ بِاتِّقَائِهَا، لِشَرِّهَا الْمُسْتَطِيرِ، إِذْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25]، ثم نبدأ بالإجابة التفصيلية.

وأوّل ما نذكّره هو طَمَأْنَنَةُ الأخ السائل أن الجواب عن سؤاله سيكون علميًّا بَحْتًا، مُسْتَنْبَطًا مِنْ كتاب الله، وما صَحَّ مِنْ حديث رسول الله ﷺ قولاً وعملاً أو إقراراً، ومِمَّا قرّره العلماء الراسيخون في العلم.

والفتوى الشرعية لا تكون إلا هكذا، بعيدة عن الجهل والهوى المتبع، فإن لم تكن كذلك - صَدَرَتْ عن الجهل أو هَوَى مُتَّبَع - ضَلَّ صاحبُها في نفسه وأضَلَّ غيره، كما أخبر الصادق المصدوق: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ صُدُورِ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ هَؤُلَاءِ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَالًا، يُفْتُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَيُضِلُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَيُضِلُّونَ غَيْرَهُمْ»⁽¹⁾، وهذا صادقٌ بِمَنْ أَفْتَى بِهَوَاهُ أَيضًا؛ لأنه رَجَّحَ الهوى على العلم، فهو أضلُّ منه، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: 50].

فالمفتي - الذي صدَّقَ بِحَقِّ هذا اللقب عليه - لا يُتَصَوَّرُ فيه أن يكون له حزبٌ يُحَابِيهِ وَيُؤَيِّرُهُ على ما عند الله، كما أنه لا يهاب حزبًا، يُقَدِّمُ مَهَابَتَهُ على خوفه من الله. كما لا ينبغي أن يكون له مذهبٌ يُقَدِّمه على كتاب الله، وما صَحَّ من حديث رسول الله؛ لأنه نائبٌ عنه في تبليغ أحكام الشريعة إلى الخلق.

أما العمالة لذوي السلطان والجاه، فإنه مهملٌ عَظُمَ شَأْنُهُمْ، وَجَلَّ ما عندهم من رغبة أو رهبة، فإن الله أكبرُ منهم، وأَرْجَى للخير ودَفَعَ الضَّرَّ من كل ذي سلطان، وَمَنْ آمَنَ بالله واتَّقاه، كان له فيه وحده الرجاء في جَلْبِ الخير، ودَفَعَ الضَّرَّ، فلا يَنَحِرُ في فتواه.

وأعظم ما يَرِغب فيه المفتي أن يُرْضِيَ اللهَ عنه، بِتَبْلِيغِ شَرْعِهِ كما أنزله، ولو سَخِطَ الناسُ عنه أجمعون، حتى ولو أَهْدَرُوا دَمَهُ، فإنها أعظم درجة في الجهاد، كما صَرَّحَ في الحديث⁽²⁾، وأعظم ما يَرْهب منه أن يُسَخِطَ عليه الله، بالكتمان، وَيَدْخُلَ في حَيِّزِهِ؛ لأنَّ

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: كيف يُقبض العلم، حديث (100)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(2) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ كَلِمَةً عَدَلَ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»، أخرجه الترمذي في كتاب الفتن، باب: ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر، حديث (2174)، وقال: «حديث حسن غريب».

الله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَيْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: 159].

هذا أعظم ما يرغب فيه المفتي، وأعظم ما يرهب منه، ولهذا رأينا أئمة الفتوى قد ثبتوا وصبروا للبلاء عندما نزل بهم، ولم ينگلوا، كذلك فعل أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ثم من بعدهم كابن تيمية، والعز بن عبد السلام، فنصرهم الله، ومكنهم من رقاب خصومهم، حتى تمكن العز بن عبد السلام من عرض أمراء زمانه للبيع، فلتكن قُدوتنا يمثل هؤلاء الأعلام في الجهر بالحق، فإنها لا تُرهبنا صيحات الطغاة ممن يتهم الأبرياء بأنهم من علماء السلطان، وعندنا أن أعظم سلطان في كل زمان هو سلطان العلم، فإنه عالٍ على كل أمير، أو وزير، أو زعيم، أو أي حزب، مهما اشتدت سطوته؛ لأن سطوة العلم من سطوة الله، وكفى به ولياً، وكفى به شهيداً، فليطمئن السائل أن لا حزب لنا نرغب فيها عنده، ولا حزب ضدنا نرهب بطشه، أو يتأبنا الخوف منه، ولا سلطان علينا إلا الله، ولا يصيبنا إلا ما كتب لنا: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 51]، وهالك التفصيل:

ثانياً: فالجهاد عرفه فقهاؤنا بقولهم: «قِتَالُ مُسْلِمٍ كَافِرًا غَيْرَ ذِي عَهْدٍ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، أو حضوره له، أو دخوله أرضه له»⁽¹⁾.

وله فرائض لا يتم إلا بها، وهي: طاعة الإمام، وترك الغلول، والوفاء بالأمان، والثبات عند الرّخف، وعدم الفرار من اثنين.

فما توفرت فيه الشروط كلها فهو جهاد، ومباشرة مجاهد، ومن مات فيه فهو شهيد،

(1) هذا التعريف الاصطلاحي للجهاد هو لابن عرفة، واعتمده كتب المالكية. انظر: الرصاع. شرح حدود ابن عرفة. ص 139.

وما نَقَصَ فيه شرطٌ مِمَّا ذُكِرَ فليس بجهاد، ولا يكون مَنْ حَصَرَهُ مجاهدًا، وإن مات فليس بشهيد معركة جهاد، ويتحقق الجهاد بِمُجَرَّدِ حُضُورِهِ جَمَعَ المسلمين مِنْ أَجْلِهِ، ولو لم يُبَاشِرْهُ، كما يتحقق بِمَنْ دَخَلَ بلادَ الكفر مِنْ أَجْلِهِ.

فأَوَّلُ هذه الشروط: أن يكون المقاتِلُ مُسْلِمًا، والمُقاتِلُ كافرًا، فالمسلم لا يَسْتَعِينُ في الجهاد بكافر، فقد وَرَدَ على رسول الله ﷺ بَطْلُ مَنْ الكُفَّار، جاءه يوم بَدْر يريد أن يُعِينَهُ، فردَّه وقال له: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِكَافِرٍ عَلَى كَافِرٍ»⁽¹⁾، ثم جاءه مرة ثانية، وأعلن له أنه مسلم، فقبِلَهُ بعد أن رَدَّه مرَّتين.

وأَمَّا المقاتِل، فلا يكون إلَّا كافرًا، دليلُ ذلك كتابُ الله، وسنةُ رسول الله، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: 123]، وقال: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: 36]، وقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ [التوبة: 29].

وفي الحديث أنه أوصى أصحابه المتوجِّهين إلى القتال فقال: «سِيرُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ...»⁽²⁾.

فالمستفاد من هذه الآيات ومن الحديث أن المؤمنين إنما أمروا بقتال الكافرين، والآية الأولى التي أَدْنَتْ لهم في القتال هي آية الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنْ أَلَّهَ عَلَى نَفْسِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾⁽³⁾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: كراهة الاستعانة في الغزو بكافر، حديث (1817)، عن عائشة رضي الله عنها، بلفظ: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ».

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد، باب: وصية الإمام، حديث (2857)، عن صفوان بن عسال رضي الله عنه. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج 3/ص 175): «إسناده حسن».

إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ ﴿[الحج: 39-40]، وقد جاءت بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَذْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: 38].

فالجهاد أن يكون في كافر، لِدَفْعِ ظُلْمِهِ، وَعُدْوَانِهِ، وَخِيَانَتِهِ الْمُتَكَرِّرَةِ، وَلَا يَكُونُ لِمُجَرَّدِ كُفْرِهِ، إِذَا لَمْ يَعْتَدِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَنْهَى عَنِ الْبُرُورِ بِهِ، وَالْإِقْسَاطِ إِلَيْهِ. فَمَنْ عَدَلَ عَنِ قِتَالِ الْكَافِرِينَ إِلَى قِتَالِ الْمُؤْمِنِينَ، يُعْلِنُ عَلَيْهِمُ الْحَرْبَ، لَمْ يَكُنْ عَمَلَهُ إِسْلَامِيًّا مُطَابِقًا لآيَاتِ الْجِهَادِ، وَهَذَا مَا جَعَلَ فَقَهَاءَ الْمُسْلِمِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي تَعْرِيفِ الْجِهَادِ أَنْ يَكُونَ: «قِتَالُ مُسْلِمٍ كَافِرًا».

والمُقَرَّرُ فِي بَدِيهَاتِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ أَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، عَصَمَتُهُ الشَّهَادَةُ بِنَصِّ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»، وَقَوْلُهُ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»⁽¹⁾.

والتَّصْوِصُ الدَّالُّ عَلَى حُرْمَةِ دَمِ الْمُسْلِمِ كُلِّهَا مُتَوَاتِرَةٌ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، أَوْ مُتَوَاتِرَةٌ الْمَعْنَى، لِهَذَا أَجْمَعَ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَاحَ دَمَ مُسْلِمٍ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ كَافِرٌ، وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ دُونَ اسْتِبَاحَةٍ فَلَا يَكْفُرُ، وَإِنَّمَا عَصِيَانَا لِأَمْرِ رَبِّهِ وَتَنْهِيهِ، فَإِنَّهُ ارْتَكَبَ أَكْبَرَ الْجَرَائِمِ، يَسْتَحِقُّ بِسَبَبِهَا الْخُلُودَ فِي جَهَنَّمَ، كَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ⁽²⁾، وَلَا عُذْرَ إِلَّا فِي قَتْلِهِ خَطَأً، فَفِيهِ الدِّيَّةُ.

وَقَدْ عَمَّمُوا حُكْمَ حُرْمَةِ دَمِ الْمُسْلِمِ بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ قَالَهَا الْكَافِرُ خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَازَمَنِي

(1) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُ (1218)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(2) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعُضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَتْهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 93].

بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسَلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ [قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقْتُلُهُ"، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا، أَفَأَقْتُلُهُ؟] (1)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقْتُلُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ" (2).

وقد أُلْحِ المقداد في السؤال، فَحَصَلَ على البيان الذي لا يُبَايِلُهُ بيانٌ، حتى في حالة العدوان السابق على النطق بها.

ولا يَقُولَنَّ قائلٌ إنها نَطَقَ بالشهادة خوفاً من السلاح، فالقلوب لا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، والحُكْمُ إنما يكون للظاهر، واللهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ، كما يَدُلُّ عليه حديث أسامة - وهو في مسلم وغيره - قال: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَحْنَا الْعَدُوَّ، فَأَذْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنَتْهُ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتَلْتَهُ؟"، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: "أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟"، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَحْتِثُ أَنِّي أَسَلَمْتُ يَوْمَئِذٍ».

وهذا الحديث أصلٌ في قعود أسامة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وغيرهم عن المشاركة في نُصْرَةِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وكان سعد يقول: «وَأَنَا وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبُطَيْنِ» (3)، يريد أسامة.

وفي قصة أسامة نَزَلَ قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من صحيح مسلم.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حديث (95).

(3) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حديث (96)، وتَمَامُ

الحديث: «قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونََ الَّذِينَ

كُفْلُهُ ﷻ﴾ [الأنفال: 39]؟ فَقَالَ سَعْدٌ: قَدْ قَاتَلْنَا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَأَنْتِ وَأَصْحَابُكَ تُرِيدُونَ أَنْ تَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ».

اللَّهُ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسَلَّمَ لَسْتُ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ
عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا ﴿[النساء: 94].

وسواءً أكان عَرَضُ الدنيا مُجَرَّدَ سَلْبِ القَتِيلِ، أو كان الرِّئاسة العُظمى والجاه
العريض، لا يُجُوز أن يكون سبباً يُبِيح دماءَ المسلمين في الجهاد فيهم، وهذا ما فعله
الحسن بن علي عليهما السلام، فإنه صالَحَ معاويةَ حَقّاً لدماء المسلمين.

والشرط الثاني: أن يكون الكافرُ المقاتل غير ذي عَهْد، إذ لو كان صاحبَ عَهْدٍ
لأَسْتَحَقَّ أن يُوفَى بعَهْدِهِ، لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَشْهُولًا﴾
[الإسراء: 34]، وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: 91]، وقوله
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، فإن خاف المسلمون من
ذي عَهْدٍ خيائته، نَبَذُوا إليه عَهْدَهُ قبل بَدْئِهِ بالقتال، ولم يُخُونُوا العَهْدَ.

والشرط الثالث: أن يكون غَرَضُ المسلم من قتاله الكافرِ إعلاءَ كلمة الله، فإن أراد
به إظهار شجاعته، أو حِمِيَّةَ على قومه وأهله أو وطنه فقط، أو أراد الحصول على الأرباح
والغنائم، لم يكن جهاداً، ولا يُقال فيه مجاهد، وإن مات لم يكن شهيداً.

نعم، وإن حَصَلَ بعضُ هذه الأشياء - كاستهارةٍ بالشجاعة، وحماية الوطن والأهل،
والحصول على مَغَانِمٍ - لم يَقْدَحْ ذلك في الجهاد، إذا صَحَّت النيةُ المُبِينَةُ، [وقد حصل
ذلك] ⁽¹⁾ لصحابة رسول الله ﷺ.

والأصلُ في هذا الشرط، ما جاء عن رسول الله ﷺ من حديث أبي موسى رضي الله
عنه، قال: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً،
أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ"»، رواه الجماعة.

(1) في النسخة المطبوعة: [حصل]. والصواب ما أثبتناه، وبه يستقيم المعنى.

والشرط الرابع في تحقُّق الجهاد: طاعةُ الإمام، فلا بُدَّ من وجود إمام يقود المجاهدين، وهو الذي يُعلِن الجهاد للناس، ويُنذِرهم إليه، ويُعيِّن لكلِّ عمَلَه، ثم بعد ذلك لا يعمل أحدٌ عملاً إلاّ بإذنٍ منه خاصٍّ أو عامٍّ، فإن أمرَ بأيِّ أمرٍ، أو نهى عن أيِّ عملٍ، وجب الوقوف التام عند أمره ونهيه.

وقد تَسَنَّى حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ أَنْ يَقْتُلَ قَائِدَ الْأَحْزَابِ أَبَا سَفْيَانَ لَوْ شَاءَ، فَلَمْ يَفْعَلْ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاهُ أَنْ يُحْدِثَ حَدَثًا⁽¹⁾.

والأصل في هذا الشرط، ما رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»، متفقٌ عليه.

ومعنى هذا الحديث مستفادٌ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، فالطاعة لوليِّ الأمر واجبة، إلّا في الكفر البواح فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وأما بقية الشروط في تحقُّق الجهاد، فإنَّ لكلٍّ منها مُستندًا، مثلُ تَرْكِ الغُلُولِ⁽²⁾، فإنَّ القرآنَ نهى عنه⁽³⁾، كما نهى عنه حديث الرسول ﷺ⁽⁴⁾؛ لأنه أكبر ذريعة لفساد الجيش،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة الأحزاب، حديث (1788)، عن حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه.

(2) الغُلُول: السرقة من الغنيمة. يُقال: غُلَّ فلانٌ غُلُولًا: خانَ في المُنْعَمِ وغيره. انظر: مختار الصحاح، ص 229.

(3) يُشير الشيخ رحمه الله إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَفْعَلْ يَأْتِ بِمَا عَلَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 161].

(4) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: الغُلُول، حديث (3073)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَهُ أَمْرُهُ، قَالَ: لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شاةٌ لَهَا نَعَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حِمَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ=

واهتمامه بالدنيا. ومثل الوفاء بالأمان يَصُدَّرُ مِنْ أَيِّ مُسْلِمٍ - القائد وغير القائد - [للكافر]⁽¹⁾، يُؤَمِّنُهُ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ، فالوفاء به لَزِمَ لكل أفراد الجيش، كما دَلَّ عليه الحديث أَنَّ الْمُسْلِمِينَ: «يُحِيرُ عَلَيْهِمْ أَذْنَاهُمْ»⁽²⁾.

وَأَمَّا الثَّبَاتُ عِنْدَ الرَّحْفِ، وَعَدَمُ الْفِرَارِ مِنَ الصَّفِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ۖ﴾ [الأنفال: 45]، والفرارُ مِنَ الرَّحْفِ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ الْمَوْبِقَةِ، مذكورةٌ فِي الْمَوْبِقَاتِ السَّبْعِ⁽³⁾.

وَأَمَّا عَدَمُ الْفِرَارِ مِنْ اثْنَيْنِ، فَالْأَصْلُ فِيهِ مَا جَاءَ فِي [سورة] الأنفال مِنْ وَجوبِ ثَبَاتِ الْمُؤْمِنِ لِعَشْرَةٍ، ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ بِوَجوبِ ثَبَاتِهِ لاثْنَيْنِ، لَا يَفِرُّ مِنْهُمَا، فَلَوْ كَانَ جَيْشُ الْمُسْلِمِينَ أَلْفًا لَوَجِبَ أَنْ يَثْبُتَ لِأَلْفَيْنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا، وَجِبَ أَنْ يَثْبُتَ لِأَيِّ جَيْشٍ مَهْمَا بَلَغَ عَدَدُهُ، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ بِالْأَمْسِ جَيْشُ التَّحْرِيرِ، فَقَدْ ثَبَّتَ لَجَيْشِ فَرَنْسَا الْمُؤَزَّرَةِ بِالْحَلْفِ الْأَطْلَسِيِّ، وَانْتَصَرَ بِعَوْنِ اللَّهِ، وَتَحْقِيقًا لَوَعْدِ اللَّهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ۖ﴾ (٧) وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمُ الْعَمَلُ ۖ﴾ (٨) [محمد: 7 - 8]، وَقَوْلُهُ: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ

= أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ مَخْفُوقٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ».

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَالْكَافِرَ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ، بَابُ: الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، حَدِيثُ (2685)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، بَابُ: فِي السَّرِيَّةِ تَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْعَسْكَرِ، حَدِيثُ (2751)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (6692)، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

(3) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا، بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾، حَدِيثُ (2766)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: "الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ".

غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿ [البقرة: 249].

هذا هو الجهاد الذي تسألون عنه، وهؤلاء هم المجاهدون، مَنْ مات منهم في الميدان فهو - بلا شك - شهيد، له حُكْم الشهداء، وَمَنْ غَادَرَ الميدان - ولو جريماً - لا يُحْكَم له بالشهادة، ولا يُعَامَل مُعَامَلَة الشهداء، وإن كان له أجره حسب نيَّته، كما أنَّ هناك شهداء آخرين لهم أجر الشهيد، مثل الغريق، والحريق، وصاحب الهدم، والمرأة تموت بِجَمْعٍ، والمبْطون، وقتيل الفجأة، وقتيل الظُّلم لكلِّ كلمة الحقِّ عند جائر... الخ.

ثالثاً: فإذا لم يكن القتال بين المسلمين جهاداً، فما يكون؟ إنه يكون فتنة، نهى الله عنها كما تقدَّم، وقال: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ﴾ يَدُلُّ على أنَّ ظلمهم لا يكفي وحده لخروجهم عن الإسلام، وقد ارتكبوا إحدى الموبقات، لكن إشهار السلاح عليهم موبقةٌ أشدَّ، وقد يُؤدِّي إلى الكفر الحقيقي أو المجازي، كما جاءت كلمة الكفر في حديث حَجَّة الوداع، وقد أُلْقِيَتْ في أواخر أيام الرسول ﷺ، إذ قال ما فحواه: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»⁽¹⁾، كما جاء التَّصْرِيح باستحقاق مَنْ أَشْهَرَ السِّلَاحَ على أخيه المسلم النار، كما هو في نَصِّ الحديث: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»⁽²⁾، وقد اسْتَحَقَّ الْقَاتِلُ النَّارَ بِقَتْلِهِ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ عَمْدًا، كما هو النَّصُّ في مثله، فبماذا اسْتَحَقَّهَا الْمَقْتُولُ؟ قال النبي ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»، فَعَزَّمَهُ وَنَيْتَهُ أَوْبَقَتْهُ فِي النَّارِ.

وهذا مِنْ أَشَدِّ شُرُورِ الْفِتْنَةِ، إِذْ يُزَيِّنُ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا ارْتِكَابَ الْمُوبِقَاتِ، وَهُوَ يَعْتَقِدُ

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: الإنصاف للعلماء، حديث (121)، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا»، حديث (31)، عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

أنه يُقَدِّمُ القُرْبَانَ لله، كإباحة سَفَكِ الدَّماء، بينما يَتَعَفَّفُ عن أَتْفَةِ الأشياء، كما ثَبَتَ عن الذين قَتَلُوا عبدَ الله بنَ حَبَّابٍ رضيَ اللهُ عنهما، وبَقَرُوا بطنَ جَارِيَتِهِ، وقَتَلُوا المَرأَةَ والجَنينَ⁽¹⁾، بينما تَعَفَّفُوا عن أَكْلِ ثَمَرَةِ سَقَطَت مِن نخلة؛ لأنه لم يُسْتَأْذَنَ فيها صاحبُها، وسَنَاعَةُ مِثْلِ هذا لا تَحْفَى عَمَّنْ ائْتَصَبَ لنشرِ الهدايةِ الإسلامية، ولا على مَنْ عَاهَدَ اللهُ أنْ يَلْتَزِمَ الكِتَابَ والسُنَّةَ مِنَ الأَتْبَاعِ، ولنا اليقِينُ في قوَّةِ إيمانِ أبنائنا مِنَ الشَّبابِ، متى زالتِ الغِشَاوَةُ عن الأبصارِ.

فَلْيَتَّقِ اللهُ في قومه ودينه مَنْ يَدْعُو مِثْلَ هذه النفوسِ البريئة، وَلْيَطْبَعُها بطابعِ الإسلامِ، المَبْنِي على الرحمة والأخوة والعدل والإحسان.

رابعاً: وأمَّا ما أَشْرُثْتُمُ إليه في سؤالكم من أننا في الأشهرِ الحُرُمِ التي لا يُباحُ فيها الجهادُ، حتَّى الشرعي، فاعلموا أنها كذلك، وبدايتها بدخولِ ذي القعدة، وهي أربعة: ثلاثة مُتَوَالِيَةٌ، ذو القعدة، وذو الحِجَّةِ، والمُحَرَّمِ، وواحدٌ مُفْرَدٌ، وهو رَجَبٌ. وقد نَصَّ اللهُ على حُرْمَتِها في كتابه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الَّذِينَ أَلْفَمُوا فَلَا تُزَلُّوا فِيهِمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [التوبة: 36]، وكانت الجاهلية تُحَرِّمُ القتالَ فيها، فأقرَّها الإسلامُ.

وخرجت سَرِيَّةُ عبدِ اللهِ بنِ جحشٍ، فأخطأت الحسابَ، وقَتَلَتْ مُشْرِكًا في يومٍ منها، ظَنَّتُهُ مِنْ غَيْرِها، وَشَنَعَتْ قريشُ بأنَّ مُحَمَّدًا وأصحابه يُحِلُّونَ القتالَ في الأشهرِ الحُرُمِ، فنزلَ في ذلك⁽²⁾: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 217].

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 4/ ص 64.

(2) انظر: تفسير الطبري. ج 4/ ص 302.

والآية تُثَبِّتُ أَنَّ القتال فيه كبير، ولكن قريشاً تَرْتَكِبُ ما هو أكبر منه، كالصَّدُّ عن سبيل الله، والكفر به، وبالمسجد الحرام وإخراج أهله منه، والفتنة، كل ذلك أكبر عند الله من القتل المذكور.

وقد اختلف العلماء، هل أُبِيح القتال في الأشهر الحُرُم، أم بَقِيَ الحُكْم بالحُرمة؟ والرَّاجح بقاء الحُرمة؛ لأنَّ آيات براءة من آخر ما نَزَلَ مِنَ القرآن، وهي تَدُلُّ على حُرمتها، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: 5]، ولو كان مُباحاً فيها لما أُنْخِرَ بانتظار انسلاخها، ولا يُجْتَنَّبُ بِمَا وَقَعَ فيها من قتال، فإنه كان لِدَفْعِ الْعُدُوَانِ، ودَفْعُهُ لا يَتَوَقَّفُ على زمان ولا مكان، ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194]. ويُمكن أن يُسْتَدَلَّ على بقاء الحُرمة بما جاء في خطبة الوداع، من قوله: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»⁽¹⁾، فالشهر هو ذو الحِجَّة، واليوم من أيامه، والبلد هو مكة، وهي حرام إلى يوم الدين، ولم يَعِشْ بعد حَجَّة الوداع إلا قليلاً، دون التسعين يوماً.

فإِشارَتُكم صحيحة أن الجهاد - لو حَلَّ - لما كان يُناسِبُ إعلانه في الشهر الحرام؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾، فإذا صادَفَ أَنَّ فيه سَفْكَاً لدماء المسلمين، كان أكبر وأثْكَرَ.

وختُلاصة القول: أن إعلان الجهاد في المسلمين، وفي ديار الإسلام، لا سَنَدَ له من كتاب الله، ولا سنة صحيحة، ولا زائفة، فليَتَّقِ الله مَنْ دعا إليه، أو هَدَّدَ به. والله أعلم.

(1) سبق تحريجه.

حُكْمُ التَّحَالُفِ مَعَ الْكُفَّارِ الْمُعْتَدِينَ ضِدَّ الْمُؤْمِنِينَ

السؤال:

هذا سؤال واردٌ في هذه الأيام منذ ابتداء أزمة الخليج، حيث اشتعلت نار الحرب العدوانية على العراق، وآخرٌ من سألني في الموضوع الأستاذ محمد الهادي الحسيني، مُنَشَّطٌ أمسية 30 يناير الماضي بالتفق الجامعي، وفحوى الجواب:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أولاً:** إنَّ الكافر في عُرْفِ الإسلام مَنْ كَذَّبَ بِالشَّهادَتَيْنِ، شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، فلا بُدَّ مِنْ اعتقاد الجزأين معاً لِيُحْسَبَ الإنسان في المؤمنين، فإنَّ أنكر أحدهما كَفَر، ولكن لا يُجَرَّم مِنَ التَّعائِشِ مع المسلمين، وَمِنَ الإحسان إليه، والبرُّور به، والإقساط إليه بِمُجَرَّد أنه كافر، كلاً.

غير أنه إن آذى المسلمين، وقَاتَلَهُمْ في الدين، أو اغتصب أموالهم وأرضهم، وهتَكَ أعراضهم، فهذا هو الذي لا يَجُوزُ بِحَالٍ أَنْ يُوَالَى، أَوْ يُتَّخَذَ حَلِيفاً، وَمِثْلُهُ مَنْ ظَاهَرَهُ على عداوة المسلمين، وعلى إخراجهم مِنْ أرضهم، فكيف إذا حَمَى عُدوانه، وهذا بَيِّنٌ مِنْ قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ نَبَرُّوهُمْ وَنُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩) [الممتحنة: 8-9]. ويشمل هذا صِنْفَيْنِ مِنْ غير المؤمنين:

- الصَّنْفُ الأوَّل: رعايا دولة المسلمين، تحميهم - مع كفرهم - ذِمَّةُ الله، وذِمَّةُ

رسوله، ولهم الأمان في مجتمع المسلمين، في أنفسهم وأموالهم، والحرية في طقوسهم الدينية، والعدالة إن جاؤونا يتحاكمون إلينا، ولهم الحرية أن يتحاكموا إلى أخبارهم ورؤسائهم، فإن تحاكموا إلينا وجب أن نحكم بينهم بالقسط، فأبى دولة في العالم بلغت هذه الدرجة حتى اليوم؟

- الصنف الثاني: المعاهدون، يسمح لهم العهد بالدخول إلى بلادنا، هؤلاء تجري عليهم أحكام العهد، كما وقع بين الدولة الإسلامية وبينهم، ولا يجوز بحال ظلمهم أو خيانة عهدهم؛ لأن الله سبحانه أمر بالوفاء بالعقود، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ أَلْفَ عَهْدٍ كَانَ مَشْهُلًا﴾ [الإسراء: 34]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، فإن خفنا خيانة منهم، لم نبادر بالشر، بل نعلن لهم نبذ العهد، أمّا غدرهم والمبادرة بنقض ما أبرم دون إنذار، فتلك خيانة لا يبيحها الإسلام، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ فَانْذِرْ لَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ [الأنفال: 58].

ثانيًا: وأمّا القسم الثاني من الكافرين، وهم الذين قاتلونا أو ظاهروا علينا - فهم صنفان أيضًا - فإن هؤلاء هم الذين نزلت فيهم النواهي والتحذيرات في الآيات البيّنات المحكّمة، المكّيّات والمدنيّات، هؤلاء لا يجوز التحالف معهم ضدّ المؤمنين؛ لأنه خيانة خسيّسة، وقد حذرت منهم الآيات، كما جاء في قوله تعالى في سورة هود - وهي مكيّة - ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فْتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: 113]. جاءت هذه الآية بعد التي سبقتها، وهي التي تأمر النبي ﷺ ومَن تاب معه بالاستقامة التامة كما أمروا، وأن لا يطغفوا بتجاوز الحدود التي بيّنها الأوامر والنواهي: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: 112]. فمن تعاليم الشريعة النهي عن الركون إلى الظالمين، وصرّح به لتأكيد النهي، فالركون إلى الظالم غرور، والركون هو

الاستناد إليهم، والاعتماد عليهم، وفشّر العلماء بالمئيل اليسير⁽¹⁾، أي ما دون الاطمئنان والسكون.

فهذه الآية وحدها كافية في الجواب، بحُرمة الموالاة والتّحالف، لو لم تُتبع بآيات كثيرة، وهي نصّ في الموضوع، ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُ وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: 28]، والنّهْي هنا للتحريم، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾، وللتحذير الشديد في قوله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾، ومصيرُ العاصين عذابُ جهنم إن لم يتب الله عليهم، والمؤمنون الصادقون كفّتهم مثل هذه الآيات في موالاة الله ورسوله، والبراءة من موالاة غيرهما، فقد جاء عبادة بن الصامت⁽²⁾ وتبرّأ من موالاة اليهود، وكانوا حلفاءه في الجاهلية، وقال: «أتولّى الله ورسوله»، وأمّا المنافقون أمثال ابن أبيّ، والذين في قلوبهم مرض، فقالوا: «إننا نخشى الدوائر»، وتمسّكوا بخداع اليهود وحلفهم، وقد بانّت خيانتهم، وحاربوا المؤمنين، فجاء البيان الشافي في قوله تعالى في سورة العقود: ﴿يَتَّيِّبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾ [المائدة: 51]. فهذه الآية دلّت على عدّة أشياء:

1 - أكّدت النّهْي السابق، وخصّصت طائفتين من الذين أنزل عليهم الكتاب، وادّعوا الإيمان بالله.

(1) انظر: الزمخشري. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ج 2/ص 433، البيضاوي. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ج 3/ص 151.

(2) في النسخة المطبوعة: [الهامر]. والصواب ما أثبتناه.

(3) انظر: تفسير الطبري. ج 10/ص 395، تفسير القرطبي. ج 6/ص 216.

2 - بَيَّنَتْ أَنَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ أَوْلِيَاءَ لِبَعْضٍ، وَلَا أَذَلُّ عَلَى صِدْقِ هَذِهِ الْآيَةِ مِمَّا نَرَاهُ الْيَوْمَ، فَإِنَّ بَعْضَ الدُّوَلِ النَّصْرَانِيَّةِ - لَا الشُّعُوبِ - هِيَ الْحَامِيَةُ الْكُبْرَى لِلْيَهُودِ - مَعَ فِسَادِهِمْ وَعُتُوِّهِمْ -: بَعْضُهَا تُؤَلِّدُ دَوْلَتَهُمْ، وَتَحْمِيهِمْ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَبَعْضُهَا تُسَلِّحُهُمْ وَتُشَجِّعُهُمْ، وَأَهْوَنُ الْقَوْمِ مَنْ فَتَحَ لَهُمْ أَبْوَابَ (الهِجْرَةِ) عَلَى مِصْرَاعِيهِ، لِيَسْكُنُوا فِي بِلَادٍ يُطْرَدُ مِنْهَا أَهْلُهَا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، أَلَيْسَ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الشَّهَادَاتِ عَلَى أَنَّهُمْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.

3 - نَصَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ نَصًّا قَاطِعًا أَنَّ مَنْ حَالَفَهُمْ وَوَاعَدَهُمْ - بَعْدَ هَذَا الْوَعِيدِ وَالْبَيَانِ - لَيْسَ مِنْهُمْ، بَلْ قَدْ خَرَجَ مِنْ صَفِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَصَارَ مِنَ الْكَافِرِينَ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَبَشِيرَةُ اللَّهِ لَهُمْ مِنْهُمُ﴾، وَدَلِيلُ ظُلْمِهِ لِنَفْسِهِ، قَوْلُهُ فِي ذَلِيلِهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. ثُمَّ جَاءَ مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْهَا، أَنَّ مَنْ ارْتَدَّ عَنْ دِينِهِ، لَا يَحْسَرُ الْإِسْلَامُ بَارْتِدَادَهُ شَيْئًا، وَسَيُعْطِيهِ اللَّهُ عَنْهُ ⁽¹⁾، وَيَبَيِّنُ لِلْمُؤْمِنِينَ بَيَانًا شَافِيًّا مَنْ هُوَ وَلِيُّهُمْ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: 55]، ثُمَّ وَعَدَ الْمُؤْمِنِينَ [بِالنَّصْرِ] ⁽²⁾ النَّهَائِي: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: 56].

فَهَذِهِ الْآيَاتُ صَرِيحَةٌ فِي حُرْمَةِ مُوَالَاتِهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، صَرِيحَةٌ فِي ارْتِدَادِ مَنْ أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَرْضَى الْقُلُوبِ، الَّذِينَ يَحْشَوْنَ الدَّوَائِرَ، عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ آيَةً أُخْرَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ عَلَى ضَلَالِ مَنْ وَالَى الْكُفَّارَ، وَانْتِفَاءِ إِيْمَانِ الْمُؤْمِنِينَ لِلْكَافِرِينَ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْغَالِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ

(1) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ آمِنُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ مِنْ دِينِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54].

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [بِالنَّهْيِ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿[المائدة: 77]﴾، ثم أخبر أن أنبياءهم
لَعَنُوهُمْ، لِعِصْيَانِهِمْ، وَعَدُوَانِهِمْ، وعدم تنأهيههم عن مُنْكَرِ فَعْلُوهُ، ومُؤَالَاتِهِمْ - وهم أهل
كتاب - للمشركين والشرك، والشرك أعظم المعاصي عند الله، فالتوحيد جاءت به كل
الرسالات، ودعا إليه كل نبي، فمن البهتان أن يُروى عن عيسى أو موسى أنه رضي به،
أو أقره، أو يرضى أحدهما بالفساد، والظلم، والطغيان، ومُؤالاة أعداء الله المشركين على
أي طائفة من الموحدين، فلو كان هؤلاء الغائلون في دينهم، المتشددون على الحق من
المؤمنين، لما وآلوا المشركين على المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ
وَالْيَوْمِ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ﴾
[المائدة: 81]، فهذا نص صريح في عدم إيمان من وآلى كافراً على مؤمن موحداً، يقود
المُوحدين في داره، ويقول: «أنا مؤمن»، ويُقيم الصلاة، ولو قال: «أنا مؤمن» لكفاه؛
لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾
[النساء: 94].

فماذا يريد من حالف الكافرين على المؤمنين، أيريد العزة والملك والمال والقوة
والجاه؟ الجواب في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا
﴿١٣٨﴾ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَنُوتَ عَنْهُمْ الْعِزَّةَ
فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴿١٣٩﴾﴾ [النساء: 138 - 139]، أليست هذه الآية أصرح آية في
موضوع العصر؟

إن هؤلاء آمنوا بأن العزة في قوة أمريكا، والعزة كلها إنما هي لله وحده، وقد وعد
المؤمنين بالنصر المبين. والمستجير بأعداء الله كالمُستجير من الرمضاء بالنار، والذي
يصدق عليه لقب المؤمن قد نُهي عن مُجَرَّد التودد لمن حارب دينه، كما في أول آية من
المتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُدَّةِ
[المتحنة: 1]، ثم قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُم فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ إن يتفقوكم

يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ نَكْفُرُونَ ﴿[المتحنة: 1-2]﴾، فلو تَقَفَّتْنا أمريكا أو حَلَفُها الأطلسي والسادة من الصهيونيين، فهل يكونون أصدقاء لنا، وَهُمْ يُصَوِّتُونَ ضِدَّ العالم أجمع لإباحة جَمِي فلسطين، وحماية إسرائيل من قرارات لا تُنفَّذ؟ فمُجَرَّد إسرار المَوَدَّة هُؤَلاء الكفار ممنوع على المؤمنين؛ لأنهم قاتَلونا، وقَتَلوا مِنّا عشرات الآلاف، مع أن قَتَلَ نفس واحدة من الكبائر في جميع الأمم والشرائع السماوية والوَضُعية، إن كان القتل بغير حقٍّ، ودون حُكم شرعي.

نقول هذا في المعتدين، ونحن نَعلم أن في النصارى مَنْ ليس في المعتدين، فَهُمْ كما وَصَفَهُم كتابنا أتباع عيسى عليه السلام: ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرِيُّ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهَبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: 82]، وقال فيهم في آية أخرى - يَتَكَلَّم عن عيسى -: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: 27]، وها نحن نرى حَبْر النصارى الأعظم يُوجِّه النداء تَلُو النداء يُحَرِّم ما يَرْتَكِبُهُ المعتدون على العراق وعلى فلسطين، وها نحن نرى شعوب النصارى تتَحَرَّكُ نائِرَةً لَاعِنَةً الاعتداء والمُعتدين، وقد بَرَّهَوا بِفِعْلِهِم واستنكارهم العدوان على صِدْقِ القرآن عندما وَصَفَهُم بأقرب الناس للمؤمنين، وبالرحمة في قلوب المؤمنين بعيسى حقًّا، فَشُكِرًا للبابا الأكبر، وللحَبْر الأعظم، ولكلِّ نصراني في قلبه الرحمة والإيمان بالتوراة والإنجيل، فقد خرجوا في مئات الآلاف في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها، وإن كانت دَوْلَاتُهُم تشارك في العدوان، فأين علماء النصرانية الذين أُنْكِرُوا على (بني هلال) تَخريب القيروان، وأَلْحَقُوا بالأعراب سُبَّةَ الدهر، فما قَوْلُهُم فيما يَفْعَلُهُ رؤسائِهِم في بغداد، والبصرة، والموصل، والديوانية، وكركوك، وسُرَّ مَنْ رأى، مِنْ أُمَمَاتِ الحضارة العالمية؟ وهل (هُولاكو) و(جنكيز خان) - بالنسبة إليهم - وَجَدُهُم (نيرون) إِلَّا أَطْفال صِغار؟

ثالثًا: يَتَحَمَّلُ وَزَرَ المَوَالاة مَنْ صَنَعُوهُ، وَقَبِلُوا بِهِ، وَوَقَّعُوا عَلَيْهِ، وَفَتَحُوا حَدُودَهُم

لنزول جيوش الكافرين في أرضهم، تَحْمِلُ آلاتِ الْفَتْكِ وَالْذَّمَارِ لِعَاصِمَتِهِمْ، بل لعواصم بغداد، والبصرة، والكوفة، والرياض، فهل سَلِمَ قبر أبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وأبي جعفر المنصور، والمهدي، وعبد العزيز، وفيصل، في هذه العواصم؟

وَيَتَحَمَّلُ مَسْئُولِيَّةَ أَكْبَرَ مَنْ أَفْتَوْا لَهُمْ بِفَتَاوَى تُبِيحُ حُرْمَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَحَرَّمَ الْإِسْلَامَ، وَيُوجَدُ الْآنَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ مِائَاتُ الْأَلْفِ مِنَ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ - مِنْ يَهُودِ أَمْرِيكََا فَقَطْ ثَمَانِيَّةُ أَلْفٍ، فَضْلاً عَمَّا فِي جِيُوشِ فَرَنْسَا وَإِيطَالِيَا، وَنَصَارَى مِصْرَ وَسُورِيَا - فَمَنْ أَذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَزِيرَةِ، وَمَنْ يُصَدِّقُ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْجُوا مَكَّةَ، أَوْ يَزُورُوا الْمَدِينَةَ، وَهِيَ فُرْصَةُ الْعَمْرِ، وَبِهَا يَجِدُونَ الْأَمْنَ، وَهَلْ يُصَدِّقُ أَحَدٌ أَنَّ إِسْرَائِيلَ لَا تُشَارِكُ فِي الْحَرْبِ، وَقَدْ أُبِيحَ لَهَا الضَّرْبُ، وَهِيَ تَضْرِبُ مِنْ زَمَانٍ دُونَ اسْتِثْنَانِ أَحَدٍ، كَمَا فَعَلَتْ مِنْذُ سِنَوَاتٍ فِي الْعِرَاقِ، وَمِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي فَلَسْطِينَ، وَأَوْغَنْدَا، وَمِصْرَ، وَسُورِيَا، وَتُونِسَ، فَالْخَبَرُ الَّذِي قَالَ إِنَّهَا أُرْسِلَتْ بِطَائِرَاتِهَا إِلَى تَرْكِيَا وَغَيْرِهَا، وَهَاجَمَتْ مِنَ النَّقَبِ، لَا بُدَّ أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَيَتَحَمَّلُ وَزَرَ ذَلِكَ مَنْ أَذِنَ لَهَا، وَعِلْمَاؤُهُ، وَ(مَفَاتِيهِ) بِعِمَائِمِ فَحْمَةٍ تُبِيحُ الْحَرَّمَ الْأَمْنَ.

رَابِعًا: وَمَا هُوَ الْقَوْلُ فِي الْجُنُودِ؟ وَمَنْ جَاؤُوا مِنْ مِصْرَ، وَسُورِيَا، وَبَعْضُ دُولِ إِفْرِيقِيَا وَآسِيَا، وَرَبِّهَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَحْمِلُ الْمَصَاحِفَ وَالسُّبُحَ، لَا تَشْكُ أَنَّ أَغْلَبَ هَؤُلَاءِ الْجُنُودِ مُسْلِمُونَ، طَيِّبُونَ، مُخْدَعُونَ، أَوْ مُكْرَهُونَ.

أَمَّا مَنْ مَاتَ فِي سَاحَةِ الْمَعْرَكَةِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ، وَسَيُحَاسَبُ عَلَى طَاعَتِهِ لِكُبْرَائِهِ، وَرَبِّهَا وَقَفَ مَوْقِفَ مَنْ قَالُوا: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾ (٣٧) رَبَّنَا عَاتِبْهُمْ ضَعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنَا كَبِيرًا (٣٨) [الأحزاب: 67-68].

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمْ لَا عُذْرَ لَهُمْ فِي طَاعَةِ السَّادَةِ وَالرُّؤَسَاءِ، قِصَّةُ الْفِتْيَةِ الْمُسْتَضْعَفِينَ، الَّذِينَ خَرَجُوا يَوْمَ بَدْرٍ مَعَ جَيْشِ الْمُشْرِكِينَ، وَبَعْدَ انْتِصَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَوْتِ أَوْلَئِكَ الْفِتْيَةِ فِي صَفِّ الْمُشْرِكِينَ، أَشْكَلُ أَمْرٍ مُصِيرِهِمْ عَلَى النَّاسِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهِمْ، نَظَرًا إِلَى

موتهم مع المشركين في قتال المسلمين، فنزل فيهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَلْمَلَيْكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْتَكُمْ مَاؤُنْهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝ (1)﴾ [النساء: 97].

والمُسْتَضْعَفُونَ حقاً مَنْ اسْتَنَاهُم القرآن، مِمَّنْ كانوا لَا يَسْتَطِيعُونَ حيلةً، وَلَا يَهْتَدُونَ سبيلاً، أما هؤلاء فإنهم جُوعٌ كثيرة بعشرات الآلاف، مُدَجَّجِينَ بالسلاح، فَمَنْ يُجْبِرُهُمْ؟ وهل يَسْتَطِيعُ مُحَاكِمَةُ جميعهم؟ وهل تُسَلِّمُ فيهم أُنْمُهُمْ؟ ومُضِرُ كِنَانَةِ اللَّهِ، ودمشق عاصمة العالم أيام بني أُمَيَّة. وَمَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هؤلاء الجنود هو مَنْ أَبَ سَالِماً، ثُمَّ تَابَ وَأَنَابَ عَنْ مِشَارَكَتِهِ فِي ارْتِكَابِ مِثْلِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ، إِذَا كَفَّرَ عَنْهَا.

1991/02/04م

(1) انظر: تفسير الطبري. ج 9/ ص 102 وما بعدها، تفسير ابن كثير. ج 2/ ص 389.

القرآن وتفسيره

مَن هم الساهون عن الصلاة؟

السؤال:

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝﴾ [الماعون: 4-5]. ما المقصود بكلمة (ساهون)؟ ترى كَوْنُ المسلم أثناء وقوفه للصلاة يسهى عما يفعل، أم كَوْنُهُ مشغولاً ببيع وشراء، فيسهى عنها، أي لا يؤدّيها في أوقاتها؟ وشكراً.

مرازمة (عين أم الناس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: الصلاة عماد الدين، وركنهُ المتين، مَنْ أقامها فقد أقام الدين، وَمَنْ ضَيَّعَهَا، كان لما سواها من الفرائض أَضْيَع.

والمُصَلِّي - أثناء صلاته - مُتَّصِلٌ روحياً برَبِّه، يُناجيه ويدعوه خوفاً وطمعاً، وقد قال رسول الله ﷺ: «المُصَلِّي يُناجِي رَبَّهُ»⁽¹⁾، أي يُناجيه ويُكَلِّمُه، ولهذا كان المؤمن في حالة الصلاة - وهو يعلم أنه يُناجي رَبَّهُ - في أكمل أحواله، وأحسنها نفسياً، قال عليه الصلاة والسلام: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»، رواه الطبراني عن المغيرة، أي أنه يكون في الصلاة في أعلى درجات البهجة والغبطة والسرور والراحة النفسية، وَمَنْ كانت هذه حاله في الصلاة، فإنه لا يُقَدِّم - إذا انتهى منها - على المعصية، وإغصاب رَبِّه، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45].

(1) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: المُصَلِّي يُناجي ربه عز وجل، حديث (531)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى يُناجِي رَبَّهُ...».

هذه هي حال المؤمنين حقًا، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: 2-4].

ثانيًا: أما المنافقون، فهم الذين أعلنوا كلمة الشهادة بألسنتهم، وكفّروا بالله وبرسوله في قلوبهم، فهم يعيشون في مجتمع المسلمين، ويحسبون في عدد المصلين، ولكنهم في قلوبهم مرض؛ لأن باطنهم يخالف ظاهرهم، فإذا فعلوا أفعالهم، لم يكونوا مُخلصين فيها، بل كانوا مُرغمين عليها، خوفًا من كلام الناس ومُحاسبتهم، وطمعًا فيما عند الناس، لا فيما عند الله، لذلك فصلاتهم ليست لله، وإنما ليراهم الناس، وصدقاتهم لا يُراد بها وجه الله، وإنما ليمدحهم بها الناس، وهكذا في كل عباداتهم وأعمالهم.

لهذا فهم يُصلّون مع الناس وأمام الناس، فإذا كانوا وحدهم بحيث لا يراهم أحد، تكاسلوا عنها وتركوها؛ لأنهم لا يقصدون بصلاتهم الحصول على الثواب، ولا يخافون من تركها العقاب، لهذا قال العلماء^(١) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾﴾ [الماعون: 4-5]، بأنهم: «هم الذين إن صلّوا لم يرجوا ثوابًا، وإن تركوها لم يخشوا عقابًا»، وأنهم «المنافقون، يتركون الصلاة سرًا، ويصلّونها علانية»، ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَىٰ يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 142]، وقال بعض العلماء: «هم الذين يُؤخّرونها عن أوقاتها، تهاونًا بها، ولا يُتِمّون ركوعها وسجودها»، وقال بعضهم: «هم الذين يلتفتون برؤوسهم». ولا شك أنّ هذه الأشياء من علامات التهاون بالصلاة، وقلة الخشوع فيها، وانصراف القلب عنها.

(١) انظر: تفسير القرطبي، ج 20/ ص 211-212، الشوكاني، فتح القدير، ج 5/ ص 612.

والمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ السَّاهِينَ عَنِ الصَّلَاةِ هُمُ الْمُنَاقِقُونَ، الَّذِينَ يَتْرَكُونَ الصَّلَاةَ، لِقَلَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِهَا وَالْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهَا، وَعَدَمِ إِيْمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَأَمَّا السَّهْوُ الَّذِي يَقَعُ فِي الصَّلَاةِ بِوَسْوَسةٍ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَبِحَدِيثِ النَّفْسِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنَ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (فِي صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ)، وَلَوْ قَالَ: (فِي صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ)، لَكَانَ يَشْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ. وَالسَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ يَقَعُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ، بزيادة فيها أو نقص لبعض أقوالها وأفعالها، وهذا لَا يَكَادُ يَحْلُو مِنْهُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَلَّى صَلَاةً رِبَاعِيَّةً رَكَعَتَيْنِ، حَتَّى نَبَّهَهُ ذُو الْيَدَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَأَتَمَّهَا وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ⁽¹⁾، وَهَذَا وَقَعَ لَهُ ﷺ تَعْلِيمًا لَنَا، وَتَنْبِيْهًُا لِنَفْعَلُ فِي صَلَاتِنَا الَّتِي وَقَعَ فِيهَا السَّهْوُ مِثْلَ فِعْلِهِ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ ذَكَرَ بَعْضَ صِفَاتِ هَؤُلَاءِ السَّاهِينَ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُونَ﴾⁽²⁾ وَيَتَمَنَعُونَ الْمَاعُونَ⁽³⁾ [الماعون: 6-7]، وَالْمُرَائِي بِفِعْلِهِ هُوَ الَّذِي يُؤَدِّيهِ لِرَآءِ النَّاسِ، وَيَقُولُوا: (أَنَّهُ صَلَّى)، وَإِنَّمَا صَلَّى لِلْمَنْزِلَةِ عِنْدَ النَّاسِ، وَمَدَحِهِمْ لَهُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَكُونُ الرِّيَاءُ بِإِظْهَارِ الصَّلَاةِ، وَأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ، وَالْإِحْسَانِ، وَالصَّدَقَاتِ، وَالشَّجَاعَةِ، وَكُلُّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ حُبًّا فِي مَدْحِ النَّاسِ وَقَوْلِهِمْ وَثَوَابِهِمْ وَإِحْسَانِهِمْ بِهِ الظَّنَّ.

وَأَمَّا مَنَعُ الْمَاعُونَ، فَقَالَ الْعُلَمَاءُ⁽²⁾: الْمُرَادُ مِنَ الْمَاعُونَ هُنَا: الزَّكَاةُ، وَهِيَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ، وَالزَّكَاةُ ذُكِرَتْ فِي الْقُرْآنِ مَقْرُونَةً بِالصَّلَاةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَاعُونَ هُوَ الْمَالُ، وَمِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِ الشُّحُّ وَقَبْضُ الْيَدِ، وَالْبَخْلُ بِمَا عِنْدَهُ بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمَاعُونَ اسْمٌ جَامِعٌ لِمَنَافِعِ الْبَيْتِ، مِثْلُ الْفَأْسِ، وَالْقُدُورِ، وَالذَّلُولِ، وَالْقَدَّاحَةِ

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَاب: تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، حَدِيثُ (482)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(2) انْظُرْ: تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ، ج 20/ ص 213-214.

(التي تُقدح بها النار)، ومن شأن المؤمنين أن يكونوا متعاونين في الخير، لا يَمْنَع أَحَدُهُمْ عن أخيه منفعةً يَحْتَاجُهَا وَيَطْلُبُهَا.

والخلاصة: أن الله ذَكَرَ في هذه السورة الكريمة، المُكذِّبين بالدين، الذين لا يُصَدِّقون بالرسالة، ولا يُؤْمِنُونَ بالله واليوم الآخر والجزاء والعقاب، وذَكَرَهُمْ بأوصافهم:

- الذين يَقْهَرُونَ الْيَتِيمَ، وَيَدْفَعُونَهُ، وَيُسَيِّثُونَ مَعَامِلَتَهُ، وَيَأْكُلُونَ مَالَهُ.

- الْأَشْحَاءَ بِمَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ مِنْ مَالٍ، لَا يُطْعِمُونَ الْمَسْكِينِ، وَلَا يَحْتَوُونَ عَلَى إِطْعَامِهِ.
ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ فِي الْآيَةِ تَنْبِيْهًا إِلَى الْحَثِّ عَلَى إِنْشَاءِ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ الَّتِي تَعْنِي بِهِمْ، وَتَخْصُّ عَلَى إِطْعَامِهِمْ⁽¹⁾.

- الْمُتَظَاهِرُونَ بِالصَّلَاةِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَلَا يَخْشَعُونَ فِي صَلَاتِهِمْ، وَلَا يُؤَازِبُونَ عَلَيْهَا، وَلَا يَرْجُونَ عَلَى أَدَائِهَا ثَوَابًا، وَلَا يَخَافُونَ مِنْ تَرْكِهَا عِقَابًا، وَإِنَّمَا يُصَلُّوْنَهَا مُرَاءَةً، رَجَاءَ مَدْحِ النَّاسِ، وَنَيْلِ ثَوَابِهِمْ، أَوْ دَفْعِ عِقَابِهِمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ الَّذِي يَحْتَاجُهُ النَّاسُ مِنَ الْجِيرَانِ لِقَضَاءِ مَآرِبِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ، وَلَا يَتَعَاوَنُونَ مَعَهُمْ، أَوْ يَمْنَعُونَ الزَّكَاةَ وَالصَّدَقَةَ، وَيَكْتَنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1978/03/19م

تفسير آية القتل الخطأ وآية أنهار الجنة

السؤال:

أريد أن أسألكم عن آيتين في كتاب الله، الأولى قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

(1) انظر: تفسير المنار. ج 2/ ص 350.

مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَيْكَ أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴿٩٢﴾ [النساء: 92]، والثانية هي قوله تعالى في سورة القتال: ﴿فِيهَا أَنْهَرُ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَرُ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَرُ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٌ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَرُ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [محمد: 15]، نسأل عن الأنهار الأربعة أين يكون كل نهر، وكما قال موسى: «يا رب إني أسألك عن شيء عظيم، وأنا خائف منك، فلا تؤاخذني، فقال الله جل جلاله: اسأل يا موسى عما شئت...».

ع. بوذراع (شलगوم العيد)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الآية الأولى:

أولاً: بَيَّنَّتْ أَنَّ الْمُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَخُصُوصًا إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ مُؤْمِنًا لَمْ يَقْتَرِفْ مَا يُبِيحُ دَمَهُ؛ لِأَنَّ قَتْلَ النَّفْسِ ظُلْمًا وَعَدْوَانًا مِنْ أَكْبَرِ الْإِثْمِ وَالْجَرَائِمِ، نَزَلَتْ فِيهِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: 151]، وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: 33]، وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان: 68 - 69]، فَقَاتِلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ يَسْتَحِقُّ مِنَ اللَّهِ مُضَاعَفَةَ الْعَذَابِ، وَالْخُلُودَ فِي النَّارِ مُهَانًا.

والحق الذي يُبِيحُ دَمَ الْمُسْلِمِ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

الأول: أن يَقْتُلَ مؤمناً متعمداً، فيَحِلَّ دَمُهُ قصاصاً.

الثاني: أن يَزِيَّ وهو مُحْصَن، أي قد سَبَقَ له الزواج، زواجاً صحيحاً، ودخل بزوجه فأصابها.

الثالث: أن يرتدَّ عن الإسلام، وَيَكْفُرَ بعد الإيمان، فيُقْتَلَ بعد الاستتابة.

هذه الثلاثة تبيح دَمَ المسلم، والذي يَقُومُ بالحُكْمِ عليه بالقتل وَيَأْذَنُ في تنفيذه هو الإمام الأعظم، أي الخليفة أو رئيس الدولة.

ثانياً: قد يُخْطِئُ المسلم فيَقْتُلُ أخاه المسلم دون أن يريد قتلَه، ومن غير قصدٍ منه إزهاقَ روحه، وقد وقع هذا في عهد رسول الله ﷺ، قَتَلَ المجاهدون في غزوة أُحُدَ سيدنا (اليَمان)، والدَّ حُذيفة بن اليَمان رضي الله عنهما خطأً، وهُم يَحْسِبُونَهُ مِنَ الكُفَّارِ⁽¹⁾، ومن قَتَلَ الخطأ أن يَصُدِّمَهُ بسيارة، أو يَمُرَّ عليه بدابة تَطْوُهُ خطأً، أو يَقْصِدُ قَتْلَ عَدُوٍّ فيصيبه، أو يَسْقُطُ عليه، والأمثلة كثيرة.

فإذا وقع القتل خطأً وجب فيه أمران:

الأمر الأول: أن يَعْتِقَ رَقَبَةً مؤمنة، كفارةً عن النفس التي أزهقها، وتوبةً إلى الله من خطئته وإهماله، فإن كان فقيراً لا يملك رَقَبَةً، ولا ثَمَنَهَا، وجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين، وفي عصرنا اليوم لا توجد رقاب للعتق، فيجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين.

الأمر الثاني: أن يدفع دِيَّةَ المقتول إلى أهله، والدِّيَّةُ تَجِبُ على عاقلة القتال، أي على قرابته، يدفع كُلُّ واحدٍ منهم نصيباً منها، وتُؤْخَذُ منهم حتى لا يذهب دَمُ القَتِيلِ هَدَرًا، ومقدار دِيَّةِ الرجل مائةٌ مِنَ الإبل، ومقدارها بالنقد ألف دينار ذهبي، ويُقَارِبُ ذلك

(1) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب: ذَكَرَ حذيفة بن اليَمان العبسي رضي الله عنه، حديث (3824)، عن عائشة رضي الله عنها.

بَصْرُنَا الْحَالِي مِائَةَ أَلْفٍ دِينَارٍ جَزَائِرِي (عشر ملايين فرنك)، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ. [وَزِنْتُهُ بِالذَّهَبِ] ⁽¹⁾ يَزِيدُ عَلَى 90 غَمٍّ مِنَ الذَّهَبِ، وَقِيَمَةُ الذَّهَبِ بِقِيَمَةِ الذَّهَبِ الرَّسْمِيَّةِ فِي الْمَصَارِفِ الْحُكُومِيَّةِ، يَأْخُذُهَا وَرَثَةُ الْمَقْتُولِ عَلَى حَسَبِ أَنْصِبَتِهِمْ وَسِهَامِهِمْ فِي الْفَرِيضَةِ، هَذَا مَعْنَى الْآيَةِ الْأُولَى، وَمَا ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ فِي تَفْسِيرِهَا.

فَمَا كَانَ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا، وَإِنْ هُوَ فَعَلَ ذَلِكَ، فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا، وَغَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَلَعْنُهُ، وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا، لَكِنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ خَطَأً، وَجِبَ عَلَيْهِ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، كَفَّارَةٌ عَنْ خَطِيئَتِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ عِتْقِ الرَّقَبَةِ، وَجِبَ أَنْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ دِيَّةً، يُسَلِّمُهَا إِلَى أَهْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا أَهْلُ الْقَتْلِ، وَيَسْمَحُوا فِي دَمِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ فَعَلُوا فَقَدْ أَحْسَنُوا وَتَصَدَّقُوا.

الآية الثانية:

وَصَفَّ اللَّهُ فِيهَا بَعْضَ مَا أَعَدَّ مِنَ النِّعَمِ لِأَوْلِيَائِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَضَرَبَ لَذَلِكَ مِثْلًا مِمَّا يَعْرِفُونَهُ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْرِفَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ آيَةُ السَّجْدَةِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السَّجْدَةِ: 17]، وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ الْجَنَّةِ: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرٌ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ» ⁽²⁾، لِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [مُحَمَّد: 15].

فَمِنْ مَتَاعِ الْجَنَّةِ أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ، وَلَيْسَ كَمَا فِي الدُّنْيَا فِيهِ الْمَلْحُ الْأَجَاجُ، وَفِيهِ الْآسِنُ،

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَزِنْتُهُ بِالذَّهَبِ]. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمَقْهُومُ مِنَ السِّيَاقِ.

(2) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، حَدِيثٌ (2825)، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ.

وهو الماء الذي تغيّرت رائحته مثل الآجن⁽¹⁾، وفيه الكريه الذي تغيّر طعمه، بل ماء الجنة طيّب في كلّ شيء، وفيها أنهارٌ من لبن طيّب، لم يتغيّر طعمه... الخ.

ومن البدعة بحث ما وراء ذلك، والزعم أنّ لهذه الأنهار منابع تخرج منها، والبحث في مثل هذه الأشياء بدعة، وما قد يُوجد فيها من معلوماتٍ إسرائيلية، وقد تساهل بعض الناس في رواية ما وردَ عن المسلمين، وغير المسلمين، وأسندوا لبعض المشكوك فيهم مِمَّن وثّقه بعضهم، فأدخلوا فتنةً على المسلمين. فالجنة فيها أنهار كثيرة جدًا، كما يستفاد من التنكير، وليست أنهارًا أربعة فقط، وكلُّ ما لم يرد عن المعصوم ﷺ بسندٍ صحيح فلا يقبل، فإذا صحَّ سنده، بحث عن متنه، فإن عارض نصًّا مجزومًا بصحّته طرح.

عام 1979م

تفسير قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»

السؤال:

ما بيان قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 110].

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الصلاة في اللغة معناها الدعاء، وسُمّيت العبادة الإسلامية المخصوصة صلاة؛ لما تشتمل عليه من دعاء، وهو إظهار الحاجة، والافتقار إلى المعبود بالقول أو الفعل، أو بهما جميعًا. فالمُصلي - في صلاته - يُناجي ربّه بالقول في القراءة، ويُنحني في ركوعه وسجوده بالفعل، مُظهرًا غاية الدّلة، والخشوع، والخضوع له، طالبًا نعمته ورحمته،

(1) الماء الآجن: هو الماء المتغيّر الطعم واللون. انظر: لسان العرب. ج 13/ ص 8.

مُسْتَجِيرًا مِنْ نِقْمَتِهِ وَعَذَابِهِ، فالصلاة أفضل ما يُعَبِّرُ به الإنسان عن إحساسه بالحاجة إلى المعبود، وشعور النفس بعظمته وسلطانه، ولهذا كانت أفضل العبادات، وقال فيها عليه الصلاة والسلام: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي، عن أبي هريرة، وقال: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»، رواه أحمد والنسائي، عن أنس بن مالك.

فالذي يُقيم الصلاة، يَسْتَعِدُّ لها بالأتيان بجميع حقوقها، من كمال طهارة، واستيفاء أركان، مع الخشوع والخضوع، والخشية من الله، فإن جاء بها هكذا، فقد أقام الصلاة، وإلا فهو (مُضِلٌّ)، ولم يأت بالصلاة، ولا يَسْتَحِقُّ المَذْحَ بها إلا بالإقامة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 110]، وقوله: ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [فاطر: 29]، وقوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [هود: 114]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة: 55]، وفي الحديث: «وَأَقَامِ الصَّلَاةَ»⁽¹⁾.

والذي يأتي بها خالية من الخشوع والخضوع، ناقصة من الأركان، يكون مُضِلًّا لا مُقِيمًا الصلاة، وقد جاء ذمُّه في مثل قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ④ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ⑤ [الماعون: 4-5].

وإذا كانت الصلاة مُطَهِّرةً للأرواح، تُقَرِّبُهَا مِنَ اللَّهِ، فإن الزكاة عنوان الإيمان، وبرهان صدقه، كما جاء في حديث مسلم الصحيح: «وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ»، أي حُجَّةٌ على صِحَّةِ الإيمان؛ لأنها مظهرُ شُكْرِ اللَّهِ على نعمة المال والثروة، ومن أقام الصلاة، وناجى ربه، لا يَنْسَى اللَّهَ وَفَضْلَهُ، فيشكره بِدَفْعِ ما أوجب عليه من صدقة في المال.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، حديث (8)، عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَامِ الصَّلَاةَ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

والزكاة مظهرٌ للتعاون بين الناس، ولا يكسب الإنسان المال الوفير إلا بالتعاون معهم، فإذا عجز بعضهم عن الكسب، لآفة في فكره، أو في جسمه، أو في نفسه، فيجب على الآخرين أن يكونوا عوناً له.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 110]، معناه: أعطوا زكاة أموالكم مَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَالْمُسْتَحِقُّونَ لها أصنافٌ ثمانية، مذكورون في آية التوبة⁽¹⁾: أَوْلَهُمُ الْفُقَرَاءُ، وَالْمَسَاكِينُ. فَبَذَلَ الْمَالُ، وَالْإِنْفَاقُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ، عَلَامَةٌ مِنْ عِلَامَاتِ الْإِيمَانِ، وَالْبُخْلُ مِنْ عِلَامَاتِ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ أَحَادِيثُ وَآيَاتُ.

تفسير قوله تعالى: «فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى...»

السؤال:

ما معنى قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ (٢٥) فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى (٢٥)؟

ق. أحمد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: الله سبحانه وتعالى يُعَجِّبُ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا مِنْ حَدِيثِ الطُّغَاةِ الْجَبَابِرَةِ فِي الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ الطُّغَاةِ السَّابِقِينَ فِرْعَوْنَ، مُلْكٌ فِي عَصْرِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلَغَ هَذَا (الْفِرْعَوْنَ) مِنَ الطُّغْيَانِ وَالْجَبَرُوتِ وَالْعُلُوِّ فِي الْأَرْضِ إِلَى حَدٍّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْلُغَهُ، فَضْلاً عَنْ تَجَاوُزِهِ الْحُدُودَ، اسْتَعْبَدَ أَهْلَ مِصْرَ، وَسَخَّرَهُمْ لِقِضَاءِ شَهَوَاتِهِ اسْتِخْفَافاً بِهِمْ، فَهَانُوا عَلَيْهِ وَعَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَأَطَاعُوهُ فِي بَغْيِهِ وَعُدْوَانِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

(١) وَهِيَ: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْلُومِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآتَيْنِ السَّبِيلَ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

﴿ فَاسْتَحَفَّ قَوْمُهُ، فَاطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [الزخرف: 54]، وكانوا بطاعتهم فاسقين؛ لأنه لا يجوز لأي إنسان أن يُطيع غيره في معصية الخالق.

ثانيًا: وقد أرسل الله إليه موسى - من أكرم رُسُلِهِ - فَوَعَّظَهُ، وقال له قولاً لَيِّنًا، يُريد هدايته: ﴿ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَرْكَى ﴾ [النازعات: 18]، تَتَطَهَّرْ نَفْسِيًّا وَحَسِّيًّا، هل لك أن ﴿ وَأَهْدِيكَ ﴾ وأرشدك ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ الواحد القَهَّار، خالق الليل والنهار، لِتُوحِّدَهُ وَتَعْبُدَهُ، ﴿ فَتَخْشَى ﴾ عقابه وعذابه، وترجو رحمته وغفرانه؟ وَبَرَّهَنَ لَهُ بِالآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ عَلَى صِدْقِ رِسَالَتِهِ، ومنها أن يُلقِي عصاه فتتقلب حَيَّةٌ تَسْعَى، تَزْدَرِدُ الْحَيَّاتِ الْمُصْطَنَعَةَ مِنَ الْحَبَالِ وَالْعِصْيِ الَّتِي يُحَيِّلُ لَهَا أَنَّهُ تَسْعَى، ومنها أن يُدْخِلَ يَدَهُ فِي جِيبِهِ فَتَخْرُجَ بِيضَاءً مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ.

ثالثًا: وهذه الآيات معجزات حقيقية لموسى، رآها فرعون وقومُه، فَأَمَّا السَّحْرَةُ فَأَمَنُوا بِرِسَالَتِهِ، وَعَلِمُوا أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَمَّا فرعون فإنه كان مُعَانِدًا لَا نِيَّةَ لَهُ فِي الْإِعْتِرَافِ بِالْحَقِّ وَلَوْ ثَبَّتَ لَهُ ذَلِكَ عَيَانًا، وَلِهَذَا فَإِنَّهُ كَذَّبَ مُوسَى، وَعَصَى رَبَّهُ، وَأَدْبَرَ عَنِ الْحَقِّ، وَغَاظَهُ إِيَّانُ السَّحْرَةِ وَمَنْ آمَنَ مِنْ قَوْمِهِ، وَاسْتَعْمَلَ سَطْوَتَهُ وَسَيِّطَرَتَهُ عَلَى قَوْمِهِ، فَجَمَعَهُمْ وَسَعَى مُجْتَهِدًا فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَنَادَى فِيهِمْ يَقُولُ: ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات: 24]، أَي أَنَا مَالِكُ أَمْرِكُمْ وَسَيِّدُكُمْ فِي بِلَادِكُمْ. حَكَّى اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الزخرف: 51]؟ كَانَ الْمُلْكُ لَهُ فِي مِصْرَ، فَتَحَيَّلَ أَنَّهُ لَهُ كَامِلُ السَّيِّطَرَةِ عَلَى شَعْبِهِ فِي الرُّوحِيَّاتِ وَالْمَادِيَّاتِ، يَتَصَرَّفُ فِيهِمْ بِمَا يَشَاءُ وَيُرِيدُ، مَعَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ مِثْلَ رَعِيَّتِهِ.

وفي الآية دليل على أنه مُشْرِكٌ، يَدِينُ بِتَعَدُّدِ الْأَرْبَابِ وَالْأَلْهَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْفِ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ أَرْبَابٌ أُخْرَى غَيْرُهُ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ لَهُمْ: إِنَّهُ رَبُّهُمْ ﴿ الْأَعْلَى ﴾ الَّذِي يَتَفَوَّقُ عَلَى كُلِّ أَرْبَابِهِمْ.

رابعًا: فَلَمَّا قَالَ هَذَا وَادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ، وَسَعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفُسَادِ، وَعَلَا فِي الْأَرْضِ،

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدِّخُّ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: 4]، وكان يقتل بني إسرائيل: ﴿يُدِّخُّ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ﴾، ويتخذ منهم (خدييات) لقومه، إذلالاً للمستضعفين في الأرض، أخذه الله بِجُرْمِهِ أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ، فأغرقه في اليمِّ - هو وجنوده - ولما أعلن إيمانه - بعد أن نزل به العذاب - بقوله: ﴿ءَاْمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاْمَنْتُ بِهِ﴾ [يونس: 90]، فإن الله نَجَّاهُ بِيَدَيْهِ بعد موته، ليكون آيةً على هلاكه وموته، فَيَتَّعِظَ بِذَلِكَ مَنْ عِبَدَهُ، ولم يَنْفَعِهِ إِيْمَانُهُ؛ لأنه آمَنَ بعد أن رأى العذاب الإلهي، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا﴾ [النساء: 18].

فالعذاب عَجَلٌ له في الدنيا بالموت غَرَقًا - وهو نكال الأولى - وَيَنْتَظِرُهُ عَذَابٌ أَشَدُّ منه في الآخرة، وهو نكال الآخرة.

وكلُّ باغٍ مِنَ الطُّغَاةِ - مَهْمَا عَلَا وَتَمَكَّنَ فِي الْأَرْضِ - فَمَالَهُ كِمَالِ فرعون: الهلاكُ في الدنيا، وعذابُ الآخرة أشدُّ. وقد طَغَا أَبُو جَهْلٍ (عمرو بن هشام) - فرعون هذه الأمة - وَبَغَى، ثم صُرِعَ يوم بَدْرٍ، وَقُتِلَ سَرًّا قَتْلَةً، وَحَزَّ رَأْسُهُ أَحَدَ (الرُّعَاةِ) ⁽¹⁾ يَمِّنَ كَانَ يَحْتَقِرُهُمْ، فَرَفَعَهُ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وانتصر الإسلام، فصار عزيزًا، وقال له قبل حَزَّ رَأْسِهِ - بعد أن وَطِئَ رَقَبَتَهُ -: «هل أخزأك الله يا عَدُوَّ الله؟» ⁽²⁾.

(1) هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب: في الرخصة في السلاح يُقَاتَلُ به في المعركة، حديث (2709)،

وأحمد في مسنده، حديث (4246)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وفي هذا تحذير شديد لكلّ مَنْ غَرَّتْهُ السلطة فَطَغَى وَبَغَى، وكلّ مَنْ تَوَاضَعَ في سُلْطَانِهِ رَفَعَهُ اللهُ.

26 / 11 / 1408 هـ / 10 / 07 / 1988 م

حُرْمَةُ المِصْحَفِ

السؤال:

ماذا تقول في قارئ بالمسجد، يقرأ القرآن في المصحف وقد وضعه أمامه فوق (الزَّيْبَةِ)، ويتابع القراءة، هل يجوز وضع المصحف فوق الفراش؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: يجب على المسلم أن يحترم القرآن، ويعمل على صون المصحف، فقد حَرَّمَ اللهُ مَسَّهُ على غير المتطهر، إذ قال: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: 79]، وجاء النَّهْيُ عن السَّفَرِ به إلى بلاد العَدُوِّ⁽¹⁾، خشية أن يقع في يد المُحَارِبِينَ. وقد ذَكَرَ العلماءُ مُجْمَلَةً أفعالاً مِنْ حُرْمَتِهِ، على قارئه أن يلتزمها.

قال القرطبي في مقدِّمة تفسيره: «وَمِنْ حُرْمَتِهِ إِذَا وَضَعَ المِصْحَفَ أَلَّا يَتْرُكَهُ مَنْشُورًا، وَأَلَّا يَضَعَ فَوْقَهُ شَيْئًا مِنَ الكُتُبِ حَتَّى يَكُونَ أَبَدًا عَالِيًا لِسَائِرِ الكُتُبِ، عَلِيمًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. وَمِنْ حُرْمَتِهِ أَنْ يَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ إِذَا قَرَأَهُ أَوْ عَلَى شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يَضَعُهُ بِالْأَرْضِ»⁽²⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، حديث (2990)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(2) تفسير القرطبي، ج 1 / ص 28.

ثانيًا: مَنْ تَعَمَّدَ إهانة المصحف والاستخفاف بالقرآن فهو كافر مُرْتَدٌّ بإجماع المسلمين. وَمِنْ إهانتِهِ تَلَطُّيْخُهُ بالنجاسة أو إلقاءه في القاذورات، قال الإمام [ابن عبد السلام]⁽¹⁾ - وهو يَتَكَلَّمُ عن الأشياء الدالَّة على كُفْر مَنْ فَعَلَهَا -: «كَتَلَطِيخُ الرُّكْنِ الْأَسْوَدَ بِالنَّجَاسَاتِ، وَإِلْقَاءُ الْمُصْحَفِ فِي الْقَاذُورَاتِ»⁽²⁾. وقال الإمام ابن فرحون في التَّبَصُّرَةِ: «مَنْ اسْتَخَفَّ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْهُ... فَهُوَ كَافِرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِإِجْمَاعٍ»⁽³⁾.

ثالثًا: الزَّرَابِي فِي مَسَاجِدِنَا طَاهِرَةٌ نَظِيفَةٌ، لَا يُتَّهَمُ مَنْ وَضَعَ الْمُصْحَفَ عَلَيْهَا بِأَنَّهُ أَهَانَهُ أَوْ أَلْقَاهُ فِي نَجَاسَةٍ وَقَذَارَةٍ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي صَوْنُهُ عَنِ إلقاءه عَلَيْهَا، أَوْ تَرْكُهُ مَنْشُورًا، وَلْيُوضَعْ فِي حِجْرِ الْقَارِئِ أَوْ عَلَى (مَرْفَعٍ) بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمَنْ أَلْقَاهُ عَلَى الزَّرَابِي وَالْفُرْشِ فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَيْسْتَغْفِرَ اللَّهُ، فَإِنْ قَصَدَ الْإِهَانَةَ وَالتَّحْقِيرَ - فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ - فَهُوَ بِنِيَّتِهِ السَّيِّئَةِ مُرْتَدٌّ كَافِرٌ شَرِّيرٌ.

1978 / 07 / 26 م

حكم قراءة القرآن جماعة في المسجد

السؤال:

سؤال يتعلق بِحُكْمِ تلاوة القرآن في المسجد جماعةً بعد صلاة الصبح والعصر وقبل المغرب؟

(1) في النسخة المطبوعة: [عز الدين بن عبد السلام]. وما أثبتناه هو الذي ذكره ابن فرحون في (تبصرة الحكام). وابن عبد السلام هو: محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري المنستيري (676 - 749هـ)، فقيه مالكي، له شرح على (جامع الأمتها) لابن الحاجب، وهو الذي يَرِدُ ذِكْرُهُ كَثِيرًا فِي التبصرة، وأما عز الدين بن عبد السلام (الفقيه الشافعي)، فَيَذْكُرُهُ ابن فرحون باسم (عز الدين بن عبد السلام) تفريقاً بينه وبين ابن عبد السلام المالكي.

(2) انظر: ابن فرحون. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام. ج 2/ ص 126، ج 2/ ص 277.

(3) تبصرة الحكام. ج 2/ ص 283.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

القرآن ذِكْرٌ، بل هو الذِّكْرُ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: 44]، وفي الذِّكْرَ يَقْظَةُ وحياة، وفي النسيان غفلة وممات، لهذا أمر الله ورسوله بالذِّكْر، ونَهْيًا عن الغفلة والنسيان، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: 24]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: 44]، وما أنزل القرآن إلا للتذكير: ﴿طه: 1-3﴾، وأمر المؤمنين به كثيرًا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 41]، وبشَّرههم بالمغفرة والأجر العظيم جزاء ذلك، ونهَى عن الغفلة والنسيان، فقال لرسوله: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: 205]؛ لأن عاقبة النسيان والغفلة - ولو للحظة قصيرة - قد تكون عاقبته وخيمة، فَيَنْتَهِزُهَا الشَّيْطَانُ - عدو الإنسان - ويُوْقِعُهُ في الموبقات، ولعلَّ من هذا ما جاء في الحديث الصحيح في مسلم: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، فلو كان ذاكرًا لما وَقَعَ في هذه الفواحش.

أنواع الذِّكْر:

وكما يكون الذِّكْر بحركة اللسان، يكون بيقظة الجنان، ويكون بالتفكير في آيات الله المنصوبة للعيان، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [١١] الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُهُودِهِمْ وَيتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا ﴿آل عمران: 190 - 191﴾.

قراءة القرآن أفضل أنواع الذكر:

وأجمع العلماء على أنَّ أفضل أنواع الذكر وأوفرها أجرًا، هي تلاوة القرآن، فبكلِّ حرف منه عشر حسنات، لهذا حرص المسلمون على التلاوة، امتثالاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ»، رواه مسلم، ولقوله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»⁽¹⁾، لَا أَقُولُ الْم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا م حَرْفٌ، وَمِمْ حَرْفٌ»، رواه الترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وقراءة القرآن ممكنة في كلِّ حال: في القيام والقعود وعلى الجُنُوب، وتُبَاح للمُتَوَضِّئ وغير المُتَوَضِّئ إذا لم يكن جُنُبًا، والحائِضُ والنِّفَسَاءُ والجُنُبُ يُجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَقْرَأُوا بَعْضَ آيَاتِهِ لِلتَّعَوُّدِ، فَالذِّكْرُ بِهِ مُتَيْسِّرٌ فِي كُلِّ حَالَةٍ.

فهؤلاء الذين يَتَجَمَّعون في المساجد لقراءته بعد الصبح أو بعد العصر أو قبل المغرب، قد فَعَلُوا فِي أَنْفُسِهِمْ خَيْرًا، امْتَثَلُوا أَمْرَ اللَّهِ بِالذِّكْرِ الْكَثِيرِ آثَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ، وَامْتَثَلُوا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ»، وَكَمَا فَعَلُوا الْخَيْرَ لَأَنْفُسِهِمْ فَعَلُوهُ لغيرهم، لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ الْمَسْجِدَ فَيَسْمَعُونَ مِنْهُمْ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ سَامِعَ الْقُرْآنِ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مَا لِلْقَارِئِ.

وسواء كانت القراءة فردية أو كانت جماعية، فَإِنَّهَا ذِكْرٌ وَعِبَادَةٌ، وَالْأَجْرُ فِيهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَامِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ. وَالْبَرْهَانُ النَّقْلِيُّ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي مُسْلِمٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَذَكَّرُونَ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

(1) ما بين معقوفين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ.

وفي هذا الحديث النَّصُّ على (الاجتماع) في المسجد وعلى التلاوة، تَبَقَّى الكيفية، وظاهر النَّصِّ يَحْتَمِلُ أن يَقْرَأَ بعضهم وَيَسْتَمِعُ الآخَرُونَ، كما يَحْتَمِلُ أن يَشْتَرِكُوا في القراءة، ولو كانت القراءة لواحد فقط لَقِيلَ - مَثَلًا -: «يُتْلَى عَلَيْهِمْ كِتَابُ اللَّهِ»، لكن قوله ﷺ: «يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ» يُفِيدُ أنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ جَمَاعَةً لا واحد، وقد فَهِمَ الإمام الشافعي من الحديث جواز القراءة جماعة⁽¹⁾، والإمام محمد بن إدريس بن شافع قُرْشِيُّ مُطْلَبِيٍّ، مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ، نَشَأَ فِي هَذَلِ، وَكَانَ مِنْ أَفْصَحَ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَكُتِبَ بِهَا، وَبَلَغَ فِي الْعِلْمِ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ، وَقَرَأَ عَلَى مَالِكٍ ثَلَاثَ سِنَوَاتٍ، وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ عِلْمَ أَصُولِ الْفَقْهِ، الَّذِي يُعَدُّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَفْضَلَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ بِهَذَا الظَّاهِرِ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ: يَجُوزُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ جَمَاعَةً، كَمَا يَجُوزُ أَفْرَادًا، فَبَرَهَانَ سُنِّيَّةُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى قِرَاءَتِهِ سُنَّةٌ قَوْلِيَّةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَرُوِيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كِرَاهَةُ الْقِرَاءَةِ الْجَمَاعِيَّةِ، وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي كُتُبِهِمْ هَذِهِ الْكِرَاهَةَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَكْرُوهَ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ هُوَ مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَجَا الثَّوَابَ الْكَامِلَ عَلَى قِرَاءَتِهِ الْجَمَاعِيَّةِ، وَمَنْ أَخَذَ بِالرَّوَايَةِ عَنْ مَالِكٍ فَقَدْ ارْتَكَبَ مَكْرُوهًا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَكِنْ لَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ بِإِجْمَاعِ الْأَصُولِيِّينَ، فَاْلْمَكْرُوهُ لَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ الْحُرْمَةِ، وَلَا يَكُونُ بِدْعَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

وَمِنْ أَقْوَالِ مَالِكٍ: أَنَّ يُضْرَبَ بِقَوْلِهِ عَرَضُ الْحَائِطِ إِذَا خَالَفَ السُّنَّةَ. وَقَدْ أَهْمَلَ أَصْحَابُ مَالِكٍ قَوْلَهُ هَذَا، وَخُصُوصًا الْمُتَأَخِّرِينَ، فَجَمَعُوا بِأَنْفُسِهِمُ الْقُرَّاءَ عَلَى تِلَاوَتِهِ جَمَاعَةً، كَمَا تَأْتِي الْحِكَايَةُ عَنْ سَيِّدِي مُحَرِّزِ التُّونِسِيِّ، وَأَقَرَّ فِعْلُهُ فَطَاحِلُ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا جَمَعُوا الْقُرَّاءَ لِقِرَاءَتِهِ عِنْدَمَا تَبَيَّنُوا مِنْ عَدَمِ مَخَالَفَتِهِ لِلسُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ - عَلَى الْأَقْلَ احْتِمَالًا -

(1) قال النووي: «في هذا دليل لفضل الاجتماع على تلاوة القرآن في المسجد، وهو مذهبنا ومذهب

الجمهور». انظر: شرح النووي على صحيح مسلم. ج 17/ ص 21-22.

وللفوائد الكثيرة المُحَقَّقة مِن تلاوة الجماعة: مِن إتقان حِفْظه، وَتَرْسِيخه في الصدور، وسهولة استذكاره، وتصحيح بعض حروفه لِمَنْ حَفَظَهَا مُحَرَّفةً، ولتمكين بعض السامعين مِن الحفظ بعد المداومة. وهذا مِمَّا يَجْعَلُ الحافظين لآياته كثيرًا، كما هو الأمر الواقع عندنا في أقطار المغرب، والحمد لله.

لهذا نَرَى أَنَّ علماءنا بالمغرب العربي - مِن ليبيا حتى طنجة - خالَفُوا ما رُوِيَ عن مالك - وهو إمامُهم يُحِلُّونه ولا يَعْبُدونه - وَجَمَعُوا الناسَ على قراءته في المساجد والمُجَامَعِ آناء الليل وأطراف النهار، كما في الحديث، وَقَبِلُوا مِن العامة أَنَّ تَوَقَّفَ على تلاوته الأُحْبَاسُ الكثيرة، وكذلك غير المالكية بالمغرب - كما في تونس والجزائر - وهُم الحنفية والإباضية، لم يُخَالِفُوا علماءنا، بل فَعَلُوا أَكْثَرَ منهم، فقد رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا الإباضية في مدينة (القرارة) يَجْتَمِعُ قُرَاؤُهُم بالمسجد كُلَّ يومٍ لقراءته، حتى إذا جاء شهر رمضان دامت حلقتهم على التلاوة لَيْلَ نهار، لا يَفْتَرِقُونَ ابتداءً مِن وقت الإعلان عن دخوله، وانتهاءً بدخول العيد وصَبِيحَتِهِ، فإذا اضْطُرَّ أَحدهم - للتعب أو النوم أو الحاجة - للقيام مِن الحلقة خَلَفَهُ غَيْرُهُ فيها، وقد أَوْزَنَهُم حُبُّهُمْ للقرآن والتَخَلُّقُ بأخلاقه إنفاقَ أموالهم بتكافل عجيب للمحتاجين مِن الفقراء والمساكين كامل أيام الشهر، فكلُّ محتاج عليه أن يُسَجِّلَ اسمه وَعَدَدَ مَنْ يَعُولُ في قائمة يَضَعُهَا عند (العاملين) على الصدقة، ثم يَعَيِّنُ له التاجر الذي يَقْبِضُ منه الدقيق واللحم، وكلُّ ما يَلْزَمُهُ للشهر، ولعلَّ هذه العادة عامَّةٌ في كُلِّ مدن (مِيزَاب). ومساجدُ تونس والجزائر لا يَخْلُو أَحَدُهَا مِن جماعة (الحزب).

وأوَّلُ مَنْ أَثَّرَ عنه جَمْعُ القُرَّاء للتلاوة الجماعية إثر الصبح، هو الشيخ (مُحَرِّز بن خَلَف)، الذي أَلَّفَ له ابن أبي زيد القيرواني مَن (الرسالة) لِيُعَلِّمَهَا لِلصُّبَّانِ، وكانا يَعِيشَانِ (مُحَرِّز وابن أبي زيد) في القرن الرابع الهجري، الذي كانت السلطة فيه لِلْعَبِيدِيِّينَ، حُرَّاسِ البِدْعِ الشَّيْعِيَّةِ ومفاسدها، وأعداء السُنَّةِ، فكان العلماء يُشْهَرُونَ الحربَ على بَدْعِهِمْ ومفاسدهم، وَيُقَاوِمُونَهَا مقاومة شديدة، وَيَتَحَدَّوْنَهَا حتى أَجْبَرُوهَا

على الرحلة عن بلادنا، فعَشَّشَتْ أباطيلُها وفَرَّخَتْ في غير بلادنا، ورَجَعَ جميع أهلنا إلى السنة على يد آل باديس الصَّنْهاجِيِّين، سَلَفُ الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمهم الله.

وإذا كان الشيخ مُحَرِّزٌ قد نَظَّمَ الجماعات للتلاوة الجماعية في المساجد بعد الصبح، فإنَّها سَرَتْ مِنْ تونس إلى الجزائر والمغرب، وأصبح لهؤلاء القُراء جِرايات يأخذونها، لَوْقَفَها عليهم مِنْ طرف أهل الخير والإحسان، ودامت إلى هذا العصر. ورغم استيلاء العُدُوِّ الحَقود على كُلِّ أحباسنا، فإنه لم يَسْتَطِعْ تَشْتِيت (الحَلَق) القرآنية وطَرْدَها مِنْ مساجدنا، فهل يَسْتَطِيع هذا أبناؤنا؟

ثم طرأ تجديدُ قراءته في تونس في الخمسينات مِنْ القرن الرابع عشر مِنْ الهجرة، أَحَدَتْهُ أَحَدُ الْمُتَخَرِّجِينَ مِنَ الزيتونة، وهو الشيخ عبد العزيز الباوندي، فصار يَجْمَعُ الجموع مِنَ الصُّيَّان والشُّبَّان والشيوخ في (حَلَقَة) هو نَجْمُها، ويُمْلِي عليهم آيات السُّور آيةً فآيةً، يَنْطَقُونَ بها معًا حتى يَحْفَظُها حِفْظًا جَيِّدًا مُتَقَنَّا، فَيَنْتَقِلُونَ إلى التي تَلِيها، وبهذه الطريقة استطاع أن يُحَفِّظَ الأجزاء الكثيرة مِنَ القرآن للعدد الكبير، وإذا انتهت الحلقة اليومية أُلْقِيَ عليهم درسًا في آية أو حديث صحيح، بعد أن يَتَلَوْا ما حَفِظُوهُ جماعةً.

هذه سَنَةٌ سَنَّاها هذا الرجل العظيم رحمه الله ورضي عنه، شاهدتها عام 1934 قبل وفاته، ثم امتدَّت مِنْ جامع (الحق) بتونس إلى غيره، وعَمَّتْ في مُدُن تونس مِنْ بعده، ويُسَرِّفُ أستاذنا العلامة محمد الشاذلي النيفر - حفظه الله - اليوم على جَمْعِيَّات تحفيظ القرآن، ورَأَيْتُ في مدينة القيروان العلامة الأستاذ عبد الرحمن خليف يقوم بنفسه في جامع عقبة بن نافع على نفس طريقة الباوندي، مع الفَرْق في درجتها العلمية، فإنَّ زميلنا الشيخ عبد الرحمن خليف يَمْلِكُ شهادة العالمية مِنَ الزيتونة في القراءات وفي العلوم أيضًا، ويُعَدُّ مِنْ أَفْذاذ علماء العالم الإسلامي، وقد جَمَعَتْنَا حَلَقُ الدراسة، وَتَخَرَّجْنَا معًا سنة 1943، وكان مِنَ الشُّجْعان الذين قاوموا الطُّغْيان أيام عِزَّتْهُ، فَحُكِمَ عليه بالسجن الطويل.

وأثناء دراستنا أمام الشيخ عبد الحميد بن باديس في الثلاثينات، كانت مساجد الجزائر كلها زاهرة بحلق القراء، ومنها الجامع الأخضر الذي كان له عريناً، وكان رحمه الله إمام السنة، قامع البدعة، لا يخشى في الله لومة لائم، فأقرّ طلاب القرآن على (حلقهم)، وأدخل عليها بعض التعديل، إذ جعل طلابه يقرؤونه بالوقف على عادة أهل (المدينة) و(الجزائر) و(وهران)، وأهل (قسنطينة) يقرؤونه مُسْتَرْسِلِينَ دون وقف، ولا شك أنّ عادة (الجزائر) و(وهران) أضبط للقراءة والأداء الصحيح.

إذن، فإنّ الاجتماع على قراءة القرآن في حلقة واحدة سنة قولية مُستفادة - على الأقل احتمالاً صحيحاً - من قوله عليه الصلاة والسلام: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ»، وسنة عملية أجمع عليها علماؤنا فعلاً أو إقراراً منذ القرن الرابع الهجري، أي أكثر من ألف سنة، وبها عمرت مساجدنا وازدهرت.

أما القول بأنها بدعة، والحكم بحرمتها، فهو (البدعة) اليقينية لا الوهمية، ويكفي ما فيه من الشرور منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه، فإن القرآن ذكر يقول: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: 114]، ومثل هذه الفتوى الغربية لا يستطيع أن يستقر صاحبها حتى بالمدينة المنورة.

وأما قراءة الواحد بصوت رخيم وسماع الآخرين، فهذا هو المختلف فيه، ولا شك في حرمة إذا كان في الصوت المطرب فتنة تشغل عن تدبر القرآن.

حالة قراءة القرآن جماعة هي ما ذكرنا، ثم غزّنا بدعة الحكم بمنع الاجتماع لقراءته، يدعوى أنّ الاجتماع لقراءة القرآن بدعة مُنكرة؛ وذلك لأنّ بعض المُتَسَبِّين للعلم شنعوها تشنيعاً عظيماً، حتى بلغ الأمر ببعض شبابنا الاعتداء على القراء ومنعهم بالقوة، فورد إلينا هذا السؤال وأجبنا عليه، ومما لم أذكره أننا أيام السجن المُضَيّق كان الاجتماع لقراءة القرآن وسيلة من وسائل حفظه أو استرجاعه بعد النسيان.

وإننا نُحذّر شعبنا من مثل هذا الغلو، فإن نسيان القرآن فيه وعيد شديد مُحتمل، ألم

يَقُلُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ (١٢٥) قَالَ
كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي ۖ وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَشْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِنَا
رَبِّهِ ۖ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى ۖ ﴿ (١٢٧) ﴾ [طه: 125 - 127].

1990 / 01 / 22

السؤال:

ما رأيكم في تلاوة القرآن في المسجد بعد صلاة الصبح والعصر وقبل صلاة
المغرب، في شكل جماعة، وذلك دون فهم ما يقولون، وعدم الترتيب في الأداء، والتنافس
على رفع الصوت، فهل هذه التلاوة جائزة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: سؤالك هذا من الأسئلة الموجهة، التي يُراد بها جرُّ المفتي إلى جواب
مخصوص من السائل، والمراد من هذا السؤال الوصول إلى فتوى بمنع هذه الكيفية من
تلاوة القرآن!

ومعاذ الله أن يَحْضِلَ مني شيء من ذلك، فإنَّ الشَّقِيَّ حَقًّا مَنْ أَفْتَى بِمَنْعِ النَّاسِ مِنْ
التلاوة، أفرادًا وجماعات، ولعلَّ آية واحدة منه تُثَلِّ تكون سببًا لهداية التَّالِي أو لهداية
السامع أو لهما، وليَقْظَةِ الضمير النائم، والتوبة النَّصُوح.

وَمَنْ الَّذِي يَنْهَى عَنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ أَوْ سَمَاعِهِ، إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ، فَكَفَرَ بِاللَّهِ، ﴿ وَقَالَ
الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت: 26]، أما المؤمنون
الأخيار فلا يفعلون هذا، بل تفرح قلوبهم لِذِكْرِ اللَّهِ، وبه تَحْيَا القلوب، ﴿ وَإِذَا قُرِئَ
الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: 204].

ثانيًا: أول ما يَلْفُتُ النَّظَرُ في استفسارك، قولك: إنَّ هؤلاء القراء (لا يفهمون ما

يقولون)! يا سبحان الله! مَنْ الذي عَلَّمَكَ أَنْ مِنْ شروط التلاوة فَهْمُ الآياتِ الْمُتْلَوَةِ؟ وما قولُكَ في مئات الملايين مِنَ المسلمين الأعاجم الذين لا يعرفون لغة القرآن، وَيَتَعَذَّرُ عليهم فَهْمُ الكلمات العربية؟ هل نَمْنَعُهُمْ مِنَ التَّلاوة؛ لأنهم لا يفهمون؟ أم تُترجم لِنُغْنِيَهُمْ آيات القرآن؟ والقرآن لا تُترجم ألفاظُ آياته بإجماع العلماء، وإنما تُترجم معانيه، ولا تَصِحَّ الصلاة إلا بألفاظه العربية، فإنها المنزلة على قلب رسول الله ﷺ.

وَمَنْ تتوفَّر فيه شروط الفهم لكلِّ ألفاظه؟ حتى في كبار الصحابة - وهُمْ عَرَبٌ أَفْصَحُ - خَفِيَ عنهم المُرَاد، فهذا الصحابي الجليل عَدِيُّ بن حاتم رضي الله عنه سَمِعَ قول الله تعالى في نهار الصوم بدايةً ونهايةً: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: 187]، فجاء إلى فراشه بِخَيْطَيْنِ أبيض وأسود، وجعل - في تَرْقُبِ الإمساك - يَنْظُرُ إليهما، لِيَبَيِّنَ له الخيط الأبيض مِنَ الخيط الأسود⁽¹⁾، وبسبب ذلك نَزَلَ قوله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾⁽²⁾ [البقرة: 187]، فجاء البيان مِنْ رَبِّ القرآن، فهل يُقال أنه لم يكن يَتْلُو القرآن، أو لم تكن تلاوته مقبولة؟

وغيره مِنْ كبار الصحابة، يُرَوَى - في الصَّحاح - أن منهم مَنْ عَكَفَ السنوات العديدة على (تَقَهُم) سورة واحدة، هي (البقرة)⁽³⁾، فما تَوَصَّلَ إلى فَهْمِهَا إِلَّا في بضع عشرة مِنَ السنوات، فما قولُكَ في تلاوته لها قبل أن يَنْتَهِيَ مِنْ فَهْمِهَا؟

ثالثاً: وَمِمَّا يُفْهَمُ مِنْ سؤَالِكَ الْمَوْجَّه أَيْضاً، أَنَّ في تلاوتهم (الباطلة): «سوء الأداء

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ...﴾، حديث (1916)، عن عَدِيِّ بن حاتم رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ...﴾، حديث (1917)، عن سَهْلِ بن سعد رضي الله عنه.

(3) في الموطأ (ج 1/ ص 205): عن مالك أنه بَلَغَهُ أَنَّ عبد الله بن عمر: «مَكَثَ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثَلَاثِي سِنِينَ يَتَعَلَّمُهَا». وفي "شُعَبُ الْإِيمَان" للبيهقي (ج 3/ ص 346) عن ابن عمر قَالَ: «تَعَلَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَقَرَةَ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمَّا خَتَمَهَا نَحَرَ جُرُورًا».

والترتيب، والتنafس على رَفَع الصوت»، وَمَنْ الذي أَخْبَرَكَ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ التَّلَاوَةُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ فِي فَصَاحَةِ سَخْبَانٍ وَائِلٍ فِي الْأَوَّلِينَ، وَعَبْدُ الْبَاسِطِ عَبْدُ الصَّمَدِ فِي الْآخِرِينَ، أَوْ عَلَى الْأَقْلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبُلَيْدِيِّ فِي الْآخِرِينَ، أَوْ عَلَى الْأَقْلِ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ فُضْلَاءً، فَإِنَّهُ أَفْصَحُ مَنْ سَمِعْتُ إِتْقَانًا لِنُطْقِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ فِي الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ خُطَابَةً وَمَثِيلًا؟ إِنَّ اللَّهَ - يَا بُنَيَّ - أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ التَّمَتُّعَ وَالْمُتَّهِّينَ، بَلْ أَخْبَرَ الْمُعْصُومَ أَنَّ أَجْرَهُمْ يُضَاعَفُ لِمَا يُعَانُونَ، رَوَى الشَّيْخَانُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ».

فَالْقُرْآنُ مَنْجَمٌ مَعْدِنٌ نَفِيسٌ، يَنَالُ مِنْهُ الْفَصِيحُ الَّذِي يُحَسِّنُ أَدَاءَ حُرُوفِهِ، وَيُتَقِنُ النُّطْقَ بِهَا، وَيَعْرِفُ مَخَارِجَهَا، كَمَا يَنَالُ مِنْهُ الثَّرْوَةُ النَّفِيسَةُ الْمُتَمَتُّعُ وَالْمُتَتَعِّعُ، وَمَنْ هُوَ فِي الْكَلَامِ لَا يَكَادُ يُبَيِّنُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ أَيْضًا خَلَقُ اللَّهِ.

وَالَّذِينَ يَتْلُونَ الْقُرْآنَ قَدْ تَخْتَلَفَ أَصْوَاتُهُمْ فِي عُلُوِّ صَوْتِ أَحَدِهِمْ عَلَى أَصْوَاتِ رِفَاقِهِ، وَقَدْ تَكُونُ أَصْوَاتُ آخَرِينَ خَفِيفَةً هَيَّئَةً، وَقَدْ كَانَ صَوْتُ عُمَرَ جَهِيرًا يُسْمَعُ مِنْ بَعِيدٍ، وَكَانَ صَوْتُ أَبِي بَكْرٍ خَافِتًا، حَتَّى قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَصِفُهُ بِأَنَّ عُمَرَ أَوَّلَى مِنْهُ بِالصَّلَاةِ بِالنَّاسِ: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ»⁽¹⁾...»⁽²⁾.

فَلَا حَرَجَ، لَا عَلَى مَنْ عَلَا صَوْتُهُ بِالْفَافِ الْقُرْآنَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ طَبْعُهُ، وَلَا عَلَى مَنْ انْخَفَضَ، وَإِنَّمَا الْغِنَاءُ بِهِ وَالتَّطَرُّيبُ هُوَ الْمَمْنُوعُ وَالْحَرَامُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

إِنَّ هَذِهِ الْمُبَرَّرَاتِ الَّتِي سُقِّتْ ذِكْرُهَا فِي سَوَالِكِ، هِيَ بَعْضُ الْمُبَرَّرَاتِ الَّتِي يُعَلَّلُ بِهَا قَوْمٌ لِمَنْعِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ جَمَاعَةً فِي الْمَسَاجِدِ، وَقَدْ وَقَفُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى مَنْعِ حَلْقِ الْقُرْآنِ فِي

(1) أَسِيفٌ: أَيُّ حَزِينٍ، وَقِيلَ: سَرِيعُ الْحَزَنِ وَالْبُكَاءِ.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، بَابُ: الرَّجُلُ يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُّ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ، حَدِيثُ (713)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

المساجد، يدَعُوها أنها (بدعة)، وتَدَخَّلُوا بِجَبْرِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْقِرَاءَةِ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ وَالْعَنْفِ، بِمَا لَا يَلِيقُ لَا بِالْمَسْجِدِ وَلَا بِالتَّلَاوَةِ، وَلَا بِحُرِّيَّةِ الْعِبَادَةِ، وَلَا لِجُمُوعِ الْمُسْلِمِينَ، هَدَاهُمْ اللَّهُ، وَجَعَلَ فِيهِمُ الْفَهْمَ وَالْعِلْمَ وَالشَّفَقَةَ وَالرَّحْمَةَ وَالرَّأْفَةَ، فَإِنَّهَا مِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا وَصَفَهُ رَبُّهُ لِقَوْمِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128].

فَمَنْ كَانَ (سُنِّيًّا) حَقِيقِيًّا، فَهَذَا مَكَانُ الْقُدْوَةِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ الْمُتَوَاتِرِ، لَا يُقَالُ فِي سَنَدِهِ: مَا دَرَجَتُهُ مِنَ الْقَبُولِ؟ -: شِدَّةُ الشَّفَقَةِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَالْجَرِصُ عَلَى هِدَايَتِهَا، وَالرَّأْفَةُ بِهَا، وَالرَّحْمَةُ، وَالْحُزْنُ عَلَى عَنَتِهَا.

لَقَدْ اعْتَبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبُيُوتَ الَّتِي لَا يُصَلِّي فِيهَا أَصْحَابُهَا قُبُورًا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا بِهَا النَّافِلَةَ⁽¹⁾، لِيَقْرُؤُوا الْقُرْآنَ فَتَسْتَنِيرَ بِهِ. وَأَنَا أَعْتَبَرُ الْمَسَاجِدَ الَّتِي خَلَتْ مِنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَمِنْ سَمَاعِهِ مِنْ عَامَّةِ الْمُصَلِّينَ، قُبُورًا خَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ وَهَدْيِهِ وَنُورِهِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

لماذا نزل القرآن مُنَجَّمًا؟

السؤال:

لماذا نزل القرآن مُنَجَّمًا، ولم ينزل جُمْلَةً واحدة في كتاب واحد؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. **أَوَّلًا:** مِثْلُ هَذَا السُّؤَالِ قَدْ يَقَعُ مِنْ مُسْلِمٍ صَحِيحِ الْإِيمَانِ، أَوْ يَقَعُ شُبْهَةً فِي قَلْبِهِ،

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّهَجُّدِ، بَابِ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ، حَدِيثُ (1187)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا».

فيجب أن يَعْلَم أنه من وساوس الشيطان، ولْيبادِر إلى طلب الاستغفار؛ لأنّ فيه اعتراضاً يُشبه اعتراض الكافرين، فهم الذين حَكى عنهم القرآن في قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: 32]، ثم أجابهم حيناً: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (٣٢) وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا (٣٣) [الفرقان: 32-33]، وهو جواب كافٍ يُبَيِّن الحكمة بتنجيم القرآن.

ثانياً: فإن وقع السؤال من مسلم، عَلِم أنه وسوسة من الشيطان، لقوله تعالى في وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: 2]، وقوله في الكافرين: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: 125]. فالؤمن إذا تَطَرَّقَ إلى مثل هذا الموضوع، فغاية ما يقول: الحكمة في الآية كذا وكذا... وحتى مثل هذا لا ينبغي أن يكون إلّا فيما فيه نصّ، أو ظاهر من القرآن والسنة، فكلّ ما يرد من القرآن مقبول، وإذا سمعه المسلم قال: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: 7]. وقد كان رسول الله إذا نزل عليه شيء من القرآن استعجل قراءته خوفاً من ذهابه، فأمر أن لا يُحَرِّك به لسانه لِيَعَجَلَ به، وقد ضَمِنَ له حِفْظُهُ ثم قراءته، وتكفّل بِجَمْعِهِ وقراءته، فصار عليه الصلاة والسلام إذا نزلت عليه الآية يُبَلِّغُهَا، ويأمر كاتب الوحي بكتابتها، ويُعَيِّنُ له مكانها من السورة حتى تَتَسَقَّ مع ما تَقَدَّمَها وما تَأَخَّرَها، وهذا أمرٌ صَحَّحه العلماء أنه بأمر توقيفي، وسواء نزلت سورة كاملة - كما قيل في الأنعام - أو نزلت آيات من سورة، أو آية واحدة من كلمات قليلة، مثل: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، تفسيراً لَتَبَيَّنَ: ﴿حَقٌّ يَتَبَيَّنُ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ (1) [البقرة: 187]، أو استثناءً من تكليف أو خبر، كما في قوله تعالى: ﴿لَا

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ...﴾، حديث (1917)، عن سَهْل بن سعد رضي الله عنه.

يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿النساء: 95﴾، فكلمة ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ نزلت بمفردها ووُضعت مكانها⁽¹⁾، زيادةً في البيان، وإلا فالمعذور مُسْتَشْنَى مِنَ التكاليف الثقيلة عليه.

ثالثاً: أما الاعتراض والتعجيز، فإنما يلجأ إليه الكافرون تكديباً وعناداً، فهم الذين قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: 32]، كما قالوا: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ۖ﴾ [الأنعام: 10]، أو تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَعَسَى فَتُنْجِرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: 90 - 91]، إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ تَرَفَّى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ تُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: 93]، فهم الذين يشترطون تنزيل كتاب كامل ليؤمنوا، أو يأتي ملكٌ مِنَ السماء معه يُصَدِّقُه، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: 8]، فأخبره تعالى أنه لو أُيِّدَ بِمِثْلِ هذه الآيات المعجزة لما كان في صالحهم؛ لأن الآية السماوية يَعْقُبُهَا العقاب العاجل - دون مُهْلَةٍ - بالهلاك السماوي، فالمراد من آيات القرآن هو الهداية، والرحمة، وفتح البصائر، وهذا يكون في غير استعجال، بل مع الأناة.

ولما وَقَعَتْ غزوة بدر، دعا النبي على بعض عتاة قريش، وعَيَّنَهُم بأعيانهم، فَوَقَعَ مَهْيُهُ عَنْ ذَلِكَ، وأخبره الله أَنَّ الأمر ليس بِيَدِهِ، وإنما هو إلى رَبِّهِ، فَمَنْ شَاءَ هَدَاهُ وَلَوْ بَعْدَ عِنَادِهِ، وَمَنْ شَاءَ أَهْلَكَهُ لِظُلْمِهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ، قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ [آل عمران: 128]، وهكذا عَذَّبَ جماعةً منهم، لكنه تاب على بعضهم فأسلموا وتابوا، منهم بعض أبطال المعتدين في يوم أُحُد، كالحارث بن هشام، وخالد بن الوليد، وأبي سفيان بن حرب، وعمرو بن العاص، فقد صاروا

(1) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}، حديث (4592)، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

مِنْ بَعْدُ مِنْ أَبْطَالِ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا مَنْ أَصِيبُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ أَيَّامُ كُفْرِهِمْ وَجَهْلِهِمْ، مِثْلَ حَمْزَةٍ، وَشُهَدَاءُ أُحُدٍ، فَهُمْ سَادَةُ الشُّهَدَاءِ، وَكَانَتْ هِدَايَةُ قَوْمِهِمْ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ حَيَاتِهِمْ لَوْ خُيِّرُوا فِي الْإِسْتِشْهَادِ أَوْ التَّأَخُّرِ، وَبَيْنَ مَوْتِ قَوْمِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَبَيْنَ هِدَايَةِ قَوْمِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ.

رَابِعًا: فَأَمَّا الْجَوَابُ الْوَاردُ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ يُبَيِّنُ لِدَوِي الْأَبْصَارِ مَا يُقْنِعُهُمْ، فَالْمُرَادُ مِنْ تَنْزِيلِهِ مُنَجِّمًا ظَاهِرًا، فَأَوَّلُ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ إِبْطَالُ كَلَامِهِمْ وَإِفْحَامُهُمْ، وَفُلُجٌ⁽¹⁾ الْإِسْلَامِ، وَتَثْبِيتُ قَلْبِ النَّبِيِّ بِحُجَّةٍ مِنَ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ، فَردُّوا عَلَيْهِمْ كَيْدَهُمْ، وَهَذَا مَا أَشَارَ اللَّهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: 32]، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ [الْإِسْرَاءِ]⁽²⁾: ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَرَّقْنَاهُ لِنُقَرِّاهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءِ: 106].

وِثَانِي مَا يَظْهَرُ، إِبْطَالُ أَمْثَالِهِمْ، فَقَدْ اعْتَرَضُوا عَلَى ذِكْرِ الْبَعُوضِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْبَعُوضَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، لِحِكْمَةٍ بِالْغَةِ، مِنْهَا: أَنْ يُؤَدَّبَ بِهِ الْجَبَابِرَةُ، وَيَسْتَطِيعَ أَنْ يُهْلِكَ بِهِ أُمَّةٌ كَامِلَةٌ، وَتَسْتَطِيعَ الْبَعُوضَةُ أَنْ تَشْرِبَ الدَّمَاءَ النَّقِيَّةَ مِنْ جِسْمِ الْفِيلِ، وَهُوَ أَضْعَفُ الْحَيَوَانَاتِ، مَعَ أَنَّهَا مِنْ أَوْعَفِ الْحَيَوَانَاتِ. فَتَنْجِيمُ الْقُرْآنِ مِنْ حِكْمَتِهِ أَنْ يُبْطِلَ هَذِهِ الْأَمْثَالَ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26]، فَالَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: 33]، فَالْآيَةُ تُبْطِلُ مِثْلَهُمْ، وَتَفْتَحُ بَصَائِرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِذَا نَزَلَتْ كَنَجْمٍ اهْتَدَى بِهَا، وَإِذَا نَزَلَتْ فِي ضِمْنِ كِتَابٍ فَالْإِتِّفَاتُ قَلِيلٌ.

(1) الْفُلُجُ: الظَّفَرُ وَالْقَوْزُ. لِسَانُ الْعَرَبِ. ج 2/ ص 347.

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ [سُلَيْمَان]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

ثم إنَّ القرآنُ أنزلَ في ثلاثٍ وعشرين سنةً، فلو نزلَ دفعةً واحدةً دون تنجيمٍ لَسَارَعُوا بتكذيب ما جاء فيه، بما يجهلون أخباره، ويُجادِلون فيه، وقد أخبر القرآنُ بأشياء وقعت في الماضي، وأشياء ستقع في المستقبل، وأشياء لا يَعْلَم حقيقتها إلا الله، وكلُّ هذا تَحَقَّقَ مِن بَعْد. ولَمَّا نزلت سورة الرُّوم، وأنهم سَيَغْلِبُونَ بَعْدَ غَلَبِهِمْ، وعاندوا وكذَّبوا، ودَفَعَ بهم الحُمُقُ إلى أن يُراهنوا على تكذيب ما سيقع، فراهنهم أبو بكر على أن الأمر سيقع كما أخبر الله به، وتَوَلَّى كِبَرَ الأمرِ أُبَيُّ بْنُ خَلْفٍ، ولَمَّا بَلَغَ أمرُ الرَّهَانِ إلى رسول الله ﷺ، أمرَ أبا بكر أن يزيد في قيمة الرَّهَانِ، ويُطِيلَ في مدَّته، وهي بَضْعُ سنين، والبِضْعُ ما بين ثلاثة إلى تسعة، ففَعَلَ أبو بكر ما أمر به، وكان الرَّهَانُ في أوَّل الإسلام مسكوتاً عنه، ثم نزل تحريمه في آية المَيْسِرِ في سورة المائدة⁽¹⁾، وهي مِن آخِر ما نَزَلَ مِنَ القرآن، والرَّهَانُ مِن جُمْلَةِ المَيْسِرِ، وسواء كان مِنَ النوعِ الحَقِيرِ أو النوعِ (الرَّفِيعِ)، فلا يكون في حُكْمِ أمةٍ تَدِينُ بالإسلام.

وقد رَبحَ أبو بكر الصَّدِيقُ الرَّهَانِ، فَخَصَرَ اللهُ الرُّومَ على أعدائهم، وكان انتصارهم يوم أن انتصر المسلمون على مُشركي قريش يوم بَدْر، فَصَدَّقَ اللهُ في قوله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ④ ﴿يَنْصُرِ اللهُ﴾ ⑤ [الرُّوم: 4-5]، وكان ذلك اليوم يوم بَدْر⁽²⁾.

وكلُّ ما جاء في القرآن مِن آيات تُحَدِّثُ عن ماضٍ أو مُستقبل، أو عِلْمٍ دقيق، أو آية مِن آيات الأَكْوَانِ، تَبَيَّنَ صِحَّتُهُ، مثل: قِلَّةُ الهَوَاءِ كُلِّهَا صَعْدُنَا إِلَى السَّمَاءِ، في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: 125]، فهذه آية كونيَّة، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: 22]، ومثل هذه الآيات كثيرة جدًّا في القرآن. ولم يُخَيِّرِ القرآنُ بشيء

(1) وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا الْفَيْسِرَ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلَمَ رِجْسًا مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90].

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 14/ ص 1-3.

مستحيل، كما يُوجد في آيات التوراة؛ لأنها حُرِّفَتْ عن أصلها، وأخبر الله عن فعلهم: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 78].

خامساً: وقد تبين مما تقدّم، أنه لا يُخْرِجُنَا أن يكون مثل هذا السؤال من مؤمن غافل أو مُغفل، أو من كافر مُلحد مُعاند، مع إسلام آبائه وأجداده، فإن ارتداده عن الإسلام لا يضرُّ به إلا نفسه، كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ...﴾ [المائدة: 54]، إلى آخر الآية، وهذه الآية أيضاً مُعجزة، فيوم نزلت كانت قريش وأبطالها، وثقيف ورجالها، من أشدّ الناس عداوة للإسلام، ثم أتى الله بهم قبل الفتح وبعده، فكانوا هم الذين أجبروا المُرتدّين على التوبة والإنابة، وفتحوا الأقطار والأمم، ونقلوا الهداية إليهم، وهكذا أسلمت فارس، والهند، وبعض الروم، والحَبَش، والقِبْط، والترك، والبربر... إلى آخره، ونبغ فيهم من صدق عليهم وصِفُ القرآن، بأنهم يُحِبُّون الله وُحِبُّهُمْ، وأنهم أدلّة على المؤمنين، أعزّة على الكافرين، يُجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم. فمن جُملة هؤلاء - في بلادنا - صولاتُ جدٍّ من جدودنا، دخل الإسلام، وبايع الخليفة عثمان، وظهر من أبناء (مازغ) الأبطال العظام، مثل طارق بن زياد، ثم عبد المؤمن بن علي وأبناؤه، ثم ملوك بني مَرين والزَيَّانِيّين، وما يزال في هؤلاء الأمازيغ الحقيقيين - لا بالدَّعْوَى - [من] ⁽¹⁾ يُبرهنون على أنهم يُحِبُّون الله وُحِبُّهُمْ، مثل ابن باديس، والعربي التَّبَسِّي، ومصطفى بن بُوْلَعِيد، وأعميرُوش، يَمَن لا يُخَفُّون أن أصلهم أمازيغي، والإسلام لا يُقَرِّرُ التَّعْزِي ⁽²⁾ بعزاء الجاهلية، وكلُّ من فعل فهو أهلٌ للاحتقار والمآل السيئ، كما أوعدت الآيات من القرآن.

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم الكلام.

(2) التَّعْزِي: الانتفاء والانتساب إلى القوم. انظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 3/ ص 233.

آخِر آيَات القرآن نزولاً

السؤال:

يتعلق السؤال بآخر آيات القرآن نزولاً؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الآية الأولى نزولاً هي قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝٢ مِنْ عَلَقٍ ۝٣ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٤ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٥ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٦﴾ [العلق: 1-5]، وقيل هي سورة الفاتحة.

واستمر القرآن ينزل مُنْجِماً 23 سنة، وكان آخره نزولاً قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281]، وقد خُتِمت بها آيات الربا، التي خُتِمت بها آيات الأحكام، وأعلنت إكمال الدين، وإتمام النعمة على المسلمين، بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

وقد خطب رسول الله بآية الربا في حجة الوداع، وأبطل ربا عمه العباس بالطائف، وفي خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال رجل يهودي للمسلمين: «إِنَّ آيَةَ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَءُونَهَا، لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ، لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا»، قيل: «وَأَيُّ آيَةٍ؟»، قال: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...»، فبلغ قوله عمر، فقال رضي الله عنه: «إِنِّي لِأَعْلَمُ الْيَوْمَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ، نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ»⁽¹⁾. فبين عمر رضي

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: زيادة الإيمان ونقصانه، حديث (45)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الله عنه أن اليوم الذي نزلت فيه هو عيد عظيم عند المسلمين، بل هو أفضل أيام السنة على الإطلاق، كما حَقَّقَه العلامة ابن القيم في (زاد المعاد)⁽¹⁾.

وجاء في القرطبي أن: «الذين عبارة عن الشرائع التي شَرَعَ وفتح لنا، فإنها نزلت نُجُومًا، وآخر ما نزل منها هذه الآية، ولم ينزل بعدها حُكْمٌ، قاله ابن عباس والسُّدِّيُّ. وقال الجمهور: المراد مُعْظَمُ الفرائض والتَّحْلِيلُ والتَّحْرِيمُ، قالوا: وقد نزل بعد ذلك قرآنٌ كثير، ونزلت آية الربا، ونزلت آية الكَلَالَةِ إلى غير ذلك، وإنما كَمَلَ مُعْظَمُ الدين وأمرُ الحج، إذ لم يَطْفُف معهم في هذه السنة مُشْرِكٌ»⁽²⁾.

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ آية الربا خُطِبَ بها النبي في ذلك اليوم، فلا يَتَحَقَّقُ أنها نزلت بعد إعلان كمال الدين، وإتمام النعمة على المسلمين، وكان ذلك في حَجَّةِ الوداع، التي عاش بعدها نحو 90 يومًا، وقال للمسلمين: «لَعَلِّي لَا أَلْقَاكُمْ بَعْدَ عَامِكُمْ هَذَا»⁽³⁾.

أما آية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: 281]، فإنها نزلت قبل موت النبي ﷺ بِتِسْعِ لَيَالٍ، ثم لم ينزل بعدها شيء، قاله ابن جُرَيْجٍ، وقيل بِسَبْعِ لَيَالٍ، وَرُوي بثلاث لَيَالٍ، كما رُوي أنها نزلت قبل موته بثلاث ساعات، وأنه قال ﷺ: «اجْعَلُوهَا بَيْنَ آيَةِ الرَّبِّ وَآيَةِ الدِّينِ»، وكان ذلك الموضوع بأمرٍ من جبريل عليه السلام⁽⁴⁾.

ورُوي عن أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وابن عباس من الصحابة، وَقَتَادَةَ، أَنَّ آخِرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]، قال القرطبي:

(1) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد. ج 1/ ص 60 - 64.

(2) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 61 - 62.

(3) انظر: ابن هشام. السيرة النبوية. ج 2/ ص 603.

(4) انظر: تفسير القرطبي. ج 3/ ص 375.

«والقول الأول أَعْرَفَ وَأَكْثَرُ وَأَصَحُّ وَأَشْهَرُ»⁽¹⁾.

ومعرفة أول الآيات نزولاً وآخرها مُهِمٌّ نَفِيسٌ، ولكن الأهم من ذلك معرفة المغزى والاعتبار، فقد استدل الأئمة المجتهدون بأن من اخترع من عنده عبادة يتقرب بها إلى الله، ولم يأت بها التشريع، لا في القرآن ولا في السنة، فقد زعم أن محمداً خان الرسالة، ولم يبلغها لنا؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، وهو تركه ناقصاً حتى يُتِمَّهُ صاحب البدعة، والله يقول: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، وقد شهد له ربُّه بأنه بلغ كل ما أنزل إليه، وشهد له بذلك أصحابه يوم حجة الوداع، وتشهد له هذه الآية الناطقة بإكمال الدين، وإتمام النعمة على المسلمين.

والآية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: 281]، تُعلم المسلمين بمراقبة الله، وخشيتهم العقاب الإلهي في يوم يجعل الولدان شيباً، فلا ينفعهم - يومه - مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، فما فائدة القناطير المُنْقَطِرة من كسب الربا؟ وما فائدة الجاه والسلطان؟ إذا حصل الإنسان عليه بحيل أو ظلم الإنسان، وإذا كان الإنسان مُتَذَكِّراً لهذا اليوم، وكان عاقلاً، التزم الاستقامة.

وقد تقدّم رجلان ليختصما في أرض عند رسول الله، فوعظهما وذكرهما بالله قبل أن يَفْضِي بينهما، وقال: «لَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا لَيْسَ لَهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ»⁽²⁾، فبَكَى

(1) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 375.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب: موعظة الإمام للخصوم، حديث (7169)، عن أم سلمة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ»

الرَّجُلَانِ مِنَ المَوْعِظَةِ، وَتَنَازَلَ [كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا]^(١) عَنْ دَعْوَاهِ لِأَخِيهِ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ أَنْ يَقْسِمَا بَيْنَهُمَا الْأَرْضَ، ثُمَّ يَقْتَرِعَا، فَلَا يَأْخُذُ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ إِلَّا بِرِضَا نَفْسِ أَخِيهِ^(٢).
فَهَذَا مَا يَنْبَغِي أَنْ نَتَعَلَّمَ مِثْلَهُ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَمُحَاسِبَةِ النَّفْسِ، وَمُرَاقَبَةِ اللَّهِ، وَالِاسْتِقَامَةِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى.

=الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَلِئَلَّا أَقْطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

- (١) ما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مُسند أحمد.
- (٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب: في قضاء القاضي إذا أخطأ، حديث (3584)، وأحمد في مسنده، حديث (26717)، والحاكم في المستدرک (ج 4/ص 194)، عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

الأصمة والأشربة

الذكاة الشرعية في الإسلام

أولاً: الحيوان المذكي:

يُشترط فيه أن يكون حلالاً أكله، كالبقرة، والإبل، والضأن، والمعز، والطيور بأنواعها، وحيوانات الصيد.

وأما الخنزير - داجناً أو متوحشاً - فلا تعمل فيه الذكاة ولا تنفع، وكذلك البغال والحمير، فإن المسلم لا يأكل لحمها ولو ذكيت.

ثانياً: المذكي:

إما أن يكون مسلماً، وإما أن يكون كتابياً (نصرانياً أو يهودياً)، رجلاً أو امرأة، ولا بُدَّ أن يكون مُميّزاً، فلا تصح ذكاة صبي صغير، ولا مجنون، ولا سكران. ولا بُدَّ أن يقصد الذكاة أي قتل الحيوان بقصد أكله، فلو أصابه فقته دون نيّة ذكاة فلا يؤكل لحمه.

وإن كان مسلماً فلا بُدَّ أن يذكر عند ذكاته اسم الله، فإن نسي التسمية - ولم يتعمّد تركها - جاز أكل ذبيحته، ولا تؤكل ذبيحة المجوسي والوثني، رجلاً كان أو امرأة.

ثالثاً: الذكاة:

هي عملية قتل الحيوان، وهي ثلاثة أنواع:

الذبح: يكون للضأن والمعز والبقرة والطيور والحيوانات المتوحشة المقدور عليها.

ويكون بقطع الخلقوم كله أو بعضه، ويقطع الودجين أو معظمهما، ممّا يُعجل بموته، ولا يرفع يده حتى يُتِمَّ عملية الذبح.

التحر: يكون بآلة حادة في نحره، تقطع من عروقه ما يُعجل بموته.

العقر: يكون في الحيوانات المتوحشة عند صيدها، ولا بُدَّ أن يكون بآلة حادة تُسيل دمه، ومنها الرصاص، أو بكلب مُعلَّم، أو بطيرٍ جارج.

أحكام الذكاة

السؤال:

نرجو منكم شرحاً وافياً لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾ [المائدة: 3]، فالآية الشرعية صريحة، ولكن هناك أقوال عامية تدور حول هذا الموضوع: منها إذا تَهَشَّم رأس البهيمة وخرج المَخُّ، وكذلك عند انكسار العمود الفقري، وتَقَطَّع ما بداخله من نخاع، وتمزَّق معدتها أو أمعائها، فقد كثرت الأقاويل، هناك مَنْ يُجَلِّلُ وَمَنْ يُجَرِّمُ، نرجو منكم شرحاً كافياً مكتوباً.

الطاهر. خ (الميلية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الشرح الوافي لهذه الآية الكريمة يحتاج إحضاره إلى وقت طويل، وإلى عمل كبير، ويمكن أن تجده في كُتُب التفسير، وخصوصاً تفسير (المنار) للأستاذ العلامة الشيخ محمد رشيد رضا، فقد كُتِبَ عنها عشرات الصفحات، وذكر فيها مذاهب الأئمة، ومع ذلك فإني لا أَبْخَلُ عليكم بجزءٍ مما سألت، فأقول:

ثانياً: ما ذُكِرَ في هذه الآية المدنية كان قد ذُكِرَ بعضه في آيتين مكيتين من قبل هما:

قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، وفي قوله سبحانه في سورة النحل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 115]، ثم في آية أخرى مدنية في سورة البقرة في قوله جلَّ وعلا: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 173].

وقد أنزلت سورة البقرة في السنة الأولى وما بعدها من الهجرة، ثم أنزلت هذه الآية من سورة المائدة. وسورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن، فأياها مُحْكَمَةٌ، كما حَقَّقَهُ العلماء. وهذه المحرَّمات: منها ما حُرِّمَ لِدَايَتِهِ، ومنها ما حُرِّمَ لِعِلَّةٍ بِهِ، إن زالت زالت التحريم.

ثالثًا: ﴿الْمَيْتَةُ﴾: ما فارقها الروح من غير ذكاة، والمراد بالميتة هنا - وفي سائر الآيات - ميتة البرِّ، وأمَّا ميتة البحر فإنها حلال، لِمَا وَرَدَ أَنَّ الصحابة رضي الله عنهم وجدوا حُوتًا عظيمًا ميتًا على شاطئ البحر، فأكلوا من لحمه، وحَمَلُوهُ معهم، فأكل منه رسول الله ﷺ⁽¹⁾، وفي الحديث أيضًا: «أُحِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ، فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ، فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»⁽²⁾. قال الشوكاني: «ذهب أكثر أهل العلم إلى

(1) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: غزوة سيف البحر، حديث (4362)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها.

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب: الكبد والطحال، حديث (3314)، وأحمد في مسنده، حديث (5723)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 1/ ص 384)، والدارقطني في سننه (4732)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. قال البيهقي: «رُوي هكذا عن ابن عمر (أي موقوفًا)، ورُوي عنه عن النبي ﷺ =

جواز أكل جميع حيوانات البحر، حيَّها وميَّتها»⁽¹⁾.

﴿وَالْدَّمُ﴾: هو السائل الجاري في الأوردة والشرابين، المصبوب في القلب، والمدفوع إليها في الدورة الدموية، والحرام منه ما كان مسفوحاً، يُستفاد هذا القيد من قوله تعالى - في الأنعام -: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾، وأمّا ما خُلِطَ باللحم فغير مُحَرَّم بالإجماع كما قال القرطبي⁽²⁾، وقد رَوَتْ عائشة أنها كانت تَطْبَخُ اللحمَ فتَعْلُو الصُّفْرَةَ على البُرْثَةِ من الدم، فيأكل ذلك النبي ﷺ ولا يُنْكِرُهُ⁽³⁾.

﴿وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ﴾: يُحْرَمُ مِنَ الْخَنزِيرِ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ بِإِجْمَاعٍ، [قال القرطبي]⁽⁴⁾: «وَأَجْمَعَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّ جُلَّةَ الْخَنزِيرِ مُحَرَّمَةٌ إِلَّا الشَّعْرَ مِنْهُ فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْخِرَازَةِ (خِيطَاةِ الْجِلْدِ)»⁽⁵⁾.

﴿وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾: الإِهْلَالُ رَفْعُ الصَّوْتِ، والمرادُ به هنا ما ذُكِرَ عليه اسم غير الله، وكان أهل الجاهلية يَذْبَحُونَ لأَصْنَامِهِمْ، وَيَذْكُرُونَ أَسْمَاءَهَا عَلَى ذِبَائِهِمْ، مثل: اللَّاتِ، والعُزَّى، ومثل النار إذا كان مجوسياً. قال الشوكاني: «لا خِلَافَ في تحريم هذا وأمثاله»، ثم قال: «ومِثْلُهُ ما يَقَعُ مِنَ الْمُعْتَقِدِينَ لِلْأَمْوَاتِ مِنَ الذَّبْحِ عَلَى

= (أي مرفوعاً)، ولكن الرواية الأولى هي الصحيحة، وهي في معنى المرفوع». وقال النووي في المجموع (ج2/ص560، ج9/ص23 - 24): «الرواية المرفوعة ضعيفة جداً لانفاق الحفاظ على تضعيف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم».

(1) الشوكاني. فتح القدير. ج1/ص195.

(2) تفسير القرطبي. ج2/ص222.

(3) أخرجه عبد الرزاق في المصنّف. ج4/ص520، والطبري في تفسيره. ج12/ص194.

(4) ما بين معقوفتين بياض في الأصل، والصواب ما أثبتناه؛ لأنّ الكلامَ بعده اقتبسهُ الشيخ رحمه الله من تفسير القرطبي.

(5) تفسير القرطبي. ج2/ص223.

قبورهم، فإنه مما أَهَلَ به لغير الله، ولا فَرَقَ بينه وبين الذبيح للوثن⁽¹⁾. يعني أَنَّ ما يَفْعَلُهُ بعض المسلمين من تقديم القُرْبَات لأضرحة الأموات، من القبور والأولياء - في رَعْمِهِمْ - يُعْتَبَرُ مِمَّا أَهَلَ لغير الله به، مَشْمُولًا بِالآيَاتِ الْمُحَرَّمَةِ أَكْلَهُ ولو ذَكَرَ اسمُ الله عند ذَبْحِهِ؛ لأنَّ المقصودَ به التقرب لغير الله، فلا عِبْرَةَ بِذِكْرِ الاسم، وإنما العبرة بالنية، وهذا ما اتفق عليه العلماء المصلحون قديمًا وحديثًا، فكلُّ ما قُصِدَ بالتقرب به لغير الله فهو حرام، ويؤيِّد هذا ما أفتى به عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه في قصَّة غالب أبي الفرزدق، وسُحَيْم بن وَثِيل الشاعر، فقد نَحَرَ كُلَّ مِنْهُمَا عَشْرًا مِنَ الإبل لأجل التفاخر والتظاهر، فَمَنَعَ عليٌّ مِنْ أَكْلِهَا وإن ذَكَرَ اسمُ الله عليها⁽²⁾.

ولهذا نقول: كلُّ ما ذُبِحَ في (زُرْدَةِ) من لحم، أو صُنِعَ من طعامٍ عند ضريحٍ من قبور (الأولياء) طلبًا لرضاهم، ورجاء (تَوْسُطِهِمْ) عند الله لنزول المطر، أو جَلْبِ نَفْعٍ، أو دَفْعِ ضَرٍّ، فهو حرام لا يُؤْكَل، بِنَصِّ هذه الآيات، فهو المراد بـ: ﴿وَمَا أَهَلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

ويُستثنى من التحريم مَنْ كان مضطرًّا إلى الأكل، وإلاَّ مات جوعًا، كما يُستفاد من الاستثناء في كلِّ الآيات ما عدا هذه. والمُضْطَرُّ هو مَنْ صَيَّرَهُ الجوعُ والعُدمُ إلى الاضطرار، بحيث لا يَجِدُ بُدًّا من الأكل مِمَّا ذُكِرَ أو الهلاك جوعًا، فَمَنْ أَكَلَ الميتةَ أو الدَّمَ أو لحمَ الخنزير أو ما ذُبِحَ لغير الله، وهو يَجِدُ غيرهن من الطعام، فهو باغٍ، وعادٍ، مُرْتَكِبٌ جُرْمًا، وآثِمٌ، وَمَنْ أَكَلَ شَيْئًا منها وهو لا يَجِدُ غيرَه من الحلال، فلا إثم عليه.

﴿وَالْمُنْخِنِقَةُ﴾: وهي التي تَمُوتُ بالخنق، وهو حَبْسُ النَّفْسِ مِنَ التَّرَدُّدِ، بالقبض على العُنُقِ، والضغط حتى تَمُوتَ، أو لِيَ العُنُقِ كما يَفْعَلُ النصراني، أو بِحُصُولِ الشَّاةِ أو الحيوان بين عُودَيْنِ.

(1) الشوكاني. فتح القدير. ج 1/ ص 196.

(2) انظر قصتهما في: ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 3/ ص 207 - 208، ابن خلكان. وفيات الأعيان. ج 6/ ص 86.

﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾: وهي التي تُضْرَب بِحَجَرٍ أو بِعَصَا حتى تَمُوت مِن غير تَذْكِيَةٍ، والوَقْدُ شِدَّةُ الضَرْبِ، فإذا كانت العصا مُحَدَّدةً فَضْرِبَ بِهَا الحيوان فَحَرَقَتْهُ، فقد اختلف في ذلك، والصحيح أنه يُؤْكَل لَحْمُهُ، لما جاء في الصحيحين عن عَدِيِّ بن حاتم الطائي رضي الله عنه قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ، فَأُصِيبُ، فَقَالَ: "إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَإِنَّمَا هُوَ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْهُ"». قال الشوكاني: «فالحقُّ أنه لَا يَحِلُّ إِلَّا مَا خُزِقَ لَا مَا صُدِمَ»⁽¹⁾. والمِعْرَاضُ سَهْمٌ يُرْمَى بِهِ، وأكثرُ ما يُصِيبُ بِعَرَضٍ عُوْدُهُ دونَ حَدِّهِ⁽²⁾.

حُكْمُ صَيْدِ الْبِنَادِقِ بِالْبَارُودِ

لم يُوجَد بُنْدُقُ الرِّصَاصِ فِي نُصُوصِ الْأَقْدَمِينَ، وَإِنَّمَا حَدَّثَ فِي وَسْطِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ، فَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ قَتْلَ الْحَيَوَانِ بِهِ مِنَ الْمَوْقُودَةِ، كَمَا لَوْ ضَرَبَ بِبُنْدُقِ الطِّينِ، وَقِيَاسًا عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الصَّيْدِ بِهِ وَأَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُقُ وَيَنْهَرُ الدَّمَ، وَقَالُوا قِيَاسُ بُنْدُقِ الرِّصَاصِ عَلَى بُنْدُقِ الطِّينِ فَاسِدٌ لَوْ جُودَ الْفَارَقُ، وَهُوَ الْحَرَقُ وَالنَّفُودُ فِي الرِّصَاصِ تَحْقِيقًا، وَعَدَمٌ وَجُودٌ ذَلِكَ فِي بُنْدُقِ الطِّينِ، وَإِنَّمَا شَأْنُهُ الرُّضُّ وَالْكَسْرُ.

وقال الشوكاني في تفسيره: «وَأَمَّا الْبِنَادِقُ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ: وَهِيَ بِنَادِقُ الْحَدِيدِ الَّتِي يُجْعَلُ فِيهَا الْبَارُودُ وَالرِّصَاصُ وَيُرْمَى بِهَا، [فَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ لِتَأَخُّرِ حُدُوثِهَا]، فَإِنَّمَا لَمْ تَصِلْ إِلَى الدِّيارِ الْيَمِينِيَةِ إِلَّا فِي الْمِائَةِ الْعَاشِرَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ الصَّيْدِ بِهَا إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَتِمَّكَنِ الصَّائِدُ مِنْ تَذْكِيَتِهِ حَيًّا. وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّهَا تَخْزِقُ وَتَدْخُلُ فِي الْغَالِبِ مِنْ جَانِبٍ مِنْهُ وَتَخْرُجُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ السَّابِقِ: "إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلْهُ"»⁽³⁾.

(1) الشوكاني. فتح القدير. ج 2/ ص 12.

(2) انظر: لسان العرب. ج 7/ ص 180.

(3) فتح القدير. ج 2/ ص 12. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ الشُّوكَانِيِّ.

﴿وَالْمُتَرَدِّيةُ﴾: هي التي تَسْقُطُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى أَسْفَلٍ فَتَمُوتُ، كَالتي تَهْوِي مِنْ جَبَلٍ، أَوْ فِي بَثْرٍ، أَوْ فِي قَبْرِ، أَوْ مَدْفَنٍ، وَسَوَاءٌ تَرَدَّتْ بِنَفْسِهَا أَوْ دَفَعَهَا غَيْرُهَا، فَإِذَا رُمِيَتْ بِسَهْمٍ وَمَاتَتْ لَمْ تُؤْكَلْ، إِذْ رُبَّمَا أَهْلَكَهَا التَّرَدُّي، وَكَذَلِكَ إِذَا سَقَطَتْ فِي الْمَاءِ فَغَرِقَتْ. رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: «إِنْ وَجَدْتُهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْهُ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ».

﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾: الناطحة أَوْ المنطوحة التي نَطَحَتْ أَوْ نَطَحَهَا غَيْرُهَا، فَتَمُوتُ مِنْ دُونَ تَذَكِّيَةٍ.

﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾: وَمَا أَفْتَرَسَهُ حَيَوَانٌ ذُو نَابٍ أَوْ خِلْبٍ، [كَالْأَسَدِ]⁽¹⁾ وَالنَّمِرَ وَالْفَهْدَ وَالذَّنْبَ وَالضَّبَعَ وَالنَّسْرَ وَنَحْوَهُنَّ، فَلَمَّا رَأَى بِهِ هَذَا: مِنْهُ⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ مَا أَكَلَهُ بِالْفِعْلِ فَقَدْ فَنِيَ، وَكَانَ الْعَرَبُ يَأْكُلُونَ بَقِيَّةَ [الشَاةِ] إِذَا أَكَلَ مِنْهَا السَّبْعُ، وَلَوْ وَجَدُوهَا مَيِّتَةً دُونَ ذِكَاةٍ.

﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: إِلَّا مَا أَدْرَكْتُمُوهُ حَيًّا مِنَ الْمَذْكُورَاتِ: الْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ فَذَكَّيْتُمُوهُ، وَ[يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ] مُتَّصِلًا، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: فِي مُحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ رَاجِعٌ عَلَى مَا أَدْرَكَتْ ذِكَاةُ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ سَابِقًا، وَفِيهِ حَيَاةٌ⁽³⁾.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَجْعَلُ الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْفَصِلًا: ﴿إِلَّا﴾ بِمَعْنَى لَكِنْ، [فَيَكُونُ] الْكَلَامُ هَكَذَا: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، لَكِنْ مَا ذَكَّيْتُمُوهُ فَهُوَ [الَّذِي يَحِلُّ] وَلَا يَحْرُمُ، وَهَذَا

(1) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ بَيَاضٌ فِي آخِرِ كُلِّ سَطْرٍ عَلَى مِقْدَارِ صَفْحَةٍ، وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ هُوَ مَا اجْتَهَدْنَا فِي اسْتِدْرَاكِهِ مِنَ الْمَوَادِّ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْفَتْوَى - وَهُمَا تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، وَتَفْسِيرُ الشُّوْكَانِيِّ - أَوْ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، وَإِذَا أَشَارَ الشَّيْخُ إِلَى مَوْضِعِهِ أَكْمَلْنَا النِّقْصَ مِنْهُ.

(2) أَيُّ مَا أَكَلَ مِنْهُ السَّبْعُ.

(3) فَتْحُ الْقَدِيرِ. ج 2/ ص 12.

هو المشهور من مذهب مالك، وأحد قَوَلِي الشافعي، [أي] أن هذه المذكورات إذا أُذِرَتْ وقد أُنفِذَتْ مَقَاتِلُهَا بحيث لو تُرِكَت [لَمَاتَتْ، فَإِنَّ] الذَّكَاءَ لا تَعْمَلُ فِيهَا. رُوِيَ عن الشافعي - في أحد قوليهِ -: «أنه [إذا بَلَغَ] السَّبْعُ منها إلى ما لا حياةَ معه فإنها لا تُؤْكَلُ»، وحكاه في الموطأ عن زيد بن ثابت، وإليه ذهب إسماعيل القاضي. قال الشوكاني: «والقول [الأوَّلُ أَوْلَى]»⁽¹⁾، وَرَجَّحَهُ القرطبي⁽²⁾ وابن العربي⁽³⁾ أيضًا، وكِلَاهُمَا مالكي. قال القرطبي: «[قال] ابن العربي: اختلف قول مالك في هذه الأشياء، فرُوِيَ عنه أنه لا [يُؤْكَلُ] إلَّا ما ذُكِّيَ بِذَكَاءٍ صحيحة، والذي في الموطأ أنه إن كان ذَبَحَهَا [وَنَفَسُهَا] يَجْرِي، وهي تضطرب فليأكل، وهو الصحيح من قوله الذي كتبه بيده، وقرأه على الناس من كلِّ بلدٍ طولَ عُمره، فهو أَوْلَى مِنَ الروايات النادرة. وقد أُطْلِقَ علماءنا على المريضة أن المذهبَ جوازُ تذكيتها ولو أشرَفَتْ [على الموت] إذا كانت فيها بَقِيَّةُ حياة، وَلَيْتَ شِعْرِي أَيُّ فَرْقٍ بين بَقِيَّةِ حياةٍ من مرضٍ، وبَقِيَّةِ حياةٍ من سَبْعٍ لو اتَّسَقَ النَّظَرُ، وَسَلِمَتْ مِنَ الشُّبْهَةِ الْفِكْرِ»⁽⁴⁾.

ثم نَقَلَ القرطبي عن أبي عمر ابن عبد البرَّ قوله: «قد أَجْمَعُوا في المريضة التي لا تُرْجَى حياتُها أن ذَبَحَهَا ذَكَاءٌ لها إذا كانت فيها الحياة في حين ذَبْحِهَا، وَعُلِمَ ذلك منها بِمَا ذَكَرُوا من حركة يدها أو رِجلِها أو ذَنْبِها أو نحو ذلك، وأَجْمَعُوا أنها إذا صارت في حال النَّزْعِ ولم تُحَرِّكْ يَدًا ولا رِجلًا أنه لا ذَكَاءَ فيها، فكذلك ينبغي في القياس أن يكون حُكْمُ الْمُتَرَدِّيةِ وما ذُكِرَ معها في الآية»⁽⁵⁾.

(1) فتح القدير. ج 2/ ص 12.

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 6/ ص 50.

(3) انظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 2/ ص 26.

(4) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 51. وانظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 2/ ص 26 (المسألة العاشرة)، ج 2/ ص 30 (المسألة السادسة عشرة).

(5) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 51، وانظر أيضًا: ابن عبد البرَّ. الاستذكار. ج 5/ ص 262 - 263.

وذهب الشيخ خليل في المختصر إلى المشهور عند المالكية، وهو التفرقة بين المريضة فتعمل فيها الزكاة ولو أيس من حياتها، وبين الموقوذة وما ذكر [معها] ⁽¹⁾ فلا تعمل فيها الزكاة إذا نفذت مقاتلتها، وأيس من حياتها، فقال: «وأكل المذكى وإن أيس من حياته يتحرك قوي مطلقاً، وسيل دم إن صححت إلا الموقوذة وما معها، الموقوذة المقاتل، يقطع نخاع، ونثر دماغ وحشوة، فزي ودج، وثقب مضران» ⁽²⁾.

وقال شارحه الدردير: «وأكل المذكى، وإن أيس من حياته، بحيث لو ترك لمات بسبب مرض أو تردية من شاهق، لم ينفذ مقتله، أو أكله عشباً فانتفخ، يتحرك قوي، كخبط يد أو رجل مطلقاً، صحيحة أو مريضة، وأما غير القوي كحركة الارتعاش أو حركة طرف عينها أو مد يد أو رجل أو قبض واحدة فلا عبرة به، بخلاف مد وقبض معاً فيعتبر... وسيل دم ولو بلا شخ، إن صححت الذبيحة» ⁽³⁾.

ونقل في العنينة عن ابن وهب وابن القاسم أنها سُئلا عن: «شاة وضعت للذبح فذبحت، وسأل دمه، فلم يتحرك منها شيء، هل تؤكل؟ قالاً: نعم، تؤكل إذا كانت [حين] تذبح حية» ⁽⁴⁾.

ثم قال الدردير: «ولما أُوهم قوله: "وإن أيس من حياته"، شموله لمنقوذة المقاتل - مع أن ذكاتها لغو اتفاقاً - استثنائها مشيراً لتفسير الآية بقوله: "إلا الموقوذة"، أي المضروبة بحجر أو عصا، وما ذكر معها في الآية - قبلها أو بعدها - كالمُنْحَنَةِ بحبل ونحوه، والمتردية من شاهق أو في بئر أو حفرة، والنطيحة من أخرى، وما أكل بعضها السبع،

(1) في الأصل: [فيها]. والصواب ما أثبتناه.

(2) مختصر خليل. ص 91.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 112.

(4) انظر: ابن رشد. البيان والتحصيل. ج 3/ ص 370. وما بين معقوفتين سقط من الأصل، وأثبتناه من البيان والتحصيل.

الْمَنْفُوزَةُ بِعِضِ الْمَقَاتِلِ، فَلَا تَعْمَلُ فِيهَا الذِّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْفُوزَةً مَقْتَلٍ عَمِلَتْ فِيهَا»⁽¹⁾.

ثم قال الدردير: «وذهب الشافعي إلى أنها تعمل فيها الذكاة مطلقاً، مَنْفُوزَةُ الْمَقَاتِلِ أَمْ لَا، مَتَى كَانَ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ».

وليس هذا مذهب الشافعي وحده، بل هو مذهب كثير من مُحَقِّقِي الْمَالِكِيَةِ أَيْضًا، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنِ الْعَرَبِيِّ، وَالْقُرْطُبِيِّ، الَّذِينَ أَيْدَوْا هَذَا الْقَوْلَ، وَأَبْطَلُوا الْفَرْقَ بَيْنَ مَرِيضَةٍ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهَا، وَبَيْنَ الْمَوْفُوزَةِ. وَالْمَرِيضَةُ هُنَا بِمَا أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهَا، بَلْ إِنْ أَكَلَ لَحْمَ الْمَرِيضَةِ أَشَدَّ خَطَرًا مِنْ أَكْلِ الْمُرْدَّةِ وَمَا بَعْدَهَا.

وَالْمَقَاتِلُ الَّتِي لَا يَعِيشُ حَيَوَانٌ مَعَهَا كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

1 - قَطْعُ نُخَاعٍ: وَهُوَ الْمَخُّ الَّذِي فِي فَقَارِ الْعُنُقِ وَالظَّهْرِ، وَكَسْرُ الصُّلْبِ دُونَ قَطْعِ النُّخَاعِ لَيْسَ بِمَقْتَلٍ.

2 - نَثْرُ دِمَاجٍ: وَهُوَ مَا تَحْوِيهِ الْجَمِجِمَةُ (الْمَخُّ).

3 - نَثْرُ حُشْوَةٍ: وَهُوَ كُلُّ مَا حَوَاهِ الْبَطْنُ مِنْ كَبِدٍ وَطِحَالٍ وَأَمْعَاءٍ وَقَلْبٍ، بِإِزَالَتِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ، حَتَّى لَا يَقْدِرَ عَلَى رَدِّهِ، فَلَوْ شُقَّ الْبَطْنُ، وَبَرَزَتِ الْأَمْعَاءُ - دُونَ انْتِشَارِ - فَلَيْسَ بِمَقْتَلٍ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِرْجَاعَهَا، وَخُيِّطَ الْبَطْنُ.

4 - قَرْيٌ وَدَجٌ: أَيُّ قَطْعُهُ.

5 - ثَقْبٌ مُضْرَانٌ أَوْ قَطْعُهُ.

هَذِهِ كُلُّهَا مَقَاتِلٌ، لَا يُؤْكَلُ لَحْمُ حَيَوَانٍ تَحَقَّقَ شَيْءٌ مِنْهَا فِيهِ مِنَ الْمُنْخَنِقَةِ وَالْمَوْفُوزَةِ وَالْمُرْدَّةِ وَالنَّطِيحَةِ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ، وَلَوْ أُدْرِكَتْ حَيَاتُهُ وَذُكِّيَ، عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ وَشُرَّاحِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ قَدْ تَبَعَ الْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي التَّلْقِينِ⁽²⁾.

(1) الشرح الكبير. ج 2/ ص 113.

(2) انظر: القاضي عبد الوهاب. التلقين في الفقه المالكي. ج 1/ ص 107.

رابعاً: تيسيراً على الناس، وتأييداً لما رَجَّحه علماء المالكية الأندلسيون، فإنه ينبغي إفتاء الناس بمذهب الجمهور، الذي قالوا إن الاستثناء مُتَّصِل لا مُنْقَطِع، وإنَّ كُلَّ حيوان أُدْرِكَت ذَكَاتُهُ والحياة مُسْتَقَرَّة فيه، بحيث يَتَحَرَّك إذا ذُبِح، وَيَسِيل دَمُهُ، يَجُوز أَكْلُ لحمه.

خامساً: وقوله تعالى: ﴿ذَكَّيْتُمْ﴾: الذَّكَاة في كلام العرب الذَّبْح، وذلك من معاني هذه الكلمة، والذَّكَاة في الشرع - كما قال القرطبي -: «عبارة عن إظهارِ الدم، وفري الأوداج في المذبوح، والنَّحْر في المنحور، والعَقْر في غير المقدور، مَقْرُونًا بِنِيَّةِ القصد لله، وذَكَرَهُ عليه»⁽¹⁾.

وآلة الذَّكَاة: كُلُّ شيء أفرى الأوداج، وأَنْهَرَ الدَّم، من حديد، أو حجارة، أو قَصَب، أو خَشَب، ما عَدَا السِّنَّ وَالظُّفْر فلا يُذَكَّى بهما؛ لأنَّ في ذلك خَنْقًا للحيوان. صَحَّ في الحديث أنه ﷺ قال: «مَا أَنْهَرَ الدَّم، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ»⁽²⁾.

هذا إذا كانت السِّنُّ وَالظُّفْر مُتَّصِلَات كأعضاء، فإن انفصل العَظْمُ وَالسِّنُّ وَالظُّفْر جازت الذَّكَاة بهن، وقال بعضهم: تُكْرَهُ بهما، سواءً اتَّصَلْنَ أو انفَصَلْنَ، نَقَلَهُ القرطبي⁽³⁾.

وإنما تَتِمُّ الذَّكَاة - عندنا - بِقَطْعِ الخُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ، وقال الشافعي: بِقَطْعِ الخُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ. واتفق العلماء على أنَّ الذَّبْح في الخُلُق تحت الغُلْصَمَة ذكَاة تامَّة، فإن جازَ الغُلْصَمَة إلى ناحية البدن هل يُعْتَبَر ذكَاة أم لا؟ رُوِيَ عن مالك أنها لا تُؤْكَل. واخْتَلَفَ

(1) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 53.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: ما يُكْرَهُ مِنْ ذَبْح الإبل والغنم في المغنم، حديث (3075)، عن رافع بن خديج رضي الله عنه.

(3) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 53.

فيمَن رَفَعَ يَدِيهِ قَبْلَ تَمَامِ الذَّكَاةِ، ثُمَّ رَجَعَ فَوْرًا وَأَكْمَلَهَا، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «يُجْزِئُهُ عَلَى الْأَصَحِّ»⁽¹⁾.

وَيَكُونُ النَّحْرُ لِلْإِبِلِ، وَلَا يُجْزِئُ فِيهَا الذَّبْحُ، وَالْبَقَرُ يَجُوزُ فِيهَا الذَّبْحُ وَالنَّحْرُ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْغَنَمِ إِلَّا الذَّبْحُ. وَالْعَقْرُ - وَهُوَ الطَّعَنُ فِي أَيِّ مَكَانٍ يَقْتُلُ الْحَيَوَانَ - بِأَيِّ آلَةٍ حَادَّةٍ، يَكُونُ لِأَنْوَاعِ الْحَيَوَانَاتِ الْوَحْشِيَّةِ غَيْرِ الْمُسْتَأْنَسَةِ، وَيَكُونُ الْعَقْرُ أَيْضًا فِي الْمُرْدِيَّةِ الَّتِي لَا يُوصَلُ إِلَى حَلْقِهَا وَلَا إِلَى لَبَّتِهَا، وَمَا اسْتَوْحَشَ مِنْ إِنْسِيٍّ يَكْفِي فِيهِ الْعَقْرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَمَا اسْتَوْحَشَ مِنْ مُتَوَحَّشٍ فَإِنَّمَا يُؤْكَلُ بِذَبْحٍ أَوْ نَحْرٍ.

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾: النَّصَبُ: حَجَرٌ كَانَ يُنْصَبُ فَيُعْبَدُ، وَنُصِبٌ عَلَيْهِ دِمَاءُ الذَّبَائِحِ، وَهُوَ جَمْعٌ، وَاحِدُهُ نِصَابٌ، أَوْ هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ وَجَمْعُهُ أَنْصَابٌ. قَالَ مُجَاهِدٌ: «هِيَ حِجَارَةٌ كَانَتْ حَوَالِي مَكَّةَ يَذْبَحُونَ عَلَيْهَا»⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «مَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ جَزَاءٌ بِمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ اللَّهِ»⁽³⁾.

﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ﴾: أَيِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ الِاسْتَقْسَامُ بِالْأَزْلَامِ، جَمْعُ زَلَمٍ (بِفَتْحِ الزَّايِ وَضَمِّهِ)، وَهِيَ حَصَى بِيضٌ كَانُوا يَضْرِبُونَ بِهَا، مِنْهَا الثَّلَاثَةُ الَّتِي يَتَّخِذُهَا كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ، كُتِبَ عَلَى إِحْدَاهَا: "افْعَلْ"، وَكُتِبَ عَلَى الثَّانِي: "لَا تَفْعَلْ"، وَتُرِكَ الثَّلَاثُ غُفْلًا دُونَ كِتَابَةٍ، إِذَا أَرَادَ الْإِقْدَامَ عَلَى شَيْءٍ صَرَبَ، فَإِنْ خَرَجَ الْأَمْرُ فَعَلَ، وَإِنْ خَرَجَ النَّاهِي انْتَهَى، وَإِنْ خَرَجَ الْعُقْلُ أَعَادَ الصُّرْبَ. وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ عِنْدَ طَلْبِهِ النَّبِيَّ ﷺ أَثْنَاءَ هِجْرَتِهِ، فَخَرَجَ النَّاهِي، فَلَمْ يَنْتَهُ حَتَّى سَاخَتْ قَوَائِمُ فَرَسِهِ، وَرَأَى الدِّخَانَ»⁽⁴⁾.

(1) تفسير القرطبي. ج 6/ ص 54.

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 6/ ص 57.

(3) ابن عطية. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ج 2/ ص 153.

(4) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، حديث (3906).

وَمِنَ الْأَزْلَامِ الْأَقْدَاحُ السَّبْعَةُ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، وَهِيَ الَّتِي ضَرَبَ بِهَا عَبْدُ الْمُطَّلِبِ عَلَى بَنِيهِ أَثِيمٌ يُذَبِّحُ، فَخَرَجَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ⁽¹⁾، وَمِنْهَا قِدَاحُ الْمَيْسَرِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ، سَبْعَةٌ فِيهَا حُظُوظٌ، وَثَلَاثَةٌ أَغْفَالٌ، فَالْقِدَاحُ آلَاتُ قِمَارٍ، وَجَعَلَ مُجَاهِدُ الشَّطْرَنْجِ مِنْهَا.

وَالْقِمَارُ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَهُوَ حَرَامٌ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «كُلُّ مَقَامَرَةٍ بِحَمَامٍ أَوْ بِنَرْدٍ أَوْ شَطْرَنْجٍ أَوْ بَغِيرِ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَلْعَابِ فَهُوَ اسْتِقْسَامٌ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْأَزْلَامِ، حَرَامٌ كُلُّهُ، وَهُوَ ضَرَبٌ مِنَ التَّكْهُنِ وَالتَّعَرُّضِ [لِلدَّعْوَى] عِلْمُ الْغَيْبِ» ⁽²⁾. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ابْنِ خُوَيْزِمَةَ مَنَادَ الْمَالِكِيِّ الْبَغْدَادِيِّ قَوْلَهُ: «لِهَذَا نَهَى أَصْحَابُنَا عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي يَفْعَلُهَا الْمُتَجَمِّمُونَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ مِنَ السَّهَامِ الَّتِي مَعَهُمْ، وَرِقَاقُ الْقَالِ فِي أَشْبَاهِ ذَلِكَ»، كَمَا نَقَلَ عَنِ الْكَيِّيّ الطَّيْرِيِّ إِنْكَارَهُ عَلَى مَنْ جَعَلُوا الْإِقْرَاعَ بَيْنَ الْمَهَالِكِ فِي الْعِتَقِ مِنْ هَذَا الْبَابِ. ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ طَلَبُ الْقَالِ، وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُعْجِبُهُ أَنْ يَسْمَعَ يَا رَاشِدُ يَا نَجِيجَ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَإِنَّمَا كَانَ يُعْجِبُهُ الْقَالُ؛ لِأَنَّهُ تَنْشَرَحُ لَهُ النَّفْسُ، وَتَسْتَبِيرُ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ وَبِلُغْ الْأَمَلِ، فَيَحْسُنُ الظَّنُّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ...» ⁽³⁾.

﴿ذَلِكُمْ فَسْقٌ﴾: الْإِشَارَةُ إِلَى الْاسْتِقْسَامِ بِالْأَزْلَامِ، وَالْفَسْقُ: الْخُرُوجُ عَنِ الطَّاعَةِ بِالْعَصْيَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: 50].

هذه خلاصة وافية عن هذه الآية التي طلبتم منا التعليق عليها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

25 محرم 1402هـ / 22 نوفمبر 1981م

(1) انظر: ابن هشام. السيرة النبوية. ج 1/ ص 153.

(2) انظر: تفسير القرطبي. ج 6/ ص 59. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 6/ ص 59 - 60.

الذكاة بالمنجل المضرس

السؤال:

رجل اشترى لأُضحيتِه شاةً، وقبل يوم العيد أُشْرِفَتْ على الموت، ولم يجد من آلة لذكائها سوى المنجل فذبحها به. هل تجوز هذه الذكاة؟ وإذا قيل بالجواز، أياكون ذلك مُطلقاً أم عند فقد آلات الذكاة؟

طالب مُستَرشد (مفتاح)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

جاء في الحديث الصحيح أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رضي الله عنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا قُوَّةَ لِلْعَدُوِّ عَدَاً، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدْدَى، أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟» فَقَالَ ﷺ: "مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْهُ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ" ⁽¹⁾. فقوله ﷺ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ»، عامٌّ؛ لأنه اسمٌ موصول، وهو من ألفاظ العموم، يشمل كلَّ آلة استعملت في الذكاة. وبهذا الشمول صحَّ استثناء السِّنِّ والظُّفْرِ؛ لأنها يَرِضَانِ اللحم ولا يقطعانه.

ومما استعملته العربُ في الذكاة: الحجر، والخشب، والقصب، وجاء النصُّ من الشارع في جواز الذكاة بهن، فقد روى مالك في الموطأ عن عطاء بن يسار: «أَنَّ رَجُلًا

(1) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد، باب: التسمية على الذبيحة، حديث (5498)، ومسلم في كتاب الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم، إلا السِّنِّ، والظُّفْر، وسائر العظام، حديث (1968).

مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ كَانَ يَرْعَى لِقَحَّةَ لَهُ بِأُحْدٍ، فَأَصَابَهَا الْمَوْتُ، فَذَكَأَهَا بِشِطَاطٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: "لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ فَكُلُوهَا". وَالشِّطَاطُ الْعُودُ الْمُحَدَّدُ الطَّرْفَ، أَوْ شِقَّةُ الْعَصَا، قَالَ الْبَاجِي: «هِيَ فَلَقَةُ عُودٍ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّدًا عَلَى صِفَةِ سِنَانِ الرُّمَحِ أَوْ السَّكِّينِ الَّذِي يُمَكِّنُ الطَّعْنَ بِمِثْلِهِ فَيَقْرِي بِحِدَّتِهِ»⁽¹⁾.

وفي رواية لهذا الحديث «فَنَحَرَهَا بِوَتِدٍ»⁽²⁾، وسُئِلَ رَاوِيهِ: «أَمِنْ حَدِيدٍ كَانَ الْوَتِدُ أَمْ مِنْ خَشَبٍ؟ قَالَ: مِنْ خَشَبٍ».

وروى مالك أيضًا في الموطأ: «أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرَعَى غَنَمًا هَا بِسَلْعٍ، فَأَصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَذْرَكَتْهَا فَذَكَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا فَكُلُوهَا».

وقد روى هذا الحديث البخاريُّ، وفي روايته: «أَنَّ الْجَارِيَةَ كَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ كَعْبٌ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْأَلْهُ، فَأَتَاهُ - أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ - فَقَالَ: "لَا بَأْسَ بِهَا فَكُلُوهَا"».

ونَقَلَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي شَرْحِهِ الْمُتَقَى عَلَى الْمَوْطَأِ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ، أَنَّهُ قَالَ: «يَمَّا يُذَكَّى بِهِ [الطَّرَائُ، وَهُوَ جَمْعُ طُرُرٍ]⁽³⁾، وَهِيَ فَلَقَةُ الْحَجَرِ، وَاللَّيْطَةُ وَهِيَ فَلَقَةُ الْقَصَبِ، وَالشُّطِيرُ فَلَقَةُ الْعَصَا»⁽⁴⁾.

فَالْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ كُلِّ آلَةٍ فِي الذِّكَاةِ لِعُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ

(1) الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 3/ص 106.

(2) أخرجه النسائي في كتاب الضحايا، باب: إباحة الذبح بالعود، حديث (4402)، والحاكم في المستدرک (ج 4/ص 216)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والإسناد صحيح على شرط الشيخين، وإنما لم أحكم بالصحة على شرطها؛ لأن مالك بن أنس رحمه الله أرسله في الموطأ عن زيد بن أسلم».

(3) في النسخة المطبوعة: [الشرار وهو جمع شرر]. والصواب ما أثبتناه من المنتقى للباقي.

(4) الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 3/ص 106.

أفضلها آله الحديد. ومع أن في هذا الحديث استثناء السنن والظفر، فقد وقع الخلاف في المذهب وخارج المذهب في الذكاة بها. وقد أشار علماءنا إلى هذا الخلاف، مثل: ابن رشد، والباجي، والقاضي أبي الحسين، وخليل في مختصره، وشراحه.

والقول بالمنع مطلقاً رواه محمد بن المَوَاز عن مالك، إذ نقل عنه الباجي أنه قال عن مالك: «وقد أجاز رسول الله ﷺ الذكاة بالحجارة والشظاظ: يُريد المَرَوَة وشِقَّة العَصَا والقصب، وكل ما أُنْهَرَ الدَّمُ فكلُّه إِلَّا السِّنَّ والظُّفْر. قال محمد: وهو مذهب مالك». وهذا مذهب الشافعي أيضاً، وصَحَّح القاضي أبو الوليد هذا القول، واحتجَّ له بالقياس على الذابح، فإنَّ الشرع اشترط في الذابح اعتبار صِفَة: «أن يكون مسلماً أو كتابياً»، كما اشترط في آله الذبح صِفَة: «ألا تكون سِنّاً أو ظُفْراً»، وفقدانُ صِفَة الذابح تجعل الذبيحة لا تُؤكل، وتَمْنَع صِحَّة الذبح، فكذلك فقدانُ صِفَة آله الذبح تَمْنَع صِحَّة الذبح، قال: «إنَّ هذا معنى وَرَدَ الشرعُ باعتبار صِفَتِهِ في الذبح، فلم يُجْزِ استعمال ما يَبْهِي عنه من ذلك. أصله الذابح».

وروى ابن حبيب في الواضحة قولاً آخر لمالك أنه: «لا بأس أن يذبح بِفَلَقَةِ الْعَظْمِ ذَكِيّاً كان أو غير ذَكِيٍّ إِذَا بَضَعَ اللَّحْمَ وَأَنْهَرَ الدَّمَ». وقال أيضاً: «إِذَا كَانَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ مَتْرُوعَيْنِ وَعَظْمُهُمَا حَتَّى يُمَكِّنَ الذَّبِيحُ بِهِمَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ».

وهذه الرواية عن مالك تُوافِق مذهب أبي حنيفة. قال الباجي: «ووجهُ رواية الإباحة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: 3]، والذكاةُ قَرِي الأوداج، وقد وُجِدَ من هذا الذي ذَبَحَ بالسِّنِّ والظُّفْر، فوجب أن تُؤكَلَ ذبيحته. ومن جهة القياس، إنَّ هذا معنى يَقْرِي الأوداج، فجازَ الذبح به كالحديد».

وروى ابن وهب عن مالك قولاً ثالثاً هو الجواز بالسِّنِّ والعَظْم ولو كانا مُتَّصِلَيْنِ، قال الباجي: «روى ابن وهب عن مالك في المبسوط، أن كلَّ شيء يُصْنَعُ مِنْ فَخَّارٍ، أو عَظْمٍ، أو قَرْنٍ، أو شيءٍ يَفْرِي، فإنه جائز».

ثم نَقَلَ عن القاضي أبي الحسين (من المالكية العراقيين) قوله: «وعندي أن السِّنَّ إذا كان عريضاً مُحَدَّداً، والظُّفَر كذلك، حتى يُمكن قطعُ الخُلُقُوم به في مرّة واحدة، فإنه تَصِحُّ الذِّكَاة به، وكذلك سائر العِظام، مُتَّصِلة أو مُنفصلة، سواء كان ممَّا يُؤْكَل لحمه أو ممَّا لَا يُؤْكَل لحمه»⁽¹⁾.

ونَقَلَ الدردير في شَرْحه على خليل قولاً رابعاً، وهو جوازُه مُطلقاً بالعظم، سواء كان مُتَّصِلاً أو مُنفصلاً، ومنَعُه مُطلقاً بالسِّنَّ⁽²⁾. ونَسَبَ الدسوقي تشهيرَ هذا القول في الإكمال⁽³⁾.

ومذهب مالك هو ما جاء في الرواية الأولى، قال أبو الحسين العراقي: «الظاهر من مذهب مالك: إنه لا يَسْتَبِيح الذِّكَاة بالسِّنَّ والظُّفَر». وقال القاضي أبو الوليد الباجي: «والرواية الأولى أَصَحُّها عندي».

وبعد أن ذَكَر الخلافَ في خليل وشُراحه، قال الدردير: «ومَحَلُّه إن وُجِدَت آلة غير الحديد، فإن وُجِدَ الحديد تَعَيَّنَ، وإن لم يُوجد غيرُهما - أي السِّنَّ والظُّفَر - جازَ بهما جزماً»⁽⁴⁾.

آلة الحديد:

استعمالُ آلة الحديد في الذِّكَاة هو الأصل، وهو أمثل وأفضل؛ لأنه المُعَدُّ لذلك والمستعمل، وبه يُمكن الإحسانُ في الذَّبْح وإراحته الذبيحة، وقد جاء في الحديث الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام: «... وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرَخَّ ذَبِيحَتَهُ»⁽⁵⁾. والشَّفْرَةُ السَّكِّين، سُمِّيَتْ باسمِ جُزئِها وهو

(1) كُلُّ ما أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ نَقْلاً عَنِ البَاجِيِّ فَهُوَ مِنَ الْمُتَّقَى شَرْحُ الْمُوطَأ. ج 3/ ص 106 - 107.

(2) الشرح الكبير. ج 2/ ص 107.

(3) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 107.

(4) الشرح الكبير. ج 2/ ص 107.

(5) أخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح وما يُؤْكَل مِنَ الحَيوان، باب: الأمر بإحسان الذَّبْح والقتل، وتحديد الشفرة، حديث (1955)، عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الطَّرْفُ الحَادُّ منها، وإحداثُ الشَّفْرةِ سَنُّها وشَحْذُها، وفي ذَبْحِ الحيوانِ بالسَّكِّينِ الحَادَّةِ راحَةٌ له، وفي ذَبْحِهِ بآلَةٍ [كَآلَةٍ] ⁽¹⁾ تعذيبٌ، وعلمناؤنا مُجْمِعُونَ على أنه يُنْدَبُ استعمالُ آلةِ الحديدِ مع وجودِ غيرها. قال [خليل] ⁽²⁾ - وهو يَذْكُرُ نَدْبَ ذَبْحِ البقرِ -: «... كالحديد وإحداثه» ⁽³⁾. قال الدردير ما نَصَّه: «كالحديد، فإنه يُنْدَبُ في سائر أنواع الذِّكَاةِ حتى العَقْرُ، وأَجْزَأُ بِحَجَرٍ مَحْدُودٍ وَرُجَاجٍ وَغَيْرِهِمَا، وإحداثه - أي سَنُّه - يُنْدَبُ» ⁽⁴⁾.

وقد تَقَدَّمَ قول الدردير أن مَحَلَّ الخلافِ في جواز استعمالِ السَّنِّ والظُّفْرِ إذا لم يُوجَدْ الحديدُ وُوجِدَ غيره، فإن وُجِدَ الحديدُ معها تَعَيَّنَ، وإن لم يُوجَدْ إِلَّا السَّنُّ والظُّفْرُ جازَ بهما، قال القاضي أبو الوليد محمد بن رشد في كتابه بداية المجتهد: «لا يَخْتَلِفُ المذهبُ أنه يُكرهُ غيرُ الحديدِ مِنَ المحدوداتِ مع وجودِ الحديدِ، لقوله عليه الصلاة والسلام: "إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرْخَ ذَبِيحَتَهُ". أخرجهُ مسلم» ⁽⁵⁾.

الذِّكَاةُ بِالْمِنْجَلِ الْمُضَرَّسِ

الْمِنْجَلُ - بلا شكٍّ - مِنْ آلاتِ الحديدِ القاطعةِ، يَبْضَعُ اللحمَ، وَيَقْرِي الْأَوْدَاجَ، وَيَقْطَعُ الْحُلُقُومَ، وَيَنْهَرُ الدَّمَ، وَيُمْكِنُ استعماله في الذَّبْحِ والنَّحْرِ والعَقْرِ. وَيَصْدُقُ عليه تعريفُ العلماءِ لآلةِ الذِّكَاةِ، قال الباجي: «أَمَّا مَا يُدَكَّى بِهِ، فإنه كُلُّ مُحَدِّدٍ يُمْكِنُ بِهِ إِنْفَادُ الْمُقَاتِلِ، وَإِنْهَارُ الدَّمِ بِالطَّعْنِ فِي لَبَّةٍ مَا يُنْحَرُ، وَالْقَرْيُ فِي أَوْدَاجٍ مَا يُذَبِّحُ» ⁽⁶⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [كَآلَةٍ]. والصواب ما أثبتناه.

(2) ما بين معقوفين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه لأنَّ ما ساقه الشيخ رحمه الله بعد ذلك هو لخليل في مختصره.

(3) مختصر خليل. ص 90.

(4) الشرح الكبير. ج 2/ ص 107.

(5) بداية المجتهد. ج 1/ ص 360.

(6) الباجي. المتقى شرح الموطأ. ج 3/ ص 106.

وقال ابن رشد: «أَجْمَعَ العلماء على أَنَّ كُلَّ مَا أَثْنَرَ الدَّمَّ، وَفَرَى الْأَوْدَاجَ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ صَخْرٍ أَوْ عُودٍ أَوْ [قَضِيبٍ]⁽¹⁾، أَنَّ التَّذْكِيَةَ بِهِ جَائِزَةٌ»⁽²⁾.

وإذا كان الحجر والعود والقصب قد أُجْمِعَ على جواز استعمالها في الذكاة مع ضعف مضائهن النسبي، فلم يقع التردد في جواز استعمال آلة حديد حادة في مضاء المنجل، وإنما نشأ الشك عند مَنْ يَرَى أَنَّ الْمِنْجَلَ يَبْرُدُ وَلَا يَقْطَعُ، فَقَدْ نَقَلَ الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى نَقْلًا يُفِيدُ أَنَّهُ قَالَ: لَا خَيْرَ فِي الذَّكَاةِ بِهِ. قَالَ: «وَرَأَيْتُ ابْنَ حَبِيبٍ قَدْ قَالَ فِي الْمِنْجَلِ الْمُضْرَّسِ: لَا خَيْرَ فِي الذَّكَاةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَبْرُدُ، وَلَا إِخَالَهُ يَقْطَعُ كَمَا تَقْطَعُ الشَّفْرَةُ إِذَا رَعَدَتْ بِهِ الْيَدُ لِلْإِجْهَازِ»⁽³⁾.

فهذا القول قد بُنِيَ عَلَى ظَنٍّ مُسْتَفَادٍ مِنْ قَوْلِهِ «وَلَا إِخَالَهُ يَقْطَعُ... الخ». فَإِذَا ثَبَتَ يَقِينًا أَنَّهُ يَقْطَعُ فَلَا مَحَلَّ لِلتَّرَدُّدِ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ الْيَوْمَ أَنَّ الْآلَةَ الْمُضْرَّسَةَ تَقْطَعُ، وَرَبَّمَا كَانَتْ أَكْثَرَ فَعَالِيَةً مِنْ غَيْرِهَا، فَالْقَطْعُ وَعَدْمُهُ يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْمُسْتَعْمِلِ لِلآلَةِ، وَشِدَّةِ ضَغْطِهِ، وَسُرْعَةِ تَحْرُكِهَا، وَقَدْ اسْتَعْمِلَتِ الْمُدِّيَّةُ الْمُضْرَّسَةُ فِي قَطْعِ الْخُبْزِ، وَفُضِّلَتْ عَلَى غَيْرِهَا، وَاسْتَعْمِلَ الْمُنْشَارُ الْمُضْرَّسُ - عِنْدَ النَّجَّارِينَ - الْمَحْوَلُ بِالْقُوَى الْكَهْرِبَائِيَّةِ، فَكَانَ قَطْعُهُ رَهِيئًا سَرِيعًا. وَحَتَّى عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ، فَإِنَّ الْمَفْهُومَ الْكَرَاهَةَ.

ثُمَّ إِنَّ حَالَةَ الْضَّرُورَةِ لَا يُخْتَلَفُ فِيهَا، حَتَّى إِنَّ الَّذِينَ مَنَعُوا الذَّكَاةَ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ، أَجَازُوا ذَلِكَ عِنْدَ الْضَّرُورَةِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِ خَلِيلٍ إِذْ قَالَ: «وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُمَا جَازَ بِهِمَا جُزْمًا». وَقَالَ الدَّسُوقِيُّ نَقْلًا عَنْ عَبْدِ الْبَاقِيِّ مِنْ شُرَاحِ خَلِيلٍ: «إِذَا لَمْ تُوجَدْ آلَةٌ غَيْرُهُمَا أَنَّهُ يَجُوزُ الذَّبْحُ بِهِمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اتِّفَاقًا»⁽⁴⁾. فَهَذَا فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ مَعَ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [قَصَب]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ.

(2) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ. ج 1/ ص 359.

(3) الْبَاجِي. الْمُنْتَقَى شَرْحُ الْمَوْطَأِ. ج 3/ ص 107.

(4) حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ. ج 2/ ص 108.

النَّصُّ على النهي على الذَّكَاةَ بهما في الحديث الصحيح، فكيف بآلة حديدية؟ وأرى أنه يجوز استعمال المنجل - إذا قطع وفرى الأوداج - في السَّعة والضَّيق، ولا يقتصر في ذلك على حال الضرورة.

ولهذا نقول: إن الشاة المذكورة في السؤال قد ذُكِّيت ذكاة شرعية، ولا شك في أنها حلالٌ يؤكل لحمها. والله أعلم.

16/01/1977م

هل تجوز ذكاة المرأة؟

السؤال:

يسرني أن أوجه إليكم سؤالاً نصّه كما يلي: هل يجوز للمرأة أن تذبح الدجاج؟ وإذا جاز لها، فما هي الشروط التي يجب توافرها؟

ع. نورالدين (مليانة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. نعم، يجوز للمرأة أن تذكي، وأن يأكل المسلمون مما ذكَّته - كالرجل - إذا توفرت شروط الذكاة، وهي:

- أن يكون المذكي مميّزاً: أي غير مجنون، ولا سكران، ولا صبيّاً صغيراً لا يدرك.
- وأن يكون مسلماً أو كتابياً (نصرانياً أو يهودياً): فلا تؤكل ذكاة المجوسي (عابد النار)، ولا الوثني.
- وأن يقطع الخلقوم والودجين من المقدم لا من القفا.

- وأن تكون الجَوْزَة أو بعضُها مُنْحَازَةً إلى الرأس: فلو انْحَازَتْ كُلُّهَا إلى البدن لم تُؤْكَل.

- وأن يَذْكُرَ المَذْكِي اسمَ الله على ما دَبَح: قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121].

ولا يُشْتَرَطُ في المرأة شروط خاصة بها، بل نَصَّ علماؤنا على أنها لا كراهة في ذكاتها ولو كانت جُنُبًا أو حائضًا أو نَفْسَاء.

قال القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى في سورة المائدة ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: 3]، ما نَصَّه: «وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يَذْبَحَ إِلَّا مَنْ تُرَضِّي حاله، وكلُّ مَنْ أَطَاقَهُ وجاء به على سُنَّتِهِ مِنْ ذَكَرٍ أو أَثْنَى، بالغ أو غير بالغ، جازَ ذَبْحُهُ إذا كان مسلمًا أو كتابيًا، وذَبْحُ المسلم [أفضل مِنْ ذَبْحِ الكُتَابِي]»⁽¹⁾»⁽²⁾.

وَمَنْ لا تُرَضِّي حاله، وتُكْرَهُ ذكاته، الفاسقُ - رجلاً كان أو امرأة -، ولا تُكْرَهُ ذكَاةُ المرأة لكونها امرأة، ولا الصبي المُمَيِّز لكونه غير بالغ. والفاسقُ الذي تُكْرَهُ ذبيحته هو المسلم العاصي المُتَهَاوِنُ بأداء الفرائض، والمرتكب للمُحَرَّمَات، كَشُرْبِ الخمر، وتَرْكِ الصلاة.

وكما أشار إليه القرطبي بقوله «يُسْتَحَبُّ أَلَّا يَذْبَحَ إِلَّا مَنْ تُرَضِّي حاله»، نَصَّ عليه خليل بعَظْفِهِ على مَنْ تُكْرَهُ ذبيحتهم، فقال: «وفاسق»⁽³⁾. وعند شَرْحِهِ ذَكَرَ الشُّرَاح (الدردير والدسوقي) أَنَّ المرأة والصبي - يعني المُمَيِّز - لا تُكْرَهُ ذبيحتهما. قال الدردير ما نَصَّه: «بِخِلَافِ المرأة - ولو جُنُبًا أو حائضًا - والصبي»⁽⁴⁾. وقال الدسوقي: «مِثْلُ

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنْ تفسير القرطبي.

(2) تفسير القرطبي، ج 6/ ص 55.

(3) مختصر خليل، ص 89.

(4) الشرح الكبير، ج 2/ ص 102.

الحائض النفساء في جواز ذبحها»⁽¹⁾.

هذا هو القول المشهور في مذهبنا، وهو الذي نصت عليه المدونة⁽²⁾ كما ذكر الخطّاب⁽³⁾، وهناك قول بالكراهة، والصحيح خلافه. والله أعلم.

1977 / 11 / 05 م

حكم اللحوم المستوردة من الخارج

السؤال:

تعلمون أنّ قلّة المواشي في بلادنا، والمحافظة عليها، بما جعل بلادنا في حاجة إلى استيراد اللحوم من الخارج. وقد سمعنا أنّ هذه اللحوم تصل إلى مطاعمنا الجامعية، وقد امتنع بعض الشباب من الأكل فيها، بدعوى أنّ هذه اللحوم غير مُدكّاة، كما أخذ العمال يتساءلون عن هذا الموضوع. نرجو إفادتنا بتوضيح حكم الإسلام فيها.

طلبة من جامعة وهران

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. خلاصة الجواب، أنّ هذه اللحوم المستوردة إذا ثبت أنها جاءت من بلاد إسلامية - مثل بلاد السودان - فهي حلال طيب، محمولة على أنها مُدكّاة.

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 102.

(2) انظر: المدونة. ج 1/ ص 544. وفيها: «قلت: رأيت المرأة تذبّح من غير ضرورة أتوكل ذبيحتها في قول مالك؟ قال: نعم تؤكل. قال: ولقد سألت مالكاً عن المرأة تضطرّ إلى الذبيحة، وعندها الرجل النصراني، أتأمّره أن يذبّح لها؟ قال: لا، ولكن تذبّح هي».

(3) انظر: الخطّاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 3/ ص 209.

وإذا كانت مستوردة من بلاد غير إسلامية، سواء كان أهلها أهل الكتاب أو من غير أهل الكتاب، ولكن أشرف على ذبحها وذكاتها مسلمون، أو مبعوثون من وزارتنا، فهي حلال طيب، تؤكل أيضًا.

أما إذا كانت مستوردة من بلاد غير إسلامية، وأهلها ليسوا من أهل الكتاب، ولم تحضر ذكاتها بعثة إسلامية تُشرف عليها، فهي حرام بلا خلاف.

وأما إذا كانت مستوردة من بلاد غير إسلامية، ولكن سكانها من أهل الكتاب، من النصارى أو اليهود، وقد ذبحوا على طريقتهم، وأرسلوها إلينا لحمًا، فهذه تختلف فيها بين العلماء قديمًا وحديثًا، بعضهم يحلها، وبعضهم يحرمها.

والمذهب المالكي - وهو مذهبنا - أوسع المذاهب في موضوعها، وبحليتها أفتى الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية.

ولزيادة التفصيل نقول:

هذه اللحوم المستوردة ثلاثة أنواع: نوعٌ منها حلال طيب لا يسأل عنه، ونوعٌ منها حرامٌ خبيث لا يتردد في حرمة، ونوعٌ ثالثٌ يختلف فيه العلماء، والراجح أنه حلال.

النوع الأول: حلال:

هذا النوع هو ما كان مُذَكَّى ذكاة شرعية، وهو المستورد من بلاد إسلامية، شعبها مسلم، وحكومتها مسلمة، مثل جمهورية السودان، وجمهورية النيجر، فلو قرضنا استيراد اللحوم منها لكان حلالاً طيباً، وكذلك اللحوم المستوردة من بلاد الكفر - سواء كان من بلاد أهل الكتاب أو من بلاد وثنية أو مجوسية - إذا كانت حيواناتها قد ذكيت بواسطة بعثة من وزارتنا المختصة باستيراد اللحوم.

وقد أخبر السيد (ع.ع) مدير (الأروقة الجزائرية) في حديث صحافي نشرته له مجلة (المجاهد) الأسبوعية منذ شهور، بأنهم يُرسلون من الجزائر من يقوم بذكاة حيوانات

هذه اللحوم في البلاد المستوردة منها. وكذلك عَلِمْنَا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسَوِّلِينَ عَنْ اسْتِيراد اللحوم.

فَإِنْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ، وَذُكِّيتْ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتُ بِوِاسْطَةِ جَزَّارِينَ مُسْلِمِينَ مُوثِقِينَ بِهِمْ، فَهِيَ حَلَالٌ طَيِّبٌ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ مَا ذُكِّيَ بِلَادِنَا وَفِي مَسَاحِنَا.

النوع الثاني: حرام:

هذا النوع هو اللحوم المستوردة من بلادِ عِبَدَةِ الْأَوْثَانِ، وَكَذَلِكَ الْمَجُوسِ وَالْهِنْدَاكَةِ وَالْبُودِيزِينَ وَالْكَوْنَفُوشِيِّينَ، إِذَا كَانَتْ مَذْبُوحَةً بِطَرِيقَتِهِمْ، وَمُسْتَوْرَدَةً لَحْمًا مِنْ عِنْدِهِمْ، وَلَمْ يَقُمْ بِذَكَائِهَا رَجَالٌ مَبْعُوثُونَ مِنْ عِنْدِنَا، وَلَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَوِطِينَ فِيهَا، فَهَذِهِ اللَّحُومُ حَرَامٌ، لَا يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِحِلِّيَّتِهَا.

النوع الثالث: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالرَّاجِعُ حِلِّيَّتُهُ:

هذا النوع هو اللحوم المستوردة من بلاد أهل الكتاب من النصارى واليهود (مثل أقطار أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا). فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ﴾ [المائدة: 5]، وَالطَّعَامُ هُنَا مُرَادُّهُ الذَّبَائِحُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ. فَمَا ذَبَحَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ لَطَعَامِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ اللَّحْمِ عِنْدِنَا، مِثْلُ الْأَنْعَامِ وَالطَّيُورِ، فَهُوَ طَعَامٌ لَنَا، حَلَالٌ أَكَلُهُ. وَمَا ذَبَحُوهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ عِنْدِنَا كَالْخَنَزِيرِ وَالْخَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ، فَهُوَ حَرَامٌ، لِأَنَّ الذَّكَاةَ لَا تَعْمَلُ فِي هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ عِنْدِنَا.

ثُمَّ إِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَكَائِهِمُ الْأَنْعَامَ وَالطَّيُورَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَشْتَرِطُ فِي ذَبْحِهَا أَهْلَ الْكِتَابِ شَرْطًا خَاصَّةً فِي الْكِتَابِيِّ، وَشَرْطًا فِي الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي يَقَعُ الذَّبْحُ بِهَا، فَإِذَا لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ حَرَامٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ، بَلْ يَقُولُ: ذَبْحَةُ الْكِتَابِيِّ حَلَالٌ إِذَا كَانَ قَدْ ذَبَحَهَا عَلَى مُقْتَضَى شَرْعِهِ، وَكَانَتْ طَعَامًا لِأَحْبَارِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ، وَلَا نَشْتَرِطُ فِي الذَّبَاحِ وَلَا فِي الْكَيْفِيَّةِ شَرْطًا، وَهَذَا أَخَذَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ الْمُحَقِّقِينَ، مِثْلُ الْإِمَامِ

أبي بكر بن العربي، الذي قال بأكل ما ذكَّاه الكتَّابي ولو بِفَتْل عُنُق الدجاجة فَتَمُوت، وقال: «لأنها طعامُ أَحْبَارِهِ ورُهبانِهِ»⁽¹⁾، وتَابَعَهُ على قوله جِلَّةُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عِلْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ مُخْتَلَفِ الْمَذَاهِبِ.

وقد سُئِلَ الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ مِفْتَاحُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ عَنْ ذَبَائِحِ النَّصَارَى الْمُعَاصِرِينَ، وَعَلَى طَرِيقَتِهِمْ الْيَوْمَ فِي ضَرْبِ الْحَيَوَانِ بِالْبَلْطَةِ عَلَى رَأْسِهِ، وَصَرَعه قَبْلَ الْإِجْهَازِ عَلَيْهِ، فَأَفْتَى بِأَنَّهَا حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ⁽²⁾؛ لِأَنَّهَا مُذَكَّاةٌ عِنْدَ النَّصَارَى، وَهِيَ طَعَامُ أَحْبَارِهِمْ وَرُهبَانِهِمْ.

وَاخْتَلَفَ الْعِلْمَاءُ إِذَا هَذِهِ الْفَتْوَى، فَوَافَقَهُ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمَاءِ الْمَذَاهِبِ: الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ، فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ (مَرَّاكُش، الْجَزَائِر، تُونِس، مِصْر، الشَّام، الْعِرَاق، تُرْكِيَا، الْهِنْدُ)، وَخَالَفَهُ كَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْطَارِ كُلِّهَا.

وَقَدْ بَسَطَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا مَسْأَلَةَ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي تَفْسِيرِ (الْمَنَارِ) بَسْطًا وَافِيًا⁽³⁾، وَذَكَرَ أَقْوَالَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَحُجَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ، وَبَيَّنَ رُجْحَانِ الْإِبَاحَةِ بَيَانًا كَافِيًا، فَانْظُرُوهُ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: 3].

ثُمَّ بُحِثَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ - قَضِيَّةُ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَشُحُومِ (مَرْسِيلِيَا) - فِي مَجْلَةِ (الشَّهَابِ) الَّتِي كَانَ يُصَدِّرُهَا الْأُسْتَاذُ الْإِمَامُ ابْنُ بَادِيسَ، وَرَجَّحَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمَائِنَا جَوَازَ أَكْلِهَا وَحِلِّيَّتِهَا، وَمِنْ أَشْهَرِهِمُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَبُو يَعْلَى الزَّوَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالشَّيْخُ مِبَارَكُ الْمِيزَانِ.

فَالْقَوْلُ الْمُرْجَّحُ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ الدَّلَائِلُ الْوَاضِحَةُ، هُوَ الْقَوْلُ بِالْحِلِّيَّةِ. وَأَمَّا الْقَوْلُ

(1) ابن العربي. أحكام القرآن. ج 2/ ص 45.

(2) انظر: تفسير المنار. ج 6/ ص 162.

(3) انظر: تفسير المنار. ج 6/ ص 165 - 178.

بِالْحُرْمَةِ فَمِنْ حُجَجِهِ أَنَّ النصارى واليهود اليوم ليسوا بأهل كتاب؛ لأنهم عبدوا الصليب، وقالوا بالوَهْيَةِ المسيح وأُمّه، وقالوا بالتثليث.

والجواب، أنهم كانوا كذلك حينما نزل القرآن، وَعَلِمَ اللهُ كُفْرَهُمْ، وَتَحْرِيفَهُمْ، وَضَلَالَهُمْ، وَخُرُوجَهُمْ عَنْ أَحْكَامِ كُتُبِهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ سَأَاهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَخَصَّصَهُمْ بِأَحْكَامِ دُونِ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73]، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 72]، فَهُمْ كَانُوا كُفَّارًا يَقُولُونَ بِالتَّثْلِيثِ عِنْدَمَا نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي أَحَلَّتْ طَعَامَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ، وَلَمْ يَأْتِ الْمُعَاصِرُونَ بِأَكْثَرِ مِمَّا جَاءَ بِهِ الْأَوَّلُونَ، إِلَّا مَنْ ارْتَدَّ مِنْهُمْ عَنِ الْمَسِيحِيَّةِ إِلَى الدَّهْرِيَّةِ وَالْإِلْحَادِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1977/06/05م

ذبيحة أهل الكتاب

السؤال:

المرجو منكم أن تكتبوا إلينا بجواب عن حُكْمِ الشَّرْعِ فِي لَحْمِ الْأَنْعَامِ الَّذِي يُبَاعُ بِمِجَازَرِ الْأُورِيِّينَ فِي أَوْرِبَا، أَحْلَالٌ هُوَ أَمْ حَرَامٌ؟ إِنَّهُ غَيْرُ مُذْبُوحٍ أَوَّلًا، كَمَا أَنَّ الْجِزَارَ يَقْطَعُهُ بِسِكِّينٍ يَقْطَعُ بِهِ أَيْضًا لَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَالْخَيْلِ.

م. مخلوف. م (فرنسا)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: يَقُولُ اللهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: 5]، الْمُرَادُ مِنَ الطَّعَامِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، اللَّحْمُ الْمَذْكِيُّ عِنْدَهُمْ، كَمَا فَسَّرَهَا

العلماء. فإذا ذَكِّيَ الكتابي الحيوانَ المأكولَ اللحم عندنا على طريقتهم في الذكاة وشريعتهم فيه، فلا خلاف بين العلماء في جواز أَكْلِهِ.

وأما إذا فعلوا به كما يفعلون اليوم، فإن العلماء اختلفوا فيه. قال بعضهم أنها ذكائهم، وطعامُ أحبارهم ورُهبانهم من رجال دينهم، ولا نَسأل كيف فعلوا بالحيوان ما دامت تلك ذكائهم، حتى لو صَرَ عوا الحيوانَ بالبلطة، فإننا نأكل من لحمه؛ لأن ذلك هو ذكائه عندهم، وهذا هو مذهب الإمام أبي بكر بن العربي، وبه أفتى الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، والشيخ رشيد رضا، وكثير من علماء المغرب والجزائر وتونس ومصر.

وقال بعضهم: لا تُؤْكَل؛ لأنها لم تُذَكَّ حسب شريعتنا، وهي تُعْتَبَر ميتة.

والذي يظهر لنا أنه يجوز للعمال المسلمين في كل مدينة، وحتى إذا زُعم لهم ذلك فإنهم لا يأمنون الغش.

ثانياً: لحم الخنزير نجس، وكذلك لحم الخيل؛ لأن الذكاة لا تعمل فيهما، والرطوبة التي تُلصق بالسكين وأدوات الجزارة نجاسة، فإذا قُطِع لحم الأنعام بهذه السكين فإنه تسري إليه النجاسة. ولكنها لما كانت لا تسري بسرعة لا اعتبره كالجامد، فإن على من اشتراه أن ينزع منه مقدار ما يظن أن النجاسة سرت فيه. والله أعلم.

1977/09/25م

الدجاج المذبوح بآلة كهربائية

السؤال:

ما حكم الدين في الدجاج المذبوح بطريق آلة كهربائية، عندنا في الجزائر؟ وما حكم تناول هذا الدجاج؟ أفيدونا بكل التفاصيل.

ح. عبد المجيد (قسنطينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
الذَّكَاةُ مِنْ شعائر الإسلام، وكانوا في الجاهلية يأكلون الميتة، وما أَهْلٌ به لغير الله،
فَحَرَّمَ اللهُ ذلك، قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللهِ
بِهِ﴾ [المائدة: 3].

والذَّكَاةُ هي قتلُ الحيوان المأكول اللحم بِقَصْدِ أَكْلِهِ، والمُرَادُ مِنَ الذَّكَاةِ قتلُ الحيوان
بأَهْوَنِ طريق أو أسَهَلِهِ، لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا
قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفَرَتَهُ، وَلْيُرِخْ
ذِيحَتَهُ»، رواه مسلم وغيره.

وللذَّكَاةِ طريقتان: الذَّبْحُ والنَّحْر، النَّحْرُ في الجِمال، والذَّبْحُ في الطير والغنم، وأما
البقر فيصَحُّ فيه النَّحْرُ والذَّبْحُ.

وَيَتَوَصَّلُ إِلَى ذَبْحِ الحيوان بِقَطْعِ الْخُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ. وعند مالك لا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْ
ذلك، وقيل مع المَرِيءِ، وقال أبو حنيفة: لا بُدَّ مِنْ قَطْعِ ثَلَاثَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ مِنَ الْخُلُقُومِ
وَالْوَدَجَيْنِ وَالْمَرِيءِ.

وَأَلَّةُ الْقَطْعِ كُلُّ مَا أَثْهَرَ الدَّمَ، قال ابن رشد: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا أَثْهَرَ الدَّمَ،
وَفَرَى الْأَوْدَاجَ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ صَخْرٍ أَوْ عُودٍ أَوْ قَضِيبٍ، أَنَّ التَّذْكِيَةَ بِهِ جَائِزَةٌ».

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَفِيهِ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا قُوَّةَ لِلْعَدُوِّ
غَدَاً وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، فَتَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "كُلُّ مَا أَثْهَرَ الدَّمَ،
وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلُّوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأَحْدِثُكُمْ، أَمَّا السِّنُّ: فَعَظْمٌ، وَأَمَّا
الظُّفْرُ: فَمُدَى الْحَبَسَةِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وعن أبي أمامة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا فَرَى الْأَوْدَاجَ فَكُلُّوا، مَا لَمْ يَكُنْ [قَرَضٌ] نَابٍ

أَوْ [حَزَّ] ⁽¹⁾ ظَفِرٌ ⁽²⁾.

فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ لَا يَصِحُّ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - اسْتِعْمَالُ الْعَظْمِ وَلَا السِّنِّ فِي التَّذْكِيَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ التَّذْكِيَةَ بِهَا إِنْ كَانَ [مَنْزُوعِينَ] ⁽³⁾.

قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: «لَا خِلَافَ فِي [الْمَذْهَبِ] أَنَّ الذَّكَاءَ بِالْعَظْمِ جَائِزٌ إِذَا أَتَاهُ الدَّمُ» ⁽⁴⁾.

فَلَا بُدَّ فِي آلَةِ الذَّكَاءِ أَنْ تَنْهَرَ الدَّمَ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عِنْدَ الذَّكَاءِ، إِلَّا أَنْ يَنْسَى الْمَذْكِي، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: 121]، وَأَمَّا عِنْدَ النِّسْيَانِ فَقَدْ اسْتَنْشَيْتُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» ⁽⁵⁾. وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَذْكِي أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، وَرُخِّصَ - بِنَصِّ الْقُرْآنِ - فِي أَكْلِ ذَبِيحَةِ الْكِتَابِيِّ مُطْلَقًا.

وَمِمَّا تَقَدَّمَ يُفْهَمُ الْجَوَابُ - كَمَا يَرِيدُ السَّائِلُ -، فَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا إِذَا تَحَقَّقَ فِيهَا إِنْهَارُ الدَّمِ مِنَ الْآلَةِ، وَتَحَقَّقَتْ فِيهَا التَّسْمِيَةُ مِنَ الْمُسْلِمِ، جَازَ اسْتِعْمَالُ هَذَا اللَّحْمِ إِذَا كَانَ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [رَضٍ] وَ [نَحَرَ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَمَعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ.

(2) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 9/ ص 467) بِلَفْظٍ: «كُلُّ مَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ مَا لَمْ يَكُنْ قَرَضَ نَابٍ أَوْ حَزَّ ظَفِيرٍ»، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (ج 8/ ص 211) بِلَفْظٍ: «... مَا لَمْ يَكُنْ قَرَضَ سِنَّ، أَوْ حَزَّ ظَفِيرٍ».

قَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (ج 5/ ص 42): «قَالَ الذَّهَبِيُّ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».

(3) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [مَشْرُوعِينَ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ.

(4) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ. ج 1/ ص 359. وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ.

(5) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ: بَابُ طَلَاقِ الْمُكْرَهِ وَالنَّاسِي، حَدِيثُ (2045)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِلَفْظٍ: «إِنَّ اللَّهَ وَصَّعَ عَنْ أُمَّتِي...»، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 7/ ص 584)، بِلَفْظٍ:

«إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي...»، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، حَدِيثُ (7219). وَحَسَّنَهُ النَّوَوِيُّ فِي رَوْضَةِ

الطَّالِبِينَ (ج 8/ ص 193). وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ (ج 3/ ص 163): «وَالْخَبَرُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

المذكِّي مُتَوَفَّرُ الشُّرُوطِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ، أَوْ لَمْ تُنْهَرْ الآلَةُ الدَّمِ، فَإِنَّهَا جَيْفَةٌ لَا تُؤْكَلُ. هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حُكْمُ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ

السؤال:

يُشْرَفُنِي أَنْ أُحِيطَ لَكُمْ عَلَيَّا أَنَّ مَصَالِحَ الْبَلَدِيَةِ رَخَّصَتْ لِأَحَدِ الْمَوَاطِنِينَ بِذَبْحِ وَبَيْعِ لَحُومِ الْأَخْصَنِ. وَتَتِمُّ عَمَلِيَةُ الذَّبْحِ هَذِهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْتٍ عَلَى مَسْتَوَى مَذْبَحَةِ الْبَلَدِيَةِ.

لِذَا ارْتَأَيْنَا أَنْ نَسْتَرْشِدَكُمْ فِي كَيْفِيَةِ الذَّبْحِ الشَّرْعِيَّةِ لِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَذَلِكَ بِتَعْيِينِ أَحَدِ أَعْوَانِكُمْ لِإِرْشَادِنَا، أَوْ لِتَوْجِيهِنَا عَنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ.

رئيس المجلس الشعبي البلدي (بلعباس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: نَحْنُ - مَعَاشِرُ الْجَزَائِرِيِّينَ - مُسْلِمُونَ مَالِكِيَّةٌ، لَا نَأْكُلُ لَحْمَ الْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْحَمِيرِ، كَرِهَ ذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ، وَعَلَّلَ الْكَرَاهَةَ بِقَوْلِهِ فِي الْمَوْطَأِ: «أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، أَنَّهُمَا لَا تُؤْكَلُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: 8]، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْأَنْعَامِ: ﴿لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [غافر: 79]، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: 34]، ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَنَاعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: 36]. قَالَ مَالِكٌ: فَذَكَرَ اللَّهُ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ، وَذَكَرَ الْأَنْعَامَ لِلرُّكُوبِ وَالْأَكْلِ».

وقال الشيخ خليل بن إسحاق في المختصر في باب المباح بذكر المحرمات:

«وَحَنْزِيرٌ، وَبَغْلٌ، وَفَرَسٌ، وَحِمَارٌ، وَلَوْ وَخْشِيًّا دَجَنَ»⁽¹⁾.

فالذي به الفتوى في المذهب المالكي، أن الخيل والبغال والحمير مُحَرَّمَةُ الْأَكْلِ، [لا يَقُومُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ]⁽²⁾. وقال الإمام الشافعي بِجَوَازِ أَكْلِهَا بِلا كراهة ولا حُرْمَةٍ. وقال الإمام أبو حنيفة بقول مالك، فلا تُؤْكَلُ الخيل عنده، ومن الصحابة تُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ⁽³⁾.

ثانيًا: الخيول المُحَرَّمَةُ الْأَكْلَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ وَلَا تُحْلَاهَا، كالخنزير حرامٌ فلا يَذْكِي، ولو ذَكِّيَ فَكَالْعَدَمِ، وَيَبْقَى حَرَامٌ لِلْحَم.

ثالثًا: بما أن الجزائريين لا يأكلون لحم الخيل والبغال والحمير، فإنهم لا يَذْكُونَهَا وَلَا يَبِيعُونَهَا، وَلَوْ فَعَلُوا لَأَطْعَمُوا الْمُسْلِمِينَ مَا لَا يُبَاحُ.

رابعًا: ما كان للبلدية في (سيدي بلعباس) أن تَأْذَنَ لِأَحَدٍ أَنْ يُتَاجَرَ فِي لَحُومِ الْخَيْلِ؛ لِأَنَّهَا غَرَّرَتْ بِالْمُسْلِمِينَ، وَأَذِنَتْ فِي بَيْعِ مَا لَا يُؤْكَلُ مِنَ اللَّحْمِ، وَرَبَّمَا جَاءَ مِنْ بَعْدِ مَنْ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْعِ لَحْمِ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ.

ونحن من القائلين بِحُرْمَةِ الْخَيْلِ، فَلَا نُعَلِّمُ أَحَدًا ذَكَاتَهَا، وَنَقُولُ الذَّكَاةَ لَا تَعْمَلُ فِيهَا، وَفُقَهَاءُ (بَلْعَبَاسِ) يَعْلَمُونَ هَذَا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ السُّؤَالُ قَبْلَ الْإِذْنِ لَا بَعْدَهُ.

1986/10/29م

(1) مختصر خليل. ص 92.

(2) ما بين معقوفتين وَرَدَ هَكَذَا فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ.

(3) انظر: تفسير القرطبي. ج 10/ ص 76.

أَكُلْ لَحْمَ الْخَيْلِ لِلتَّداوِي

السؤال:

منذ أربع سنوات ذهبت أُمِّي إلى الحج، وكانت قبل ذهابها تأكل لحم الخيل للتداوي، فلما رَجعت مِنَ الحج مَرِضت، وهي تسأل أَيُجوز لها أن تأكل لحم الخيل (الحصان) للتداوي أم لا؟

ولد م. م (باب الوادي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أما لحم الخيل، فإنها حرامٌ عند الإمام مالك وأصحابه، وعند أبي حنيفة، وإذا كانت لحمُها حراماً فلا تَعْمَلُ فيها الذَّكَاةُ إذا ذُكِّيت، كما لا تَعْمَلُ في الخنزير والبغال والحمير.
وقال الإمام الشافعي بأنَّ لحم الخيل حلال، ولهذا فإنَّ الخيل إذا ذُكِّيت ذكَاةٌ شرعية فلحمُها حلال، وأما إذا لم تُذَكَّ فهي ميتة (جيفة) لا تُؤْكَل.
ونحن في الجزائر نتمذهب بمذهب مالك، والخيل التي يُباع لحمُها عندنا لا تُذَكِّي؛ لأنَّ المسلمين لا يأكلونها، بل كانت تُباع للنصارى، ولهذا فإننا لا نَنصَحُ لأُمَّكَ أن تأكل لحم الخيل هنا في الجزائر، والطبيبُ يَسْتَطِيعُ أن يُعَوِّضَها بدواء حلال، وقد جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِيهَا حَرَمٌ عَلَيْهَا»⁽¹⁾.

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 10/ ص 8) عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيهَا حَرَمٌ عَلَيْكُمْ»، وابن حبان في صحيحه (ج 4/ ص 233) بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي حَرَامٍ». وذكره البخاري تعليقا عن ابن مسعود رضي الله عنه في كتاب الأشربة، باب: شراب الحلواء والعسل، في الترجمة، ووصله الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق (ج 5/ ص 30).

ولهذا فمن الواجب ترك لحم الخيل التي تُباع عندنا، لأنها حرام عند المالكية، لا تعمل فيها الذكاة، وعند الشافعي لأنها غير مُذَكَّاة.

حُكْم أَكْلِ لَحْمِ الْخَنَزِيرِ وَبَيْعِهِ

السؤال:

ما حُكْم أَكْلِ لَحْمِ الْخَنَزِيرِ، وَبَيْعِهِ فِي الْإِسْلَامِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: حُرْمَةُ أَكْلِ الْخَنَزِيرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، نَصَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَمَا أِهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [النحل: 115]، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنَزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145].

فَآيَاتُ الْقُرْآنِ نَصَّتْ عَلَى حُرْمَتِهِ - فِي الْمُحَرَّمَاتِ - وَنَصَّتْ عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِدَاثِهِ؛ لِأَنَّهُ رِجْسٌ، وَالرَّجْسُ نَجَسٌ، وَاسْتِعْمَالُ النِّجَاسَةِ حَرَامٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: 157].

وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْخَنَزِيرِ حَرَامٌ: لَحْمُهُ، وَشَحْمُهُ، وَعَظْمُهُ، إِلَّا شَعْرَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحِرَازَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَوْجُودًا فِي عَصْرِ النَّبِيِّ، وَسَكَتَ عَنْهُ، وَالشَّعْرُ غَيْرُ مَأْكُولٍ.

ثَانِيًا: مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَهُ، فَقَدْ حَرَّمَ بَيْعَهُ، وَأَكْلَ ثَمَنِهِ، أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ الصَّحَابَةُ،

والتابعون، والعلماء المجتهدون. وجاء النص على ذلك، فيما رواه مالك في الموطأ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - ورواه مسلم كذلك - قال ابن عباس: «أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟". قَالَ: لَا. فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ. فَقَالَ لَهُ ﷺ: "بِمَ سَارَرْتَهُ؟". فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا". فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا».

وفي حديث آخر، أن رجلاً استأذنه أن يبيع ما عنده من خمر، فقال له: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»، فاستأذنه أن يُكَارِمَ بها اليهود، فنَهَاه، وقال: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا، وَحَرَّمَ بَيْعَهَا، حَرَّمَ الْمَكَارِمَةَ بِهَا»⁽¹⁾.

في هذه النصوص، ما يدل على حُرمة بيع ما هو مُحَرَّم، سواء كان طعاماً أو شراباً، أو غيرهما؛ لأنه ما حَرَّمَهُ اللهُ إِلَّا لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ، والمسلم لا يَتَسَبَّبُ فِي الضَّرَرِ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ.

ثالثاً: الخنزير - من جهة أخرى - لا يَصِحُّ فِي الإسلام بَيْعُهُ؛ لأنه غير طاهر، ومن المعلوم أَنَّ الفقهاء يَشْتَرِطُونَ فِي الْبَيْعِ - فِي الثَّمَنِ وَالثَّمَنِ - أَنْ يَكُونَ طَاهِراً، مُتَنَفِعاً بِهِ، مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ، معلوماً لِلْمُتَبَايِعِينَ، فَقَدْ تَخَلَّفَ فِيهِ شَرْطُ الطَّهَارَةِ فِي الْمَبِيعِ، فَالْخَنزِيرُ نَجَسٌ عَيْنُهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: 145]، وَحَلُوفُ الْغَابَةِ - قَبْلَ اصْطِيَادِهِ - غير مقدور على تَسْلِيمِهِ، وَلَا هُوَ مَعْلُومٌ لِلْمُتَبَايِعِينَ، وَهَكَذَا تَخَلَّفَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ عَلَى [الرُّوْيَةِ]⁽²⁾، أَوْ عَلَى الْوَصْفِ.

(1) أخرجه الحُمَيْدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (ج2/ص229)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(2) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الرَّوَايَةُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ.

هل الأضحية من السَّرَف؟

السؤال:

كثُر الكلام حول الأضحية، وأنها من السَّرَف المالي، والإسلام ينهى عن السَّرَف، فما حكم الشريعة؟

م. عبد الله (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. كثيرٌ من الناس يَهْرَفُونَ بما لا يَعْرِفُونَ، وَيَذْكُرُونَ أشياء ظَاهِرُهَا بَرِيءٌ وَمَا لَهَا خَطِيرٌ. مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ إِفْرَادُهُ فِي الْأَلُوْهِيةِ، فَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ، وَإِفْرَادُهُ فِي الرِّبَوِيَّةِ، فَلَا رَبَّ لَنَا سِوَاهُ، بَلْ هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَمِنْ الشَّرِيعَةِ أَحْكَامُ الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا، فَهُوَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ، هَذَا يُتَعَبَّدُ بِهِ، وَهَذَا لَا يُتَعَبَّدُ بِهِ، وَهَذَا حَسَنٌ، وَهَذَا قَبِيحٌ، وَهَذَا ضَارٌّ، وَهَذَا نَافِعٌ.

وَأُضْحِيَّةُ الْعِيدِ الْأَكْبَرِ مِنْ هَذَا النُّوعِ، لَيْسَ لِنَفْسِنَا أَنْ نُحَسِّنَ أَوْ نُقَبِّحَ، سِوَى اللَّهِ، فَمَنْ تَدَخَّلَ فِيهَا فَقَدْ نَصَّبَ نَفْسَهُ رَبًّا، وَفِي أَمْرِ تَعَبُّدِي، كَيْفَمَا كَانَتْ مَنَزَلَتُهُ.

وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ لَيْسَتْ عَبَثًا مَوْقُوفَةً عَلَى إِرَادَةِ أَحَدٍ، وَمَقْصِدُ الْأُضْحِيَّةِ سُنَّةٌ يَشْمَلُهَا أَقْسَامُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَهِيَ مَطْلُوبَةٌ طَلَبًا غَيْرُ جَازِمٍ، وَهِيَ مِنْ أَقْسَامِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْمَعْقُولِ الْمَعْنَى، فَائِدَتُهَا تَمْكِينُ الْمُحْتَاجِينَ مِنْ أَكْلِ اللَّحْمِ وَالشَّعِيرِ مِنْهُ وَادِّخَارِهِ، وَهِيَ نُسْكٌ مِنْ مَنَاسِكِ الشَّرْعِ فِي الْحَجِّ وَغَيْرِهِ. وَكَانَ أَكْلُ اللَّحْمِ مُحَرَّمًا عَلَى الْمُضْحِي، وَقَدْ جَاءَ مَهْيًى مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ أَبَاحَهُ، وَقَالَ: «كُنْتُ مَهْيَتُكُمْ عَنْ أَكْلِ لَحْمٍ

الأَصْحَائِي مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ، فَلَا أَنْ كُلُّوا وَادَّخِرُوا»⁽¹⁾. نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَصْحَائِي يَوْمَ كَانَ الْمُحْتَاجُونَ إِلَيْهَا كَثِيرًا، وَأَبَاحَ لَحْمَهَا يَوْمَ قَلَّ الْمُحْتَاجُونَ، فَلَا مُرَّ بِالْأُضْحِيَّةِ وَأَكَلَ لَحْمَهَا وَالْإِدْخَارُ مِنْهُ، مَبَاحٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُحَرِّمُهَا إِلَّا جَاهِلٌ بِالْإِسْلَامِ مُتَنَطِّعٌ.

وَبِمُنَاسِبَةِ الثَّوْرَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ، كَانَ الشَّعْبُ الْجَزَائِرِي قَدْ قَلَّلَ مِنَ الْإِحْتِفَاءِ بِالْعِيدِ، لَا يَذْبَحُ الْأُضْحِيَّةَ، لَكثْرَةِ الْمُنْكَوبِينَ: الْقَتْلَى، وَالْمَسَاجِينَ، وَالْمَوْجُودِينَ فِي الْمَعْتَقَلَاتِ وَفِي الْخَارِجِ. سُئِلَ الْعُلَمَاءُ عَنْ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ، فَأَجَابُوا بِعَدَمِ اسْتِحْسَانِهَا، إِلَّا الشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ التَّبْسِّي رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: «هِيَ حُكْمٌ شَرْعِي يَنْبَغِي الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِ»، وَالْحَقُّ مَعَهُ.

أَمَّا الْيَوْمُ، فَلَا ضَرُورَةَ لِلْإِعْرَاضِ عَنْهَا عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَهَا، وَالسَّرَفُ لَيْسَ كَمَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ: هُوَ إِنْفَاقُ الْمَالِ الْكَثِيرِ، بَلْ هُوَ إِنْفَاقُ الْمَالِ - وَلَوْ كَانَ قَلِيلًا - فِي غَيْرِ وَجْهِهِ. فَمَنْ كَانَ قَادِرًا، فَهُوَ مُطَالِبٌ بِالْأُضْحِيَّةِ اسْتِحْبَابًا.

وَإِذَا أَرَدْنَا اجْتِنَابَ الْإِسْرَافِ فِي ذَبْحِ الْحَيَوَانِ، فَلْنَطْلُبْهُ بِوَجْهِ آخَرَ، لَا بِوَجْهِ تَرْكِ الشَّرِيعَةِ، وَلَنَا رِجَالٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُدَبِّرُوا الْمَلْيُونَ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ لِأَدَاءِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ، وَيَسْهَلُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ مِنْ دُونِ حَاجَةٍ إِلَى اسْتِشَارَةِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُوسُّوْشُونَ لَهُمْ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ.

1986/08/12م

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْأَصْحَائِي، بَابُ: بَيَانُ مَا كَانَ مِنَ النِّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَصْحَائِي بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانُ نَسْخِهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ، حَدِيثُ (1971)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

هل الجبن الأحمر مصنوع بشحم الخنزير؟

السؤال:

هل أكل الجبن الأحمر، والجبن المسمّى (قروير) حرام أم حلال؟ لأنّ لي زميلات من اللّواتي يشتغلن معي في الشركة الوطنية قلن لي أنه مصنوع بشحم الخنزير، وإن كان ذلك حرامًا، فماذا يجب علينا أن نفعل؛ لأننا في الحقيقة أكلنا من هذا الجبن أنا وعائلتي؟
ب. ج (ساحة المناورات)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: كل أنواع الجبن - في أي بلد عُمِلت - تُصنع من اللبن (الحليب)، لبن الأنعام: البقر والغنم والماعز، ولبنها طيّب طاهر، قد ائتمنَّ الله علينا به في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنْقِضُوا بِمَا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ ذِي قَرْنٍ وَذَمْرٍاءَ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: 66].

ثانياً: علِمنا أنه يُتوصَّل إلى صناعة الجبن بتجميد اللبن و(تجفيفه) بواحدة من ثلاث طرق:

الأولى: إضافة مواد نباتية إلى اللبن فيتجمد و(يتجبن).

الثانية: إضافة فطريات: جراثيم أو بكتيريا.

الثالثة: إضافة مواد حيوانية استُخرجت من معدة حيوان.

فأمّا ما (جُبِن) بواسطة إضافة مواد نباتية فهو حلال؛ لأنّ النبات خُلِقَ نَتَفِعَ به، ونأكل منه، ما لم يكن فيه ضررٌ يُصيب الإنسان، ويؤثّر عليه تأثيراً بدنياً أو نفسياً، قال

تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 29].

وكذلك ما جُبِّن بواسطة الفطريات أو الجراثيم (البكتيريا)، فهذان النوعان من الجبن مباحٌ أَكْلُهُمَا، ولا يُسأل عنها.

وأما ما جُبِّن بواسطة إضافة مواد حيوانية من مَعِدَّة حيوان، فإنَّ حُكْمَهُ تابعٌ لِلْحَمِّ ذلك الحيوان ودَكَاتِهِ، فإن كان حلالاً فهو حلال، وإن كان حراماً فهو حرام.

وقد عَلِمْنَا مِنْ أَحَدِ الْخَبْرَاءِ فِي صِنَاعَةِ الْجَبْنِ أَنَّ هَذِهِ الْمَوَادَّ الْحَيَوَانِيَّةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي (التجيين) تُؤْخَذُ مِنْ مَعِدَّةِ عِجَلٍ صَغِيرٍ، أَوْ جَدْيٍ، أَوْ خُرُوفٍ، أَوْ خَنْزِيرٍ، وَقَدْ تُؤْخَذُ مِنْ حَيَوَانَ كَبِيرٍ كَالثَّوْرِ، وَالْبَقَرَةِ، وَالْكَبْشِ، وَالنَّعْجَةِ، وَالْعَظْرُ، وَالتَّيْسِ، وَمِنْ الْخَنْزِيرِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَا أُخِذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ خَالِصًا، وَقَدْ يُخْلَطُ بغيره، كَخَلْطِ مَا أُخِذَ مِنْ عِجَلٍ بِمَا أُخِذَ مِنْ خَنْزِيرٍ، وَخَلْطِ مَا أُخِذَ مِنْ خَنْزِيرٍ بِمَا أُخِذَ مِنَ الثَّوْرِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَعْلَى الْأَنْوَاعِ وَأَثْمَنُهَا هُوَ مَا أُخِذَ مِنَ الْعِجَلِ، وَمَعَ غَلَاءِ ثَمَنِهِ، فَإِنَّهُ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَصْنَعِ الشَّرَكَاتِ الْوَطْنِيَّةِ وَحْدَهُ».

وَمِنْ هَذَا الْبَيَانِ نُسْتَجِيزُ الْأَحْكَامَ التَّالِيَةَ:

1- ما هو حلال طيبٌ بلا نزاع: وهو ما اسْتُعْمِلَ فِي تَجْبِينِهِ مَا أُخِذَ مِنْ مَعِدَّةِ حَيَوَانَ مُذَكِّيٍّ، تَعْمَلُ فِي الذِّكَاةِ، وَذَكَاهُ مُسْلِمٌ، كَالْعِجَلِ، وَالْخُرُوفِ، وَالْجَدْيِ، وَالثَّوْرِ، وَالْبَقَرَةِ، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَنْعَامٌ، وَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ لَنَا الْأَنْعَامَ لِلانْتِفَاعِ بِهَا، وَأَكْلِ لَحْمِهَا، قَالَ: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: 5]، وَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَانَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ (٧١) وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ (٧٢) وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ وَمَشَارِبٌ أَفَلَا يَشْكُرُونَ (٧٣)﴾ [يس: 71-73]، فَشَكَرًا لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى.

2- وما هو حرام خبيثٌ بلا نزاع: وهو ما اسْتُعْمِلَ فِي تَجْبِينِهِ مَا أُخِذَ مِنْ مَعِدَّةِ خَنْزِيرٍ

صغير أو كبير؛ لأن الله حرّم لحمه على المسلمين، فقال: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، وسواء استعمل خالصًا أو اختلط بالمستخرج من العجل أو الخروف أو الثور؛ لأن الرّجس يُنجس ما اختلط به من الطاهرات، ويجعل الخليط حرامًا.

3- وما هو مُخْتَلَفٌ فيه: والظاهر أنه حلال طيب، وهو ما استُعمل فيه المستخرج من معدّة حيوان تعمل فيه الذّكاة، وكان من ذّكاة أهل الكتاب، ولهم ذّكاة خاصّة بهم اليوم.

فمن العلماء من قالوا: ذكّأهم اليوم حرامٌ علينا؛ لأنهم خرجوا عن الكتاب، ولأنهم يضرّعون الحيوان، ثم يُجهزون عليه، ومن العلماء من قالوا: بل هو من الحلال الطيّب؛ لأن الله سبحانه أحلّ لنا أكل ذبائحهم بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: 5]، والمراد بالطعام هنا الذبائح بإجماع المفسرين والفقهاء، ولما نزلت هذه الآية كانوا قد حرّفوا دينهم، وبدّلوا، وغيروا، وكفروا، كما يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 17]، وقوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73]، وقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّى ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِي قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَسَلَهُمُ اللَّهُ أَفَّ يُوَفَّكُونَ﴾ [التوبة: 30]. ومع شهادته - سبحانه - بكفرهم، أباح لنا ذبائحهم؛ لأن آية الذبائح من آخر ما نزل من القرآن، سائلة من النسخ.

وأما صرّع الحيوان قبل ذكّاته، ثم الإجهارُ عليه، فلا يضرّه صرّعه إذا أُجهز عليه

وهو حيٌّ، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: 3]، فلا استثناء مُتَّصِل، والذَّكَاةُ نافعةٌ، عامِلَةٌ فيه ما دامت فيه الحياة، وذلك هو الصحيح بما أفتى به العلماء.

ومن هذا نستنتج أن القول بِحِلِّيَّةِ ذَبِيحَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ هو القول الراجح الصحيح، لهذا يكون الجبن المصنوع من مُسْتَخْرَجِ مَعِدَّةِ الْعِجَلِ أو الخروف أو الجُدِّي أو الثور... الخ، من كُلِّ حيوان مأكول اللحم، ذَكَاهُ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ أو النَّصَارَى حلال لنا.

4- وكذلك يكون حرامًا كُلُّ طعام أو شراب دَخَلَ فِي صِنَاعَتِهِ شَيْءٌ مِنْ لَحْمٍ أَوْ شَحْمِ الْخَنَزِيرِ؛ لِأَنَّهُ رِجْسٌ وَخَبَثٌ، فَمَا اخْتَلَطَ بِهِ خَبَثٌ وَحَرُمَ، لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: 145]، وقوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: 5]، وقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: 157].

ثالثًا: الجبن الموجود في أسواقنا:

منه الحلال الطَّيِّب، ومنه الحرام الخبيث، ومنه المشبوه، فالحلال ما صُنِعَ - كما تَقَدَّمَ - من المواد النباتية، أو بواسطة البكتيريا، أو بواسطة ما استُخْرِجَ من مَعِدَّةِ الْأَنْعَامِ، من ذَكَاتِنَا، أو من ذَكَاةِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، وسواءٌ كان من صناعتنا، أو كان مُسْتَوْرَدًا من بلاد أهل الكتاب، ثم عُرِضَ فِي أَسْوَاقِنَا.

وقد أَخْبَرَنَا خَيْرٌ فِي الشَّرْكََةِ الْوَطَنِيَّةِ الْمُنتِجَةِ لِلْجَبْنِ أَنَّ الْمَادَّةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي التَّجْبِينِ عَنْدهُمْ هِيَ الْمَادَّةُ الْمُسْتَخْرَجَةُ مِنْ مَعِدَّةِ الْعِجَلِ، وَيَكْفِي هَذَا الْإِخْبَارُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ، يَكْفِي فِيهِ الْوَاحِدُ.

وإذا قُلْنَا هَذَا فِيمَا صُنِعَ بِالْمَعَامِلِ الَّتِي تُشْرِفُ عَلَيْهَا الدَّوْلَةُ، وَلَهَا مَسْئُولِيَّةٌ كَامِلَةٌ أَمَامَ اللَّهِ، وَأَمَامَ الشَّعْبِ، وَلَا تَسْقُطُ هَذِهِ الْمَسْئُولِيَّةُ إِنْ كَانَتِ الْمَعَامِلُ تَابِعَةً لِلْقِطَاعِ الْخَاصِّ، بَلْ يَجِبُ التَّحَرِّيُّ فِيمَا تَصْنَعُهُ وَتُقَدِّمُهُ لِلنَّاسِ، فَإِنْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ فِي (التَّجْبِينِ) مَا

اِسْتُخْرِجَ مِنْ مَعِدَّةِ الْأَنْعَامِ خَالِصًا فَجُبْنُهُمْ حَلَالٌ، وَإِنْ اسْتَعْمَلُوا مَا اسْتُخْرِجَ مِنْ الْخَنْزِيرِ أَوْ خَلَطُوا بَيْنَ الصَّنَفَيْنِ فَجُبْنُهُمْ حَرَامٌ.

لهذا نُلحُّ على الدوائر الرسمية في جهاز الدولة الجزائرية أن تُراقِبَ بِحَزْمٍ جَمِيعَ الْمَعَامِلِ الْوِطْنِيَّةِ وَمَعَامِلِ الْقِطَاعِ الْخَاصِ الَّتِي تَصْنَعُ الْجَبْنَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ وَالْمَشْرُوبَاتِ، وَأَنْ تُجَبِّرَ أَصْحَابَهَا عَلَى اسْتِعْمَالِ مَا يَحْجُوزُ اسْتِعْمَالَهُ، وَتَمْنَعُ مَا يَحْرُمُ تَنَاوُلَهُ.

وَأَمَّا الْجَبْنُ الْحَرَامُ قِطْعًا، فَهُوَ كُلُّ جَبْنٍ - مَصْنُوعًا كَانَ أَوْ مُسْتَوْدَدًا - قَدْ دَخَلَ فِي صَنْعَتِهِ مَا اسْتُخْرِجَ مِنْ مَعِدَّةِ خَنْزِيرٍ - صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا - وَمَا اخْتَلَطَ بِشَيْءٍ مِنْ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ، أَوْ شَحْمِهِ، أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ نَجَسٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسُ بِهِ أَصْبَحَ رَجَسًا يَحْرُمُ أَكْلُهُ.

وَبَعْضُ أَنْوَاعِ الْجَبَنِ الْعَالَمِيِّ قَدْ تَأَكَّدَ فِيهَا ذَلِكَ بِاعْتِرَافِ أَصْحَابِهَا، وَمِنْذُ بَضْعِ سِنَوَاتٍ اطَّلَعْتُ عَلَى اعْتِرَافٍ مِنْ مَعَامِلِ أَصْحَابِ الْجَبَنِ الْمُسَمَّى (كَرَافَتِ)، أَنَّهُ دَخَلَ فِي صُنْعِهَا الْخَنْزِيرُ، وَقَدْ صَدَرَتِ الْفَتْوَى بِتَحْرِيمِ كُلِّ مَا فِيهِ شَيْءٌ مِنْ لَحْمٍ أَوْ شَحْمِ الْخَنْزِيرِ، وَمَا تَزَالُ أَنْوَاعُ هَذَا الْجَبَنِ كَثِيرَةٌ الرَّوَاجِ فِي الْمُسْلِمِينَ، يَتَغَدَّوْنَ بِهَا حَتَّى فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ!

وَأَمَّا الْجَبْنُ الْمَشْبُوهُ، فَهُوَ كُلُّ جَبْنٍ لَمْ نَصِلْ فِي أَمْرِهِ إِلَى تَحْقِيقٍ، فَلَا نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ خَالٍ مِنَ الْخَنْزِيرِ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ فِيهِ الْخَنْزِيرَ، فَالشَّكُّ فِيهِ أَوْ الظَّنُّ، وَيَغْلِبُ الظَّنُّ بِالِاخْتِلَاطِ عَلَى مَجْهُولِ الْحَالِ إِذَا كَانَ مَصْنُوعًا فِي بِلَادِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ الْخَنْزِيرِ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ.

فِي هَذَا الْجَبَنِ الْمَشْبُوهِ - وَخُصُوصًا الْمُسْتَوْدَدِ مِنْهُ - مَوْقِفُ الْحَزْمِ مِنَ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتْرُكَهُ وَلَا يَتَنَاوَلَهُ، لَوْ قَوَّعَ الشَّكُّ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»⁽¹⁾، وَقَوْلِهِ ﷺ:

(1) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ، حَدِيثٌ (2518)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ، بَابِ الْحُثِّ عَلَى تَرْكِ الشُّبُهَاتِ، حَدِيثٌ (5711)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (1723)، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (ج 3/ص 529): «قَالَ الذَّهَبِيُّ: سَنَدُهُ قَوِيٌّ».

«الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ»⁽¹⁾.

رابعاً: النوعان المذكوران في السؤال لا أعلم سلامتهما من التهمة، كما لا أعلم اختلاطهما، ومن قال باختلاطهما فلا أعرف مُستَنَدَه في قوله، فينبغي التحري فيهما، والاعتماد على العلم واليقين.

فإن ثبت فيهما حكمُ اتبعناه، وإن لم نتوصل إلى علم، ففيهما الشبهة، وخصوصاً إذا كانا مصنوعين خارجاً، مُستوردَين، ونوّد من المسؤولين أن يتولّوا عنا هذا التحري في كلّ أنواع الجبن المُستوردة، وألاً يسمّحوا بدخول أيّ جبن استعمل في تجبينه الخنزير صِرفاً أو مخلوطاً مع غيره، وأن يأذنوا فقط لما يُستعمل في تجبينه مواد نباتية، أو فطرية، أو حيوانية من الأنعام: البقر، والغنم، والماعز.

خامساً: إذا ارتكب الإنسان فعلاً حراماً - وهو يعلم أنه حرام - فإنه آثمٌ، وعليه أن يتوب إلى الله، بالإقلاع فوراً، والندم على الفعل، والعزم على عدم الرجوع إليه، ومن تاب فصَدَقَتْ توبته، فإن الله يتوب عليه.

أمّا إذا لم يتعمّد الحرام، وإنما وقع فيه، كمَنْ أكل لحماً يظنّه مباحاً، فتبيّن أنه حرام، وكمَنْ شرب شراباً ظنّه حلالاً، فإذا هو حرام، فإن هذا لا إثم عليه فيما فعله عن جهل، إذا أفلح بمجرّد علمه بالحرام، وليستعذ بالله من الخطايا، ويسأله الهداية والسداد.

25 ربيع الثاني 1403هـ / 08 فبراير 1983م

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه، حديث (52)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشُّبُهَات، حديث (1599)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

الجبن الأحمر أحلال هو أم حرام مشبوه؟

السؤال:

نتقدم إليكم بهذه الرسالة، وكنا تقدّمنا بِمِثْلِهَا إلى رأي الدين بالإذاعة الوطنية، لكننا لم نتلّق جوابًا، فرأينا أن نبعث إليكم، آمِلين أن نجد عندكم ما يُريحنا ويُريح ضهاننا.

والسؤال حول الجبن الأحمر المعروف (Fromage rouge)، فقد سمعنا أنه حرام، وقد اتصلنا بعدة أئمة لمعرفة الصواب، لكننا لم نتلّق إلا أجوبةً متناقضة، ولم نجد فيها ما أمّلتناه.

إننا مُتأكّدون جدًّا أن نجد - إن شاء الله - عند حضرتكم الجواب الصحيح؛ لأننا وَضَعْنَا ثِقَتَنَا فيكم ما دُمتم في خدمة الشعب، وخدمة المتسائل والخير، آمِلين أن نجد عندكم كلّ خير، وأن تهْدُونَا إلى الطريق الصحيح، حتى لا نُغْضِبَ الله، فنكون مِنَ الْخَاسِرِينَ، بل كُلُّ هَمٍّ أَنْ نَبْلُغَ مرضاته، حتى نُكْفِّرَ عَنْ ذُنُوبِنَا، ونكون مِنَ الْمُصْلِحِينَ. والسلام عليكم ورحمة الله.

ب. محمد (شرشال)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: شكرًا لكم على ثقتكم، وأسأل الله الكريم أن يجعلها في محلّها، ويهدينا جميعًا سواء السبيل، ويزيل البلبلة والخيرة بالعلم واستقامة أهله، وثقة المسلمين بهم.

ثانيًا: قضية (الجبن الأحمر) - الذي سألتكم عنه - كنا تناولناها باستفاضة في بحث طويل أثناء السنة الماضية، أجبنا به آنسة مسلمة استشكلت ما استشكلتم، ونشر ذلك في جريدة (العصر)، ولكن هذا لا يمنعنا من إعادة القول في الموضوع بِمُنَاسَبَةٍ

سؤالكم، وخلاصته: إن تَيَقَّنْتُمْ أَنَّ فيه لحم خنزير فهو حرام فلا تأكلوه، وإن لم تَتَيَقَّنُوا من ذلك، وإنما سَمِعْتُمْ، فهو حلالٌ، لكم أن تأكلوه، ولكم أن تَتَنَزَّهُوا عنه. وتفصيل الجواب فيما يأتي:

1- إن هذه القضية - حكم الجبن الوارد من الخارج، ومنه الجبن الأحمر، والمصنوع بأيدي غير إسلامية - مما يجب أن يكون فيه المسلمون على بَيِّنَةٍ من أمرهم، ولا يليق بهم أن يَحْتَلِفُوا فيه، وَيَقْتَتِلُوا، فإنه طعامٌ، ولا يَجُوزُ تناوله إلا إذا كان حلالاً طَبِئاً.

وطعامُ أهل الكتاب من الحلال الذي وَرَدَ فيه النَّصُّ في القرآن الكريم، وهو مما نَزَلَ قُبِيلَ وفاة رسول الله ﷺ، فلا سَبِيلَ إلى ادِّعَاءِ النَّسخ، ومع هذا النَّصُّ - كسائر النُّصوص - قواعدٌ أخرى مُسْتَنْبَطة من آيات أخرى، كتحريم الخبائث والرجس والمتنجس، مما يُرشد العالمَ المسلم إلى الوصول إلى الحقِّ في أمور دينه، وهذا ما سَنَراه في هذه القضية بالخصوص.

2- نزلت هذه القضية في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أثارها أحدُ كبار الفاتحين أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، فأفتى فيها عمر بِحُضُورِ كبار الصحابة فأقرَّوه. روى القاضي أبو الوليد بن رشد - فيما نقله عنه الونشريسي في (المعيار) -: «أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر يذكر أن المَجُوسَ لما رَأَوْا المسلمين لا يَشْتَرُونَ جُبْنَهُمْ، وإنما يَشْتَرُونَ جُبْنَ أهل الكتاب، عَمَدُوا إلى جُبْنِهِمْ فَصَلَبُوا عليه، كما يَصْلُب أهل الكتاب لِيُشْتَرَى منهم. فكتب إليه عمر: ما تَبَيَّنَ لكم أنه من صُنْعِهِمْ فلا تأكلوه، وما لم يَتَبَيَّنْ فَكُلُّوه، ولا تُحَرِّمُوا على أنفسكم ما أَحَلَّ الله لكم»⁽¹⁾. ومعنى صَلَبُوا عليه وَضَعُوا عليه علامة الصليب، والمَجُوس لا تَحِلُّ لنا ذبائحهم كالمشركين.

والفقه في كلام عمر: أن الله سبحانه أَحَلَّ لنا طعامَ أهل الكتاب بقوله: ﴿وَطَعَامُ

(1) الونشريسي. المعيار المُعَرَّب. ج 1/ ص 5. وانظر أيضاً: ابن رشد. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المُسْتَخْرَجة. ج 3/ ص 271.

الَّذِينَ أَوْثَرُوا الزَّكَاةَ لِلَّذِينَ هُمْ يَحْكُمُونَ فِي الدِّينِ [المائدة: 5]، فلا سبيل إلى تحريمه، ولم يُحَلَّ لنا طعامَ المَجُوسِ عِبَادِ النار، وَيَلْحَقُ بِهِمْ كُلُّ وَثْنٍ مُشْرِكٍ، فلا يَسْتَحِلُّهُ مُسْلِمٌ، وإذا وقع الاشتباه فما تَبَيَّنَ أنه حرام لم يُؤْكَلْ، وما لم تَبَيَّنْ بدليل قطعي حُرْمَتُهُ، لا يُحْكَمُ بِحُرْمَتِهِ، ولكن يُسْتَحْسَنُ التَّنَزُّهُ عَنْهُ، وقد تَنَزَّهَ عَنْهُ بِالْفِعْلِ عُمَرُ، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، رضوان الله عنهم، وَهُمْ قُدُوةٌ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي فَتَوَاهُ كَمَا سَيَأْتِي.

3 - وَمِنْ فَتَوَى عَمْرِو هَذِهِ، أَخَذَ الْإِمَامُ مَالِكُ مَذْهَبَهُ فِي هَذَا الْجَبْنِ، حَسْبَمَا نَقَلَهُ الْوَنَشْرِي فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ قَالَ: «سُئِلَ مَالِكُ فِي الْعُثْيَةِ عَنْ جُبْنِ الرُّومِ الَّذِي يُوجَدُ فِي بَيْوتِهِمْ فَقَالَ: "مَا أَحِبُّ أَنْ أُحَرِّمَ حَلَالًا، وَأَمَّا أَنْ يَكْرَهَهُ رَجُلٌ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَأَمَّا أَنْ أُحَرِّمَهُ عَلَى النَّاسِ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي مَا حَقِيقَتُهُ، قَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ فِيهِ [إِنْفَحَةً] ⁽¹⁾ الْخَنَازِيرَ، وَهُمْ نَصَارَى، وَمَا أَحِبُّ أَنْ أُحَرِّمَ حَلَالًا، وَأَمَّا أَنْ يَتَّقِيَهُ رَجُلٌ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا". انْتَهَتْ الرِّوَايَةُ بِنَصِّهَا. فَجَعَلَ مَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا ذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ يُجْعَلُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَنَازِيرِ يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ» ⁽²⁾.

وَاسْتَتَاجَ صَاحِبُ (الْمَعْيَارِ) مَأْخُودٌ مِنَ مَنْطُوقِ مَالِكٍ: «قَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ فِيهِ إِنْفَحَةَ الْخَنَازِيرِ، وَهُمْ نَصَارَى، وَمَا أَحِبُّ أَنْ أُحَرِّمَ حَلَالًا». فَقَدْ جَعَلَ مَالِكُ مَا قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ مِنَ نَوْعِ الْحَلَالِ، فَلَا يَحْرُمُ حَتَّى يَثْبُتَ ذَلِكَ وَيُتَيَّقَنَ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ قَوْلٌ وَشُبْهَةٌ، فَمَا ثَبَتَ فِيهِ وَجُودُ الْخَنَازِيرِ قُطْعَ بِحُرْمَتِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنَازِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ قَوْلٍ، فَلَا يَحْرُمُ.

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [إِنْفَحَةٌ]. وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ تَكَرَّرَ فِي سَائِرِ الْفَتَوَى، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَمَعْنَى الْإِنْفَحَةِ (يَكْسُرُ الهمزة وَفَتْحُ الْفَاءِ مُحَقَّقَةٌ): مَادَّةٌ خَاصَّةٌ تُسْتَخْرَجُ مِنَ الْجُزْءِ الْبَاطِنِيِّ مِنَ مَعْدَةِ الرِّضِيعِ مِنَ الْعُجُولِ أَوْ الْجِدَاءِ أَوْ نَحْوِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمُجْتَرَّةِ، بِهَا خَمِيرَةٌ تُجَبِّنُ اللَّبَنَ. انْظُرْ. مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ. ج 3/ ص 2247.

(2) (الْمَعْيَارُ الْمَعْرُوبُ. ج 1/ ص 4-5، الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ. ج 3/ ص 273.

ثم نقل الونشريسي عن القاضي أبي الوليد بن رشد شرحه لهذه المسألة - أعني قول مالك في العتية - فقال: «كرهه - أي مالك - للرجل في خاصة نفسه من أجل ما قيل أنهم يجعلون فيه إنفحة الخنزير، ولو لم يسمع بذلك لم يكن عليه أن يبحث عنه؛ لأن الله سبحانه قد أباح لنا أكل طعامهم بقوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ [المائدة: 5]، فأكل طعامهم جائز، ما لم يؤقن بنجاسة، فإن خشي ذلك رجل لشيء سمعه، يستحب له أن يتركه»⁽¹⁾. ثم قص ابن رشد ما تقدم من كتاب أبي موسى إلى عمر وإجابته.

وكما نبه عمر بقوله: «لا تحرموا على أنفسكم ما أحل الله لكم»، أكد مالك قوله: «ما أحب أن أحرم حلالاً»؛ لأن تحريم الحلال تشريع، ويصعب الإقدام عليه، مثل تحليل الحرام، وقد أنكر الله على من يفعل ذلك في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا عَلَى اللَّهِ تَقَرُّوْنَ﴾ [يونس: 59].

ثالثاً: من كل ما تقدم نستطيع أن نصل إلى ما يُزيل حيرتنا. فما ثبت لدينا بالدليل القاطع أنه قد استعمل في تحيينه إنفحة الخنزير، فهو حرام قطعاً، سواء كان من نوع (الجنب الأحمر) أو غيره، وما لم يثبت فيه وجود إنفحة الخنزير، فهو حلال، فإن لم نسمع عنه شيئاً فلا نسأل عنه ما دام قد صنعه أهل الكتاب، وإن سمعنا عنه ولم يثبت، فمن شاء أن يتنزه عنه ولا يأكله فله ذلك، ومن أكله، فإنه لم يأكل حراماً.

رابعاً: بسؤال أهل الخبرة في صنع الجنب، علمنا أن مادة التَّجيين التي يتوصل بها إلى تجميد الحليب وتحيينه، أنواع:

- منها ما يؤخذ من إنفحة الأبقار: العجول، أو الثيران. وهي أغلاها ثمنًا.

- ومنها ما يؤخذ من إنفحة الأغنام: الخرفان، والجديان.

(1) المعيار المغرب. ج 1/ ص 5، البيان والتحصيل. ج 3/ ص 274.

- ومنها ما يُؤخذ من إنْفَحَةِ الخنازير.

- ومنها ما يكون مخلوطاً من إنْفَحَةِ الخنازير مع غيرها.

- ومنها مواد نباتية.

- ومنها فطريات (جراثيم).

فما جُمِدَ بِإِنْفَحَةِ العجول، والثيران، والغنم، ممَّا ذَكَاهُ المسلمون، أو كان من ذبائح أهل الكتاب، فهو حلالٌ طيّبٌ؛ لأنَّ الله أَحَلَّ لنا ذبائحهم.

وكذلك ما جُمِدَ بِمَادَّةٍ نباتية أو بفطريات (جراثيم)، فهو حلالٌ؛ لأنَّ الله أَحَلَّ لنا حليب الأنعام ولحومها، وأَحَلَّ لنا ما تُنبِتُهُ الأرضُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 29].

وما جُمِدَ بِإِنْفَحَةِ الخنازير، أو اختلط به شيءٌ مع لحم الخنازير، فهو حرام، سواء صنَّعه أهل الكتاب، أو صنَّعه المسلمون الذين قد يَسْتوردون لمصانعهم مادة التَّجْبِينِ.

خامساً: كذلك قد يَحْرُم علينا من الجبن، ما صُنِعَ في بلادٍ أهلها غير مسلمين ولا كتابيين، كاليابان، والصين، والهند، وإفريقيا الوثنية؛ لأنَّ ذبائحهم لا تَحِلُّ لنا، إذا استعملوا في تَجْبِينِهِمْ إِنْفَحَةَ الحيوانات: خنازير وأنعام، فإذا استعملوا في تجميد الحليب المواد النباتية، أو الفطرية (الجراثيم)، جازَ أَكْلُهُ، كما يَجُوزُ أَكْلُ خُبْزِهِمْ. وقد رَأَيْنَا تَوَقُّفَ أَبِي موسى فيما اشْتَبَهَ فِيهِ جُبْنُ الْمَجُوسِ بِجُبْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وفتوى عمر بأنَّ ما تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ جُبْنُ الْمَجُوسِ لَا يُؤْكَلُ، وما لم يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ مِنْ جُبْنِهِمْ أُكِلَ.

فلو كان في هذه البلدان مسلمون أو أهل كتاب - ولا يَخْلُو اليومَ بلدٌ من وجودهم، وخصوصاً في الهند - وَتَوَلَّوْا صُنْعَ الْجَبْنِ، جازَ أَكْلُهُ، إِلَّا إِذَا جُبِّنَ بِإِنْفَحَةِ الْخَنَازِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ.

سادساً: بعضُ المسلمين يَتَحَقَّقُونَ مِنْ جُبْنِ أَهْلِ الْكِتَابِ، لا لأنهم يَحْذَرُونَ مِنْ

إِنْفَحَةَ الْخَنَازِيرِ فَقَطْ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ: حَتَّى لَوْ اسْتَعْمَلُوا فِيهِ إِنْفَحَةَ الْأَنْعَامِ مِنْ بَقَرٍ، وَغَنَمٍ، فَإِنَّهُمْ لَا يُذَكُّونَهَا حَسَبَ شَرِيعَتِنَا، وَأَنْهُمْ قَدْ حَرَّفُوا وَبَدَّلُوا، وَلَمْ يَتَّقُوا أَهْلَ كِتَابٍ، وَهَذَا كَلَامٌ سَمِعْتُهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَتَنَسَّبُ إِلَى الْعِلْمِ، وَيُجَادِلُ فِي الْفَقْهِ.

وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ ذِبَائِحَهُمْ حَلَالٌ لَنَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ فِي آيَةٍ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا تَشْتَرِطُ فِي ذِبَائِحِهِمْ أَنْ تَكُونَ عَلَى طَرِيقَتِنَا، بَلْ نَسْتَحِلُّهَا وَلَوْ كَانَتْ عَلَى طَرِيقَةِ مُخَالَفَةٍ لَنَا، وَالْعِبْرَةُ بِقَبُولِ أَحْبَارِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ لَهَا، كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: «أَنَّهَا طَعَامُ أَحْبَارِهِمْ وَرُهْبَانِهِمْ».

أَمَّا الزَّعْمُ بِأَنَّهُمْ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا وَلَمْ يَتَّقُوا أَهْلَ كِتَابٍ فَلَا تُؤْكَلُ ذِبَائِحُهُمْ، فَهُوَ زَعْمٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَمَّا أَحَلَّ طَعَامَهُمْ كَانُوا مُبَدِّلِينَ وَمُغَيِّرِينَ بِالْفِعْلِ، فَقَدْ جَاءَ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالتَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَّزَ ابْنُ اللَّهِ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَعَلِمَ اللَّهُ بِذَلِكَ مِنْهُمْ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: 73]، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 72]، وَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَّزَ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: 30]، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَنكَرُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَزْيَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: 31].

فَعَلَّامُ الْغُيُوبِ يَعْلَمُ تَبْدِيلَهُمْ وَتَغْيِيرَهُمْ وَانْحِرَافَهُمْ عَنِ الْحَقِّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ، وَمَعَ ذَلِكَ اعْتَبَرَهُمْ اعْتِبَارًا خَاصًّا، بِأَحْكَامٍ لَا تَصِحُّ لِلْمُشْرِكِينَ، فَأَبَاحَ لَنَا طَعَامَهُمْ (ذِبَائِحَهُمْ)، وَأَحَلَّ لَنَا تَزَوُّجَ نِسَائِهِمْ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ حُرْمَةٌ لَهُمْ بِمَا كَانَ أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ كِتَابٍ، وَمَا يَزَالُ فِيهِمْ مَنْ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُمُورِهِمْ، وَيُقَدِّسُونَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ أَلَّا نُصَدِّقَهُمْ وَلَا نُكْذِّبَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا فِيمَا كَذَّبَهُمْ

فيه القرآن، أو فيما صدّقهم فيه، ونحن نُصدّق القرآن في أنه من عند الله، وليس من عنده فيما كتبه فيه.

ثم إن مُعَايَشَتَهُم بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، وَأَكَلَ طَعَامَهُمْ، وَإِطْعَامَنَا إِيَّاهُمْ أَكَلْنَا، وَعَقِدَ الْمَصَاهِرَةَ مَعَهُمْ فِي بَنَاتِهِمْ، مِمَّا يَقْوَى أَوَاصِرَ الْأَلْفَةِ وَالْمَوَدَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، وَالْإِسْلَامَ حَرِيصَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الَّذِينَ وَلَكُمْ يَخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: 8].

لهذا نرى أن مذهب مالك وأصحابه في طعام أهل الكتاب (ذبائحهم)، هو أصح المذاهب وأصلحها حياة عصرنا، فقد أصبح يعيش في أوروبا مئات الآلاف من المسلمين من العمال، والطلبة، والبعثات الدبلوماسية، والمُعْتَنِقِينَ الْإِسْلَامَ، وَالْمُسْتَوطينَ، فَهَلْ تُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ أَكْلَ اللَّحْمِ وَأَكْلَ الْجَبَنِ، أَوْ تُؤَسِّسُ لَهُمْ مَجَازِرَ خَاصَةً بِهِمْ، وَمَصَانِعَ لِلْحَوْمِ وَالْأَجْبَانِ، أَمْ تُفْتِيهِمْ بِ (قول الله)، وَنَفْهِمْ مِنَ الْآيَةِ مَا فَهَمَهُ الصَّحَابَةُ، وَأَهْلُ الْاجْتِهَادِ كِمَالِكَ بْنِ أَنَسٍ؟

سابعاً: لهم الحق، ثم إنني أسألهم: ما هو سبب حَيْزِهِمْ فِي الْجَبَنِ الْأَحْمَرِ؟

فهل قيل لهم: إنه مصنوع بإنْفَحَةِ الْخَنْزِيرِ؟

أو قيل لهم: إنه مخلوط بالخنزير؟

أم قيل لهم: إنه مصنوع بإنْفَحَةِ حَيَوَانَاتٍ مِنَ الْأَنْعَامِ غَيْرِ مُذَكَّاةٍ؟

وأجدد لهم القول:

إِنْ تَبَيَّنْتُمْ ذَلِكَ، وَعَلِمْتُمْ أَنَّهُ مَصْنُوعٌ بِالْخَنْزِيرِ، أَوْ بِمَادَّةٍ قَدْ خُلِطَ فِيهَا الْخَنْزِيرُ، فَهُوَ نَجِسٌ حَرَامٌ، سِوَا مَا صُنِعَ هُنَا فِي بِلَادِنَا، أَوْ صُنِعَ خَارِجَ بِلَادِنَا، وَهَذَا حُكْمٌ فِي سَائِرِ الْأَجْبَانِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْأَحْمَرِ.

وإن لم تعلموا ذلك، وإنما سمعتموه من الناس، ومن إشاعات ودعايات، فلكم أن تتوقفوا، وتمسكوا عن أكله من باب التَّنَزُّهِ، كما فعل عمر، وابن مسعود، وابن عباس

رضي الله عنهم، ولكن لا تَحْكُمُوا عليه بالخُرْمَة، فَتُحَرِّمُوا على أنفسكم ما أَحَلَّ الله لكم، كما قال عمر وقال مالك بن أنس: «أنا لا أُحِبُّ أَنْ أُحَرِّمَ حَلَالاً». والله أعلم.

1984 / 03 / 03 م

حلويات مصنوعة من الخنزير والخمر

السؤال:

أتناول طعامي في مطعم أجنبي، وتَعَوَّدنا أَنْ نَأْكُلَ الحلويات، وإذا كانت هذه الحلويات مصنوعة أو في تحضيرها قليل من الخنزير والخمر، هل هي حرام أو جائز أكلها؟

و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

لحم الخنزير حرام لأنه رَجَسٌ، والخمر حرام لأنها رَجَسٌ، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْسَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَحْشُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجَسٌ مِمَّنْ عَمِلَ الشَّيْطَانُ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: 90].

فإذا ثبت أن هذه الحلويات مصنوعة من لحم الخنزير، أو دخل في صناعتها لحم خنزير أو خمر، فقد تَنَجَّسَتْ وَخَبِثَتْ، وأصبح تناولها حراماً، لا يجوز أن يأكلها مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر، لقوله تعالى: ﴿مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: 145].

وقوله في الخمر وما عُطِفَ عليها مِنَ الرَّجْسِ: ﴿فَلَجَبْنَاهُ﴾، ولقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: 157].

11 ربيع الثاني 1403هـ / 25 جانفي 1983م

تحريم الخمر وسائر المسكرات

السؤال:

وَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ جَزَائِرِي نِقَاشٌ حَوْلَ حُرْمَةِ الْخَمْرِ، وَزَعَمَ أَنَّ تَحْرِيمَ الْكَحُولِ خَطَأٌ، وَأَنَّ الْخَمْرَ حَلَالٌ كَالْمَاءِ؟ مَا هِيَ النُّصُوصُ الْمُحَرِّمَةُ لِلْمَشْرُوبَاتِ الْكَحُولِيَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ؟

ط. ح

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. الخمر حرام في الشريعة الإسلامية بالكتاب والسنة والإجماع، لما فيها من الضرر على العقل، والمال، والصحة، والعرض، والأخلاق. وهذه الأشياء مُحَرَّمَةٌ في جميع الشرائع السماوية، فلا يجوز التعدي عليها. والخمر أُمُّ الْخَبَائِثِ، فمنها يَحْدُثُ كُلُّ شَرٍّ: تُذْهِبُ بِالْحِشْمَةِ وَالْوَقَارِ، واحترام الأهل والأبناء والأصدقاء، وتَقْضِي عَلَى الْاِقْتِصَادِ، وَتَجْعَلُ الْأَبْنَاءَ وَالْأَحْفَادَ يُقْلِدُونَ آبَاءَهُمْ فِي تَعَاطِيهِهَا، فتصبح عادةً مُتَوَارِثَةً، قال عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ»⁽¹⁾، أي أَتْلَفَهُ، وَغَطَّاهُ، وَأَفْسَدَهُ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب: ما جاء في أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ، حديث (5588).

ومن هنا قرّر الإسلام تحريم الخمر، وعقوبة شاربها، نظرًا للأثر الذي تُحدثه في شاربها: زوال العقل الذي يُفسد عليه إنسانيته، ويسلبه مكانة التكريم التي منحها الله إياها، ويُفسد ما بينه وبين الناس من صلات المحبة والصفاء، ويُطوّع له مع ذلك انتهاك الأعراض، وقتل النفس، ويُعكّر عليه صفو المعرفة بالله. والقاعدة العامة في الشرع تقول: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، سواء كان خمرًا، أو غيرها.

ومن هنا أجمع فقهاء الإسلام على تحريم جميع المخدرات، كالحشيش، والأفيون، وغير ذلك، سواء كانت مائعة أو جامدة، وقرّروا تحريم الاتجار بها، وعقوبة المتاجرين، وجعلوا استحلالها كاستحلال الخمر، لما يترتب على تناولها من الضرر والفساد، مثل ما يترتب على شرب الخمر.

وقد وردت أحاديث كثيرة مختلفة الأسانيد في تحريم الخمر، منها قوله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»⁽¹⁾. وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ، وَشَارِبَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ»⁽²⁾. وقال ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»⁽³⁾.

(1) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب: بيان أنّ كلّ مُسْكِرٍ خمر وأنّ كلّ خمر حرام، حديث (2003)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الأشربة، باب: العنب يُعَصَّرُ للخمر، حديث (3674)، دون قوله: «وَآكِلَ ثَمَنِهَا»، وابن ماجه في كتاب الأشربة، باب: لُعِنَتِ الخمر على عشرة أوجه، حديث (3380)، وأحمد في مسنده، حديث (4787). قال الحافظ في تلخيص الحبير (ج4/ص200): «صَحَّحَ ابن السَّكَنِ»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد (ج8/ص405): «صحيح بطريقه وشواهده، وهذا إسناد حسن».

(3) أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب: التُّهْمَى بغير إذن صاحبه، حديث (2475)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان نقص الإيمان بالمعاصي، حديث (57)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ودليل التحريم من القرآن قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ
وَالْأَفْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٩١﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ
الشَّيْطَانُ أَن يُوَفِّعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ
وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ٩٢﴾ [المائدة: 90 - 91].

ويُستفاد من الآية أحكام كثيرة، منها:

أولاً: أَنَّ الخمر رِجْسٌ.

ثانياً: شُرب الخمر من عمل الشيطان.

ثالثاً: الأمر ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ يَدُلُّ على الوجوب، ومُخَالَفَةُ الواجب حرام، وأساليب
التحريم في الشريعة يُدركها أهل اللغة والذوق العربي، وعلماء التشريع من أهل الحلّ
والعقد.

رابعاً: وَضَعُ الخمر بين الأصناف الأخرى المُحرَّمة في الآية، يَدُلُّ دلالة واضحة
على التحريم.

خامساً: شُرب الخمر يَصُدُّ عن ذِكْرِ الله، وعن الصلاة.

سادساً: شاربُ الخمر يفعل ما يفعل الشيطان، من إثارة الفتن، والبغضاء،
والمفاسد، والعداوة بين صفوف الأفراد والجماعات التي يتكوّن منها المجتمع الإسلامي
الراقي السليم.

ومِمَّا سَبَقَ، صارت حُرمة الخمر من المعلوم من الدين بالضرورة، فمن استحلّها
وجحد حُرمتها، كان مُرْتَدًّا، خارجاً عن الإسلام، يُقتل كافراً.

ومن اعترف بحُرمتها، وتناولها مُختاراً طائعاً، يكون فاسقاً عن أمر الله، خارجاً على
حدوده، عاصياً لأحكامه، حتى يَتُوب ويرجع.

وكما حَرَّمَ الله بيعَ الخمر على المسلم وشربها، حَرَّمَ عليه إهداءها إلى غير المسلم، وحَرَّمَ الانتفاع بِثَمَنِها، أو بِذَاتِها خَلْطًا أو استقلاً، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّرورة، كإزالة الغُصَّة وإنقاذ الإنسان مِنَ الموت؛ لأنَّ ثَمَنَها مِنْ أَكْلِ أموال الناس بالباطل... وجَلَدَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه شاربَ الخمر ثمانين جَلْدَةً قِياسًا على القذف⁽¹⁾، وأَجْمَعَ على ذلك الحُكَماءُ الصَّحابةُ الكرام⁽²⁾، والسَّلفُ الصَّالحُ مِنَ المسلمين.

ولقد دَلَّتْ الشَّهادَةُ والإحصائيات، على أنَّ ضررَ الخمر أشدُّ مِنْ ضررِ السُّلِّ، جاءتْ شَهادَةُ مِنَ المعهد القومي للإحصاء بفرنسا يوم 25 ماي 1956: أنَّ الخمر تَقْتُلُ مِنَ الفرنسيين أَكْثَرَ مِمَّا يَقْتُلُ مرضُ السُّلِّ، وقال المعهد: أنَّ 17400 فرنسي ماتوا في العام الماضي مِنَ الخمر، بينما لم يَمُتْ سوى 12000 بالسُّلِّ. فأَيُّ رَجَسٍ بعد هذا؟

وأخيراً، نرجو مِنَ المسلمين أَنْ يُقْلِعُوا عن ارتكاب هذا الجُرْمِ، وَمِنَ الحكومة أَنْ تُزِيلَ هذا المنكر. والله أعلم.

15/07/1968م

حول مشروب (مالطا)

السؤال:

استطلعت وزارة الصناعة والطاقة ووزارة الشؤون الدينية في جواز إنتاج وبيع مشروب الجعة المسمى (مالطا)، الذي كانت تنوي صناعته، وكلفت الشركة الوطنية

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج2/ص842)، والحاكم في المستدرک (ج4/ص529)، وقال: «حديث صحيح

الإسناد ولم يُحَرِّجْهُ». قال الحافظ في التلخيص الحبير (ج4/ص208): «أخرجه مالك في الموطأ، والشافعي عنه عن ثور بن زيد الدَّيْلِيُّ؛ وهو منقطع؛ لأنَّ ثورًا لم يَلْحَقْ عُمرَ بلا خلاف، لكن وصله النسائي في الكبرى، والحاكم من وجه آخر عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس».

(2) انظر: ابن عبد البر. الاستذكار. ج8/ص8-9، الباجي. المتقى شرح الموطأ. ج3/ص144.

للمياه المعدنية بتحقيق إنتاجه وترويجه، فكان جواب الشيخ حماني رحمه الله كما يلي:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

تُشيع أوساطٌ كثيرة - بشكل استفزازي - أنّ وزارة الصناعة والطاقة قد استفتت وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية في جواز بيع المشروب المسمّى: (مالطا)، على أنه خالٍ من الكحول، وأنّ هذه الأخيرة قد وافقت على جواز إنتاجه وبيعه شرعاً.

ونحن نؤكد بأنّ وزارة الصناعة والطاقة، كانت قد طلبت منّا فعلاً بيان حكم الشريعة الإسلامية في جواز بيع هذا المشروب بتاريخ 30/03/1976م، على أساس أنه لا يحتوي إلاّ على نسبة مئوية من الكحول لا تتعدّى 0.50 درجة.

وكانت هذه الوزارة قد عبّرت عن رأيها - على مختلف مستويات مسؤوليها - كتابياً وشفهياً في مثل هذه المشاريع، وأصدّرت فتوى بخصوص مشروب (مالطا)، أجابت بها الوزارة المعنية بتاريخ 5 جمادى الأولى 1396هـ الموافق لـ 5 مايو 1976م، عندما عرّمت على إنتاج هذا المشروب.

ورغم أننا كنّا قد نبّهنا الوزارة المعنية إلى عدم جواز إنتاج هذا المشروب باعتباره نوعاً من الجُعّة، لاحتوائه على الكحول المُسكر، ولو بنسبة ضئيلة جدّاً هي: 0.50 درجة في المائة، فإننا لاحظنا أنها قد تجاهلت رأي الشريعة الإسلامية، وأنّنته فعلاً، وبدأت تُوزّعه للاستهلاك، لا في المخامر فقط، بل في المقاهي كذلك، في هذه المحلّات الشعبية التي لا تبيع الخمر عادة، والتي لا يَغشاها سوى المسلمين الذين مازالوا يُحافظون على دينهم في مأكُلهم ومشربهم، ممّا جعل المواطنين يتصلّون بهذه الوزارة يومياً - ومن كلّ جهات الوطن - يَحْتَجُّون ويستنكرون، ويُنادُّون بتغيير هذا المنكر، حفظاً لأبنائهم من هذه الآفة الاجتماعية الفتّانة التي تُهدّد كيان الأمة بالانحلال والاضمحلال، وتُساهم في شلّ نهضة البناء والتشييد.

إنّ بلادنا تُحاول أن تُقضي على هذه الآفات الاجتماعية، ومنها الخمر التي حرّمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، وتكلّم الميثاق الوطني عنها عندما ذكّر الأمراض الاجتماعية، وطالبَ بوجوب مُحاربتها والقضاء عليها، لبناء مجتمع سليم البناء، مترابط الأعضاء.

والمقصود - فيما نَظُنُّ - هو القضاء على هذه الآفات الموجودة فيها مَضَى، لا أن نُضيف إليها مِن عندنا، ونُنشئها إنشاءً. وعلى فَرَض أنّ هذا يَدخل في إطار التصنيع، فمن العار أن يكون أوّل القصيدة كُفراً، كما يقول المثل العربي، فلنَصنع أشياء كثيرة من الاحتياج اليومي، أم هل استنفدت صناعتنا نوعيات المصنوعات، وأرُضت الاستهلاك في جميع الميادين الأخرى، ولم يَبَق لها إلّا هذه الجُعّة ولو غير مُسكِرة مباشرة؟ هذا بالإضافة إلى اختيار اسم (مالطا)، خاصة إذا تذكّرنا أنّ فرسان (مالطا) كانوا مِن أعقاب الصليبية، واحتلوا شواطئ شرق البلاد، زيادة عن شواطئ تونس وليبيا، ولا ندري لماذا اختير هذا الاسم؟ وما وجه التمسك به؟ وإن كان اسماً على مُسمّى، إلّا أنّه إضافةُ شرٍّ إلى آخر!

وهذا نصّ الجواب على رسالة وزارة الصناعة والطاقة، المؤرّخة في 29/03/1396هـ الموافق لـ: 30/03/1976م، تحت رقم: 217، والمتضمّنة استطلاعها رأيَ الشريعة الإسلامية في المادة الجديدة من الجُعّة التي كانت تنوي صناعتها، وكلفت الشركة الوطنية للمياه المعدنية بتحقيق إنتاجها وترويجه.

رأي الشريعة الإسلامية في الشراب المتضمّن مادة الإسكار (الكحول)

إنّ شراب (مالطا) المنوي إنتاجه نوعٌ من أنواع (الجُعّة)، وهي خمر.

إنّ هذا النوع من الجُعّة الذي يُنَوّى إنتاجه وترويجه بين المسلمين تحت اسم (مالطا) - حسبما جاء وصّفه في الرسالة المُشار إليها - إنّما هو نوعٌ من الخمر والجُعّة الأصلية، فلا

يُحْزَرُ شَرْعًا صُنْعُهُ وَلَا يَبْعُهُ وَلَا تَرْوِيحُهُ، وَلَا يُحْلُ مُسْلِمٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ شُرْبُهُ، وَيَصُدَّقُ عَلَى مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مَا يَصُدَّقُ عَلَى مَنْ صَنَعَ وَرَوَّجَ أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَادَّةَ الْإِسْكَارِ - وَهِيَ الْكُحُولُ - وَلَوْ بِنِسْبَةٍ مُنْخَفِضَةٍ؛ لِأَنَّهَا - بِهَذِهِ النِّسْبَةِ - لَوِ ارْتَفَعَتْ لِأَسْكَرَتِ، وَلَوْ تَنَاوَلَتْ كَمِيَّةً مِنْهَا كَبِيرَةً لَتَنَاوَلَتْ مِنْهَا نِسْبَةً مُضَاعَفَةً.

إِنَّ انْخِفَاضَ النِّسْبَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ مِنَ الْكُحُولِ فِي هَذَا النُّوعِ مِنَ الْجُعَّةِ، لَا يُبَرِّرُ - شَرْعًا - صُنْعَهُ، وَلَا يُحْلِلُ شُرْبَهُ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَفُقَهَاءَهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ: مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ نَجِسٌ، وَهَذَا نَصُّ حَدِيثِ شَرِيفٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ⁽¹⁾ وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ».

قَالَ الزَّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ - نَقْلًا عَنِ الْمَازَرِيِّ - مَا نَصَّهُ: «عِلَّةُ التَّحْرِيمِ الْإِسْكَارُ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شَرَابٍ وَجَدَ فِيهِ الْإِسْكَارَ حَرْمٌ تَنَاوُلُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرُهُ» ⁽²⁾.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخَمْرَ الْمُحَرَّمَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى عَصِيرِ الْعِنَبِ فَحَسَبِ، بَلْ تَشْمَلُ كُلَّ شَرَابٍ يَتَضَمَّنُ مَادَّةَ الْإِسْكَارِ، وَيُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيبِ الْعَقْلِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِاسْمِ الْخَمْرِ، بَلْ حَتَّى لَوْ كَانَ عَسَلًا!

وَكَانَ الْعَرَبُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ يَتَّخِذُونَ شَرَابَهُمُ الْمُسْكِرَ مِنَ الْعِنَبِ، وَالزَّرْبِيبِ، وَالتَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْقَمْحِ، وَالْعَسَلِ، فَلَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي الْقُرْآنِ، أَهْرَقُوا كُلَّ هَذِهِ الْأَشْرِبَةِ ⁽³⁾؛ لِأَنَّهَا تَنَاوَلَهَا اسْمُ الْخَمْرِ، وَالْخَمْرُ رَجَسٌ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

(1) حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ، وَأَمَّا النَّسَائِيُّ فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ هَذَا اللَّفْظَ، وَمِنْ رِوَايَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ بِلَفْظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ». انْظُرْ: نَصَبُ الرِّايَةِ. ج 4/ ص 301 - 302.

(2) الْمَازَرِيُّ. الْمُعْلَمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ. ج 3/ ص 103، شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ عَلَى مَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ. ج 4/ ص 269.

(3) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحْطَبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَتَنَفَّعْ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسَيَرَا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا =

ولا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْرَبَةِ عَنْ حَقِيقَةِ الْخَمْرِ وَحُكْمِهَا، إِذَا تَضَمَّنَ مَادَّةَ الْإِسْكَارِ، وَلَوْ سُمِّيَ بِغَيْرِ اسْمِهَا، وَوُصِفَ بِغَيْرِ صِفَتِهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مَا نَصَّهُ: «سَتَشْرَبُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي الْخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا، يَكُونُ عَوْنُهُمْ عَلَى شُرْبِهَا أَمْرًاؤُهُمْ»، رَوَاهُ نَافِعُ بْنُ كَيْسَانَ الثَّقَفِيُّ⁽¹⁾. وَلَعَلَّ الْعُدُولَ عَنْ اسْمِ (الْجُعَّةِ) إِلَى اسْمِ (مَالِطَا) مِنْ هَذَا النُّوعِ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ الْحَدِيثُ.

وَالْكِتَابَةُ الَّتِي يُنَوَّى وَضْعُهَا فَوْقَ الْعَلَامَةِ الْخَاصَّةِ وَهِيَ - كَمَا جَاءَ فِي رِسَالَتِكُمْ - كَلِمَةُ (مَشْرُوبٌ بِدُونِ كُحُولٍ)، لَا تُخْبِرُ عَنِ الْحَقِيقَةِ، إِذْ يُوجَدُ فِي هَذَا الْمَشْرُوبِ نِسْبَةٌ مَثْوِيَةٌ مِنَ الْكُحُولِ، اعْتَرَفَتْ بِهَا رِسَالَتُكُمْ، مَهْمَا كَانَتِ النِّسْبَةُ ضَعِيفَةً كَمَا ذَكَرْنَا.

فَفِي وَضْعِ هَذِهِ الْكِتَابَةِ فَوْقَ الْمَشْرُوبِ تَغْيِيرٌ بِالْمُسْلِمِينَ، وَتَضْلِيلٌ لَهُمْ، وَإِغْرَاءٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِشُرْبِ مَادَّةٍ فِيهَا الْكُحُولُ، مَعَ أَنَّكُمْ صَرَّحْتُمْ فِي الرِّسَالَةِ: أَنَّكُمْ تَرِيدُونَ تَفَادِي الْمُغَالَطَةِ.

وَمَا جَاءَ فِي رِسَالَتِكُمْ مِنْ أَنَّ تَأْثِيرَ هَذَا الْمَشْرُوبِ وَصِفَاتِهِ مُطَابِقٌ لَصِفَاتِ الْخَلِّ وَاللَّبَنِ، لَا يُبَيِّنُ صُنْعَهُ، وَلَا يُحِلُّ تَرْوِيحَهُ؛ لِأَنَّ الْخَلَّ لَا يَكُونُ خَلًّا حَلَالًا إِلَّا إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ مَادَّةِ الْإِسْكَارِ، وَخَرَجَ مِنْ صِفَةِ الْخَمْرِ، ثُمَّ إِنَّ الْخَلَّ لَيْسَ مَعْرُوضًا لِلشَّرَابِ، تُسْتَهْلَكُ مِنْهُ الْكَمِيَّةُ الضَّخْمَةُ الَّتِي تُسْتَهْلَكُ مِنَ الْجُعَّةِ.

وَأَمَّا اللَّبَنُ، فَإِنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ، وَصَارَ حَامِضًا، وَنَشَأَتْ فِيهِ مَادَّةُ الْإِسْكَارِ، بَعِثَتْ يُسْكِرُ كَثِيرُهُ، لِحَقِّ بِالْخَمْرِ، وَحَرْمِ تَنَاوُلِهِ، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَيَّةِ مَادَّةٍ أُخْرَى حَسَبِ الْقَاعِدَةِ الشَّامِلَةِ.

وإِنَّا لَنَرْجُو - مُخْلِصِينَ - حِمَايَةَ جُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ شُبْهَةٍ فِي طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ،

=شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبُ، وَلَا يَبِيعُ". قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ: بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ، حَدِيثٌ (1578).

(1) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِهِ (ج 10/ ص 136)، عَنْ نَافِعِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِيهِ كَيْسَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِمَّا يُضْعِفُ فِيهِمُ الْوَازِعَ الدِّينِيَّ، وَيُهْدِدُ أَجْسَامَهُمْ وَأَخْلَاقَهُمْ بِخَطَرٍ جَسْمِيٍّ أَوْ نَفْسِيٍّ،
وَبِالْتَّالِي يُعَرِّضُ الْأُمَّةَ كُلَّهَا لِلْخَطَرِ. وَنَشْكُرُكُمْ عَلَى اهْتِمَائِكُمْ بِمَعْرِفَةِ رَأْيِ الشَّرِيعَةِ قَبْلَ
الْإِقْدَامِ عَلَى تَنْفِيذِ مَشْرُوعِكُمْ. وَالسَّلَامُ.

1976/08/28 م

أثر الخمر في التصرفات

السؤال:

الخمر أمُّ الخبائث؛ لأنها تذهب بِوَعْيِ مُتَنَاوِلِهَا، وَتَسَبِّبُ لَهُ فِي الْوُقُوعِ فِي غَيْرِهَا مِنْ
الْمُوبِقَاتِ، فَإِنْ نَطَقَ شَارِبُهَا بِالطَّلَاقِ وَهُوَ فِي حَالَةِ سُكْرِ، أَوْ بِالْقَسَمِ، أَوْ قَامَ بِتَصَرُّفَاتٍ
مُنَافِيَةٍ لِصَالِحِهِ أَوْ الْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ أَوْ الصَّالِحِ الْعَامِ، فَهَلْ يَتَحَمَّلُهَا وَيَعْمُرُ بِهَا ذِمَّتُهُ
شَرْعًا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
الخمر - وكلُّ المُسْكِرَاتِ - أمُّ الخبائث، ومن أَشْنَعِهَا كُلُّ الْمَخْدَرَاتِ الْمُتَسَبِّبَةِ فِي
ذَهَابِ الْعَقْلِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجْنُونِ - فِي نُوبَةِ جَنُونِهِ - لَا يُخَاطَبُ بِالتَّكْلِيفِ
الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ الْعَقْلَ، قَالَ ابْنُ عَاشِرٍ: «وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ
الْعَقْلِ»⁽¹⁾. وَمِثْلُ الْمَجْنُونِ فِي حَالَةِ إِطْبَاقِ، الْمُغْمَى عَلَيْهِ حَالَةَ إِغْمَائِهِ وَفَقْدَانِ وَعْيِهِ إِذَا
وَقَعَ مِنْهُ هَذْيَانٌ، وَسَمِعَ مِنْهُ قَوْلٌ هُوَ مِنْ هَذْيَانِهِ.

وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ الَّذِي سَكَرَ بِحَلَالٍ - كَالَّذِي شَرِبَ لَبَنًا حَامِضًا فَسَكَرَ مِنْهُ،
وَالَّذِي شَرِبَ شَرَابًا لَا يَظُنُّهُ مُسْكِرًا فَسَكَرَ مِنْهُ - لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، بَلْ يُلْحَقُ بِالْمَجْنُونِ

(1) ابن عاشر. المرشد المعين على الضروري من علوم الدين (متن ابن عاشر). ص 5.

والمُعْمَى عليه؛ لأنه لا يُسأل عن سُكْرِهِ، فإذا كان يَعْلَمُ أَنَّ هذا اللَّبَنَ يُسْكِرُهُ فَشُرْبُهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ.

وأما الذي سَكَّرَ بِشُرْبِ حَرَامٍ أَوْ أَكَلِهِ فَقَدْ أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ مَا أزالَ عَقْلَهُ بِإِرَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، إِذْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ مَا شَرَبَهُ أَوْ أَكَلَهُ يُزِيلُ عَقْلَهُ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ كَالْمَجْنُونِ فَلَا يُكَلَّفُ أَوْ كَالْعَاقِلِ فَيُلْحَقُهُ التَّكْلِيفُ؟

اختلف العلماء في مسألة الطلاق، منهم مَنْ اعتَبَرَهُ عَاقِلًا وَأَلْزَمَهُ الطَّلَاقَ، وهذا ما مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَخْتَصَرِهِ⁽¹⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْفَاهُ مِنْ كُلِّ التَّكَالِيفِ كَالْمَجْنُونِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَلْزَمَهُ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَلَمْ يُلْزِمَهُ بِالْعُقُودِ وَالْإِتْرَامَاتِ وَالْإِقْرَارَاتِ.

والتَّحْقِيقُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِي حَالِهِ، فَإِنْ كَانَ سُكْرُهُ قَدْ بَلَغَ بِهِ إِلَى حَالَةٍ عَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنِ مَصْلَحَتِهِ مِنْ مَضَرَّتِهِ فَهُوَ فِي حَالَةِ إِغْلَاقٍ، وَلَا تَلْزِمُهُ التَّكَالِيفُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَا طَّلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ»⁽²⁾. فَإِذَا لَمْ يَبْلُغْ هَذِهِ الدَّرَجَةَ اخْتَلَفَتْ الْحَالُ، وَسَرَى الْخِلَافُ، وَكَفَى بِالْخَمْرِ فِيهَا أَنْ تُشْتَّتَ بَيُوتُ شَارِبِيهَا، فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

(1) وعبارة خليل (ص 133): «وإنما يصح طلاق المسلم المكلف، ولو سكر حراماً، وهل إلا أن يميز أو مُطلقاً؟ تردّد».

(2) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، حديث (2046)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب: في الطلاق على غلط، حديث (2193)، وأحمد في مسنده، حديث (26360)، والحاكم في المستدرک (ج 2/ ص 237) عن عائشة رضي الله عنها. قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «محمد بن عبيد لم يحتج به مسلم، وقال أبو حاتم: ضعيف».

حُكْم غرس شجرة الدخان

السؤال:

أَوَدُّ التَّعَرُّفَ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي غَرْسِ بُذُورِ الدِّخَانِ (التَّبَعِ)، هَلْ يَجُوزُ، أَمْ لَا يَجُوزُ؟

و. ل. (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أَوَّلًا: التَّبَعِ، أو الدخان، لم يكن موجودًا - بمعنَى مُتَدَاوِلًا - وقتَ الرسالة، فلم يَقَعْ فِيهِ نَصٌّ بِخُصُوصِهِ، فَاجْتَهِدَ الْعُلَمَاءُ فِي اسْتِنْبَاطِ حُكْمِهِ، وَهَذَا سَبَبُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ.
ثَانِيًا: حَكَمَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّهُ مُفْسِدٌ، وَمُضِرٌّ بِالصَّحَّةِ، وَخَبِيثٌ. وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي تَحْرِيمِ مِثْلِهِ، إِذْ قَالَ فِي وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: 157]. وَالدِّخَانُ هَذَا مِنَ الْخَبَائِثِ فِي طَعْمِهِ، وَرِيحِهِ، وَضَرَرِهِ بِالصَّحَّةِ. وَمِنَ الَّذِينَ أَقْتَوَا بِحُرْمَتِهِ عِنْدَ ظَهْوَرِهِ: عُلَمَاءُ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ فَقَطْ، وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، وَحُجَّتُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ خَاصٌّ بِهِ، فَلَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَرَّمِ هُوَ اللَّهُ.

ثَالِثًا: وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنَ الْقَوْلِ السَّابِقِ بِالْحُرْمَةِ، أَوْ الْكَرَاهَةِ: أَنَّهُ هُوَ الْأَمْرُ الدَّائِرُ فِيهِ، فَإِمَّا حَرَامٌ، وَإِمَّا مَكْرُوهٌ، وَلَا يُوجَدُ قَوْلٌ بِالْإِبَاحَةِ. وَأَدِلَّةٌ مَنْ قَالَ بِحُرْمَتِهِ أَقْوَى، لِمَا تَبَيَّنَ لِلْمُعَاصِرِينَ مِنَ الضَّرَرِ الشَّدِيدِ فِي شَجَرَةِ التَّبَعِ، بِإِجْمَاعِ أَطْبَاءِ الْعَالَمِ الْمُخْتَصِّينَ.

ولهذا، فإننا لا ننصح للسائل الكريم أن يغرس هذه الشجرة، وليتمعش من غيرها، إذ أن ثمرها دائرٌ بين الحرمة والكرهية الشديدة. وفي الحديث الصحيح جاء قوله ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ»⁽¹⁾. ونحن لا نتجرأ على إباحة حِمَى اللَّهِ.

10/05/1992م

(1) سبق تخريجه.

متفرقات

الفتوى وأهلها

«إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَرِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا». حديث صحيح رواه البخاري ومسلم.

[تعريف الفتوى]:

الفتوى - لغة - من مادة الفَتَاء، بمعنى الشباب، عنوان القوّة، كما حَقَّقَهُ اللسان⁽¹⁾، وهي اسم مصدر الإفتاء، والفتيا - كما قال -: «تَبَيَّنُ الْمُسْكِلُ مِنَ الْأَحْكَامِ»⁽²⁾، وأَفْتَى الْمُفْتِي إِذَا أَحْدَثَ حُكْمًا، أَوْ جَعَلَ لِمَنْ اسْتَفْتَاهُ رُخْصَةً وَجَوَازًا.

وقد جاءت هذه المادة في الحديث: «إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»⁽³⁾، أي وإن [جَعَلُوا] ⁽⁴⁾ لَكَ فِيهِ رُخْصَةً وَجَوَازًا.

وإنما يُبَيِّنُ الْمُسْكِلَ وَيُوضِّحُهُ، وَيُصَدِّرُ الْحُكْمَ وَيَشْرَعُهُ، وَيُوسِّعُ مَا ضَاقَ مِنَ الْأَمْرِ وَيَشْرَحُهُ، مَنْ كَانَ عَلِيمًا بِالْأُمُورِ، خَيْرًا بِحَلِّ الْعَوِيسِ مِنْهَا، عَارِفًا بِطُرُقِ عِلَاجِ الْعَسِيرِ، وَذَلِكَ مَا يُعَالِجُهُ الْمُفْتِي فِي الْإِسْلَامِ.

(1) ابن منظور. لسان العرب. ج 15/ ص 145.

(2) لسان العرب. ج 15/ ص 148.

(3) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (17999)، والدارمي في سننه، حديث (2575)، والطبراني في الكبير (ج 22/ ص 147) عن وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَحَسَنَةُ النَّوَوِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ (ج 9/ ص 150). قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ (ج 1/ ص 175): «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى، وَفِيهِ أَيُّوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْرَزٍ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَوَقَّعَهُ ابْنُ حَبَّانَ»، وَقَالَ أَيْضًا (ج 10/ ص 294): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بِاخْتِصَارِ عَنْهُ، وَرَجَالُ أَحَدِ إِسْنَادِي الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ».

(4) فِي الْأَصْلِ: [حَمَلُوا]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

منصب المفتي:

هذا المنصب في الإسلام من أعظم المناصب وأخطرها، لا يتولاّه - في الأصل - إلا العالم الذي بلغ درجة الاجتهاد في الشريعة؛ لأنه قائم مقام صاحبها عليه الصلاة والسلام في إصدار الأحكام، وبيان الحلال والحرام، قال الشاطبي في الموافقات: «المفتي قائم في الأمة مقام النبي ﷺ»⁽¹⁾، وساق على هذا أدلة كثيرة:

منها قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوْرَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ»، رواه أبو داود والترمذي من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

ومنها قوله ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»، رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو. والتبليغ وظيفة النبوة.

ومنها قول الله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 122]. والندارة - كالإشارة - من مهام النبوة.

ثم ذكر الشاطبي أن المفتي مخبر عن الله، وموقع [للشريعة]⁽²⁾ على أفعال المكلفين بحسب نظره، ونافذ أمره في الأمة، وهو في هذه الأمور كالنبي، وارث له، قائم مقامه، واجب أن يطاع، وإن العلماء هم أولوا الأمر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: 59]، فهذه منزلة خطيرة تبوأها المفتي أو المجتهد، كما هو اسمه أيضًا عند أهل الأصول.

(1) الشاطبي. الموافقات. ج 4/ ص 244.

(2) ما بين معقوفتين سقط من الأصل، وأثبتناه من الموافقات.

المفتي لا يكون إلا عالمًا:

فَمِنْ الْبَدِيهِ أَنَّ الْمَفْتِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا عَالِمًا؛ لِأَنَّهُ مُبَيَّنُّ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَمَوْضَعُ مَا أَشْكَلَ مِنْهَا عَلَى الْمُسْتَفْتِي، وَإِنَّمَا وَرِثَ مِنَ النَّبَوَّةِ الْعِلْمَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ وَالْآيَةُ لَوْ جُوبَ طَلَبُهُ، فَالْتَفَقُوا فِي الدِّينِ فَرَضَ عَلَى الْمُفْتِينَ، وَإِجَابَةُ الرُّؤَسَاءِ الْجُفَاهَالِ بِغَيْرِ عِلْمٍ لَمَّا سُئِلُوا جَعَلَهُمْ مِنَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ.

ولهذا أجمع علماء الأصول على أنه لا يتنصب للإفتاء إلا من كان جامعًا لعلوم شتى، وشروط معدودة، إن اختل واحد منها لم يجز أن يستفتى ولا أن يفتي، وكان مالك بن أنس وشيوخه (لا يسمعون) لكل من شاء أن يجلس في المسجد للأخذ عنه حتى يكون أهلاً لذلك، وما أفتى مالك إلا بعد أن أذن له شيوخه⁽¹⁾، وما أفتى تلاميذه إلا بعد أن أذن لهم. أما شروط المفتي أو المجتهد التي لا بد أن تتوفر فيه، وأجمع عليها الأصوليون فهي:

أولاً: أن يكون عالمًا بنصوص الكتاب والسنة، فإذا قصر في أحدهما لم يكن أهلاً للإفتاء، قالوا: ولا يشترط فيه أن يعرف كل ما يتعلق بحكم الشرع، وبالف بعضهم فاشترط أن يحفظ المفتي خمسمائة ألف حديث، ونُسب إلى الإمام أحمد، ونُسب إليه أيضاً أنه قال: «أقل ما ينبغي معرفته الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي ﷺ، وينبغي أن تكون ألفاً ومائتين»⁽²⁾.

وقال الشوكاني في إرشاد الفحول: «إن الحق الذي لا شبهة فيه أن المجتهد لا يكون

(1) قال مالك رضي الله عنه: «ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس، حتى يُشاور فيه أهل الصلاح والفضل وأهل الجهة من المسجد، فإن رآوه لذلك أهلاً جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم إني مَوْضِعٌ لذلك». انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 1/ ص 142.

(2) انظر: الزركشي. البحر المحيط. ج 8/ ص 231.

إِلَّا عَالِمًا بِمَا اشتملت عليه السُّنَنُ التي صَنَّفَهَا أَهْلُ السُّنَنِ، كَالْأَمَّهَاتِ السَّتِّ ... وَأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَهُ تَمْيِيزُ بَيْنِ الصَّحِيحِ مِنْهَا وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ»⁽¹⁾.

ثَانِيًا: أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ، أَيِ الْمَسَائِلِ الَّتِي انْعَقَدَ عَلَيْهَا الْإِجْمَاعُ فِي عَصْرِ مِنَ الْعَصُورِ السَّابِقَةِ، حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ، فَمَا خَالَفَهُ بَاطِلٌ.

ثَالِثًا: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ تَفْسِيرُ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الْغَرِيبِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، حَتَّى يَصِيرَ فِي كُلِّ مِنْهَا ذَا مَلَكَةٍ رَاسِخَةٍ، يَسْتَحْضِرُ بِهَا كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عِنْدَ وُجُودِهِ عَلَيْهِ، وَلَا تَثْبُتُ لَهُ هَذِهِ الْمَلَكَةُ الْقَوِيَّةُ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ إِلَّا بِطَوَّلِ الْمَهَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُلَازِمَةِ لِشُيُوخِ هَذَا الْفَنِّ.

رَابِعًا: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَصُولِ الْفَقْهِ، طَوِيلَ الْبَاعِ بِهَذَا الْعِلْمِ، مُطَالِعًا مَا قَرَّرَهُ فِيهِ عُلَمَاؤُهُ فِي مَخْتَصَرَاتِهِمْ وَمُطَوَّلَاتِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا الْعِلْمَ هُوَ عِمَادُ الْاجْتِهَادِ وَأَسَاسُهُ.

خَامِسًا: أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، بِحَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، مَخَافَةَ أَنْ يَقَعَ فِي الْحُكْمِ الْمَنْسُوخِ.

فَهَذِهِ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهَا، وَزَادَ بَعْضُهُمْ شُرُوطًا لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهَا، كَالْعِلْمِ بِأَصُولِ الدِّينِ (عِلْمِ الْكَلَامِ)، وَكَالْعِلْمِ بِفُرُوعِ الْفَقْهِ، وَالتَّبَيُّحُ فِي كُتُبِهِ.

ثُمَّ لَا بُدَّ - بَعْدَ أَنْ اسْتُكْمِلَ فِي الْمُفْتِي شَرَايِطُ الْاجْتِهَادِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا - مِنْ شُرُوطِ الْعَدَالَةِ، وَمِنْ الْكَفِّ عَنِ التَّرَخُّصِ (انْظُرْ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ، وَالْمُسْتَصْفَى لِلْغَزَالِيِّ، وَالْمَحْصُولُ لِلرَّازِيِّ، وَإِرْشَادُ الْفُحُولِ لِلشُّوكَانِيِّ)⁽²⁾.

(1) الشُّوكَانِيُّ. إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى تَحْقِيقِ الْحَقِّ مِنْ عِلْمِ الْأَصُولِ. ج 2/ ص 208.

(2) الْأَمْدِيُّ. الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ. ج 4/ ص 162 - 164، ج 4/ ص 222، الْغَزَالِيُّ. الْمُسْتَصْفَى. ج 1/ ص 342 - 344، الرَّاظِيُّ. الْمَحْصُولُ. ج 6/ ص 23 - 25، ج 6/ ص 81، الشُّوكَانِيُّ. إِرْشَادُ الْفُحُولِ. ج 2/ ص 206 - 210.

مجال نظر المفتي:

وأما مجال نظر المفتي (المجتهد) وميدان اجتهاده، فهو كلُّ حُكم شرعي ليس فيه دليل قاطع، فما كان دليله قاطعاً، وحُكمه معلوماً بالضرورة أنه من الدين، كوجوب الصلوات الخمس، والزكاة، والحج على مَنْ استطاع، وكحُرمة الزنا والخمر والربا وعقوق الوالدين، فلا نَظَر فيه للمجتهد، فالْحَقُّ قد تَعَيَّن، ومُنْكَرٌ وجوب الواجب أو حُرمة الحرام كافرٌ؛ لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة.

فتوى مَنْ لم يُبلِّغ درجة الاجتهاد:

أجاز الأصوليون لِمَنْ كان عالمًا ولم يَسْتَكْمِلْ شروط الاجتهاد السابق ذِكْرُها، أن يفتي بمذهب مجتهد من المجتهدين، بشرط أن يكون أهلاً للنظر، مُطْلَعاً على مأخذ ذلك القول الذي أفتى به مختصراً في مذهب إمامه، مُتَمَكِّناً من ترجيح أحد قوليهِ على الآخر.

وعلى المُستفتي أن يَسأل - إذا نَزَلَتْ به نازِلَةٌ - أهل الدِّيانة والوَرع عن العالم بالكتاب، العارف بالسنة، على ما يَحْتَاج إليه في فَهْمِها، ليسأله عَمَّا نَزَلَ به، إذا لم يكن في البلد عالمٌ اشتهر عند الناس بالفتوى، وهو أهلٌ لها. وأتَّفَق علماء الأصول على أنه لا يَجُوز أن يُسْتَفْتَى مجهولُ الحال حتى يُمْتَحَن من العلماء ويُراجَع، وتَثَبَّت أهليته.

ثقل مسؤولية المفتي:

شَدَّد العلماء في شروط المفتي (المجتهد) احتياطاً لدين الله، وحماية للشريعة الإسلامية من تَلَاعُب الجُفَّال والزنادقة والفَسَّاق؛ لأنَّ قول المفتي يُصْبِح شريعةً يُحْكَم بها، وقد تَهَرَّب العلماء من الإفتاء ومناصبه خوفاً من الله ومَهَابَةً، وخشية أن يقول - ولو مرةً - بغير علم.

ومَنْ انتصب منهم للفتوى كان شديد الاحتياط، يَتَوَقَّف كثيراً قبل الإجابة ولا يَتَسَرَّع، فإن بَانَ له وجه الحُكْم نَطَقَ به، وإن أَشْكَلَ عليه أو غاب عنه أجاب بقوله: «لا

أدري»، ولا يَحْجُلُ مِنْ إعلَانِ جهله أمام الناس، فَإِنَّ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَيُضِلُّ وَيُضِلُّ غَيْرَهُ، وقد اشتهر عن مالك بن أنس - وهو عالم المدينة، وإمام الأئمة - أنه سئل عن ثمان وأربعين مسألة، أجاب في اثنتين وثلاثين منها بقوله: «لا أدري»⁽¹⁾. قال ابن وهب: «سَمِعْتُهُ يَعِيبُ كَثْرَةَ الْجَوَابِ مِنَ الْعَالَمِ حِينَ يُسْأَلُ، وَسَمِعْتُهُ عِنْدَمَا يُكْثَرُ عَلَيْهِ [مِنْ] السُّؤَالِ يَكْفُفُ، وَيَقُولُ: "حَسْبُكُمْ! مَنْ أَكْثَرَ أَخْطَاءً"، وَ[كَانَ] يَعِيبُ كَثْرَةَ ذَلِكَ»، نَقَلَ هَذَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ فِي الْمَوَافِقَاتِ⁽²⁾.

باب الاجتهاد ما زال مفتوحاً، ولكن....:

الإسلام دين العلم، والدعوة إلى التفكير والتدبر واستعمال العقل، لا يُمكن أن يَحْجُرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الاجتهاد، وقد نَصَّ علماؤنا عَلَى أَنَّ بَابَ الاجتهاد يَبْقَى مَفْتُوحًا.

ومذهب الإمام أحمد أنه لا يَجُوزُ أَنْ يَحُلُوَ عَصْرٌ مِنَ الْعَصُورِ مِنْ وَجُودِ مُجْتَهِدِينَ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ بَقَاءَ بَابِهِ مَفْتُوحًا لِكُلِّ مَنْ بَلَغَ دَرَجَتَهُ وَاسْتَكْمَلَ شَرْوْطَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْلُدَ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ فِي الْمَوَافِقَاتِ: «الاجتهاد عَلَى صَرِيحَيْنِ: أَحَدُهُمَا لَا يُمكن أَنْ يَنْقَطِعَ حَتَّى يَنْقَطِعَ أَصْلُ التَّكْلِيفِ، وَذَلِكَ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ. وَالثَّانِي: يُمكن أَنْ يَنْقَطِعَ قَبْلَ فَنَاءِ الدُّنْيَا»⁽³⁾.

فهذا الأصولي العظيم عندما ذَكَرَ انْقِطَاعَهُ ذَكَرَ كَلِمَةَ (يُمْكِنُ)، مُجَرِّدَ الْإِمْكَانِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ حَتْمًا، فَمَا عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَطْرُقَ بَابَ الاجتهاد إِلَّا أَنْ يُشَمِّرَ عَلَى سَاقِ الْجِدِّ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ شَرَائِطَهُ، وَيَتَنَصَّبَ حَبْرًا أَعْظَمَ فِي مُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ.

ولكنَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّ بَابَ الاجتهاد مَفْتُوحٌ، فَلَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ (يَجُوزُ) لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَلِجَ مِنْهُ، وَيَتَرَبَّعَ عَلَى كُرْسِيِّ الْمُفْتِي، لِيَكُونَ قَائِمًا مَقَامَ النَّبِيِّ ﷺ، يَشْرَعُ لِلنَّاسِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ

(1) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 1/ ص 181، الموافقات. ج 4/ ص 288.

(2) الموافقات. ج 4/ ص 290، وانظر أيضًا: ترتيب المدارك. ج 1/ ص 190.

(3) الموافقات. ج 4/ ص 89.

الله، ويُحِلُّ ما حَرَّمَ الله، ويُحَرِّم ما أَحَلَّ الله، إِنَّ هذا الباب مَحْجُورٌ دَخُولُهُ إِلَّا عَلَى مَنْ مَلَكَ وسائله، وتوفرت فيه شروطه، مِنَ التَّبَحُّرِ فِي علوم الشريعة الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا، وَمِن التَّزَام أَحكام الدين، والائْتِصاف بالعدالة، والبُعْد عن التساهل وَتَتَبُّع الرُّخْص.

صِنْفَانِ خَطِيرَانِ مِنْ مُجْتَهِدِي الْعَصْرِ:

صِنْفَانِ مِنَ (مُجْتَهِدِي) الْعَصْرِ نَبَّتَتْ نَابِتَتُهُمَا فِي مَجْتَمَعِنَا الْمَعَاصِرِ بِالْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، إِحْدَاهُمَا عَنْ سُوءِ نِيَّةٍ، وَسَبَقَ إِصْرَارُ، وَالْأُخْرَى عَنْ حُسْنِ نِيَّةٍ، وَ(تَقْلِيدٍ)، وَجَهَالَةٍ بِالْأَخْطَارِ.

نَحْنُ حَرْبٌ عَلَى الْأَوَّلَى، وَدُعَاءٌ لِلْهَدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ لِلثَّانِيَةِ، الطَّائِفَةُ الْأَوَّلَى قَالَتْ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ فَتَحَ بَابَ الْجَهْدِ، فَنَحْنُ أَهْلُهُ وَأَوَّلَى النَّاسِ بِهِ، فَتَعَالَوْا نَجْتَهِدْ وَنُجَدِّدْ، إِذْ لَا خُرُوجَ لَنَا مِنَ التَّخَلُّفِ إِلَّا بِالْجَهْدِ وَالتَّجْدِيدِ».

فِيمَ نَجْتَهِدُ؟ وَمَاذَا نُجَدِّدُ؟ فِي النَّظَرِ فِيمَا عُلِّمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، كَرَكْنٍ أَوْ وَاجِبٍ أَوْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، يَنْسَخُونَ، وَيَمَسِّخُونَ، وَيُبدِّلُونَ كَلَامَ اللَّهِ، وَ(يَجْتَهِدُونَ)، وَاقْتَحَمُوا - فِيمَا اقْتَحَمُوا - صَوْمَ رَمَضَانَ، وَإِبَاحَةَ تَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ فِي الْإِسْلَامِ، وَقَضِيَّةَ الْمِيرَاثِ، وَأَحْكَامَ الزَّوْجِ وَالطَّلَاقِ، وَأَحْكَامَ التَّبَنِّيِّ وَالْأَنْسَابِ، وَإِبَاحَةَ مَا حُرِّمَ مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرُوبَاتِ.

وَلِهَؤُلَاءِ نَقُولُ: لَيْسَ هَذَا اجْتِهَادًا وَلَا تَجْدِيدًا، وَإِنَّمَا هُوَ إِحْدَاؤٌ وَزَيْغٌ، فَلَا اجْتِهَادَ فِيمَا فِيهِ النَّصُّ، وَمَا عُلِّمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَسْتُ مِمَّنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْجَهْدِ مِنَ الرُّسُوخِ فِي الْعِلْمِ، وَلَا مِمَّنْ اتَّصَفَ بِالْعَدَالَةِ الَّتِي هِيَ أَوَّلُ شُرُوطِهِ، وَكَيْفَ يَتَّصِفُ بِهَا مَنْ أَتَكَرَّ وَجُوبَ الْأَرْكَانِ، وَعَطَّلَ آيَاتَ الْقُرْآنِ؟ وَفِي ذَلِكَ كُفْرٌ وَزَنْدَقَةٌ وَإِحْدَاؤٌ.

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ فَاجْتَهِدَتْ فِي الْعِبَادَةِ وَتَهَجَّجَتْ، وَالتَّصَقَّتْ بِالسُّنَّةِ وَتَرَمَّمَتْ، وَظَنَّتْ أَنَّ ذَلِكَ يُحَوِّلُ لَهَا أَنْ تَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، ثُمَّ قَالَتْ: «نَرَفُضُ الْأَحْكَامَ الْمَنْصُوصَةَ فِي مَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَفِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ الْمُؤَلَّفِينَ، وَنَأْخُذُ الْأَحْكَامَ مُبَاشَرَةً

بِمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْمُبِينِ، أَوْ فِي حَدِيثِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ». وَأَخَذُوا يَحْكُمُونَ بِالْبِدْعَةِ فِيهَا هُوَ مَوْطِنُ خِلَافٍ، وَيُخَدِّثُونَ الْفُرْقَةَ بَيْنَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

ونقول: مَرَحَى لَشَيْبَةِ الْإِسْلَامِ الْمُفْلِحِينَ، إِنَّ فِي كَلَامِكُمْ هَذَا مَسْحَةً مِنَ الْحَقِّ، قَدْ تَوَدَّى إِلَى الْهَلَاكِ الْمُبِينِ، إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُؤْهِمُ أَنَّ مَا تَرَكَهَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُم مِّنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ قَسِيمٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ يَأْخُذَ بِمَا تَرَكَهُ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةُ مِنْ إِرْثٍ فِي الدِّينِ.

وليس هذا هو الحق، وإنما اجتهد هؤلاء الأئمة، وبَيَّنُّوا واستنبطوا الأحكام، وأزالوا الشُّبُهَاتِ، وَهُمْ أَوْلُو الْعِلْمِ الَّذِينَ أَرْشَدَنَا رَبُّنَا إِلَى رَدِّ الْأُمُورِ إِلَيْهِمْ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]، فَهُمْ الَّذِينَ يَكْشِفُونَ لَنَا مِنَ الشُّبُهَاتِ مَا يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُّشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»⁽¹⁾.

كُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَثَمَةِ التَّزَمَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَتَرَكَ لَتَلَامِيذِهِ وَصِيَّةً: «إِذَا وَجَدْتُمْ قَوْلِي يُخَالِفُ الْكِتَابَ أَوْ السُّنَّةَ فَاضْرِبُوا بِهِ عَرَضَ الْحَائِطِ»، وَإِنَّمَا نُقَلِّدُهُمْ فِيهَا اجْتَهِدُوا فِيهِ دُونَ أَنْ نَتَعَصَّبَ لَوَاحِدٍ مَخْصُوصٍ فِيهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ بَلَغُوا دَرَجَةَ الْجَاهِدِ وَقَصَّرْنَا.

وليس لأحد منكم - أَوْ مِنَّا - أَنْ يَقُولَ أَنْ بَاسْتَطَاعَتِهِ - فِي حَالَتِهِ الْحَاضِرَةِ - أَنْ يَسْتَنْبِطَ بِنَفْسِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ زَعَمَ ذَلِكَ فَقَدْ ادَّعَى الْجَاهِدَ، وَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَرَأَّسَ قَوْمًا لَمْ يَبْقَ فِيهِمْ عَالِمٌ، فَسُئِلَ فَأَجَابَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلَّ وَأَضَلَّ.

فخُذُوا إِرْثَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَحَذَارِ مِنْ كُتُبِ حَدِيثِهِ، وَدَعَاوَى مُدَّعِينَ، فَإِنَّهُمْ وَضَعُوا

(1) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

أنفسهم موضع المجتهدين، وقالوا لكم: «خذوا أقوالنا، وذروا أقوال المتقدمين»، وحكموا على كل من خالفهم بالابتداع، مع أن له مستنداً، وفسقوا المتقين، ومن قال لأخيه: «يا كافر»، فقد باء بها أحدهما، كما جاء في سنة الرسول الأمين⁽¹⁾.

إننا ننصح لهؤلاء الأبناء والإخوان أن يطلبوا العلم حتى يتمكنوا من فنونه، ويكونوا من أهله، ويصبح لهم ملكة راسخة يكتشفون بها ما أشكل، ويعرفوا رجاله الحقيقيين، والأدعياء المزيفين، والكتب الصحيحة المعتمدة في الفتوى عند أهلها وأهل العلم، وليكن التصدي لتفسير القرآن وشرح الحديث بعد التمكن من فنون العلم، واستكمال الأدوات، وليكن الانتصاب للفتوى بعد توفر الشرائط، وقد سمعنا تحذير النبي ﷺ من انتصاب الرؤساء الجهال، وإقدامهم على الجواب بغير علم، فاتهم نفسك يا أخي واسألها، ولا تركز إليها، فإنها أماراة بالسوء.

هل للمحراب والمنبر حرمة المسجد؟

المسجد كل مكان فيه السجود، وإنما تشترط فيه الطهارة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا»⁽²⁾، فإذا بُنِيَ بيت خاص للصلاة والعبادة، أُطلق عليه اسم المسجد وإن استعمل في عبادة غيرها؛ لأنَّ أشرف العبادات وأجلها الصلاة، والسجود لله أهمُّ أفعالها، فإنَّ العبد فيه يكون في غاية الدلة والخنوع لله، وهو أقرب ما يكون من ربه، ودعوته حريّة بالاستجابة⁽³⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: مَنْ كَفَّرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ، حديث (6103)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في كتاب التيمم، باب: وقول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا...﴾، حديث (335)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(3) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ»، أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: ما يُقال في الركوع والسجود، حديث (482).

ولشرف المسجد على الله نَسَبَهُ إلى نفسه، وَسَمَّاهُ بَيْتَهُ، وَأَمَرَ أَنْ يُعَظَّمَ، فقال: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: 18]، وقال: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [النور: 36]، ومعنى ﴿أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾: أَمَرَ أَنْ تُرْفَعَ، وذلك بينائها، كما يَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: 127]، فبناء المسجد فريضة على المسلمين. وقال الحسنُ وغيره: «أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُعَظَّمَ»⁽¹⁾. ولا مانع من أن يفرض الله على المسلمين بناء المسجد وتعظيمه، بِصَوْنِهِ عن كُلِّ مَا يُهَيِّنُهُ أو يُهَوِّنُ أَمْرَهُ على الناس. ولا خِلافَ بين العلماء في الأمرين، فمن تعظيم المسجد، تطهيرُهُ من كُلِّ قَذَرٍ مادي أو معنوي، كالقاذورات والروائح الكريهة، وَصَوْنُهُ عن دخول المرأة الحائض والنفساء والجُنُب، وَمَنْ كان فيه رائحة يَتَأَذَى منها الناس، فَإِنَّ مَنْ أَكَلَ الثوم أو البصل أو الكُرَّاث، لا يَذْهَبُ حَتَّى إلى الجمعة، بل يُمْنَعُ منها، وَيَلْحَقُ بهؤلاء مَنْ تُشَمُّ منه الروائح الكريهة، وليس معنى هذا أن تَسْقُطَ عنهم الجمعة، وإنما معناه صَوْنُ المسجد منهم، والإِثْمُ حاصِلٌ لهم مِنْ تَرْكِ الجمعة والجماعة حَتَّى يُزِيلُوا هذه الروائح عنهم.

وكما أَنَّ بُنيانَ مسجدِ الله طاعةٌ عظيمة، يُبَشِّرُ مَنْ أَقامه ببيتِغِي وجه الله بالجنة، وبيِّنا بيتَ له فيها، فَإِنَّ مَنْ هَدَمَ مسجدًا أو سعى في خرابه، أَوْعَدَهُ اللهُ بِالْخِزْيِ في الحياة الدنيا، والعذاب العظيم في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 114]، وكان هذا الإيعاد الشديد؛ لأنه هَدَمَ أو خَرَّبَ بَيْتًا يُذْكَرُ فيه اسم الله، وبهذه الآية من سورة البقرة، وآية الحج - وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعَ وَصَلَوَاتٌ وَمَسْجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: 40] - استَدَلَّ الفقهاء

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 12/ ص 266.

والمفسّرون بأنه لا يجوز للمسلمين أن يُحَرَّبوا معابد النصارى واليهود التي وجدوهم قد أقاموها في بلادهم لعبادتهم؛ لأنها محلاّت يذكّرون فيها اسم الله، فاستحقّت الصيانة لذكر اسم الله فيها، وإن كنّا نعلم أنهم انحرفوا عن الحقّ في عبادتهم، وقالوا إنّ الله ثالث ثلاثة، والمسيح ابن الله، وعزّير ابن الله، وقالوا في مريم بهتاناً عظيماً، ممّا لا يجوز أن نعتقده، وقد علّمه الله منهم؛ لأنه الذي أخبرنا عن اعتقاداتهم الفاسدة، بل نترك له الحكم ليحكم بين خلقه يوم القيامة فيما اختلفوا فيه، هذه هي سماحة الإسلام في حرمة المعابد، ولا سعادة للبشرية إلاّ بالوصول إليها.

وبعد هذا نقول، إن ما يجب للمسجد من حرمة وتعظيم وصيانة، يجب لمحرابه ومنبره؛ لأنّ كلاّ منهما جزء منه، أو لازم له، وقد جاء ذكر المحراب كثيراً في القرآن الكريم، مُقرّداً مُعرّفاً، وجمعاً مُنكّراً، قال تعالى في قصّة كفالة زكريا لمريم: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: 37]، وقال في زكريا عندما جاءته الملائكة بُشّره: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: 39]. هذا في سورة آل عمران، وقال في سورة مريم: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: 11]، وقال في قصّة تسوّر الملكين على داود: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضِمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (١١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ [ص: 21 - 22]، وقال في قصّة تسخير الجنّ والشياطين لخدمة سليمان: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [سبأ: 13].

فهذه خمسة مواضع في القرآن جاء فيها ذكر المحراب، وقد فسّره العلماء بما يُناسب أسلوب ذكره فيها، قال ابن عبّيدة - من علماء اللغة، وحكاه عنه القرطبي -: «المحراب صدر المجلس، ومنه محراب المسجد»⁽¹⁾. وقال في موضع آخر: «المحراب في اللغة: كلّ موضع مُرتفع. وقيل للذي يُصَلَّى فيه: محراب؛ لأنه يجب أن يُرفع ويُعظّم. وقال

(1) تفسير القرطبي. ج 15/ ص 165.

الضحاك: ﴿مِنْ مَحَارِبَ﴾ [سبأ: 13]، أي من مساجد. وكذا قال قتادة. وقال مجاهد: المحارِب دون القصور. وقال أبو عبيدة: المحراب أشرف بيوت الدار... وقيل: هو ما يُرْقَى إليه بالدرَج كالغرفة الحسنة، كما قال: ﴿إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: 21]، وقوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: 11]، أي أشرف عليهم⁽¹⁾.

وكل هؤلاء الذين ذُكر المحراب بذكرهم، من الصالحين، فمريم من القانتين، وزكريا وداود وسليمان من الأنبياء المرسلين، وجاء ذكر ذلك في معرض المدح بعبادة الله، فدلَّ على أنَّ المحراب مكان عبادتهم أو جزء منه، وأنه من عمل المهتدين، وقد أُمِرَ رسول الله - وهو أشرفُ منهم، وأعلى مقامًا عند الله - أن يقتدي بهم، قال تعالى بعد ذكرهم في آية الأنعام: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفَاقٌ﴾ [الأنعام: 90].

وإنما قلنا أنه أعلى منهم مقامًا؛ لأنَّ الله أخذ العهد على كل نبي أن يتبع هدي محمد ورسالته لو امتدَّ به العمر حتى يُدرِّكه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ. قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [آل عمران: 81 - 82].

فالمحراب مكان للعبادة، بل هو أشرف أماكنها، وليس بالضرورة أن يكون شكله واحدًا عند الناس جميعًا، بل إنه يختلف، قال القرطبي عنه: «المحراب في اللغة أكرم موضع في المجلس»⁽²⁾.

ومن شأن من أراد العبادة أن يختار لها أكرم موضع عنده، وقال القرطبي في محراب

(1) تفسير القرطبي. ج 14/ ص 271.

(2) تفسير القرطبي. ج 4/ ص 71.

زكريا: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾، أي أشرف عليهم من المصلى. والمحرابُ أَرْفَعُ المواضع، وأشرفُ المجالس، وكانوا يَتَّخِذُونَ المحارِبَ فيما أَرْفَعَ مِنَ الأرض، دليلاً محرابُ داود عليه السلام⁽¹⁾.

وقال في المحارِبِ التي بَنَتْهَا الْجَنُّ لِسُلَيْمَانَ: «المِحْرَابُ في اللغة: كُلُّ مَوْضِعٍ مُرْتَفِعٍ. وقيل للذي يُصَلَّى فيه: مِحْرَابٌ؛ لأنه يجب أن يُرْفَعَ وَيُعَظَّم. وقال الضحاك: ﴿مِنْ مَحْرِبٍ﴾ [سبأ: 13]، أي مِنْ مساجد. وكذا قال قتادة... وقال أبو عبيدة: المِحْرَابُ أشرف بيوت الدار... وقيل: هو ما يُرْقَى إليه بِالذَّرَجِ كَالْعُرْفَةِ الْحَسَنَةِ، كما قال: ﴿إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: 21]، وقوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: 11]، أي أشرف عليهم⁽²⁾.

وقد أَطْلَقَ الإسلام كلمةَ المِحْرَابِ على المكان الذي يَقِفُ فيه الإمامُ لِيَأْتَمَّ بِهِ الْمُصَلُّونَ، وَيُقَلِّدُوهُ فِي كُلِّ أَعْمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَ«إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»⁽³⁾، فإذا قرأ القرآن وجب عليهم أن يَسْتَمِعُوا لَهُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204]، وحتى يَبْلُغَ صَوْتُهُ لِأكْبَرِ عَدَدِ الْمُصَلِّينَ، اتَّخَذُوا الْمِحْرَابَ على شكله الهندسي المعلوم لِيُرَدَّ صَوْتُهُ بِالْقُرْآنِ، وَأَبْدَعُوا الصَّنْعَةَ بِالْقَدْرِ الذي يَتَلَقَّى صَوْتَ الإمام بالقراءة والتكبير، وَيُرَدُّ صَدَاهُ، لِيَسْمَعَهُ الْمُصَلُّونَ، وَأَبْدَعُوا فِي الصَّنْعَةِ عِلْمِيًّا بِالْقَدْرِ الذي لَا يَفْتِنُ الإمامَ عن الصلاة، وهل يَفْتِنُ شَيْءٌ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ؟

وقد عاصرَ المِحْرَابُ الإسلامي الحضارةَ الإسلامية منذ ابتدائها ساذجة في عصر

(1) تفسير القرطبي. ج 11/ ص 84.

(2) تفسير القرطبي. ج 14/ ص 271.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، حديث (688)، عن عائشة .

النُّبُوَّةَ والصَّحَابَةَ، ولم يَخْرُجْ عن شكله الأصلي إلا بالنسبة إلى ضخامة المسجد أو صِغَرِهِ، ففَرَّقَ بين مِحْرَابِ مَسْجِدٍ يَسَعُ الْفَرَادِ والعَشْرَاتِ، وبين المسجد الذي يَسَعُ عَشْرَاتِ الْآلَافِ. وما زالت قائمةً مَحَارِبُ مَسَاجِدِ بَنَاهَا الصَّحَابَةُ، والتَّابِعُونَ، وأَتْبَاعُ التَّابِعِينَ - وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بِنَصِّ الْحَدِيثِ ⁽¹⁾ - وَقَدْ صَلَّى فِيهَا مِنْ بَعْدِهِمْ فَطَاحِلُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ، أَمْثَالُ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ.

وَمِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الْقَائِمَةِ، حَرَّمَ الْمَدِينَةَ الَّتِي جَدَّدَ بِنَاءَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، ثُمَّ جَدَّدَهُ فَخَّمَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي خِلَافَةِ - وَبِأَمْرِ - الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَمَسْجِدُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ بِالْعِرَاقِ، وَبَنَى أُمِّيَّةً بِدِمَشْقَ، وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ بِالْقَاهِرَةِ، وَعُقْبَةُ بِالْقَيْرَوَانِ، فَهَذِهِ الْمَسَاجِدُ كُلُّهَا صَلَّى فِيهَا الصَّحَابَةُ يُؤْمِنُ بِأَمِيرِهِمْ، ثُمَّ التَّابِعُونَ، وَأَتْبَاعُ التَّابِعِينَ، ثُمَّ صَلَّى فِيهَا الْأُئِمَّةُ الْمُجْتَهِدُونَ وَالْعُلَمَاءُ الرَّاسِخُونَ، وَمَا رُوِيَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَنْكَرَ صُنْعَهَا، أَوْ اسْتَنَكَرَ فَخَامَتَهَا، بَلْ اعْتَبَرُوا الْمِحْرَابَ جِزَاءً مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ هُوَ الْمَسْجِدُ، فَيَجِبُ لَهُ الرِّفْعُ وَالتَّعْظِيمُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْحُرُمَاتِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: 30]، وَهُوَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (٣٢) لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ [الحج: 32-33].

وَحُرُمَاتُ اللَّهِ وَشَعَائِرُهُ الْعِبَادَاتُ الْمَفْرُوضَةُ، وَعُظِّمَتْ لِأَجْلِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْهَا الْمَسَاجِدَ، بِيُوتِ اللَّهِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُهُ.

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، بَاب: لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ، حَدِيثُ (2652)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...».

كما لا شك أن من لم يُعَظَّم الحُرَّامات والشعائر بل اسْتَحَفَّ بها، ولم يَصْنُها عن الهوان، لم يكن عمله هذا خيراً له عند ربه، ولم يُسْتَدَلَّ - بهوانها عليه - على وجود التقوى في قلبه. وهَبْهُ لم يُدرك الحكمة في التعظيم المأمور به، فإن عليه الاتِّباع اقتداءً بمن يجب عليه الاقتداء به، وقد وقف عمر بن الخطاب أمام الحجر الأسود وقال يُخاطبه: «والله ما أَنْتَ إِلَّا حَجَرٌ، لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقْبَلُكَ»⁽¹⁾، ثم قَبَّلَهُ تعظيماً؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَظَّمَهُ وَقَبَّلَهُ. فَمَنْ يَزْعُمُ لنفسه اليوم أنه أَفْقَهُ مِنْ عمر، وأَتَقَى اللَّهَ مِنْ رسول الله عليه الصلاة والسلام؟

فَلْيَحْذَرِ سَلَفِيُّونا اليوم، فَإِنَّ سَلَفِيَّتَهُمْ قد تكون تَنْطَعًا وَعُلوًّا، وقد تُجَرِّئُ على هذه الشعائر الأَقْرَامَ، وتُهَوِّنُها في قلوب العُموْمِ، وتُعَرِّضُها للاِمتِهانِ، ولنا في تاريخنا مثالٌ صحيح عن خليفة عظيم وإمام كريم، فقد أراد الخليفة العباسي العظيم محمد المهدي⁽²⁾ بن أبي جعفر المنصور - وقد جَدَّدَ المسجد الحرام - أَنْ يَهْدِمَ الكعبةَ وَيُقيِّمَها على قواعد إبراهيم، ولكنه قبل أن يفعل استشار الإمام مالك بن أنس، فقال له: «لا تفعل»، فقال الخليفة: «ولم ذلك؟»، فقال: «حَقًّا إِنَّ الكعبةَ لِناقِصَةٌ عن قواعد إبراهيم؛ لأنَّ قريشًا لما بَنَتْها في الجاهلية عَجَزَتْ عن كُلِّ النفقات الضرورية فَأَنْقَصَتْها اقتصادًا، وعَلِمَ بذلك النَّبِيُّ ﷺ، وقال لعائشة بعد الفتح: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِالْإِسْلَامِ، لَبَنَيْتُ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: ما ذُكِرَ في الحجر الأسود، حديث (1597)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(2) اِخْتَلَفَ في الخليفة الذي وقعت له هذه الحادثة مع الإمام مالك، فقليل: المهدي، كما في ترتيب المدارك للقاضي عياض (ج2/ص105)، وقال ابن عبد البر في الاستذكار (ج4/ص188) والنووي في شرح مسلم (ج9/ص89): أنه هارون الرشيد، وقال السهيلي في الروض الأنف (ج2/ص173): أنه أبو جعفر المنصور. وانظر أيضًا: فتح الباري. ج3/ص448، ابن الضياء. تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، ص112.

الْكُعْبَةُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ" (1)».

وروى الحديث عنها عبد الله بن الزبير وهو ابن أختها (2)، فلما بُويع بالخلافة بِمَكَّة بعد معاوية في السَّيِّنَاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ، تَذَكَّرَ الْحَدِيثَ، وَقَرَّرَ تَجْدِيدَ بِنَاءِ الْكُعْبَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَكْمَلَ مَا أَنْقَصَتْهُ قَرِيشٌ، فَلَمَّا تَغَلَّبَ عَلَيْهِ الْحَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ - وَكَانَتْ قَدْ أَصَابَتْهَا حَجَارَةٌ الْمَنْجْنِيقِ - جَدَّدَ بِنَاءَهَا بِإِذْنِ مِنَ الْخَلِيفَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ - فِي التَّسْعِينَاتِ - فَأَزَالَ مِنْهَا الزِّيَادَةَ الَّتِي زَادَهَا ابْنُ الزَّبِيرِ، وَأَرْجَعَهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْذُ الْجَاهِلِيَّةِ.

قَالَ مَالِكٌ لِلْخَلِيفَةِ: «وَأَخْشَى أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَكَ مَنْ لَا يَرْضَى زِيَادَتَكَ وَيُنْقِصَهَا، فَيَتَعَرَّضُ الْبَيْتَ إِلَى الْعَبَثِ وَالتَّلَاعِبِ، فَتَزُولُ هَيْبَتُهُ، وَيَهْوُونَ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ، فَأُنَاشِدُكَ اللَّهَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ تَدَعَهُ عَلَى حَالِهِ». فَاسْتَمَعَ الْخَلِيفَةُ إِلَى نَصِيحَةِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا، وَحَفِظَتْ مَهَابَتُهُ فِي الْقُلُوبِ، احْتِرَامًا كَبِيرًا لِهَذَا الْخَلِيفَةِ وَهَذَا الْإِمَامِ.

فَحَذَارٍ مِنْ بِنَاءِ مَحَارِيبِ مَسَاجِدِنَا، وَمِنْ التَّهَاقُوتِ فِي تَعْظِيمِهَا، فَإِنَّهَا أَشْرَفُ مَكَانٍ فِيهَا، لَا يَجْلِسُ فِيهَا الْإِمَامُ إِلَّا بِقَدْرِ انْتِهَاءِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ عَنْهَا إِلَى مَجَالِسِ الْمُصَلِّينَ.

المنبر:

وَأَمَّا الْمَنْبَرُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ شَأْنَ الْمِحْرَابِ، لَكِنَّهُ وَرَدَ فِي السُّنَّةِ وَفِي الْمُتَوَاتِرِ بِالْمَعْنَى، وَالْمُتَوَاتِرُ لَهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ فِي الْقُوَّةِ وَالْحُجَّةِ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: فضل مكة وبنائها، حديث (1585)، عن عائشة رضي الله عنها، بلفظ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...».

(2) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: نقض الكعبة وبنائها، حديث (1333)، عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، قال: «حَدَّثَنِي خَالَتِي، يَعْنِي عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشْرِكِ، هَكَمْتُ الْكُعْبَةَ، فَأَلَزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَى الْكُعْبَةَ"».

وَرَدَ ذِكْرُ الْمَنْبَرِ عِنْدَ ذِكْرِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْأَعْيَادِ وَالْمُنَاسِبَاتِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَاطِبُ أَصْحَابَهُ مِنْ فَوْقِهِ، وَيُمْكِنُ مَرَاجَعَةُ كُتُبِ الصَّحَاحِ لِمَعْرِفَةِ هَذَا التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ. فَقَدْ وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَوَّلِ صُنْعِهِ لِحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، فَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُعْمَلَ لَهُ أَعْوَادٌ يَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمَ النَّاسَ، فَعُمِلَتْ مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ هَا هُنَا، قَالَ سَهْلٌ: «ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى، فَسَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنْبَرِ ثُمَّ عَادَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُوا وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي"».

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْمَنْبَرِ مُحَرَّابًا، أَيْ مَكَانًا لِقِيَامِ الْإِمَامِ وَرُكُوعِهِ بِالْمُصَلِّينَ، ثُمَّ يَتْرُكُهُ وَقْتُ السُّجُودِ فَقَطْ، فَيَسْجُدُ فِي أَصْلِهِ ثُمَّ يَعُودُ إِلَيْهِ، ثُمَّ أَعْلَنَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ فَعَلَ هَكَذَا، لِيَرَوْهُ وَيَعْلَمُوا صَلَاتَهُ، وَيَقْتَدُوا بِهِ.

بِهَذَا الْحَدِيثِ احْتَجَّ ابْنُ حَنْبَلٍ وَمَنْ تَابَعَهُ فِي مَذْهَبِهِ عَلَى جَوَازِ ارْتِفَاعِ الْمِحْرَابِ وَمَكَانِ وَقُوفِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ اتِّبَاعًا لِقَوْلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الَّذِي يَمْنَعُ ارْتِفَاعَ الْمِحْرَابِ عَنْ مَسَاوَةِ الْمُصَلِّينَ إِلَّا إِذَا كَانَ الِارْتِفَاعُ يَسِيرًا، وَحُجَّتُهُمْ فِي الْمَنْعِ أَنَّ هَذَا الِارْتِفَاعَ الْوَاردَ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ جَاءَ مَا يَنْسَخُهُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «اِخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - يَعْنِي مَسْأَلَةَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِينَ - فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، فَأُجَازَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ، مُتَمَسِّكًا بِقِصَّةِ الْمَنْبَرِ. وَمَنْعَ مَالِكٍ ذَلِكَ فِي الِارْتِفَاعِ الْكَثِيرِ دُونَ الْيَسِيرِ، وَعَلَّلَ أَصْحَابُهُ الْمَنْعَ بِخَوْفِ الْكِبَرِ عَلَى الْإِمَامِ. قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَأَحْسَنُ مَا فِيهِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ...»⁽¹⁾. ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ كِبَارِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَهُمْ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَدْرِيُّ، وَحُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، قَالَ حُذَيْفَةُ لِعُمَارَ، بَعْدَ أَنْ أَمَّ النَّاسَ مِنْ مَوْضِعٍ مُرْتَفِعٍ فَكَبَّرَ بِهِمْ

(1) تفسير القرطبي. ج 11/ ص 85.

منه، فتقدّم حذيفة فأخذ بيديه، فاتّبعه عمار، فلما فرغ عمار من صلاته قال حذيفة: «أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُمْ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ"، - أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ - فَقَالَ عَمَارُ: لِذَلِكَ اتَّبَعْتُكَ حِينَ أَخَذْتَ عَلَى يَدَيَّ».

ثم قال القرطبي: «فهؤلاء ثلاثة من الصحابة - أبو مسعود وحذيفة وعمار - قد أخبروا بالنهي عن ذلك، ولم يحتج أحدٌ منهم على صاحبه بحديث المنبر، فدلّ على أنه منسوخ، ومما يدلّ على نسخهِ أنّ فيه عملاً زائداً في الصلاة، وهو النزول والصعود، فنسخ كما نُسِخ الكلام والسلام».

ومما رواه البخاري ممّا فيه ذكرُ المنبر، قولُ السائب بن [يزيد]⁽¹⁾ - من الصحابة -: «كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الزُّورَاءِ». وسَمَّى الراوي ما زاده عثمان ثالثاً؛ لأنّ معه اثنين وهما الأذان والإقامة، [لأنّه]⁽²⁾ يؤذّن للجمعة ثلاثة كما فهم بعضهم. والأذان العثماني ستّة؛ لأنّ عثمان من الخلفاء الراشدين.

وروى أيضاً من طريق [أبي أمامة بن سهل بن حنيف]⁽³⁾، قال: «سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَقَدْ أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ...»، ثم حكى أنّ معاوية كان يُرَدّد ألفاظ الأذان بالشهادة على ما يقول، «فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ، حِينَ أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ، يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي».

وقبل اتّخاذ المنبر، كان رسول الله ﷺ يحطّب مُسْتَنِدًا إلى جذع، كما روى البخاري عن

(1) في النسخة المطبوعة: [بريد]. والصواب ما أثبتناه من صحيح البخاري.

(2) في النسخة المطبوعة: [لأنّه]. والصواب ما أثبتناه.

(3) في النسخة المطبوعة: [سهل بن حنين]. والصواب ما أثبتناه من صحيح البخاري.

جابر بن عبد الله قال: «كَانَ جِدْعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجِدْعِ
مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ⁽¹⁾، حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ».

وعن سالم عن أبيه - يعني عبد الله بن عمر - قال: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى
الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: "مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلْيَغْتَسِلْ"». وعنه أيضًا أنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَتَعَدُّ، ثُمَّ يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ».

وروى البخاري أيضًا عن أبي سعيد الخدري قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ
عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ».

وفيه عن ابن عباس عن آخر مجلسٍ جلس على المنبر، وأوصى بالانصرار، فقال:
«صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرُ، وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مَلْحَفَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ، قَدْ عَصَبَ
رَأْسَهُ بِعَصَابَةٍ دَسِمَةٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ"، فَثَابُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ
قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ، يَقْلُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ، فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ
مُحَمَّدٍ ﷺ، فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ
مُسِيئِهِمْ"».

ففي هذا القدر مما نقلناه عن البخاري وحده عن هذا الجمع من الصحابة رضوان
الله عنهم، ما يُثَبِّتُ ذِكْرَ الْمِنْبَرِ ووجوده في حياة النبي والصحابة، واستعماله لخطبة
الجمعة وغيرها، فضلاً عما رواه غير البخاري من المحدثين، والفقهاء، والمفسرين،
والمؤرخين، وكتاب السيرة النبوية، وكتب الأدب، كلُّ هذا يُثَبِّتُ أَنَّ الْمِنْبَرَ اكْتَسَبَ قِطْعًا
أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَسْجِدِ، يَسْتَعْمَلُهُ الْإِمَامُ لِيَسْمَعَ النَّاسُ خُطْبَتَهُ، ومثل هذا الإجماع في نقل
الأخبار، يُفِيدُ التَّوَاتُرَ الْمَعْنَوِي، فكلُّ حديثٍ بِمُفْرَدِهِ يُفِيدُ الظَّنَّ إِذَا صَحَّ، ومجموعُ
الأحاديث يُفِيدُ الْقَطْعَ، ويرفعه إلى درجة القرآن في الصَّحَّةَ والقُوَّةَ والاحتجاج به. فمن

(1) العِشَارُ: جمع عُشْرَاء، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر.

أَنْكَرَ شَرْعِيَّةَ الْمَنبَرِ فَكَأَنَّمَا أَنْكَرَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، [وهو] ⁽¹⁾ في الغفلة والخسران، والعيادُ بالله.

ثم نقول: إنَّ المنبر النبوي صُنِعَ لَهُ مِنْ أَعْوَادِ الطَّرَفَاءِ مِنَ الْغَابَةِ صُنْعًا بِدَائِيًّا سَادَجًا، وله ثلاث دَرَجَاتٍ يَرْقَى اثْنَتَيْنِ وَيَجْلِسُ عَلَى الثَّالِثَةِ. وَلَمَّا صَعِدَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبُو بَكْرٍ نَزَلَ دَرَجَةً دُونَهُ، ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ فَتَزَلَ عَنْ دَرَجَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا جَاءَ عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَجَعَ إِلَى مَجْلِسِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ فِيهَا صَنْعُوه؛ لِأَنَّهُ سَنَةٌ قَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِاتِّبَاعِهَا فِي قَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» ⁽²⁾.

وَيَذَكِّرُ الْمُؤَرِّخُونَ أَنَّ مِنْبَرَهُ ﷺ بَقِيَ بِثَلَاثِ دَرَجَاتٍ إِلَى خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، فزَادَ فِيهِ عَامِلُهُ مِرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ مِنْ أَسْفَلِهِ، لِكثْرَةِ النَّاسِ، وَحَاجَتِهِمْ إِلَى رُؤْيَةِ الْإِمَامِ وَسَمَاعِهِ، فَصَارَ بِسِتِّ دَرَجَاتٍ ⁽³⁾. وَخَطَبَ عَلَيْهِ مُعَاوِيَةُ بِحُضُورِ الصَّحَابَةِ، وَرَوَى لَهُمْ فَوْقَهُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ نَفْسُهُ صَحَابِيٌّ مِنْ كُتَّابِ الْوَحْيِ وَأُمَنَائِهِ، ثُمَّ كَانَ خَلِيفَةً جَمَعَ اللَّهُ بِهِ كَلِمَةَ الْأُمَّةِ بَعْدَ افْتِرَاقٍ، بِمُبَايَعَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ سَيِّدِ شَبَابِ الْجَنَّةِ، كَمَا بَشَّرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ⁽⁴⁾. وَكَانَ يُصَلِّي وَرَاءَ مُعَاوِيَةَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لَمْ يُوجَدَ فِي النُّسخَةِ الْمُطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ.

(2) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ، بَابُ: فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، حَدِيثُ (4607)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبِدْعِ، حَدِيثُ (2676)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْمَقْدَمَةِ، بَابُ: اتِّبَاعُ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْتَدِينَ، حَدِيثُ (42)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (17142)، عَنِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج 1/ص 164): «حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(3) انْظُرْ: ابْنُ الْفُضَيَّاءِ. تَارِيخُ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ وَالْقَبْرِ الشَّرِيفِ. ص 275.

(4) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ، بَابُ مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَدِيثُ (3768)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وأبناءؤهم، ولم يأت الإنكار من أحدهم، ثم خطب عليه من جاؤوا بعد مروان ومعاوية، ومنهم عمر بن عبد العزيز الذي كان والي المدينة للوليد بن عبد الملك، وهو الذي جدد الحرم النبوي بأمر الوليد، وأدخل فيه حُجرات أمّهات المؤمنين، وأبطل كل ما حَدَثَ من البدع، مثل سَبِّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وذكره بسوء، فإن المنبر لا يصلح له ذلك، لكنه تركه كما كان بسبب درجات، ولم يَحذف منها ما زاده مروان. وهكذا بقي، وصلّى فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل، وكل من زار المدينة في تلك العهود، حتى احترق في القرن السابع (624هـ)، فذهب وجيء بغيره.

ولما بُنيت المساجد في أطراف العالم الإسلامي - وقد تَوَلَّى بناءها الصحابة والتابعون وأتباعهم من الفاتحين - جُعِلَتْ فيها المحاريب، وارتفعت فيها المنابر، وكانت حسب حاجة الناس، ترتفع بمقدار ما يرى المصلّون الإمام ويسمعونه، لا يُفَكِّر أحدهم في تحديدها بثلاث درجات، ولا بالعلو فيها على رقاب الناس علو جابرة الطغاة؛ لأن المنبر يكون للأمر بالمعروف وبالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي.

ومن كان هذا شأنهم وتدبيرهم، لا يَهُمُّ أن تنخفض درجات المنبر إلى ثلاث درجات، أو ترتفع إلى أكثر من عشرة إذا صلّى في المسجد عشرات الآلاف، وقد رأيت في اسطنبول منابر مرتفعة جدًا؛ لأن المسجد مُتَّسِعٌ جدًا، والنظر إلى الإمام وهو يخطب من السُّنَنِ المأمور بها في الإسلام، والاستماع إلى خطبته والإنصات إليها واجب كما هو معروف فقهاً.

وأما تحديد درجات المنبر بثلاث بِحُجَّةِ أتباع النبي ﷺ في منبره، فقول باطل،

= وعن أبي بكر رضي الله عنه قال: «أَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ الْحَسَنَ، فَصَعِدَ بِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: "إِنِّي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ"، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ، بَابُ: علامات النبوة في الإسلام، حديث (3629).

واحتجاج فاسد، ليس لقائله دليل شرعي يُبرهن به، ولو لَزِمَ أن يُقَلَّدَ منبرُ رسول الله ﷺ، لكان علينا أن نصنع كل منبر من أعواد الطِّرفاء صَنَعَةً بِدَائِيَّةٍ، وَلَزِمَ علينا أن نُقَلِّدَهُ في كلِّ مسجد يُقام، فلا يكون له سقفٌ إلاَّ من جَرِيدٍ لا يَمْنَعُ المطرَ إذا نزل، فقد سَجَدَ الصحابةُ في ماء وطين صَبِيحَةَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ⁽¹⁾.

مثُلُ هذا التصرُّف بهذه العقلية يُوجي أن الإسلام دين لا يصلح إلا لبلاد العرب أو ما يُشبهها في المناخ والعباد، لكنَّا نَدينُ بأنَّ الإسلام صالح لكلِّ زمان ومكان: الزمان الحارَّ والمعتدل والبارد، والمناطق الحارَّة والمعتدلة والباردة، وصالحٌ للأبيض والأسود من الناس، والعالم والجاهل، والمدني والمتوحِّش.

فَلْيَتَّقِ اللهُ وَلْيُعْبَدْ، ولا يُشْرَكَ به شيءٌ، وَلْيُكَيَّفْ مسجدهُ ومنبرُهُ ومجراؤه محلِّيًّا، في الحرِّ والقرِّ والاعتدال، والرؤية والسَّماع.

والخلاصةُ أنَّ المحراب والمنبر جزءٌ من المسجد، وقد أَمَرَ اللهُ أن يُرفع المسجد بينائه، ثم بتعظيمه وصَوْنِهِ عن الامتهان الحسي أو المعنوي، وجعل ذلك من الخير لِمَن فَعَلَهُ، ومن الشرِّ لِمَن تَجَرَّأَ عليه، كما جعله من علامة التقوى.

ويجب أن يُوقَفَ عند الحدِّ كُلِّ مَنْ تَجَرَّأَ على الاعتداء على المحراب أو المنبر بدعوى البدعة، فإنَّ البدعة الكبرى في الإقدام على إشعال نار الفتنة النائمة، والفتنة أشدُّ من القتل. فليُكُنَّ المسجد محلَّ اجتماع وإجماع؛ لأنه بيتُ الله، والله هو السَّلام.

سنة 1991م

(1) أخرجه البخاري في كتاب صلاة التراويح، باب: التماس ليلة القدر في السبع الأواخر، حديث (2016)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

لماذا سُمِّيت الكعبة الشريفة: بيت الله الحرام؟

السؤال:

الكعبة الشريفة، لماذا سُمِّيت بيت الله الحرام؟

ب. محمد (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إنَّ الذي سَمَّى الكعبة: بيت الله الحرام، هو الله سبحانه في قوله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: 97].

والكعبة - كما قال الشوكاني -: «سُمِّيت الكعبة كعبة؛ لأنها مُربَّعة، والتكعيب الترييع، وأكثر بيوت العرب مُدَوَّرة لا مُربَّعة؛ وقيل سُمِّيت كعبة، لتَوَتُّها وبروزها، وكلُّ بارزٍ كَعْبٌ، مستديرًا كان أو غير مستدير، ومنه كَعْبُ الْقَدَمِ»⁽¹⁾.

وَكَعْبُ الْقَدَمِ جاء ذِكره في القرآن، في آية الوضوء: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]، والمُكْعَب في اصطلاح المهندسين اليوم، هو ما له طول وعَرْض وعمق، وكذلك بناء الكعبة.

أما البيت فحقيقته ما له جدران وسقف، وإن لم يكن به ساكن، وسُمِّي حرامًا، لتحريم الله إياه، قال تعالى يُخَاطَبُ نَبِيَّهٖ أَن يَقُولَ لِقَوْمِهِ: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَن أَعْبُدَ رَبِّي هَٰذِهِ الْبَلَدَ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل: 91]. فالبلدة هي مكة، وخصَّصها لوجود بيت الله فيها، ومعنى حَرَّمَهَا، أنه جعلها حَرَمًا آمِنًا، لا يُسْفَك فيها دم، ولا

(1) الشوكاني: فتح القدير. ج 2/ ص 90.

يُظَلَمَ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يُصْطَادُ صَيْدُهَا، وَلَا يُجْتَنَلَى خَلَاؤها، فَاللهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّمَ الْبَيْتَ، وَكَرَّمَ الْبَلَدَةَ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا الْبَيْتُ، فَحَرَّمَهَا تَبَعًا لَهُ.

وَلِلْحَرَمِ حَدُودٌ مَعْرُوفَةٌ، تُحِيطُ بِمَدِينَةِ مَكَّةَ، وَتَصِلُ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْ 20 كَلِمٍ، وَلَا يُؤْمَنُ مَكْرُ اللَّهِ عَلَى مَنْ اعْتَدَى عَلَى الْحَرَمِ، كَمَا وَقَعَ لِأَصْحَابِ الْفِيلِ.

وَلَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاصِدًا مَكَّةَ، لِأَدَاءِ الْعِبَادَةِ، وَصَدَّتْهُ قَرِيشٌ ظَلَمًا وَعُدْوَانًا، سَلَكَ طَرِيقًا يُوصِلُهُ إِلَيْهَا، رَغِمَ أَنْفُ قَرِيشَ، فَبَرَكْتَ نَاقَتُهُ بِالْحَدِيدِيَّةِ، وَقَالَ أَصْحَابُهُ: «خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ»، أَيِ حَرَنْتِ نَاقَتَهُ الْقَصَوَاءَ، فَقَالَ ﷺ: «مَا خَلَّاتِ الْقَصَوَاءُ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ، وَلَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ»⁽¹⁾، أَوْ كَمَا قَالَ. وَالْحِكْمَةُ فِي هَذَا الْحَبْسِ، أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ أَهْلَ مَكَّةَ، جِيرَانَ بَيْتِهِ، أَلَّا يَمُوتُوا عَلَى الْكُفْرِ، حَتَّى جَاءَ بِهِمْ دُونَ قِتَالٍ. وَقَدْ نَهَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، حَتَّى يَكُونَ الْمُشْرِكُونَ هُمُ الْبَادِئِينَ: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 191]، كَمَا نَهَاهُمْ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِلْحُجَّاجِ، أَوْ يَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَسْهُرَ الْحَرَامِ وَلَا أَمْوَاتَهُ وَلَا أَلْفَاكِيْدَ وَلَا أَيْقِينَ أَلْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَنَفَّوْنَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: 2]، وَقَدْ مَنَعَ الْمَلِكُ حُسَيْنُ⁽²⁾ السَّعُودِيُّ مِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، فَكَانَتْ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ خُسْرًا.

وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ هَذَا الْبَيْتَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَقْصِدُهُ النَّاسُ مِنْ أَطْرَافِ الدُّنْيَا، لِذِكْرِ اللَّهِ، وَلِلْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، تَلْبِيَةً لِّدَاءِ إِبْرَاهِيمَ، وَتَوْبَةً إِلَى اللَّهِ الْعَظِيمِ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَجَعَلَهُ

(1) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ، بَابِ الشُّرُوطِ فِي الْجِهَادِ وَالْمَصَالِحَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، حَدِيثَ (2731).

(2) الْمُرَادُ بِهِ الْمَلِكُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيِّ الْهَاشِمِيِّ (1854 - 1931م): أَوَّلُ مَنْ قَامَ فِي الْحِجَازِ بِاسْتِقْلَالٍ الْعَرَبِ عَنِ التُّرْكِ. وَآخِرُ مَنْ حَكَّمَ مَكَّةَ مِنَ (الْأَشْرَافِ) الْهَاشِمِيِّينَ. انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي: الزُّرْكَلِيِّ. الْأَعْلَامُ. ج 2/ ص 249 - 250.

الله مكاناً آمناً، كما قال: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: 125]، أي موضعاً يرجع الناس إليه ويثوبون، وهم آمنون مطمئنون.

ولجيران هذا البيت فضل لا يُدرِكُه غيرُهم، وقد ائتمَّنَ الله عليهم بذلك في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَنُحْطِفُ النَّاسَ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: 67]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجِبْنَ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: 57]، وشَنَعَ على الذين يَصُدُّونَ النَّاسَ عنه، ويعتدون عليهم فيه، قال تعالى: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 217]، وقد جعل الصَّدَّ عنه مُبَرَّرًا لاستحقاق العذاب، في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: 34].

1979 / 06 / 24م

أَوَّلُ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ

السؤال:

يَتَعَلَّقُ السُّؤَالُ بِبَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَهَلْ هُوَ أَوَّلُ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلُ بَيْتٍ بُنِيَ لِلنَّاسِ لِلْعِبَادَةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ هُوَ بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 96]، ثُمَّ بُنِيَ بَعْدَهُ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى بِأَرْبَعِينَ سَنَةً كَمَا صَحَّ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ،

ثم الأرض كلها للمسلمين مسجداً، كما قال رسول الله ﷺ: «فَحَيْثُمَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ فَصَلُّوا»⁽¹⁾.

زَعَمَ بعضُ المُفسِّرينَ أنه لم يُوضَّع [قبله]⁽²⁾ بيت، والصحيح ما قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «كان قبل البيت بيوت كثيرة، والمعنى أنه أول بيت وُضع للعبادة»⁽³⁾، ويُرشد إلى ما قال الإمام عليُّ قوله تعالى في وَصَفِ هذا البيت: ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾.

وأما أول من بناه، فإننا نَتَيَقَّنُ أنَّ إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل قد رَفَعَا قواعد البيت، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: 127]، ولكن وَرَدَ في الصحيح⁽⁴⁾ أنَّ سليمان هو الذي بَنَى المسجد الأقصى، وبين إبراهيم وسليمان - وهو من ذُرِّيَّتِهِ - أكثر من ألف سنة، فكيف نَجْمَعُ بين الحديثين؟

قال بعض المفسرين: أول من بَنَى البيت الذي بَنَى بَنِيَّ آدم، وبَنَى المسجد الأقصى بعضُ بَنِيهِ، وإبراهيم وإسماعيل وسليمان إنَّما جَدَّدُوا ما بناه غيرهم.

ونحنُ نُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَ ذِكْرُهُ في كتاب الله نَصًّا، وما صَحَّ عن رسول الله ﷺ صدقاً، ولا

(1) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث (520) عن أبي ذر رضي الله عنه قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ "الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ"، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى"، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: "أَرْبَعُونَ عَامًا، ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ، فَحَيْثُمَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ فَصَلُّوا".

(2) في النسخة المطبوعة: [قبله]. والصواب ما أثبتناه.

(3) انظر: تفسير القرطبي، ج 4/ص 137. والأثر أخرجه إسحاق بن راهويه وابن أبي حاتم وغيرهما بإسناد صحيح. انظر: فتح الباري، ج 6/ص 408.

(4) أي وَرَدَ بإسناد صحيح كما جَزَمَ به القرطبي في تفسيره (ج 4/ص 137)، والحافظ ابن حجر في الفتح (ج 6/ص 408). والحديث أخرجه النسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في كتاب المساجد، باب: فضل المسجد الأقصى والصلاة فيه، حديث (693).

يَهُمُّ أَنْ نَعْرِفَ مِثْلَ هَذِهِ الْمُغَيَّبَاتِ وَمَا فِيهَا مِنْ تَفَاصِيلٍ قَدْ تَكُونُ مِنَ الضَّلَالَاتِ، كَالْقَوْلِ
بِأَنَّ مَكَانَ الْبَيْتِ خُلِقَ قَبْلَ خَلْقِ الْأَرْضِ بِالْفِي سَنَةٍ، فَكَيْفَ يُخْلَقُ جُزْءٌ مِنَ الْأَرْضِ قَبْلَ
خَلْقِهَا؟

ما معنى: كَسْبُ الْحَجَّامِ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ؟

السؤال:

هل صحيح أن رسول الله ﷺ نهى عن ثلاث: كَسْبُ الْحَجَّامِ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ
الْكَاهِنِ؟ وما هو الْحَجَّامُ؟ وما معنى مهر الْبَغِيِّ؟ وما معنى حُلُوانِ الْكَاهِنِ؟

إمام مسجد يوكس (الحمامات - تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن أتبع هُداة.

روى الشيخان البخاري ومسلم، وأصحاب السُّنَنِ الأربعة، مِنْ حَدِيثِ أَبِي
مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ
الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ».

وروى ابن ماجه مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ أَيْضًا، وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هَرِيرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ».

فالْحَدِيثَانِ صَحِيحَانِ، لِرَوَايَةِ السَّيِّدَةِ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَلِنَصِّ الْعُلَمَاءِ عَلَى صِحَّةِ
الْحَدِيثِ الثَّانِي⁽¹⁾.

(1) حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةٍ، قَالَ فِيهِ الْبُصَيْرِيُّ فِي مُصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ فِي
زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَةٍ (ج 3/ ص 13): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ». وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي
هَرِيرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ، فَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج 4/ ص 93): «رَجَالُ أَحْمَدَ رَجَالُ الصَّحِيحِ».

ثمن الكلب:

أما ثمن الكلب وبيعه، فالمروي عن الإمام مالك منعه وتحريمه، استناداً إلى هذا الحديث، وفصل بعض أصحابه بين الكلاب المنتفع بها، فأجازوا بيعها، وبين غيرها فمنعوه، وإلى ذلك أشار ابن عاصم في التحفة بقوله:

وَأَتَّفَقُوا أَنَّ كِلَابَ الْمَاشِيَةِ يَجُوزُ بَيْعُهَا كَكَلْبِ الْبَادِيَةِ
وَعِنْدَهُمْ قَوْلَانِ فِي ابْتِيَاعِ كِلَابِ الْأَصْطِيَادِ وَالسَّبَاعِ

وقال التاوودي في شرحه: «واتفقوا أن كلاب الماشية المتخذة لحراستها وحفظها مما يعتدو عليها من السباع، يجوز بيعها، كأنه أراد بالاتفاق تقوية القول بالجواز، قاله ابن كنانة، وابن نافع، وسحنون، وشهره بعضهم، وإلا فالمشهور من قول ابن القاسم وروايته عن مالك هو المنع... وعن مالك أيضاً الكراهة، [ورابعها: يجوز الشراء دون البيع، فكيف يصح الاتفاق]»⁽¹⁾ (2).

وقال التسولي في شرحه: «لعله أراد بالاتفاق، اتفاق المتأخرين، لقول ابن أبي زيد: "لو أدرك مالك زمننا لاتخذ أسداً ضارياً". وكل ما يتخذ للانتفاع به انتفاعاً شرعياً تجوز المعاوضة عليه، فكأنهم فهموا أن كلاب الحراسة لتؤكد منفعتها، لا ينبغي أن يدخلها الخلاف»⁽³⁾.

أما الكلاب التي يُصطاد بها، فممنع من اتخاذها وبيعها ابن القاسم، وروى ذلك عن مالك، وأجاز ذلك ابن كنانة، ومثل الكلاب، السباع التي يُصطاد بها كالنمر والفهد⁽⁴⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [أراد الشراء دون البيع]. والصواب ما أثبتناه من شرح التاوودي على التحفة.

(2) التاوودي. شرح تحفة الحكام. ج 1/ ص 324.

(3) التسولي. البهجة في شرح التحفة. ج 2/ ص 76.

(4) البهجة في شرح التحفة. ج 2/ ص 76.

كسب الحُجَّام:

وأما كسب الحُجَّام، فإنَّ العلماء حملوا النهي فيه أيضًا على التنزيه. قال المناوي في شرحه لهذا الحديث في الجامع الصغير: «نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحُجَّامِ تَنْزِيهًا لَا تَحْرِيمًا، فَإِنَّهُ ﷺ اخْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحُجَّامُ أَجْرَتَهُ، فَلَوْلَا حِلُّهُ مَا فَعَلَهُ»⁽¹⁾.

والحُجَّام هو مَنْ يَتَوَلَّى حَجْمَ النَّاسِ، واستخراج دمائهم بواسطة المَحَاجِمِ، وكان يَمُصُّهُ ثُمَّ يَمُجُّهُ، والدم نَجِسٌ مُسْتَقْدَرٌ، لهذا وقع النهي، وأما حِلَاقَةُ الشَّعْرِ أو تقصيره - كما هي الحال اليوم - فلا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ مَارَسَ ذَلِكَ أَنَّهُ حَجَّامٌ، وَلَا يَشْمَلُهُ النَّهْيُ، واسمه عندنا: الحَلَّاق.

مهر البَغْيِي:

وأما البَغْيِي فهي المرأة الزانية، ومهرُها المنهي عنه هو ما تَقْبِضُ مِنَ الزَّانَةِ، ثُمَّا لِفُجُورِهَا، وإباحة فَرْجِهَا لَهِمْ، وَسُمِّيَ مَهْرًا مَجَازًا. والزنا مِنْ أَقْبَحِ الْأَثَامِ وَالْفَوَاحِشِ، وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ آفَاتِ الْمَجْتَمَعِ، يَنْشُرُ الْأَمْرَاضَ وَالْعِلَلِ الْجَسْمَانِيَّةَ، كَمَا يَتَسَبَّبُ فِي فُسَادِ الْأَخْلَاقِ وَانْحِلَالِهَا، وَإِعْرَاضِ الشَّبَابِ عَنِ الزَّوْاجِ، وَشَقَاءِ النِّسَاءِ الْعَوَاهِرِ، فَأَوَّلُ ضَحَايَاهُ الزَّانِيَّاتِ، وَكَانَ فِي الْعَرَبِ مَنْ يَتَّخِذُ إِمَاءً يُكْرِهُهُنَّ عَلَى الْبَغَاءِ، وَيَأْكُلُ (مهورهن).

وما زالت هذه (الحرفة) حَيَّةً إِلَى الْيَوْمِ، يَتَمَعَّشُ مِنْهَا أَحْسُ طَبَقَاتِ الْمَجْتَمَعَاتِ الْفَاسِدَةِ وَأَشْقَاهَا، يَتَحَايِلُونَ عَلَى الْفَتَيَاتِ الْغَافِلَاتِ فَيُفْسِدُوهُنَّ، وَيَقْعَنُ تَحْتَ سَيِّطَرَتِهِنَّ، ثُمَّ يُتَاجَرُونَ بِهِنَّ، وَيَبِيعُوهُنَّ فِي سَوَاقِ النَّخَاسَةِ إِلَى تُجَّارِ الْأَعْرَاضِ، وَدُورِ الْفُسَادِ، فَيَتَأَبَّدُ شَقَاؤُهُنَّ، وَتُعَرَفُ هَذِهِ النَّخَاسَةُ بِـ (تِجَارَةِ الرِّقِيقِ الْأَبْيَضِ)، وَتَوْجَدُ عَلَى مَسْتَوَى الْعَالَمِ، فِي أَوْرِبَا، وَأَمْرِيكَا، وَغَيْرِهِمَا.

(1) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ ص 338.

والإسلام الحريص على كرامة الإنسان، وسعادته الروحية والجسدية، قد أحلَّ النكاح، ورغَّب فيه كثيراً، وحرَّم الزنا، ونفَّر منه، وتشدَّد في عقابه، وسماه فاحشة، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]، ونهى المسلمين عن استغلال الضعيفات من الإماء، وحرَّم أكل مهورهن، فقال: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّبَنَاتِكُمْ أَرْضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: 33]، فلا تؤاخذ المكرهة بما أُجبرت على ارتكابه، وإنما يُعاقب مَنْ أكرهها، وكان بعض المنافقين يفعل ذلك بالجواري المسلمات، في عصر النبي ﷺ، كما يفعله اليوم بالجزائر أو الأوطان الإسلامية تجار الرقيق الأبيض، تحت حماية القوانين الفاسدة، بينما أبطله الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، مما حمى من شره المستضعفات من النساء، وحرَّم أخذ أي شيء مما يُدفع للباغيات.

حلوان الكاهن:

أما الكاهن فهو واحد الكهنة، وهو مَنْ يدَّعي علم الغيب، ويُخبر عنه بما وقع، أو يقع في الحاضر والمستقبل، وقسمهم القاضي عياض إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

- مَنْ لَهُ الْجِنُّ يَسْتَرِيقُ السَّمْعَ مِنَ السَّمَاءِ، وَيُخْبِرُ بِهِ، قَالَ وَهَذَا بَطْلٌ مِنْ حِينَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ.

- والثاني: يُخْبِرُهُ بِمَا طَرَأَ، أَوْ يَكُونُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَمَا خَفِيَ عَنْهُ، مِمَّا قَرَّبَ أَوْ بَعُدَ.

- والثالث: الْمُتَجَمُّونَ، أَي الَّذِينَ يَسْتَنْدُونَ فِي ادِّعَائِهِمْ مَعْرِفَةَ الْغَيْبِ بِحَرَكَاتِ النُّجُومِ وَالْأَفْلَاقِ، وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ الْعِرَافَةُ، وَصَاحِبُهَا عَرَّافٌ، وَهُوَ الَّذِي يَسْتَدِلُّ عَلَى الْأُمُورِ بِأَسْبَابٍ وَمَقَدِّمَاتٍ يَدَّعِي الْمَعْرِفَةَ بِهَا.

(1) انظر: النووي. شرح صحيح مسلم. ج 14/ ص 223.

هذه الأضرِب كلها تُسمَّى كهانة، وقد كَذَّبهم كلُّهم الشرعُ، ونهى عن تصديقهم وأتباعهم. وقال الخطابي: «العَرَّاف: هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق، ومكان الضَّالَّة، ونحوهما»⁽¹⁾.

ويُحَرِّم على المسلم أن يذهب إلى الكاهن أو المُنَجِّم، روى مسلم في صحيحه، وأحمد في مُسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽²⁾.

وحُلُولان الكاهن هو ما يأخذه أجرة على كهانته، وهو من قولهم: حَلَوْتُ الرجلَ: حَبَوْتُهُ بشيء، أعطيته إياه، أو هو مأخوذ من الحلاوة: شُبَّه ما يُعْطَى الكاهنُ بشيءٍ حُلُوًّا، لِأَخْذِهِ إياه سهلاً بلا كُلفَةٍ، يُقال: حلوته: أطعمته الحُلُو. ويُطْلَق على الكاهن في عُرْفنا اليوم: (القَرَّان)، وضارب خطِّ الرَّمْل، وقارئ الكَفِّ، وكلُّ مَنْ يَدَّعي الإخبار بالغيب.

وقد حَرَّمَ الله فعلهم، وحَرَّمَ ما يأخذونه أجرة على كذبهم، كما يدلُّ عليه هذا الحديث، وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ»⁽³⁾، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: أَتَدْرِي مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكْهَنُ لِإِنْسَانٍ فِي

(1) انظر: الخطابي. معالم السنن. ج 3/ص 105، النووي. شرح صحيح مسلم. ج 14/ص 227.

(2) قال الحافظ في فتح الباري (ج 10/ص 217): «أخرجه أصحاب السنن، وصحَّحه الحاكم من حديث أبي هريرة: "مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ"، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين، أخرجهما البزار بسندَيْن جيدين، ولفظهما: "مَنْ أَتَى كَاهِنًا". وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي ﷺ - ومن الرواة من سَمَّاها حفصة - بلفظ: "مَنْ أَتَى عَرَّافًا"، واتفقت ألفاظهم على الوعيد بلفظ حديث أبي هريرة، إلا حديث مسلم فقال فيه: "لَمْ يُقْبَلْ هُما صلاة أربعين يوماً".

(3) يُخْرِجُ لَهُ الْخَرَاجَ: يأتي له بما يكسبه من الخراج، وهو ما كان يُقرِّره السيد على عبده من مالٍ يدفعه من كسبه.

الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا أَحْسَنُ الْكِهَانَةَ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقَيْتَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ. فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ، فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ».

والنهي عن حُلُوان الكاهن يشمل الآخِذَ والمُعْطِي، فكما لا يحِلُّ لمسلم أن يتكهن ويفتري الكذب، لا يحِلُّ لمسلم أن يذهب ويسمع منه، ويُصدِّقه، وكما لا يحِلُّ لمسلم أن يقبض ثمن الكهانة وأكله، لا يحِلُّ لمسلم أن يدفع لكاهن شيئاً، وعلى حُكام المسلمين أن يمنعوا من ذلك، قال في الأحكام السلطانية: «وَيَنْهَى الْمُحْتَسِبُ مَنْ يَتَكَسَّبُ بِالْكِهَانَةِ وَاللَّهْوِ، وَيُؤَدِّبُ عَلَيْهِ الْآخِذَ وَالْمُعْطِي»⁽¹⁾.

1980 / 11 / 05 م

ما معنى الواصلة والمستوصلة؟

السؤال:

لقد وَرَدَ في حديث الرسول ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ النَّامِصَةَ وَالْمُتَنَمِّصَةَ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ»، فما معنى الواصلة والمستوصلة؟ وهل يجوز للمرأة أن تتنمَّص كما تفعل النساء في الوقت الحالي؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

صَحَّ في الحديث المُتَّفَق عليه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ».

كما صَحَّ في حديث آخر مُتَّفَق عليه أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما: «لَعَنَ اللَّهُ

(1) الماوردي. الأحكام السلطانية. ص 373.

الوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ». كِلَا الحَدِيثَيْنِ رواه البخاري ومسلم وأصحاب الشُّنن [الأربعة]⁽¹⁾، فهُمَا مِنْ أَصَحِّ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَهُمَا سَنَدٌ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَدْ نَاقَشْتُ امْرَأَةً رَاوِي الْحَدِيثِ فِي أَنَّهَا لَمْ تَجِدْ هَذَا التَّحْرِيمَ فِي الْقُرْآنِ، وَقَدْ قَرَأَتْهُ كُلَّهُ، فَقَالَ لَهَا: «إِنْ كُنْتَ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فَقَدْ وَجَدْتِيهِ»، قَالَتْ: «أَيْنَ؟»، فَقَالَ لَهَا: «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَحُذُّوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا﴾ [الحشر: 7]».

وَالْوَاشِمَةُ هِيَ الَّتِي تَشِمُ نَفْسَهَا أَوْ غَيْرَهَا بِالْوَشْمِ الْمَعْرُوفِ الْمَعْهُودِ، وَالْمُسْتَوْشِمَةُ هِيَ الَّتِي تَطْلُبُ الْوَشْمَ مِنْ غَيْرِهَا، وَالْوَاصِلَةُ هِيَ الَّتِي تُحَاوِلُ أَنْ تُوَصِلَ شَعْرَهَا بِشَعْرِ آخَرَ تُكْثِرُهُ بِهِ.

وَالنَّامِصَاتُ هُنَّ اللَّوَاتِي يَنْمِصْنَ الشَّعْرَ مِنَ الْوَجْهِ وَالْخَوَاجِبِ بِالْمَنْقَاشِ، وَيُقَالُ لِلْمَنْقَاشِ: الْمِنْهَاصُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «النَّامِصَةُ: هِيَ الَّتِي تَنْقُشُ الشَّعْرَ مِنَ الْخَوَاجِبِ أَيْ تُرَقِّقُهُ»⁽²⁾.

وَالْمُتَفَلِّجَاتُ الْوَاردُ ذِكْرُهُنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ هُنَّ اللَّوَاتِي يَطْلُبْنَ التَّفْلِيجَ، وَهُوَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ أَسْنَانِهِنَّ لِلْحُسْنِ.

سند حديث: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة»

السؤال:

عمري 32 سنة، وطلعت كثيراً من الكتب الدينية والمجلات والصحف المختصة، ولم تدخلني - والحمد لله - ذرة من الشك في ديني، أصوله وفروعه وأحوال فقهه، وحتى عندما يقع الخلاف بين الفقهاء في فرع من الفروع، أقول اختلاف العلماء رحمة، لكن في

(1) في النسخة المطبوعة: [إلا الأربعة]. والصواب ما أثبتناه.

(2) سنن أبي داود. ج 4/ص 78.

المدة الأخيرة فزعتُ أشدَّ الفزع؛ لأنني طالعتُ جوابَ عالمٍ سعودي، يقول عن حديث نبوي إنه غير صحيح، بل هو من تليفق الفاطميين! هذا الحديث هو قول النبي ﷺ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»، ثم ذَكَرَ أدلةً تاريخية لا مُصْطَلَحِيَّة، فهل هو مُحَقِّق في قوله أم هو مُبْطِل؟ أفيدونا بالحق، بارك الله فيكم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنك مشكور على كثرة مطالعتك، ولكن قد لا تُحَمَّدُ الْمَغَبَّةَ مِنْ هَذِهِ الْكَثْرَةِ، إذا لم تكن عن معرفة كاملة بما تُطَالِعُ، وما تأخذ به مِنَ الْأَقْوَالِ وَمَا تَدَّعِ، ثم إنَّ التَّعَبُّدَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ، فبِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْكُتُبِ فَقَدْ لَا يَحْصِلُ مِنْ نَفْعٍ لِلْقَارِئِ، إذا لم يكن مُحَصَّنًا خَيْرًا، واعتمدَ عليها وحدها في تحصيل العلم، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْوَرَقَاتِ وَحدها، إذا لم تَسْبِقْهُ صُحْبَةُ الْمَشَائِخِ الْخَبَرَاءِ، الْمُوثِقِ بِعِلْمِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ وَصِحَّةِ إِرْشَادِهِمْ، حَتَّى تَحْصُلَ لِلْمَرْءِ مَلَكَتُهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَدْقِيقِ مَسَائِلِ الْعِلْمِ وَالْفَنِّ الْمُطَّلَعِ عَلَيْهِ، مَعَ سُؤَالِ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَسْتَلْزَمُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

ثانياً: الحديث الذي سألتكم عنه، وكادت الفتنة تقع لكم من كلام العالم السعودي فيه، واتهام الباطنية بوضعه، حديثٌ صحيحُ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ، شهيرٌ حَتَّى ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ⁽¹⁾، [وليس به عِلَّةٌ]⁽²⁾، ولعلَّه يَمَّا رُوي بالتواتر من الحديث، وقد رواه بالسماع كثيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِوانَ اللهُ عَنْهُمْ⁽³⁾، ذَكَرَ لي الْعَلَامَةُ الْمُعَاوِرُ الشَّيْخُ مَبْرُوكُ الْعَوَادِي، الْخَبِيرُ الْمُخْتَصُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِي، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِي

(1) انظر: الكتاني. نظم المتناثر من الحديث المتواتر. ص 200-201.

(2) في النسخة المطبوعة: [وليس به]، وقد صَوَّبَناه بِمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(3) انظر: الهيثمي. مجمع الزوائد. ج 4/ ص 8، ابن حجر. التلخيص الخبير. ج 3/ ص 493-494.

الأنصاري، وسعد بن أبي وقاص، وأم سلمة، وعبد الله بن زيد المازني، وجابر بن عبد الله وغيرهم رضوان الله عنهم، رَوَوْا هذا الحديث، وَخَرَّجَهُ عَنْ الْأَثْمَةِ بِسَنَدِهِمُ الْمُتَّصِلِ أَهْلُ الصَّحَاحِ وَغَيْرِهِمْ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالبخاري، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ تَكَرَّرَتْ رَوَايَتُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ فِي مُخْتَلَفِ الْأَبْوَابِ، مِثْلَ الْبَخَارِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِي صِحَّةِ سَنَدِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قال مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْمَازِنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ».

وفي رواية أخرى مثل رواية مالك في الموطأ⁽¹⁾، عَوَضَ «بَيْتِي»: «قَرِي»⁽²⁾. ولا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى⁽³⁾؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قُبِرَ فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ بَيْتُ عَائِشَةَ.

(1) أخرج مالك الحديث في الموطأ (ج1/ص197) بلفظ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي».

(2) أخرجه بلفظ: «مَا بَيْنَ قَرِي وَمِنْبَرِي»: أحمد عن أبي سعيد الخدري (11610)، والبيهقي عن أبي هريرة (ج5/ص404)، وابن أبي شيبة عن أبي هريرة (31659)، والطبراني في الكبير عن ابن عمر (ج12/ص294).

(3) قال الإمام الطحاوي: «وفي هذا الحديث معنى يجب أن يُوقَفَ عليه، وهو قوله ﷺ: "مَا بَيْنَ قَرِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ"، على ما في أكثر هذه الآثار، وعلى ما في سواء، منها: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ"، فكان تصحيحهما يجب به أن يكون بيته هو قبره، ويكون ذلك علامة من علامات النبوة الجليلة المقدارة؛ لأن الله عز وجل قد أخفى على كل نفس - سِوَاهُ ﷺ - الْأَرْضَ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا، بقوله عز وجل في كتابه: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، فأَعْلَمَهُ عز وجل الموضع الذي فيه يموت، والموضع الذي فيه قبره، حتى عِلِمَ ذلك في حياته، وحتى أَعْلَمَهُ مَنْ أَعْلَمَهُ مِنْ أُمَّتِهِ، فهذه منزلة لا منزلة فوقها، زاده الله تعالى شرفاً وخيراً». انظر: الطحاوي. شرح مشكل الآثار. ج7/ص323.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «"مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي": هذا هو الثابت في الصحيح، ولكن بعضهم =

ثالثاً: إذا صحَّ سندُ الحديث بعدالة رجاله وضبطهم، وسلامته من العلة القادحة، ومن الشذوذ، واتَّصل سنده، قيل أنه صحيح، وإن اختلف فيه شرط من هذه الشروط، قيل فيه: غير صحيح، قال ابن الصلاح في كتابه المعروف بـ(مقدمة ابن الصلاح) ما فحواه: «ليس كلُّ حديث صحيح قاله رسول الله، وإنما الصحيح ما توفرت فيه شروط الصَّحَّة، وليس كلُّ حديث غير صحيح لم يقله رسول الله ﷺ، وإنما هو ما لم تتوفر فيه شروط الصَّحَّة»⁽¹⁾، اهـ بالمعنى. ومؤدَّى كلامه أنه لا يُقَطَّع بالصَّحَّة إلا لما رُوِيَ بالتواتر، مثلما رُوِيَ القرآن الكريم، وأمَّا الحديث فممنه ما رُوِيَ بالتواتر - وهو قليل -، ومنه ما رُوِيَ بالآحاد فلن يُفيد القَطْع، لكنه يَختلف، فالحديث الذي اتَّفَق عليه الستَّة تتأكَّد فيه، ومنه ما اتَّفَق عليه البخاري ومسلم، وقد اشترط كلاهما ألاَّ يروي في كتابه إلاَّ الصحيح، حتى قال بعضهم⁽²⁾: «لو حَلَفَ رجلٌ بالطلاق أنَّ كلَّ ما في البخاري صحيح، لم يَحْنَث، ولم تُطَلِّق عليه زوجته»، فما بالكَ بهذا الحديث الذي خرَّجه الشيخان، والترمذي، ومالك، وأحمد، وابن ماجه، والنسائي، فكيف لا يُحْكَم بصحَّته؟

= رواه بالمعنى، فقال: "قَبْرِي"، وهو ﷺ حين قال هذا القول لم يكن قد قُبِرَ بعدُ صلوات الله وسلامه عليه، ولهذا لم يَحْتَجَّ بهذا أحدٌ من الصحابة لما تنازعوا في موضع دُفْنِهِ، ولو كان هذا عندهم لكان نصًّا في محلِّ النزاع، ولكن دُفِنَ في حجرة عائشة في الموضع الذي مات فيه، بأبي هو وأمِّي صلوات الله وسلامه عليه. انظر: قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة. ص 152.

(1) مُقدمة ابن الصلاح. ص 13 - 14. وعبارة ابن الصلاح: «... متى قالوا: "هذا حديث صحيح"، فمعناه:

أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شَرَطِهِ أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، إذ منه ما ينفرد بروايته عدلٌ واحد، وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقِّيها بالقبول. وكذلك إذا قالوا في حديث: "إنه غير صحيح"، فليس ذلك قَطْعاً بأنه كَذِبٌ في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر، وإنما المراد به أنه لم يَصَحَّ إسناده على الشرط المذكور».

(2) قال النووي في شرح مسلم (ج 1/ ص 19): «قال إمام الحرمين: لو حَلَفَ إنسانٌ بطلاق امرأته أنَّ ما في

كتابي البخاري ومسلم - بما حكما بصحَّته - من قول النبي ﷺ، لما ألزَّمته الطلاق ولا حنثه؛ لإجماع علماء المسلمين على صحَّتها».

رابعاً: العالم السعودي الذي ذُكرتم اسمه، معدودٌ في كبار العلماء الموثوق بعلمهم وديانتهم، كان لي شرف معرفته، والاتصال به، والسفر معه، ولعلّ موقفه من هذا الحديث يُفسّر بغلوّ الباطنية في الاستنتاج منه، وتبرير مُفترياتهم، فهو يذكّر هذا الغلوّ ولا يُنكر سند الحديث، فلو جزم بإنكاره البتّة فقد يُخطئ؛ لأنه بشر، ولا تكون العصمة إلاّ للأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

وقد نشأت غفلةً في أهل الجزائر حديثاً، أنّ كلّ ما جاء من فلان مقبول، وأنّ كلّ ما كان إنتاجاً من فلان مردود، والحقّ غير هذا، فالحقّ يُعرف بالأقوال، ولا يُعرف بالرجال، والمغرور - كلّ المغرور - مَنْ يظنّ أنه يستطيع أن يُنشئ مذهباً فينّا نتبعه، ونترك مذهب مالك الصحيح النّسبة إلى سنّة رسول الله ﷺ، فما بالكَ وهو الذي قال: «كُلُّكُمْ رَادٌّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ - يُشِيرُ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ -»⁽¹⁾، ويقول: «لا يَصْلُحُ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صَلَحَ بِهِ أَوَّلُهَا»⁽²⁾، أي بكتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ.

والهالك كلّ الهالك، مَنْ حَكَمَ على الإمام مالك بالهلاك، فإنه إنّما دَلَّ النَّاسَ على بدعته، كما قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَكْرَهُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ»⁽³⁾، معنى ذلك أنه من أهل النار، وإن طالَّتْ لِحِيَّتُهُ أَوْ دَعَاوَاهُ، ونسأل الله السلامة والعفو والنجاة.

خامساً: كن يا أخي مطمئناً في دينك وعقيدتك ومذهبك، وأوصيك أن تختار ما تطالعه، ولا تعتقد العصمة إلاّ في المعصوم، وأشكر لك ثِقَتَكَ، والسلام عليكم ورحمة الله.

1991/01/12م

(1) انظر: الذهبي. سِيرَ أعلام النبلاء. ج 8/ ص 93.

(2) انظر: القاضي عياض. الشفا بتعريف حقوق المصطفى. ج 2/ ص 88، ابن رشد. البيان والتحصيل. ج 18/ ص 327.

(3) انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج 2/ ص 38، الشاطبي. الاعتصام. ج 2/ ص 631.

أهي رؤيا صالحة أم أضغاث أحلام؟

السؤال:

في إغفاءة بعد الفجر رأيت نفسي دخلت مسجداً يُدعى (سيدي يحيى) (الطاهير)، فوجدت رجلاً فوق المنبر، فسَلَّمْتُ عليه، فَرَدَّ بأحسن منها، قلت: «مَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللهُ؟»، قال: «أنا رسول الله»، فقلت: «الصلاة والسلام على مَنْ بَعَثَهُ اللهُ إلى خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»، فقال: «كَانَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الْأُمَمِ، فَأَصْبَحَ حُكَّامُهَا يَظُنُّونَ أَنَّ دِينَ اللهِ غُلُطٌ، وَأَنَّهُمُ الصَّادِقُونَ، وَالكَاذِبُونَ هُمُ الْآخَرُونَ، الَّذِينَ مِنْهُمْ مَنْ يُجَارِبُونَ سُنَّتِي جَهْرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الْحَقَّ فَلَا تَجِدُهُ إِلَّا فِي السَّجَنِ أَوْ تَحْتَ الرِّقَابَةِ»، قلت: «انصَحْنِي بِمَا يَنْفَعُنِي»، قال: «عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَلَا تَجْعَلْ طَاعَتَكَ لِلْمَخْلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ».

فرفعتُ يدي إلى السماء، وقلت: «اللَّهُمَّ مَتَّعْنِي بِرُؤْيَا وَجْهِ رَسُولِ اللهِ»، فَسَقَطَ الْخُمَارُ، وَبَشَّرَنِي بِأَنَّ لِي خَيْرِينَ: الْأَوَّلُ يُفَارِقُنِي، وَالثَّانِي لَا يَفَارِقُنِي أَبَدًا. ثُمَّ اسْتَيْقَظْتُ فَوَجَدْتُ يَدِي مَرْفُوعَتَيْنِ نَحْوَ السَّمَاءِ كَأَنِّي أَدْعُو.

فما رأيكم؟ أهذه رؤيا أم أضغاث أحلام؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: لَسْتُ مِنْ مُؤَوِّلِي الرُّؤْيَا، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهَا بِرَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ، وَلَكِنْ أَجِيبُ بَعْضَ أَحْكَامِ الرُّؤْيَا فِي الْإِسْلَامِ، فَهَآكِهَآ:

الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ لِلْمُؤْمِنِ مِنَ اللهِ، وَالسَّيِّئَةُ حُلُمٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالْبَاقِي مِنَ الرُّؤْيَا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ، وَرُؤْيَا الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ الَّتِي لَمْ

يَبْقَى مِنْهَا بَعْدَ خَتَمِ النُّبُوَّةِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتِ، وَهِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، فَإِذَا رَأَى الْمُؤْمِنُ حَسَنًا حَدَّثَ بِهِ، وَلَهُ أَنْ يَسْمَعَ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْعَارِفِينَ، وَإِذَا رَأَى سَيِّئًا قَامَ مِنْ نَوْمِهِ، فَتَوَضَّأَ، وَصَلَّى، وَانْقَلَبَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ، وَتَقَلَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ مَا رَأَى، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ بِإِذْنِ اللَّهِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ (1).

ثَانِيًا: أَمَّا مَا رَأَيْتَ أَنْتَ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مَا فَكَّرْتَ فِيهِ وَاشْتَغَلَتْ بِهِ فِي الْيَقَظَةِ فِرَائِئِهِ فِي الْمَنَامِ، وَهَذَا لَيْسَ بِرُؤْيَا، وَلَا يُعَدُّ مِنْهَا، وَبِرَهَانٍ ذَلِكَ أَنَّكَ حَكَيْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْحُكَّامُ مُطْلَقًا، وَأَنْهُمْ يَظُنُّونَ دِينَ اللَّهِ غَلْطًا»، وَالْعَمُومُ الْمَفْهُومُ غَيْرُ صَحِيحٍ، فَمِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ مُؤْمِنُونَ يَخَافُونَ اللَّهَ، وَيَعْدِلُونَ، وَيُؤَدُّونَ مَا اسْتَطَاعُوهُ مِنْ أَعْمَالٍ. فَعَلَيْنَا كَمُسْلِمِينَ أَنْ نُعِينَهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْ نُنصَحَهُمْ - إِذَا رَأَيْنَا فِيهِمْ اعْوَجَاجًا - بِالْحُسْنَى وَاللَّيْنِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَيْهِ مُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنْ يَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ - وَهُوَ أَطْعَى الطَّغَاةِ - وَيَقُولَا نَاقِلًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى، فَدَعْوَتُهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهَا التَّشْهِيرُ بِهِ، وَإِنَّمَا التَّذَكُّرُ وَالْحَشْيَةُ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَخْشَى حَتَّى يُدْرِكَهُ الْغَرَقُ، فَقَدْ أَمَرَ بِاللَّيْنِ لَهُ فِي الْقَوْلِ لَا بِالْغِلْظَةِ وَالْفَقَاطِظَةِ وَحَمَلِ السَّلَاحِ، وَإِذَا كُنَّا لَا نَرْضَى أَنْ يَحْكُمَنَا أَحَدٌ، فَهَلْ نَعِيشُ فِي فَوْضَى بِلَا حَاكِمٍ؟

لَا يَصْلُحُ الْقَوْمُ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ وَلَا سَرَاةَ إِذَا جَهَّاهُمْ سَادُوا
أَمْ نَسْتَدْعِي حُكَّامًا مِنْ غَيْرِنَا لِيَحْكُمُونَا؟ بَلْ نَرْضَى بِحُكَّامِنَا، وَنَصْبِرُ عَلَى ظُلْمِهِمْ
إِنْ كَانَ اجْتِنَابًا لِلْفَوْضَى.

ثُمَّ إِنَّ الْحَالَةَ عِنْدَنَا لَيْسَتْ كَرُؤْيَاكَ، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ عِنْدَنَا مَنْ يُجَارِبُونَ السَّنَةَ الثَّابِتَةَ الصَّحِيحَةَ، إِلَّا الْجَهْلَةَ لِجَهْلِهِمْ، الَّذِينَ ظَنَّ بِهِمُ الْعِلْمُ فَجَلَسُوا لِلْفَتْوَى فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا، وَالَّذِي يَقُولُ الْحَقُّ نَرَاهُ طَلِيقًا يَغْدُو وَيَرُوحُ، لَا فِي السَّجْنِ وَلَا تَحْتَ الرِّقَابَةِ، وَقَدْ انْتَفَعَ

(1) هذه أحكام الرؤيا وآدابها جمعها الشيخ رحمه الله من أحاديث صحيحة، تجدها في البخاري، حديث (5747، 6983، 6990، 7017، 7044)، ومسلم، حديث (2262).

بهذه (الحرية) مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا، فأصبحنا نرى ونسمع - حتى مِنْ وسائل إعلامنا - مَنْ يُؤْذِنَا وَيُؤْذِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَا نُحَرِّكُ سَاكِنًا، وهذا إفراط في الجهل بِمَا يَجُوزُ وبِهَا لَا يَجُوزُ.

ثالثًا: في الحديث الصحيح قوله ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي»⁽¹⁾، وهذا الحديث - في نظري - يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ رَأَاهُ فِي حَيَاتِهِ وَعَرَفَ صُورَتَهُ، فَإِذَا رَأَاهُ عَلَى صُورَتِهِ مِنْ بَعْدِ فَهُوَ هُوَ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ صُورَتَهُ الْحَقِيقِيَّةَ فَلْيَكُنْ حَذِرًا؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ أُخْرَى لَا تُشَبِّهُهُ ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ هُوَ، وَقَدْ ظَهَرَ فِي صُورَةِ ضِيَاءٍ عَجِيبٍ بِمِحْرَابٍ لِبَعْضِ الصَّالِحِينَ⁽²⁾، وَزَعَمَ لَهُ أَنَّهُ اللَّهُ، فَقَالَ لَهُ: «أَخْسَأُ يَا لَعِينٌ»، وَنَجَا مِنْ كَيْدِهِ.

والشاهدُ أَنَّهُ تَجَرَّأَ عَلَى اللَّهِ [لَيَقْتِنَ]⁽³⁾ بَعْضُ الْعَالَمِينَ، فَكَيْفَ لَا يَتَجَرَّأُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَحَتَّى الَّذِينَ يَعْرِفُونَ صُورَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا مَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ فِي الْمَنَامِ إِذَا كَانَ مُحَالِفًا لِأَحْكَامِ شَرِيعَتِهِ؛ لِأَنَّهُا وَصَلَتْ إِلَيْنَا بِطَرِيقِ الْقَطْعِ لَا بِطَرِيقِ الرُّوْيَا.

وَأَمَّا بَنِي (رُؤْيَاكَ)، فَإِنَّ جَمِيعَ مَا أَوْصَاكَ بِهِ مِنْ شَرِيعَتِهِ، فَالصَّبْرُ بِمَا أَمَرَ بِهِ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ نَحْوُ مِائَةِ مَرَّةٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾ [آل عمران: 200]، وَأَمَّا التَّوْحِيدُ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ إِسْلَامِ كُلِّ امْرِئٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَيَّ عَمَلٍ مِمَّنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ الصَّالِحُ فَهُوَ هِجْرِيٌّ⁽⁴⁾ كُلُّ مُؤْمِنٍ؛ لِأَنَّهُ بَرَهَانُ صِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ، وَالتَّنَطُّقِ بِاللِّسَانِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الدِّينِ.

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم. باب: إثم من كَذَبَ على النبي ﷺ، حديث (110)، عن أبي هريرة ؓ.

(2) وقع ذلك لأبي مَيْسَرَةَ (أحمد بن نزار) الفقيه القيرواني المالكي، مِنْ الْفُقَهَاءِ الْعُبَّادِ الْعَامِلِينَ (ت 337هـ). انظر قِصَّتَهُ فِي: تَرْتِيبِ الْمَسْأَلَةِ ج 6/ ص 28، الْمَوَافَقَاتِ ج 2/ ص 475، سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج 15/ ص 396.

(3) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [لَيَقْتِنِي]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(4) هِجْرِيٌّ: أَيُّ دَابَّهِ وَشَأْنُهُ وَعَادَتُهُ.

وأما الطاعة فإنها واجبة في كل معروف، حسنة ولو كان فيها ما يُكره كالظلم والإهانة بمن أمر بطاعته، إلا في معصية الخالق فلا يُعذر من أطاع أحداً من الناس تكون طاعته معصية لله.

فهذه الأشياء الأربعة صحيحة في دين الله، مشروعة في شرعه، وما بَشَرَك به في هذه الرؤيا من خيرين، فلعل الذي ستفارقه هو متاع الحياة الدنيا الذي كتب الله أن يفارقها كل مخلوق، وأما الخير الذي لا يفارقه أبداً فهو العمل الصالح، فإنه لا يفارق صاحبه، وسيكون حُجَّتَه عند الله. والله أعلم.

1990/03/26م

اللائكية: ما عندنا خير منها

والضمير يعود على (اللائكية) التي لم يتقدم لها ذكر لفظي، ولكنها في الذهن متا، شاغلة لنا، فلماذا لا نُفَكِّر في الأخذ بها؟ لأننا عندنا خير منها، عندنا: الإسلام.

وفي مكة ذاتها صرحت بهذا ذات يوم - والشاهد على ذلك الشيخ محمد الغزالي -: إن اللائكية - أو العلمانية - قد تكون صالحة جداً في بلد ما، اختلف سكانه جنساً وديناً، وبلغ بهم الخلاف إلى امتشاق السلاح، كل مذهب يريد أن يسود وحده، ويقهر الآخرين على ديانته، فاللائكية تفصل بينهم، وتُنصف كل واحد منهم.

أما في بلد الإسلام فلا حاجة إليها؛ لأنه يُغني عنها، ولأن فيه ما هو خير منها، فإنه يجعل لكل إنسان حريته في التمسك بدينه، فيوم كان ضعيفاً جداً عرض المشركون على نبيّه أن يهادنهم ويهادنوه على أن يعبد أربابهم حيناً، ويعبدوا ربّه حيناً آخر، فنزل عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُوت ﴾ (١) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ (٣) [الكافرون: 1-3]، وخُتِمت السورة بقوله: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون: 6]. ثم جاء يوم انتصر فيه الإسلام، وأصبح سيد البلاد

والعباد، وأراد بعض المسلمين أن يُجبروا أبناءهم - الذين تهودوا صغارًا - على ترك اليهودية واعتناق الإسلام، فذكرهم القرآن بمنع الإكراه في الدين بصريح: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: 256]، فتركوهم وما فعلوا - وهم أبناؤهم - وانتهوا عن مخالفة النص⁽¹⁾؛ لأن المكروه لا يُرجى منه خير فيما أُكِّره عليه، وقد أصبح هذا اليوم مبدأ عالميًا في قوانين جميع الأمم المتحضرة، لا يُكره أحدٌ على ما لا يُريده. فالإسلام قد سبق إلى تقرير حرية العقيدة عند المتساكنين المختلفين في الجنس والدين منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنًا، وقال: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10].

ويشهد التاريخ أن المسلمين لم يُجبروا الأمم التي حَكَموها على اعتناق الإسلام قهرًا، ولم يمنعوهم من اعتناقه برضاهم، بل أعلنوا لهم أن من أسلم منهم كانت له جميع حقوقهم، وعليه جميع واجباتهم، فرغب في ذلك مُعظمهم بكل حرية، أما من رغب في التمسك بدينه فقد وجد حريته في أمن وسلام وحماية الإسلام، ويشهد لهذا أن مُعظم أهل العراق والشام ومصر اعتنقوا الإسلام، وسادوا وقادوا وأصبحوا من مُحامي الأشداء، واحتفظت أقلية منهم بالنصرانية، فأقروا عليها، وبقيت لهم كنائسهم وطقوس ديانتهم، لم يمسهم سوء حتى اليوم، ولم يمنعهم دينهم بالأمس أن يصلوا إلى أعلى المراتب وهم نصارى، كما يمنحهم اليوم أن يتقلدوا أعلى المناصب في العراق

(1) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَكُونُ مَقْلَاطًا فَتَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهَا إِنْ عَاشَ لَهَا وَلَدٌ أَنْ يَهُودَهُ، فَلَمَّا أُحْلِيَتْ بَنُو النَّصِيرِ كَانَ فِيهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: 256]. قال أبو داود: الْمُقْلَاطُ: الَّتِي لَا يَعْيشُ لَهَا وَلَدٌ، أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد. باب: في الأسير يُكره على الإسلام، حديث (2682)، والنسائي في الكبرى (ج 10/ص 36). وانظر أيضًا: تفسير الطبري. ج 5/ص 407-412. قال الشوكاني في نيل الأوطار (ج 8/ص 68): «رواه أبو داود من ثلاث طرق والنسائي من طريقين، وجميع رجاله لا مَطْعَنَ فِيهِمْ».

والشام ومصر، وهُم على أنهم رفاقٌ مع مواطنيهم في فلسطين (يُجاهدون) المغتصبين الظالمين من اليهود بجانب المسلمين، وفيهم مَنْ (يَتَطَرَّف) في عُرف أعداء الجميع.

ورغم أن ثورة الجزائر مسلمة: بالإسلام قامت، وبه انتصرت، وعليه نَصَّت - في أول دستور لها - نَصًّا واضحًا، فإن حكومتها تَصَمَّنَتْ وزيرًا نصرانيًّا أَسَدَتْ إليه وزارةٌ تَقْلِّدها سنوات، وهذا برهانٌ على تسامح الإسلام، ولا حاجة في ظِلِّه إلى اعتناق (اللائكيَّة) مع نصوصه في حرية التدين ومَنع الإكراه والجبر كما يَقَع في بلاد الهمج - ولو ادَّعى أهلها أو ادَّعى لهم أنهم بلغوا في الحضارة إلى السَّماكِين! - كما تُشاهد في أوطان أوروبا وأمريكا، فالإنسان هناك لا يَأمن على نفسه ولا أهله ولا ولده أو ماله إذا ابتلاه الله بِكَوْنِهِ خُلِقَ مسلمًا أو مُلُونًا، مثل هذه البلاد تنفع فيها اللائكيَّة إذا وُجدت قوَّةٌ من حكومة يَقْظَةُ تَحْمِيها! وقد لا تَقْدِر على صَدِّ الهمجِيَّة من الجمهور الهمجِي كما يَشهد بذلك حال السُّود في أمريكا، وحال المسلمين وخصوصًا في (البُوسنة والهرسك) وفي (القوقاز)، بل في فرنسا نفسها، لم يُقتل بيننا فرنسي واحد منذ سنة 1962، وقُتِلَ منَّا العشرات أو المئات، ولا ذنبٌ لهم سوى أنهم مسلمون أو مُلُونون.

وكلُّ الناس يَعلمون أننا قادرون على القتل عندما نريد أن نُطَهِّرَ وطننا من المغتصبين، لكن الذي يَكْفُ أَيْدِينَا اليوم هو الإسلام والعهد، فلا يُقتل المَعَاهِد.

إذن، فلا حاجة بنا إلى اللائكيَّة كما أَعْلَنَ رئيس حكومتنا في خطابه المُوفَّق، وظنَّي أنه أراد بإعلانه هذا أمام الأُمَّة والعالم في هذه الظروف أن يَسُدَّ الطريق أمام طائفتين من الضَّالِّين: طائفةُ التَّطَرُّف التي تريد أن تَحْتَكِرَ الإسلام لها وحدها إلى درجة إعلان الجهاد على أُمَّتها مَن لم يَتَّبِع (مبادئها) أو حزبها. والثانية من الطائفتين أَضَلُّ منها وأخطر، وقَفَّت وراء الستار أحيانًا، ونادت فينا: لا يَصْلَحُ لنا إلَّا (اللائكيَّة) والمبادئ الإنسانية كما هي الحال عند المُتَمَدِّنين! أقمنا نحن بِمُتَمَدِّنين؟

فأراد رئيس الحكومة أن يُفهم كِلَا الطائفتين حقيقةَ الوضع عندنا، وهو أننا

مسلمون، ولا نحتاج إلى (اللائكية)؛ لأنها لا تُناسِبنا، وعندنا خيرٌ منها، ومَن ظَنَّ غير هذا فينا فهو مُخطئٌ، فنحن مسلمون وكفى كما قال ابن باديس ذات يوم، والمسلمُ بيده ميزان الاعتدال: لا غُلُوَّ في الدين ولا ضِدَّ الدين، كلاهما ممنوعٌ منهٍ عنه، ومَن خالفَ فَعَلًا نَدِمَ وأفلس في الدنيا والآخرة.

1993 / 02 / 22 م

لا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ

السؤال:

إني أرى أشياء غريبة تحدث لي، منها أني أكون جالسة في مكان وأرغب في رؤية شيء ما كبكدي، فإنني أراها، وأرى نفسي أتجول في شوارعها، ومنها أنني عند رؤية شخص غريب لا أعرفه، أعرف نيته إذا كانت حسنة سليمة أو سيئة خبيثة، وأحياناً أرى بعيني أشياء تحدث، وبعد ذلك تحدث فعلاً.

وهذه الأحوال التي ذكرت لكم صارت تحدث لي منذ زمن قريب، كما ألاحظ لكم أنني كنت أحب سماع القرآن يُتلى، فأرجو منكم تفسير ما سبق.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: ذَكَرْتَ السَّائِلَةَ أَشْيَاءَ لَا يُمَكِّنُ التَّسْلِيمُ بِهَا، كَالْعِلْمِ بِمَا فِي ضَمَائِرٍ مَنْ يَرِدُ عَلَيْهَا مِنَ الْغُرَبَاءِ، فَإِنَّهَا مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْفِرَاسَةِ لَا مِنْ بَابِ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَهَذَا شَيْءٌ غَيْرُ غَرِيبٍ.

كما ذَكَرْتَ أَشْيَاءَ مِنْ نَوْعِ التَّخِيلِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَحْدُثَ لِكُلِّ مُتَخِيلٍ، وَشَتَانِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْخِيَالِ، وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِغَرِيبٍ.

أما ما ذكرته أخيراً، فإنه من باب الرؤيا، ولا غرابة في أن يتحقق ما يراه الإنسان في المنام. نذكر هذا مجملًا، وهاكم التفصيل:

ثانيًا: أما قولها: «إنني أكون جالسة وأحبُّ أن أرى شيئًا كليلًا فأراه فعلاً، وأرى نفسي أتحوّل في الشوارع»، فهذا لا يُسمّى رؤية بصرية ولا رؤيا منامية، وإنما هو من باب التخيل يحدث لكل أحد، فكلُّ من سمع بمكة يتخيّلها على صورة ما، ومثل ذلك بريس أو موسكو، والحقيقة أنها غيرها، ولو فرضنا أنه دخل إليها فعلاً لراها مُحالفة لما تخيلها عليه ولو بالغ في وصفها الوصفون لها قبل رؤيته إياها.

ولذا نقول للسائلة: من الذي أنبأك أنّ ما رأيته - وأنت جالسة في مكانك، بعيدة عما أحبت أن تراه - هو نفس ما رأيته، وأن الشوارع هي هي؟ سترين مكة - إن شاء الله - وتجددين أنها وشوارعها على غير ما صوّره لك الخيال، إلّا ما رأيت صوره (الفوتوغرافية) فإنها تقرب الحقيقة، وأما الرؤية الحقيقية فلا تُطلق إلّا على ما يقع عليه البصر والعين.

ثالثًا: أمّا العلم بما تُكِنُّه الصدور من النيات الحسنة أو السيئة، فهذا من الغيب الذي استأثر الله به دون الخلق أجمعين، قال تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ۝﴾ [الجن: 26 - 27]، فالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام لا يعلمون الغيب إلّا ما علّمهم الله بواسطة الوحي كما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْنَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ۝﴾ [الأعراف: 188]، وقوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۝﴾ [النمل: 65].

فهذه الآيات قاطعة في تكذيب كل أحد يزعم أنه قد اطلع الغيب، أو سيعلم الغيب مثل الذي في النيات والضمائر، ولو كان ممن يُعتقد فيه الخير من الناس: كالشيخ وابن الشيخ والولي، ولكن بالعلامات التي تظهر على الغريب قد يُحكم على أنه ينوي

الخير أو ينوي الشر، وهذا لا يُسَمَّى (علماً) وإنما يُسَمَّى فِرَاسَةً، ولا يُبيح الإسلام أن يُحَكِّمَ على أحدٍ بِمَجَرَّدِ الفِرَاسَةِ.

وقد صَرَّح بهذا رسول الله في جواب المُقَدِّدِ بن الأسود الذي سأله لو هاجمه كافرٌ فَقَطَّعَ يده، فَاخْتَمَى منه بشجرة، ثم تَمَكَّنَ منه وَعَلَاهُ بالسَّلاح، فنطق الكافر بالشهادتين، أَيْقَلْتُهُ؟ فقال: «لا»⁽¹⁾؛ لَأَنَّ نُطْقَهُ بكلمة الإخلاص يَنْقُلُهُ مِنَ الكُفْرِ إِلَى الإسلام، وهذا حُكْمُ الظاهر، واللهُ يَتَوَلَّى السرائر (النوايا).

وفي حديث أسامة الذي قَتَلَ مَنْ كانت له نِكاية في المسلمين ثم نَطَقَ بالشهادتين، أنكر النبي فَعَلَّ أسامة، فقال أسامة: «إِنَّهُ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا إِلَّا تَعَوُّذًا مِنَ السَّلاح»، فأجابه ﷺ: «هَلَّا شَقَّقْتَ عَلَى صَدْرِهِ؟»⁽²⁾، أي لَتَعْلَمَ نِيَّتَهُ وما في ضميره، فمثل هذا يَمَّا يُحاسبه الله وحده عليه، وتَقَبَّلَ ما تَعَرَّفَهُ حوائِصُنَا فقط فنَحْكُمُ به.

وقد كان أبو بكر وعمر وكثير من الصحابة لهم فِرَاسَةٌ عَظِيمَةٌ قَلَّمَا تَحْطَى، لكنهم لا يَحْكُمُونَ بها وإنما بالواقع. وأنت إذا رأيت مظاهر الغريب من الحياء والحشمة والتزام آداب الإسلام كُلِّها وأعراف الصالحين في مجتمع المسلمين، يَصِحُّ لك أن تَحْكُمِي له بِحُسْنِ النِّيَّةِ، أمَّا إذا رأيتَ لا حياءَ له ولا حشمة ولا يلتزم الآداب، فإنَّ هذه من علامات سوء النِّيَّةِ، ولا يُسَمَّى هذا بِعِلْمِ الغيب وقراءة النِّيَّاتِ. والمرأة بارعة في هذا الفن، ومن نَظَرَةِ الرجل إليها تَحْكُمُ على (نِيَّتِهِ) منها، لكن العلم لله، فلا يُؤَاخِذُ أَحَدٌ إِلَّا بِمَا فَعَلَ، وقد تُحْطَى المرأة في اعتقادها، فلا ثِقَةَ بِمَا تُوحِي به المظاهر، فقد يُؤْتَى الحَذَرُ مِنْ مَأْمَنِهِ، والغريب غريبٌ له حُكْمُهُ العام.

رابعاً: وأمَّا قولها إنها قد ترى أشياء بَعَيْنُهَا تَحْدُثُ لها، وبعد ذلك تَحْدُثُ لها فِعْلاً... الخ، فالجواب أن هذا قد يَقَعُ للمؤمن والكافر، وهو من باب الرؤيا المَنَامِيَّةِ، ولا يَحْدُثُ في الرؤية البصرية.

(1) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: شهود الملائكة بدرًا، حديث (4019).

(2) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حديث (96).

وأما الرؤيا المنامية فإنها يَشْتَرِك فيها البرُّ والفاجر، فقد رأى يوسف عليه السلام رؤياه، وقَصَّها على أبيه النبي عليهما السلام، فقال له أبوه: ﴿يَبْنَؤُكَ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَيْكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: 5]، ورأى صاحبه في السجن رؤياهما، فأَوَّلَها لهما، ورأى المَلِك - وهو فرعون زمانه - رؤياه، فَرَفَعَتْ إلى يوسف ففَسَّرَها بِمَا تَحَقَّقَ، وَحَقَّقَ له رؤياه الأولى التي قَصَّها على أبيه. فالرؤيا حَقٌّ يُفَسِّرُها العارف بتأويل الرؤيا بِمَا تَرْمِزُ إليه وقائعها.

وَمِنْ أشهر الرُّؤى التي تَحَقَّقَتْ في الإسلام رؤيا عاتِكة بنت عبد المَطْلِب في أهل بدر، فقد نُقِلَ آل [عُدُر]⁽¹⁾ - وهم قريش - إلى مصارعهم بيدٍ كما جاء في نداء المُنَادِي مِنْ جبل (أبي قُبَيْس)، وأصاب الشرُّ غالبَ بيوتهم⁽²⁾.

ورأى النبي ﷺ السَّوَارِينَ بِيدِهِ - وهو لا يلبس الذهب - فأَوَّلَها بِكَذَّابَيْنِ يَظْهَرَانِ في أُمَّتِهِ⁽³⁾، كما رأى بَقْرًا تُذْبِحُ فأَوَّلَها بِأَصْحَابٍ له يَسْتَشْهَدُونَ⁽⁴⁾.

وكان مِمَّنْ يُحْسِنُ تأويل الرؤيا أبو بكر رضي الله عنه، ثم اشتهر مِنْ بين علماء المسلمين محمد بن سيرين. رأى عبد الملك بن مروان أنه يَنِينُ في المحراب مرارًا، فأَوَّلَها بأنه سَيَتَوَلَّى الخِلافةَ مِنْ بَنِيهِ عِدَّةٌ خُلَفَاءُ يَفْقُونَ في المحراب للصلاة بأمة المسلمين، فتَوَلَّى

(1) في النسخة المطبوعة: [عُدُر]، والصواب ما أثبتناه. قال السهيلي في الروض الأنف (ج 5/ ص 60): «هو بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالذَّالِ، جَمْعُ عُدُورٍ».

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک (ج 3/ ص 23). قال الذهبي: «فيه حسين بن عبد الله: ضعيف». والخبر أيضًا في سيرة ابن هشام. ج 1/ ص 607.

(3) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، حديث (3621)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. والكذابان هما: الأسود العنسي، ومُسْلِمَةُ الكذاب.

(4) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، حديث (3622)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

منهم الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام⁽¹⁾.

والمعتبر من الرؤيا ما لم يُفكر فيه الإنسان قبل نومه، وإلا كانت أضغاث أحلام، فإن رأى المسلم خيراً فله أن يَقْصَّ ذلك على العارفين بالتأويل، وَيَسْتَبْشِرَ بتأويلهم، أما إن رأى شراً فَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ، وَيَنْفُثْ ثلاثاً على يساره، وَيَسْتَعِذْ بالله من شرِّ ما رأى، فلا يَضُرُّه، وحذار أن تَقْصُصَ رؤياك بالخير أو بالشر على الجاهلين وتَقْبَلَ تأويلهم، فهذا ما يُنْهَى عنه.

والرؤيا الصالحة جزءٌ من أربعين أو بِضْعَةُ وأربعين جزء من النبوة، ولم يَبْقَ مِنَ الْمُبَشِّرَاتِ - بعد ختم النبوة - سواها، أما الرؤيا الفاسدة فمن الشيطان، فاستعِذْ بالله من شرِّها واكْتُمِهَا، والضَّرُّ والنَّفْعُ بيد الله، فاخْشِهْ وقَوِّضِ الأمر إليه، واتَّكِلْ عليه، ولا تَخْشِ أحداً سواه.

رابعاً: أمّا سماعك القرآن يُتلى، فهذا شأن المسلم ذَكَرْنَا أو أنْشَى، كبيراً أو صغيراً، يَتْلُوهُ بنفسه، فإذا سمعه أَنْصَتَ إليه، وله أَجْرٌ في كُلِّتا الحالتين التلاوة والسماع، بكلِّ حرف عَشْرَ حَسَنَاتٍ، لكن لا يَسْمَعُهُ لِمُجَرَّدِ حُسْنِ الصوت بل يَسْمَعُهُ للتدبُّر في آياته، والامْتِثَالِ لما جاءت به، وقد قال الله في المؤمنين: ﴿وَإِذَا قِيلَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: 2]، وقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۖ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أَُولُوا الْأَلْبَابِ ۚ﴾ [الزمر: 17 - 18]، وقال في الكافرين الذين لا يَتَّبِعُونَ سَمَاعَهُ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ ۚ أَلَمْ يَكُنْ أَعْلَمُ بِقُلُوبِ أَقْفَالِهِمْ ۚ﴾ [محمد: 24]، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 26].

(1) انظر: ابن سعد. الطبقات الكبرى. ج 5/ ص 123، الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 4/ ص 236، السيوطي. تاريخ الخلفاء. ص 185. وقد جاء في هذه المصادر قصّة الرؤيا، وأن من أولها هو سعيد بن المسيّب.

فشانُ المسلم وشأن الكافر إزاء القرآن ما ذَكَرْتُ، وما دُمْتُ تَسْمَعِينَ القرآنَ فإننا نرجو لك الخير والاتِّعَاضَ بِمَا تَسْمَعِينَ. والسلام عليك وعلى حرائر الجزائر من المؤمنات القانتات ورحمة الله.

1993 / 03 / 06 م

حُكْمُ الْوُقُوفِ لِلْكُبَرَاءِ وَالزُّعَمَاءِ

السؤال:

الرجاء منكم إفادتنا بالحكم الشرعي في المسألة التالية التي عَمَّتْ بها البلوى في مجتمعات المسلمين: الوقوف للكبراء والزعماء اختيارًا ظاهرًا، وإيجابًا حقيقة وواقعًا.

محمد. ت. ز (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْوُقُوفِ لِلنَّاسِ بِاخْتِلَافِ الْمَقَامَاتِ:

أَوَّلًا: فإذا كانوا خِيَارَ الْأُمَّةِ وَسَادَتَهَا، لَيْسَ فِيهِمْ كِبَرٌ وَلَا تَيْهٌ وَلَا طُغْيَانٌ وَلَا جَبَرُوتٌ، وَلَا يُحِبُّونَ هَذَا الْقِيَامَ، وَلَا يَأْمُرُونَ بِهِ، وَلَا يُجْبِرُونَ النَّاسَ عَلَى تَعْظِيمِهِمْ بِوِاسْطَتِهِ، أَوْ كَانَ الْقِيَامُ لِمُجَرَّدِ الْحَفَاوَةِ وَإِظْهَارِ السُّرُورِ وَالْمَوَدَّةِ، أَوْ التَّهْنِئَةِ بِنِعْمَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ اللَّهِ، فَإِنَّ هَذَا الْقِيَامَ جَائِزٌ لَا حَرَجَ فِيهِ، جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ وَالْإِقْرَارِيَّةُ.

فالسُّنَّةُ الْقَوْلِيَّةُ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، عِنْدَ الْإِنْفَاقِ عَلَى تَحْكِيمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْيَهُودِ «أَرْسَلَ إِلَيْهِ فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا بَلَغَ قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُومُوا إِلَى خَيْرِكُمْ، أَوْ سَيِّدُكُمْ». ففِي هَذَا الْحَدِيثِ أَمْرٌ بِالْقِيَامِ، مُعَلَّلٌ بِأَنَّهُ خَيْرُهُمْ أَوْ سَيِّدُهُمْ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ

يُظَنُّ بِسَعْدٍ كَثِيرٍ وَلَا تَبَهُ وَلَا حُبٌّ لِأَنَّهُ يَقُومُ لَهُ النَّاسُ قِيَامَهُمْ لِكِسْرَى وَقِصَرِ.

وقال بعض العلماء: هذه خصوصية لسعد لا تتجاوزُهُ إلى غيره، أو هي حكايةُ حالٍ تَحْتَمِلُ الْعُمُومَ كما تَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ، فلا يُسْتَدَلُّ بها، وأتَى لنا أمثالُ سعد؟

والسنة الفعلية ما رواه أبو عمر بن عبد البرّ في كتاب (الاستيعاب)، عن قيام النبيّ لجعفر بن أبي طالب لما قَدِمَ مِنَ الْحَبَشَةِ، قال ما نَصَّه: «قَدِمَ مِنْهَا - يعني الحبشة - على رسول الله ﷺ حين فتح خيبر، فتلّقاه النبي ﷺ واعتنقه وقال: "مَا أَدْرِي بِأَيِّهِمَا أَنَا أَشَدُّ فَرَحًا، أَبِقْدُومِ جَعْفَرٍ أَمْ بِفَتْحِ خَيْبَرَ؟"»⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر في (الإصابة) ما نَصَّه: «عن عائشة، قالت: لما قَدِمَ جَعْفَرُ وَأَصْحَابُهُ اسْتَقْبَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَبَّلَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ»⁽²⁾.

ونَصَّ القرطبي في (الأحكام) على أنه ﷺ: «قام إلى جعفر بن أبي طالب واعتنقه»⁽³⁾.

فهذه سنة عملية في الحفاوة بِمَنْ قَدِمَ مِنَ الْأَحْبَابِ وَالْأَقَارِبِ مِنْ سفر بعيد، وفي إظهار شدة السرور بِمَقْدَمِهِمْ سَالِمِينَ غَانِمِينَ.

وأما السنة الإقرارية، ففي قصة التوبة على الثلاثة الذين خَلَفُوا، ففيها أَنَّ كَعْبَ بن

(1) ابن عبد البرّ. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج 1/ ص 242. قال الزيلعي في نصب الراية (ج 4/ ص 254 - 256): «ما رُوي أنه عليه السلام عانق جعفرًا حين قَدِمَ مِنَ الْحَبَشَةِ، وَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، قَلْتُ: رُوي مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا: أما المُسْنَدُ: فعن ابن عمر (الحاكم في المستدرک)، وجابر (الحاكم في المستدرک)، و البيهقي في دلائل النبوة)، وأبي جُحَيْفَةَ (الطبراني في معجمه الأوسط والصغير)، وعائشة (الدارقطني في سننه). وأما المُرْسَلُ: فعن الشَّعْبِيِّ (أبو داود في سننه، و ابن أبي شَيْبَةَ في مُصَنَّفِهِ)، وعن عبد الله بن جعفر (البرار في مُسنده، و البيهقي في شُعب الإيثار)». وانظر الكلام في سند الحديث في نصب الراية.

(2) ابن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 1/ ص 593.

(3) تفسير القرطبي. ج 19/ ص 256.

مالك رضي الله عنه، قَدِمَ إلى المسجد بعد صلاة الصبح، فَبَشَّرَهُ النبيُّ بتوبة الله عليه، وأنَّ طلحة بن عبيد الله قام إليه مُهْتَنًّا، ولم يَقُمْ إليه من المهاجرين غيره. والقِصَّة رواها أهل السِّير⁽¹⁾، وكُتِبَ الحديث الصحيح⁽²⁾. وقد أَقَرَّ النبي ﷺ طلحة بن عبيد الله على فعله، ولم يُنْكِر عليه، كما لم يُنْكِر على كَعْبٍ قيامَ طلحةَ إليه، ولو كان محظورًا مُنْكَرًا لغيره ﷺ، وَلَنَهَى طلحةَ عن فعله، وكَعْبًا عن الرِّضا به وقبوله، بل إنَّ [كَعْبًا]⁽³⁾ كان عَاتِبًا على بَقِيَّة المهاجرين أنْ لم يفعلوا ما فعلَ طَلْحَة رضوان الله عنهم.

ففي مثل هذا القيام للتَّهْنِئَةِ بنعمةٍ عَظْمَى أُنْعِمَ بها على عبدٍ شاكِرٍ - مثل كَعْب الذي أَعْلَنَ أنه يَتَبَرَّع بجميع ماله شكرًا لله، ولم يَقْبَل منه النبيُّ سوى التبرُّع بالثلث⁽⁴⁾ - لا حَرَجَ على مَنْ قام تهنئةً له، ولا عليه إذا قام الناسُ له.

ثانيًا: وقد وَرَدَ النهيُ الصريح والوعيد الشديد لِمَنْ أَحَبَّ أن يَقُومَ الناسُ له. روى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث معاوية رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحَبَّ - أو مَنْ سَرَّهُ - أنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وفي رواية:

(1) انظر: ابن هشام. السيرة النبوية. ج 2/ ص 531-537، ابن كثير. السيرة النبوية. ج 4/ ص 42-48.
(2) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: حديث كعب بن مالك، حديث (4418)، ومسلم في كتاب التوبة، باب: حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، حديث (2769) عن كعب بن مالك ﷺ.
(3) في النسخة المطبوعة: [طلحة]. والصواب ما أثبتناه. قال كعب رضي الله عنه - كما في البخاري -: «وَاللَّهِ مَا قَامَ إِلَيَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرُهُ، وَلَا أَنْسَاهَا لِطَلْحَةَ».

(4) وَرَدَ في البخاري وغيره: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ". قُلْتُ: فَإِنِّي أَسْئَلُكَ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرَ». وأما التقدير بالثلث فقد وَرَدَ في رواية أبي داود في كتاب الأيمان والتَّذَوُّر، باب: فيمن نَذَرَ أن يَصَدَّقَ بِماله، حديث (3321)، وفيه: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي إِلَى اللَّهِ أَنْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِي كُلَّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ صَدَقَةً؟ قَالَ: "لَا". قُلْتُ: فَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: "لَا". قُلْتُ: فَتُكَلِّمُهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". قُلْتُ: فَإِنِّي سَأُؤْتِيكَ سَهْمِي مِنْ خَيْبَرَ».

«يَتَمَثَّلُ لَهُ الْعِبَادُ»⁽¹⁾، وفي أخرى: «عِبَادُ اللَّهِ»⁽²⁾.

ومعنى يَتَمَثَّلُ: يَنْتَصِبُ، والمَثْوُلُ: الانتصاب، أي يَقُومُونَ له قيامًا. قال المناوي في شرح هذا الحديث في الجامع الصغير: «بأن يُلْزِمَهُم بالقيام صُفُوفًا على طريق الكِبَرِ والنَّخْوَةِ، أو بأن يُقامَ على رأسه وهو جالسٌ...، وقوله ﷺ: "فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" قال الزمخشري: أمرٌ بمعنى الخبر، كأنه قال: مَنْ أَحَبَّ ذَلِكَ وَجَبَ له أن يَنْزِلَ مِنْزِلَتَهُ مِنَ النَّارِ، وَحَقُّ له ذلك»⁽³⁾. ثم قال المناوي: «لأنَّ ذلك إنما يَنْشَأُ عن تعظيم المرء نفسه، واعتقاد الكمال، وذلك عُجْبٌ وتكبرٌ وجهلٌ وغرورٌ».

ولا يَجُوزُ لمسلم أن يفعل شيئًا من ذلك، فإنَّ العُجْبَ والكِبَرِ مِنَ الموبقات، جاء في حديث رواه مسلم أن: «مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ». ومن علامات وجود ذلك في القلب، أن يُحِبَّ في نفسه تعظيمَ الناس له بالفعل كالقيام له، كما جاء في الحديث، أما إن فَعَلُوا له ذلك فلم يُحِبَّه ولم يَرْضَ به، فضلًا عن الأمر به، فلا حَرَجَ عليه مِمَّا فَعَلُوا، ولا يَضِيرُهُ، سواءُ سَلِمَتْ نِيَّاتُهُمْ أو سَاءَتْ، ﴿إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: 29].

قال القرطبي: «يَجُوزُ - أي القيام - للرجل الكبير إذا لم يُؤَثِّرْ ذلك في نفسه، فإن أَثَرَ فيه وأُعْجِبَ به، ورأى لنفسه [حَظًّا]⁽⁴⁾ لم يَجُزْ عَوْنُهُ على ذلك»⁽⁵⁾.

وفي قول القرطبي رحمه الله: «لم يَجُزْ عَوْنُهُ على ذلك»، نَصٌّ على أنَّ القيامَ حرامٌ على فاعله لِمَنْ فَسَدَ قَلْبُهُ، كما هو حرامٌ على الْمُقُومِ له إذا أَحَبَّه، ثم أورد القرطبي نَصَّ

(1) أخرجهما أحمد في مُسنده، حديث (16845)، بلفظ: «يَتَمَثَّلُ لَهُ الْعِبَادُ».

(2) أخرجهما أحمد في مُسنده، حديث (16830).

(3) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 6/ ص 31.

(4) في النسخة المطبوعة: [فضلاً]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(5) تفسير القرطبي. ج 9/ ص 265.

الحديث⁽¹⁾، ثم قال: «وجاء عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، أنه لم يكن وَجْهٌ أَكْرَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وما كانوا يَقُومُونَ لَهُ إِذَا رَأَوْهُ، لِمَا يَعْرِفُونَ مِنْ كَرَاهَتِهِ لَذَلِكَ»⁽²⁾. والحديث⁽³⁾ رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وروى أبو داود عن أبي أمامة، أنه ﷺ نَهَاهُمْ لَمَّا قَامُوا إِلَيْهِ، قَالَ أَبُو أَمَامَةَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا، فَقُمْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: لَا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الْأَعَاجِمُ، يُعْظَمُ بَعْضُهَا بَعْضًا». وهو يُدُلُّ عَلَى عِلَّةِ النَّهْيِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْأَعَاجِمِ، وَالتَّعْظِيمِ بِنَفْسِ الْقِيَامِ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ انْحِنَاءٌ وَرُكُوعٌ، فَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالْخُضُوعِ، وَإِنَّمَا هُوَ لُجْرَدُ التَّرْحِيبِ وَالِاسْتِقْبَالِ لِلضَّيْفِ، وَإِرَادَةُ إِجْلَالِهِ، لَمْ يُنَهْ عَنْهُ. فِيهِ الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشْبَهَ سَمْتًا وَدَلًّا وَهَدْيًا [بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ] مِنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: وَكَانَتْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَامَ إِلَيْهَا فَقَبَّلَهَا وَأَجْلَسَهَا فِي مَجْلِسِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا قَامَتْ إِلَيْهِ مِنْ مَجْلِسِهَا فَقَبَّلَتْهُ وَأَجْلَسَتْهُ فِي مَجْلِسِهَا». رواه أبو داود والترمذي والنسائي.

ثالثًا: انحرف الناس عن الطريق السوي الذي ربَّاهم عليه النبي عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك أَنَّ الْقِيَامَ لِلتَّعْظِيمِ وَإِظْهَارِ الْخُضُوعِ وَالتَّسْلِيمِ وَأَنْوَاعِ الْإِنْحِنَاءِ وَالرُّكُوعِ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِمَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمَخْلُوقِ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعِبَادَةِ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ﴾ [البقرة: 238]. ومن المعلوم أَنَّ قِيَامَ رَمَضَانَ وَقِيَامَ

(1) أي حديث: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَامًا...».

(2) تفسير القرطبي، ج 9/ ص 266.

(3) يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ بِذَلِكَ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْقُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ: «وَجَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ... الخ». والحديث أخرجه الترمذي في كتاب الأدب، باب: ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل، حديث (2754)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «لَمْ يَكُنْ شَخْصٌ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا إِذَا رَأَوْهُ لَمْ يَقُومُوا لِمَا يَعْلَمُونَ مِنْ كَرَاهِيَّتِهِ لَذَلِكَ».

(4) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ.

الليل، احتساباً لله، جزاؤه النعيم المقيم الذي أعدّه الله لعباده المتّجهّدين، ممّا لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فقيام التعظيم لعبد ما، سواء كان ملكاً أو أميراً، وزيراً عظيماً أو لئيماً حقيراً، رئيساً أو مديراً، ممّا تمجّجه الأذواق، وتترفع عنه الطباع السليمة، وتأباه أخلاق المؤمن، ومع ذلك فقد عمّت به البلوى منذ قرون، وشاع في مجتمع المسلمين. قال القرطبي في (الأحكام): «الانحناء والتكفّي - الذي يُسخ عتاً - قد صار عادةً بالديار المصرية، وعند العجم، وكذلك قيام بعضهم إلى بعض، حتى إنّ أحدهم إذا لم يقيم له وجد في نفسه كأنه لا يؤبّه به، وأنه لا قدر له، وكذلك إذا التقوا انحنى بعضهم لبعض، عادةً مُستورّة، ووراثّة مُستقرّة لاسيّما عند [التقاء] (1) الأمراء والرؤساء. نكّبوا عن السنن، وأعرضوا عن السنن. وروى أنس بن مالك قال: قلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَحْنِي بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ إِذَا التَقَيْنَا؟ قَالَ: "لَا"، قلنا: أَيْعَتِقُ بَعْضُنَا بَعْضًا؟ قَالَ: "لَا". قلنا: أَيْصَافِحُ بَعْضُنَا بَعْضًا؟ قَالَ: "نَعَمْ". خرّجه أبو عمر في [التمهيد] (2) (3).

رابعاً: خير ما نختم به ما قاله القرطبي رحمه الله في تفسيره كخلاصة لما تقدّم:

«أما قيام الناس بعضهم لبعض فاختلف فيه الناس، فمنهم من أجازّه، ومنهم من منعه. وقد روي أنّ النبي ﷺ قام إلى جعفر بن أبي طالب واعتنقه، وقام طلحة لكعب بن مالك يوم تبّ عليه. وقول النبي ﷺ للأَنْصار حين طَلَع عليه سَعْدُ بن مُعَاذٍ: "قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ". وقال أيضاً: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

(1) في النسخة المطبوعة: [القضاة]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) في النسخة المطبوعة: [التهذيب]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) تفسير القرطبي. ج 9/ص 265. وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه ابن عبد البر في التمهيد

(ج 21/ص 15)، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأدب، باب: المصافحة، حديث (3702)، والترمذي في

كتاب الاستئذان والأداب، باب: ما جاء في المصافحة، حديث (2728)، وأحمد في مسنده، حديث

(13044). قال الترمذي: «حديث حسن». وقال الحافظ في التلخيص (ج 3/ص 317): «حسنه

الترمذي، واستكره أحمد؛ لأنه من رواية السُّدُوسِيِّ وقد اختلط وتركه يحيى القطان».

وذلك يَرَجِع إلى حال الرجل وَنَيْتِهِ، فإن انتظر ذلك واعتقده لنفسه، فهو ممنوعٌ، وإن كان على طريق البَشاشة والوَصْلَة فإنه جائز، وخاصة عند الأسباب، كالقُدوم من السفر وَنَحْوِهِ⁽¹⁾.

وَيَنْبَغِي أَنْ نُنبِّهَ إِلَى أَنَّ قِيَامَ الْحَرَسِ مُسَلَّحِينَ فِي مَجَالِسِ الْحَاكِمِينَ، خَوْفًا عَلَى حَيَاةِ الْمُحْرُوسِينَ، وَحِمَايَةً لَهُمْ مِنْ إِذَايَةِ الْمُعْتَدِينَ، مِمَّا لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ، بَلْ يُوجِبُهُ الْإِحْتِيَاظُ، وَإِغْفَالُهُ أَوْ ذِي بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَبِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَأَدِ يُؤَدِّي بِعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ لَوْلَا أَنَّ فَدَّتُهُ الْمَنِيَّةُ بِخَارِجَةٍ⁽²⁾:

وَلَيْتَهَا إِذْ فَدَّتْ عَمْرًا بِخَارِجَةٍ فَدَّتْ عَلِيًّا بِمَنْ شَاءَتْ مِنَ الْبَشَرِ⁽³⁾

(1) تفسير القرطبي. ج 19/ ص 256.

(2) هو خارجة بن حذافة القرشي العدوي، قتله أحد الخوارج الثلاثة الذين كانوا اتُّدبوا لقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومعاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص، فأراد الخارجي قَتْلَ عَمْرٍو فَقَتَلَ خارجة هذا وهو يَظُنُّهُ عَمْرًا، وذلك أنه كان اسْتَخْلَفَهُ عمرو بن العاص على صلاة الصبح ذلك اليوم، فلما قَتَلَهُ أَخَذَ وَأَدْخَلَ عَلَى عَمْرٍو، فقال: مَنْ هَذَا الَّذِي أَدْخَلْتُمُونِي عَلَيْهِ؟ فقالوا: عمرو بن العاص، فقال: وَمَنْ قَتَلْتُ؟ فقالوا: خارجة، فقال: أَرَدْتُ عَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ خَارِجَةً. انظر: ابن عبد البر. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج 2/ ص 418.

(3) هذا البيت للشاعر أبي محمد عبد المجيد بن عبدون الأندلسي في قصيدته التي رثى بها بني الأفطس ملوك بطليوس، وأَوَّلُهَا: الدَّهْرُ يَفْجَعُ بَعْدَ الْعَيْنِ بِالْأَكْر... وهي مِنْ غُررِ الْقَصَائِدِ، جَمَعَتْ تَارِيخًا كَثِيرًا، وَشَرَحَهَا الْأَدِيبُ أَبُو مَرْوَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرُونَ الْحَضْرَمِي الشُّلُبِي، شَرْحًا مُسْتَوْفًى. انظر: ابن بَسَّام. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. ج 4/ ص 722، ابن خلكان. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ج 7/ ص 217، الكتبي. فوات الوفيات. ج 2/ ص 388، المقرئ. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. ج 1/ ص 185.

حُكْم القيام للضابط وتحيّة العَلَم

السؤال:

أريد العمل في الحماية المدنية أو في حراسة السجون، ولكن النظام المعمول به كتحية العلم والقيام للضابط أرى أنه يتنافى مع الدين الإسلامي.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: مَنْ قال لك إنَّ تحية العلم والقيام للضابط يتنافيان مع الدين الإسلامي؟ إنَّ هذا الكلام هو الذي يتنافى مع الدين الإسلامي، وهو كلامٌ مغشوش، المراد منه احتقار عِلْمنا، ومَنْ فَرَض تحية العلم أراد أن يُحْتَرَم، وإرادته صحيحة، فإنَّ العلم هو رمز الأمة والسيادة الوطنية، وقد كان أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام يُعَظِّمون قَدْرَه، ولا يُعْطُونَه - يوم المِعارك - إلَّا لأقواهم شجاعةً وتَدَيُّناً، وقد كان يَحْمِل الراية في معركة مُؤَتَّة جعفر بن أبي طالب، فَضْرَبَه العَدُوُّ على يده اليمنى، فَقَبَضَ عليها باليد اليسرى، فَضْرَبَه عليها، فلَمَّا قُطِعَت يداه قَبَضَ بذراعيه واحتضنها حتى قُتِل، ولم يُسَلِّمْ في الراية⁽¹⁾.

وفي معركة اليمامة كان المسلمون يُعْطُون الراية لِحُفَاط القرآن؛ لأنهم أشجع وأقوى على حَمْل الراية، وحَمَلها زيد بن الخطاب، فقال له الصحابة: «إنا نخشاك عليها، وأن نُفَرِّط فيها»، فقال: «بِئْسَ حَامِلُ الْقُرْآنِ أَنَا إِذَا»⁽²⁾، وقُتِل في المعركة.

(1) أخرجه الحاكم في المستدرک (ج3/ص251)، والطبراني في الأوسط (ج7/ص87)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج9/ص272): «فيه سعدان بن الوليد ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

(2) كان زيد بن الخطاب رضي الله عنه يَحْمِل راية المسلمين في معركة اليمامة، فلَمَّا قُتِل أَخَذَ الراية سالمٌ مَوْلَى =

فالراية عَقَدَهَا النبي عليه الصلاة والسلام بيده، ويجب احترامها، وهناك فَرْقٌ بين احترامها وعبادتها، فالعبادة لا تكون إلا لله، وأما التحية فليست من نوع العبادة الْمَبْنِيَّة على الخوف والرجاء، فهل رأيت في الجزائر مَنْ يَعْبُدُ الراية، وَيَرْجُوها أَنْ تُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَأَنْ تُنْقِذَهُ مِنَ النَّارِ؟ فما هذا الفقه الذي تَعَلَّمْتُمُوهُ، وَمِنْ أَيْنَ جَاءَ؟

وأما القيام للضابط فليس بممنوع أيضاً، فالضابط هو سيّد الجندي، ومن واجب الجندي أَنْ يَحْتَرِمَهُ، وَأَنْ يَقِفَ إِلَيْهِ، كما يُسْتَفَادُ مِنْ قول النبي عليه الصلاة والسلام لأصحابه عندما جاءهم سعد بن مُعَاذٍ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»⁽¹⁾، وعندما جاء جعفر بن أبي طالب مِنْ هجرة الحبشة قام له رسول الله ﷺ⁽²⁾.

فالقيام لتكريم السيّد أو القريب أو للضيف ليس ممنوعاً، وإنما الممنوع القيام للجبابرة، وَتَعْظِيمُهُمْ تَعْظِيمَ الْأَعَاجِمِ، وملوك الأعاجم يُحْبُونُ هذا مثل قيصر وكسرى، فالحديث الصحيح⁽³⁾ - الذي يُوجِبُ النَّارَ لِمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ الرِّجَالُ لَهُ قِيَامًا - في مثل هؤلاء الجبابرة مِنَ الطُّغَاةِ، وَأَيُّ طُغْيَانٍ عِنْدَ ضَابِطِ السَّجَنِ أَوْ ضَابِطِ الْجَيْشِ،

=أَبِي حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ الصَّحَابَةُ: «إِنَّا نَخَافُ أَنْ نُؤْتَى مِنْ قِبَلِكَ»، فَقَالَ: «إِشْسَ حَامِلُ الْقُرْآنِ أَنَا إِنْ أُتِيتُمْ مِنْ قِبَلِي»، فَقَاتَلَ حَتَّى قُطِعَتْ يَمِينُهُ، فَأَخَذَ اللَّوَاءَ بِيَسَارِهِ، فَقُطِعَتْ بِيَسَارِهِ، فَاعْتَنَقَ اللَّوَاءَ حَتَّى قُتِلَ. انظر: الحاكم. المستدرک علی الصحيحین. ج 3/ ص 274، ابن عبد البر. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج 2/ ص 551، ابن الأثير. أشد الغابة في معرفة الصحابة. ج 2/ ص 382، ابن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 3/ ص 13.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: إذا نزل العدو على حكم رجل، حديث (3043)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(2) سبق تخريجه.

(3) وهو قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب: في قيام الرجل للرجل، حديث (5229)، والترمذي في كتاب الأدب، باب: ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل، حديث (2755)، وأحمد في مسنده، حديث (16830). قال الترمذي: «حديث حسن».

ولإنما هو نظامٌ واحترام، لا تكون الرياسة والجيش إلاّ بهما.

1993 / 05 / 26 م

القِطَّة التي تُخبر بالغيب

السؤال:

في صبيحة يوم الأربعاء 11 أوت 1993، سمعتُ نبأً عجيبيّاً تُقُصُّه علينا مذيعة نبيهة، وفُحواه: أنّ قطّة عجيبة لفتاة مصرية، تُكلِّمها وتُخبرها بأنباء الغيب، فتصدّق، وأنها أنبأتها بأنها ستفوز في امتحان هذه السنة، فكان الأمر كذلك.

وقد سمع بها الأقرباء والأجانب فحفّوا لرؤيتها والسماع والمشاهدة، قرأوا وسمعوا وأدّوا شهادتهم. فما قولكم في هذه (المعجزة)؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

أولاً: وأنا سمعتُ ما سمعت، وقد نقلته صحفية (نجبية) - وصدّعت به أسماعنا - نقلاً عن صحفية وطنية مسائية ذائعة، ومثُل هذه المعجزة لا تظهر اليوم إلاّ في عالم الإسلام المتقدّم إلى الوراء بخطوات واسعة! بل في عالم العرب المتقدّم أكثر! ولا بُدَّ أنّ هذه القطّة تنطق بلسان عربي، ولا نقول مُبين؛ لأنّ لهجة إخواننا المصريين لا تُوصَف بالبيان، إذن فالقطّة مسلمة عربية، وهذا فخرٌ عظيم للعروبة، ولو نبغت هذه القطّة في غير عالم العروبة لما سَمِع بها أحدٌ، ولما آمَن بها مؤمن.

أمّا في عالمنا، فأوّل مَنْ آمَن بها الصحافي الذي اخترع هذه المعجزة، وكتبها لعشرات الآلاف من القراء، ثم آمَنت بها هذه الصحافية النبيهة، فاستأذنت رؤساءها أن تُذيع نبأها، وهكذا تمكّنت أن تُذيع على الشعب الجزائري الساذج المنكوب الذي

يُصَدِّقُ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى مِثْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ، أَلَيْسَ هَذَا مَا وَقَعَ؟ أَلَسْنَا نَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ غَرِيبٍ أَوْ غَيْرِ غَرِيبٍ، صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ، نَافِعٌ أَوْ ضَارٌّ، لَا يُؤْذَنُ لَهُ أَنْ يُذَاعَ إِلَّا بَعْدَ مُصَادَقَةِ الْمَسْئُولِ؟ وَهَذَا تَأَكَّدُنَا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَهُ فَائِدَةٌ مُحَقَّقَةٌ فِي تَسْرِيبِ مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ، أَلَيْسَ كَذَلِكَ؟

ثم نقول: إِنَّ هَذَا الْخَبَرَ يُذَكِّرُنَا بِمِثْلِ يَذُورَ عَلَى أَلْسِنَةِ إِخْوَانِنَا التُّونِسِيِّينَ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ عَنْ مِثْلِهِ: «الْكَذِبُ الْمُفْلَقُ: الدَّبَّوْزَةُ (الْقِرْعَةُ) طَاحَتْ وَالزَيْتُ بَقِيَ مُعَلَّقٌ». وَمَعْنَاهُ: أَنَّ صَاحِبَ (قِرْعَةٍ) كَانَتْ مُعَلَّقَةً فَأَصَابَهَا بَشْيٌ حَادٌّ فَانْكَسَرَتْ وَسَقَطَتْ، إِلَّا أَنَّ الزَيْتَ الَّذِي كَانَ فِي دَاخِلِهَا لَمْ يَسْقُطْ، بَلْ بَقِيَ مُعَلَّقًا فِي الْهَوَاءِ!

ثَانِيًا: الْحَيَوَانُ صِنْفَانِ: نَاطِقٌ وَأَعْجَمٌ، وَالنَّاطِقُ مُخْتَلِفٌ حَالُ أَفْرَادِهِ فِي الذِّكَاةِ وَالْغَبَاءِ وَالْفَهْمِ، وَالْعُجْمَةُ وَاللِّسَانُ، وَاللُّونُ، وَيَمْتَازُ بِالضَّحْكِ وَالتَّنَطُّقِ، وَيَقْبَلُ التَّرَقِّيَّ وَالْإِنْحِطَاطَ، وَالتَّفَكِيرَ وَالتَّدْبِيرَ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْخَلَائِقِ قَدْ كُرِّمَ عَلَى غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الْحَيَوَانُ الْأَعْجَمُ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِ وَلَا يَضْحَكُ، لَكِنْ لَهُ صَوْتٌ يُعْرَبُ بِهِ عَنْ حَاجَاتِهِ، كَالْخَوَارِ لِلْبَقَرَةِ، وَالنَّهْيَقِ لِلْحَمِيرِ، وَالتَّنْقِيقِ لِلضَّفَادِعِ، وَالْمَوَاءِ لِلْقَطَطِ، وَالصَّهِيلِ لِلْحَصَانِ، وَالنَّبَّاحِ لِلْكَلَابِ، وَالتَّغَاءُ لِلشَّاةِ، وَالصَّفِيرُ لِلطَّيْرِ...

وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الصَّوْتُ مُفْهِمًا لِلنَّوْعِ، وَمُفْهِمًا لِصَاحِبِهِ الْأَلِيفِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَقِ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ بِأَيَّةِ لُغَةٍ بَشَرِيَّةٍ عَادَةً، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ اللَّهَ أَنْطَقَهُ لَكَانَ نُطْقُهُ مُعْجَزَةً يَرِيدُ اللَّهُ بِهَا خَرْقَ الْعَادَةِ لِتَصْدِيقِ نَبِيِّ أَوْ إِكْرَامِ وَلِيِّ، وَقَدْ انْقَطَعَ عَهْدُ النَّبُوَّةِ، فَلَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَمَّا الْوَلَايَةُ فَلَا يُمَكِّنُ تَصْدِيقَ مَنْ ادَّعَاهَا، بَلْ مَنْ ادَّعَى الْوَلَايَةَ كُذِّبَ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُعْلِنُ وَلَا يَتَّهَمُ، فَلَوْ أَعْلَنَهَا لَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ دَجَالٌ!

وَقِصَّةُ (سَيِّدِي أَحْمَدَ بْنَ عَوْدَةٍ) أَنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُ السَّبَاعَ، لَا تَصِحُّ إِنْ كَانَ وَلِيًّا حَقًّا، وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ لِابْنِ عَوْدَةٍ مُعْجَزَةٌ مُحَاوَرَةِ الْحَيَوَانَاتِ وَالسَّبَاعِ، فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ لِغَيْرِهِ، وَالشَّعْبُ الْجَزَائِرِيُّ يَعْرِفُ هَذَا، وَلَا يُؤْمِنُ بِخَرْقِ الْعَادَاتِ مِثْلِ هَذِهِ، وَإِنْ كَانَ يُعْجِبُهُ سَمَاعُهَا.

لكن بعض الدوائر (عليهم دائرة السوء) يُعجبه أن ينشر مثل هذه الخرافات التي تُسرّع العقول الساذجة إلى تصديقها، وقد نشطت دائرة الإذاعة في نشر فضائل الأولياء بالأغاني، وتمجيد (سيدي بومدين)، و(سيدي الهواري)، و(سيدي الحّيّر)، و(سيدي منصور)، و(سيدي عابدو)، و(سيدي علي الذيب)، فكل هؤلاء لهم معجزات وفضائل، ولهم جاء عند الله، ودعوتهم لأوليائهم أكثر نفعاً وأقرب إجابة من دعاء الله، أليس هذا ما يُراد من مثل هذه الأغاني، وكثرتها، وتفنن المغنين والمغنيات في ترويحها؟

فمن يفتح الإذاعة الجزائرية التي تُروّجها يعتقد أن الجزائريين عبّاد شخصيات، وأصحاب ديانات، وأهنتهم مختلفة، منهم (التيّجاني) في الجنوب، ومنهم (بومدين العوّث) في الغرب، ومنهم (سيدي منصور) و(سيدي محمد الكبير) و(بن يوسف) في الوسط، و(سيدي الحّيّر) و(سيدي راشد) في الشرق.

والحقيقة أن الشعب الجزائري مُوحّد، ربّه الله، ونبيّه محمد ﷺ، ولا رسول له إلاّ من ينطق به في التشهد مراراً كل يوم.

ألم يكفِ فرنسا وأذيالها أنها عاشرتنا ما يزيد على قرن وثلاث، ورَوّجت لهذه الآلهة، فكانت عاقبتها خُسرًا؟

قد تقول: وما دَخَلَ (الخَوْنِيَّة)⁽¹⁾ في الموضوع؟ وأقول: إن برامجها القديمة في تفريق الشعب الجزائري قد نُفِخ فيها الروح، ثم إننا نُخزي الشيطان كلّما تذكّرناه. هذا جواب سؤالكم، والسلام عليكم.

1993 / 08 / 30 م

(1) يقصد بها الشيخ رحمه الله: فرنسا. والخونية في العامية الجزائرية بمعنى: المشعوذة، الدجالة، الساحرة.

رُقِيَّة مشروعة أم تدجيل حرام؟

السؤال:

أنا أضرب القمح، ولا أسيء إلى أيِّ إنسان، وأفعل الخير مع كلِّ الناس، وإنَّ فاطمة بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام ضربت القمح، وهذا القمح أعطاه لي (ب. م) في (عنابة - سرايدي)، ومنذ ذلك الوقت وأنا أمارس هذا العمل، لكن سيدي وددت أن تخبرني إذا كان هذا العمل حلالاً أو حراماً.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: عمليَّة ضَرْب القمح التي جاءت في السؤال لا أعرفها، ولكنني فهمت أنها نوع من الرُقِيَّة يُرْقَى بها للمريض، فهل هذا معنى ضرب القمح؟

ثانياً: الرُقِيَّة جائزة إذا جاءت كما أُذِنَ فيها الشارع، والمعروف أنها تكون بالقرآن، ففي الحديث الصحيح⁽¹⁾ أن فريقاً من الصحابة كانوا مسافرين، فمَرُّوا بقوم طَلَبُوا منهم القِرَى (الضِّيافة)، فَأَبَوْا أَنْ يَقْرُوهُمْ، فَلَدَغَ رَئِيسُهُمْ فَطَلَبُوا طَبِيباً يَرْقِيهِ، وسألوا: «هل فيهم مَنْ يُحْسِنُ الرُقِيَّة؟»، فقالوا: «نعم، ولكنكم مَنَعْتُمونا القِرَى»، فَقَبِلُوا أَنْ يَرْقُوهُ عَلَى جُعْلٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ، فَقَبِلُوا وَتَقَدَّمَ أَحَدُهُمْ فَقَرَأَ عَلَى اللَّدِيعِ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ فَقَامَ مِنْ حِينِهِ، كَأَنَّمَا أُنْشِطَ مِنْ عِقَالٍ، وَأَرَادُوا أَنْ يَقْتَسِمُوا قِطْعَ الْغَنَمِ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلُوا حَتَّى يَسْأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ [عن حُكْمِ هَذَا الْجُعْلِ، فَطَبَّيَهُ لَهُمْ،

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة، باب: ما يُعطى في الرُقِيَّة على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، حديث (2276)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَأَقَرَّ فِعْلَهُمْ، وَأَمَرَ أَنْ يَجْعَلُوا لَهُ حَظًّا مَعَهُمْ⁽¹⁾. وفي الحديث الصحيح⁽²⁾ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه الصلاة والسلام كان إذا اشتكى قرأ المَعَوِّذَاتِ، وَمَسَحَ عَلَى مَحَلِّ الدَّاءِ، فَلَمَّا اشْتَكَى فِي مَرَضٍ كَانَتْ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقْرَأُ المَعَوِّذَاتِ وَتَمْسَحُهُ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّقِيَّةَ بِالْقُرْآنِ جَائِزَةٌ، وَأَخَذُ الْجُعْلُ عَنْهَا جَائِزٌ، لَكِنَّ الرُّقِيَّةَ بِالطَّلَاسِمِ وَبِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ وَبِأَسْمَاءِ الْجِنِّ وَالتَّهَانِمِ ضَرْبٌ مِنَ السَّحَرِ وَالشَّعْوَذَةِ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ، وَيُؤَدِّي إِلَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

فَانظُرِي فَإِذَا كَانَ ضَرْبُ الْقَمْحِ نَوْعًا مِنَ الرُّقِيَّةِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَلَا ضَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ نَوْعِ الطَّلَاسِمِ فَلَا يَجُوزُ خِدَاعُ النَّاسِ. أَمَّا الشَّيْخُ (ب.م) فَلَيْسَ نَبِيًّا، وَلَا بِمَعْصُومٍ، وَلَا يُعْطَى، وَمِنْ أَيْنَ لَهُ أَنْ يَعْلَمَ مَا عَجَزَ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ الْعِظَمَاءُ؟ فَاحْذَرِي أَنْ تَتَّبِعِي الْأَهْوَاءَ، وَإِذَا رَقِيتِ فَلَا تَزِيدِي عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ) وَالْمَعَوِّذَتَيْنِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَتْرَكِي هَذِهِ الْعَادَةَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ لَا تَدْخُلِي جَهَنَّمَ؛ لِأَنَّ التَّسَاهُلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يُؤَدِّي إِلَى الضَّلَالِ وَدُخُولِ جَهَنَّمَ.

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُعَلِّمِي فَعَلِّمِي بِنَاتِكَ الشُّوُونَ الْمَنْزِلِيَّةَ وَالتَّرْبِيَّةَ لِلْبَنِينَ، وَلْتَكُونِي مِنْهُمْ النِّسَاءُ الصَّالِحَاتِ؛ لِأَنَّ مَنْ رَبَّتْ بِنَاتَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا وَأَسْعَدَتْ عَائِلَتَهَا تَرْجُو الْجَنَّةَ وَالنَّجَاةَ مِنَ الْعَذَابِ.

ثَالِثًا: لَا صِحَّةَ لِمَا ذَكَرَتْ عَنْ السَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَقَدْ كَانَتْ فِي حَيَاةِ أَبِيهَا مُشْتَغِلَةً بِتَرْبِيَةِ أَبْنَائِهَا وَخِدْمَةِ زَوْجِهَا، وَلَا تَتَّصِلُ بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُوهَا لَمْ تَعِشْ بَعْدَهُ سِوَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَمَاتَتْ، وَلَمْ يَرَوْ أَحَدٌ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَرْقِي،

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [وَأَمَرَ أَنْ يَجْعَلُوا لَهُ حَظًّا مَعَهُمْ عَنْ حُكْمِ هَذَا الْجُعْلِ وَطَبِيعِهِ لَهُمْ وَأَقَرَّ فِعْلَهُمْ]. وَفِي الْعِبَارَةِ اضْطِرَابٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي، بَابُ: مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ، حَدِيثُ (4439)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لكن التي رُوِيَ أنها كانت ترقى رسول الله عليه الصلاة والسلام في حالة مرضه الأخير - كما تقدّم - هي أمّ المؤمنين السيدة عائشة، وإنما كانت تفعل به ما كان يفعل بنفسه. والسلام على من اتّبع الهدى.

15/11/1993م

أقسام الحكم التكليفي

السؤال:

ما هي أقسام الحكم التكليفي؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

هي خمسة: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح.

1 - فالواجب: ما يُثاب على فعله، ويُعاقب على تركه، كالصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والزكاة على من ملك النّصاب، والحج على من استطاعه رجلاً كان أو امرأة؛ فإنه يُثاب عليها، ويُعاقب على تركها.

2 - والمندوب: هو ما يُثاب على فعله، ولا يُعاقب على تركه، كنوافل العبادات، وصدقة التطوّع، والزواج لمن رجا النّسل وقدر عليه ولم يخش على نفسه العنت... الخ، كل ذلك يُثاب على الفعل، ولا يُعاقب على التّرك.

3 - والحرام: هو ما يُثاب على تركه امتثالاً، ويُعاقب على فعله، كشرب الخمر، وأكل الخنزير، والظلم، وإذابة المؤمنين والمؤمنات... الخ، فمن ترك هذه خوفاً من الله امتثالاً لنهيهِ أُثيب، ومن ترك ذلك لعجزه عليه فلا ثواب ولا عقاب، ومن فعل شيئاً من ذلك عُوقب.

4 - والمكروه: ما يُثاب على تَرْكِه امتثالاً، ولا يُعاقَب على فعله، كإيقاع النافلة بعد الصبح أو بعد العصر، وقبل الشروق والغروب، وَكَحَلْق اللِّحْيَةِ - على الراجح -، وتَرْكُ الزواج مع رجاء الولد والقدرة عليه دون خشية الزنا.

5 - وأما المباح: فهو ما لا يُثاب على فعله ولا يُعاقَب، ولا يُثاب على تَرْكِه ولا يُعاقَب؛ لأنَّ الشارع أَدَنَ في فعله وفي تَرْكِه، ومثاله أكل لحم الخرفان وسائر الأنعام أو الطيور، وشُرب اللبن أو العسل أو الماء، فالفعل والتَّرك سواء. ولكن القَدْر الذي يُمَسِّك الحياة على الإنسان يَتَنَقَّل حُكْمه إلى الوجوب، وتَرْكُ الطعام حتى يموت الإنسان حرام.

حكم اتِّخَاذِ السُّبْحَةِ

السؤال:

كثير من الإخوان يحملون معهم سُبْحَةً، ومنهم مَنْ يُعَلِّقُهَا في رقبته، ومنهم مَنْ يَأْتِي بها - أو يُؤْتِي له بها - من الحجِّ لِيُسَبِّحَ بها، وهناك مَنْ يقول: إِنَّ الشَّوَاهِدَ الموجودة فيها بِمَثَابَةِ الصليب، وإشارةً إلى التثليث، فما قولكم؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبَعَ هُداه.

تسبيح الله - ومعنى ذلك تَنْزِيهِهُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنْ أقوال الظالمين - مِنْ أَقْوَى العبادات لله الوارد ذِكْرُهَا في القرآن والسنة القولية والعملية والإقرارية، وفي كُلِّ شيءٍ مِمَّا نَصَبَهُ مِنْ خَلْقِهِ لِخَلْقِهِ شَهَادَةً بِتَنْزِيهِهِ، قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: 44].

وألفاظ التسبيح كثيرة، منها أن يقول القائل: «سبحان الله»، يُكْرِرُهَا بلسانه، يَشْغَلُ

بها فِكْرَه، وَيَمْلَأُ قَلْبَه، ومنها الكلمتان الخفيفتان على اللسان، الثقيلتان في الميزان، الحبيبتان إلى الرحمن: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»⁽¹⁾، ومنها أن يَجْمَع إلى التسييح التحميد والتهليل والتكبير، فيقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»، وهذه التسييحة من أفضل أنواع الذكر كما صَحَّ في الحديث⁽²⁾، ومن ذلك التسييحة التي تَقَع دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ - رواها مسلم وغيره -: «تُسَبِّحُونَ، وَتُكَبِّرُونَ، وَتُحَمِّدُونَ، دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»، فذلك تسعة وتسعون تُحْتَم بقول المصلي: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، وهذه الكلمة التي يَحْتَم بها تسييحه ذاك هي أفضل ما قاله الأنبياء، قال عليه الصلاة والسلام: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»⁽³⁾.

وَلَعَلَّ الحديث الوارد في صحيح مسلم وغيره من التسييح دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ هو الأصل في اتِّخَاذ ما أشرَّتم إليه في السؤال من (سُبْح) خاصة، يَحْسِبُونَ بها التسييحات والتحميدات والتكبيرات متى يكمل العدد 99.

وَالْعَبْدُ غَنِيٌّ عَنْ عَدِّ حَسَنَاتِهِ، بَلْ هُوَ فِي حَاجَةٍ إِلَى عَدِّ سَيِّئَاتِهِ لِيَتَذَكَّرَهَا فَيَسْتَغْفِرَ اللَّهَ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: فضل التسييح، حديث (6406)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسييح والدعاء، حديث (2695)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) أخرجه مالك في الموطأ (ج 1/ص 214)، والبيهقي في الشُّنن الكبرى (ج 5/ص 190)، وعبد الرزاق في مصنفه (ج 4/ص 378)، مُرْسَلًا عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ. قال البيهقي: «هذا مُرْسَلٌ، وقد رُوِيَ عن مالك بإسناد آخر مَوْضُولًا، وَوَضَلَهُ ضَعِيفٌ». وقال ابن عبد البر في التمهيد (ج 6/ص 39): «لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، ولا أحفظه بهذا الإسناد مُسْنَدًا مِنْ وَجْهِ يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ، وقد جاء مُسْنَدًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ فَإِنَّهُ يَدُورُ عَلَى دِينَارِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَلَيْسَ دِينَارٌ يَمُنُّ يُحْتَجُّ بِهِ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَيْسَ دُونَ عَمْرٍو مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِيهِ».

منها، وما أتاه العبد من حسنات معدودٍ مكتوبٍ محفوظٍ، لا يُنَحَسُ شَعِيرَةٌ، فما حاجته إلى عَدِّهِ؟ وما أتاه من سيئات يُكْتَبُ عليه، فإن ذَكَرَهُ فاستغفر منه مُجِيتِ السيئة وكُتِبَتْ حسنة، فعَدَّ السيئات أجْدَى على المؤمن من عَدِّ الحسنات.

أما تقسيم (السُّبْحَةِ) إلى ثلاثة أقسام، كُلُّ قسم فيه ثلاثة وثلاثون، يُوضَع بعده شاهدٌ، فلَعَلَّ ما ذَكَرنا هو الأصل فيه، ولا يُقْصَد بهذا التثليث، فإن التثليث دين النصراني لا دين المسلمين، فما صادَفَ الباطل من دين النصراني فالأفضل تَرْكُهُ، والمسلمون لا يَحْطَرِبُ بِإِلَهِم باطل النصراني.

والسُّبْحَةُ - اليوم - موجودة في كُلِّ أنحاء العالم الإسلامي، وقد أعان على انتشارها الطُّرُق الصوفية التي اخترع لكل طريقة شيخُها أنواعًا خاصَّة من الذكر، وعددًا خاصًا منها يأتيه المُريد، ورَعَمَ لهم أنه ينال كذا وكذا به. وهذه الأذكار منها المقبول - وهو ما وَرَدَ عن النبي ﷺ - ومنها المردود وهو المُبتَدَع، ولا سِيَّما إذا صاحَبَهُ إدِّعاءات باطلة، فإن الله لا يُعْبَدُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ، وقد أنزله في كتابه، وبَلَّغَهُ رسوله، فإن وَصَلَ إلينا بِسَنَدٍ مقبول قِبَلنا، وإلا فهو رَدٌّ على صاحبه.

ولما نَزَلَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56]، سأله أصحابُه - وهم أرباب الفصاحة والبلاغة - : «كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟»، فعَلَّمَهُم الصلاة الإبراهيمية⁽¹⁾.

فَمَنْ اخترع صلاةً من عنده لأتباعه ثم رَعَمَ لهم أنها أفضل من الصلاة الإبراهيمية فقد كَذَبَ إن صَحَّ ما نُسِبَ إليه، وقد كَفَرَ إن رَعَمَ لهم أنها أفضل من الذكر بالقرآن.

توجد أسواقٌ للشُّبَحِ حتى في مكة والمدينة، وعلى بُعد أمتارٍ من الحَرَمِ المَكِّي والحَرَمِ المدني، ومنهما تُحْمَلُ أَطْنَانٌ إلى أطراف العالم الإسلامي، ولا بَرَكَةَ في هذه الشُّبَحِ نفسها؛

(1) سبق تحريجه.

لأنَّ أغلبها مصنوع في بلاد الكفار ثم حُمل إلى الحرم لِيُباع فيه، فأَيُّ بركة فيها؟

ومن الأقوام مَنْ يَحْمِل السُّبْحَةَ في يده لِمُجَرَّد الزينة، وقد لا يَحْطُر بِبَالِهِ أَنْ يَذْكُرَ بها اللهَ، وشاع هذا في (بَشَوَات) الشرق و(بَكَوَاتِه) وقلَّدهم غيرُهم. وفي بلادنا شاعت السُّبْحَةُ في الرِّقْبَةِ يَضَعُهَا كِبَارُ القوم و(الإخوان) لتكون لهم شَرَكًا لِيَصِيدَ ذوي الغُفْلان، وقد مرَّ علينا عهدٌ كانت اللَّحَى الطويلة، والسُّبْحَةُ الغليظة، والعِمَامَةُ الكبيرة، هي السَّمَاتُ الخاصَّةُ لِلْفَخَاخِ الْمُحَكَّمَةِ.

فإذا كان ولا بُدَّ مِنْ اتِّخَاذِ سُبْحَةٍ، فلتَكُنْ مكتومة عند صاحبها، يَسْتَعْمِلُهَا عند الحاجة، ويَحْرَصُ على إخفائها حتى يَتَقَيَّ التَّظَاهُرُ والمُراءاة، والأَفْضَلُ أَنْ يَجْتَنِبَهَا، فما لم يَفْعَلِ السَّلَفُ لا خير فيه، وَلَيْسَتْ عَمَلُ أَصَابِعِهِ فِي الْعَدِّ، وهي سُبْحَةٌ مِنَ الله لا صِقَّةٌ فيه.

دخول بيوت الناس من غير إذنهم

السؤال:

يتعلّق السؤال بِحُكْمِ دخول بيوت الناس من غير إذنهم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

دخول بيوت الناس من غير إذنهم وَرَدَ النهي عنه في كتاب الله، في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: 27].

فالعِلَّةُ المذكورة في الآية بأنَّ هذا الحُكْمَ خيرٌ لكم، فَتَصَوَّرْ أَنْ تكون بيتك مُباحة، أن

يَدْخُلَ إليها كُلُّ طَارِقٍ مِنْ غيرِ إِذْنِكَ، فَيَطَّلِعَ على ما لا تحب أن يَطَّلِعَ عليه أحد.

فاليوت ستر لنا، نستمع بها على انفراد، وهي حَجَرٌ على الخلق أن يطَّلِعوا على ما فيها من خارج أو يلجوها من غير إذن أربابها، لئلاَّ يطلع أحدٌ منهم على عورة.

وقد صحَّ فيها رواه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اطَّلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقُتُوا عَيْنَهُ». قال القرطبي: «قال بعضهم: لا ضمان عليه ولا قصاص، وهو الصحيح إن شاء الله»⁽¹⁾. يريد إن حاول أحدٌ أن يتجسس على أحد فتقطَّن له وفقاً عينه فلا ضمان عليه ولا قصاص.

وسبب نزول الآية أن امرأة سألت رسول الله فقالت: «إِنِّي أَكُونُ فِي بَيْتِي عَلَى حَالٍ لَا أَحِبُّ أَنْ يَرَانِي عَلَيْهَا أَحَدٌ، لَا وَالِدٌ وَلَا وَلَدٌ، فَيَأْتِي الْأَبُ فَيَدْخُلُ عَلَيَّ، وَإِنَّهُ لَا يَزَالُ يَدْخُلُ عَلَيَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِي وَأَنَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ؟»⁽²⁾.

وقد حرَّمت الآية دخول البيوت حتى الاستئناس وهو الاستئذان، ثم الإذن من أهلها في الدخول، ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: 28].

والسنة في الاستئذان ثلاث مرّات، قال مالك: «لا أحب أن يزيد أحدٌ عليها إلا إذا استيقن أنه لم يُسمع»⁽³⁾. وسُنَّه أن يقول: «السلام عليكم، أنا فلان، أَدْخُلُ؟»، ثم يُكرِّر السلام والاستئذان للدخول ثلاث مرّات، فإن لم يؤذَن له انصَرَفَ بعد ثلاث، كما فعل أبو موسى الأشعري مع عمر، وأنكرَ عليه عمر، فشَهِدَ له لدى عمر أبي بن كعب وأبو سعيد الخدري رضوان الله عليهم بأن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، رواه أصحاب الصَّحاح⁽⁴⁾.

(1) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 213.

(2) أخرجه الطبري في تفسيره. ج 19/ ص 147.

(3) انظر: ابن عبد البر. الاستذكار. ج 8/ ص 478، تفسير القرطبي. ج 12/ ص 214.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثاً، حديث (6245)، ومسلم في كتاب

الآداب، باب: الاستئذان، حديث (2153)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وهذه الحرمة للبيوت أقرتها القوانين الدولية في الأمم المتحضرة، فجعلت اقتحام البيوت بغير إذن من الشناعات، ولا يقع إلا بإذن السلطة القضائية عند الحاجة الضرورية، وبحضورها الرسمي.

حكم الاستمنا

السؤال:

ما قول الشارع في إنسان يقوم بعملية الاستمنا (ينكح يده)، وهو ما يُسمى في لغة الأدب (جلد عميرة)، يفعل ذلك عمدًا بإشارة من الطبيب.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

هذه عملية مُضِرَّةٌ بالجسم، كما هي مُضِرَّةٌ بالدين والأخلاق، والدواءُ الصحيح لها والشافي منها هو ما وصفه النبي ﷺ في قوله: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»، رواه أصحاب الصَّحاح⁽¹⁾.

والباءة: القدرة على الزواج وتكاليفه، ومنها أن يكون سليلًا يأتي النساء، فمن لم يستطع هذه التكاليف لِفَقْرِهِ أو عَجْزِهِ عن تكاليف الزواج مع قدرته على النساء، فدواء شَبَقِهِ وَعُلْمَتِهِ أن يصوم، فإن الصوم يكسر عُلمته، والصائم يُراقب ربّه فلا يقع في الحرام.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزبة، حديث (1905)، ومسلم في كتاب النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنّه، حديث (1400)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وقد أمر الله مَنْ لم يجد طَوْلاً للنكاح أن يتعفف حتى يُغنيه الله مِنْ فضله، قال سبحانه: ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33]، والله قادر على كل شيء، ومحوّل الأحوال، وفضله كبير، ونعمه كثيرة.

والاستمناء باليد (جلد عُمَيْرَة) نكاحٌ لبعض، وَمِنْ عَمَلِ القوم العادين المعتدين؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ ۖ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۖ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَتَعَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۖ ﴿٧﴾﴾ [المؤمنون: 5 - 7]، فَمَنْ زَنَى فهو عَادٍ، وَمَنْ لَاطَ - ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى - فهو عَادٍ، وَمَنْ أَتَى حيوانًا فهو عَادٍ، وَمَنْ نَكَحَ يَدَهُ فهو عَادٍ.

غزوات الإمام عليّ كرم الله وجهه

السؤال:

أكتب إليكم بهذه الرسالة راجيًا أن تتفضلوا بالردّ.

هناك كثير من الناس يقولون بأنّ عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه له غزوات لم نقرأ عنها. هي - على سبيل المثال -: غزوة بئر العلم، يقولون تحارب فيها مع الحنّ، وغزوة وادي السيسبان.

فما قولكم في هذا؟ وما هي غزوات الإمام عليّ؟ والسلام عليكم ورحمة الله.

ع. صالح (قائلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الإمام عليّ كرم الله وجهه من الخلفاء الراشدين، وهو الرابع فيهم، وليّ الخلافة قبله

أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم جاء من بعدهم، فسلك منهاج النبي ﷺ مثلهم رضي الله عنهم أجمعين. أسلم عليٌ وعمره عشر سنوات، فلم يسجد لصنم قط، ولما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة تركه نائماً في فراشه، ثم أدى أمانات النبي ﷺ إلى أهلها، ثم هاجر إلى المدينة. وبعد غزوة بدر رَوَّجه ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين، فولدت منه السبطين: الحسن والحسين، سيِّداً شباب أهل الجنة.

وقد كان عليٌّ بطلاً مغواراً، وفارساً لا يُشَقُّ له عُبار، ظهر بلاؤه يوم بدر، فقتل من الكفار - مع حمزة - ثيِّفاً وعشرين من أبطال قريش⁽¹⁾، وفي غزوة الأحزاب قتل فارس قريش عمرو بن عبد ود⁽²⁾. وقتل يوم أُحد كثيراً من أبطال قريش من حاملي اللواء وغيرهم⁽³⁾، وفتح حصون خيبر، وقتل بطل اليهود (مرحب)⁽⁴⁾.

والغزوات التي حَصَرها هي كلُّ الغزوات التي غزاها النبي ﷺ بنفسه - وهي 27 غزوة - ماعداً غزوة تبوك، فإن النبي تركه في أهله، وقال له: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»⁽⁵⁾، إشارة إلى قوله تعالى - حكايةً عن موسى لهارون -: ﴿أَخْلَفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلَحَ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: 142].

وبعد موت النبي ﷺ لزم المدينة؛ لأنَّ الخلفاء كانوا لا يَسْتَعْنُونَ عنه في الاستشارة وتدبير أمور المسلمين، وكان عمر يستعين به في حلِّ المُعضلات. فلما بُويع علي بالخلافة بعد مقتل عثمان رضي الله عنهما، خرج إلى العراق، ووقع الخلاف عليه، وقتله عبد

(1) انظر: ابن هشام، السيرة النبوية. ج 1/ ص 708 - 713.

(2) السيرة النبوية. ج 2/ ص 225.

(3) السيرة النبوية. ج 2/ ص 127.

(4) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة ذي قرد وغيرها، حديث (1807)، عن سلمة بن عمرو بن الأكوع رضي الله عنه.

(5) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حديث (2404)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

الرحمن بن مُلْجَم - لعنه الله - في صلاة الصبح يوم 17 من رمضان عام 40 من الهجرة، في مسجد الكوفة، وعُمره 63 سنة، فهو شهيد كما بَشَّرَهُ النبي ﷺ⁽¹⁾.

وقد نَسَجَ الشَّيْعةُ خرافات كثيرة حول سيرة عليٍّ، ومنها ما ذَكَرْتُمْ مِنْ قتاله كَفَرَةَ الجِنِّ، وهذا كَذِبٌ لَا يَصِحُّ، فَإِنَّ رسولَ الله ﷺ لم تُثَبِّتْ له هذه الفضيلة، والإنسُ غيرُ مأمورين بقتال الجِنِّ، وهو لَا يَرَوْنَهُمْ فكيف يُقاتلونهم، وكَفَرَةُ الجِنِّ شياطين، واللهُ يقول عن إبليس وجنوده: ﴿إِنَّكُمْ يَرْتَكِبُكُمْ هُوَ وَفِيْلَهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: 27].

وإذا أُرِدَتْ أَنْ تُعرفَ الغزوات والسَّرايا بأسمائها، فعليك بشراء كتاب "سيرة ابن هشام"، ففيها تفصيل كلِّ هذه الغزوات التي غزاها رسول الله ﷺ، والسَّرايا التي حَضَرَهَا أصحابُهُ ولم يَحْضَرْها. والكتابُ موجودٌ مطبوعٌ في أربعة أجزاء كبيرة.

1400 / 03 / 07 هـ / 1980 / 02 / 23 م

حُكْمُ التَدْخِينِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

السؤال:

سألتني جارة عن التدخين، هل هو حرام على النساء أم حلال؟ مِنْ فضلكم أجبوا عن هذا السؤال؛ لأني لا أعرف الجواب.

ب.ج

(1) عن جابر بن سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: «قَالَ ﷺ لِعَلِيٍّ: "مَنْ أَشَقَى الْأَوَّلِينَ؟" قَالَ: عَاقِرُ النَّاقَةِ. قَالَ: "فَمَنْ أَشَقَى الْآخِرِينَ؟" قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "قَاتِلُكَ". قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج 7/ ص 74): «أخرجه الطبراني، وله شاهدٌ مِنْ حديثِ عمار بن ياسر عند أحمد، ومِنْ حديثِ ضُهير عند الطبراني، وعن عليٍّ نفسه عند أبي يعلى بإسنادٍ لِيْن، وعند البزار بإسنادٍ جيِّد».

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الخطاب - خطاب الشرع - في مثل هذه الأحكام يشمل الرجال والنساء، فما يَحْرُم على الرجال يَحْرُم على النساء، وما يَحِلُّ لهنَّ يَحِلُّ لهنَّ، وهكذا الحُكْم في المأكولات والمشروبات، لا فَرْق بين الرجال والنساء.

ولكن العادة قد تُفَرِّق بين الصَّنَفين، فتجعل بعض الأشياء في الرجال أهْوَن منها في النساء، وبعضها في النساء أقْبَح منها في الرجال في بعض الأمور، ومن ذلك تدخين التبغ بجميع أنواعه، فقد جَرَّت العادة عندنا - وخصوصاً في مجتمعنا الجزائري - بأن تدخين المرأة أشدُّ قُبْحاً ونُكْراً من تدخين الرجل، والمرأة عندنا لا تُدَخِّن إلا إذا كانت مُتفرنسة، أو مُسترجلة تَغْشى مجالس الرجال، وتختلط بهم، وتتساهل معهم، كما يكون ذلك في مجتمع المُتفرنسين والمُتفرنسات، أو المُمثِّلين والمُمثِّلات في المسرح أو السينما.

وحتى لو كانت المرأة المُدخِّنة وطنية صميمة، ومسلمة عفيفة، لا يَتَطَرَّق إلى أسرتها أو سيرتها الشُّبُهات، فإنها إذا دَخَنَتْ لَفَتَتْ إليها الأنظار، وعَرَضَتْ نَفْسَهَا لسوء الظَّنِّ وقالة السوء، وما كُلُّ الناس يَطَّلِع على سِرِّها وعلايتها، وقد يَحْكُمُونَ بظاهر حالها.

من أجل هذا نقول: إذا تَحَقَّق هذا في امرأة ما، وَسَبَّب لها التدخين سُوء السُّمعة، وجعل عَرَضها غَرَضاً لأقوال السُّفهاء من الناس، وجب عليها اجتنابُه، وحَرُم عليها فِعْلُه.

ثم نقول: إنَّ التدخين يُسَبِّب لصاحبه آفات كثيرة: منها الرائحة الكريهة تَخْرُج من فمه، وتُنْفَر منه جلسَه، فلا يُطِيق أحدُ القُرب منه، ويَلْقَى مَنْ أراد أن يُسَلِّم عليه مشقة شديدة، وقد يُسَبِّب له التدخين تَغْييراً في أسنانه أو في لُثَّة فمه، وذلك قبيح في الرجل، ولكنه في المرأة أقْبَح، وقد يُسَبِّب لها ذلك نَفَرَةً حليها منها، وكراحتها لها، وتطليقه إياها، فإذا اشتهاها وأراد أن يَشُمَّها ويدْنُو منها أصابته الرائحة الكريهة في أنفه.

وقد أوصت المرأة⁽¹⁾ العربية بنتها - عند زواجها - ألاَّ يَشُمَّ منها زوجها رائحة كريهة، ولا يرى منها إلاَّ المنظر الجميل.

ثانيًا: حُكْم التدخين:

فقد اختلف فيه بين العلماء بالحُرمة والكراهة، ذلك أنَّ نبات التبغ لم يكن معروفًا في الجزيرة العربية في عهد رسول الله ﷺ، ولم يكن مُستعملًا، فلم يرد فيه نصٌّ خاص به في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ يُحرِّمه أو يُحلِّله، ولهذا وقع الاختلاف في حكمه. قالت طائفة منهم: هو جائز، لعدم النصِّ على تحريمه؛ لأنَّ الأصل في الأشياء الإباحة حتى يردَّ النصُّ بحُكم فيتَّبَع.

وقالت طائفة: هو حرام؛ لأنه خبيث الرائحة، مُضِرٌّ بالصَّحَّة، مُتْلِفٌ للمال. فأما خُبثُه فمعلوم بحاسة الشَّم، وبما يتسبَّب لِإِسْتِعْمَالِهِ في رائحة كريهة جدًا تخرج من فمه، وقد حرَّم الله جميع الخبائث، قال تعالى في صِفَةِ نبيِّنا عليه الصلاة والسلام: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: 157]. وأما أضراره بالصَّحَّة، فإنَّ علماء الصَّحَّة وأطباء الأبدان - من كبار علماء العالم المعاصرين - قد أجمعوا على أنه يُصيب الجسم بالضرر البالغ، ويتسبَّب في أمراض منها السرطان، ويُعقِّد أمراض الجهاز التنفسي والهضمي. وأما إتلافه للمال، فإنَّ مُدْمِنِيهِ يَسْتَهْلِكُونَ في الإنفاق عليه قَدْرًا مُعْتَبَرًا من مِيزَانِيَتِهِمْ، تُحْرَق وتذهب هباء.

وهذه المُبررات المذكورة للمنع حُرِيَّةٌ بترجيح هذا القول، وهو التحريم على

(1) هي أُمَامَةُ بنت الحارث، من بني شيبان، اشتهرت بالفصاحة والعقل وسداد الرأي. عاشت في العصر الجاهلي، وكان زوجها - عوف بن مُحَلِّم الشيباني - سيِّدًا في قومه. ولَمَّا خَطَبَ مَلِكُ كِنْدَةَ: الحارث بن عمرو، ابنتها أُمَ إِيَّاس، أوصَتْها أمُّها بوصية تُعَدُّ من أفضل ما قيل في موضوعها، بيَّنت فيها دعائم الحياة الزوجية الناجحة، وما يجب على المرأة تجاه زوجها. انظر هذه الوصية في: الميداني. مجمع الأمثال. ج2/ص262.

الإطلاق، وقد يَتَعَيَّن القول بتحريمه في بعض الأحوال في رأينا كما يأتي:

ثالثاً: فَيَتَعَيَّن القول بتحريمه إذا حَكَمَ الطبيب على إنسان بأن التدخين يَتَسَبَّب له في ضرر بليغ أو هلاك وشيك، وكذلك الأمر إذا عَلِمَ الإنسان ذلك مِن نفسه أو ظَنَّهُ بالتجربة، مثل المصاب بالسُّلِّ (البرد)، والمصاب بالضَّيقَة (لازم Asthme)، والمصاب بأمراض القلب أو التنفُّس، هؤلاء كُلُّهم يَحْرُم عليهم تناول التبغ بجميع أنواعه، لِتَحَقُّق ضرره، وهكذا يَحْرُم على الإنسان أن يُلقِي بنفسه إلى التهلكة، قال تعالى: ﴿وَلَا تُقْلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195]. ومن أجل هذا وجب التيمم لِمَن خاف الهلاك على نفسه باستعمال الماء، ووجب الإفطار في رمضان لِمَن خاف على نفسه الهلاك بالصوم، وكذلك كُلُّ طعام أو شراب يَلْحَق به الهلاك أو الضرر الشديد لِمُسْتَعْمِلِهِ لا يُجُوز له أن يَتناولَه.

رابعاً: مَنْ لم يَقُلْ بِحُرْمَتِهِ قال بكراهته، والفرق بين الحُرْمَة والكراهة أنَّ العقاب على الفعل مع الحُرْمَة، والثَّوَاب في التَّرك، وأمَّا الكراهة فالثَّوَاب على التَّرك، ولا عِقَاب على الفعل.

وخُلاصة القول: أنَّ التدخين - في الرجال والنساء - عادةٌ كريهة، ولكنها في النساء أشدُّ قُبْحاً وكراهة، فإن تَسَبَّب التدخين لِمُسْتَعْمِلِهِ في ضرر جسمي أو ضرر معنوي حَرَّمَ عليه. والله أعلم.

25 ربيع الثاني 1403 هـ / 08 فبراير 1983 م

كشفُ العورةِ والمتعة الحلال

السؤال:

إنَّ الله تعالى خَلَقَنَا في هذه الدنيا لِتَمَتُّعَ فيها، إذن فلماذا المرأة لا تكشف فَرْجَهَا إلَّا لزوجها؟ لماذا لا تَمَتُّع بالحياة إذا كانت شريفة، دون أن تَضُرَّ أحداً؟

و. زينب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

المرأة والرجل سواء في كشف العورة المغلطة، حرام على الرجل كما حرم ذلك على المرأة، فهو أيضاً [يجب]⁽¹⁾ أن لا يكشف عورته أمام أحد من الناس - رجلاً أو امرأة - إلا أن يكون زوجها.

فأما الزوجان، فيحِلُّ لكل منهما أن يرى من صاحبه جميع الجسد، بما في ذلك الفرج، ولا حرج ولا إثم في الرؤية أو اللمس لأي جزء منه، غير أن كمال الأدب التزُّعُّع عن كشف الفرج - ولو في الخلوة - أو النظر إليه، فقد يرى منه الزوج أو الزوجة ما يستقبِّحُه، ولأمر ما سُمِّيَ في اللغة (السَّوَّة)، وقد قالت السيدة عائشة في حياتها الزوجية مع رسول الله ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي»⁽²⁾، وفي هذا التعبير كمال الأدب، وفي هذا السلوك كمال التربية.

إن الله سبحانه وتعالى ما خلق الإنسان للمتعة فقط، وإنما خلقه وأنعم عليه بنعم كثيرة لا تُحصى، ومن أجلها وأعظمها عليه الحياة والإحساس والعقل، جمعهنَّ له، وميَّزه بذلك وفَضَّله على سائر المخلوقات، ولو شاء لجعله جهاداً لا إحساس فيه ولا حياة، أو حيواناً أعجمياً لا ينطق ولا يعقل، ولهذا التكريم حمَّله الأمانة فحمَّلها، وكلفه

(1) بياض بالأصل، وما أثبتناه بين معقوفتين هو الذي يقتضيه السياق.

(2) أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ وأدابه (ج3/ص463)، وفي إسناده محمد بن القاسم الأسدي الكوفي. قال الذهبي في ميزان الاعتدال (ج4/ص11): «كذَّبه أحمد بن حنبل والدارقطني... وقال النسائي: ليس بثقة».

وأخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح، باب: التستر عند الجماع، حديث (1922)، وأحمد في مُسنده، حديث (24344)، عن مَوْلَاةٍ لعائشة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «مَا نَظَرْتُ، أَوْ مَا رَأَيْتُ فَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطُّ». قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج1/ص85): «إسناده ضَعِيف، مَوْلَى عَائِشَةَ لَمْ يُسَمَّ».

التكاليف، وأرسل إليه الرُّسل مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ بالشرائع، وأوجب عليه عبادته: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]، فَمَنْ أطاع واستجاب في حياته استحقَّ النعيم المُقيم والسعادة الأبدية في الآخرة، وَمَنْ أعرض وتولَّى حَقَّ عليه العذاب.

وَمِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى الْإِنْسَانِ - رجلاً أو امرأة - أَنْ أباح له أَنْ يُشبع ما رُكِّبَ فيه مِنَ الغرائز والنزوات، وما زُيِّنَ له مِنَ الشهوات، وَشَرَعَ لذلك حدوداً يُوقِفُ عندها، وَمَنْ تَجَاوَزَهَا ظَلَمَ نَفْسَهُ وظَلَمَ النَّاسَ.

نقول هذا جواباً عن قولك: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لِنَتَمَتَّعَ فِيهَا»، فالغرض الأسمى مِنَ الْخَلْقِ معرفةُ اللَّهِ وعبادته، ثم عمارة الأرض بالخير والصلاح والإحسان، وهذا مُستفادٌ مِنْ قولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56] - وَإِنَّ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ مُتْعَةَ الرُّوحِ الْعُظْمَى الَّتِي لَا تُسَاوِيهَا مُتْعَةُ جَسَدِيَّةٍ مَادِيَّةٍ عِنْدَ الْعَارِفِينَ - وقوله: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]، وقوله: ﴿أَنْتَ الْأَرْضُ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: 105].

وَمِنْ وسائلِ عمارة الأرض التَّنَاسُلُ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّنَاسُلُ بِوَسْطَةِ (الْجَمَاعِ) بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ اللَّذَّةَ الْكُبْرَى حَتَّى يَهْوَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ آلامِ الْحَمْلِ وَالْوَضْعِ وَالتَّرِيَةِ الْأُولَى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصْلَتُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15].

فهذا الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة قد يكون حلالاً طيباً، مُرَغَّباً فيه، مُثَابَاً عليه، إِذَا حَصَلَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحُدُودِ الْمَشْرُوعَةِ، وَقَدْ يَكُونُ حَرَاماً خَبِيثاً إِذَا وَقَعَ بَيْنَ زَانٍ وَزَانِيَةٍ.

وَفِي الْحَقِيقَةِ إِنَّ الْإِتِّصَالَ غَيْرَ الْمَشْرُوعِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لَا يُحَقِّقُ وَصْفَ الْمُتْعَةِ، لِأَنَّ

يَتَّبَعُهُ مِنْ عَذَابِ نَفْسِي يَلْحَقُهَا، وَلَمَّا يَتَرْتَّبْ عَلَيْهَا مِنْ عَوَاقِبِ وَخِيمَةٍ، وَخُصُوصًا بالنسبة للمرأة التي يمكن أن (تَحْمِلَ) مِنَ السَّفَاحِ، وهذا الحمل قد يَعِيشُ فِي مَهَانَةٍ وَاحْتِقَارٍ فِي الْمَجْتَمَعِ فِي نَفْسِهِ، وَيَتَسَبَّبُ فِي ذَلِكَ لِأُمِّهِ، وَقَدْ تَضَطَّرُّ إِلَى التَّخَلُّصِ مِنْهُ بِإِسْقَاطِهِ وَهُوَ جَنِينٌ، أَوْ بِقَتْلِهِ بَعْدَ مِيلَادِهِ، وَبِذَلِكَ تُضَيَّفُ إِلَى صِفَتِهَا زَانِيَةٌ صِفَةً أُخْرَى وَهِيَ (قَاتِلَةٌ)، وَأَيُّ النَّاسِ قَتَلَتْ؟ إِنَّهُ وَلَيْدُهَا! إِنَّهَا حَسْرَةٌ تَبْقَى مَعَهَا إِلَى آخِرِ حَيَاتِهَا.

وَمِمَّا يَلْحَقُهَا مِنَ الْأَضْرَارِ اشْتِهَارُ أَمْرِهَا بِالزَّانَا، فَإِذَا كَانَتْ زَوْجَةً فَضَحَّتْ زَوْجَهَا، وَإِذَا كَانَتْ أُمًّا فَضَحَّتْ أَبْنَاءَهَا، وَشَكَّكَتْ فِي نَسَبِهِمْ، وَهِيَ فِي كُلِّ حَالٍ تَفْضَحُ أَبَاهَا وَأُمُّهَا وَإِخْوَانَهَا.

لَا يَصِحُّ أَبَدًا أَنْ تَكُونَ الزَّانِيَةُ شَرِيفَةً، كَمَا لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ أَنَّهَا يَفْعَلُهَا لَا تَضُرُّ أَحَدًا، بَلْ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَضُرُّهُ نَفْسُهَا، ثُمَّ أَهْلُهَا جَمِيعًا، ثُمَّ الْمَجْتَمَعُ، وَقَدْ تَكْتَسِبُ مِنَ الزَّانِي مَرَضًا خَطِيرًا، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكْتَسِبَ مِنْهَا هِيَ الْمَرَضُ، ثُمَّ يَكُونَانِ سَبَبًا فِي انْتِشَارِهِ فِي الْمَجْتَمَعِ، فَالزَّانَا فَاحِشَةٌ مَرْدُودَةٌ، وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فِيهِ سَوَاءٌ فِي الْإِثْمِ وَازْدِرَاءِ الْمَجْتَمَعِ، وَالضَّرَرُ فِيهِ ظَاهِرٌ فِي الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ مِمَّا هُوَ فِي الرَّجُلِ، لِلْعَوَاقِبِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالْمُؤْمِنُ وَالْمُؤْمِنَةُ يَتَمَتَّعَانِ بِالْمُتَعَةِ الْحَلَالِ بِالزَّوْاجِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ نِكَاحًا فَلْيَصْبِرْ حَتَّى يُغْنِيَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33]، وَقَالَ فِي تَحْرِيمِ الزَّانَا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32].

فَمَنْ اسْتَعَفَّ وَانْتَظَرَ النِّكَاحَ تَمَتَّعَ بِالْحَلَالِ الطَّيِّبِ، وَنَالَ الثَّوَابَ مِنَ اللَّهِ عَلَى مُتَعَتِهِ، كَمَا صَحَّ فِي الْحَدِيثِ ⁽¹⁾ أَنَّ لَهُ أَجْرًا إِذَا وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ، كَمَا عَلَيْهِ وَزْرٌ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي حَرَامٍ، كَمَا قَدْ يَنَالُ الْوَلَدَ، وَالْوَلَدُ مِنْ زِينَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابُ: بَيَانُ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، حَدِيثٌ (1006)، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمَنْ لَمْ يَتَنَظَّرْ وَاسْتَعْجَلَ الْحَرَامَ، فَقَدْ يَسْئُرُهُ اللَّهُ بِسْئَرِهِ، ثُمَّ يَتُوبُ إِلَيْهِ، فَيَقْبَلُ تَوْبَتَهُ، وَقَدْ يَنَالُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ آلَامٍ وَمِنْ خِزْيٍ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَلْعَذَابٍ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَخْزَى. نَسْأَلُ اللَّهَ السَّتْرَ وَالْعَافِيَةَ.

11 ربيع الثاني 1403 هـ / 25 جانفي 1983 م

ما حُكِمَ هذا الكذب على أمِّي؟

السؤال:

لديّ دفتر للتوفير، أدخرت فيه نقودًا لا تعلم بها أمِّي، ولا يعلم بها أحدٌ من العائلة، اقتطعتُ المالَ المدَّخَر من أجرتي الشهرية. إنني أدَّعي أُمَامَ أمِّي بأنِّي أقبض قليلًا، هو ما أدفعه إليها، مع أنني أقبض أكثر من ذلك، وهذا لا يعني أنني أبذّر المال، وإنما أُوَفِّره لصالح أمِّي، وسيكون مفاجأة لها؛ لأنِّي لو أعطيتها كلَّ المرتب لصرفته كلّهُ دون أن تنتبه. فما حُكِمَ هذا الكذب على أمِّي، وهذا التصرف مني؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إذا كنتِ تقولين لها: «أقبض قليلًا»، فلا حرج في ذلك؛ لأنَّ كلَّ عددٍ مهما ارتفع قليلٌ بالنسبة إلى ما فوقه، وإلى ما يرغَب فيه الإنسان، فكلَّمَا أُعْطِيَ مِمَّا يَوْدُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ صار قليلًا عنده، ووَدَّ أَنْ يُعْطَى أكثر، وما دام الغرض صحيحًا فلا مؤاخَذة في مثل هذا. والاقتصاد محمود، والتبذير حرام. وهذا التصرف سديدٌ حسنٌ، يَدُلُّ على نباهة وحرَم، وما دامت الفتاة تعرف من عادة أمِّها أنها تُنفق كلَّ ما يصل إلى يدها من أجرتها، فلا بأس أن تحتال عليها بالقول لادِّخار بعض مُرتبها، ومِمَّا يُحَمَّد من قولها - كما جاء فيه - أنها تُوفِّر هذا المال لصالح أمِّها، وأنها بذلك تُعِدُّ لها مفاجأة لتسرَّها، بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا.

ولكنني ألاحظ لها أنه لا ينبغي أن يكون هذا هو الغرض وحده، بل يجب أن يكون هذا الادّخار لفائدة الفتاة نفسها أيضًا؛ لأنها يجب أن تضع في برنامجها الزواج، وإنهاء عهد العزوبية الصّعب، والزواج يحتاج إلى بناء بيت، ومصاريف باهظة، ولا شكّ أنّ أكبر مفاجأة تُعَدُّها لأمّها هي (عريس) يتقدّم لخطبتها، فعليها أن تُفكّر في نفسها كما تُفكّر في إرضاء أمّها ومسرّتها، ولا شيء يُعادل سُرور الأمّ بزواج ابنتها. فلتُفكّر هذه الفتاة في الحصول على (عريس)، ولتساعد أمّها على وجوده، وبذلك تتخلّص نهائيًا من حياة مضطربة، ومن الخروج مع (الأصدقاء) والتعرّض للأخطار، ففي أحضان زوجها ستجد الاستقرار والسكون، والمحبة والمتّع والحلال، وكلّما عطّشت ارتوت.

وإنما أقدمتُ على تقديم هذه النصائح لها؛ لأنها إذا بقيت - من أجل عائلتها - دون زواج مُدّة أخرى طويلة، فربما تحطّمت حياتها - لا قدر الله - وربما سَطَا عليها أحدُ (أصدقائها) في لحظة ضعف، وقد خلق الله الإنسان ضعيفًا.

ولا شكّ أنّ أمّك - إذا كانت تُحبُّك كثيرًا، وتُفكّر فيك كما تفكّر في غيرها - ستكون فرحتها أكثر بزواجك، وإن رأيت أنها تُعارض زواجك من أجل مُرتّبك فطمّئنيها بأنك ستُبيّن لها مُرتّبًا شهريًا يتواصل.

حكم الإسلام في أطفال الأنابيب

السؤال:

تلقّينا سؤالاً من إدارة الضمان الاجتماعي يتعلّق بعملية الإخصاب الخارجي (ولد الأنبوب)، التي توصل إليها العلماء في السنوات الأخيرة، والتي يتّجه إليها بعض الناس في حالة عقم المرأة، وجرحها على الولادة.

وصورتها: أن يؤخذ المنّي ويدخل إلى رحمها، فيلقح الحيوان المنوي بويضة المرأة دون عملية جماع، وتُحمل المرأة من هذا التلقيح، وقد جُرب هذا مرارًا في نواحي العالم. ما

حُكْمُ هَذَا الْعَمَلِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟

م. القاسمي (الجزائر)

الجواب⁽¹⁾:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: قول السائل: «عُقِمَ المرأة»، غير صحيح؛ لأنها قد تكون قادرة على الحبل، وإنما العيب في رَحِمِهَا، فقد لا تَحْمِلُ مِنْ عملية الجماع، وزوجها صحيح، فيضطرُّ الأطباء إلى الجُمْع بين نُطْفَتِهِ (حيوانه المنوي) والبُويضة. أمّا إذا كان عقيمًا، فيكون حيوانه المنوي غير صالح للإخصاب، أو في رَحِمِهَا عيبٌ لا تَحْمِلُ معه أصلاً.

ثانياً: إذا كان المنيّ منيَّ زوجها، والبُويضة منها، وتَحَلَّقَ الجنين منه، فالولد شرعي، يَلْحَقُ بالزوج بإجماع علماء المسلمين، ولا صَيَّرَ على المرأة بِمَا صَنَعَتْ؛ [لأنها حَمَلَتْ مِنْ مَنِيَّ زوجها].

وإن كان المنيّ مِنْ غير زوج المرأة، [فالعَمَلِيَّة حرامٌ وإن كان] الولدُ شرعيًّا لاحتِقًا بالزوج أيضًا؛ لأنها ما دامت مُتَزَوِّجَةً، فالولدُ لِلْفِرَاشِ، إلّا أن يَنْفِيَهُ الزَّوْجُ بِلَعَانٍ [فَيَنْتَفِي] مِنْهُ، وَيَلْحَقُ بِهَا. وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ حُرْمَةً مُؤَكَّدَةً، وَيَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى عَمَلِهَا وَيَرْضَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الدِّيَانَةِ، رَضِيَ أَنْ تَحْمِلَ امْرَأَتُهُ مِنْ غَيْرِ نُطْفَتِهِ، وَالذِّيُوثُ لَا يَشُمُّ رَائِحَةَ الْجَنَةِ.

وإنما اعتُبرَ الولدُ شرعيًّا لقوله ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»⁽²⁾، فِي قِصَّةِ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ الْمَشْهُورَةِ، وَقَدْ حَكَمَ بِنُتُوَّةِ الْوَلَدِ لِرَمْعَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - زَوْجَهُ

(1) ما بين معقوفتين في هذه الفتوى سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِنَ الْأَصْلِ.

(2) أخرجه البخاري في كتاب البَيُوع، باب: تَفْسِيرُ الْمُشَبَّهَاتِ، حَدِيثُ (2053)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَانْظُرِ الْقِصَّةَ فِي فَتَاى: حُكْمُ الزَّوْاجِ بِالرَّبِيبَةِ.

سَوَدَةَ رضي الله عنها - أن تَحْتَجِبَ منه، مع أنه حَكَمَ بأنه أخوها [وُلِدَ على فراش أبيها].

ثالثًا: قولكم: «إنه يَمَّا تَوَصَّلَ إليه العلم الحديث»، غير صحيح، فهذه العملية يَمَّا اتَّفَقَ علماء المسلمين على جواز وقوعها، وقِيلُوا ذلك، وهو أن المرأة قد تَحْبِلُ دون عملية جنسية، وبدون إيلاج، وقد وقعت في زمن أحد الخلفاء الراشدين، تزَوَّج شيخ فتاة عذراء، ولم يَسْتَطِعْ افْتِضاضُهَا، وإِنَّمَا كَانَ يُمْنِي خَارِجَ الرَّحِمِ، وَحَمَلَتِ الْعَذْرَاءُ، وَنَفَى الرَّجُلُ حَمْلَهَا، فَأُفْتِيَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بأنَّ الولدَ مِنْ زَوْجِهَا، بَعْدَ أَنْ عَلِمَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُجَامِعُهَا، وَيُمْنِي فِي خَارِجِ فَرْجِهَا، وَمَرَّ عَلَى زَوَاجِهَا أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِالزَّوْجِ، وَأَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ الصَّحَابَةُ.

وقال أبو الوليد الباجي الأندلسي: «أَنَّ مَنْ وَطِئَ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ، وَدَخَلَ مِنْ مَائِهِ فِي قُبُلِهَا، أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهُ وَلَدٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُ وَلَدٌ لَمْ يَجِبْ عَلَى مَنْ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ [حَدُّ]، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُبَاشَرُ لَهَا وَطِئَ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ»⁽¹⁾. لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُوجِبُهُ هُوَ مَغِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ، وَهَذَا نَصٌّ يُثْبِتُ إِمْكَانَ الْحَمْلِ دُونَ إِيْلَاجٍ.

وفي عهد عثمان رضي الله عنه - كما روى مالك في الموطأ: «أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَتَى بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ. فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهَا...»، وَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْقُرْآنَ حَكَمَ بِأَجْلِ حَمْلِ الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ أَقْلَ أَجَلٍ بَيْنَ الدَّخُولِ وَالْوَضْعِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

فإذا وَقَعَ الْعَقْدُ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أُمِكنَ اجْتِمَاعُهُمَا، فَالْحَمْلُ لَاحِقٌ بِالزَّوْجِ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلْعَانٍ. وَاشْتَرَطَ الْمَالِكِيَّةُ إِمْكَانَ اجْتِمَاعِهِمَا اخْتِرَازًا يَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ اجْتِمَاعُهُمَا، كَأَنْ تَكُونَ بِالْأَنْدَلُسِ وَهُوَ بِخُرَاسَانَ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بِلْعَانٍ لِنَفْيِ الْوَلَدِ، وَعَمَّمَ الْحَنْفِيَّةُ الْحَاقَّ الْوَلَدَ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ⁽²⁾ لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ.

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 138.

(2) أي قوله ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ».

رابعاً: لا يجوز لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُقدِّم على عملية الأنبوب وهي تعلم أن المنيَّ لغير زوجها؛ لأنها أتت بيْهتانٍ عظيم، وألحقت الولدَ بغير أبيه، وعرضته للمهانة في حياته، إذ يعيش بينهم بغير أبٍ معروف، ولا يجوز لزوجة هذه المرأة أن يقرَّها على ذلك، وأن يرزى بولدٍ من غير نطفته، تحمِل به امرأته، [ويُعتبر ديوثاً لا يشمُّ رائحة الجنة].

خامساً: إذا كان الذي قام بالتلقيح الصناعي هو الزوج نفسه، ومن مائه وقع التلقيح، فلا حرج عليه، ويجوز بإطلاق.

وأما إذا قام بالتلقيح طبيب أجنبي، ففعله حرام؛ لأنه يكشف المرأة، ويطلع على عورتها، [فهو حرامٌ إلا في الضرورة]، فيُعاملُ مُعاملة الضرورة، كالولادة، وكالعلاج من المرض، لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119]، ولقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173].

09 صفر 1407هـ / 13 أكتوبر 1986م

تشريح جثة الإنسان وحكم نقل بعض الأعضاء

السؤال:

فحوى السؤال الوارد من بعض المصالح المختصة بوزارة التعليم العالي عن حكم الإسلام في تشريح جثث بعض الموتى بقصد التعليم في الطب، وتدريب الطلبة على إتقانه عملياً، مع العلم أن هذه الجثث تُجمع إليها أعضاؤها بعد الفراغ من التشريح، وتُدفن.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: التشريع - مُطلقاً - جائز للمصلحة، ممنوعٌ للعَبَث، فإذا كان جسم المريض في حاجة إلى جراحة اقتضاها نظرُ الطبيب، جاز للمريض أن يأذن له في العلاج بها، وجاز للطبيب أن يباشر ذلك في جسمه.

وقد وقع بعض ذلك في عهد الصحابة والتابعين، من ذلك إذنُ عروة بن الزبير رضي الله عنهما لطبيه أن يَبْرُرَ رجله، فلم يُنكَرْ عليه⁽¹⁾.

ثانياً: نَصَّ فقهاؤنا على جواز شَقِّ بطن الميت في بعض الحالات، كاستخراج مالٍ له بالَّ ابتَلَعَه لغرض صحيح أو فاسد؛ لأنَّ في دَفْنِهِ به إضاعةٌ لِمَالٍ، وإضاعةُ المالِ مِنْهِيٌّ عنها حرامٌ، ومثُلُ شَقِّ بطن امرأةٍ مَيِّتَةٍ ذات جنين حيٍّ يَضْطَرُّ في جوفها، وتُرْجى حياته ببلوغه الشهر السابع فأكثر.

ثالثاً: أجمع المسلمون على أن تَعَلَّمَ الطَّبُّ وتعليمه - كسائر الحِرَف والصناعات - فرضٌ كفاية على الأمة، والتشريعُ من أهم فنون علم الطبِّ، واجبٌ تَعَلَّمُهُ.

رابعاً: التداوي من الأمراض سنَّة نبوية، صَحَّحت عن النبي ﷺ قولاً وفعلاً وإقراراً، ولا يَتِمُّ التداوي إلا بمعرفة الطبِّ معرفة جيِّدة، ولا يكون إتقانه إلا بالمعرفة الكاملة للجسم الإنساني. فالتشريعُ وسيلةٌ لتَعَلُّمِ الطبِّ، لا يَتِمُّ إلاَّ بها، ومن القواعد الأصولية: أن ما لا يَتِمُّ الواجب إلاَّ به فهو واجب.

خامساً: التشريع قد يكون ضرورياً في الحوادث الجنائية، ليأخذ العدل مجراه، ويُتَوَصَّلَ إلى تَجْزِيمِ المجرم، وبراءة البريء، فإذا اضْطُرَّ إليه جاز.

سادساً: في نقل الدم من صحيح إلى مريض إنقاذٌ لحياة المريض، أو عونٌ على

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (ج12/ص346)، وابن عساكر في تاريخه (ج40/ص260).

شفائه، فهو بين الوجوب والجواز، ولا يكون ممنوعاً.

سابعاً: إذا احتيجَ إلى عضوٍ من أعضاء ميتٍ تحققت وفاته، كالقلب، أو العين، أو الجلد، جاز أن يؤخذ منه، ويُزرع في الحي، فالحيُّ أولى به من الفناء في التراب. وليس في ذلك إهانةٌ لميت.

ثامناً: إذا احتاج مريضٌ لاستعارة كلية للانتفاع بها من صحيح، ووجد من يتبرع بها دون إكراه ولا شبهة - كالإغراء للفقير بالمال الوفير، أو استعمال الجاه والسلطان، ودون أن يلحق به ضررٌ يؤدي إلى هلاكه - جاز ذلك، وعُدَّ المتبرعُ محسناً بفعله، مثاباً عليه؛ لأنه كان سبباً لإنقاذ حياة نفس، والله يقول: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: 32].

تاسعاً: لا بُدَّ في كلِّ عملية من العمليات من اتخاذ الإجراءات الشرعية، والاحتياطات الكاملة، ومنها عدم الإسراف، والاقتصارُ على محلِّ الحاجة، والتحقق من وفاة المتوفى، وأخذ الإذن منه قبل وفاته، أو من وليِّه الخاص إن كان، أو من الوليِّ العام، فالسلطانُ وليُّ من لا وليَّ له.

هذا مجمل ما توصل إليه المجلس، ونزيده بياناً وتفصيلاً فيما يلي.

تشرية جُثث الموتى:

تشرية جُثث الموتى جائز للمصلحة، ممنوعٌ لغيرها، والأصل فيه المنع، لما فيه من هتك حرمة الميت، وهذه الحرمة ثابتة للإنسان حياً وميتاً، بإجماع العلماء المسلمين، وأدلة حرمة الحي كثيرة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

ودليل حرمة الميت، ما في الموطأ عن عائشة: «كسر عظم المسلم ميتاً ككسره وهو حي»، وعند أبي داود وغيره: «كسر عظم الميت ككسره حياً». وكما لا يجوز كسر عظمه لا يجوز تمزيق جسمه.

تحقيق المصالح ودَرْءُ المفاسد:

ومن قواعد الشريعة الإسلامية المُتَّفَقُ عليها بين علمائنا، وجوب تحقيق المصالح ودَرْءُ المفاسد، فما نَصَّ عليه الشرع وجب الوقوف عنده إقدامًا أو إحجامًا، فتلك هي المصلحة الكبرى، وما ليس فيه نَصٌّ صريح، ولا شبهة يُقاس عليه، فإنه يُنظر فيه بنظر تحقيق المصلحة ودَرْءِ المفاسد.

التشريع لغرض صحيح:

وهذا شأن التشريع عند المسلمين، فإنه طرأ على مجتمعاتهم، وليس لهم في موضوعه نَصٌّ صريح من الشارع بِجَوَازِهِ أو بِمَنْعِهِ، فاجتهد الأولون في بعض أنواعه، وقال المتأخرون قولهم في بعضها.

وقد استعملوا في ذلك قاعدة "جَلْبُ المصالح ودَرْءُ المفاسد"، وإنما يكون الاجتهاد من أهله، مِمَّنْ مَلَكَ وسائله، ورَسَخَ في العلم وارتقى قَدَمُهُ.

استخراج المال أو الجنين:

ولنا عن المجتهدين الأقدمين والعلماء الناصحين، نصوصٌ برأيهم في مسألتين:

الأولى: استخراج المال من بطن الميت:

ونحن ننقل عن المختصر الخليلي وشرّاحه ما وَرَدَ النَّصُّ به عن الأقدمين، ومن ذلك ما إذا بَلَغَ الإنسان مالاً مُعْتَبَرًا، فمات وهو في بطنه، ففي بطنه مَفْسَدَةٌ هي هَتَكُ حُرْمَتِهِ، وفي تَرْكِ ذلك إِضَاعَةٌ للمال، وقد نَهَى الشارع عنه، والمُرَجَّحُ شَقُّ بطنه، واستخراجُ المال منه.

قال خليل في المختصر: «وَبُقِرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ، وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ»⁽¹⁾. ونقل شراح

(1) مختصر خليل. ص 55.

المختصر⁽¹⁾ أقوال علمائنا في الموضوع وتحقيقاتهم: فعن ابن القاسم أنه: «يُبَقَّرُ بَطْنُهُ إِنْ ابْتَلَعَ جَوْهَرًا لِنَفْسِهِ أَوْ لْغَيْرِهِ فِيمَا لَهُ بَالٌ». وفي قولٍ له أيضًا: «لَا يُبَقَّرُ وَإِنْ كَثُرَ». بهذا القول الأخير قال ابن حبيب - شيخ علماء الأندلس، مِنْ تلاميذ مالك -: «أَنَّهُ لَا يُشَقُّ وَلَوْ بَلَغَ جَوْهَرَةً تُسَاوِي أَلْفَ دِينَارٍ».

والمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لابن القاسم، قال سحنون: «وَيُبَقَّرُ عَلَى دَنَانِيرٍ فِي بَطْنِ الْمَيْتِ». وقاله أَصْبَغُ، وقال ابن يونس: «الصَّوَابُ عِنْدِي مَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَأَصْبَغُ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَ لَا يُؤْلَمُ مَا يُؤْلَمُ الْحَيُّ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ».

وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ كَمِيَةِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ حَدَّ الْكَثْرَةِ الْأَدْنَى مَا تُقَطَّعُ فِيهِ يَدُ السَّارِقِ - وَهُوَ رِبْعُ دِينَارٍ - وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ نِصَابَ الزَّكَاةِ - وَهُوَ عَشْرُونَ دِينَارًا ذَهَبِيًّا أَوْ مَائَتًا دِرْهَمَ فَضِيَّةٍ -، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا شَاسِعٌ (رِبْعُ دِينَارٍ يُسَاوِي نَحْوَ غَرَامٍ وَاحِدٍ وَرِبْعُ غَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ، وَعَشْرُونَ دِينَارًا تُسَاوِي نَحْوَ: 93.4 غ).

تَحْقِيقُ خَلِيلٍ:

وفي التوضيح للشيخ خليل: «إِنَّ الْخِلَافَ - بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِالشَّقِّ وَغَيْرِهِ - فِيمَا إِذَا كَانَ قَدْ بَلَغَهُ لَغَرُضٌ صَحِيحٌ كَحِفْظٍ أَوْ مُدَاوَاةٍ، فَإِنْ كَانَ لِحِرْمَانٍ وَارِثِهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ بَقَرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَغَاصِبٍ»⁽²⁾.

وَمِنْ هَذَا نَفْهَمُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَالُ مُغْتَصَبًا أَوْ مَسْرُوقًا، فَإِنَّهُ يُبَقَّرُ بِلَا خِلَافٍ، فَاَلْمَدَارُ عَلَى تَحْقِيقِ وَجُودِ مَالٍ فِي بَطْنِهِ، أَوْ ظَنُّهُ بِشَبُوتِ ذَلِكَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، يَخْلِفُ مَعَهُ الطَّالِبُ، وَيُشَقُّ لَهُ.

(1) انظر: المواق. الناج والإكليل لمختصر خليل. ج 3/ص 76 - 77، الخرشي. شرح مختصر خليل. ج 2/ص 145، الدردير. الشرح الكبير. ج 1/ص 429، عيش. منح الجليل شرح مختصر خليل. ج 1/531-532.

(2) خليل. التوضيح في شرح جامع الأمهات. ج 2/ص 124.

الثانية : استخراج الجنين من بطن الميتة:

هذه الحالة الثانية مما لنا فيه نصٌّ عن القدماء في تشريح جُثة ميّت للمصلحة، وذلك إن ماتت حاملٌ وفي بطنها جنين حيٌّ يضطرب، فهل تُدفن به أم يُبَقَّر بطنها ويُخَرَج منها؟ أم في ذلك تفصيل؟

مذهب مالك: لا بَقَر

فالمروى عن الإمام مالك: «لا تُبَقَّر بطنُ الميتة إذا كان جنينها يضطرب فيها، ولا تُدفن به ما دام حيًّا ولو تَغَيَّرت»⁽¹⁾. وقال خليل في المختصر: «لا عن جنين، وتؤوَّلَت أيضًا على البَقَر إن رُجِيَ»⁽²⁾.

والذي أوَّلَ نصُّ المدونة على البَقَر هو القاضي عبد الوهاب، الذي قال: «إن رُجِيَتْ حياته وكان في السابع أو التاسع فأكثر»⁽³⁾.

مذهب مُحَقِّقي المالكية: البَقَر

وقال سحنون - وهو قولٌ لأصْبَغ أيضًا - «إن كُمَلَتْ حياته ورُجِيَ خلاصُه بَقَر»، وحقَّقه ابن يونس واللّخمي.

وقال ابن يونس: «الصواب عندي ما قاله سحنون وأصْبَغ. وقد رأى أهل العلم قَطَعَ الصلاة لخوفٍ وقوع صبيٍّ أو أعمى في بئر، وقَطَعُها من غير هذا فيه إثمٌ، ولكن أُبَيِّح لإحياء نفس مؤمنة، فيُبَاح بَقَرُ الميتة لإحياء ولدها الذي يَتَحَقَّق موته لو تُرِكَ، والذي يَقَع في بئر قد يَحْيَا لو تُرِكَ إلى فراغ الصلاة، فالبَقَرُ أوَّلَى من قطع الصلاة، ألا تَرى أن الحيَّ [لو أصابه أمرٌ في جوفه يَتَحَقَّق أن حياته باستخراجه، لَبَقَر عليه، ولم يَأْثَم، مع أن

(1) انظر: المدونة. ج 1/ ص 264، مِنَح الجليل. ج 1/ ص 531.

(2) مختصر خليل. ص 55.

(3) انظر: مِنَح الجليل. ج 1/ ص 532.

حُرْمَةُ الْحَيِّ⁽¹⁾ [أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَيِّتِ]⁽²⁾.

وقال اللَّخْمِي: «إِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ لَوْ أَسْقَطْتَهُ فِيهِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - لَا يَعْيشُ، فَلَا يُبْقَرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي شَهْرٍ يَعْيشُ فِيهِ كَالسَّابِعِ أَوِ التَّاسِعِ أَوِ الْعَاشِرِ، وَرُجِّعَتْ حَيَاتُهُ مَتَى يُبْقَرُ عَلَيْهِ، فَقَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: لَا يُبْقَرُ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَشْهَبُ وَسُحْنُونُ: يُبْقَرُ عَلَيْهِ. وَهُوَ أَحْسَنُ، وَإِحْيَاءُ نَفْسٍ أَوَّلَى مِنْ صَيَانَةِ مَيِّتٍ مِنْهُ»⁽³⁾.

مذهب الشافعية: البَقْرُ

ومذهب الشافعية جَوَازُ بَقْرِهَا - كَمَذْهَبِ مُحَقِّقِي الْمَالِكِيَّةِ - وَلَيْسَ لَهُمْ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَصٌّ فِي الْمَوْضُوعِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ كُتُبِهِمْ. قَالَ فِي الْمُهَذَّبِ: «وَإِنْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ وَفِي جَوْفِهَا جَنِينٌ حَيٌّ، شُقَّ جَوْفُهَا؛ لِأَنَّهُ اسْتِبْقَاءٌ حَيٌّ بِإِتْلَافٍ جُزْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ»⁽⁴⁾.

وَنَقَلَ شَارِحُهُ عَنِ ابْنِ سُرَيْجٍ قَوْلَهُ: «إِذَا مَاتَتْ امْرَأَةٌ وَفِي جَوْفِهَا جَنِينٌ حَيٌّ، شُقَّ جَوْفُهَا وَأُخْرِجَ». وَقَيَّدَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ قَوْلَ ابْنِ سُرَيْجٍ بِأَنَّ الْأَمْرَ «يُعْرَضُ عَلَى الْقَوَابِلِ، فَإِنْ قُلْنَا هَذَا الْوَلَدُ إِذَا أُخْرِجَ يُرْجَى حَيَاتُهُ - وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا - شُقَّ جَوْفُهَا وَأُخْرِجَ، وَإِنْ قُلْنَا لَا يُرْجَى - بِأَنْ يَكُونَ لَهُ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - لَمْ يُشَقَّ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِثْنِهَاكَ حُرْمَتِهَا فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ»⁽⁵⁾. وَهَذَا مَا حَقَّقَهُ الْمَالِكِيَّةُ.

مذهب أبي حنيفة: الشَّقُّ

نَقَلَ الْمَاوَرَدِيُّ - مِنَ الشَّافِعِيَّةِ - أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ⁽⁶⁾ وَأَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ، كَمَذْهَبِ ابْنِ

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنْ شُرُوحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ.

(2) انظر: التاج والإكليل. ج 3/ ص 77، مَنَحُ الْجَلِيلِ. ج 1/ ص 532.

(3) انظر: التاج والإكليل. ج 3/ ص 77، مَنَحُ الْجَلِيلِ. ج 1/ ص 532.

(4) الشيرازي. المهذب في فقه الإمام الشافعي. ج 1/ ص 257.

(5) انظر: النووي. المجموع شرح المهذب. ج 5/ ص 301.

(6) جاء في الفتاوى الهندية (ج 1/ ص 157) عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ما نصّه: «امرأة ماتت =

سُرَيْج، وقد تَقَدَّمَ قَوْلُهُ بِالْبَقْرِ.

مذهب أحمد: المنع

ومذهب أحمد: المنع، قال [الْحَرْقِيُّ]⁽¹⁾ - مِنَ الْخَنَابِلَةِ - «المرأة إذا ماتت، وفي بطنها ولدٌ يتحرك، فلا يُشَقُّ بطنها، وَيَسْطُو عليه القوابل، فيُخْرِجُهَا». قال [ابن قدامة]⁽²⁾ في شرحه: «المذهب أنه لا يُشَقُّ بطنُ المَيِّتَةِ لإخراج ولدها، مسلمةً كانت أو ذميّة، وتُخْرِجُهُ القوابل إن عَلِمَتْ حيَّاتُهُ بِحَرَكَةٍ. وإن لم يُوجَدْ نساءً لم يَسْطُ الرجال عليه، وتُتْرَكُ أمُّه حتى يُتَيَقَّنَ موته، ثم تُدْفَنُ»⁽³⁾.

وذكر أن مذهب مالك وإسحاق شبيهٌ بهذا، وأن مذهب الشافعية بالبقر، وعَلَّلُوهُ بأنه «إتلافُ جزءٍ مِنَ المَيِّتِ لإبقاء حيٍّ، فجاز، كما لو خَرَجَ بعضُه حيًّا، ولم يُمكن خروجُ بَقِيَّتِهِ إِلَّا بِشَقٍّ، ولأنه يُشَقُّ بطنُ المَيِّتِ لإخراج المال، فلا يبقاء الحيُّ أُولَى».

ورَدَّ الْخَنَابِلَةُ تعليلَ الشافعية، بأن الولد لا يعيش عادةً، ولا يَتَحَقَّقُ أنه حيٌّ، فلا يجوز هَتِكُ حُرْمَةِ مُتَيَقَّنَةٍ لِأَمْرٍ مَوْهُومٍ؛ ولأنَّ في البَقْرِ مُثْلَةً، وقد نهى رسول الله ﷺ عن المُثَلَّةِ⁽⁴⁾.

مذهب الظاهرية: الوجوب

مذهب الظاهرية كمذهب المالكية والشافعية، بل يزيدون عليهم بأن البقر واجب، وتُتْرَكُ استخراجُ الجنين قَتْلًا.

=والولدُ يَضْطَرُّ في بطنها، قال محمد - رحمه الله تعالى -: يُشَقُّ بطنُها، ويُخْرِجُ الولدُ، لا يَسْعُ إِلَّا ذَلِكَ». وانظر أيضًا: الكاساني. بدائع الصنائع. ج 5/ ص 130.

(1) في النسخة المطبوعة: [ابن قدامة]. والصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ هذا القول للْحَرْقِيِّ صاحب المختصر الذي شرحه ابن قدامة في المغني.

(2) ما بين معقوفتين لم يُوجَدْ في النسخة المطبوعة، وأثبتناه زيادةً في البيان.

(3) ابن قدامة. المغني. ج 2/ ص 410.

(4) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب: التَّهْمَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، حديث (2474)، عن عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه.

قال أبو محمد بن حزم: «مسألة: لو ماتت امرأة حامل، والولد حيّ يَتَحَرَّكُ قد تجاوز ستّة أشهر، فإنه يُشَقُّ بطنها طويلاً، ويُخْرَجُ الولد، لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: 32]. وَمَنْ تَرَكَهَ عَمداً حتى يموت فهو قاتل نفس»⁽¹⁾.

ثم رَدَّ على الحنابلة قولهم بإخراجه مِنَ القوابل، بوجهين: «أولهما: أنه مُحَالٌ لا يُمكن، ولو فعل ذلك لَمَاتَ الجنين. والثاني: أن مَسَّ فَرْجِهَا لغير ضرورة حرام»⁽²⁾.

الخلاصة:

والخلاصة أن تشريح جُثَّة الميِّت - في اعتبار الأَقْدَمِينَ - إن كان لغير غرض صحيح فهو حرام؛ لأنه عَبَثٌ - وأفعالُ العقلاء تُصان عن العبث -، ولأنه مُثْلَةٌ، والمُثْلَةُ حرام، ولأنه هَتَكٌ لِحُرْمَةِ الميِّت.

أمّا إن كان لغرض صحيح، ومصلحة راجحة، فإنه جائز مأذون فيه، بل قد يكون واجباً كما نصَّ عليه ابن حزم.

ومن المواطن التي وَرَدَ فيها النصُّ عن علمائنا الأَقْدَمِينَ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ من استخراج المال، فإنَّ الشارع نهى عن إضاعة المال، واستخراج الجنين الحيِّ المضطرب التام الخِلْقَةُ، لتقديم حياة حيٍّ على تمزيق جزء من ميِّت، وهاتان الحالتان اللتان جاء النصُّ في كُلِّ منهما عن علمائنا الأَقْدَمِينَ، تَفْتَحَانِ الباب للنظر في بقية حالات التشريح، وهو عِلْمٌ كان لعلماء العرب المسلمين قَدَمٌ راسخ فيه، وفضلٌ كبير على العالم أجمع.

وقد رأينا المُحَقِّقِينَ مِنَ المالكية والشافعية والظاهرية يُخالفون قول مالك وأحمد وإسحاق - وهُم مِّنْ هُم - ولا يُجيزون إبقاء الجنين في بطن أمِّه الميِّتة حتى يموت، بل رأينا ابن حزم يَعتَبِرُ ذلك قَتْلًا، وَيَعتَبِرُ إخراجه إحياء نفس، مشمولاً بالأجر العظيم في

(1) ابن حزم. المُحَلَّى بِالْأَثَار. ج 3/ ص 395 - 396.

(2) المُحَلَّى. ج 3/ ص 396.

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]. وبذلك كان جوابنا لهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية سنة 1972، عندما سألونا عن زرع الأعضاء - كالقلب من ميت - وحُكمه في الشريعة، دون أن نكون قد اطلعنا على استدلال ابن حزم رحمه الله.

ثم نذكر فيما يلي بقية الجواب عن السؤال، فنقول:

التشريع لتعلم الطب:

إذا كان التشريع يقصد تعليم فن الطب لطلبة كلياته على جثمان إنسان ميت، فذلك غرض صحيح مُعتبر في الشرع، فهو جائز، ولا إثم فيه لِنَ أقدم عليه من الأساتذة والطلبة والمسؤولين. وليس فيه إهانة للميت، ولا انتهاك حرمة، بل فيه تكريم له - كما جزم بعض العلماء - بجعل جسمه وسيلة لتحصيل العلم، ونفع الأمة.

تعليم الطب فرض على الأمة:

إن الإسلام الذي أمر بالعلم وطلبه، وجعله فرضاً على الأمة، قد أمر بالتداوي وأذن فيه، جاء ذلك عن رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً وإقراراً، فقد ثبت أنه كان يتداوى إذا مرض، ويرى أصحابه يتداوون، ولا يُنكر عليهم، وأنه قال لأُمته: «تَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ: الْهَرَمُ»⁽¹⁾. فهذا أمرٌ جازم من رسول الله ﷺ، وهو للوجوب في المجموع، إذ من المعلوم أنَّ الذي يتولى علاج

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الطب، باب: في الرجل يتداوى، حديث (3855)، والترمذي في كتاب الطب، باب: ما جاء في الدواء والحث عليه، حديث (2038)، وابن ماجه في كتاب الطب، باب: ما أنزل الله داء، إلا أنزل له شفاء، حديث (3436)، وأحمد في مُسنده، حديث (18454)، عن أسامة بن شريك رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحاكم في المستدرک (ج 1/ ص 197): «حديث صحيح ولم يخرجاه». وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج 4/ ص 49): «إسناده صحيح، رجاله ثقات».

الناس ومُداواتهم ووَصَفَ الأدوية لهم، إنما هم مَنْ كانوا خُبراء بالأمراض وأنواعها، عارفين بالأدوية وتراكيبها، وهُم أهل الذِّكر في الموضوع. وبهذا صار تعلُّم هذا النوع من العلم فرض كفاية، وهذا ما أجمَعَ عليه علماء الإسلام، وفرض الكفاية ما كان واجباً على مجموع الأمة، بحيث إذا قام به البعض سَقَطَ عن الباقيين، وإن أَهْمَلَهُ الجميع لَزِمَهُمُ الإِثْمُ، واستَحَقُّوا المَلَامَ والعقاب جميعهم. وهذا حُكْمُ تعلُّم جميع الصنائع والحِرَف التي لا تكون أُمَّةً إلَّا بها، وفنُّ الطبِّ مِنْ أَهْمِهَا، والجراحةُ نوعٌ منه.

وإذا كان التَّوَصُّلُ إلى إتقان تعلُّم الطب وتعليمه في كُليَّاته لطلبته، ومعرفة دقائق تراكيب الجسم الإنساني للانتفاع بعلم ذلك في التطبيب والعلاج، لا يَتِمُّ إلَّا بتشريح أجسام بعض الموتى، فإنَّ التشريح - في كُليَّات الطب للتعلم والتعليم - يَصِيرُ واجباً مُتَعَيِّناً، أَخْذًا بالقاعدة الأصولية المُجْمَع عليها مِنَ العلماء وهي: "ما لا يَتِمُّ الواجب إلَّا به فهو واجب"، كالطهارة للصلاة، وصناعة السلاح لِجِهَادِ العَدُوِّ.

التشريح لغرض التحقيق الجنائي:

كَذَلِكَ أَفْتَى الْعُلَمَاءُ الْمُحَدِّثُونَ بِجَوَازِ تَشْرِيحِ جُثَثِ الْمَوْتَى فِي الْحَوَادِثِ الْجَنَائِيَّةِ، بِقَصْدِ مَعْرِفَةِ سَبَبِ الْوَفَاةِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنْ إِثْبَاتِ جَرِيْمَةِ الْمُجْرِمِ، وَبِرَاءَةِ الْبَرِيءِ الْمُتَّهَمِ، لِتَمَكُّنِ الْعَدَالَةِ مِنْ أَخْذِ مَجْرَاهَا الْحَقِيقِي.

وَقَدْ أَمَرَ الْإِسْلَامُ بِالتَّزَامِ الْعَدْلِ، وَدَرَأَ الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ، وَنَهَى عَنْ اعْتِمَادِ الظَّنِّ فِي الْحُكْمِ. فَإِذَا حَقَّقَ التَّشْرِيحُ مِثْلَ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ، فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى مَفْسَدَةِ انْتِهَاكِ حُرْمَةِ الْمَيِّتِ، وَجَائِزٌ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ.

نقل الدم وزرع الأعضاء:

مِمَّا حَقَّقَهُ التَّقْدُمُ الطَّبِيُّ، وَنَجَحَ فِيهِ مَهَرَةُ الْأَطْبَاءِ، مُسَاعَدَةُ الْمَرِيضِ عَلَى إِنْقَازِ حَيَاتِهِ بِوَسْطَةِ نَقْلِ الدَّمِ مِنْ صَحِيحٍ إِلَى مَرِيضٍ، أَوْ زَرْعِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ مِنْ جِسْمٍ حَيٍّ أَوْ جِسْمٍ مَيِّتٍ فِي جِسْمٍ مَرِيضٍ. فَمَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ؟ وَبِأَيِّ شُرُوطٍ؟

يَجُوزُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا حَرَجَ عَلَى الطَّبِيبِ فِي إِقْدَامِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ، إِذَا تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الْمُرْعِيَّةُ:

أَوَّلًا: نَقْلُ الدَّمِ:

إِذَا تَوَقَّفَ شِفَاءُ مَرِيضٍ أَوْ جَرِيحٍ، وَإِنْقَاضُ حَيَاتِهِ مِنَ الْهَلَاكِ عَلَى نَقْلِ الدَّمِ إِلَيْهِ مِنْ صَحِيحٍ، جَازَ أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْهِ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِ مُسْلِمٍ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَلَا حَرَجَ عَلَى الطَّبِيبِ، بَلْ إِنَّ لِلْمُتَبَرِّعِ بِدَمِهِ أَجْرَ إِحْيَاءِ نَفْسٍ إِنْسَانِيَّةٍ، وَقَدْ أَذِنَ اللَّهُ لِمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فِي الدَّمِ - وَهُوَ مُحَرَّمٌ - وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَقَالَ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173]، وَقَالَ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119].

بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ كَانَ مِثْلَ هَذَا الشَّخْصِ، تَوَقَّفَ حَيَاتُهُ وَإِنْقَاضُهُ مِنَ الْهَلَاكِ عَلَى نَقْلِ الدَّمِ إِلَيْهِ - بِشَرَطِ سَلَامَتِهِ مِنْ نَقْلِ الْأَمْرَاضِ الْمُعْدِيَةِ - مِمَّا يُوجِبُ عَلَى الْمَجْتَمَعِ أَنْ يَعْمَلَ لِإِنْقَاضِ حَيَاتِهِ، فَلَوْ تَرَكَ حَتَّى هَلَكَ لَتَحَمَّلَ الْمَجْتَمَعُ مَسْئُولِيَّةَ مَوْتِهِ، وَهُوَ أَوَّلَى بِالْإِنْقَاضِ مِنَ الْجَنِينِ الَّذِي أَوْجِبَ ابْنُ حَزْمٍ إِقْدَامَهُ، وَاعْتَبَرَ تَرْكَ إِخْرَاجِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ الْمَيْتَةَ قَتْلًا لَهُ... فَهَذَا مِثْلُ الْجُوعَانِ يَمُوتُ جُوعًا، وَالْعُرْيَانِ يَمُوتُ عُزْبًا، وَالْغَرِيقُ لَا يَتَقَدَّمُ أَحَدٌ لِإِنْقَاضِهِ.

ثَانِيًا: زَرْعُ الْقَلْبِ فِي جِسْمِ مَرِيضٍ:

إِذَا كَانَ الطَّبِيبُ قَدْ بَلَغَ تَقَدُّمَهُ وَنَجَاحَهُ إِلَى دَرَجَةِ زَرْعِ قَلْبٍ مِنْ جِسْمِ حَدِيثِ الْوَفَاةِ فِي جِسْمِ حَيٍّ، وَجَعَلَهُ تَسْتَمِرُّ حَيَاتُهُ بِهِ بِدَلِّ قَلْبِهِ، فَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ مَا دَامَ صَاحِبُ الْقَلْبِ الْمَزْرُوعِ قَدْ مَاتَ، وَتَحَقَّقَ مَوْتُهُ. فَلَوْ كَانَ مَا يَزَالُ حَيًّا - وَلَوْ مِثْوَسًا مِنْهُ - لَمْ يَجُزْ الإِقْدَامُ عَلَى تَعْجِيلِ مَوْتِهِ لِذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَبَرَّعَ حَيٌّ بِقَلْبِهِ لِإِنْقَاضِ مَرِيضٍ، أَوْ يُقْتَلَ أَحَدٌ مِنْ أَجْلِ آخَرٍ.

ولو تبرّع أحدٌ بقلبه - قبل وفاته - ليستعمله آخر بعد وفاته، لصَحَّ ذلك، وجازَ نَزْعُهُ منه، وَرَجَا الأجر. فإن لم يأذن الميِّت قبل وفاته، فَلَوْلِيُّه الخاص أن يأذن في ذلك، وللوليِّ العام - وهو رئيس الدولة - أن يأذن في جُثث المجهولين، فإنه وليٌّ مَنْ لا وليَّ له.

قال علماء الأزهر في فتوى لهم:

«والذي يَصِحُّ القول به أنْ أَخَذَ أَيَّ جزءٍ من أجزاء الميت - بعد وفاته - يَنْتَفِعَ به الحيُّ، لا يُعْتَبَرُ إهانةً للميِّت، ولا مساسًا بكرامته الأدمية؛ لأنَّ هذا مقصودٌ لمنفعة الحيِّ، والحيُّ أفضل من الميِّت؛ لأنه لا يزال في مجال الانتفاع به في المجتمع. فانتفاعه بجزءٍ من الميِّت أولى من تركِ هذا الجزء يَبْلَى في التراب» اهـ.

ثالثًا: زرع العيون:

وكما كان الشأن في القلب يُنَزَع من الميِّت حديث الوفاة ويُزَرَع في صدر حيٍّ لاستمرار الحياة، كذلك الأمر في نَزْعِ بَصَرِ ميِّت حديث الوفاة، لِيُنتَفَعَ به في إعادة البصر لمن فَقَدَهُ من الأحياء، فذلك جائزٌ فعْلُهُ، مقبول في الشرع، ولا يُعْتَبَرُ إهانةً للميِّت، ولا مُثْلَةً به، وللحيِّ أن يَتَبَرَّع بنفسه - حال حياته - أن تُنَزَعَ عينُهُ بعد وفاته، وتُدْخَر في بنك العيون للانتفاع بها، وَلَوْلِيُّه أن يَتَبَرَّع بذلك، فإن لم يكن له وَلِيٌّ فَإِنَّ السلطان وَلِيٌّ مَنْ لا وَلِيَّ له.

وقد جاء في فتوى دار الإفتاء المصرية قول المفتي: «إن الاستيلاء على عين الميِّت - لتحقيق مصلحة الحيِّ الذي حُرِمَ نعمة البصر - عقب وفاته وحِفْظُهَا في بنك يُسَمَّى بنك العيون لاستعمالها في ترقيع قرنية المكفوفين الأحياء الذين حُرِمُوا نعمة النظر، ليس فيه اعتداء على حُرمة الميِّت، وهو جائز شرعًا؛ لأن الضرورة دَعَتْ إِلَيْهِ، وذلك يُحَقِّق مصلحةَ الأحياء المكفوفين أعظم بكثير من الضرر الذي يُصِيب الميِّت الذي أُخِذَت عينُهُ، وليس فيه امتهانٌ لكرامته» اهـ.

رابعاً: العلاج بجلد الميت في بعض الحالات:

وكما جازَ أخذُ قلبِ الميّتِ أو عينه إذا كان حديث الوفاة - لِيَنْتَفِعَ بذلك حيٌّ هو أوَّلَى بها من التراب - كذلك أخذُ أيِّ عضوٍ آخرٍ من الميت، إذا كان يَنْتَفِعُ به حيٌّ. من ذلك ما سألت عنه وزارةُ الصَّحَّةِ المصريَّة دار الإفتاء المصريَّة عن رأي الدين في الاستعانة بالطبقات السطحية من جلد المتوفَّى - في ظرف ثنائي عشرة ساعة بعد الوفاة - لعلاج الحروق الجسميَّة والعميقة بالنسبة للأحياء؟

وقد أجابت دار الإفتاء بِجَواز ذلك «إذا دَعَت إليه ضرورة، تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذي يُصيب الميّت؛ وذلك لأنَّ قواعد الدين الإسلامي مَبْنِيَّةٌ على رعاية المصالح الراجحة، وتَحْمُلُ الضرر الأخفَّ لِجَلْبِ مصلحة يكون تَقْوِيَتُها أَشَدَّ من هذا الضرر. فإذا كان أخذُ الطبقات السطحية من جلد المتوفَّى بعد وفاتهم لعلاج الحروق الجسميَّة والعميقة بالنسبة للأحياء يُحَقِّقُ مصلحةً [تَرْجُحُ] ⁽¹⁾ مصلحةَ المحافظة على الميّت، جاز ذلك شرعاً؛ لأنَّ الضرر الذي يَلْحَقُ بالحيِّ المُضْطَرُّ لهذا العلاج أَشَدُّ من الضرر الذي يَلْحَقُ بالميّت الذي تُؤْخَذُ الطبقات السطحية من جلده، وليس في هذا ابتداءٌ للميّت، ولا اعتداءٌ على حُرْمَتِهِ المنهي عنه شرعاً...».

خامساً: زرع الكلى:

هذا العضو - أيضاً - يَمَّا نَجَحَ الطَّب في زَرْعِهِ سَالِماً في مكانه في جسم سقيم، وإذا كان يمكن نزع القلب من صحيح، فإنه يُمكن - في الكلى - أخذُ العضو واستمرار الحياة في المتبرِّع به؛ لأنَّ لكلَّ إنسانِ كِلَيْتَيْنِ، ويستطيع أن يعيش بواحدة منهما، ويتخلَّى عن الثانية متبرِّعاً بها، فهل يُجُوزُ مثل هذا التبرُّع؟ وهل يُجُوزُ إجراء مثل هذه العملية؟ والجواب: جواز ذلك إذا كان بالقبول والرَّضا من المتبرِّع، ولم يكن في ذلك إكراه

(1) في النسخة المطبوعة: [ترجى]. والصواب ما أثبتناه.

ولا شُبْهَةٌ مِنْ أَحَدٍ، وَقَرَّرَ الْخَبْرَاءُ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمْتَبَرِّعِ مِنْ تَبَرُّعِهِ، وَرَجَّوْا السَّلَامَةَ وَالِاتْتِفَاعَ لِلْمْتَبَرِّعِ، بَلْ إِنَّ لَهُ رَجَاءَ ثَوَابٍ مَنْ تَسَبَّبَ فِي إِحْيَاءِ نَفْسٍ إِنْسَانِيَّةٍ.

موقف لجنة الفتوى بالأزهر ودار الإفتاء في مصر:

وقبل الختام نذكر - للاستئناس - أن لجنة الإفتاء بالأزهر، ودار الإفتاء بمصر، قد صدر عن كلٍّ منهما فتوى في الموضوع، فقد سُئِلَت لجنة الفتوى عن حُكْم الإسلام في تشريح جُثث الموتى للاستفادة بذلك في دراسة الطب، فأجابت:

«إنَّ دراسة علم الطب عمل ضروري لمصلحة الفرد والمجتمع، لما يتوقف عليه في المحافظة على الجميع من عوامل الضعف التي تعوق عن النشاط في مجال الدين والدنيا... لذلك يُعْتَبَرُ تدريس علم الطب من فروض الكفاية التي تتعلق بِذِمَّةِ الأُمَّةِ كُلِّهَا، إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ وَجُوبُهُ، وَإِذَا لَمْ يَقُمْ بِهِ الْبَعْضُ أَثِمَتِ الأُمَّةُ كُلُّهَا... وَلَا شَكَّ أَنَّ تَعْلُمَ الطب يَقْتَضِي تَعْلُمَ التشريح لمعرفة المرض وموضوع الْعِلَّةِ مِنَ الْجِسْمِ، ولتشخيص العلاج النافع فيما يَهْتَدِي إليه الطبيب العارف من مرضي...».

وقالت عن تشريح الجُثث في الحوادث الجنائية: «وكذلك تشتدُّ الحاجة إلى التشريح في الحوادث الجنائية لمعرفة نوع الجناية، ومُلابساتها، والتمكُّن من إثباتها أو نفيها عن المُتَّهَمِ، وذلك تمكينٌ للعدالة أن تأخذ بمجرأها».

ثم قالت: «وَجُمْلَةُ القول: أَنَّ التشريح لِمِثْلِ هذه المقاصد أَمْرٌ يَرْتَبِطُ كَثِيرًا بِحَيَاةِ النَّاسِ، فَلَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا شَيْءَ فِي إِقْرَارِهِ».

وقالت اللجنة عن نقل الدم: «إِذَا تَحَقَّقَ تَوَقُّفُ حَيَاةِ الْمَرِيضِ أَوْ الْجَرِيحِ عَلَى نَقْلِ الدَّمِ، جَازَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، أَمَّا إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ تَعْجِيلُ الشِّفَاءِ فَيَجُوزُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مُقَيَّدٍ - بِلَا شُبْهَةٍ - بِمَا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ ضَرَرٌ فَاحِشٌ بِمَنْ يُنْقَلُ مِنْهُ الدَّمُ».

وعن نقل عين الميت أو قلبه، قالت اللجنة: «إنَّ نقل عين الميت أو قلبه أو أيَّ جزء منه إلى غيره من الأحياء لِيَتَنَفَّعَ الحيُّ بهذا الجزء، أمرٌ جائز شرعاً».

وقالت دار الإفتاء: «إذا كانت هناك مصلحة راجحة في تشريح الجثث جازَ تشريحها». ثم قالت: «إنَّ من القواعد الأصولية:

- أنَّ الشارع إذا أوجب شيئاً، تَصَمَّنَ ذلك إيجاباً ما يَتَوَقَّفُ عليه ذلك الشيء...»

- والضرر الذي يُلْحَقُ بالعامَّة إذا لم يَحْصُلْ الأطباء على الجثث لتشريحها...

- وقواعد الدين الإسلامي القويم مَبْنِيَّة على رعاية المصالح الراجحة، وتَحْمُلُ الضرر الأَخَفَ لِجَلْبِ مصلحة تفويتها أشدُّ من هذا الضرر».

ثم ذَكَرَتْ دار الإفتاء وجوب الاقتصار على ما تقضي به الضرورة القصوى، «مع المحافظة على الجثة بعد تشريحها، بحيث تُجْمَعُ أجزاؤها، وتُدفن في المقابر كما تُدفن الجثث قبل التشريح».

وقد تَمَّ بهذا ما أردناه في الموضوع، والله نَسْأَلُ أن يُوفِّقَنَا، ويُلْهِمَنَا الصواب، ويَهْدِينَا سواء السبيل. وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

14/02/1985م

ترخيص من أجل الحصول على جثث لتشريحها

السؤال:

رسالة من مدير معهد العلوم الطبية، يَلْتَمِسُ فيها حَمْلَ الجثث التي توجد على مستوى معرض الجثث في (بولوغين) لتشريحها بالمختبر الكائن بالجزائر العاصمة، وبما أن الأمر يَتَعَلَّقُ بِمُشْكَلٍ يَمَسُّ جانباً من جوانب الدين، فإني أرجو أن تُوافوني برأيكم حول هذه المسألة.

عن وزير العدل - الأمين العام -

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. وبعد، فإن حُرمة المسلم ميتًا، كحُرْمته وهو حيٌّ، ولا يَجُوزُ تَعْدِي الحدود إلا لِحَقِّ تَعَلُّقٍ به، أو لمصلحة راجحة، أو ضرورة لازمة، ولهذا نقول:

أولاً: إذا كان تشريع جُثَّة الميت بتمزيق لحمه، وكسر عظامه، لغير غرض صحيح ولا ضرورة لازمة، فهو حرامٌ، يَلْحَقُ فاعله إثمٌ عظيم، وعلى وَلِيِّ الأمر مَنعُ مَنْ أراده، ومعاقبة مَنْ فعله بِتَعْزِيرِهِ. وقد أجمع علماءنا على وجوب مُوَاراة الموتى، وحُرمة نَبْش القبور، وكشف بقايا الميت، وبِعْثرة عظامه، إلا لغرض صحيح، أو لضرورة لازمة، لما جاء في الموطأ عن مالك: «أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: "كَسَرُ عَظْمِ الْمُسْلِمِ مِيتًا كَكَسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ". تَعْنِي فِي الْإِثْمِ». وعنهما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بلفظ: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا». ورواه ابن ماجه عن أُمِّ سَلَمَةَ: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ فِي الْإِثْمِ».

ونَبَّه مالك في الموطأ بقوله: «تَعْنِي فِي الْإِثْمِ»، على أَنَّ التشبيه ليس مِنْ جميع الوجوه، ففي الْحَيِّ يُوجِبُ كَسْرُهُ الْقِصَاصَ، أو الدِّيَّةَ إن لم يقع العفو، زيادةً على الإثم، بينما فَعَلَ ذلك بالميت يَقتصر على الإثم، وهذا ما نَصَّ عليه أبو الوليد الباجي في (المنتقى شرح الموطأ)⁽¹⁾. ونَصَّ العلماء على أَنَّ وَلِيَّ الأمر يُعَزِّرُ مَنْ فَعَلَ ذلك بعظام الموتى.

ثانياً: إذا كان تشريحه لضرورة أو مصلحة عامّة، أو لمصلحة خاصّة، جاز الإقدام عليه، وَصَحَّ الإِذْنُ فِيهِ مِنْ وَلِيِّهِ، أو مِنْ وُلاَةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، ولا يُعْتَبَرُ حِينَئِذٍ نَبْشُ قَبْرِهِ ولا تشريحُ جَسَمِهِ، مِنَ الْمَحْظُورِ، ودليل ذلك:

1 - ما نَصَّ عليه فقهاؤنا مِنْ أَنَّ الميتَ يَجُوزُ نَبْشُ قَبْرِهِ لأُمُورٍ مِنْهَا أَنْ يُنْسَى مَعَهُ

(1) انظر: الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 2/ ص 30.

مالٌ، وفي ذلك قال خليل: «أو نُسيَّ معه مالٌ»⁽¹⁾. وشرَّحه الدردير بقوله: «أو نُسيَّ معه مالٌ لغيره، ولو قَلَّ، أو له وشَحَّ الوارثُ وكان له بالٌ»⁽²⁾.

2- نَصَّ فقهاؤنا على جواز بَقْر بطن الميت، إن كان قد بَلَغَ قبل موته مالاً، سواء كان له بالٌ، أو كان قليلاً، قال خليل: «ويُقرَّ عن مالٍ كَثُرَ، ولو بِشاهِدٍ وَيَمِينٍ»⁽³⁾. قال الدردير شارحُه: «ويُقرَّ أي شَقَّ بطنُ ميتٍ عن مالٍ - له أو لغيره - ابتَلَعَه حيًّا، كَثُرَ بأن كان نِصاباً، ولو [ثَبَتَ]⁽⁴⁾ بِشاهِدٍ وَيَمِينٍ، ومَحَلُّ التقييد بالكثير إذا ابتلعه لخوفٍ عليه، أو لِدَاوَاةٍ، أمَّا لِقَصْدِ حرمان الوارث فيُنَقَرَّ ولو قَلَّ»⁽⁵⁾.

3- إن ماتت المرأة الحامل، وفي بطنها جنينٌ يَضْطَرُّ، فمذهب أَصْبَحَ - أحد تلاميذ مالك - يرى بَقْرَ بطنِها وإِخراجَه، وعليه الإمام سحنون صاحب المدونة، والقاضي عبد الوهاب، ونُسِبَ لابن القاسم أنه لا يُبَقَّرُ عن بطنها لِطُرُوءِ الشكِّ⁽⁶⁾. والذي تُؤَيِّدُه قواعدُ الشرع ومقاصده، أنَّ الجنين إذا كان يُرْجى حيَّاتُه، وجب بَقْرُ بطنِها وإِخراجُه، وتركُه يموت بِموتِها - مع إمكان إخراجِه حيًّا - جريمةٌ.

4- جاء في سيرة الصحابة: أنَّ هشام بن العاص استشهد في معركةٍ بالشام يَقودُها أخوه عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وسَقَطَ في مكانٍ ضَيِّقٍ، وهَابَ فرسانُ المسلمين أن يَقْتَحِمُوهُ خَشْيَةً أن يَدُوسُوا جُثَّتَه وَيُمَزِّقُوهَا، فَأَمَرَهُم عمرو بالاحتحام، وَمَزَّقُوا جِسْمَه تَمَزِيقًا، وبعد الانتصار جَمَعَ عمرو أَشْلَاءَه ودفَنَها⁽⁷⁾. فهذا عملٌ أَقْدَمَ عليه عمرو

(1) مختصر خليل. ص 55.

(2) الشرح الكبير. ج 1/ ص 428.

(3) مختصر خليل. ص 55.

(4) في النسخة المطبوعة: [شهد]. والصواب ما أثبتناه من الشرح الكبير للدردير.

(5) الشرح الكبير. ج 1/ ص 429.

(6) انظر: الشرح الكبير (ومعه حاشية الدسوقي). ج 1/ ص 429.

(7) انظر: ابن عبد البر. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ج 4/ ص 1540، ابن حجر العسقلاني. الإصابة في

تمييز الصحابة. ج 6/ ص 424.

ولم يُنكره مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الصحابة، فذلَّ على جواز تمزيق جُثَّة الميت للضرورة أو للمصلحة العامة، بإذنٍ وَلِيٍّ الأمرِ وَلِيٍّ الميت.

ثالثًا: وقد أصبح تشريح جُثث بعض الموتى من الضروري للمصلحة العامة، إمَّا للتحقيق القضائي الذي يُراد منه مساعدة البحث عن الجاني، وإمَّا لدراسة الأمراض، والتوصُّل إلى معرفتها لمُساعدة التشخيص، والوصول إلى اختراع الأدوية لمُقاومتها، وإمَّا لتعليم الطبِّ والتشريح عمليًّا لطلَّاب الجامعات.

وقد أصبح هذا ضروريًّا، ومصلحة عامة لا يُمكن التفريط فيها، ولا يَجُوز أن تُحجَّم عنه جماعةٌ في الأمة الإسلامية فيما يُسبَّب تأخُّرها في هذا المجال، وبقاءها عالةً على الأمم في الجراحة وغيرها. وتاريخ الطبِّ يشهد أنَّ لعلماء المسلمين فضلًا كبيرًا على علوم الطبِّ عمومًا، والتشريح خصوصًا، ثم إنَّ دراسة الطبِّ فرضٌ كِفائيٌّ على الأمة، بإجماع العلماء، إن تَرَكَّتْه جماعةُ المسلمين في بلدٍ ما، أثموا كلُّهم.

رابعًا: الطبيبُ المُشَرِّح عند ابن باديس:

واعتبر العلماء الراسخون دراسة التشريح عبادةً تُؤَهِّل صاحبها لِوَصْفِ (الداعية إلى الله)، قال الشيخ عبد الحميد بن باديس - عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: 108] - ما نصَّه: «الطبيبُ المُشَرِّح الذي يُبَيِّن دقائق العضو وَمَنَفَعَتَهُ دَاعٍ إِلَى اللَّهِ»⁽¹⁾. فقد جعل ابن باديس الطبيبَ المُشَرِّح في منزلة مُدرِّسي العلوم كُلِّها، بما يُفَقِّه في الدين، ويُعرِّف بِعَظَمَةِ الله وآثار قدرته، ولا يَخْتَصُّ هذا بِمُعَلِّمِ الفقه، أو التوحيد، أو التفسير، ولو كان التشريح حرامًا لكان المُشَرِّح عاصيًا لله أَثَمًا.

خامسًا: أمَّا الإذن في تشريح الجُثَّة، فيُمكن أن يَصْدُرَ مِنْ صاحبها قبل وفاته، كما في

(1) آثار ابن باديس. ج 1/ ص 176.

حالات زرع الأعضاء، ويُمكن أن يصدر من الولي الخاص، أو من الولي العام، كما كان الأمر في قصة هشام بن العاص وأخيه عمرو رضي الله عنهما، فإنَّ عمرًا كان وليَّه الخاص؛ لأنه أخوه، وهو الولي العام بِصِفَتِهِ قائد المعركة، والناظر في المصلحة العامة، وقد جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها، أنه ﷺ قال: «السُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»، رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم، وعَلَّمَ عليه في الجامع الصغير بالصَّحَّة، ورواه الطبراني أيضًا من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. ونائب السُّلْطَان في النُّفُوذ كالسُّلْطَان.

ومَّا تَقَدَّمَ يُعْلَم جواب السؤال، وأنه يُجُوز تسليم هذه الجثث لتسريحها بإذن أوليائها، أو بإذن من الإمام وليَّ الأمر، إذا دَعَتْ إلى ذلك ضرورةُ البحث والدراسة والعلم؛ لأنَّ في ذلك مصلحةً عامَّة.

وقد اشتهر في مذهب مالك بأنَّ المصالح المرسلة من الأدلة الفقهية، وقال القرافي: «إنَّ جميع المذاهب تأخذ بها في الفروع وإن لم تُسمَّها باسمها»⁽¹⁾. والله أعلم.

1980/04/16م

حكم تبرُّع الإنسان بعضو من أعضائه لإنسان في خطر

السؤال:

ما هو الحكم الشرعي والقانوني لشخص يُقدِّم عضوًا من أعضائه الجسمية لشخص آخر في حالة خطر؟

ب. مالك (قسنطينة)

(1) انظر: القرافي. شرح تنقيح الفصول. ص 394. وعبارته فيه: «وأما المصلحة المرسلة، فالمنقول أنها خاصَّة بنا، وإذا افتقدت المذاهب وجدَّتْهم إذا قاسوا وجمعوا وفرَّقوا بين المسألتين لا يطلبون شاهدًا بالاعتبار لذلك المعنى الذي به جمعوا وفرَّقوا، بل يكتفون بِمُطْلَقِ المناسبة، وهذا هو المصلحة المرسلة، فهي حينئذ في جميع المذاهب».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إذا كان العضو المتبرَّع به غير ضروري لحياة المتبرِّع، ويُمكن له أن يعيش بدونه - كالنَّبَرَّع بكمية من دمه، أو بواحدة من كليتيه، فإنه يُمكن أن يعيش على كلية واحدة - فإنَّ عمله هذا يَرجو منه أَجرًا عظيمًا، أَجر مَنْ أَحْيَا نَفْسًا، ودليله قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]. قال المُفسِّرون⁽¹⁾: «مَنْ تَسَبَّبَ فِي حَيَاتِهَا بِإِنْقَاذِهَا مِنَ الْغَرَقِ وَنَحْوِهِ، أَوْ عَفَا عَنْهَا بَعْدَ تَوَجُّبِ الْقصاص عَلَيْهَا». ولو عاشوا إلى عصرنا (عصر زرع الأعضاء) لقالوا بِجَوَازِ النَّبَرَّعِ لحياتها بعضو من أعضائه.

أما إذا كان (المتبرِّع) لا يعيش بغير العضو المتبرِّع به - كالنَّبَرَّع بالقلب مثلاً - فلا يَجُوزُ له النَّبَرَّع بقلبه أو غيره ممَّا يموت منه؛ لأنَّه يكون سببًا لوفاة، ولا يُقدَّم على قتل إنسان لمُحاولة إحياء غيره، وإنَّها يُؤْتَى له بقلب مُحَقَّق مَوْتُ صاحبه، وتَبَرَّع به قبل موته، أو تَبَرَّع به وَلِيَّه.

هذا الحُكم الشرعي، وأما حكم القانون الوضعي فلا أعرفه. والله أعلم.

(1) انظر: تفسير الطبري. ج 10/ ص 237 - 238، تفسير ابن كثير. ج 3/ ص 93، تفسير الشوكاني (فتح

القدر). ج 2/ ص 40.

حُكْمُ التَّصْوِيرِ وَالرَّسْمِ وَالتَّمَاثِيلِ

السؤال:

الرجاء منكم إفادتنا بالحكم الشرعي في المسألة التالية التي عَمَّتْ بها البلوى في مجتمعات المسلمين: إقامة التماثيل الرخامية أو النحاسية في الدُّورِ والميادين.

محمد. ت. ز (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

التماثيل هو كلُّ ما صُوِّرَ على مثل صورة شيء آخر، مِنْ إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد، وقد يُرْسَم على ثوب أو ورق، وقد يُصْنَع مِنْ حجارة وطين أو زجاج أو رخام أو نحاس أو ذهب أو فضة.

وقد عَرَفَ الإنسانُ صُنْعَ التَّمَاثِيلِ منذ القديم كما يُستفاد مِنْ أقوال المفسرين لقوله تعالى في قوم نوح حكايةً مِنْ قولهم: ﴿وَلَا تَذَرْنِ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَافُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23]. روى البخاري في صحيحه أَنَّ ابن عباس قال: «صَارَتِ الْأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ...». ثم قال عن هذه الأسماء المذكورة في الآية أنها: «أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنْ انْصَبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوَهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَئِكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ».

ونَقَلَ الشوكاني عن محمد بن كعب قوله: «هذه أسماء قوم صالحين كانوا بين آدم ونوح، فنشأ بعدهم قومٌ يَقْتَدُونَ بِهِمْ في العبادة، فقال لهم إبليس (بعدهما وَسْوَسَ لَهُمْ): لو صَوَّرْتُمْ صُورَهُمْ كَانُوا أَنْشَطَ لَكُمْ، وَأَسْوَقَ إِلَى الْعِبَادَةِ، فَفَعَلُوا، ثُمَّ نَشَأَ قَوْمٌ مِنْ بَعْدِهِمْ فَقَالَ

لهم إبليس: إِنَّ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ فَاعْبُدُوهُمْ. فابتداءً عبادة الأوثان كان من ذلك الوقت، وسُمِّيت هذه الصُّور بهذه الأسماء؛ لأنهم صَوَّروها على صورة أولئك القوم»⁽¹⁾. وقال عُروة بن الزبير وغيره: «إِنَّ هَذِهِ كَانَتْ أَسْمَاءَ لِأَوْلَادِ آدَمَ»⁽²⁾.

وهكذا نجد أَنَّ اتِّخَاذَ التَّمَاثِيلِ مُوْغِلٌ فِي الْقِدَمِ، وَأَنَّهُنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ، كَمَا قَصَّ الْقُرْآنُ عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ.

ولم يكن اتِّخَاذُ الصُّورِ وَالتَّمَاثِيلِ مُحَرَّمًا فِي شَرْعٍ مِّن قَبْلِنَا كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ عَمَلِ الْجَنِّ لِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحَرِّبٍ وَتَمْثِيلٍ وَحِفَافٍ كُلُّ جَوَابٍ وَقُدُورٍ رَّاسِيَتٍ﴾ [سبأ: 13]. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «كَانَتْ هَذِهِ التَّمَاثِيلُ صُورَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالصُّلَحَاءِ، وَكَانُوا يُصَوِّرُونَهَا فِي الْمَسَاجِدِ لِيَرَاهَا النَّاسُ، فَيَزِدَادُوا عِبَادَةً وَاجْتِهَادًا.

وَقِيلَ: هِيَ تَمَاتِيلُ أَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِنَ الْحَيَوَانِ. وَقَدْ اسْتُدِلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ التَّصْوِيرَ كَانَ مَبَاحًا فِي شَرْعِ سُلَيْمَانَ، وَنُسَخَ ذَلِكَ بِشَرْعِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽³⁾.

وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يُصَوِّرُ الطَّيْرَ مِنَ الطِّينِ، وَيَنْفُخُ فِيهِ، فَيَكُونُ طَائِرًا بِإِذْنِ اللَّهِ، آيَةٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَتَحَدَّى بِهَا مُكَذِّبِيهِ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِهِ: ﴿إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 49]، وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَمْتَنُّ عَلَيْهِ: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ [المائدة: 110]، وَفِي الْآيَةِ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ تَصْوِيرَهُ هَيْئَةَ الطَّيْرِ كَانَ بِإِذْنِ اللَّهِ.

(1) الشُّوْكَانِيُّ. فَتَحِ الْقَدِير. ج 5/ ص 360.

(2) فَتَحِ الْقَدِير. ج 5/ ص 360.

(3) فَتَحِ الْقَدِير. ج 4/ ص 363.

وقد عُرِفَت التماثيل والأنصاب في جاهلية العرب، وكانت الكعبة مشحونة بالصُور والتماثيل، ومنها صورة إبراهيم عليه السلام يَسْتَقْسِمُ بالأزلام، افتراءً من أهل الشرك على إبراهيم، وكان حَنِيفًا، فَأَبْطَلَهَا النبي ﷺ بيده⁽¹⁾، وَحَطَّمَهَا يومَ الفتح⁽²⁾، وهو يتلو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: 81].

وفي الحديث أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِأَبِي الْهَيَّاجِ: «أَبْعَثْكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»: "لَا تَدْعُ تَمَثُّلًا إِلَّا طَمَسْتُهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ"⁽³⁾. فَذَلَّ الحديث على وجود التماثيل في المقابر في عهد الرسول ﷺ، للمباهاة بالبناء فوق القبور، وامتدَّ ذلك إلى عهد عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهه في الجنة، وعلى أَنَّ ذلك مُنْكَرٌ في الإسلام لَا يَقْبَلُهُ وَلَا يُقَرُّهُ، بل يأمر بتغييره باليد، بل حتى مُجَرَّد البناء المرتفع المتجاوز قَدْرَ شِبْرٍ لَا يُقَرُّهُ، خشية الفتنة بعبادة الناس له.

ولمَّا كَانَ شأنُ الخلق عبادة التماثيل تقليدًا أو ابتداءً، فإن الإسلام جَعَلَ التصوير والتمثيل لِخَلْقِ اللهِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، دَلِيلٌ ذَلِكَ قوله عليه الصلاة والسلام فيها رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللهِ».

وفي البخاري عن عبد الله بن مسعود، أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ».

(1) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: قول اللّٰهُ تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، حديث (3352)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى الصُّورَ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَدْخُلْ حَتَّى أَمَرَ بِهَا فَمُحِيتْ، وَرَأَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِأَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ، فَقَالَ: "قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهُ إِنْ اسْتَقْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ"».

(2) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب: هل تُكْسَرُ الدُّنَانُ التي فيها الخمر....، حديث (2478)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(3) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

وروى مسلم عن عائشة قالت: «كَانَ لَنَا سِتْرٌ فِيهِ تِمْنَالٌ طَائِرٌ، وَكَانَ الدَّاخِلُ إِذَا دَخَلَ اسْتَقْبَلَهُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَوْلِي هَذَا، فَإِنِّي كُلَّمَا دَخَلْتُ قَرَأْتُهُ ذَكَرْتُ الدُّنْيَا».

وقالت أيضًا: «أَنَّهُ كَانَ لَهَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرٌ، مَمْدُودٌ إِلَى سَهْوَةٍ (بيت صغير مُنحدر قليلاً في الأرض)، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي إِلَيْهِ فَقَالَ: أَخْرِبِهِ عَنِّي، قَالَتْ: فَأَخْرَجْتُهُ فَجَعَلَتْهُ وَسَادَتَيْنِ».

وعنها أيضًا قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُسْتَرَّةٌ بِقِرَامٍ (سِتْرٌ رقيق) فِيهِ صُورَةٌ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاولَ السِتْرَ فَهَتَكَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

قال القرطبي عن بعض العلماء: «يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَهْتِيكُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الثَّوْبَ، وَأَمْرُهُ بِتَأْخِيرِهِ وَرَعَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّ النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ الْكَمَالُ»⁽¹⁾.

الصُّورُ الْجَائِزَةُ وَالْمَمْنُوعَةُ:

سَمِعْنَا عَنْ بَعْضِ شَيْوْخِنَا أَنَّ الصُّورَ الْمَمْنُوعَةَ إِنَّمَا هِيَ: صُورُ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ التَّامَّةُ الْخَلْقَةُ الَّتِي لَا يَنْقُصُهَا إِلَّا التُّطْقُ أَوْ الصَّوْتُ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»⁽²⁾. فَإِذَا كَانَتِ الصُّورَةُ نَاقِصَةً غَيْرَ تَامَّةٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لِحَلْقِهَا مِثَالٌ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ حَيَوَانٍ، لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمَمْنُوعِ.

وَلَعَلَّ قَوْلَهُ هَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ أَنَّ عَائِشَةَ جَعَلَتِ الثَّوْبَ الَّذِي فِيهِ تَصَاوِيرٌ وَسَادَتَيْنِ، فَتَغَيَّرَتِ الصُّورَةُ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «ثُمَّ يَقْطَعُهَا لَهُ وَسَادَتَيْنِ تَغَيَّرَتِ الصُّورَةُ، وَخَرَجَتْ عَنْ هَيْئَتِهَا، فَإِنَّ جَوَازَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الصُّورَةُ فِيهِ مُتَّصِلَةً أَهْلِيَّةً، وَلَوْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَهْلِيَّةً

(1) تفسير القرطبي. ج 14/ ص 274.

(2) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، حديث (7558)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

لم يَجْزْ⁽¹⁾. ثم نقل عن الشافعي بنقل المَرْزِيّ قوله: «إن دُعِيَ رجلٌ إلى عرس فرأى صورة ذات روح أو صُورًا ذات أرواح، لم يدخل إن كانت منصوبة. وإن كانت تُوطأ فلا بأس، وإن كانت صُورَ الشجر». ثم قال القرطبي: «لم يَخْتَلِفُوا أَنَّ التّصَاوِيرَ فِي السُّتُورِ الْمُعْلَقَةِ [مَكْرُوهَةٌ]⁽²⁾ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ. وكذلك عندهم ما كان خَرْطًا أو نَقْشًا فِي الْبِنَاءِ. واستثنى بعضهم ما كان رَقْمًا فِي ثَوْبٍ، لحديث سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ⁽³⁾»⁽⁴⁾.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمَنَاوِي فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، أَنَّ الْمَصَوِّرَ قَدْ يَكُونُ بِفَعْلِهِ كَافِرًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يَكُونُ نَاجِيًا مِنْ تَهْمَةِ الْكُفْرِ أَوْ الْفُسْقِ، قَالَ: «مَنْ صَوَّرَ الْحَيَوَانَ لِيُعْبَدَ، أَوْ قَصَدَ بِهِ الْمُضَاهَاةَ لِخَلْقِ رَبِّهِ، وَاعْتَقَدَ ذَلِكَ، فَهُوَ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا لِكُفْرِهِ، وَمَنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ فَهُوَ فَاسِقٌ. فَتَصْوِيرُ الْحَيَوَانَ كَبِيرَةٌ وَلَوْ عَلَى مَا يُثْمَتُهُنَّ، كَثُوبٌ، وَبِسَاطٌ، وَنَقْدٌ، وَإِنَاءٌ، وَحَائِطٌ. وَلَا يَحْرُمُ تَصْوِيرُ غَيْرِ ذِي رُوحٍ، وَلَا ذِي رُوحٍ لَا مِثْلَ لَهُ، كَفَرَسٍ أَوْ إِنْسَانٍ بِجَنَاحَيْنِ»⁽⁵⁾، إِذْ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ فَرَسًا بِجَنَاحَيْنِ، وَلَا إِنْسَانًا لَهُ جَنَاحَانِ، فَلَمْ يُضَاهِهِ مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ خَلَقَ اللَّهُ.

مَا رُخِّصَ فِيهِ مِنَ الصُّوَرِ بِإِقْرَارِ الشَّارِعِ:

ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّهُ «اسْتَشْنَى مِنْ هَذَا الْبَابِ لَعِبَ الْبَنَاتِ، ثَبَّتَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

(1) تفسير القرطبي. ج 14/ ص 273.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(3) أخرجه مالك في الموطأ (ج 2/ ص 966)، والترمذي في كتاب اللباس، باب: ما جاء في الصورة، حديث (1750)، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ يَعُودُهُ، قَالَ: فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ، قَالَ: فَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا يَنْزِعُ نَمَطًا تَحْتَهُ، فَقَالَ لَهُ سَهْلٌ: لِمَ تَنْزِعُهُ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ فِيهِ تَصَاوِيرَ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَدْ عَلِمْتُ. قَالَ سَهْلٌ: أَوَلَمْ يَقُلْ: "إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ". فَقَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِنَفْسِي». قَالَ الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(4) تفسير القرطبي. ج 14/ ص 274.

(5) المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 1/ ص 518.

عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَزَفَّتْ إِلَيْهِ، وَلُعِبَهَا مَعَهَا". وعنهما أنها قالت: "كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ لِي صَوَاحِبٌ يَلْعَبْنَ مَعِي، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَتَقَمَّعَنَّ مِنْهُ، فَيَسْرِبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبْنَ مَعِي". خَرَّجَهما مسلم. قال العلماء: وذلك للضرورة إلى ذلك، وحاجة البنات حتى يتدرَّبْنَ على تربية أولادهن، ثم أنه لا بقاء لذلك، وكذلك ما يُصْنَعُ مِنْ حَلَاوَةٍ أَوْ مِنْ الْعَجِينِ لَا بَقَاءَ لَهُ، فُرِّخَ ذلك⁽¹⁾.

وقال المناوي: «وَيُسْتَنَى مِنْ تَحْرِيمِ التَّصْوِيرِ لَعِبُ الْبَنَاتِ لَهُنَّ، فَيَجُوزُ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ وَالشَّافِعِيَةِ لِرُؤُودِ التَّرْخِيصِ فِيهِ، وَشَدُّ بَعْضِهِمْ فَمَنْعَهَا، وَرَأَى أَنَّ حِلَّهَا مَنْسُوخٌ بِهَذَا الْخَبَرِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ - كَمَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ - مَمْنُوعٌ مِنْهُ، مُطَالَبٌ بِتَحْقِيقِ التَّعَارُضِ وَالتَّارِيخِ»⁽²⁾. وتعليل العلماء فيه نسخٌ في الأخذ بهذه الرخصة كلِّها دَعَتْ الحاجة، كما هي الحال في مدارس التعليم والمعاهد والجامعات، وفي مُتَخَلِّفِ مِيَادِينِ وَشُؤُونِ الْحَيَاةِ.

مذهب الأستاذ الإمام محمد عبده:

مِنْ عِلْمَائِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا عَنْ عَمَلِ الصُّوَرِ وَالتَّمَاثِيلِ، الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي رِحْلَتِهِ إِلَى (صَقْلِيَّة) كَتَبَ فِصْلًا تَحْتَ عِنْوَانِ (الصُّوَرُ وَالتَّمَاثِيلُ وَفَوَائِدُهَا وَحُكْمُهَا)⁽³⁾، جَاءَ فِي طَالِعِهِ قَوْلُهُ: «هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ حَرَّصُوا غَرِيبًا عَلَى حِفْظِ الصُّوَرِ الْمَرْسُومَةِ عَلَى الْوَرَقِ وَالنَّسِيجِ، وَيُوجَدُ فِي دَارِ الْأَثَارِ عِنْدَ الْأُمَمِ الْكُبْرَى مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَ الْأُمَمِ الصَّغْرَى... يُحَقِّقُونَ تَارِيخَ رِسْمِهَا، وَالْيَدِ الَّتِي رَسَمَتْهَا».

ثم يقول: «إِنَّ الرِّسْمَ ضَرَبٌ مِنَ الشَّعْرِ الَّذِي يُرَى وَلَا يُسْمَعُ، وَالشَّعْرُ ضَرَبٌ مِنَ الرِّسْمِ الَّذِي يُسْمَعُ وَلَا يُرَى...».

وَيَذْكُرُ أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي دَعَا سَلَفُنَا لِحِفْظِ الشَّعْرِ وَضَبْطِ دَوَائِيهِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي تَحْرِيرِهِ -

(1) تفسير القرطبي، ج 14/ ص 275.

(2) فيض القدير، ج 1/ ص 518.

(3) انظر: مجلة المنار، م 7/ ص 34.

خصوصاً شعر الجاهلية - هو السبب في محافظة القوم على هذه المصنوعات من الرسوم والتمائيل التي: «حفظت من أحوال الأشخاص في الشئون المختلفة، ومن أحوال الجماعات في المواقع المتنوعة ما تستحقُّ به أن تُسمَّى ديوان الهيئات والأحوال البشرية».

وبعد أن بسط الكلام عما تُعرب عنه تلك الصُّور، وما يفهم منها مُتأملها تساءل: «ما حُكم هذه الصُّور في الشريعة الإسلامية؛ إذا كان القصدُ منها ما ذُكر من تصوير هيئات البشر في انفعالاتهم النفسية أو أوضاعهم الجثمانية، هل هذا حرام، أو جائز، أو مكروه، أو مندوب، أو واجب؟ فأقول لك:

إن الرَّاسم قد رَسَم، والفائدة مُحَقَّقة لا نزاع فيها، ومعنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصُّورة قد مُحِي من الأذهان؛ فإمّا أن تفهم الحُكم من نفسك بعد ظهور الواقعة، وإمّا أن ترفع سؤالاً إلى المفتي وهو يُجيبك مشافهةً؛ فإذا أوردت عليه حديث: "إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ"، أو ما في معناه ممّا ورد في الصحيح، فالذي يغلب على ظني أنه سيقول لك: إنَّ الحديث جاء في أيام الوثنية، وكانت الصُّور تُتخذ في ذلك العهد لسبيين: الأول: اللّهُ، والثاني: التبرُّك بِمثال مَنْ تُرسم صُورته من الصالحين، والأوّل ممّا يبغضه الدين، والثاني ممّا جاء الإسلام لمحوه. والمُصوِّر في الحالين شاغلٌ عن الله، أو مُمهّد للإشراك به؛ فإذا زال هذان العارضان وقُصدت الفائدة كان تصوير الأشخاص بِمَنزلة تصوير النبات والشجر في المصنوعات، وقد صُنِع ذلك في حواشي المصاحف وأوائل السُّور، ولم يَمْنَعه أحدٌ من العلماء، مع أنَّ الفائدة في نقش المصاحف موضعُ النزاع، أمّا فائدة الصُّور فمِمّا لا نزاع فيه على الوجه الذي ذُكر».

ثم قال: «وبالجملة إنه يغلب على ظني أنَّ الشريعة الإسلامية أبعد من أن تُحرِّم وسيلةً من أفضل وسائل العلم، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين لا من جهة العقيدة ولا من جهة العمل».

وقد علّق الأستاذ الإمام الشيخ محمد رشيد رضا على كلام أستاذه عبده، ويبيّن أنَّ

الذين رسموا الصالحين والأنبياء إنما أرادوا التبرُّك بِصُورِهِم وتعظيمها إكرامًا لهم، وهذا التعظيم يُسمَّى - في كلِّ اللُّغات - عبادة، وجميع الصُّور والتماثيل التي كانت عند العرب كانت مُعظَّمة للدين، ولذلك سُمِّيَ في القرآن تعظيمُها عبادةً. وكذلك النصراني كانوا يُصرِّحون أنَّ تعظيم (الأيقونات) ونحوها من الصُّور عبادةٌ، فلما عارض المصلحون في ذلك صار بعضُ المُصرِّين عليه يُسمِّي تعظيمها إكرامًا، وأصرَّ بعضهم على تسميته عبادةً. ثم ختم قوله بـ: «إنَّ النهي عن التصوير في الإسلام لم يزد على النهي عن تعظيم القبور وتشريفها وبناء المساجد عليها وإيقاد الشُّرج عليها، والأحاديث الصحيحة في حَظَر هذا كلِّه ولَعْنِ فاعِله مشهورةٌ، وقد فعَّله المسلمون مع بقاء علته، وهُم يتركون التصوير وفوائده مع انتفاء علَّة النهي عنه».

وقد قارَن الإمام محمد عبده بين تساهل المسلمين في البناء على القبور وزيارتها، وبين تشدُّدهم في الصُّور والتماثيل، وينبغي التنبُّه إلى أنَّ كلام الأستاذ الإمام محمد عبده في نفع عمل الصُّور والتماثيل، ودفاعه عن جواز استعمالها، لم يتناول المُجَسِّم منها من تماثيل الإنسان أو الحيوان كما يُستفاد من احتياطه في أوَّل كلامه بنصِّه على «الصُّور المرسومة على الورق والنسيج»، من مثل ما تركه رفائيل. أمَّا التماثيل المُجَسِّمة للإنسان أو الحيوان، ممَّا يوجد في الدُّور أو القصور، أو يُنصب في الميادين، ويُكلَّف الأموال الطائلة عامَّة أو خاصَّة، فإنها لا تُخرُج عن غرض الهوى أو التعظيم والتبرُّك، وقد حَكَم ضِدُّهُما بقوله: «الأوَّل ممَّا يبغضه الدين، والثاني ممَّا جاء الإسلام لِحُوه. والمُصوِّر في الحالين شاغلٌ عن الله، أو مُمهَّد للإشراك به».

وفي كلام الأستاذ محمد رشيد رضا، ما هو نصُّ على أنَّ تعظيم التماثيل وإكرامها عبادةٌ، إذ قال في الذين صنعوها قديما: «أرادوا التبرُّك بِصُورِهِم وتعظيمها إكرامًا لهم، وهذا التعظيم يُسمَّى - في كلِّ اللُّغات - عبادة، وأنَّ النصراني كانوا يُصرِّحون بأنَّ تعظيم (الأيقونات) ونحوها من الصُّور عبادةٌ، ثم آل بعضهم إلى تسميته إكرامًا». فالمسلم لا يَكْبُر في نفسه إلاَّ الله، ولا يَعظُم عنده إلا بدیع السماوات والأرض.

والإسلام لا يُقَرُّ السَّفَهَ بإنفاق أموال طائلة دون منفعة راجحة، وإذا كان يَمْنَعُ مِنْ رفع قبر الميت، ويأمر بتسويته إن رُفِعَ، فأَحْرَى وَأَوْلَى أَنْ يَمْنَعَ مِنْ نَصَبِ تُمثال له. أمَّا مُجَرَّدُ وجود صورة له على ورق أو نسيج، فقد يَنْتَفِي المحذور، وتزول الفتنة، وترَجَّح الفائدة، وهذا ما أشار إليه بقوله: «إِنَّ المسلمين يُمكنهم الجمعُ بين التوحيد ورَسْم صورة الإنسان والحيوان لتحقيق المعاني العلمية وتمثيل الصُّور الذهنية». وهذا ما لا يُمكن الاستغناء عنه - اليوم - في المدارس، وفي جميع مراحل التعليم، فَعَرُض الصُّور مِنْ وسائل الإيضاح الضرورية. بل يُمكن أَنْ نَسْتفِيدَ مِنَ السَّنَةِ الإقرارية لِجَوَاز ذلك حتى في التماثيل المُجَسِّمة إذا لم يكن لها بقاء، ولم يُحْشَ معها الفتنة، أو إذا اضْطُرُّرنا إليها في (التعليم)، كما يُستفاد ذلك مِنْ حديث الإذن لعائشة والجواري صواحباتها في اللعب بالعرائس، وقول علمائنا - كما نقل القرطبي - «ذلك للضرورة إلى ذلك، وحاجة البنات حتى يَتَدَرَّبْنَ على تربية أولادهن، ثم أنه لا بقاء لذلك، وكذلك ما يُصْنَعُ مِنْ حلاوةٍ أو مِنْ العَجِينِ لا بقاء له، فَرُخِّصَ ذلك».

وقد أَفْرَطَ بعضهم فجَعَلَ التصوير الشمسي مشمولاً بالتحريم، مع أنه مِنْ عمل آلةٍ تَعَكِّس صورة الشيء وثَبَّتَها، كما تَعَكِّسها المرآة أو الماء، ولا تجري ريشة المَصُور أو يَدُه بِصُنْعِ عضو أو جسم، وهذا الرسم الشمسي لا يُسْتغْنَى عنه الآن في حاجات الإنسان والدول، واثبات شخصيته في حَلِّهِ وتَرْحالهِ، ولا تَقْبَلُ دولةٌ مِنْ دُولِ العالم بدخول شخص إلى ترابها لا يَحْمِلُ جوازاً به رَسْمُهُ الشمسي، وقد يُحَقِّقُ بارتحاله أعْظَمَ المصالح للإسلام في جَلْبِ النفع أو دفع الضرر. ومصلحة الدولة - في الأمن - تُوجِبُ حَلَّ بطاقة إثبات الشخصية لِمَنْ دخل بلادها أو جال في أرضها، لحماية الأمن ومحاربة الفساد، فقد يَتَسَرَّبُ الجاسوس لِيُهْدَدَ أمن الدولة، واللَّصُّ والمحارب لتهديد المسلمين في أنفسهم وأموالهم وأولادهم، والوسيلة المساعدة على القضاء على ذلك، هي هذه البطاقات الحاملة للصُّور، فالضرورة هنا أوضح منها في لعب البنات.

فتأويل النصوص - كما فَعَلَ الإمام محمد عبده - أو القياس على ما وَرَدَ الإذن فيه -

كما فعل علماءنا في قياس صور الخلاوة والعجين على لعب البنات - أولى وأجدى من الإصرار على القول بتحريم التصوير مطلقاً حتى الشمسي منها، وإيقاع الناس - كل الناس - في الإثم العظيم. والله أعلم.

15/01/1980م

السؤال:

1 - هل التصوير حرام أم حلال؟

1 - هل رسم إنسان أو حيوان حرام؟

3 - هل التماثيل التي تُعلّق للزينة والدعاية حرام أو حلال - للإنسان والحيوان -؟

4 - ما هي أقوال - أو قول - محمد عبده رحمه الله، لما دخلت الآلة الفوتوغرافية مصر

العربية؟

سائلة مسترشدة

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: لقد أجبنا عن مثله في أوائل عام 1400 هـ (1980م)، ثم نُشر الجواب في جريدة (العصر)، وهي في سَنَتِهَا الأولى، ويُمكن أن تجدي الجواب بإسهاب وإطناب فيما لديك من (العصر)، إن كنت تحتفظين بمجموعتها، وهذا لا يَمْنَعنا من الجواب عن هذه الأسئلة منك اليوم.

ثانياً: جواباً على السؤال الأول نقول: قد يكون التصوير حلالاً، وقد يكون حراماً، حسب الأحوال، فهو حرامٌ إن كانت صورة كاملة منحوتة، أو مصبوبة لإنسان أو حيوان، ولها جسم وظلٌّ، وحلالٌ إن لم تكن كذلك، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

الصُّورُ الجائِزة والصُّورُ الممنوعة:

سَمِعْنَا مِنْ شَيْخِنَا عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ فَحَوَاهُ، مِنْ أَنَّ الصُّورَةَ الممنوعة - الَّتِي وَرَدَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيْهَا يُقَدِّمُ عَلَيْهَا وَيَتَّخِذُهَا - هِيَ صُورَةُ الْإِنْسَانِ أَوْ الْحَيَوَانَ الْكَامِلَةِ التَّامَّةِ، الَّتِي لَهَا جِسْمٌ وَظِلٌّ، وَلَا يَنْقُصُهَا إِلَّا النُّطْقُ وَالصَّوْتُ وَالْحَرَكَةُ، وَمَا سِوَاهَا مِنَ الصُّوَرِ النَّاْقِصَةِ بَعْضُ الْأَعْضَاءِ، أَوْ كَانَ صُورَةَ شَجَرٍ، أَوْ جِهَادٍ، أَوْ لَيْسَ لَهُ جِسْمٌ وَلَا ظِلٌّ، وَلَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ، فَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ بَادِيسٍ مُجْتَهِدًا فِيْهَا قَالُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْقُلُ - بِأَمَانَةٍ - مَا جَاءَ فِي كُتُبِ عُلَمَائِنَا، وَمَذَاهِبِ أَسْلَافِنَا.

فَقَدْ جَاءَ فِي مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ وَشُرَاحِهِ، وَفِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ، مَا يُنْصَحُ عَلَى ذَلِكَ، وَنَحْنُ نَنْقُلُ مَا يَصْلُحُ مِنْهُ فِيْهَا يَأْتِي:

جَاءَ ذَلِكَ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى وَجوبِ الاسْتِجَابَةِ إِلَى الْوَلِيْمَةِ، وَاسْتِثْنَاءِ حَالَاتٍ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَدْعُوِّ إِلَيْهَا الاسْتِجَابَةُ، فَقَالَ: «إِنْ لَمْ يَخْضَرْ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ وَمُنْكَرٌ كَفَرَشِ حَرِيرٍ وَصُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ»⁽¹⁾.

وَفِي كَلَامِ الدَّرْدِيرِ عَلَى الصُّورِ، قَالَ مَا نَصَّهُ: «وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صُورٌ، أَيُّ تَمَاثِيلٍ مُجَسَّدَةٍ كَامِلَةٍ، لَهَا ظِلٌّ، كَحَيَوَانَ عَلَى جِدَارٍ، أَيُّ فَوْقَ سَمْتِهِ لَا فِي عَرْضِهِ، إِذْ لَا ظِلٌّ لَهُ، فَلَا يَحْرُمُ، كَالنَّاْقِصَةِ عَضْوًا. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَحْرُمُ تَصْوِيرُ حَيَوَانَ عَاقِلٍ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ كَامِلَ الْأَعْضَاءِ، إِذَا كَانَ يَدُومُ إِجْمَاعًا، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَدُمْ عَلَى الرَّاجِحِ، كَتَصْوِيرِهِ مِنْ نَحْوِ قَشْرِ بَطِيخٍ، وَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ، إِذَا النَّظَرُ إِلَى الْمُحَرَّمِ حَرَامٌ، بِخِلَافِ نَاْقِصِ عَضْوٍ، فَيُبَاحُ النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَغَيْرُ ذِي ظِلٍّ كَالْمَنْقُوشِ فِي حَائِطٍ أَوْ وَرَقٍ [فَيُكْرَهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَمَهِّنٍ]⁽²⁾، وَإِلَّا فِخْلَافِ الْأَوَّلَى، كَالْمَنْقُوشِ فِي الْفُرْشِ، وَأَمَّا تَصْوِيرُ غَيْرِ الْحَيَوَانَ كَشَجَرَةٍ وَسَفِينَةٍ فَجَائِزٌ»⁽³⁾.

(1) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ. ص 127.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتَاهُ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرْدِيرِ.

(3) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ. ج 2/ ص 337-338.

ما وَرَدَ مِنْ وَعِيدٍ عَلَى التَّصْوِيرِ:

جَعَلَ الْإِسْلَامُ التَّصْوِيرَ وَالتَّمثِيلَ بِخَلْقِ اللَّهِ مِنْ كِبَائِرِ الذَّنُوبِ، وَجَاءَ فِيهِ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ، فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ». وَفِي حَدِيثٍ لهما عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ اسْتَنْتَجَ الْعُلَمَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: «يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ»، إِبَاحَةَ تَصْوِيرِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ فِي خَلْقِ اللَّهِ، مِثْلَ صُورَةِ حِصَانٍ مُجَنَّحٍ، أَوْ صُورَةِ جَسَدٍ أَعْلَاهُ آدَمِيٌّ وَأَسْفَلُهُ سَمَكَةٌ، كَعَرَائِسِ الْبَحْرِ، أَوْ كَصُورَةِ أَبِي الْهَوَلِ فِي مِصْرَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ مِثْلَهَا، فَلَمْ يُضَاهِ مِنْ صَوَرِهَا خَلْقَ اللَّهِ.

فَتَصْوِيرُ الْإِنْسَانِ أَوْ الْحَيَّوانِ الْكَامِلِ الْأَعْضَاءِ الْمَجَسَّدِ، نَحْتًا أَوْ صَبًّا، هُوَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ، وَيَقَالُ لَهُمْ: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»⁽¹⁾. أَمَّا إِذَا كَانَتِ الصُّورَةُ غَيْرَ تَامَّةٍ، إِنَّمَا هِيَ رَأْسٌ أَوْ نِصْفٌ أَوْ عَضْوٌ، أَوْ كَانَتْ عَلَى صُورَةٍ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْسَانًا أَوْ حَيَّوَانًا، فَلَيْسَتْ مِمَّا يُضَاهِي خَلْقَ اللَّهِ.

وَلَعَلَّ اشْتِرَاطَ الْعُلَمَاءِ فِي تَحْرِيمِ التَّصْوِيرِ أَنْ تَكُونَ الصُّورَةُ تَامَّةً، مُسْتَفَادٌّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّتِي جَعَلَتْ مِنَ الثُّوبِ الَّذِي فِيهِ تَصَاوِيرٌ وَسَادَتَيْنِ⁽²⁾، فَتَغَيَّرَتِ الصُّورَةُ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [سَبَأُ: 13]، بَعْدَ أَنْ جَاءَ بِالْحَدِيثِ: «ثُمَّ يَقْطَعُهَا لَهُ وَسَادَتَيْنِ تَغَيَّرَتِ الصُّورَةُ، وَخَرَجَتْ عَنْ هَيْئَتِهَا، فَإِنَّ جَوَازَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الصُّورَةُ فِيهِ مُتَّصِلَةً أَهْيَئَةً، وَلَوْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَهْيَئَةً لَمْ يَجُزْ».

وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنْ دُعِيَ رَجُلٌ إِلَى عَرَسٍ فَرَأَى صُورَةَ ذَاتِ رُوحٍ

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَلَّاسِ، بَابِ: مَا وُطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ، حَدِيثٌ (5954).

أو صُورًا ذات أرواح، لم يدخل إن كانت منصوبة. وإن كانت تُوطأ فلا بأس، وإن كانت صُورَ الشجر». فقول الشافعي: «إن كانت منصوبة»، يريد أنها قائمة، ذات جسم له ظلٌّ، فهذه هي الممنوعة.

وقال القرطبي: «ولم يَحْتَلِفُوا أَنَّ التَّصَاوِيرَ فِي السُّتُورِ الْمُعْلَقَةِ [مَكْرُوهَةٌ] ⁽¹⁾ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ. وكذلك عندهم ما كان خَرْطًا أو نَقْشًا فِي الْبِنَاءِ. واستثنى بعضهم ما كان رَقْمًا فِي ثَوْبٍ، لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ».

وخلاصة القول، فيما حَقَّقَهُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ مَنْ صَوَّرَ الْحَيَوَانَ أَوِ الْإِنْسَانَ أَوِ الْجِمَادَ، بِقَصْدٍ أَنْ يُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْ مَعَ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ، كَمَا فَعَلَ قَوْمُ نُوحٍ مَعَ رَجَالِهِمُ الصَّالِحِينَ: وُدٍّ، وَسُوعٍ، وَيَعْقُوثَ، وَيَعْقُوقَ، وَنَسْرَ، وَكَمَا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ مَعَ التَّمَاثِيلِ وَالْأَنْصَابِ الَّتِي مَلَأُوا بِهَا الْكَعْبَةَ حَتَّى حَطَّمَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَمَا فَعَلَ قَوْمُ إِبْلِيسَ مَعَ بَعْلِ، وَالَّذِينَ صَوَّرُوا الْعِجْلَ أَوْ غَيْرَهُ، فَهُؤُلَاءِ كُفَّارٌ. وَمَنْ صَوَّرَ إِنْسَانًا أَوْ حَيوانًا كَامِلًا يَرِيدُ بِهِ مُضَاهَاةَ خَلْقِ اللَّهِ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ الْمُضَاهَاةَ لِخَلْقِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَمَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِتَصْوِيرِهِ الْعِبَادَةَ، وَلَا الْمُضَاهَاةَ، فَهُوَ فَاسِقٌ، فَتَصْوِيرُ الْحَيَوَانَ مَعْصِيَةٌ وَلَوْ عَلَى مَا يُمْتَنِّهَن، كَالثَوْبِ وَالْبَسَاطِ وَالنَّقْدِ وَالْإِنَاءِ وَالْحَائِطِ، يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ.

رأي الأستاذ الإمام محمد عبده:

لم يكتب الأستاذ محمد عبده فتوى في الموضوع، وإنما تكلم عن التماثيل والتصوير في رحلة له إلى أوروبا، وجاء ذلك في كلامه عن (صقلية) تحت عنوان: (الصُور والتماثيل وفوائدها وحكمها)، وقد ذَكَرَ أَنَّ الْأُورُوبِيِّينَ لَهُمْ غَرَامٌ شَدِيدٌ بِالتَّمَاثِيلِ وَالتَّصْوِيرِ، يَعْنِي التَّصْوِيرَ الزَيْتِي لِلْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانَ وَالْمَنَاظِرَ الطَّبِيعِيَّةِ. وَشَبَّهَ غَرَامَهُمْ بِهَا بِاعْتِنَاءِ الْعَرَبِ بِشَعْرِهِمُ الْجَاهِلِي، وَرَوَايَتِهِمْ لَهُ، وَالْمَحَافِظَةَ عَلَيْهِ.

(1) ما بين معقوفين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

ثم تساءل: «ما حُكِمَ هذه الصُّور في الشريعة الإسلامية؛ إذا كان القصدُ منها ما ذُكِرَ مِن تصوير هيئات البشر في انفعالاتهم النفسية أو أوضاعهم الجثمانية، هل هذا حرام أو جائز أو مكروه أو مندوب أو واجب؟». وهذه أقسام الحُكْم في الشرع، وقد أجاب أنه يَغْلِبُ على ظَنِّه أنَّ حديث: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ [المُصَوِّرُونَ]»⁽¹⁾، قد جاء في أيام الوثنية، وكانت الصورة تُتَّخَذُ لسبيين:

«الأول: اللّهُو، والثاني: التَّبَرُّكُ بِمِثَالِ مَنْ تُرْسَمُ صُورَتُهُ مِنَ الصَّالِحِينَ. والأوَّلُ (يعني اللّهُو) ممَّا يَبْغِضُهُ الدِّين، والثاني (يعني التَّبَرُّكُ) ممَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ لِحُجْوِهِ. وَالْمُصَوِّرُ فِي الْحَالِينَ شَاغِلٌ عَنِ اللَّهِ (يعني في حال اللّهُو)، أَوْ مُمَهِّدٌ لِلْإِشْرَاقِ بِهِ (يعني التَّبَرُّكُ)؛ فَإِذَا زَالَ هَذَانِ الْعَارِضَانِ، وَقُصِدَتِ الْفَائِدَةُ، كَانَ تَصْوِيرُ الْأَشْخَاصِ بِمَنْزِلَةِ تَصْوِيرِ النَّبَاتِ وَالشَّجَرِ فِي الْمَصْنُوعَاتِ، وَقَدْ صُنِعَ ذَلِكَ فِي حَوَاشِي الْمَصَاحِفِ وَأَوَائِلِ السُّورِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

ثم قال: «وبالجُمْلَةِ إنه يَغْلِبُ على ظَنِّي أَنَّ الشريعة الإسلامية أَبْعَدُ مِنْ أَنْ تُحَرَّمَ وَسِيلَةٌ مِنْ أَفْضَلِ وَسَائِلِ الْعِلْمِ، بَعْدَ تَحْقِيقِ أَنَّهُ لَا خَطَرَ فِيهَا عَلَى الدِّينِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْعَقِيدَةِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ». هذا ما جاء مِن كلام الشيخ محمد عبده في الموضوع.

وقد علّق الأستاذ محمد رشيد رضا على كلام أستاذه الإمام محمد عبده بأن الذين «رَسَمُوا الصَّالِحِينَ وَالْأَنْبِيَاءَ إِنَّمَا أَرَادُوا التَّبَرُّكَ بِصُورِهِمْ وَتَعْظِيمَهَا إِكْرَامًا لَهُمْ، وَهَذَا التَّعْظِيمُ سُمِّيَ فِي كُلِّ اللُّغَاتِ عِبَادَةً، وَجَمِيعُ الصُّورِ وَالتَّمَاثِيلِ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَ الْعَرَبِ كَانَتْ مُعْظَمَةً لِلدِّينِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ فِي الْقُرْآنِ تَعْظِيمُهَا عِبَادَةً، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَ النَّصَارَى فِي تَعْظِيمِهِمْ (الْأَيْقُونَاتِ) وَنَحْوَهَا مِنَ الصُّورِ، فَلَمَّا انْتَقَدُوا مِنْ بَعْضِ مُصْلِحِيهِمْ، أَعْلَنَ بَعْضُ الْمُصَرِّينَ عَلَى عِبَادَتِهَا بِأَنَّهَا (تَكْرِيمٌ)، وَأَصَرَ الْآخَرُونَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ عِبَادَةً».

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مجلة المنار.

ثم ذَكَرَ أَنَّ النهي عن التصوير في الإسلام لم يَزِدْ على النهي عن تعظيم القبور، وتشريفها، وبناء المساجد عليها، وإيقاد الشُّرج عليها، والأحاديث الصحيحة في حَظْر هذا كُلِّه وَلَعِنَ فاعِلُه مشهورة، «وقد فَعَلَه المسلمون مع بقاء عِلَّتِه، وهم يَتَرَكُون التصوير وفوائده مع انتفاء عِلَّة النهي عنه».

وكلام الشيخ محمد عبده في نفع عمل الصُّور والتماثيل، ودفاعه عن جواز استعمالها، لم يتناول المُجَسِّم منها مِن تماثيل الإنسان والحيوان كما يُستفاد مِن احتياطه في أوَّل كلامه بِنَصِّه على «الصُّور المرسومة على الورق والنسيج»، مِن مثل ما تَرَكَه المَصوِّر العبقرى (رفائيل) عليها، أمَّا التماثيل المُجَسِّمة للإنسان والحيوان مِمَّا يُوجَد في الدُّور أو القصور، أو يُنصَّب في الميادين، ويُكلَّف الأموال الطائلة عامَّة أو خاصَّة، فإنها لا تَخْرُج عن غرض اللهو أو التبرُّك.

وقد حَكَم الإمام محمد عبده ضِدَّهما بقوله: «الأوَّل مِمَّا يَبْغِضُه الدين، والثاني مِمَّا جاء الإسلام لِمَحْوِه، والمَصوِّر في الحالين شاغِلٌ عن الله، أو مُمَهِّدٌ للإِشْرَاق به»، زيادةً عن الإسراف في إنفاق الأموال الطائلة في غرض غير صحيح، وذلك حرام وتبذير، والمُبذِّرون إخوان الشياطين.

وفي كلام الشيخ محمد رشيد رضا نَصٌّ على أَنَّ تعظيم التماثيل وإِكْرَامِها (عبادة)، وإن لم يُسَمَّوها عبادةً، إذ قال في الذين صنعوها قديمًا: «أرادوا التبرُّك بِصُورِهِم وتعظيمِها إِكْرَامًا لهم. وإنَّ هذا التعظيم يُسَمَّى في كُلِّ اللغات: عبادة». والمسلم لا يَكْبُرُ عنده، أو يَعْظُمُ في نفسه إلَّا الله، فلا يَعْبُدُ سِوَاهُ.

والعجيب أَنَّ بعض المسلمين والمسلمات آل بهم الأمر إلى تعظيم تماثيل السيدة مريم، وتقديم النَّذْر لها، والبخور عند قاعدة تماثيلها، وقد شاهدتُ ذلك بعيني في تماثيل ضخمة لها بِجَبَلٍ يُشْرِف على مدينة وهران، العاصمة الإسلامية العظمى، ولا شكَّ أَنَّ الشيطان وجُنْدَه مِن بني الإنسان يَضْحَكُونَ على هؤلاء المُغْفَلِينَ. فالتمثال إذا أصبح

فتنةٌ يُؤدِّي بالبُلْداء والمُغفلين إلى التبرُّك به والتبخير له وتعظيمه (أو عبادته على الأصح)، يَحْرُم اتخاذه ونَحْتُهُ أو صَبُّه، أو نَصْبُهُ، ويدخل مُصَوِّرُهُ في الوعيد الشديد الذي جاء في الحديث، وحتى إذا لم يكن (صورة) لإنسان أو حيوان، كقُبَّة فوق قبر، أو كبناء على القبر، أو كمزارعة ولو من حجارة.

وأما التصوير على ورق، أو على نسيج، أو النقش على حائط، فقد يَنْتَفِي المحذور، وتزول الفتنة، وتترجَّح الفائدة، وهذا ما أشار إليه محمد عبده، وعناه بقوله عن المسلمين: إنه «يُمْكِنُهُم الجمعُ بين التوحيد، ورسم صُور الإنسان والحيوان لتحقيق المعاني العلمية، وتمثيل الصُور الذهنية».

وهذا ما لا يُمكن الاستغناء عنه اليوم في المدارس العلمية التي يَدْرُس فيها أبناؤنا وبناتنا. ولا بُدَّ أن تُعْرَض أمامهم صُور الإنسان والحيوان، ليعرفوا التفاصيل عن الأجسام والأعضاء.

التماثيل المُجَسِّمة المأذون فيها:

قد أذن الشارع للمصلحة في اتخاذ بعض التماثيل المُجَسِّمة للإنسان والحيوان، إذا لم يكن لها بقاء، ولم يُحْشَ معها الفتنة، وهذا مستفادٌ من إذنه عليه الصلاة والسلام لعائشة والجواري صَوِّجِبَاتِها في اللعب بالعرائس، نَقَلَ ذلك القرطبي، وقال فيه: «ذلك للضرورة وحاجة البنات حتى [يَتَدَرَّبْنَ]»⁽¹⁾ على تربية أولادهن. ثم إنه لا بقاء لذلك، وكذلك ما يُصَنَع من الحلاوة أو من العجين لا بقاء له، فَرُخِّص في ذلك».

ونَصَّ على هذا أيضًا الدسوقي في حاشيته على شرح المختصر للدردير: أن الشيخ عبد الباقي نَقَلَ عن الخطَّاب قوله: «... يُسْتَنَى مِنَ الْمُحَرَّمِ تصويرُ لعبةٍ على هيئة بنتٍ صغيرة، لتلعب بها البنات الصَّغار، فإنه جائز، ويَجُوزُ بيعُهُنَّ وشراؤُهُنَّ لتدريب البنات

(1) في النسخة المطبوعة: [يقدرن]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

على تربية الأولاد⁽¹⁾. ومن هذا نعلم أن التعليم والتدريب يسوغ فيه ما لا يسوغ في غيره في هذا الموضوع.

التصوير الشمسي والغلو في منعه:

النصوص السابقة من علمائنا، بينت بما لا مزيد عليها في الوضوح، ما يحرم من التصوير وما لا يحرم، وغلا قوم في التصوير غلوًا لا مزيد عليه، حتى بلغ بهم الأمر إلى منع التصوير الشمسي، ولا يكون مجسمًا ولا له ظل. فلو بالغ المتزمت في هذا النوع من التصوير لجعله كالصُور على النسيج، وقلما يكون كامل الأعضاء، ثم إن هذا التصوير ليس من عمل الإنسان، إنما هو من عمل آلة تعكس صورة الشيء كما تعكسها المرآة، أو في صفحة الماء. فهل عند هؤلاء يحرم النظر في المرآة، أو في صفحة الماء، وهل تُحاسب المرأة على ما أظهرت؟ وصفحة الماء؟

ثم إن هذه الصُور الشمسية لا يُفكر أحد في عبادتها، أو تعظيمها، وقد أصبحت ضرورية في إثبات الشخصية في الحل والترحال، لا يستغني عنها فرد، ولا دولة في شتى مصالحها، ولضبط أمنها الداخلي والخارجي.

ثم أخيرًا، إن تأويل النص - إذا صحَّ مَنته وسنده - تأويلًا صحيحًا كما فعل الشيخ محمد عبده، أو القياس على ما ورد الإذن فيه كما فعل علماءنا في قياس صور الخلاوة والعجين على عرائس البنات الوارد فيهن النص، أولى من الإصرار على القول بالتحريم المطلق، ثم الوقوع فيه ولا بُدَّ، ونحن نعرف كثيرًا ممن يتشدّد ويغلُو في التحريم، ثم يضع صورته في جواز السفر، وفي بطاقة التعريف، ويحضر الجماعات، ويدخل تحت شروطها في اتخاذ صور للبطاقات، وتُشرُّ صورُهُ في الصحف والمجلات.

ولا نقول هنا بحكم الضرورة، إنما نقول بحكم الإباحة، وقد كاد علماء العصر -

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 338، الخطاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 4/ ص 267.

منذ شاع التصوير الشمسي - يُجمعون على جوازه واستعماله بالفعل . والله أعلم

1984 / 05 / 17 م

الهوائيات... أفحكم الجاهلية تبغون؟

السؤال:

وَرَدَ علينا سؤال، هذا بعض ما جاء فيه:

قرأنا في جريدة الشعب الفتوى المحرمة للهوائيات المقعرة، مع مطالبة السلطات الحاكمة بقطع استيراد مثل هذه الهوائيات وتحريمها... استياؤنا من تحريف (سي حماني)، خصوصاً وقد قارب الثمانين... إننا نطلب من (سي حماني) حكم استقبالنا لبرنامج إيطاليا وإسبانيا، فإن ساءنا ستزدحم بالأقمار الصناعية الغربية التي ستفرض علينا برامجها، فما الحل؟ هل يجوز تحطيم أجهزتنا التلفزيونية أم تغريم السكان أم بناء صور (كذا) يقينا شر البت المباشر؟ يا (سي حماني) عيبك الكبير أنك جهول، بدليل تفكيرك السطحي البسيط الذي لا يتعدى تفكير العجائز، والأحرى لك (كذا) يا (سي حماني) أن تطالع ما جد في العالم، ودراسة الواقع المعيش، وموقفنا نحن العرب عامة - والجزائر خاصة - من التفوق التكنولوجي المعلوماتي (كذا)، ثم بعد ذلك افت (كذا) بما يتماشى والعصر المعيش لا العصور الغابرة يا عجوز.

الإمضاء: عن جماعة من الأساتذة (صلاح الدين ج)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. أولاً: لو كان الحياء من خلق من كتب هذا (الكلام) لما وصف نفسه بـ(الأستاذ)؛ لأن المفروض في الأستاذ أن يكون معلماً مُربياً مُهذباً. وهذا الكلام لا يدلُّ على ذلك،

فإنه لا يُحَسِّن تَهْجِي الكلمات، ولا تركيب الجُمْل، رغم نُصَح الأستاذ محمد فارح في دروسه اليومية، [ولا⁽¹⁾] يَفْهَم الكلام الصحيح مِنَ السَّقِيم، وَيَنْصَح مُتَعَلِّمِينَ ولا نُصَح لَهُ. وسَأَقِيم عليه البرهان مِنْ كلماته.

ثانيًا: فتواي صحيحة في الحُكْم الشرعي، أَجَبْتُ عنه بِمَا عَلَّمَنِي اللهُ، وَأَخَذْتُهُ مِنَ الكتاب والسُنَّة، فراح يَشْتُمْنِي ويقول: «عَيْكَ الكبير أنك جهول... والأخرى (لك) يا سي حماني أن تُطالِع ما جَدَّ في العالم، و(دراسة) الواقع المَعِيش، وموقفنا نحن العرب عامة والجزائر خاصة مِنَ التفوق التكنولوجي (المعلوماتي)، ثم بعد ذلك (افت) بِمَا يتماشى والعصر المَعِيش لا العصور الغابرة، يا عجوز» اهـ كلامه.

وكل كلمة بين قوسين فيها خطأ في التهجِّي، وتُجْمَل الكلام شاهد على درجته في العلم والتربية. والجواب لكلامه أنه مرفوض جملة وتفصيلاً؛ لأنه كلامٌ مَنْ لا يُرضى نُصَحُهُ، وَيُتَهَم عِلْمُهُ، وتُدْمُ تربيتُهُ. فالمفتي يَعتمد في فتواه الشرعية على كتاب الله، فإن لم يَجِد فعلى سُنَّة رسول الله وأقوال أصحابه، فإن لم يَجِد اجتهد وقاس.

وقد سأل رسول الله صاحبه مُعَاذ - أَعْلَمُ الصحابة بالحلال والحرام - يوم وَجَّهه إلى اليمن: «بِمَ تَحْكُم؟»، فقال: بِكِتَابِ اللَّهِ، قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟»، قال: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟»، قال: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، فقال عليه الصلاة والسلام: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ»⁽²⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [و]. والصواب ما أثبتناه ليستقيم الكلام.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب: اجتهد الرأي في القضاء، حديث (3592)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي، حديث (1327)، وأحمد في مُسنده، حديث (22061). قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف، لإبهام أصحاب مُعَاذ، وجهالة الخارث بن عمرو، لكن مَال إلى القول بصحَّته غير واحدٍ مِنَ المُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْم، منهم أبو بكر الرازي، وأبو بكر بن العربي، والخطيب البغدادي، وابن قيم الجوزية». وانظر أيضًا: ابن العربي. عارضة الأحوذِي =

ومن هذا الحديث أصل علماء الأصول أنه لا يجوز للمفتي أن يفتي إلا إذا كان عالماً بكتاب الله، وبسنة رسول الله ﷺ، وبأقوال أصحابه، وأقوال المجتهدين من علماء السلف، وبمواطن الإجماع، ثم يكون مُبَيَّنّاً في علم كلام العرب، مُحَسِّناً استعمال العربية، وفهم النص، والظاهر، والاحتمال، والراجح، والمرجوح، ومع كل هذا لا بد من تدبُّره وتَفْوَاه، وشهادة أهل العلم له بأنه أهل للفتوى، وإن نَقَصَه شرط لم يُؤْذَن له فيها. وكل هذه الشروط - التي اتفق عليها علماء الأصول - لم تخطر ببال هذا (الأستاذ)، بل اشترط علينا شرطاً ما سَمِعنا به، هو دراسة الواقع المَعِيش والتكنولوجيا الحديثة الضرورية لأمة العرب والجزائر، ثم الإفتاء بالواقع المَعِيش. فهذه النصيحة (مُحَضّ الغش)، والأخذ بها مهلكة، والمتقدّم بها مُتَّهَم، ولهذا نقول إنها مرفوضة، فليقدّمها إلى غيرنا، ولعله يجد من يُغمض عينيه، ويسدُّ أذنيه عن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ثم يفتي أمته وحُكّام بلده بالواقع المَعِيش والتكنولوجيا الحديثة، مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: 22]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: 1]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51].

هذه النصوص الواضحة من كتاب الله يُغمض عنها العين؛ لأن تكنولوجيا المِرَابِط (بُوش)، والحاج (مِتران)، والْحَوْنِيَّة (تاتشِر)، أحدثت من كتاب الله، وألصق بالحياة، وقيس إباحة مُحالفتهم و(حمايتهم) للأماكن المقدسة، على حادثة عبد الله بن أُرَيْقِط - وهو مُشرك - للنبي ﷺ في هجرته.

إن جيش (بُوش) يتضمّن سبعة آلاف يهودي قُحّ، ومائة وسبعين ألفاً من

=شرح صحيح الترمذي. ج 6/ص 72-73، ابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين. ج 1/ص 155، الخطيب البغدادي. الفقيه والمتفقه. ج 1/ص 471.

المُظَاهِرِينَ عَلَيْنَا، وَيَمْلِكُونَ مِنْ أَسْلِحَةِ الدَّمَارِ مَا يَكْفِيهِمْ لَتَدْمِيرِ الْعَالَمِ كُلِّهِ، فَهَلْ هَذَا الْوَاقِعُ الْمَعِيشُ يُبِيحُ أَنْ نَمْنَحَهُمْ فَتْوَى بَشَرِيَّةِ الْوُجُودِ فِي بِلَادِنَا الْمُقَدَّسَةِ؟ لَقَدْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي عَوَاصِمِ الشَّرْقِ مِنَ (الْعُلَمَاءِ) الْمُتَطَوِّرِينَ، وَأَنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - لَسْتُ مِنْهُمْ، وَأَرَفُضُ هَذَا، وَأَرَفُضُ هَذِهِ النَّصِيحَةَ جَمَلَةً وَتَفْصِيلاً.

ثالثاً: نَرْجِعُ إِلَى مَوْضُوعِ الْفَتْوَى عَنْ (الْبَارَابُولِ)، وَتَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِهِ، فَقَدْ أَجَبْنَا بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَمْ يَرِدْ فِيهَا نَصٌّ فِي شَأْنِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْدُومًا، لَكِنِ الشَّارِعَ تَرَكَ لَنَا نَصًّا نَحْكُمُ بِهِ شَأْنَ كُلِّ طَائِرٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنُهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ...»⁽¹⁾. فَمَا بَانَ أَنَّهُ حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ الْمُؤْمِنُ، وَمَا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ فِيهِ: «سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا». وَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ، وَهُوَ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِي مَنَافِعِهِ وَمَضَارِّهِ، وَيُؤْخَذُ بِالرَّاجِحِ مِنْهُمَا. وَيَجُوزُ - بَلْ يُرَغَّبُ - فِي اجْتِنَابِهِ مُطْلَقًا، لِلخُرُوجِ بِدِينِهِ وَعَرْضِهِ نَظِيفًا، وَذَلِكَ هُوَ نَصِيحَةُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ الَّذِي يَقُولُ: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ».

و(الْبَارَابُولِ) مِنْ هَذَا النَّوعِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي وَقْتِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، فَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ لَا بِالتَّحْلِيلِ وَلَا بِالتَّحْرِيمِ، وَصَاحِبُ السُّؤَالِ ذَكَرَ لَهُ مَضَارَّ عَظِيمَةً تُخَرِّبُ دِينَ الْعَائِلَةِ وَأَخْلَاقَهَا الْإِسْلَامِيَّةَ، كَمَا ذَكَرَ أَنَّ الْمُتَسَاقِينَ مَعَهُ يَذْكُرُونَ لَهُ مَنَافِعَ مُشَاهِدَةٍ مَا يُعْرَضُ فِيهِ مِنَ (التَّكْنُولُوجِيَّاتِ) وَالْعُلُومِ وَالْفُنُونِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا أَمْرُهُ، فَنَصِيحَةُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ اجْتِنَابُهُ، وَأَمَّا جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ عِنْدَ مَنْ يَنْسَاقُ مَعَهُ، فَلْيُقْتَصَرْ عَلَى ذَوِي الْإِخْتِصَاصِ، يَرَوْنَ مَنَافِعَهُ، وَيَغْضُضُونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ عَنْ مَضَارِّهِ، وَمِثْلُهُمْ فِي غَضِّ الْبَصَرِ عَمُومُ الْمُؤْمِنِينَ.

رابعاً: فَاجْتَنَابُ الشَّرِّ الْمَعْرُوضِ لِلْعَمُومِ، وَسِيلَتُهُ الْكَفُّ عَنْ رُؤْيَيْهِ وَسَمَاعِهِ، أَوْ مَنَعُ النَّاسِ مِنْ ارْتِكَابِهِ.

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

فالشخص في نفسه نهاه الله عن رؤية المنكر وعن سماعه، قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: 30]، وقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ [النور: 31]، وقال في السماع: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِئَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: 68].

وكل شخص مكلف مخاطب بهذا في نفسه، فإذا كان مسؤولاً عن أهله وجب عليه أن يأخذهم به، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: 6]، ولا يخرج من المسؤولية إلا إذا منع الشر من الوصول إليهم، ومنعهم من فعل الشر.

أما إذا كان حاكماً لهم، فإنه مسؤول عن حمايتهم؛ لأنه راع، وكل راع مسؤول عن رعيته، ومن أحكام الإسلام أن على الرعية السمع والطاعة لمن تولى عليهم، ولو كان أذناً لهم. وفي مقابلة السمع والطاعة، عليه أن يعمل وسعه لدفع الشرور عنهم، والسهر عليهم. على كل حاكم أن يذراً عنهم الأعداء بإعداد الجيوش الجرارة، والأسلحة الفتاكة، والعيون الماهرة، وحماية الحدود بحيث لا يتسرب منها إلى الداخل أو الخارج ما يضرّ تسربها، فالجهاز لها دور فعال في هذه الحماية.

خامساً: المفهوم من صريح كلامكم، أنه اشتد غضبكم علينا؛ لأننا استعدينا السلطة الحاكمة على المنتهكين لحرّمات الحدود والقوانين، وطلبنا منها أن تكون حازمة في الحلولة بين المفسدين وإفسادهم، ونحن نحييكم بقول الله تعالى: ﴿قُلْ مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: 119]، كما نفهمكم - وهذا من الواقع المعيش - أن كل حكومة صالحة في الدنيا تحمي أمّتها وشعبها ووطنها من كل فساد يُحاول خصومها أن يسربوه إليها، ولا يخفى علينا أن بإمكان الأعداء أن يرسلوا إلينا أقوالاً مكتوبة أو مقروءة أو

مرئية، بواسطة البث المباشر، أو بالأقمار الصناعية. فالواجب على حكومتنا أن تُطعّم أجسامنا ضدَّ كلِّ الجرائم بالتعليم الصحيح، والتربية الدينية والخلقية والوطنية، ولا يَمْنَعُها شيءٌ من المقاومة المادية، عليها أن تَسْتَعْمِلَ الآلات للتشويش على برامجهم، وإفساد مكائدهم، وإحباط أعمالهم. وقد ارتفعت أصواتُ الأمريكيّين بالشكوى بما فعله فتى العرب، فإنه استطاع أن يُشوِّشَ بآلاته على إذاعتهم المبنوثة من أساطيلهم ومن العواصم (العربية الإسلامية)، تدعو شعبه إلى خيانة نفسه، وعصيان رئيسه، وسماع فتاوى علماء السوء فيه، وكان جوابه أن زار مقاطعة الكويت وهي المقاطعة 19 من العراق، وتجوّل في شوارعها بكلِّ اطمئنان وأمن وأمان.

سنة 1990م

إرسال اللّحية سنّة والاصطياد بها حرام

السؤال:

أصحیح أن حلق اللّحية حرام، بدلیل قوله ﷺ: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»؟ وإن كان حراماً، فما رأيكم فيمن حلق وهو من أمة الإسلام؟

إسماعيل. ع (حاسبي مسعود)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إرسال اللّحية - مع الاعتناء بها - سنّة أي مندوب، مما يُثاب على فعله، ولا يُعاقب على تركه، وحلق اللّحية - على الأصحّ من المذاهب - مكروه، مما يُثاب على تركه امتثالاً، ولا يُعاقب على فعله.

فهما - أعني المندوب والمكروه - من أقسام الحكم الشرعي في تعريف علماء أصول

الفقه، وهي: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح.

ثانيًا: وقد تُطْلَق كلمة (السنة) على ما هو أعم من ذلك، وهي عندئذ (الطريقة)، على ما يشمل الواجب وغيره من فعل أو ترك. والمرادُ طريقة النبي ﷺ في العبادة، وهي بهذا المعنى من قسم الواجب، ويُقابلها البدعة وهي اختراع طريقة فيها لم تصح عن النبي ﷺ، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.

ومن أقبل على اختراع بدعة يعبد الله بها، ويتقرب بها إليه، لم يزد إلا ابتعادًا عنه، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «... إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»⁽¹⁾.

ثالثًا: وفي السنة - بهذا المعنى - وردَ الحديث الذي ذكرتم جزءًا منه: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». وسبب ذلك أن جماعة من الصحابة اجتمعوا واستقلوا ما يقومون به من عبادة، وأرادوا أن يُحدثوا أنواعًا منها أشق، فقال أحدهم: «أَنَا أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ»، وقال آخر: «أَنَا أَقُومُ وَلَا أَنَامُ»، وقال ثالث: «أَنَا لَنْ أَكُلَ اللَّحْمَ»، وقال آخر: «أَنَا لَا أَقْرُبُ النِّسَاءَ». فلما سمع النبي ﷺ بما تعاهدوا عليه، غَضِبَ مِنْ (عُلُوِّهِمْ) فِي الدِّينِ، وَنَهَاهُمْ عَمَّا عَزَمُوا عَلَيْهِ، وَقَالَ مَا مَعْنَاهُ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي (سُنَّةِ) رَسُولِ اللَّهِ، إِنِّي أَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»⁽²⁾.

فقد سَمِيَ سُنَّةً: القيام لصلاة الليل، والنوم، والصيام، والإفطار، وأكل اللحم،

(1) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، حديث (867)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، دون لفظ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ». وأمّا هذه الزيادة فقد أخرجها النسائي في كتاب صلاة العبيدين، باب: كيف الخطبة، حديث (1578)، وابن خزيمة في كتاب الجمعة، باب: صفة خطبة النبي ﷺ، حديث (1785).

(2) سبق تحريجه.

وَتَزَوُّجُ النِّسَاءِ. فَالسَّنَةُ هُنَا بِمَعْنَى الطَّرِيقَةِ وَالتَّهْدِي وَالسَّلُوكِ، وَوَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَّبِعَ هَدْيَهُ، وَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يَبْتَدِعَ مِنْ عِنْدِهِ، فَإِنَّهُ يُعَدُّ بِذَلِكَ مُعْرِضًا عَنْ سُنَّتِهِ، رَاغِبًا عَنْهَا، لِهَذَا تَبَرَّأَ مِنْهُ.

وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِعْلَ مَا عَزَمُوا عَلَيْهِ مِنْ غُلُوٍّ فِي الْعِبَادَةِ: اِعْتِدَاءً، فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87].

وَالَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يُحَرِّمُوا النَّوْمَ، وَأَكَلَ اللَّحْمِ، وَمَسَّ النِّسَاءِ - وَهِيَ رَهْبَانِيَّةٌ فِي الْإِسْلَامِ، لَا يُقَرُّهَا شَرْعُنَا، وَابْتَدَعَهَا النَّصَارَى قَبْلَنَا فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا - وَرَغْمَ تَحْذِيرِهِمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَرَغْمَ بَرَاءَةِ النَّبِيِّ يَمِّنَ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِ، فَقَدْ وَقَعَ أَقْوَامٌ فِي الْمَحْذُورِ، فَادَّعَوْا (الزُّهْدَ)، وَحَرَّمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنْوَاعًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ، فَاعْتَدُوا، وَبَرِئَ مِنْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ.

رَابِعًا: أَمَّا السَّنَةُ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَقْسَامِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْأَصُولِ عَرَّفَوْهَا - كَمَا تَقَدَّمَ - بِالْمَنْدُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالُوا فِيهِ: مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ نَوَافِلُ الصَّلَاةِ، وَالصُّومِ، وَالْحَجِّ، وَالصَّدَقَةِ غَيْرِ الزَّكَاةِ، فَهَذِهِ قُرْبُ مَرْغُوبٍ فِيهَا، وَبَعْضُهَا مُؤَكَّدٌ جَدًّا - كَمِثْلِ صَلَاةِ الْوُتْرِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ بِوُجُوبِهِ، وَمِثْلُ رَكْعَتِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ - وَبَعْضُهَا غَيْرُ مُؤَكَّدٍ. وَكَثْرَةُ الصَّلَاةِ مِمَّا يُجْبِي الْقُلُوبَ، وَيَمْحُو السَّيِّئَاتِ وَالذُّنُوبَ.

يُقَابِلُ السَّنَةَ - أَوِ الْمَنْدُوبَ -: الْمَكْرُوهُ، وَعَرَّفُوهُ بِمَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ امْتِثَالًا، وَمِمَّا طُلِبَ تَرْكُهُ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ، وَلِهَذَا لَمْ يُعَاقَبْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَرْكُ الْعِقَابِ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ خَاصِيَّاتِ الْحَرَامِ، وَتَرْكُ الْعِقَابِ عَلَى التَّرْكِ مِنْ خَاصِيَّاتِ الْوَاجِبِ.

خَامِسًا: مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ خِصَالَ الْفِطْرَةِ، كَالْعَفْوِ عَنِ اللَّحَى، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، وَتَنْفِ الْإِبْطَيْنِ، وَالتَّخْتَانِ... الخ، مَدْنُوبَاتٌ، إِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِهَا، يُجْمَلُ عَلَى النَّدْبِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ وَالْفَرْضِ، وَإِذَا وَرَدَ فِيهَا النَّهْيُ لَا يُجْمَلُ عَلَى الْحُرْمَةِ، وَإِنَّمَا يُجْمَلُ

على الكراهة، ومع ذلك فالأولى بالمسلم أن يفعل المندوبات، ويؤاظب عليها، ويترك المكروهات، ويُعرض عنها، حتى يصير فعل الخيرات طبيعة فيه، وترك المكروهات كذلك.

فإذا وجدنا مَنْ يُصِرُّ على ترك السنة وفعل المكروه، عَلِمْنَا استخفافه بالدين، وعدم مبالاته، فَاسْقَطْنَا مُرُوءَتَهُ. ولهذا قال العلماء: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْوُتْرِ سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ، وَلَمْ يُقْبَلْ فِي شَهَادَةٍ»⁽¹⁾، وحتى بعض المباحات إذا فعلها في مَجْمَعٍ مِنَ النَّاسِ، كَالْأَكْلِ فِي سَوْقٍ، وَالْمَشْيِ حَافِيًا لَدَى مَرُوءَةٍ وَجِدٍّ.

تسألني ما أقول فيمن خلَقَ لحيته؟ والجواب: تَعْرِفُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ اللَّحِيَةَ مِنْ خِصَالِ الْفِطْرَةِ، وَإِرْسَالُهَا مَنْدُوبٌ، وَخَلْقُهَا مَكْرُوهٌ، وَلَا يَخْرُجُ خَالِقُهَا عَنِ الْإِسْلَامِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ إِذَا اسْتَقَامَ وَقَامَ بِبَقِيَةِ الْأَرْكَانِ، أَفْضَلَ بِكَثِيرٍ مِمَّنْ يَجْعَلُهَا شَبَكَةً يَصْطَادُ بِهَا الْغَافِلِينَ، وَيُضَلِّلُهُمْ، وَيَتَظَاهَرُ بِالْعِلْمِ وَالِدِّينِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْهَا إِلَّا اللَّحِيَةُ، وَكَاللَّحِيَةِ الْعِمَامَةُ، وَكُلُّ طَابِعٍ يُشْهَرُ صَاحِبَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، فَكَمْ مِنْ مُلْتَحٍ يُقْبَلُ عَلَى الْمُنْكَرَاتِ، وَكَمْ مِنْ حَلِيقٍ يَتَهَجَّدُ فِي اللَّيَالِي الْحَالِكَاتِ. فَإِذَا جَمَعَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ اللَّحِيَةِ، وَالِاسْتِقَامَةِ، وَالتَّوْبَةِ، وَالزُّهْدِ، وَالْعِلْمِ، فَذَلِكَ أَفْضَلُ.

وإننا نرى بعض مَنْ يُرْسِلُ لِحِيَتَهُ طَوِيلَةً وَدُونَ تَهْذِيبٍ، يَخْلُقُ شَارِبَهُ وَيُحْفِيهِ، وَذَلِكَ عِنْدَ إِمَامِنَا مَالِكٍ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ حِكَايَةً لِقَوْلِ الشَّيْطَانِ: ﴿وَلَا مَرَّةً هُمْ فَلْيُغَيِّرْتُ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: 119]. ولهذا أفتى مالك بأن مَنْ خَلَقَ شَارِبَهُ يُوجَعُ ضَرْبًا⁽²⁾، تَعْزِيرًا لَهُ عَلَى فِعْلِ حَرَامٍ، وَمَنْظَرٌ مَنْ يُرْسِلُ لِحِيَتَهُ وَيَخْلُقُ شَارِبَهُ شَنِيعٌ.

(1) جاء في تبصرة الحكّام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام لابن فرحون (ج 2/ ص 190): «قال أصبغ:

مَنْ أَدَامَ تَرَكَ الْوُتْرِ أَذْبَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ سَحْنُونُ: تَسْقُطُ شَهَادَتُهُ».

(2) انظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، ج 9/ ص 372.

إرسال اللحية... نصيحة بنصيحة

السؤال:

يربط بعض المسلمين الإسلام بإسدال اللحية، ويكادون يُخْرِجون منه مَنْ يَحْلِقُهَا، ويَجْعَلونها قضية خصام أحيانًا، وهذا الشيخ أحمد حماني يُحاور الداعين إلى الالتحاء فيقول:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: دخل صبيحة الأحد 18/12/1988 مكتبي شابٌ مُلْتَحٍ، لا أعرف شخصه ولا اسمه، وقال لي (نصيحة)، فاسترَبْتُ؛ لأنَّ مثل هذه الكلمة - من غير معرفة سابقة - قد تكون تهديدًا في عُرْفنا، وإن كانت تبدو عليه سِيما التدبُّن والأدب، ثم جلس إليَّ وأبرز (الشعب) التي نشرت لي كلمة (فتوى)، أجبتُ بها مَنْ سأل عن حَلْق اللِّحْيَةِ.

وفهمتُ من الناصح تَحْطِئتي في (الفتوى)، وحكمه أن إرسال اللِّحْيَةِ واجب، وأنَّ حَلْقَهَا حرام، فحاولتُ أن أقنعه بصواب ما جاء في الفتوى، وأنها سنَّة، بمعنى المندوب الذي يُثاب على فعله، ولا يُعاقب على تركه، وأنَّ حَلْقَهَا من باب المكروه الذي يُثاب على تركه امتثالاً، ولا يُعاقب على فعله. فأصْرَّ على رأيه، ورَعَم أنَّ الفتوى مُحالِفة للمذاهب الأربعة، واحتَدَم الجدال، ولم أملك أعصابي، فأعلنتُ له بانتهاء المناقشة، وطلبتُ منه الخروج من مكتبي، وكنتُ مُحْطِئًا في مثل هذا التصرُّف، فإنه غير لائق، ولكنه أثار أعصابي بِجداله، وعُذري في نفاذ الصبر، أنَّ نِسْبَةَ الإجماع إلى المذاهب الأربعة فيه تكذيب صريح لما جاء في الفتوى، ورمي لي بالغش والتزوير في النقل، زيادةً على فرض رأيي، ومَحْكَم في حرية المفتي الذي لا يَجُوز له أن ينحرف عن حُكم

الله، فَإِنْ فَعَلَ وَحَلَّلَ وَحَرَّمَ بِهِوَ لَا بِحُكْمِ الشَّارِعِ، فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ: ﴿لَمْ يَأْمُرْ لَهُمْ شُرَكَائُكُمْ شَرْعُوا لَهُمْ مِنْ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: 21]، وكلُّها من الكبائر، بل يبلُغ بعضها إلى الكفر بالربوبية، فإنَّ التشريع من وحدانية الربوبية، والمفتري كاذب في قوله: هذا حلال وهذا حرام، إذا لم يكن ذلك من حُكْمِ الشَّارِعِ. فليعذرني الأخ على ما بدأ مني لهذه الأسباب.

ثانيًا: النصيحةُ لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامَّتْهم واجبة، وقد قال الرسول ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»⁽¹⁾. وكان يُبايع عليها بعض أصحابه، ففي البخاري ومسلم أنه بايع جرير بن عبد الله على الصلاة والزكاة والنصيحة للمسلمين، وله قصَّةٌ طريفة في الموضوع⁽²⁾.

وَلَا يَكْبُرُ أَحَدٌ - مِمَّا سَمَّا فِي مَنْزِلَتِهِ - عَنِ النَّصِيحَةِ، وَلَا يَصْغُرُ أَحَدٌ عَنْ بَذْلِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوْضُوعِ النَّصِيحَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ عَارِفٍ بِهِ، فَإِنَّ نَصِيحَتَهُ غِشٌّ.

ثالثًا: نحن مُتَّفِقَانِ أَنَّ الْإِرْسَالَ هُوَ السَّنَّةُ، لَكِنَّا وَاجِبَةٌ وَجُوبُ السَّنَنِ لَا الْفَرَائِضَ، وَالْبَرَهَانُ عَلَى أَنَّ إِعْفَاءَ اللَّحْيَةِ سُنَّةٌ، وَحَلْقُهَا مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفِعْلِ أَوْ التَّرِكِ: الْإِبَاحَةُ، وَالشَّارِعُ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي يُحَلِّلُ أَوْ يُحَرِّمُ. وَخِصَالُ الْفِطْرَةِ - كَمَا سَمَّاها الشَّارِعُ نَفْسَهُ - لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَهِيَ عَشْرٌ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَخَمْسٌ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، ففِيهَا خَرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ بِمَا ذَكَرْتُهُ عَائِشَةُ قَوْلُهَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِنْسَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبِطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَاتِّقَاصُ الْمَاءِ». قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ:

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان أنَّ الدين النصيحة، حديث (55)، عن تميم الدَّارِيِّ رضي الله عنه، وغمامه: «... قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: "لِللَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ"».

(2) أخرجه الطبراني في الكبير (ج 2/ ص 334). انظر هذه القصة في فتوى: النَّذْرُ وَالتَّزْوِيرُ.

وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ⁽¹⁾».

وفي حديث أبي هريرة، أنه ﷺ قال: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْحِثَانُ، وَالْأَسْتِحْدَادُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ». رواه الجماعة.

وجاء الأمر ببعض هذه الخصال، مثل قوله ﷺ: «جُزُوا الشَّوَارِبَ، وَأَرْخُوا اللَّحْيَ»، رواه مسلم وغيره، وقوله: «وَقَرُّوا اللَّحْيَ، وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فإذا جاء الأمر في خصال الفطرة فهو محمول على النَّدْبِ، وإذا جاء النهي حُمِلَ على الكراهة، والمعاني التي يأتي الأمر بمعناها كثيرة منها: الوجوب، والنَّدْبُ، والإباحة، والتهديد. فمثال الوجوب: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]، ومثال الإباحة كُلُّ أَمْرٍ وَرَدَ بَعْدَ النَّهْيِ، ومثال التهديد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29]، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْكَفْرِ، فالمراد التهديد والوعيد. فالأمر يأتي لخمسة عشر معنى، كما بيَّنه أهل اللغة وعلماء الأصول⁽²⁾، وهُم الاختصاصيون الذين يُعَيِّنُونَ المعنى الذي جاء له الأمر.

فإذا جاء الأمر بعد النهي، فهو مُجَرَّدُ الإباحة، كقوله عليه الصلاة والسلام: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرَّوْهُهَا»⁽³⁾، فليس معناه وجوب زيارتها، وقوله ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ حُومِ الْأَصَاخِي، فَكُلُّوا وَادْخِرُوا»⁽⁴⁾، فليس الأمر هنا للوجوب، وإنما هو للإباحة.

(1) قال النووي في شرح صحيح مسلم (ج3/ص150): «وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ"، فِهَذَا شَكٌّ مِنْهُ فِيهَا. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَلَعَلَّهَا الْحِثَانُ الْمَذْكُورُ مَعَ الْخَمْسِ. وَهُوَ أَوَّلَى».

(2) انظر: الشوكاني. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. ج1/ص253-255.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، حديث (977)، عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) أخرجه الترمذي في كتاب الأصاحي، باب: ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث، حديث (1510) عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: «حديث حسن صحيح».

وخصالُ الفطرة يتفاوت مكان العمل بها في التأكيد، كالسَّوَاكِ والخِتان، ولكنها لا تجب، ومن العلماء مَنْ أوجب بعضها، كالسَّوَاكِ والخِتان (الخِتانُ للذكور، والإناث عندهم أيضاً، فهل يراه هذا الأخ ومن يُشبهه في الرأي؟ وما القول في ترك قومنا له؟ ومذهبنا أن الخِفاض - وهو ختان النساء - مكْرُمة فقط).

قال الشوكاني في الأمر بالسَّوَاكِ في الحديث: «وهو من السنن المؤكَّدة وليس بواجب»⁽¹⁾، والنبى ﷺ هو الذي أخبر بعدم وجوبه في قوله: «لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»⁽²⁾.

وقال الشوكاني في شرح حديث عائشة: «إِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ تَوْفِيرُهَا، كما في القاموس، وفي رواية للبخاري: "وَقَرُّوا اللَّحْيَ"، وفي رواية أخرى لمسلم: "أَوْفُوا اللَّحْيَ"، وهو بِمَعْنَاهُ. وكان من عادة الفُرس قَصُّ اللَّحْيَةِ، فنهى الشارع عن ذلك، وأمر بإعفائها»⁽³⁾. يعني نهي كراهة لا نهي تحريم، وأمر نَذْبٍ لا أمر وجوب.

«وقال القاضي عياض: يُكْرَهُ حَلْقُ اللَّحْيَةِ وَقَصُّهَا وَتَحْرِيقُهَا. وأما الأخذُ من طولها وعَرْضُهَا فَحَسَنٌ. وتُكْرَهُ الشُّهْرَةُ فِي تَعْظِيمِهَا، كما تُكْرَهُ فِي قَصِّهَا وَجَرِّهَا. وقد اختلف السلف في ذلك فمنهم مَنْ [لم] يُحَدِّ بِحَدٍّ، بل قال: لا يتركها إلى حدِّ الشُّهْرَةِ ويأخذُ منها، وكَرِهَ مالِكٌ طولها جداً. ومنهم مَنْ حَدَّ بِهَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ فَيُزَالُ. ومنهم مَنْ كَرِهَ الْأَخْذَ مِنْهَا إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ»⁽⁴⁾.

وقال في قَصِّ الشارب: «قال مالك في الموطأ: يُؤْخَذُ مِنَ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْدُو أَطْرَافُ الشَّفَةِ»⁽⁵⁾.

(1) نيل الأوطار. ج 1/ ص 134.

(2) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب: السَّوَاكِ، حديث (252) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) نيل الأوطار. ج 1/ ص 143.

(4) نيل الأوطار. ج 1/ ص 143. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ المَطْبُوعَةِ، وأثبتناه من نيل الأوطار.

(5) نيل الأوطار. ج 1/ ص 148.

وَشَدَّدَ مَالِكٌ فِي إِخْفَاءِ كُلِّ الشَّارِبِ حَتَّى لَا يُتْرَكَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَاعْتَبَرَهُ بِدَعَا وَمُثَلَّةً، وَقَالَ فَيَمَنْ فَعَلَهُ: «يُوجَعُ ضَرْبًا»⁽¹⁾.

وفي شرح مسلم للنووي، عندما شرح حديث عائشة ذَكَرَ مكروهات في اللحية نَقَلَهَا مِنْهُ الشُّوكَانِي فِي نِيلِ الْأَوْطَارِ، قَالَ النُّووي: «ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي اللَّحْيَةِ عَشْرَ خِصَالٍ مَكْرُوهَةٍ بَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ:

إِحْدَاهَا: الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ إِلَّا لَغَرَضِ الْجِهَادِ.

الثَّانِيَةِ: الْخِضَابُ بِالصُّفْرِ تَشْبِيْهًُا بِالصَّالِحِينَ لَا لِاتِّبَاعِ السَّنَةِ.

الثَّالِثَةِ: تَبْيِضُهَا بِالْكِبْرِيتِ أَوْ غَيْرِهِ اسْتِعْجَالًا لِلشَّيْخُوخَةِ لِأَجْلِ الرِّيَاسَةِ وَالتَّعْظِيمِ وَإِيْهَامِ أَنَّهُ مِنَ الْمَشَايِخِ.

الرَّابِعَةِ: نَتْفُهَا أَوْ حَلْقُهَا أَوَّلَ طُلُوعِهَا إِثَارًا لِلْمُرُودَةِ وَحُسْنِ الصُّورَةِ.

الخَامِسَةِ: نَتْفُ الشَّيْبِ.

السَّادِسَةِ: تَصْنِيفُهَا طَاقَةً فَوْقَ طَاقَةٍ تَصْنَعُ لِتَسْتَحْسِنَهُ النِّسَاءُ وَغَيْرُهُنَّ.

السَّابِعَةِ: الزِّيَادَةُ فِيهَا وَالنَّقْصُ مِنْهَا، [بِالزِّيَادَةِ فِي شَعْرِ الْعِذَارَيْنِ مِنَ الصُّدْغَيْنِ أَوْ أَخْذِ بَعْضِ الْعِذَارِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ] وَنَتْفُ جَانِبِي الْعَنْقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

[الثَّامِنَةِ: تَسْرِيحُهَا تَصْنَعُ لِأَجْلِ النَّاسِ].

التَّاسِعَةِ: تَرْكُهَا شَعْبَةً مُتَتَفِّسَةً إِظْهَارًا لِلزَّهَادَةِ وَقِلَّةِ الْمُبَالَاةِ بِنَفْسِهِ.

[الْعَاشِرَةِ: النَّظَرُ إِلَى سَوَادِهَا وَبَيَاضِهَا إِعْجَابًا وَخِيَلًا وَغُرَّةً بِالشَّبَابِ وَفَخْرًا بِالمُشَيِّبِ وَتَطَاوُلًا عَلَى الشَّبَابِ]. هَذِهِ عَشْرٌ.

وَالْحَادِيَةِ عَشْرٌ: عَقْدُهَا وَصَفْرُهَا.

(1) انظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، ج 9/ ص 372، 373.

والثانية عشر: حَلَقُهَا إِلَّا إِذَا نَبَتَ لِلْمَرْأَةِ لَحِيَّةٌ فَيُسْتَحَبُّ لَهَا حَلَقُهَا⁽¹⁾.

فهذا النقل عن عياض - وهو من كبار علماء المالكية - يُنصُّ على كراهة حَلَقِهَا لَا حُرْمَتَهُ، وقد أَقرَّه النووي - وهو من كبار علماء الشافعية -، وكِلَاهُمَا من علماء الحديث والسنة، مَنْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْمَوَاطِنِ الصَّعْبَةِ. وَلِعِيَّاضِ الْمَوَاقِفِ الْحَاسِمَةِ مَعَ (خُلَفَاءِ) الْمُؤَحِّدِينَ، وَلِلنَّوَوِيِّ مِثْلَهَا مَعَ أُمَرَاءِ الْمَالِيكِ، وَهُمَا أَخْبَرَ النَّاسَ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، بَلْ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

فَهَلْ جَهِلَ ذَلِكَ عِيَّاضُ وَالنَّوَوِيُّ، أَمْ الصَّوَابُ مَعَهُمَا، أَنَّ الْأَمْرَ بِهَا سُنَّةٌ، وَحَلَقُهَا مَكْرُوهٌ؟ وَهَلِ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ - عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ - مِنْ مُجَرَّدِ الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ؟ إِنَّ الْأَمْرَ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى النَّذْبِ، وَالنَّهْيِ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْكِرَاهَةِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ هُمُ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ بِالْقِرَائِنِ.

وَمِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ أَنَّ إِرْسَالَ اللَّحِيَّةِ مِنَ الْمَظَاهِرِ بِالتَّدْيِينِ، بِخِلَافِ الْإِخْلَاصِ فَإِنَّهُ لُبُّ الدِّينِ، وَإِرَادَةُ الْإِسْتِهَارِ بِاللَّحِيَّةِ أَوْ بِقَصِّهَا مَحْذُورٌ مَبْغُوضٌ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ مُوَهِّمًا لِلتَّحَلِّيِّ بِالْعِلْمِ، وَالْفَضْلِ، وَالزُّهْدِ، وَالرِّيَاسَةِ. فَالْشُّهْرَةُ تُوْدِي إِلَى الْمُرَاءَةِ، وَالْمُرَاءَةُ بَابٌ وَاسِعٌ لِلنِّفَاقِ وَالْفِتْنَةِ.

هَذَا مَوْضُوعُ الْخِلَافِ بَيْنَنَا، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَوَاشِي، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ غُلُوٌّ فِي الدِّينِ، يُؤَلِّدُ الْفِتْنَةَ، وَأَدَّى إِلَى ظُهُورِ الْغَالِينَ مِثْلِ فِرْقَةِ التَّكْفِيرِ وَالْهَجْرَةِ.

رَابِعًا: وَنَحْنُ نَشْكُرُ لِهَذَا الْأَخِ نُصَحَهُ، وَلَا نَتَأَخَّرُ عَنْ مِبَادِلَتِهِ نَصِيحَةً بِنَصِيحَةٍ، وَنَصِيحَتُنَا إِلَيْهِ - وَإِلَى أَمْثَالِهِ مِنَ الشَّبَابِ - أَنْ (لَا يَغْلُوا) فِي دِينِهِمْ غَيْرَ الْحَقِّ، فَإِنَّهُ إِنِّبَاعٌ لِلْهَوَى، وَلَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ

(1) شرح النووي على صحيح مسلم. ج 3/ ص 149، نيل الأوطار. ج 1/ ص 150. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَبْتَنَاهُ مِنْ شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ.

إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف: 33]. فهل خلق اللّٰهية من الفواحش الظاهرة أم الباطنة؟ أم القول بذلك من القول على الله بغير علم؟

وكان الإمام مالك وغيره، يَحْتَاطُونَ في الحُكْم على شيء ليس فيه نصٌّ من كتاب الله ولا سنّة رسول الله، فيقول: «هذا شيء أكرهه»، و«هذا شيء أُحِبُّه»، ولا يقولون: «هذا حلال»، و«هذا حرام»، بغير دليل واضح^(١).

وأخذ الأحكام من ظاهر الآيات والأحاديث - مِمَّنْ لَا يَمْلِك وسائل الاجتهاد، دون الرجوع إلى فهم الأئمة المجتهدين لها، بدعوى السلفية أو دعوى رفض المذهبية - جراءة على الدين، وضلالٌ مُّبِين، مُخَالِفٌ لنظر أعظم العلماء المُهْتَدِينَ. وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه، ليس أعظم منه تحرُّراً من المذهبية المتعصّبة، يلتزم في فتاويه مذهب أحمد، ويَحْتَجُّ به، وَيُعَرِّفُكُ بنُقُوله للمذاهب الأخرى، وإذا تَرَجَّح عنده قول آخر، نصَّ على ذلك ونَبَّه عليه، وقد يُخَالِف الجميع إذا بانَ له الحقُّ؛ لأنّه يملك وسائل الاجتهاد، وأنّى لنا بأمثاله في العلم والتدبُّن والشجاعة.

أليس من الخطأ الإعراض عن (تقليد) قول مالك ودَمَّه - مع أنه إمام الأئمة، وإمام السلفية، وأمير المؤمنين في الحديث - مع التمسُّك بتقليد غيره من مغموري المعاصرين، مِمَّنْ اشتهروا بالدعوة إلى السلفية، وتَرَك المذهبية. وماذا يقولون عن أنفسهم؟ أليس هذا مذهباً جديداً؟

(١) قال مالك رضي الله عنه: «لم يكن من أمر الناس، ولا من مَقَصٍّ من سَلَفِنَا الذين يُقْتَدَى بهم، ومُعَوَّل الإسلام عليهم، أن يقولوا: هذا حلال وهذا حرام، ولكن يقولون: أنا أكره كذا، وأرى كذا. وأما حلالٌ وحرامٌ، فهذا الافتراء على الله، أما سَمِعْتَ قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ مَا اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَفَرُّوتَ﴾ [يونس: 59]؛ لأنَّ الحلال ما أحلّه الله ورسوله، والحرام ما حرَّماه». انظر: القاضي عياض. ترتيب المدارك. ج 1/ ص 179-180.

ومنهم مَنْ جَهَرَ في المدينة وأَعْلَنَ بِآرائه الغريبة المُخالِفة لمذهب أحمد ولأئمة المذاهب، فأَخْرِجَ مِنَ المدينة بفتوى مِنَ العلماء لهذه الجراءة؛ لأنها انحلالٌ وتَغْرِيرٌ بالشباب، ومُنِعَ فيها مِنَ الفتوى بمثل هذا.

والخلاصة، أَنَّ إرسال اللحية سنّة مُؤكَّدة جدًّا، ولكن ليست بواجب، فمَنْ أَرْسَلَهَا اقتداءً بالنبي ﷺ، واعتبارًا لها مِنْ خصال الفطرة كما قال عنها، فإنه مُثَابٌّ على فعله، مُصِيبٌ في عَمَلِهِ. وَمَنْ حَلَقَهَا أو نَتَفَهَا فقد ارتكب مكروهاً، لا يُعاقَب على حَلَقِهِ أو نَتَفِهِ، كما نُقِلَ نقلاً صحيحاً عن عياض والنووي. والقول بغير علم لا يُعَدُّ (نصيحة)، بل النصيحة الصحيحة، أَن لا يقول الإنسان في الدين - ولا في الدنيا أيضًا - إِلَّا بِعِلْمٍ وخبرة ودراية، والغُلُوُّ في الدين يُؤدِّي إلى فتنة، والفتنة أشدُّ مِنَ القتل. والله أعلم.

1989 / 01 / 09 م

تَصَدَّقِ الْمَرْأَةَ مِنْ مَهْرِهَا، وَخَرُوجِهَا إِلَى الْحَتَمِ

السؤال:

- هل للمرأة أَنْ تَتَصَدَّقَ مِنْ مَهْرِهَا الذي دفعه لها زوجها؟

- هل يَحْرُمُ على المرأة أَنْ تذهب إلى الحَتَمِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: التصدق

ما دَفَعَهُ الزوج لزوجته في صَدَاقِهَا، أصبح مالاً مملوكاً لها، تتصرَّف فيه كما تريد وتُحِبُّ، ولها أَجْرٌ فيما تَصَدَّقَتْ به. فَإِنْ كَانَ مالاً وفيراً، فَلتُشَاوِرْ زوجها فيما زَادَ على ثُلث المال، قبل الصدقة أو الهبة، وأما ما كان أَقَلَّ مِنَ الثُلث، فلا يَلْزُمُهَا أَنْ تستشيرَه فيه.

ثانيًا: الحَمَام

الغُسل واجب من الجنابة ومن الحيض والنَّفاس، ولهذا اتخذ المسلمون أماكن لذلك سَمَّوها (الحَمَام).

عادةً الناس في الحَمَام أن يتَجَرَّدوا من ثيابهم تمامًا، وكشفُ العورة من الرجل والمرأة حرام، ولا يُجُوز للمرأة أن تكشف وتُبدي زينتَها إلا لزوجها، فهو الذي يُجُوز له - كما يُجُوز لها - أن يَطَّلِع على كُلِّ المحاسن، ويرى مُحَرَّم المرأة منها بعضُ أعضائها، كالصدر والشَّعر والذراع... الخ.

وأما غير هؤلاء، فلا تكشف المرأة أمامهم سوى الوجه والكفين، وحتى النساء الأجنبية لا تكشف جسمها أمامهن خشيةً أن يَصِفْنَها للرجال.

ولما كانت هذه التعاليم غير مَرَعِيَّة عند النساء في الحَمَامات؛ لأنهن يَكشِفْنَ عن أجسامهن فيها، كره الفقهاء الذهاب إلى الحَمَام، وشَنَّعُوا في ذلك، وعَدُّوه من مُسِقَّطات مُروءة الرجال الذين يَسْمَحُونَ لنسائهم بالذهاب إلى الحَمَام.

فإذا وقع الاحتياط، وانقطع الكشف، والتزَم السَّتر، فلا كراهة فيه.

ونحن الآن - والحمد لله - يَمْلِكُ أَغْلَبُنَا حَمَامًا في داره، وقد استغْنينا عن (الحَمَام) ومشاكله.

ختان المرأة للأطفال

السؤال:

هل يُجُوز للمرأة أن تحترِف ختان الأطفال؟

إمام مسجد يوكس (الحَمَامات - تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

جمهور علماء المسلمين - كما نقل القرطبي⁽¹⁾ - على أن الختان من مؤكّدات السنن، ومن فطرة الإسلام التي لا يَسع تركُها في الرجال، وقالت طائفة: ذلك فرض، وإليه مال بعض المالكيين، وهو مذهب الشافعي.

واستدلّ مَنْ قال بوجوبه بالإجماع على تحريم النظر إلى العورة، قائلاً: لولا أن الختان فرض لما أُبِيحَ النظرُ إليها من المختون. وأجاب القائلون بأنه سنّة، بأنه يُباح لمصلحة الجسم، كنظر الطبيب، واحتجّوا أيضاً بحديث نصّه: «الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ»⁽²⁾، وبحديث أبي هريرة: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْإِخْتِتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْتِفُ الْإِبْطِ»⁽³⁾.

وفي الحديث عن أمّ عطية: أن امرأة كانت تَحْتِنُ النساء بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ: «لَا تُنْهَكِي، فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَحَبُّ إِلَى الْبُعْلِ»، أي لا تُبَالِغِي في استقصاء الختان. قال أبو داود راوي هذا الحديث: «هذا الحديث ضعيف، رواه مجهول». فلو صحَّ هذا الحديث لكان دليلاً على أن المرأة تحترِف مهنة الختان (الخفّاض)، وقد ترك بمَغْرِبِنَا، وسَلِمَت من مَحْنَتِهِ فِتْيَانُنَا، وما يزال أهل المشرق يعملون به، يَحْتَنُونَ بناتهم،

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 99.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (20719)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 8/ ص 563)، عن أسامة بن عُمَيْر رضي الله عنه. قال البيهقي: «الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ لَا يُحْتَجَّجُ بِهِ... وهو منقطع». وقال ابن عبد البر في التمهيد (ج 21/ ص 59): «الحديث يَدُورُ عَلَى حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ، وَلَيْسَ يَمْنُ يُحْتَجَّجُ بِمَا انفرد به». وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ج 4/ ص 224): «الْحَجَّاجُ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ، فَتَارَةً رَوَاهُ كَذَا، وَتَارَةً رَوَاهُ بزيادة شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ».

(3) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب: قَصُّ الشَّارِبِ، حديث (5889).

وَيَعْيُونَ عَلَى نِسَائِنَا عَدَمَ الْخِتَانِ!

وَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَتَوَلَّى خِتَانَ الْبَنَاتِ، فَهَلْ تَتَوَلَّى خِتَانَ الذُّكُورِ؟ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَحْتَرِفُ الطَّبَّ، وَدَعَتْ لَذَلِكَ الْضُرُورَةَ، فَلَهَا حُكْمُ الطَّبِيبِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي سِنِّ مُبَكَّرَةٍ، كَمَا إِذَا كَانَ عَمَرُ الْوَلِيدِ أَيَّامًا أَوْ شَهْرًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ سَائِعٌ، وَلَكِنْ الْإِمَامُ مَالِكٌ كَرِهَ خِتَانَ الصَّبِيِّ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ أَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْيَهُودِ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يُحْتَنَ مَا بَيْنَ سَبْعٍ وَعَشْرٍ⁽¹⁾.

وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: أَنَا يَوْمَئِذٍ مَحْتُونٌ. قَالَ: وَكَانُوا لَا يَحْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ [أَوْ يَقَارِبَ الْإِحْتِلَامَ]⁽²⁾». فَإِذَا قَارَبَ الْإِحْتِلَامَ، فَإِنَّ كَشْفَ عَوْرَتِهِ حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ، وَالْخِتَانُ بِالنِّسْبَةِ لِلذُّكُورِ ضَرُورَةٌ تُبَيِّحُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَنْ تُبَاشِرَهُ فِيهِمْ امْرَأَةٌ، لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مَهَانَةٍ لَهَا وَفِتْنَةٍ.

وَأَمَّا مَنْ أَسْلَمَ كَبِيرًا فَإِنَّهُ يُرَخَّصُ لَهُ فِي عَدَمِ الْإِحْتِنَانِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ إِسْلَامِهِ، وَقَبُولُ أَعْمَالِهِ، وَشَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ، وَذَبِيحَتُهُ تُؤْكَلُ، وَحُجَّتُهُ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَحْتِنَ»⁽³⁾.

1980 / 11 / 05 م

(1) انظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج 21/ ص 61، تفسير القرطبي، ج 2/ ص 101.

(2) ما بين معقوفتين ليس في صحيح البخاري، وإنما نقله الشيخ رحمه الله عن القرطبي.

(3) انظر: ابن عبد البر، التمهيد، ج 21/ ص 62.

نظرُ الزوجين للأشرطة الخليعة في خلوة

السؤال:

عن كشف العورة ورؤيتها منه أو منها، ونظرُ الزوجين لمناظر فاضحة تُعرض أمامهما في خلوة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

كشفُ العورة - ولو في خلوة - مما لا يفعله ذو المروءة، وإن جاز للزوجة وللزوج أن ينظرَ منها وتنظرَ منه، ولكن قد يقع النظر على ما يستقبح أن يرى فيسوّؤه المنظر، ولهذا سمّاه العرب - والله درّهم -: السّوءة. وقد جاء في الحديث قولُ أمّ المؤمنين⁽¹⁾ رضي الله عنها: «مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي»⁽²⁾، فهذه هي التّربية المثلّية، فما كلُّ جائز يُفعل.

وأما تمثيل ذلك - في مثل هذا العصر - في أشرطة مُسجّلة أو في (فيديو) لعرضها على الناس لإثارة غرائزهم، فإنه لا يقع إلّا مِنّ انحطّت درجة تربيّتهم وأخلاقهم إلى ما دون (العقلاء)، وتفعّله جمعيات تخريبية لتحطيم أخلاق الأمم، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: 44].

فاستعماله - ولو كان الغرض منه الوصول إلى مباح مع الزوج والزوجة - يحُرّم على الزوجين، ويُمكّن للزوج أن يستغني عن ذلك بالرّفث ينطق به أو بالمداعبة لها.

وأما الزوج الذي يأتي إلى بيته بمثل هذه الأشرطة أو (الفيديو)، لتنشط له زوجته،

(1) هي عائشة رضي الله عنها.

(2) سبق تخريجه.

وينشط لها زوجها، برويتها لما يُعرض عليهما، فمثله كمثل الحمار، الذي لا ينشط للفرس إلا إذا جيء له بأتانٍ من جنسه، فيتتهيج، وتُصرف عنه (الأتان)، فيؤتى له بالفرس فيعلوها، وتلد منه (بغلاً أو بغلة).

فالزوجة التي يُدرّبها زوجها على رؤية مثل هذه الأشرطة في السينما أو (الفديو) تتتهيج، وربما نظرتُها في غيابه، ثم ازمّت في أحضان أوّل حاضر عندها، وما يُقال في المرأة يصدّق على الرجل.

ثم إنَّ إغلاق الباب عن (الصبيان) حتى لا يعرفوا ما يصنع والداهم في خلوتها، وعرضها تلك المناظر المخزية، قد لا يُجدي، فإنّ في طبيعة الأولاد التجسّس على ما يُخفي عنهم أولياؤهم، ولا بُدّ أن يصلوا إليه، كما قال زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَاَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

فإذا اطلّعوا على السوء، واستعرضوا تلك المناظر المخزية، فماذا تكون النتيجة؟ وخصوصاً إذا كانوا في سنّ المراهقة أو الشباب، مع الحرمان وقُرب المضاجع، ومع طول انتظار الرفيق الشرعي، وقد تقع من جرّاء ذلك المآسي العائلية الفظيعة حتى بين المحارم.

فإياكم أن تتساعخوا في إدخال مثل هذه المناظر إلى دياركم، وعرضها (سرّاً) على أزواجكم، فلو كانت جائزة شرعياً لما استعملتموها (سرّاً)، وقد صحّ في الحديث: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»⁽¹⁾. يَحْرُمُ ذلك؛ لأنه ذريعة إلى الفساد، والذريعة إلى فعل الحرام حرام، ومن أجل هذا أمر سبحانه المؤمنين والمؤمنات بِغَضِّ النظر.

والإسلام يُرَبِّي الصَّغَارَ عَلَى الْعِفَّةِ وَالْحَشْمَةِ والاستقامة والصدق، فإن بلغت

(1) أخرجه مسلم في كتاب البرِّ والصَّلة والآداب، باب: تفسير البرِّ والإثم، حديث (2553)، عن النَّوَّاسِ بن سَمْعَانَ رضي الله عنه.

الجارية وأطاعت يُزَوِّجُهَا وَلِيُّهَا، إِنْ وَجَدَ لَهَا مَنْ يَسْتُرُهَا، وَيَسْتَطِيعُ إِطْعَامَهَا وَكِسْوَتَهَا وإِكْرَامَهَا، وَلَا تَشْتَرِطُ غَيْرُ ذَلِكَ. أَمَّا أَنْ تَتْرُكَهَا حَتَّى تَبْلُغَ قَرِيبًا مِنَ الثَّلَاثِينَ، لِتُكْمَلَ دِرَاسَتُهَا، فَطَرِيقٌ مَخْفُوفٌ بِالْأَخْطَارِ. وَكَذَلِكَ إِنْ بَلَغَ الْوَلَدُ وَاسْتَطَاعَ (الْبَاءَةُ)، يُبَادِرُ بِتَزْوِيجِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصْرِفُ عَنْهُ الشُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَتِمَّ دِرَاسَتُهُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ بِرَفِيقَةٍ صَالِحَةٍ يُحَصِّنُهَا وَتُحَصِّنُهُ.

هَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الْإِسْلَامِيُّ الصَّحِيحُ الَّذِي تُؤَمِّنُ فِيهِ الِاسْتِقَامَةَ وَالْبُعْدَ عَنِ الْإِنْحِرَافِ، وَهُوَ طَرِيقٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَ مَجْتَمَعِ الشَّبَابِ وَالشُّوَابِ، فَلَا يَفْسُدُ إِلَّا الشَّوَادُ.

حُكْمُ الْأَلْعَابِ الرِّيَاضِيَةِ فِي الْإِسْلَامِ

السُّؤَالُ:

هَلْ يُحَرِّمُ الْإِسْلَامُ لَعِبَ الرِّيَاضَةِ أَمْ لَا؟

ع. أَحْمَدُ (رَأْسُ الْعِيُونِ)

الْجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ. أَوَّلًا: اللَّعِبُ فِطْرَةٌ فِي الْإِنْسَانِ، وَالْإِسْلَامُ دِينُ الْفِطْرَةِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ اللَّعِبَ فِيهِ مَشْرُوعٌ، مَأْذُونٌ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ.

ثَانِيًا: الرِّيَاضَةُ ضَرُورِيَّةٌ لِلْجِسْمِ وَلِنُفُوسِهِ وَاكْتِمَالِهِ، وَلِهَذَا فَإِنَّكَ تَجِدُ الْأَطْفَالَ يَفْطَرْتُهُمْ يَنْشَأُونَ عَلَى مُمَارَسَةِ فَنُونِ الرِّيَاضَةِ، كَالْجُرِيِّ وَالْمُغَالَبَةِ وَتَسْلُقُ الْأَشْجَارَ وَالتَّزَحُّقَ فِي الْمُنْحَدَرَاتِ وَالرَّمِيَّ وَالسَّبَاحَةَ وَالْفُرُوسِيَّةَ... الخ.

ثَالِثًا: وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَدْنَى فِيهَا الْإِسْلَامُ، وَبَاشَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَدْ جَارَى عَائِشَةُ

وَتَسَابَقَ مَعَهَا، وَذَكَرَهَا بِأَنَّهَا سَبَقَتْهُ مَرَّةً، وَهَذِهِ الْمَرَّةُ سَبَقَهَا⁽¹⁾، وَتَبَتَّ أَنَّهُ سَبَحَ⁽²⁾، وَرَكِبَ الْخَيْلَ مِرَارًا⁽³⁾، وَأَمَرَ بِهَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلِّمُوا أَوْلَادَكُمْ السَّبَّاحَةَ وَالرَّمَايَةَ وَرُكُوبَ الْخَيْلِ»⁽⁴⁾، كَمَا تَبَتَّ أَنَّهُ صَارَعَ أَقْوَى رَجُلٍ فِي قَرِيشٍ وَهُوَ رُكَاةُ فَصْرَعِهِ⁽⁵⁾. وَهَذَا كَافٍ لِإثْبَاتِ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَحَلَّ الرِّيَاضَةَ، وَأَذِنَ فِيهَا بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، كَمَا تُمَارَسُ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصِّغَارِ وَالْكِبَارِ وَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

رَابِعًا: لَكِنِ الْإِسْلَامَ دِينَ اللَّهِ، قَدْ بَيَّنَّ فِيهِ مَا هُوَ حَلَالٌ وَمَا هُوَ حَرَامٌ، وَمِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكْشِفُ كُلَّ أَعْضَائِهِ بِحَيْثُ يَرَاهَا كُلُّ النَّاسِ، فَهَنَّاكَ أَجْزَاءٌ مِنْ جِسْمِ الرَّجُلِ يَحِلُّ لَهُ كَشْفُهَا، وَأَجْزَاءٌ يَحْرُمُ عَلَيْهِ كَشْفُهَا أَمَامَ الْأَجَانِبِ، فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ لَا بُدَّ أَنْ تُرَاعَى فِي مُمَارَسَةِ الرِّيَاضَةِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَكْشِفَ عَوْرَتَهُ أَثْنَاءَ لَعِبِ الرِّيَاضَةِ وَأَثْنَاءَ التَّمْرِينَاتِ الرِّيَاضِيَةِ.

كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَكْشِفَ جِسْمَهَا أَثْنَاءَ التَّمْرِينَاتِ وَالْمُبَارَاةِ الرِّيَاضِيَةِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكْشِفَ جِسْمَهَا أَمَامَ الْجُمْهُورِ أَوْ أَمَامَ الْمُتَمَرِّينِ الرِّيَاضِيِّينَ، وَإِنَّمَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ

(1) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، بَابُ: فِي السَّبَقِ عَلَى الرَّجُلِ، حَدِيثُ (2578)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ: حُسْنُ مُعَاشَرَةِ النِّسَاءِ، حَدِيثُ (1979)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (24118) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَصَحَّحَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ (ج 1/ ص 482).

(2) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (ج 11/ ص 260) مُوَصَّلاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ (ج 30/ ص 152) مُرْسِلاً عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

(3) انْظُرْ: ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ. زَادَ الْمَعَادُ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادَةِ. ج 1/ ص 159.

(4) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (ج 11/ ص 135)، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِّمُوا أَبْنَاءَكُمْ السَّبَّاحَةَ وَالرَّمْيَ، وَالْمَرْأَةَ الْمُغْرَلَ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (323) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُثَيْفٍ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُيَيْنَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ: أَنْ عَلِّمُوا غُلَامَكُمْ الْعَوْمَ، وَمُقَاتِلَتَكُمْ الرَّمْيَ».

(5) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ، بَابُ: فِي الْعِمَامَةِ، حَدِيثُ (4078)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ، بَابُ: الْعِمَامَةُ عَلَى الْقَلَاسِ، حَدِيثُ (1784) عَنْ رُكَاةِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ».

تكشف جميع جسمها أمام زوجها فقط.

هذا ما يُحِلُّه ويُحَرِّمه الإسلام، فإذا أبحنا الرياضة في وطننا فيجب أن تتقيّد بهذه القيود، فنجعل لجمعيةاتنا الرياضية نظامًا خاصًا بحيث يُدَرِّب الذكور رجلٌ مسلم يَعْرِف ما يَحِلُّ وما يَحْرُم، ونجعل للبنات مُمَرَّنات مِنَ النساء يَعْرِفن ما يَحِلُّ كَشْفُهُ وما يَحْرُم. هذا ما تَسْأَل عنه، فَمَنْ وَفَّى بالشرط فهو طائِعٌ، وَمَنْ انْحَرَف وعصى فهو عاصٍ.

خامسًا: وإننا نَجِد أن الذكور أحسن حظًا مِنَ الإناث؛ لأنهم يَجُوز لهم أن يَكْشِفُوا أثناء اللعب وأثناء التمرينات جميع أجسادهم ما عدا العورة المُغلَّطة، وهذا ما لا تَسْمَح به قوانين الرياضة، فإنها تُحَرِّم كَشْفَ العورة المُغلَّطة، وتُعاقِب عقوبةً شديدةً مَنْ تَعَمَّد كَشْفَ عورته المُغلَّطة، تُعاقبه بِحِرمانه إلى الأبد مِنَ ممارسة الرياضة، وبغرامة ثقيلة، والعورة المُغلَّطة بالنسبة للرجلِ السَّوَاءَتان: القُبْل والدُّبُر، وأما الفخذان فليستا مِنَ العورة المُغلَّطة عند المالكية.

أما الأنثى، فإن جسمها عورة، ولهذا لا يَجُوز لها أن تَكْشِفَ جسمها لأحدٍ أجنبي، فإذا احتاجت إلى تمرين فإنها يُمَرَّنُها زوجها، ويَحِلُّ له أن يرى جميع جسمها، ولا يَجُوز لها أن تَتَعَرَّى وتُعْرِضَ جسمها أمام الجمهور، ويَحْرُم عليها بتاتًا أن تَكْشِفَ ما بين سُرَّتِها وركبتيها أمام أيٍّ أجنبي، كما يَحْرُم عليها أن تُمارِسَ أيَّ نوعٍ مِنَ أنواع الرياضة أمام الجمهور، ولهذا يَعُسِّرُ عليها أن تجد فقيهاً يُفْتِيها في كُلِّ مباراة مثل مالك وأبي حنيفة، كما يَعُسِّرُ عليها أن تتعلَّم الرياضة دون مُمَرَّن يَدْرِّبها، هذا ما يَنْبَغِي أن تَسْأَلوا عنه.

سادسًا: الرياضة اليوم مُنظَّمة عالميًا، ولها هيئة في كُلِّ دولة، كما أن لها هيئةً أُمِّيَّةً عُلَيَّا، وهي موجودة في سويسرا، لكنها غير إسلامية، فَمِنْ قوانينها ما يُوافِقُ عليه الإسلام، وَمِنْ قوانينها ما لا يُوافِقُ عليه الإسلام، فَمِنْ القوانين المُوافقة للإسلام أنها تُحَرِّم على الرجال أن يُشارِكوا في مُغالَبة النساء، وتُحَرِّم على النساء المشاركة في مباراة واحدة مع الرجال، بل يكون اللعب مع النساء في مباراة للنساء، ومع الرجال في مباراة

ضِدَّ الرجال، أمّا أن يُباري النساء الرجال، أو الرجال النساء، فهذا غير مباح، ولكن في كشف الأجسام وفي التمرينات يتعدّد الاختلاط، وأشدُّ الأخطار أثناء المباريات فإنه لا ضابط للاختلاط، وما وُضع من الضوابط قد لا يُوافق عليه الإسلام، وأخطر الأشياء نظام التمرين الذي لا يمنع الممرّنين من الرجال أن يُباشروا تمرين النساء، فنحن نقبل ما يُوافق ديننا، ونرفض ما لا يُشرّفنا، ونُحِبُّ لأبطالنا أن يَفُوزوا بالمسابقات، واسمُ (مُرسلي) يُردّده كلُّ جزائري، لكن إذا جاءنا لَقَبٌ يَحْدِثُ في إسلامنا فإننا يجب أن نستحي منه.

06 جمادى الأولى 1415هـ / 12 أكتوبر 1994م

السباحة للمرأة أمام الناس

السؤال:

ما موقف الإسلام من عُرْيِ المرأة أمام الناس للسباحة وغيرها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إنّ الإسلام لا يَمْنَعُ السباحةَ نفسَها، ولا التردّد على أحواضها، ولا تعلّمها، بل بالعكس، يأمر المسلمين أن يُعلّموا أبناءهم السباحة⁽¹⁾.

(1) روى البيهقي في السنن الكبرى (ج 10/ ص 26) بسند ضعيف عن أبي رافع، قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَوْلَدٌ عَلَيْنَا حَقٌّ، كَحَقِّنَا عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: "نَعَمْ حَقُّ الْوَلَدِ عَلَى الْوَالِدِ أَنْ يُعَلِّمَهُ الْكِتَابَةَ، وَالسَّابْحَةَ، وَالرَّمْيَ، وَأَنْ يُورِّثَهُ طَيِّبًا».

وروى الطبراني في الكبير (ج 2/ ص 193) عن عطاء بن أبي رباح، قال: «رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيْرٍ الْأَنْصَارِيَّ يَرْتَمِيَانِ فَمَلَّ أَحَدُهُمَا فَجَلَسَ، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: كَيْسَلْتُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ هُوَ أَوْ سَهُوٌ إِلَّا أَرْبَعَ خِصَالٍ: مَنِيَّ الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ، =

ولكن الذي يَمْنَعُهُ الإسلام وَيُحَرِّمُهُ قَطْعًا، هو أن تَكْشِفَ النساء أجسامهن، ويُبَيِّنَ مُحَاسِنَهُنَّ أمام الناس، بالكيفية التي يَكُنُّ عليها عند السباحة، سواء أكان هذا في المسابح العامة، أو على الشواطئ، أو في نفس الدُّور، أو في المدارس.

مثلُ هذه الحال لا يَجُوزُ - بِنَصِّ القرآن - أن تَظْهَرُ بها الفتاة ولا المرأة إلا أمام زوجها فقط.

1978 / 05 / 23م

هل الفخذ عورةٌ مُغَلَّظَةٌ؟

السؤال:

أثناء مباريات كرة القدم يَكْشِفُ اللاعبون أفخاذهم، كما يَكْشِفُونَهَا أثناء التدريب، ويقول بعضهم: إنها (عورة) يجب سِتْرُهَا، وَيَحْرُمُ كَشْفُهَا والنظر إليها. فهل هذا صحيح؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: أَجْمَعَ علماء المسلمين على وجوب سِتْرِ العورة لقوله تعالى: ﴿يَبْسُطُوا أَرْجُلَهُمْ مَعَكُمْ لِيَسْأَلُوا عَنْكُمْ أَمْرًا فَيَرْجِعُوا إِلَيْكُمْ وَأَعْتَفُوا بِكُمْ حَسَنًا﴾ [الأعراف: 26]. قال القرطبي في الأحكام: «ولا خلاف [بين العلماء] في وجوب سِتْرِ العورة عن أعين الناس»⁽¹⁾.

=وَتَأْذِيْبُهُ فَرْسَهُ، وَمَلَاعِبُهُ أَهْلِيهِ، وَتَعَلُّمُ السَّابَّاحَةِ". قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج5/ص269):
«رجال الطبراني رجال الصحيح».

(1) تفسير القرطبي. ج7/ص182. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من تفسير القرطبي.

وَإِذَا ثَبَّتَ وَجُوبَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ، ثَبَّتَ حُرْمَةَ كَشْفِهَا، أَوْ النَّظَرَ إِلَيْهَا مِنَ الْغَيْرِ، وَتَرْتَّبَ الْإِثْمَ عَلَى كَاشِفِ عَوْرَتِهِ، وَعَلَى النَّاظِرِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِ.

لكن ما هي حدود العورة؟

ثَانِيًا: اِخْتَلَفَ فِي تَحْدِيدِ الْعَوْرَةِ الْوَاجِبِ سِتْرُهَا فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ كُلِّ جِسْمِهَا مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، وَالْمُغَلَّظَةَ مِنْهَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ فَفِي ذَلِكَ مَذَاهِبٌ لِلْعُلَمَاءِ⁽¹⁾:

مِنْهَا أَنَّهَا الْفَرْجُ، الْقُبْلُ وَالذُّبُرُ دُونَ غَيْرِهِمَا، وَهَذَا مَذْهَبُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ أَبِي [ذَيْبٍ]⁽²⁾، وَمَذْهَبُ الطَّبْرِيِّ صَاحِبِ التَّفْسِيرِ. وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مِنْ مُجْتَهِدِي أَهْلِ السُّنَّةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَنْهُمْ، وَلَا يُتَّهَمُ أَحَدُهُمْ بِبِدْعَةٍ.

وَمِنْهَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ، مِمَّا يَجِبُ سِتْرُهُ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِكَشْفِهِ، وَلَيْسَتِ السُّرَّةُ وَلَا الرِّكْبَتَانِ مِنَ الْعَوْرَةِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ⁽³⁾ مِنْ أَثْمَتِهِمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الرِّكْبَةُ عَوْرَةٌ⁽⁴⁾.

فَهَذَانِ الْمَذْهَبَانِ طَرَفَانِ، وَيَتَوَسَّطُهُمَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ، قَالُوا: الْعَوْرَةُ مِنْهَا مُغَلَّظَةٌ يَجِبُ سِتْرُهَا، وَيَحْرُمُ كَشْفُهَا أَوْ النَّظَرُ إِلَيْهَا، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِكَشْفِهَا؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ الْعَوْرَةُ الْمُغَلَّظَةُ هِيَ الْفَرْجُ مِنَ الرَّجُلِ: الْقُبْلُ وَالذُّبُرُ، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَمِنْ السُّرَّةِ إِلَى الرِّكْبَةِ غَيْرِ الْفَرْجِ، وَهِيَ عَوْرَةٌ غَيْرُ مُغَلَّظَةٍ، فَالْفَخْذُ عَوْرَةٌ يُكْرَهُ كَشْفُهَا. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «قَالَ مَالِكٌ: السُّرَّةُ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ، وَأَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكْشِفَ فَخْذَهُ

(1) انظر: تفسير القرطبي، ج 7/ ص 182.

(2) في النسخة المطبوعة: [ذَيْب]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج 4/ ص 31.

(4) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج 5/ ص 123، ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج 1/ ص 404.

بَحْضَرَة زَوْجَتِهِ⁽¹⁾. وَإِذَا كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يَكْشِفَهَا الرَّجُلَ بِحَضْرَةِ زَوْجَتِهِ، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَشَدُّدِهِ فِي الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ، لَكِنْ لَا تَبْلُغُ الْحُرْمَةَ، لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَرَى مِنْ زَوْجِهَا كُلَّ جِسْمِهِ، وَلَهُ أَنْ يَرَى مِنْهَا كَذَلِكَ. وَاسْتَدَلَّ مَالِكٌ لِمَذْهَبِهِ بِمَا فِي الْبُخَارِيِّ، أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِحِزْرَهَدَ: «غَطِّ فَخِذَكَ فَإِنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ»، وَهُوَ حَدِيثٌ مُعَلَّقٌ⁽²⁾، وَلَكِنْ الْأَخْذُ بِهِ أَحْوَطُ⁽³⁾.

ثَالِثًا: كُلُّ مُنْصِفٍ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ الْمَالِكِيَةِ هَذَا، أَسَدٌ وَأَصُوبٌ فِي وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَتَيْنِ، الْقُبْلِ وَالذُّبُرِ، وَكَرَاهِيَةِ كَشْفِ الْفَخْذِ. فَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ بِسِتْرِ الْفَخْذِ - كَمَا فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ الْمُعَلَّقِ - حُجِّلَ الْأَمْرُ عَلَى النَّدْبِ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ، وَكَانَ كَشْفُهَا مَكْرُوهًا لَا حَرَامًا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ، وَنَصُّهُ: «[أَجْرَى]⁽⁴⁾ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ». هَذِهِ رَوَايَةٌ مُسْلِمٌ، وَرَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «حَسَرَ الْإِزَارَ». وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ كَشْفَ الْفَخْذِ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ، فَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا بِإِرَادَتِهِ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ، وَلَا بِدُونِ إِرَادَتِهِ كَمَا تَحْتَمِلُ ذَلِكَ رَوَايَةُ

(1) تفسير القرطبي. ج 7/ ص 182.

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الحُجَام، باب: النهي عن التعرِّي، حديث (4014)، والترمذي في كتاب الأدب، باب: ما جاء أَنَّ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ، الحديث (2795)، وأحمد في مُسْنَدِهِ، حديث (15926). قال الترمذي: «حديث حسن ما أرى إسناده بِمُتَّصِلٍ». وَقَدْ وَصَّلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ (ج 2/ ص 207)، باب ما يُذَكَّرُ فِي الْفَخْذِ.

(3) هذه العبارة للإمام البخاري، حيث قال: «وَحَدِيثُ أَنَسٍ (الْأَنِي ذَكَرَهُ) أَسَدٌ، وَحَدِيثُ جِرْهَدَ أَحْوَطٌ حَتَّى يُخْرِجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ». وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أَسَدٌ»: أَيِ أَقْوَى وَأَحْسَنَ سَنَدًا مِنْ حَدِيثِ جِرْهَدَ.

(4) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [جَرَى]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ مِنْ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. وَمَعْنَى أَجْرَى: أَيِ أَجْرَى دَابَّتَهُ.

مسلم؛ لأن الله سبحانه قد تكفل بعصمته، فهو معصوم أن يقع في الحرام، ومن يتجرأ على القول بأن النبي ﷺ كشف (عورته) أو انكشفت منه، ونظر إليها صاحبه وخادمه أنس، ووصف البياض؟ هذا منكراً لا يُقره مسلم، لما يلزم عليه من الشناعة.

رابعاً: ومذهب المالكية يُجَنَّب المسلم الحرج في دينه، فإنه حَرَّمَ كشف الفرج، ولم يُبَحِّح إباحةً مطلقةً أن يكشف المرء فخذَه أمام أعين الناس في كل مناسبة أو دون مناسبة، حتى أمام زوجته كما يرى مالك، وقد مرَّ عنه، مع إجماع العلماء أن الزوج يجوز له أن يرى كل شيء من زوجته، والزوجة مباح لها أن ترى كل شيء من زوجها، لكن الأدب الرفيع قد يأبى أن يرى أحد الزوجين من صاحبه ما يسوء، كما يُستفاد من قول عائشة رضي الله عنها في علاقتها بزوجه الكريم عليه أزكى الصلاة والسلام: «مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي»⁽¹⁾. فالمذهب المالكي يكره كشف الفخذ مُصادفةً أو عمدًا، كما نفهم رواية البخاري التي تدلُّ على أنه حَسَرَه بنفسه، ورواية مسلم تحتمل انكشافه عن غير عمد.

خامساً: الدول الإسلامية، بل الأمم الإسلامية كلها، تكون في حرج عظيم لو أُخذ بمذهب: أن الفخذ عورة مُغلَّظة كالفرج؛ لأنها مُجمِعة على العصيان، ولا يسلم منها أحد، حتى أشد الأمم والدول المتمسكة بالأخلاق الإسلامية، كدول الخليج، فإنها تمارس الرياضة بنهم عظيم، بل يُطبَّق بعضها الحدود الشرعية كلها امتثالاً لحكم الشرع، ومع ذلك فإنها تَسمح بممارسة الرياضة، وتُستورد للمهارة فيها وإتقانها أمهر المعلمين والمدربين، وتُنْفَق على ذلك عشرات الملايين من الدولارات، كما تُرسل فرقها إلى أقصى الشرق والغرب، فيدخلون الملاعب بأفخاذ عارية، ويتدربون للوصول إلى الملاعب بأفخاذ مكشوفة، لكن إذا وصل وقت الصلاة أدنوا لها وصلوا جماعات، وهم ينشرون الفضائل الإسلامية حيثما حلوا وارتحلوا، فلو كان كشف الفخذ (حراماً)

(1) سبق تخريجه.

بإطلاق لكانوا مُستَحِلِّين للحرام، وَمَنْ اسْتَحَلَ حَرَامًا ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَام، وأين علماءهم وهم من أصدق العلماء وأشجعهم وأحرصهم على تطبيق الحرام والحلال، يُغَيِّرُونَ الْمُنْكَرَ بِالْيَدِ أَوِ بِاللِّسَانِ أَوِ بِالْقَلْبِ، وذلك أضعف الإيمان.

فالمذهب المالكي [حَلَّ]⁽¹⁾ المشكلة بتوسُّطه، ورَفَعَ الحرج والإثم على كُلِّ الممارسين للرياضة، والمتفرِّجين عليهم إذا التزموا الحدود، سواء كانوا ذكورًا - أعني المتفرِّجين - أو إناثًا، بشرط أن تكون المرأة في خِدْرِها، لا مُحْتَلِطَةً بغيرها من الرجال، وهذا خِلاف مذهب مَنْ قال: إِنَّ ذلك حرام ولو كانت في خِدْرِها أو بين أبنائها وبناتها وزوجها وإخوانها؛ لأنها ستشاهد اللاعبيين مكشوف في الأفخاذ!

ولو كانوا في مباراة رياضية مُدَاعاة بالتلفزة وهم صُورَ وأشباح، نقول على قول الظاهرية وابن [أبي]⁽²⁾ ذئب والطبري، ليس هناك عورة أصلاً في الفخذ، وعلى قول المالكية الفخذ عورة غير مُغَلَّظَة، يُكْرَهُ كَشْفُهَا ورؤيتها ولا يَحْرُم. أمّا على القول بِحُرْمَةِ ذلك، فإنه يَلْزَم ما هو أَدَهَى وأَمَرُّ، وهو القول بِجَوَاز انكشاف عورة النبي ﷺ، أو تكذيب الحديث الذي اتَّفَق عليه البخاري ومسلم. أنا مالكي، ولكن تُعْجِبُنِي أقوال في المذاهب الأخرى، ليس منها هذا اللازم الشنيع؛ لأن النبي ﷺ معصوم.

15 رمضان 1409هـ / 20 / 04 / 1989م

(1) في النسخة المطبوعة: [حل]. والصواب ما أثبتناه.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه مِن تفسير القرطبي.

تقبيل المرأة لابن عمّها أو ابن خالها

السؤال:

هل يجوز للمرأة أن تُقبّل أقاربها مثل ابن عمّها وابن خالها؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

القُبلة من أكبر الدّواعي لإثارة الشهوة والتسبّب في الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة، ولهذا فإنّ الفقهاء قالوا: إذا كانت القُبلة على الفم، فلا يجوز أن تقع بين اثنين إلّا من الرجل لزوجته ومن المرأة لزوجها، وأمّا إذا كانت على غير الفم، فإنها تقع بين المحارم، بين الرجل وابنته، وأمّه، وأخته، وعمّته، وخالته... الخ.

أمّا تقبيل الأجنبي - وهو من لم يكن محرّمًا، بل يصحّ أن يقع بينهما نكاح - فلا تكون. وابن العمّ، وابن الخال لا يُقبّل ابنة عمّه ولا ابنة خاله؛ لأنه يجوز أن يتزوّجها.

وقال الفقهاء: إنّ الرجل إذا مسّ امرأة أجنبية عنه أو قبّلها في غير فمها - وكذلك المرأة - فإنّ قصده أن يلتذّ بها، أثمّ وانتقص وضوؤه، سواء مطلقًا وجد لذّة أو لم يجدها.

وكذلك إذا مسّها أو مسّته ووجد لذّة ولو لم يقصدها، فإنه ينتقص وضوؤه، ويأثمّ إن استمرّ في مسّه ولم يفصل عنها فورًا.

أمّا إذا لم يقصد لذّة ولم يجدها، وإنما كان مسّا عاديًا دون نية سوءٍ، ولا وجود للذّة، فلا إثم ولا انتقاض.

والخلاصة: أنه لا ينبغي أن تُقبّل المرأة رجلًا أجنبيًا عنها بحيث يلمس فمها جسمه، ولها أن تُقبّل ثيابه.

النظرة الحرام

السؤال:

هل صحيح أن نظرة الفتاة إلى رجل أعجبها حرام؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: كلام المرأة مع الرجال الأجانب، يجب أن يكون كلاماً عادياً واضحاً، بعيداً عن اللين والخضوع والمزح والغزل، مما يُطمع فيها الرجال.

وأما لباسها فيجب أن يكون مُحْتَشِماً ساتراً لِفَاتِنِهَا، ولا يجوز لها أن تظهر أمام الرجال الأجانب في حالة الزينة، تَفُوح منها الروائح الذكيّة المُنْبِهة القويّة، أو لابسَةً الحليّ المُلفتة للأنظار والأسماع، أو الثياب الكاشفة، أو الواصفة لأعضائها المُغرية المُثيرة للنزوات الجنسية، أو مُستعمِلة للأصباغ والأدهان والروائح: كالكحل، والحناء، وأحمر الشفائف، وغيرهم. كُلُّ هذا مِن تَبَرُّجِ الجاهلية الأولى، حرامٌ لِمَا فِيهِ مِن إغراء واضح للرجال المرصّين، ذوي الأخلاق المُتَحَلَّة، ودعوتهم للتحرش بها، ومغازلتها، ومطاردتها، وطَمَعِهِم فِيهَا، وظَنَّهُم الشَّوْءَ بها، وأقلُّ ما يُصِيبُهَا مِنْ شَرِّهِمْ، أَن يَتَكَلَّمُوا فِي عَرَضِهَا، وَيَحْسِبُوهَا سَهْلَةَ الْمَنَالِ لِمَن أَرَادَهَا، (فاجرة) تُلَبِّي رَغْبَةَ مَنْ دَعَاها.

لهذا نهي الله سبحانه وتعالى في القرآن نساء النبي عن ذلك - والنساء المؤمنات تبعاً

لهن - فقال: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾

[الأحزاب: 32]. وقال: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: 33].

فالمرأة التي تظهر في المجتمع ظهوراً عادياً، لابسَةً لباساً مُحْتَشِماً، سائرة سيرة عادياً، مُتَكَلِّمة كلاماً واضحاً بعيداً عن الخضوع والإغراء، هي المرأة التي يرغب الرجال في

زواجها، ويريدونها للزواج. أما المرأة المتبرجة تَبْرُجُ الجاهلية الأولى، الملتوية اللسان خضوعًا وإغراء، فإنَّ الرجال يَطْمَعُونَ فيها للمتعة العابرة الحرام، ولا يريدونها للحلال، وحتى الفاسق منهم لا يريدنها عندما ينوي الزواج.

هذا في الأحوال العادية، وَيَشْتَدُّ قُبْحُ التَّبْرُجِ والإغراء في رمضان؛ لأنَّ له حرمة زائدة، وقد جاء نهي النساء عن إظهار الزينة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: 31].

ثانيًا: نظر الرجل إلى المرأة أو المرأة للرجل، نظر إعجاب واشتهاء، لا يجوز لا في رمضان ولا في غير رمضان، وقد جاء النهي على ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: 30]، ثم قال: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: 31]. فإِنَّه سبحانه في هذه الآية أَمَرَ الرجال بِغَضِّ البصر وحفظ الفرج، كما أَمَرَ بذلك النساء، ونهاهنَّ عن إبداء الزينة؛ لأنَّ ذلك يُغري بهن الرجال. وغَضُّ البصر معناه هنا كَفُّ النظر بإعجاب وشهوة، من الرجل إلى المرأة، أو من المرأة إلى الرجل.

ولا يُؤَاخَذُ أحدهما عن النظرة الأولى، ولكن إذا أدام النظر وأعادته مُسْتَمْتِعًا به، فقد أَيْمَنَ، قال رسول الله ﷺ: «لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ»⁽¹⁾. وسأله جرير بن عبد الله - من الصحابة - عن نظر الفُجَاءَةِ فأَمَرَهُ بِصَرْفِ بَصَرِهِ⁽²⁾.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب: ما يُؤْمَرُ به من غَضِّ البصر، حديث (2149)، والترمذي في كتاب الأدب، باب: ما جاء في نظرة الفُجَاءَةِ، حديث (2777)، وأحمد في مسنده، حديث (22974)، والحاكم في المستدرک (ج2/ ص231)، عن بُرَيْدَةَ رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك». وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

(2) أخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب: نظر الفُجَاءَةِ، حديث (2159).

وإنما نهي الإسلام عن نظرة الاشتهااء والإعجاب؛ لأنها قد تكون بداية لمأساة، وقد قال شوقي رحمه الله.

نَظْرَةٌ، فَابْتِسَامَةٌ، فَسَلَامٌ فَكَلَامٌ، فَمَوْعِدٌ، فَلِقَاءٌ

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

انتزاع الأملاك الخاصة للمصلحة العامة

السؤال:

إن جماعة المسلمين بقربتنا قرّرت تجديد بناء مسجد القرية القديم، وشرعت في العمل، ولما أوْشِكت أعمال البناء على النهاية وأقاموا من المنارة (3م) عُلُوءًا، اعترض عملهم أحد السكان بدعوى أن ارتفاع المنارة يضره، وأن المنارة يستطيع المؤذن أن يطلع منها على حريمه.

ولقد أجاب جماعة المسلمين، بأن الضرر مدفوع أولاً ببعد المنارة عن دار المدّعي بما لا يقل عن 50م، وثانيًا بأنهم - حسبًا لكل نزاع - يتعهدون بإحاطة مكان وقوف المؤذن بسور حاجز يمنع أي أحد من رؤية ما يجري بالدار، ولكن المدّعي خيَّب أملهم، وأصرّ على موقفه، ومنعهم من إتمام عملهم، ولجّ في خصامه، ووجد من يفتيه بأن الحق في جانبه.

إن جماعة المسلمين مُصمّمون على إتمام مشروع مسجدهم، ويَتَظَرون منكم فتوى في الموضوع تحلّ الإشكال.

عن جماعة من المسلمين: السعيد. ج (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

المسجد مصلحة عامة:

وبعد، فإنَّ المسجد بيت الله، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: 18]، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [البقرة: 114]، وحيث يقع تَجْمُعُ مِنَ المسلمين في مدينة أو قرية، يكون الأذان فرضاً عليهم، لو تركوه لوجب قتالهم، وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يَنْتَظِرُونَ مَنْ يَغْزُوهُمْ سَاعَ الأذان، فَإِنْ سَمِعُوهُ مِنْ قَوْمٍ كَفُّوا عَنْهُمْ، واعتبروهم مسلمين، وإن لم يَسْمَعُوهُمْ يُؤَدِّنُونَ هَاجُوهُمْ وَقَاتَلُوهُمْ واعتبروهم غير مسلمين⁽¹⁾.

فالأذان شَعِيرَةٌ إسلامية، وعنوانُ جماعة المسلمين، وأنَّ أَقَلَّ ما يُقال في المسجد أنه مصلحة عامة من مصالح جماعة المسلمين، فيه يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُؤَدُّوا أعظم شعائر دينهم، صلاة الجمعة والجماعة والأعياد، ولهذا فلا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَعْتَرِضَ سَبِيلَهُمْ في إقامته أو إتمامه بأيِّ وجه من الوجوه، والضَّرَرُ - إن وُجد - مدفوعٌ بالمصلحة العامة التي تُقَدَّمُ عند المسلمين وعند غيرهم على المصلحة الخاصة.

وفي قضية هذا المُعْتَرِضِ، فإنَّ ما يَهْتَدِيهِ مِنْ ضَرَرٍ مدفوعٌ:
أولاً: يَبْعُدُ الدَّارَ عَنْ مَكَانِ الأذانِ بِمَا لَا يَقِلُّ عَنْ 50م، وهو بُعْدٌ كافٍ لَتَوْهَيْنِ دَعْوَاهُ.
وثانياً: بِمَا تَعَهَّدَتْ له جماعة المسلمين، مِنْ إقامة الحاجز، وَمَنْعِ إشراف أيِّ أحدٍ مِنَ المنارة على داره، أو الإطْلَاعِ على حريمه.
وثالثاً: بأنَّ المؤذِّنَ أصبح في هذا العصر لا يَصْعَدُ المنارة، بل يُؤَدِّنُ بواسطة مُكَبِّرِ الصوت الذي يَنْقُلُ صَوْتَهُ إلى المنارة ويُذِيعُهُ.

ثم إنه لو فُرض وجودُ الضَّرَرِ وتَحَقُّقُهُ، لوجب على صاحب الدار أن يَرْتَحِلَ هو

(1) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بَنِي قَوْمًا، لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بَنِي حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرُ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَعَارَ عَلَيْهِمْ». أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: ما يُحَقَّنُ بالأذان من الدماء، حديث (610).

عنها، وأن يُعَوِّضَهُ المسلمون بَدَلًا مِنْهَا، لَا أَنْ يَنْقُلُوا الْمَسْجِدَ مِنْ مَكَانِهِ، أَوْ يُشَوِّهُوا مِنْ بُنْيَانِهِ، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ فِي عَصَرِهِمْ، فَإِنَّ عِثَانَ بْنَ عَفَّانَ - ثَالِثَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - أَرَادَ أَنْ يُوسِّعَ الْمَسْجِدَ فَانْتَزَعَ الدُّوْرَ مِنْ أَصْحَابِهَا، وَعَوَّضَهُمْ مِنْهَا، وَمَنْ أَبَى أَنْ يَتَنَازَلَ عَنْ دَارِهِ افْتَكَّهَا مِنْهُ، وَوَضَعَ ثَمَنَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ، حَتَّى أَخَذَهُ مِنْ بَعْدُ أَصْحَابُهُ⁽¹⁾، وَقَدْ أَقَرَّهُ عَلَى هَذَا الصَّحَابَةُ، فَكَانَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَشَرْعِيَّتِهِ. وَمَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يَعْمَلُونَ بِعَمَلِ الصَّحَابَةِ مِنْذُ عَهْدِ عِثَانَ إِلَى الْيَوْمِ، فَفِي قَرْطَبَةِ وَسَّعَ الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ مَرَّاتٍ عَدِيدَةً، فِي كُلِّ مِنْهَا تُنْتَزَعُ الدُّوْرُ مِنْ أَصْحَابِهَا وَتُضَمُّ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَى ذَلِكَ أَيُّ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ الْحُكُومَةَ السَّعُودِيَّةَ فِي هَذَا الْعَصْرِ انْتَزَعَتْ كَثِيرًا مِنْ دُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَتَاجِرَهُمْ، وَضَمَّتْ كُلَّ ذَلِكَ لِمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَمَلُهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

ولهذا، فَإِنَّ عَلَى هَذَا السَّيِّدِ أَنْ يَرْضَى بِمَا تَعَهَّدَ لَهُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ إِقَامَةِ سُورِ حَاجِزٍ يَمْنَعُ عَنْهُ الضَّرَرُ الْمَزْعُومَ، وَإِنْ هُوَ لَمْ يَكْفُفْ عَنْ مُشَاغِبَتِهِ وَلَجَّ فِي خِصَامِهِ، فَإِنَّ لَجَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْتَزِعُوا مِنْهُ دَارَهُ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، وَيَضُمَّوْهَا إِلَى الْمَسْجِدِ، لِتَكُونَ دَارًا تَابِعَةً لَهُ يَسْكُنُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْمُؤَدِّنُ، عَلَى أَنْ يُعَوِّضُوهُ مِنْهَا دَارًا أُخْرَى.

أَمَّا مَنْعُهُمْ مِنْ إِقَامَةِ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ، وَمَنَارَتِهِ، فَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، وَأَنَّ «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بِهِ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»⁽²⁾، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: 114]. وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

1976/02/23م

(1) انظر: الأزرقى. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار. ج 2/ ص 69، الفاكهي. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. ج 2/ ص 150 - 151.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: مَنْ بَنَى مَسْجِدًا، حديث (450) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

هل للأعلى أن يغلق الماء عن الأسفل

السؤال:

نحن المواطنين من بلدية (فيض البطمة) - بدائرة (مسعد)، ولاية (الجليلة) - نتقدم إليكم أن تمدونا بفتوى كتابية حول القضية التالية:

منذ قرون ونحن فريق (شوية) نسكن بجوار فريق (حامدي) بأرض تقع ببلدية (فيض البطمة) - دائرة (مسعد) -، ونحن نسكن أسفل منهم، وهم أعلى منا، وحتى يستفيد الجميع من مياه الأمطار جعلت الدولة الاستعمارية سنة 1950 سدًا يجمع المياه، ومن ثم يتفرع إلى فرعين، أحدهما يسقي أراضي الجيران، والآخر يسقي أرضنا السفلى المجاورة لهم.

وبتاريخ 1982 قام الجيران بغلق الفرع الذي نستقي منه، بواسطة حاجز ترابي ذي ارتفاع متر ونصف، وبواسطة هذا العمل حوّلوا ماء المطر عن مجراه الطبيعي، بحيث يذهب سُدى، ولا نستفيد منه، ولا هم، ونحن لم نقبل بعملهم هذا أبدًا. ولهذا نسألکم أن تفتونا في هذه القضية، حتى نكون على بصيرة من الأمر، والله يجزيكم خير الجزاء.

والسؤال هو: هل يجب أن يُغلق الماء عنا، مع أن الماء يأتي منحدرًا نحونا؟ وما حكم الشرع في ذلك؟ نرجو التوصل بالجواب في أقرب وقت. ولكم فائق الاحترام والتقدير.

عن الفريق المتضرر: ش. م

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: حَقَّكُمْ ثابِتٌ في هذا الماء، وَمَنْ حَرَمَكُمْ مِنَ الشُّرْبِ والسَّقْيِ ظَلَمَكُمْ واعتدى على حَقِّكُمْ، وقد وقعت نازلةٌ مثل هذه في عهد رسول الله، وحَكَمَ فيها بين

الْمُتَخَصِّمِينَ، فَلَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ أَحَدُهُمَا، وَفِيهِ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65].

وُخْلِصَتْهَا - فِيمَا ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ - «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزَّبِيرَ بْنَ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سَقِي بَسْتَانٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلزَّبِيرِ: "اسْقِ أَرْضَكَ ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى أَرْضِ جَارِكَ"، فَقَالَ الْخَصَمُ: أَرَأَيْكَ تُحَايِي ابْنَ عَمَّتِكَ. فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لِلزَّبِيرِ: "اسْقِ ثُمَّ احْسِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجُدْرَ". وَنَزَلَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾». ثُمَّ قَالَ: «الْحَدِيثُ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مَعْمَرٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ قُتَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ»⁽¹⁾.

وَقِيلَ إِنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ فِي يَهُودِي وَمَنَافِقٍ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الطَّبْرِيِّ⁽²⁾، وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ، ثُمَّ تَتَنَاوَلُ بِعُمُومِهَا قِصَّةَ الزَّبِيرِ⁽³⁾. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَكُلُّ مَنْ اتَّهَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ كَافِرٌ، لَكِنِ الْأَنْصَارِيُّ زَلَّ زَلَّةً فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَقَالَ عَثْرَتَهُ، لِعِلْمِهِ بِصَحَّةِ يَقِينِهِ، وَأَنَّهَا كَانَتْ فَلْتَةً»⁽⁴⁾.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَطَعَنَ فِيهِ وَرَدَّهُ، فَهِيَ رِدَّةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، يُسْتَتَابُ مِنْ أَجْلِهَا، وَبِهَذِهِ الْآيَةِ حَكَمَ عَلَمَاؤُنَا بِرِدَّةٍ مَنْ تَجَنَّسَ بِجَنَسِيَّةٍ أجنبية - وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ تَتَنَاوَلَ الْأَحْكَامَ الْإِسْلَامِيَّةَ - وَقَبْلَهَا اخْتِيَارًا. وَمِثْلُهُ مَنْ تَزَوَّجَ أجنبية وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ أَوْلَادَهُ يَنْشَأُونَ مُتَجَنِّسِينَ، وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَأْنَفَ حُكْمًا حَكَمَ بِهِ

(1) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 266 - 267.

(2) انظر: تفسير الطبري. ج 8/ ص 523 - 524.

(3) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 267.

(4) انظر: ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 578.

قاضي مسلم بمقتضى الشريعة، فلم يقبل به، وأراد حُكْمًا وَضْعِيًّا يُخَالِفُ حُكْمَ الشريعة،
فهؤلاء كلُّهم مُرتَدُّون عن الإسلام، أَفْتَى بذلك الشيخان ابن باديس والتَّبَّسِّي.

ثانيًا: في قصة الزبير والأنصاري كان الماء يَمُرُّ بأرض الزبير أولًا، فأذن له رسول
الله ﷺ أن يَسْقِي ثم يُرْسِل الماء إلى مَنْ تحته، فلَمَّا لَجَّ خَصْمُهُ وَاتَّهَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي
حُكْمِهِ، أَذِنَ لَهُ أَنْ يَسْقِي حَتَّى يَرْتَوِي، ثُمَّ يَحْبَس الماء حَتَّى الْجَدْرُ، فَكَانَ فِي الْحُكْمِ الْأَوَّلِ
أَمْرٌ أَنْ يَرْفُقَ بِجَارِهِ، وَلَا يَسْتَوْفِي جَمِيعَ حَقِّهِ، فَلَمَّا رَأَى مِنَ الْخَصْمِ اللَّجَّاجِ الَّذِي بَلَغَ بِهِ إِلَى
النُّطْقِ بِاتِّهَامِ الرَّسُولِ، أَذِنَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِي جَمِيعَ حَقِّهِ، فَيَسْقِي حَتَّى يَرْتَوِي، ثُمَّ يَحْبَس الماء.
وفي ذلك يقول القرطبي: «أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَلَّكَ مَعَ الزَّبِيرِ وَخَصَمِهِ مَسْلَكَ
الصُّلْحِ فَقَالَ: "اسْقِ يَا رَبِيزُ - لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَاءِ - ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ"، أَي: تَسَاهَلْ فِي
حَقِّكَ وَلَا تَسْتَوْفِهِ، وَعَجِّلْ فِي إِرْسَالِ الْمَاءِ إِلَى جَارِكَ. فَحَصَّه عَلَى الْمَسَامَحَةِ وَالتَّيْسِيرِ. فَلَمَّا
سَمِعَ الْأَنْصَارِيُّ هَذَا لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ وَغَضِبَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرِيدُ الْأَيُّمِسْكَ الْمَاءَ أَصْلًا،
وَعِنْدَ ذَلِكَ نَطَقَ بِالْكَلِمَةِ الْجَائِزَةِ الْمُهْلِكَةِ الْفَاقِرَةَ فَقَالَ: أَن كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ - بِمَدِّ هَمْزَةٍ
(أَن) الْمَفْتُوحَةِ عَلَى جِهَةِ الْإِنْكَارِ، أَيْ أَلْحَكُمُ لَهُ عَلَيَّ لِأَجْلِ أَنَّهُ قَرَابَتُكَ؟ - فَعِنْدَ ذَلِكَ تَكَلَّوْنَ
وَجِهَ النَّبِيُّ ﷺ غَضَبًا عَلَيْهِ، وَحَكَمَ لِلزَّبِيرِ بِاسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ مَسَامَحَةٍ لَهُ»⁽¹⁾.

ثم قال القرطبي: «وفي هذا [الحديث]⁽²⁾ إرشادُ الحاكم إلى الإصلاح بين الخصوم
وإنْ ظَهَرَ الْحَقُّ. وَمَنَعَهُ مَالُكَ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ وَاضِحَةٌ
عَلَى الْجَوَازِ، فَإِنْ اصْطَلَحُوا وَإِلَّا اسْتَوْفَى لَذِي الْحَقِّ حَقَّهُ»⁽³⁾.

وَمِنْ قَوْلِ الْقُرْطُبِيِّ هَذَا تَعَلَّمَ اسْتِقْلَالَ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ وَاعْتَدَاهُمْ، فَقَدْ رَجَّحَ
الْقُرْطُبِيُّ قَوْلَهُ يُخَالَفُ مَذْهَبَ إِمَامِهِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ دَعَّمَ قَوْلَ الْمُخَالِفِ.

(1) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 267.

(2) في الأصل: [الحكم]. وما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) تفسير القرطبي. ج 5/ ص 268.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ - حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَنَّ الْحَقَّ لِلنَّاسِ فِي الْمَاءِ الْمُنْحَدِرِ مِنَ الْجَبَلِ مَنْ مَرَّ بِهِ الْمَاءُ قَبْلَ غَيْرِهِ ثُمَّ مَنْ يَلِيهِ، وَهَكَذَا حَتَّى الْآخِرِ مِنْهُمْ. وَصِفَةُ إِرْسَالِ الْمَاءِ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَسْفَلِ كَيْفِيَّتَانِ⁽¹⁾:

أَمَّا الْأُولَى: فَهِيَ أَنْ يُدْخَلَ صَاحِبُ الْأَعْلَى جَمِيعَ الْمَاءِ فِي حَائِطِهِ، وَيَسْقِي بِهِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ مِنْ قَاعَةِ الْحَائِطِ إِلَى الْكَعْبِينَ مِنَ الْقَائِمِ [فِيهِ]⁽²⁾ أَغْلَقَ مَدْخَلَ الْمَاءِ، وَصَرَفَ مَا زَادَ مِنَ الْمَاءِ عَلَى مَقْدَارِ الْكَعْبِينَ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، فَيَصْنَعُ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ السَّيْلُ إِلَى أَقْصَى الْحَوَائِطِ. وَفَسَّرَهُ هَكَذَا مُطَرِّفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ وَابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ فِيهِ ابْنُ حَبِيبٍ: «هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَهُمْ أَعْلَمَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ دَارُهُمَا، وَبِهَا كَانَتِ الْقَضِيَّةُ».

وَأَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: «إِذَا انْتَهَى الْمَاءُ فِي الْحَائِطِ إِلَى مَقْدَارِ الْكَعْبِينَ أَرْسَلَهُ كُلَّهُ [إِلَى مَنْ تَحْتَهُ]⁽³⁾ وَلَا يَحْجِسُ مِنْهُ شَيْئًا فِي حَائِطِهِ».

ثَالِثًا: إِذَا كَانَ لِلْأَسْفَلِ حَقٌّ فِي الْمَاءِ بِمِلْكٍ صَحِيحٍ، [أَوْ]⁽⁴⁾ اسْتِحْقَاقٍ قَدِيمٍ وَثُبُوتٍ مِلْكٍ، فَكُلُّ - مِنَ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ - عَلَى حَقِّهِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فَقَهَاؤُنَا، وَلَا يَنْتَظَرُ أَنْ يَسْقِيَ الْأَعْلَى ثُمَّ يُرْسِلَ الْمَاءَ لِلْأَسْفَلِ، بَلْ يَأْخُذُ حَقَّهُ كَامِلًا، وَنَصِيْبَهُ تَامًا مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ.

وَهَذَا الْمَاءُ الْمُنْتَازِعُ فِيهِ - حَسْبَمَا جَاءَ فِي الْاسْتِفْتَاءِ - مِنْ مِيَاهِ الْمَطَرِ، لَيْسَ نَابِعًا مِنَ الْجَبَلِ، وَلَا مِنْ أَرْضٍ هِيَ مِلْكٌ لِلْأَعْلَى، حَتَّى يَدْعُوا أَنَّ الْمَاءَ لَهُمْ وَحْدَهُمْ، أَوْ هُوَ مِلْكٌ لَهُمْ، بَلْ هُوَ مَاءٌ تَجَمَّعَ مِنَ الْأَمْطَارِ فِي سَدٍّ قَامَتْ بِنَائِهِ مَصْلَحَةُ الدَّوْلَةِ لِلرَّيِّ لِيَتَجَمَّعَ فِيهِ مَاءُ الْمَطَرِ، وَيَنْتَفِعَ بِهِ سَكَانُ الْجَهَةِ فِي سَقْيِ أَنْفُسِهِمْ وَأَنْعَامِهِمْ وَبَسَاتِينِهِمْ، وَمَا أَنْفَقَ عَلَى بِنَاءِ السَدِّ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْخَزِينَةِ الْعَامَّةِ، وَهَذَا الْمَالُ شَارَكَ فِيهِ الْمَوَاطِنُونَ، وَرَبِّمَا سُخِّرَ لِبِنَائِهِ

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 268.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(3) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَأُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ.

(4) فِي الْأَصْلِ: [و.]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ (ج 5/ ص 269).

العمال، ثم قُسم الماء المتجمّع بفعل هذه المصلحة بين الفريقين - الأعلى والأسفلين - بقناتين تخرجان من السدِّ، خُصّصت إحداها بفريق، والأخرى بالفريق الآخر، فلكل فريق حقٌّ مُساوٍ لحقّ الفريق الآخر.

فإذا حبس الفريق الأعلى الماء عن الفريق الأسفل، فقد تجاوز حدّه، واعتدى، ويجب الضرب على يده، ومنعه من هذا الفساد الذي يتسبّب في قتل الناس والحيوان والشجر، وقد جاء في الحديث: «النّاسُ شركاءُ في ثلاث: الماء، والنّار، والملح»⁽¹⁾.

قال القرطبي في مثل هذه النازلة: «هذا إذا لم يكن أصله ملكاً للأسفل محتصاً به، فإنّ ما استحقّ بعملٍ، أو بملكٍ صحيح، أو استحقاق قديم وثبوت ملك، فكلٌّ على حقه على حسب ما كان من ذلك بيده وعلى أصل مسأله»⁽²⁾.

فهذا الماء ثبت فيه الحقّ لهؤلاء القوم ثبوتاً قطعياً - إن صحّ ما جاء في السؤال، وحسبنا ذكره القرطبي - لأنهم مشتركون مع إخوانهم في استحقاقه، وبُنِيَ السدُّ من أجلهم كلّهم، واستغلّوه معهم مدّة تزيد على ثلاثين سنة: 12 عاماً في عهد الاستعمار (1950 - 1962)، و22 عاماً في عهد الدولة الوطنية الإسلامية التي تبذل كلّ وسعها في ضمان الرّيِّ لكلّ المواطنين، لحياة أنفسهم وأنعامهم، وازدهار فلاحتهم.

(1) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع، باب: في منع الماء، حديث (3477)، وأحمد في مسنده، حديث (23082)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج6/ص248)، بلفظ: «المُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءُ، وَالنَّارُ، وَالْمَلْحُ». قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ج2/ص50): «رجالُهُ ثِقَاتٌ».

وأما الرواية التي أوردها الشيخ رحمه الله بلفظ: «والمَلْحُ»، فقد أخرجها ابن ماجه في كتاب الرهون، باب: المسلمون شركاء في ثلاث، حديث (2474)، والطبراني في الأوسط (ج6/ص349)، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَنَعُهُ؟ قَالَ: الْمَاءُ، وَالْمَلْحُ، وَالنَّارُ...». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج3/ص133): «فيه زهير بن مرزوق، قال البخاري: مجهول مُنْكَر الحديث».

(2) تفسير القرطبي. ج5/ص269.

وغريبٌ جدًّا أن وَجَدْنَا مَنْ يَرْضَى أَنْ يَضِيعَ شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ - وَلَوْ كَمِيَّةً قَلِيلَةً - سُدًى، وَلَا يَنْتَفِعَ بِهِ أَحَدٌ، بَلْ يَذْهَبُ فِي الرَّمَالِ، مِثْلُ هَذَا - وَلَا شَكَّ - شَاذٌّ فِي تَصَرُّفِهِ، وَفِي تَفْكِيرِهِ، وَفِي مَعَامَلَتِهِ لِلنَّاسِ، وَلَا يُقَرَّرُهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّصَرُّفِ دِينٌ سَمَّحٌ كَالْإِسْلَامِ الَّذِي نَدِينُ بِهِ - وَيُعْلِنُهُ دَسْتُورُنَا دِينًا لِدَوْلَتِنَا - وَقَدْ جَعَلَ النَّاسَ شُرَكَاءَ فِي الْمَاءِ، كَمَا لَا يُقَرَّرُهُ عَلَيْهِ آدَابُ الْمُسْلِمِ وَخُلُقُهُ وَتَعَالِيمُهُ، فَالْإِسْلَامُ يَجْعَلُ الْمُسْلِمَ أَخَا الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَحْذُلُهُ، كَمَا لَا تُقَرَّرُهُ عَلَيْهِ الْوَطْنِيَّةُ الصَّادِقَةُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ شِيَمِ الْعَرَبِ وَلَا شِيَمِ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ يُقَاسِمُونَ جِيرَانَهُمْ طَعَامَهُمْ، فَكَيْفَ يَمْنَعُونَ عَنْهُمْ حَقَّهُمْ فِي الْمَاءِ؟

08 رجب 1404هـ / 10 أبريل 1984م

تَخَلَّفَ عَنْ إِحْيَاءِ الْأَرْضِ الْمَشْتَرَكَةِ ثُمَّ عَادَ يُطَالِبُ بِحَقِّهِ

السؤال:

أَرْضٌ فِي الصَّحْرَاءِ يَمْلِكُهَا (الْعَرْشُ)، يَعْتَرِضُهَا وَادٍ يُسْتَعْلَقُ لِرَبِّي هَذِهِ الْأَرْضُ. تَعَطَّلَ الْعَمَلُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ مُدَّةً، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا أَصْحَابُهَا لِاسْتِغْلَالِهَا، وَانْتَفَقُوا عَلَى أَنْ يَكُونَ حَظُّ كُلِّ وَاحِدٍ بِمِقْدَارِ مَا يُشَارِكُ بِهِ فِي النَّفَقَاتِ لِإِصْلَاحِهَا. وَقَدْ اعْتَذَرَ بَعْضُهُمْ - وَهُوَ السَّيِّدُ (ق. م) - بِأَنَّهُ لَا يُشَارِكُ فِي النَّفَقَاتِ، وَلَا يَأْخُذُ حَظًّا، فَلَمَّا أَصْلَحَ الْجَمَاعَةُ الْأَرْضَ، وَأَنْفَقُوا عَلَيْهَا نَفَقَاتٍ بَاهِظَةً مِنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً (1963 - 1993)، قَامَ السَّيِّدُ (ق. م) يُطَالِبُ بِحَقِّهِ وَنَصِيبِهِ فِي الْأَرْضِ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ مُقَاسَمَتَهُمْ بَعْدَ هَذِهِ النَّفَقَاتِ الَّتِي لَمْ يُشَارِكْ فِيهَا، أَمْ يُعْتَبَرُ تَخَلِّيَهُ بَيْعًا مِنْهُ لِحَقِّهِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: حيث كانت هذه الأرض ملكاً للعرش، فإنها بين أبناء القبيلة، يستحقون

العمل فيها جميعاً، وَيَقُومُونَ بالنفقات عليها، وحيث أنّ هذا الرجل اعتذر عن المشاركة في النفقات يوم لم تكن الأرض تُغَلَّ شيئاً، ثم أراد اليوم أن يُشارك قومه، فعليه أن يدفع نصيبه من جميع النفقات التي أُنفقت على هذه الأرض، ثم يُطالب بِحَقِّه فيها، فإن قامت عليه بَيِّنَةٌ بأنه تنازَل عن كُلِّ حقوقه في مشاركتهم لَزِمَتْه في نفسه، ولا تَلْزَمُ غيره من قرابته.

هذا ما ظهر لنا، وما دامت المسألة بين إخوة، فَلْيُرْجَع إلى كبار الجماعة لِيَحْكُمُوا بالعدل والإصلاح، ولا يَخْرُجُونَ عن حُكْم الشريعة الإسلامية، ومن قواعدها أنّ الأرض لِمَن يَخْدُمُهَا، وأما المِلْك الحقيقي فهو لله.

هذا إذا ثَبِتَ أنّ الأرض كانت مِلْكًا للعرش، فأبناءُ العرش - كُلُّهم - كُلُّ له نصيبه فيها، أما إن ثَبِتَ أنها كانت صحراء وليس لأحد نصيبٌ فيها، تُعْتَبَرُ أرضاً مَيِّتَةً، والحكم الشرعي فيها أنّ مَنْ أَحْيَا أرضاً مَيِّتَةً فهي له، فَلْيَذْهَبْ هذا الشخص - الذي لم يُنْفِقْ مِنْ مَالِهِ على إحياء جزء منها - إلى ما تَبَقَّى منها، فَلْيُحْيِ هذا الجزء وَيَسْتَحِقِّه بِإِحْيَائِهِ، ولا حَقَّ له فيها أحياء غيره، لقوله ﷺ: «الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ لِمَنْ أَحْيَاهَا»⁽¹⁾، أو كما قال ﷺ.

27/ 03/ 1993م

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفتىء، باب: في إحياء الموات، حديث (3073)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب: ما ذُكِرَ في إحياء أرض الموات، حديث (1378)، عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أرضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ». قال الترمذي: «حديث حسن غريب». قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (ج3/ ص130): «أَعْلَلَهُ الترمذي بالإرسال، وَرَجَّحَ الدارقطني إرساله أيضاً، واختَلَفَ فيه على هشام بن عروة اختلافاً كثيراً». وانظر أيضاً كلام الحافظ ابن عبد البر عن هذا الحديث في: التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج22/ ص280).

تخاف عقاب الله وتريد التوبة

السؤال:

أنقذوني من نار جهنم رحمكم الله بنصائح وإرشادات.

لقد ارتكبت معصية دون أن أعرفها أهى حلال أم حرام، وأنا الآن أتعذب، ليس لي ذوق في هذه الدنيا، وأنا أتخيل عذاب جهنم وحريقها وعذابها رغم أنني أصلي وأطالع الكتب، فيها كُتِبَ تُدخل رحمة في قلبي، وفيها كُتِبَ تزيدني عذاباً أليماً، وأنا الآن بين الحياة والموت، أرشدوني إلى الطريق المستقيم.

الأسئلة المطروحة هي التالية:

- هل يسمح لي الدين الآن بأن ألبس جلباباً؟
- هل يسمح لي الله أن أخرج للعمل أو لزيارة الأهل؟
- ما هو العمل الذي يرضي الله عليّ كي أتخلص من هذه المعصية؟
- هل المعصية هذه أتعلّق بها لوحدي أم مع والديّ، أي أمّي وأبي؟ أم لبُلوغ سنّي أتعلّق بها لوحدي رغم أني كنتُ غافلة، لا أفهم شيئاً؟
- لقد وجدتُ في كتاب أن لا طاعة بعد معصية الخالق، فما العمل؟
- كما نزلت في الآية: ﴿قُلْ يَنْعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: 53]، وقد أكلت حوالي 6 سنين رمضان عمداً، والآن لم أستطع صيام شهرين متتاليين، فكم عليّ أن أتصدّق بالمال؟
- هل من أكل يوماً عمداً كمّن أكل أكثر، أي عليه شهران متتاليان؟

أستودعكم بخير إن شاء الله، وادعوا لي معكم أن يغفر لي الله، وأستغفر الله لذنبي
وللمؤمنين وللمؤمنات يوم يقوم الحساب، وأترككم في رعاية الله وحفظه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

قرأت رسالتك وفهمتُ الألم النفسي الذي أنت فيه، وخوفك الشديد من عقاب
الله، وعلاجُ هذا الخوف سهلٌ بسيط وهو التوبة إلى الله وطلب المغفرة، فالإنسان - كلُّ
إنسان - مُعرَّض للخطايا يُمكن أن يقع في معصية، فإذا وقع فيها فهو مُطالبٌ بالتوبة
والرجوع إلى الله، فإذا صحَّت توبته قَبِلها ربُّه وغَفَرَ له ما فعل من السيئات والخطايا،
وكان كما قال النبي عليه الصلاة والسلام: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽¹⁾، مَهْمَا
كان الذنب كبيرًا أو صغيرًا كما يُفهم من قوله تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اتَّخَفُوا عَلَى
أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾
[الزمر: 53].

وأعظم الذنوب هو الشُّرك بالله، فإذا تاب المُشْرِك من ذنبه فَوَحَّدَ الله وآمَنَ به غَفَرَ
له الشُّرك، وكلُّ ذنبٍ يُمكن غُفرانه إذا تاب منه الإنسان إلَّا الشُّرك بالله إذا مات عليه
مُشْرِكًا بالله فلا يُمكن الغُفران.

ولهذا نقول لك أنك مسلمة، وفيك استعدادٌ للخير؛ لأنك خفتِ من الله، فإذا تُبَّتْ
إليه تاب عليك، وصرتِ كأنك لم تفعل شيئا، وليست التوبة هي قولك: «تُبَّتْ إلى الله»

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب: ذُكِرَ التَّوْبَةُ، حديث (4250)، والبيهقي في السنن الكبرى
(ج10/ص259)، والطبراني في الكبير (ج10/ص150)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال
الهيثمي في مجمع الزوائد (ج10/ص200): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، إلَّا أنَّ أبا عبيدة لم
يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ»، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ج1/ص249): «رجاله ثقات، بل حسَّنه شيخنا،
يعني لشواهده، وإلَّا فأبو عبيدة جَزَمَ غيرُ واحد، بأنه لم يسمع من أبيه».

فقط، بل التوبة الصحيحة هي التوبة النَّصُوح، وهي ما اجتمع فيها ثلاثة أشياء:

- الندم على فعل المعصية.

- تركها فوراً.

- العزم على أن لا يعود المذنب إليها.

هذه هي التوبة المقبولة، أما أن يقول الإنسان: تبتُّ بعد أن أبلع هذه القطعة من لحم الخنزير أو أُرِيتَ هذه الكأس من الخمر، أو يقول أتوب إذا كبرت سنِّي أو ابتداءً من غد أو من العام الآتي، أو يقول تبتُّ في شهر رمضان وسأعود إلى المعصية بعده، فهذه ليست بالتوبة الشرعية، فمن يضمن له الحياة إلى الأجل الذي صُربه؟

هذا ما سألت في كيفية العلاج، وأما بقية أسئلتكم فالجواب عنها ما يأتي:

1 - يَسمح لك الدين بلبس الجلباب، كما يَسمح لك بالخروج إلى العمل، على أن تَخرجي مُحْتَشِمة غير مُتَبَرِّجة، ويَسمح لك بالخروج إلى زيارة الأهل بِمَعْرِفة الأب أو الولي، فإذا تزوجت فلا بُدَّ من استئذان الزوج، ويجب عليك زيارة الأب والأم.

2 - العمل الذي يُرضي الله هو التوبة - كما تقدَّم - والاستقامة، وهي طاعة الله، والقيام بالعبادة والأعمال الصالحة.

3 - كلُّ إنسان مسؤول عن أعماله وحده، ولا يُشاركه فيها أبوه ولا أمُّه، فالحسنات له وحده، والسيئات عليه وحده وزُرُّها، والمسلم واجب عليه أن يُعلِّم أبناءه وبناته ويُنقِذهم من النار.

4 - ما وَجدته في الكتاب هو قوله عليه الصلاة والسلام: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»⁽¹⁾، ومعنى الحديث: إذا أَمَرَكَ مَنْ تَحبُّ عليك طاعته فأطيعه في

(1) أخرجه أحمد (20653) والحاكم (ج3/ص543) والطبراني في الكبير (ج18/ص170) واللفظ له، عن =

المعروف، ولا تُطيعه في المعصية، مثال ذلك: إذا قال لك والدك: لا تفعل شيئاً، فلا تفعله، فإذا قال لك: لا تُصَلِّ، فإنَّ الله أمرَكَ بالصلاة، وطاعةُ الله أَوْلَى مِنْ طاعة أبيك، وإذا قال لك زوجك: اطبخي لنا هذا اللحم - وهو لحم خنزير - فإنه أمرَكَ بفعل حرام، فلا تُطيعيه.

5 - أمّا الآية التي ذَكَرْتِها فقد تَقَدَّمَ معناها، وهو أنَّ الذنب مغفور للتائب إذا تاب توبةً نَصُوحًا.

6 - مَنْ أَفْطَرَ في رمضان عمداً بغير عذر، فالواجب عليه أمران:

الأمر الأول: أن يصوم عددَ الأيام التي أفطَرها، وهو مُطالَبٌ بها، فإن أفطَرَ شهراً وجب عليه أن يصوم شهراً، وهكذا قَلَّ أو كَثُرَ، ولا يُشَرَطُ أن تكون أياماً مُتتَابِعَةً، فيَصِحُّ تفرقتها حسب الطاقة.

الأمر الثاني: الكفَّارة عن كُلِّ يوم، وهي تساوي نحو 30 كيلو غرام من طعام أهل البلد، يُقسَّمُها على سِتِّين مسكيناً، بعدد أفراد العائلة، بحيث ينال كُلُّ واحد نصف كيلو غرام من الدقيق أو التمر أو التين أو الشعير... الخ.

ويمكن إخراج الطعام بعدد الأيام كما تَقَدَّمَ، وإن شاء أن يصوم عن كُلِّ يوم شهرين مُتتَابِعِينَ، وهذا أصعب، فالأحسن الإطعام.

7 - ليس مَنْ أَكَلَ يوماً في رمضان مثل مَنْ أَكَلَ أكثر من يوم، بل كُلُّ يوم يُحَسَّبُ وحده، فيه القضاء والكفَّارة، فَمَنْ أَكَلَ عَشْرَةَ أيام فعليه كفَّارة عَشْرَةَ أيام، وهي ما

=عمران بن حُصَيْن رضي الله عنه. قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه». وأخرجه أبو داود (2625) والنسائي (4205) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بلفظ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»، وأخرجه أحمد (13225) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «لَا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ».

تَقَدَّمَ: [300 كيلو غرام]⁽¹⁾ تُوزَّع على سِتِّينَ مسكينًا، أمَّا الذي أفطر يومًا واحدًا،
فالكفَّارة واحدة، وهي 30 كيلو غرام مُوزَّعة على سِتِّينَ مسكينًا.

وفي الختام أَنبِّهك إلى أَنَّ الكفَّارة تكون بصيام شهرين مُتتابعين، كما تكون
بالإطعام، فَمَنْ أَطْعَم فلا يصوم شهرين مُتتابعين، لكن يجب عليه القضاء. والقضاء لا
يَلْزَم فيه التَّتابع بين الأيام، ثم إني أسأل الله أَنْ يَغْفِر لي ولك، واسْأَلِي ذَنْبَكَ، ودَعِيهِ
سِرًّا بينك وبين ربِّك، واستغفريه يَغْفِر لك. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

03 / 03 / 1993م

التوبة إلى الله

السؤال:

هل يتوب الله على امرأة هداها الله ثم عَصَتْه، ثم تابت إليه، يَرْجو قلبُها رحمةَ الله،
ويَخاف عَذَابَهُ؟

ر. ر (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
مَنْ عَصَى الله ثم تاب توبة نَصُوحًا - وهي أَنْ يَنْدَم على ما فَعَلَ، وَيُقْلِع عن الذنب،
وَيَعِزِّم على عدم الرجوع إليه - فَإِنَّ الله يَغْفِر له، وَيَتُوب عليه، قال تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ
جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31]. وَمَهْمَا عَظُمَ الذنب وكَثُرَ، فَإِنَّ عَفْوَ الله أَعْظَمُ،
ولا يَجُوز لأحد أَنْ يَقْنَط مِنْ رحمة الله ولو فَعَلَ أكبر الكبائر، بل الواجب عليه أَنْ يُبَادِرَ

(1) في النسخة المطبوعة: [30 كيلو غرام]. وما أثبتناه هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

بالتوبة والإنابة إلى الله، قال تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿٥٢﴾ وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ، مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الزمر: 53 - 54].

فإذا صَحَّتْ توبته، غُفِرَتْ ذنوبه، وقال النبي ﷺ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽¹⁾. والتوبة النَّصُوحُ لا بُدَّ فيها مِنَ الندم على الذنب، والإقلاع فوراً عنه، والعزم على عدم العودة إليه.

وليس تائباً مَنْ يقول: أنا تبتُ صباحاً، ثم يعود إلى الذنب مساءً، ويتكرَّر منه العزم على التوبة، ثم العودُ إلى الذنب، هذا لا يُسَمَّى تائباً حتى يُقْلِعَ عن الذنب تماماً، وَيَصِحَّ منه العزم على ذلك والاستمرار فيه. والله يُتوب علينا وعلى المؤمنين والمؤمنات. آمين.

1983 / 03 / 09 م

في صِلَةِ الرَّحِمِ والتوبة

السؤال الأول:

لي خالة، ولها ابن، وطلب مني أن أزورهم، وقالت أمه: لا تزورين كما يريد ابني، وقد زُرْتُم مرّة واحدة ثم انقطعتُ، فهل زيارتي حرام؟ وهل ارتكبتُ ذنباً؟

السؤال الثاني:

لي صديقة تقول: إنها ارتكبت ذنباً عظيماً، وتكرَّر ذلك منها مراراً، ونَدِمَتْ عليه، وعَزَمَتْ أن لا تعود إليه. وقيل لها: لا بُدَّ أن تدخل النار من أجل ذنبها، فَحَزِنَتْ لذلك، وكادت تفقد عقلها خوفاً من عذاب الله. فهل حقاً أنه لا توبة لها؟ نرجوكم الجواب، فإنني أكاد أفقد عقلي. والسلام عليكم.

(1) سبق تحريجه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

جواب السؤال الأول:

أولاً: خالتك بمثابة أمك، ووصلها بالإحسان إليها واجب عليك، ومن ذلك زيارتها، وحل الهدية إليها، فإنه من صلة الرحم، ولكن ابنها يعتبر أجنبياً عنك، ومعاملته تكون كمعاملة الرجل الأجنبي، والمراد بالأجنبي من ليس بمحرم لك، فيجوز له أن يرى منك ما يراه الأجنبي، ويحرم عليك أن يرى منك ما لا يراه الأجنبي.

ثانياً: الحرام بينكما أن يختلي بك ابن خالتك، فلا يجوز أن تقع الخلوة بينكما، والمراد بالخلوة أن تكونا وحدكما في مكان ما، فإن الشيطان يوسوس لكما أو لأحدكما، وسواء كنتما في بيت واحد أو في خلاء كالصحراء، فالمراد بالخلوة الانفراد، هذا هو الممنوع بتاتا، فإذا لم تتحقق الخلوة، وتكون مثلاً في الدار، وبحضور الغير، فهذا سائغ، وسواء كان الحضور أقارب أم أجنب، وإذا كانت المعاملات عادية فلا حرج فيها، فأنت تستطيعين أن تجتمعي بابن خالتك مع أمه أو أمك، أو أبيه أو أهلك، أو مع غيرهم من الأقارب والأجنب، لكن يحرم الخلوة أو التبرج الجاهلي والخضوع بالقول الذي يطمع من في قلبه مرض، ولا يجوز التلامس بالأجسام؛ لأنه يثير الغرائز، هذا معلوم.

جواب السؤال الثاني:

أولاً: صديقتك تقول أنها أذنبت وارتكبت إثماً كبيراً، وكرّرته مراراً ثم تركت، فهل لها من توبة؟ والجواب: نعم، ومن يمنعها من التوبة؟ فالإنسان خطاء بطبعه، ولكن الله غفور رحيم، إذا تاب إليه وأناب، وهو سبحانه يقول في القرآن الكريم: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْتَفْزَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٥٣) وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ. مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ

ثُمَّ لَا تُصْرَفُونَ ﴿٥٤﴾ [الزمر: 53 - 54]، فهذه الآية تدلُّ بصريح اللفظ على دعوة المخطئين للتوبة ولو عَظُمَت ذُنُوبُهُمْ واشتَدَّ فُحْشُهَا، فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ - والشُّرْكُ هو أعظم الذنوب - ثم تاب من الشُّرْكِ وَرَجَعَ لِلْإِيمَانِ، فَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، وَمُعْظَمُ الصَّحَابَةِ كَانُوا مُشْرِكِينَ ثُمَّ تَابُوا إِلَى اللَّهِ وَأَسْلَمُوا، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الذَّنُوبِ مِثْلُ الزَّنا وَأَكْلُ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ، فَإِذَا ارْتَكَبَ ذَلِكَ إِنْسَانٌ فِي حَالَةِ الْجَهَالَةِ ثُمَّ جَاءَ تَائِبًا مُنِيبًا، فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ بِالتَّوْبَةِ الزَّنا وَقَتْلُ النَّفْسِ وَكُلَّ الْفَوَاحِشِ، قَالَ تَعَالَى - بَعْدَ ذِكْرِ الَّذِينَ ارْتَكَبُوهَا -: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿١٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخَذُّ فِيهِ مِهْكَانًا ﴿١٩﴾ [الفرقان: 68 - 69]، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَعَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: 70]، وَالِاسْتِنَاءُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَابَ لَا يُعَذَّبُ إِذَا آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا، فَلَا تَكْفِي التَّوْبَةُ بِالْقَوْلِ فَقَطْ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْعَزَمُ عَلَى ذَلِكَ عَزْمًا أَكِيدًا، وَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّ التَّوْبَةَ عَلَى الذَّنْبِ تُبَدِّلُ السَّيِّئَةَ السَّابِقَةَ حَسَنَةً، كَمَا دَلَّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ^(١)، وَكَمَا هُوَ صَرِيحُ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: 70]، أَيِ عَظِيمِ الْغَفْرَانِ، شَدِيدِ الرَّحْمَةِ، وَمِنْ رَحْمَتِهِ أَنْ يَجْعَلَ الذَّنْبَ الْمَغْفُورَ حَسَنَةً، هَذَا هُوَ الْحَقُّ فِي الْمَوْضُوعِ^(٢).

(١) عَنْ أَبِي دَرَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولَ الْجَنَّةِ، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجَ مِنْهَا، رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: اغْرُضُوا عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ، وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَتُغْرَضُ عَلَيْهِ صِغَارُ ذُنُوبِهِ، فَيَقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْكِرَ وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُغْرَضَ عَلَيْهِ، فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً، فَيَقُولُ: رَبِّ، قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَا هُنَا». فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ: بَابِ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ فِيهَا، حَدِيثُ (190).

(٢) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (ج/٦ ص/١٢٧): «أَنَّ تِلْكَ السَّيِّئَاتِ الْمَاضِيَةَ تَنْقَلِبُ بِنَفْسِ التَّوْبَةِ النَّصُوحَ حَسَنَاتٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّهُ كُلَّمَا تَذَكَّرَ مَا مَضَى نَدِمَ وَاسْتَرْجَعَ وَاسْتَغْفَرَ، فَيَنْقَلِبُ الذَّنْبُ طَاعَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، فَيَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ وَجَدَهُ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ لَكِنَّهُ لَا يُضَرُّهُ، وَيَنْقَلِبُ حَسَنَةً فِي صَحِيفَتِهِ».

ثانيًا: فقولِي لصديقتك أن تتوب إلى الله من ذنبها، وتستغفره، وتكثُر على نفسها ما فعلته، وليكن سرًّا بينها وبين ربها، ويكفيها التوبة والرجوع إلى ربها، والتوبة أن تندم على ما فعلت، وتستغفر الله، وتعزم على أن لا تعود إلى الفعل أبدًا، وإذا قِيلَ اللهُ التوبة منها فلا تُبالي بِعِلْمِ غيره، فإنَّ الله يَسْتَرُ عنها فلتسأله السَّتر، وأما الذي لا يَغْفِرُ اللهُ له فهو مَنْ يُذْنِبُ ذَنْبًا سَتَرَهُ اللهُ عليه ثم يَرْوِحُ يَياهي به ويفتخر ويكشفه للناس، فهذا هو المَصْرُ.

ثالثًا: أما حُزن هذه المرأة على ما سَبَقَ منها من ذنب، فهذا دليل على توبتها وتندمها، لكن لا يَجُوزُ لها أن تَقْنَطَ من رحمة الله، ولا تَيَأسَ من عَفْوِهِ، فالله سبحانه وتعالى غفور رحيم، هو الذي دعا عباده للتوبة ووعدهم بالغفران، ونهاهم عن القُنُوطِ من رحمته، فالقُنُوطُ من رحمة الله جَهْلٌ به، فهو ذَنْبٌ يُعْظَمُ الشَّيْطَانُ، فإياك - يا بُنَيَّتِي - أن تَقْنَطِي من رحمة الله.

وإنَّ الذي يَزْعُمُ لك أنَّ الله لا بُدَّ أن يُدْخِلَكَ النارَ ليس له دليل، فالنار جَعَلَهَا اللهُ لِمَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الذَّنْبِ، وأما التائب من الذنب فقد قال عليه الصلاة والسلام فيه: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽¹⁾، وقال الله تعالى يأمر المؤمنين: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31]، وقال في التائبين: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: 222].

ومن أحبه اللهُ لم يُعَذِّبْهُ بالنار، وقولي لِمَنْ قال لك لا توبة لك: هذا القول منك يَحْتَاجُ إلى توبة؛ لأنه قولٌ على الله بما لم يَشْرَعْ.

رابعًا: هنيئًا لك - يا بُنَيَّتِي - بتوبتك النَّصُوحَ، فدُومِي عليها، وأكثري من عمل الصالحات، وأبشري برحمة الله، واطمئني إلى عدله ورأفته، وإياك ووساوس الشَّيْطَانِ،

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

سواء كان من الإنس أو الجن. والسلام على من اتبع الهدى.

12/09/1993م

هل أرجع هذا المبلغ المقرض؟

السؤال:

اشتغلت مرة في شركة، وطلبت قرضًا بتسبيق 500 د. ج، على أن يخصموه من مرتبي، وفي آخر الشهر لاحظت أن المرتب كامل، ولم يخصم منه شيء، فنبهت المسؤول، فقال لي: لا بأس لقد نسوا، اتركي الأمر إليهم. وبعد عدة أشهر كاشفت أحد عمال المحاسبة، فنصحني بأن الواجب علي دفع هذا المبلغ، وإلى حد الآن لم أدفع.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

من اقترض مالاً وجب عليه تسديده متى تيسر له الحال، وجاء في الحديث: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»⁽¹⁾، يعني أن الإنسان إذا كان عليه دين، ووجد من الفائض عليه ما يمكنه من تسديده فلم يفعل، وأخر الدفع، فقد ظلم واعتدى.

هذا المقدار المقرض (500 د. ج) لا بُدَّ أن يُسبَّب خللاً في الحساب، وأن يقع بحثٌ ومراقبةٌ، ويكتشف ولو بعد حين، فالواجب الديني يُلزِمُك بِإرجاعه، والواجب الاجتماعي النظامي القانوني يُوجب عليك هذا أيضاً، لهذا نقول: إن هذا العامل الذي أشار عليك بإرجاعه عاملٌ ناصح مستقيم.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر، باب: مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، حديث (2400)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

كيف أعالج هذه العقدة؟

السؤال:

عندما كنتُ في أوّل مراحل الشباب طُرِدْتُ مِنَ المدرسة، وكان أبي فقيرًا لا تساعدني موارده المالية، فاضطرت للعمل أخيرًا عند صاحب مقهى، وزيّنت لي النفس والحاجة الملحة أن أُمَدِّ يدي - أثناء العمل - إلى بعض ما ليس لي من المال، وبه توصّلتُ إلى العودة من جديد إلى الدراسة حتى تخرّجتُ، وأنا أعمل اليوم في عمل مُحترَم بجهاز الدولة بفضل تلك الدراسة.

غير أنّ ضميري يُوبِّخُني على تلك الهفوة مع صاحب المقهى، وصار التفكير فيها يطير عني النوم، ويُعذّبني في الليل والنهار، وأخشى أن يُحدّث لي عقدة نفسية تُنغّص عليّ الحياة، وتُريني أن معيشتي حرام كلّها.

فما هي الطريق التي أسلكها لأتجنّب هذه التعاسة؟

نائب (البويرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: ما أنت فيه من توبيخ النفس لك يُعتَبَر من استيقاظ الضمير، وهو دليل على أنك تملك ضميرًا حيًّا قابلاً للإصلاح، وبإليت كلّ مُذنب يجد ما يجد.

وعلاج ذلك يَسِيرٌ، وهو التوبة النصوح بالإقلاع عن الذنب، والندم، وبمُعاهدة ربّك على أنك لا تعود أبدًا إلى أكل أموال الناس بالباطل بأيّ وجه من الوجوه، كالغصب، والرّشوة، والسرقة، والاختلاس... الخ.

ثانيًا: في الذنوب التي هي من حَقّ الله يكفي في ذلك الاستغفار، وأمّا التي هي من

حقوق العباد - كالحقوق المالية - فلا يكفي الاستغفار فيها، بل لا بُدَّ من الاجتهاد في إرضاء أصحابها، كمن سرق مالاً اغتصبه، لا تَنِيَّ تَوْبَتُهُ إِلَّا بِارْجَاعِ الْمَالِ الْمَأْخُودِ إِلَى صَاحِبِهِ لِتَبَرُّتِهِ ذِمَّتِهِ.

وَيُمْكِنُكَ أَنْ تُقَدِّرَ الْمَبْلَغَ الَّذِي أَخَذْتَ - عَلَى أَكْثَرِ تَقْدِيرٍ - ثُمَّ تَذْهَبُ إِلَى صَاحِبِ الْمَقْهَى، فَتَذْكُرُ لَهُ إِحْسَانَهُ إِلَيْكَ بِالسَّامِحِ لَكَ بِالْعَمَلِ وَقَتَ حَاجَتِكَ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمُسَاعَدَةُ عَاوَنْتْ عَلَى إِتْمَامِ دِرَاسَتِكَ، ثُمَّ تُبْرِزُ لَهُ الْمَبْلَغَ مُقَدِّمًا كَهَدِيَّةٍ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْإِحْسَانِ، وَتَطْلُبُ مِنْهُ إِبْرَاءَ ذِمَّتِكَ عَمَّا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُتَعَامِلِينَ، وَتَبْرَأُ ذِمَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ. هَذَا إِنْ كَانَ مَا يَزَالُ حَيًّا، فَإِنْ مَاتَ فَافْعَلْ هَذَا مَعَ أَوْلِيَائِهِ وَوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَإِذَا رَجَعَ الْمَالُ إِلَى أَصْحَابِهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ أَوْ غَيْرِهَا، بَرَرْتَ ذِمَّتَكَ، وَاسْتَرَحَ ضَمِيرُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَنْ تَدْفَعُ لَهُ، فَتَصَدَّقْ بِهِ، وَأَخْرِجْهُ مِنْ مَالِكَ، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ.

ثَالِثًا: لِتَسْتَرِيحَ نَفْسُكَ تَمَامًا، عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ بِأَرْكَانِ دِينِكَ وَفَرَائِضِهِ، وَلَا تَنْسَى النُّوَافِلَ أَيْضًا، وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ، وَإِخْرَاجِ الصَّدَقَاتِ، وَالْإِحْسَانَ إِلَى النَّاسِ، وَخُصُوصًا مَنْ أَوْصَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ كَالْوَالِدِينَ، وَالْأَقْرَبِينَ، وَالْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينَ، وَابْنَ السَّبِيلِ، وَالْجَارَ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، بِذَلِكَ تَكُونُ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ أَخْلَاقًا، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الَّذِي قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا»⁽¹⁾.

رَابِعًا: وَعَلَى الْجُمْلَةِ لَا بَأْسَ عَلَى الْإِنْسَانِ مَا دَامَ يَحْسُ بِوَحْزِ الضَّمِيرِ مِنْ ارْتِكَابِ الْمَعْصِيَةِ، وَيَسْعَى لِتَلَاْفِي الْخَطِيئَةِ، فَإِنَّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ⁽²⁾، وَفِي الْقُرْآنِ

(1) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (6735)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج 8/ ص 21): «رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ»، ثُمَّ قَالَ: «قُلْتُ: لَهُ فِي الصَّحِيحِ: "إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا"».

(2) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الزَّهْدِ، بَابُ: ذِكْرِ التَّوْبَةِ، حَدِيثٌ (4251)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَاقِ وَالْوَرَعِ، حَدِيثٌ (2499)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (13049)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، =

الكريم: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتِ﴾ [هود: 114].

إنما المصيبة الكبرى في الذين ماتت ضمايرهم، واشتوت عندهم الحسنات والسيئات، فأصبحوا لا يُبالون بارتكاب أعظم الجرائم، ولا يستحيون من الله ولا من الناس، كما نُشاهد اليوم من اليهود والأمريكان يَدفنون الأطفال أحياء، ويرتكبون من الجرائم ما لا يتصوره بشرٌ، بما أثار عليهم الرأي العام العالمي، فإذا أدانهم مجتمعٌ انفردوا وحدهم بأصواتهم من دونهم في كلِّ مجتمع، وهذا ما يُبين سبب كُره كلِّ الشعوب لليهود على مرَّ العصور الماضية، وتعذيبهم، فلذلك ما يُبرِّره وهو ما قدَّمته أيديهم، وقد جاء في القرآن في تقريب أهل النار: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 182].

1988 / 02 / 26م

هل يُعدّ هذا تزويرًا؟

السؤال:

- 1 - كُنت أشتغل في بعض الشركات، وأحتاج إلى أدوات مدرسية أو دفاتر فأخذها من بضائع الشركة، فهل هذا سائع؟
- 2 - كان لي زميلات بالشركة عاملات، وقد أرذن المشاركة في امتحان البكالوريا

=ولفظه عند الترمذي: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». قال الحاكم في المستدرک (ج4/ص374): «صحيح الإسناد»، وتعبه الذهبي بقوله: «علي بن مسعدة الباهلي لئ». وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ج2/ص211): «سنده قوي». وقال المناوي في فيض القدير (ج5/ص16): «لكن انتصر ابن القطان لتصحيح الحاكم، وقال: ابن مسعدة: صالح الحديث، وغرابته إنما هي فيما انفرد به عن قتادة».

(شُعبة السكرتارية)، ومن الشروط المطلوبة في المترشحات أن يَكُنَّ قد أمضَيْن في العمل ما لا يَقِلُّ عن خمس سنوات، مع أنه لم يَكُنْ لهن في العمل سوى 3 سنوات، وقد طَلَبْنَ مساعدتي فلم أَبْخَلْ بها، وساعدتهن على ما طَلَبْنَ، وبهذه المساعدة أمكن لهن أن يُشاركن في الامتحان. فهل يُعَدُّ هذا من التزوير؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: مال الشركة حرامٌ أَخَذَهُ بغير إذنها ورضاها، كمالِ الأفراد؛ لأنه من أَكُل أموال الناس بالباطل، والعمالُ مُسْتَأْمِنُونَ على أموال مَنْ استعملَهُم، فلا يُجُوز أن يَتَصَرَّفوا في أموالها بِما يَضُرُّ بها. وبعضُ الشركات تُبيح - في نطاق محدود - لِمَنْ يَعْمَلُ بها أن يَسْتفيد شخصياً بشيء من مالها وأدواتها تَكرِيماً لهم، وتمييزاً عن غيرهم، كما تَفْعَل هذه الشركات والمعامل وأرباب المصانع والحكومات، ولا بأس على العمال إن استفادوا في هذا النطاق.

ثانياً: بعض الهيئات تَفْرِض من الشروط ما هو مُجْحِفٌ صَعْبُ التنفيذ، غير معقول المعنى، وبذلك يَضْطَرُّ المواطنون إلى الالتجاء إلى الالتواء والتحايل والتزوير، ومن ذلك هذه الشروط في امتحانٍ يَتَقَدَّم إليه المواطنون، فالمفروض أنَّ المُبَرِّز في الإجابة الصحيحة يَنال النجاح، سواء سَبَقَ له العمل أم لا.

إنَّ شهادة الزور - على كُلِّ حال - من أخطر الأمراض التي تُصِيب المجتمع، وتُؤَدِّي به إلى الفساد والهلاك، وعاقبتها وخيمة إذا انكشف أمرُها. قُولِي لصديقتك إنَّ من الواجب أن تَكُفَّ عن مثل هذه المساعدة، وأن تُتَوِّبَ إلى الله بِمَا فَعَلْتَ سابقاً، ولكن لا تَعُودْ لِمِثْلِها بعد أن سَتَرها الله، فقد يَشْتَهَر أمرُها، وَيَنكشِف سِرُّها، وَيَسِيءُ إليها مَنْ أَحْسَنَتْ إليه عن غير قصد، فَيُرْسِل إليها مَنْ تَحْتَاج إلى (مساعدة)، فإن أَبَتْ كَشَفَتْ

أمرها، و«التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ، كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽¹⁾. وعلى كلِّ حال، فإنَّ شهادة الزُّور من أكبر الكبائر، وهي شهادةٌ بغير الواقع.

قضية سحر

السؤال:

أنا الأنسة (ف. ش)، مُعلِّمة، أسرقي متكوِّنة من 7 أشخاص، أسارع فأكتب إليكم بعدما أغلقت كلَّ الأبواب في وجهي... دَلَّني عليكم ناسٌ مُحترمون، عَلَّني أجد الحلَّ عندكم لقضية سحر امرأةٍ نَسُكُن بِجوارها منذ 18 سنة، مهنتها السحر، قلبها مملوءٌ بالغيرة والحقد والكُره، وضَعَت التشتيتَ والفرقة بين أبي وأُمِّي، وكُنَّا آنئذٍ صغارًا، فنَشَرَت أُمِّي، ودَهِبَت إلى أهلها لِمُدَّة شهور ثم عادت، وجاء من بعد ذلك دورُ أبي، فَهَجَرْنَا ودَهِبَ إلى أهله، وتركنا دون نفقة ولا عناية، وبلَّغ بنا الحال إلى تقبُّل الإحسان والصدقة من ذوي المروءة، وكلُّ هذا بفعل هذه الساحرة الملعونة الشريرة. وبقينا على هذه الحالة التعيسة، فاشلين في دراستنا وأعمالنا، ولم نَجِد حَلًّا، وَعَجَزَ الأطباء عنه، كلُّ يوم - تقريبًا - واحدٌ مِنَّا يَشكو من آلام في رأسه أو بطنه، أو تُصيِّبه (دوخة) أو ارتعاش في كلِّ جسمه.

رَفَعْنَا شكوانا إلى النائب العامِّ، بعدما كتبتُ إلى الشيخ (ع. ج)، فقال لي: «لا بُدَّ أن تتدخَّلَ العدالة، وتُعاقب هذه المرأة». وأجابني وكيل الدولة أن ليس هنالك قانون لِثُلْها، فكتبْتُ إلى وزارة العدل، وأجابتنِي مُثَلِّثُها أنَّ الحقَّ معنا، وأنَّ هذه المرأة تَسْتَحِقُّ القتل؛ لأنها عِلَّةٌ في المجتمع. ولكن وكيل الدولة لم يُحرِّك ساكنًا، وقال لي: «هذه الأشياء خرافات»، ثم تَرَجَّع وصارَحَنِي بأنه هو نفسه يخاف منها، «إذ أنها سَحَّارة قادرة على الضرر بي».

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

فإلى متى يزول عنا هذا التفكير؟ لقد أصبح كل واحد منا يُفكر في الانتحار... لقد تحوّلت حياتنا إلى جحيم، لا أمل لنا ولا مُستقبل! هل هذه هي الحياة؟ الموت عندنا أهون من أن نعيش على هذه الصّفة... لقد قاسينا منذ نحو 20 سنة، وما نزال نُقاسي، ولم نذُق طعم الحياة السعيدة، ولم نعرف معناها.

أنا مؤمنة بالله... مؤمنة بأنها ستنال جزاءها في يوم من الأيام، جزاء ما فعلت من شرّ. نسيّت أن أقول لكم أنها امرأة معروفة بما تفعل في الأوساط الشعبية، والناس يخافون منها، وأنها ذكية جدًا، ولسانها يُردّد ذكر الله والصلاة على رسوله، وفعل الخير، ليغترّ بها الناس، ويخطئوا فيها، ويقولوا أنها امرأة صالحة.

إني في انتظار جوابكم، ولعلّ الشفاء يكون فيه. والسلام.

الآنسة: ف. ش

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أيّها الآنسة الكريمة، قرأت رسالتك بإمعان، وأسفّت - بل فرغت - بما وصلت إليه حالكم أنت وأهلك، كما يدُلّ عليه قولك: «أكتب إليكم هذه الرسالة بعدما أغلقت في وجهي كل الأبواب»، وقولك: «كل واحد منا يُفكر في الانتحار... لا أمل لنا ولا مُستقبل»، لا يصلح أن يكون هذا شأن المؤمنين المتّقين.

استغفري الله من هذا القول، تقولينه وأنت مؤمنة، فلو فرّضنا أنه قد أغلقت كل الأبواب في وجهك بالفعل، فإنّ هنالك بابًا واسعًا، لا يُغلق أمام المؤمن أبدًا، وهو باب الله، الذي وسّعت رحمته كل شيء، فهو سبحانه خالقنا، وسبب وجودنا، من استعاذ به أعاده، ومن احتّمى به حمّاه، وهو خير الحافظين، وقد قال لنا في كتابه: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: 156]. أنت مؤمنة، من عائلة مؤمنة، فاتّجّهي - أنت

وَذَوِيكَ - إِلَيْهِ، وَاطْرُقُوا بَابَهُ، واحذروا من اليأس، وأيقنوا بأنه يحمي من اختمى به،
وَيُعِيدُ مَنْ اسْتَعَاذَ بِهِ، وهو يُحَرِّمُ اليأس من رَوْحِهِ، بل إن اليأس منه من شأن الكافر،
وليس من شأن المؤمن، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْسَوْا مِنْ زَوْجِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ
زَوْجِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: 87].

فالمؤمن بالله يطمئن قلبه بالإيمان، وتُسْكِنُ نفسه إلى ما قَدَّرَ اللهُ، وهو يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا
يُصِيبُهُ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ بِقَضَاءِ وَقَدَرٍ، فَمَا قَدَّرَهُ اللهُ لَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَلْحَقَهُ، وما لم يَقْدَرْهُ اللهُ فَلَا
يَسْتَطِيعُ أَنْ يَضُرَّهُ أَحَدٌ.

المؤمن بالله يَعْلَمُ أَنَّ اللهَ قَوِيٌّ قَادِرٌ، وأنه - وهو خَالِقُهُ - رَحْمَانٌ بِهِ رَحِيمٌ، فهو رَبُّهُ
خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ، وهو الذي أَحْيَاهُ، وهو الذي يُمِيتُهُ، ولو اجتمع جميع الخلق على أن يَنْفَعُوهُ
بشيء لم يَكْتُبْهُ اللهُ لَهُ، فإنهم لَا يَنْفَعُونَهُ، ولو اجتمعوا على أن يَضُرُّوه بشيء لم يَكْتُبْهُ اللهُ
عليه، فإنهم لَا يَسْتَطِيعُونَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ، واللهُ سُبْحَانَهُ لَا يُسَلِّطُ
على عبده المؤمن أَحَدًا، لَا الشَّيْطَانَ، وَلَا الْجَانَّ، وَلَا السَّاحِرَ.

السَّحَرُ حَرَامٌ:

لَا يُبَارِسُهُ مُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا يُقَدِّمُ عَلَى فِعْلِهِ بَعْضُ الْأَشْرَارِ، وَيُذْعِنُونَ السَّحَرَةَ، وَالَّذِينَ
يَتَعَاطَوْنَهُ كَفَرَةٌ فَجَرَةٌ، وَالْمُسْلِمُونَ يَحْكُمُونَ عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُمْ يَقُومُونَ بِأَنْوَاعِ
السَّحَرِ وَيَتَعَاطَوْنَهُ، سِوَاءِ اعْتَرَفُوا بِذَلِكَ أَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِمْ، فَحَكَمَ الشَّرْعُ الْإِسْلَامِي
عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ.

وَهُمْ يُؤْهِمُونَ الْمَخْدُوعِينَ بِهِمْ أَنَّهُمْ يُؤَثِّرُونَ فِي الْمَسْحُورِ بِشَيْءٍ، وَلَا وَجُودَ لَهُ فِي
الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ السَّحَرَةُ مَوْجُودِينَ فِي عَصْرِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِي عَصْرِ مُوسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ، وَكَانَ قَوْمُ فِرْعَوْنَ يَتَعَلَّمُونَهُ عَنْ أَسْلَافِهِمْ، وَيَأْتُونَ بِسَحَرٍ عَظِيمٍ، كَمَا فِي الْقُرْآنِ،
مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُلْقُونَ الْحَبَالَ وَالْعِصْيَ فَيُحَيِّلُ إِلَى مَنْ يَرَاهَا أَنَّهَا انْقَلَبَتْ إِلَى حَيَاتٍ تَسْعَى،
وَمَا انْقَلَبَتْ فِي الْحَقِيقَةِ، بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى حَقِيقَتِهَا: حَبَالًا وَعِصِيًّا، وَإِنَّمَا يُحَيِّلُ لِمَنْ يَرَاهَا

أَنهَا انْقَلَبَتْ حَيَاتٍ تَسْعَى، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: 66]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: 116].

وَمِنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ نَعْلَمُ أَنَّ السِّحْرَ لَمْ يُغَيِّرْ حَقِيقَةَ الْأَشْيَاءِ، وَإِنَّمَا أَثَّرَ فِي رُؤْيَا النَّاسِ، حَتَّى أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَأَثَّرَ وَانْخَدَعَ بِصُرِّهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا أَلْقَوْا مِنَ السِّحْرِ، خَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّ الْحَبَالَ وَالْعِصْيَ انْقَلَبَتْ إِلَى حَيَاتٍ وَجَعَلَتْ تَسْعَى: ﴿فَأَوَّحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: 67]، وَ ﴿وَلَنْ مُدْرِكًا وَلَوْ يَعْقُبُ﴾ [النمل: 10]، فَثَبَّتَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ ❶ وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ لَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحَرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ❷﴾ [طه: 68 - 69]، وَعَلِمَ السَّحَرَةُ أَنَّ مَا أُوتِيَ مُوسَى لَيْسَ بِسِحْرٍ، فَخَرُّوا لِلَّهِ سَاجِدِينَ.

وَمِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ نَعْلَمُ أَنَّ السِّحْرَ بَاطِلٌ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ السَّاحِرَ لَا يُفْلِحُ حَيْثُ أَتَى، وَالشَّيْطَانُ يُحَاوِلُ أَنْ يَهْزِمَ الْمَسْحُورَ بِتَضَخِيمِ أَثَرِ السِّحْرِ فِي نَفْسِهِ. وَبِعَقِيدَةِ الْإِيمَانِ هَذِهِ تَتَغَلَّبُ عَلَى كُلِّ سَاحِرٍ، وَتُبْطَلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَيْدُهُ وَفُجُورُهُ، وَذَلِكَ بِتَوَجُّهِنَا إِلَى اللَّهِ، وَعِبَادَتِهِ، وَدَعَائِهِ، وَبِالتَّعَوُّذِ بِهِ مِنْ شَرِّ السِّحْرِ وَالسَّحَرَةِ. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْأَمْرُ بِالتَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ السَّحَرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ ❶ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ❷ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ❸ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ❹ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ❺﴾ [الفلق: 1 - 5]. وَالنَّفَّاثَاتُ فِي الْعُقَدِ هُمُ السَّحَرَةُ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ...﴾ [الناس: 1]، إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ ❻ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ❼﴾ [المؤمنون: 97 - 98].

فَإِذَا زَالَ الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ مِنْ صَدْرِ الْإِنْسَانِ، وَاطْمَأَنَّ إِلَى اللَّهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ فِي حِمَايَةِ

الله، استراح من الهم، ورَضِيَ بِمَا قَدَّرَ اللهُ، وَلَيْقُلْ المسلم عند بَدْءِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِهِ، وعند الأكل، وعند الشرب، وعند كُلِّ عمل يَشْرَعُ فيه: «بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ، وَلَا فِي السَّمَاءِ»⁽¹⁾.

أنتم وهذه المرأة:

تَقُولِينَ أَنْكُمْ تُجَاوِرُونَ هذه المرأة منذ 18 عامًا، وَأَنَّ قَلْبَهَا مَمْلُوءٌ بِالْغَيْرةِ وَالْحِقْدِ والكُره، وَأَنَّهُمَا فَرَّقَتْ بَيْنَ أُمِّكَ وَأَبِيكَ، فَفَرَّقَتْ أُمُّكَ إِلَى أَهْلِهَا أَشْهُرًا ثُمَّ عَادَتْ، وَفَرَّ أَبُوكَ إِلَى أَهْلِهِ وَتَرَكَكُمْ بِلَا تَقْوَد... وهذا كُلُّهُ رَاجِعٌ إِلَى هذه الملعونة الشريرة... الخ.

وهذا قولٌ مُجْمَلٌ، ليس فيه بيانٌ: هل كانت هذه المرأة مُعَاشِرَةً لَكُمْ، مُتَحِلِّطَةً بِكُمْ؟ وماذا فَعَلَتْ هذه المرأة لِأُمِّكَ حَتَّى جَعَلَتْهَا تُفَارِقُ زَوْجَهَا وَأَبْنَاءَهَا؟ ثم ماذا فَعَلَتْ لِأَبِيكَ حَتَّى جَعَلَتْهُ يُفَارِقُ زَوْجَتَهُ وَأَبْنَاءَهُ؟ وماذا فَعَلَتْ لَكُمْ حَتَّى انْهَارَتْ صِحَّتُكُمْ وَصَارَتْ يَعْجُزُ عَنْ عِلَاجِهَا الْأَطْبَاءُ، مِنْ أَلَمٍ بِالرَّأْسِ أَوْ فِي الْبَطْنِ أَوْ بِالْأَرْتَعَاشِ فِي كُلِّ الْجِسْمِ، مِمَّا جَعَلَكُمْ تَرْفَعُونَ شَكْوَاكُمْ مِنْهَا إِلَى مُتَخَلِّفِ الدَّوَائِرِ؟

اعلمي - يَا بُنَيَّتِي - أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُعَاقَبُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ مِنْ غَيْرَةٍ أَوْ حَسَدٍ أَوْ بُغْضٍ وَكَرَاهَةٍ، فَذَلِكَ كُلُّهُ لِلَّهِ، هُوَ يَعْلَمُهُ، وَهُوَ يُجْزِي بِهِ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخْفِئْهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]، وَلَكِنْ يُعَاقَبُ الْإِنْسَانُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُجْزَى عَلَيْهِ.

فَإِذَا كَانَتْ هذه المرأة تُكْرَهُ أُمُّكَ، وَتُضْمِرُ لَهَا [السُّوءَ]⁽²⁾، وَتَغَارُ مِنْهَا، وَلَمْ تَفْعَلْ لَهَا شَيْئًا، فَلَمْ تُطْعَمْهَا طَعَامًا، وَلَمْ تُسْقِهَا شَرَابًا، وَلَمْ تَتَكَلَّمْ فِيهَا أَوْ ضِدَّهَا بِكَلَامٍ، فَلَا عِقَابَ

(1) أَخْرَجَهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي الْفَرْدُوسِ (ج 1/ ص 282)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَكَلْتَ طَعَامًا أَوْ شَرِبْتَ شَرَابًا فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ، إِلَّا لَمْ يُصِبْكَ مِنْهُ دَاءٌ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ سُمْ».

(2) فِي الْأَصْلِ: [السُّر]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ.

عليها، ولا يُدينها القانون، أما إن فعلت لها فعلاً أصابها بمرضٍ أو ضرر، أو قالت فيها كلاماً شهد به الناس، فهنا يتدخل القانون، ويحكم عليها، فالقاضي يحكم ضدها، ووكيل الدولة يجب أن يحمي الناس من شرّها.

وهكذا مع أبيك، إن كانت تكررُ في قلبها، وتغارُ منه، وتحسده، فهذه عواطف لا تُعاقب عليها، أما إن كانت فعلت شيئاً أو قالت شيئاً، قامت عليه بيّنة، فهنا يتدخل القانون ويُعاقبها على ما ألحقته به من الأضرار، وهكذا بالنسبة إليكم معشر الأبناء، فإذا ثبت أنها صنعت لكم أكلاً أكلتموه، أو قدّمت لكم شراباً شربتموه، فأصابكم من جرّائه ألمٌ أو (دوخة) أو ارتعاش، فإن القانون يتدخل ويحكمكم، ويُعاقب الجانية عقاباً تستحقّه، حتى لو قامت بأعمال تُخيفكم وتُفزعكم، فإنها تُعاقب.

وأما إذا كان ما تحمله لكم مجرد عواطف مُضمرة، فهذا لا يحكم فيه القاضي؛ لأنه إنما يحكم بالظاهر، والله يتولّى السرائر. فافهمي القضية جيداً يا بُنيتي، ولا تختاري من تضارب أقوال الناس واختلافهم، وقول هذا أنّ القانون يتدخل، وقول الآخر أنه لا يستطيع أن يتدخل.

السحر إذا ثبت على أحد أنه يُمارسه، يتدخل القانون؛ لأنه حرامٌ شرعاً، مُعاقبٌ عليه قانوناً، وكلُّ إنسان يفعل لإنسان فعلاً يضرّه، ويقصد به مضرّته، يُعاقب عليه، وكلُّ إنسان يقول لإنسان قولاً يؤذيه به في ماله أو في بدنه أو في عرضه، فإنه يؤاخذ به، ويُعاقب عليه، أما مجرد العواطف - من كراهية وبُغضٍ وغيره وحسد - فلا يستطيع أحد أن يُعاقب عليها.

هل يصحّ القول في مثل هذه المرأة أنها ساحرة؟

ثم نرجع إلى القول في هذه المرأة، ونسأَل: هل يصحّ القول فيها أنها ساحرة، فقد تكون كذلك إذا باشرته، وقد تكون مظلومة من الناس.

قالوا عن السحر أنه علمٌ (يُتعلّم)، والآيات القرآنية تدلُّ على أنّ السحرة كانوا

يَتَعَلَّمُونَهُ مِنْ سَلَفٍ لَهُمْ، وَجَاءَ الْكَلَامُ عَنِ السَّحْرِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَفِي الْأَعْرَافِ، وَفِي الشُّعَرَاءِ، وَفِي النَّمْلِ، وَفِي الْقَصَصِ.

قال الشيخ محمد رشيد رضا: «مجموع هذه النصوص يُدُلُّ على أَنَّ السَّحْرَ إمَّا حِيلَةٌ وَشَعْوَذَةٌ، وَإِمَّا صِنَاعَةٌ عِلْمِيَّةٌ خَفِيَّةٌ يَعْرِفُهَا بَعْضُ النَّاسِ، وَيَجْهَلُهَا الْكَثَرُونَ، فَيُسَمُّونَ الْعَمَلَ بِهَا سِحْرًا لِحِفَاءِ سَبِيهِ، وَلُطْفِ مَا أَخَذَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْهُ تَأْثِيرُ النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَةِ فِي نَفْسٍ أُخْرَى لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ. وَقَدْ قَالَ الْمُؤَرِّخُونَ: إِنَّ سَحْرَةَ فِرْعَوْنَ قَدْ اسْتَعَانُوا بِالزَّبَنِيِّ عَلَى إِظْهَارِ الْحَبَالِ وَالْعِصِيِّ بِصُورِ الْحَيَاتِ وَالثَّعَالِي، وَتَحْيِيلِهَا أَنَّهَا تَسْعَى»⁽¹⁾.

فَهَلْ بَلَغَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الذِّكَاةِ وَالْحِيلَةِ، وَمِنَ الْعِلْمِ وَالْمَهَارَةِ إِلَى دَرَجَةِ يَصِحُّ أَنْ تُوصَفَ بِأَنَّهَا سَاحِرَةٌ؟ وَبِقِيْنِنَا أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ - السَّاحِرَةَ الْمَزْعُومَةَ - أَعْجَزَ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ اخْتِرَاعِ الْحِيلِ وَالشَّعْوَذَةِ، فَضْلًا عَنْ بُلُوغِهَا دَرَجَةَ الْعِلْمِ وَالصَّنَاعَةِ الْمُدْرَكَةِ بِالتَّعَلُّمِ وَالدِّرَاسَةِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُحْتَالِينَ يَشْتَغِلُونَ بِالْقِيَامِ بِأَعْمَالٍ، وَيَتَلَفَّظُونَ بِأَقْوَالٍ، يُوهَمُونَ الْبُسْطَاءَ بِأَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا، وَيُرْهَبُونَهُمْ بِهَا، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ سَبِيلًا لِلتَّمَعُّشِ الْحَرَامِ.

وَلَعَلَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ مِنْهُمْ، وَلَا يَصِحُّ أَنَّهَا عَالِمَةٌ بِالسَّحْرِ، بَلَغَتْ فِيهِ دَرَجَةَ السَّحْرَةِ فِي عَهْدِ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّمَا هِيَ دَجَالَةٌ مُحْتَالَةٌ مُتَمَعِّشَةٌ، وَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْهَا أَنَّهَا تَفْعَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ، وَتَعْتَرِفُ بِهَا، وَتَدَّعِي الْعِلْمَ بِهَا، وَأَمَّا إِنْ لَمْ تَكُنْ تَقُومُ بِهَذِهِ الْأَعْمَالِ، بَلْ تَتَبَرَّأُ مِنْهَا، وَلَا تَعْتَرِفُ بِهَا، وَإِنَّمَا النَّاسُ هُمْ الَّذِينَ أَلْصَقُوا بِهَا هَذِهِ التَّهْمَةَ، وَرَمَوْهَا بِالسَّحْرِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنْهَا أَنَّهَا سَاحِرَةٌ، وَلَا يَجُوزُ رَمْيُهَا بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ اسْتِنَادًا عَلَى مَا شَاعَ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ الْمَرْءُ بِالْإِعْتِرَافِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الْعَمَلِ.

وَمِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِكَ قَوْلُكَ عَنْهَا: «إِنَّ هَذِهِ الْمَلْعُونَةَ ذَكِيَّةٌ جَدًّا، وَلِسَانُهَا لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، وَفِعْلُ الْخَيْرِ... الْخ؛ لَكِي يُحْطِئَ النَّاسُ فِيهَا، وَيَقُولُوا بِأَنَّهَا امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ...».

(1) تفسير المنار. ج 1/ ص 330.

فإذا صَحَّ هذا القول من أنها تَذْكُرُ اللهَ بلسانها، ويَحْيِيُّ تعظيمَ الرسول والصلاة عليه في قولها، وهي تُقيم الصلاة، وتُؤدِّي أركان الإسلام، فلا يَصِحُّ بأن تَصِفَها بأنها ملعونة، وربما أَعْرَفَها الناسُ بِتُهْمِهِمْ، وأشاعوا عنها أنها (سَحَّارَةٌ)، وأَرْهَبُوا الناسَ بها، وَالصَّحُّوا فيها هذه التُّهْمَةَ، فإذا صَحَّ هذا - وهو مُمكن - فهي المظلومة المسكينة، أمّا إن كانت تُمارس فنون السحر، وتُعْلِنُ ذلك عنه بأقوالها وأفعالها، فإنها مُجرمة، وقَى اللهُ شَرَّها وشَرَّ أَعْمَالِها.

خُلاصة القول:

لقد أَصْبَحَتِ الآن - يا بُنَيَّتِي - امرأةٌ ناضجة، قد أُسِنَدَتِ إليك تربية الأجيال الصاعدة، ولا يَلِيْقُ بك أن تَبْقِيَ في عقلية الأطفال، ولا في اعتقادات النساء الجاهلات الأُمِّيَّات، فهؤلاء هم الذين يَطْنُونُ قدرةَ الساحر على الإضرار من بعيد بأشياء موهومة.

ثم إنك امرأةٌ مؤمنة بالله ورسوله، وما أُنْزِلَ إليه من رَبِّه، وفي إيمانك بالله الدواء الشافي الكافي من كُلِّ ما يُصِيبُكَ، فهذه المرأة السحَّارَة لا يُمكن أن تَصْرُكَ بشيء وهمي ما دُمْتَ لم تُخالطِها، ولم تَأْكُلِ من يدها، ولم تَشْرَبِ، ولم تُثَبِّتِ عليها بَيِّنَةٌ أنها قالت فيك أو فَعَلَتْ لك شيئاً يَضُرُّ بك.

انْسِها وابْتَعدِي عنها، ولا تُفَكِّرِي فيها مُطلقاً، ثم استعيني عليها بِذِكْرِ اللهِ، والتَّعوُّذِ به منها ومن شَرِّها، وشَرِّ غيرها.

قد تكون هذه المرأة شريرة حقاً، ملعونة، والمؤمنُ يجب أن يَعْتَقِدَ أنَّ النفع والضَّرَّ بيد الله، ويجب أن يَعْلَمَ أنَّ الله لا يُسَلِّطُ على المؤمنين الشياطين ولا الجنَّ ولا السَّحَرَةَ، ولو سَلَّطَهم علينا لأَهْلَكُونَا، إذ لا نراهم، وهم يَرُونَا.

فاستعِذِي بالله، واطلبي منه الحماية، انسوا هذه المرأة، ولا تَذْكُرُوها على ألسنتكم كما قلت، وربما تكون بريئة، وربما فَعَلْتَ ما فَعَلْتَ لا من باب السحر ولا من باب الغواية والفُجور، واستطاعت أن تُغوي بِسِحْرِ الأُنثى اللَّعُوبِ أباك، والمسؤولية حينئذ

على أُمِّكَ وعلى أبيك، فما كان ينبغي لأُمِّكَ أن تغلبها على زوجها امرأة أخرى، كان عليها أن تحافظ عليه، وتقوم بدورها كامرأة كاملة أمام أعين أبيك، وتحيطه بالعناية والمحبة والرعاية، وأن لا تفتر منه وتهرب إلى أهلها، زوج المرأة هو أهلها وحياتها وكل شيء لها.

وكان على أبيك أن يحافظ على زوجته، ويكرمها، ويرفع قدرها، ويلزمها وأبناءه، ولا يفتر عنها إلى أهله، إن زوجته هي أهله، وهي مع أبنائها منه سعادته وحياته، فمن تركها إلى امرأة أخرى سحارة لعينة، فهو المخطئ المسيء.

وإذا كان النهاون قبل اليوم، فإن عشرة عشرين سنة مضت ينبغي أن ترجعها إلى صوابها، وكيفيهما أن أبناءهما أصبحوا رجالاً ونساء، وأن عليهما أن يهتمتا بهم حتى تذهب البنت إلى بيتها الجديد، وتُعمر عُشَّها، وحتى يتزوج الذكور منهم، ويُعمر كل واحد بيته.

وأوصيك يا بُنَيَّ أن لا تيأس، وتخلص من الوسواس الخناس، والحيأة فسيحة، وأمامك مستقبل زاهرٌ إن شاء الله، مليء بالهدوء والسعادة والاطمئنان، واستعيني بالصبر والصلاة، وقد قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 153]. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

18 ربيع الأول 1406هـ / 02 ديسمبر 1985م

هل يجوز للمرأة قيادة المسلمين؟

السؤال:

ما ترى - سماحتكم - عن دور المرأة في قيادة المسلمين، وحكمها، وهل يجوز لها في الإسلام؟ وما ترى فيمن يؤيدون ويجوزون قيادتها مع الوعيد.
أرجو الإجابة بالتفصيل في ضوء الكتاب والسنة.

غ. مسعود (السعودية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: أرى في ذلك ما يراه الإسلام، ويدين الله به المسلمون، وهو أن الأنثى لا تقود المسلمين في شؤونهم العامة، ولا تملكهم، ولا تقضي بينهم، ولا تؤمهم في صلاتهم، ولا يجوز لها - إن كانت مؤمنة مسلمة - أن تقبل أن يسند إليها ذلك في أمة مسلمة.
وإن قوماً ولّوها أمرهم، وأسندوا إليها حكمهم، ورضوا بملكها وإمامتها، قوم لهم الخسران وعدم الفلاح، وكفى بذلك وعيداً جاء على لسان النبي محمد عليه الصلاة والسلام في قوله - وقد أخبر أن الفرس ملكوا أمرهم بوران ابنة كسرى -: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»⁽¹⁾، وفي رواية: «ملكوا أمرهم امرأة»⁽²⁾، وفي رواية: «ولي أمرهم

(1) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقصر، حديث (4425)، عن أبي بكر رضي الله عنه.

(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 10/ ص 201)، عن أبي بكر رضي الله عنه.

أَمْرَاءٌ⁽¹⁾، والمعنى واحد، وهو نَفْيُ الفلاح عن قوم أَسْلَمُوا قِيَادَهُمْ لامرأة، فَمَلَكَتْ أمرهم، ودأبوا بطاعتها.

والحديث صحيح، خرَّجه البخاري وأحمد والترمذي وغيرهم عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه، وقد جاء بِصِفَةِ نَفْيِ الفلاح عن هؤلاء القوم، وهو بِمَثَابَةِ النهي عن فعل ما فَعَلُوهُ.

ودَلَّ الحديث على أنها لا تَتَوَلَّى المناصب العامة، كإمامة الصلاة، وكالقضاء، وكالوزارة، وقيادة الجيش، وإن هي تَوَلَّتْ ذلك فلن يُفْلَح قومٌ وَلَوْهَا أمرهم.

وَرُوي عن بعض الأئمة⁽²⁾ أنها تَتَوَلَّى القضاء فيما تَشْهَد فيه: المال وما يُؤُول إلى المال، ونُسِبَ إلى الطبري أنها تَتَوَلَّى القضاء مُطْلَقًا⁽³⁾.

ولكن المسلمين أَجْمَعُوا - في جميع دُورِهِم المختلفة طيلة أربعة عشر قرنًا - على مَنَعِهَا من ولاية القضاء وتَوَلِّيها الحُكْم، وليس أقوى من هذا الإجماع العملي.

ثانيًا: وإذا كان هذا شأن المرأة، وحُكْم الإسلام في ولايتها وملئها المسلمين، فإن ذلك لا يَدُلُّ على انحطاط شأنها، أو على هوانها وبَخْسِ قيمتها، وإنما هو بيان لما يُصْلِح شأن الأمة الإسلامية، ويَدُلُّ على قوتها وشِدَّةِ بأسها، فالمرأة قد تَضَعُف عن الرجل في مواطن كثيرة منها هذه. والمرأة موضع الفتنة بين الرجال وتَنَافُسِهِمْ، وجُرْأَةُ بعضهم أن يُسَيِّطِر على الآخرين، ثم إن المرأة رقيقة الشعور، رحيمة القلب، والحُكْم قد يَحْتَاج إلى قساوة القلب، وغِلْظَةِ الطبع، وفيه الحُكْم بالقتل والجُلْد والتعزير، وقد لا تَقْوَى المرأة على ذلك، ولا بُدَّ مِنْه لِرَجَرِ الْعَهَّارِ والمُفْسِدِينَ الجُفَاءِ، ومن شروط الخليفة أن يكون ذا

(1) هذه الرواية ذَكَرَهَا المناوي في فيض القدير (ج 5/ ص 303)، ولم يَنْسِبْهَا لأحد، ولم أَهْتِدِ إلى مَنْ أخرجها بهذا اللفظ، وفي مسند أحمد (20508) رواية بلفظ: «يَلِي أَمْرُهُمْ أَمْرَاءٌ».

(2) وهو أبو حنيفة رضي الله عنه.

(3) انظر: ابن قدامة. المغني. ج 10/ ص 36، الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج 7/ ص 3.

نَجْدَةٍ وبَاسٍ، لا تأخذه لَوْمَةُ لَائِمٍ في الحدود والقصاص، والغِلْظَةُ والسُّدَّةُ على المُفْسِدِينَ مِنَ الْعُهَّارِ.

ثالثًا: ومع ذلك، فإنَّ المرأة - في الإسلام - مُحاطَبَةٌ بالأحكام الشرعية وبالعِبادَةِ، يَتَنَاولُهَا الْخُطَابُ كَالرَّجُلِ بِالْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وَ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، يَتَنَاولُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ جَمِيعًا. وَالْمَرْأَةُ مُثَابَّةٌ عَلَى فِعْلِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، مُعَاقَبَةٌ عَلَى فِعْلِ مَا نُهِيََتْ عَنْهُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]، وَقَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 183]، خُطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ جَمِيعًا مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ﴾ [الإسراء: 32]، وَقَوْلُهُ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: 90]، يَتَنَاولُ النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ.

وتقديمُ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ فِي الْحُكْمِ وَالتَّجْدِيرِ الْعَامِّ مِنْ بَابِ تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ، كَتَقْدِيمِ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الْحِصَانَةِ، قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي التُّحْفَةِ:

وَصَرَفُهَا إِلَى النِّسَاءِ أَلْيَقُ لِأَنَّ فِي الْأُمُورِ أَشْفَقُ

فهذا راجعٌ إلى الطبع، فهناك أمورٌ يُقَدَّمُ فِيهَا الرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ، وَهَنَالِكَ أُمُورٌ يُقَدَّمُ فِيهَا النِّسَاءُ عَلَى الرِّجَالِ، وَالْمَصْلَحَةُ هِيَ الَّتِي تَحْكُمُ، فَتَتَوَلَّى الْمَرْأَةُ مَا يُنَاسِبُهَا، وَيَتَوَلَّى الرَّجُلُ مَا يُنَاسِبُهُ، وَلَا نَقْصَ فِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ.

رابعًا: فالمرأة رقيقة الشعور، رحيمة القلب غالبًا، قد تَشْتَغِلُ بِالْحَمْلِ وَحِفْظِ الْجَنَسِ، وَالْوِلَادَةِ، وَالْإِرْضَاعِ، وَالْحِصَانَةِ، وَالتَّرْبِيَةِ، وَتَدْبِيرِ شُؤُونِ الْمَنْزِلِ، وَكَفَى ذَلِكَ شَاغِلًا لَهَا عَنْ تَوَلِّيِ مَصَالِحِ النَّاسِ وَخُصُومَاتِهِمْ، وَتَأْتِيهَا الْعَادَةُ الشَّهْرِيَّةُ مَرَّةً فِي كُلِّ شَهْرٍ ابْتِدَاءً مِنَ الْبُلُوغِ - مِنَ السَّنَةِ 13 - حَتَّى سِنِّ الْيَأْسِ (نحو 50) - وَهِيَ إِبَانُ عَادَتِهَا الشَّهْرِيَّةِ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، مَرِيضَةً، قَلَقَةً الطَّعَنَ، مُشَوَّشَةً الْخَاطِرَ، مُتَغَيِّرَةً الْمَزَاجَ، لَا

تَصْلُحُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ، فَالْقَاضِي لَا يَحْكُمُ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ، وَالْجُوعِ، وَالْإِحْتِقَانِ بِالْبَوْلِ وَشَبَّهَ، وَلَا يَقْضِي إِلَّا وَهُوَ مَرْتَاحُ الْبَالِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْمَرْأَةِ كُلِّ شَهْرٍ - مع احتياج الناس إلى سماع الحاكم دَعَاوَاهُمْ، وَسَمَاعِ نِقَاشِهِمْ، وَعَرَضِ بَيِّنَاتِهِمْ وَحُجَجِهِمْ - ضَاعَتْ أُمُورُ النَّاسِ، وَذَهَبَتْ مَصَالِحُهُمْ، فَلِأَوَّلَى وَالْآخَرَى أَنْ لَا يَتَوَلَّى أُمُورَهُمْ مَنْ تَعْتَرِيهِ تِلْكَ الْأَحْوَالُ بِكَثْرَةٍ.

لهذا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا فَلَاحَ لِقَوْمٍ وَلَوْ أَعْلَمَهُمْ امْرَأَةٌ، فَكَانَ ذَلِكَ تَرْبِيَةً لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَفْعَلُوا فِعْلَهُمْ، فَفَعَلَ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ طِيلَةَ 14 قَرْنًا، وَشَدَّ قَوْمٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَلَنْ يُفْلِحُوا.

خَامِسًا: قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: مَا لَنَا نَرَى الْأَعَاجِمَ - فِي عَصْرِنَا - تَحْكُمُ الْمَرْأَةَ، وَنَجْهُوا فِي حُكْمِهِمْ، وَهُمْ مُفْلِحُونَ؟

وَالْجَوَابُ: إِنَّا - فِي هَذَا الْعَصْرِ - رَأَيْنَا حُكْمَ الْمَرْأَةِ كَمَلِكَةٍ وَكَرئيسَةٍ لِلوزراءِ، وَلَكِنْ الْحُكْمُ فِي بِلَادِهَا بِيَدِ الرِّجَالِ، يُصَرِّفُهُمْ مَجْلِسٌ أَوْ مَجَالِسٌ تُنَاقِشُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ مِنَ الشُّؤْنِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ الْفَرْدِي - كَمَا فِي الْأُمَمِ الشَّرْقِيَّةِ - فَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ ذَلِكَ.

وَمَعَ هَذَا لَمْ تَرَ فَلَاحًا لِقَوْمٍ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ، فَهَذَا حَزْبُ الْمُؤْتَمَرِ فِي الْهِنْدِ، حَارِبَ رِجَالِهِ، وَصَارَعُوا الْإِسْتِعْمَارَ، حَتَّى اسْتَقَلَّتِ الْبِلَادُ، وَجَاءَتْ لِلْحُكْمِ - بَعْدَ نَحْوِ ثَلَاثِينَ سَنَةً - امْرَأَةٌ (أَنْدِيرَا غَانْدِي) فَأَضَاعَ حَزْبُهَا الْأَغْلَبِيَّةَ، فَأَسْقَطُوهُ مِنَ الْحُكْمِ، وَأَبْعَدُوهُ، وَسَلَّمُوهُ لِلْمُتَطَرِّفِينَ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَى الْحُكْمِ مَرَّةً أُخْرَى، فَدَفَعَتْ حَيَاتَهَا ثَمَنًا لَذَلِكَ، وَظَهَرَ فِي عَهْدِهَا الشَّعْبُ وَالتَّنَازُعُ الرَّهيبُ بَيْنَ طَبَقَاتِ الشَّعْبِ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ أَفْلَحُوا، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ.

وَأِنْكَلَتَا - دَاهِيَةُ الْعَالَمِ وَعَجُوزَةُ الرَّهِيَّةِ - أَصْبَحَتْ فِي عَهْدِ حُكْمِ النِّسَاءِ تَابِعَةً لغيرها، يَتَلَاعَبُ بِهَا دُهَاءُ الرِّجَالِ الْمُوجَّهِينَ لِسِيَّاسَةِ الْعَالَمِ، فَهِيَ تَعْمَلُ مَا يُوحِي بِهِ الصَّهَابَةُ فِي نِيُويُورْكَ، وَتَقُولُ نَعَمْ لِكُلِّ مَا يُفْسِدُ أَمْرَ قَوْمِهَا، وَيَكُونُ - وَلَوْ عَلَى أَمَدٍ بَعِيدٍ

- سبباً لخرايبها، والظلم سببٌ للخراب، وكان للإنكليز الكلمة النافذة من قبل، تُتبع ولا تُتبع.

وقد حكمت اليهود امرأة، وأثناء حكمها ذاقوا الهزيمة، ولولا تحاذل العرب واختلافهم، ولولا نجدة (كيسنجر) ووضع قوة أمريكا في الميزان، لذهبت دولتهم تماماً، وما زالوا لن يُفلحوا؛ لأنهم بنوا حكمهم على الظلم والغضب، والله لا يُحب الظالمين، وإن الله ليُمهل الظالم حتى إذا أخذه لم يفلته، ولا بُد أن يستيقظ الشعب الأمريكي، وهو لا يُحب اليهود، ولكنه مخدوع، لغفلة العرب، وقصورهم، واختلاف كلمتهم.

والخلاصة: إن المرأة في الإسلام لا تتولى القيادة للجُموع، ولا الملك والإمارة، وتقبل مشورتها إذا أشارت برُشد، كما قبل الرسول رأي أم سلمة يوم الحديبية⁽¹⁾، وكما قبل عمر رأي المرأة في عدم تحديد المهر⁽²⁾. والله أعلم.

06 ربيع الأول 1407هـ / 08 نوفمبر 1986م

حكم الرّهان الرياضي

السؤال:

هل الرّهان الرياضي من الرّهان الممنوع أم من الجائز؟ لقد شاع بين الناس، واشترك فيه الكبير والصغير، فبيّنوا لنا الحكم فيه.

جماعة من المسلمين

(1) أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب: الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط، حديث (2731).

(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج7/ص380)، وعبد الرزاق في المصنّف (ج6/ص180).

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الرّهان الرياضي قمارٌ، فهو حرام:

الرّهان الرياضي - كسائر أنواع الرّهان - نوعٌ من أنواع الميسر والقمار؛ لأنّ فيه مخاطرةً بالمال، وفيه خسارةٌ مُحَقَّقةٌ لأغلب المخاطرين، وأكلٌ لأموال الناس بالباطل لأقلّيّةٍ من (الرّابحين).

والميسر - كالخمر - رجسٌ وإثمٌ كبير، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219]، وقال فيهما: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: 90]، وقد جعلها عبادة الأنصاب والأوثان.

وقد يظهر في الميسر - كالخمر - منافع، ولكن الإثم والمضارّ الشديدة على الفرد والمجتمع أشدُّ من النفع وأغلب.

ثانياً: بعض مضارّ الميسر:

من أشدّ مضارّ الميسر فتكاً بالأخلاق، أن يتعوّد المقامر الكسل والطَّمَع في الربح الهين، وانتظار (المستحيل) بالثروة الطائلة، وكلّما خسر جزءاً من ماله اشتدّ تكاليفه على (المائدة)، وترك النشاط والسَّعي والعمل والربح بواسطة الكسب الحلال، وهذا معروفٌ في المقامرين.

مضارّ الرّهان الرياضي:

ومع ما في الرّهان الرياضي من مضارّ القمار، فإنه يزيد عليها بأمور:

1 - عُمومُه وشُيوعُه بين طبقات الشعب الفقيرة من العمال والمحتاجين، ففي كلّ

أسبوع تُسَلَب أموال عشرات الألوف منهم، وتَبْلُغ مئآت الملايين، يُحَرِّم منها أبناؤهم وعائلاتهم، زيادةً على فساد أخلاقهم.

2 - تَعْوِيد الصغار على لعب القمار منذ سِنٍّ باكرة جدًا، وهذا ما هو مُشَاهَدٌ، فَإِنَّ أوراق الرِّهَانِ مَرِيئَةٌ عند أحداث لم يَتَلُغُوا العاشرة من العُمُر، ولا شَكَّ أَنَّ في ذلك خطرًا جسيمًا على أخلاق أبنائنا.

3 - هذا الرِّهَانُ قد أصبح خطرًا على الرياضة نفسها، وعلى الأخلاق الرياضية؛ لأنَّ المتفرجين يكون أغلبهم قد راهَنَ بِمَبَالِغٍ مُعْتَبَرَةٍ على مصير المُباراة، فإذا رَأَوْا آمالَهُمْ تتحطَّم هاجُوا وماجُوا، ولم يَقِلَّتْ مِنْ إِذَاتِهِم اللاعبون ولا الحُكَّام، ولا إخوانهم. ولعلَّ هذا ما يُفَسِّرُ شِدَّةَ سَخَطِ بعض (أنصار) الفريق، وفَتَكِهِم باللاعبين (المحبوبين) عندهم، واسألوا أهل (قسنطينة) عَمَّا فَعَلُوا بِ: (قموح)، و(كروكرو)، و(فندي)، يوم خسروا الكأس، وهذا مِنْ أسباب تحطيم الفريق.

4 - يُمكن أن يُصبح الرِّهَانُ الرياضي خطرًا على مصير المُباراة، بيانُ ذلك أَنَّ بعضَ الحُكَّام - إن لم نُقَلِّ أغلبهم - قد يَدْخُلُونَ إلى ميدان التحكيم وقد رَاهَنُوا على مصير المُباراة، ولا وسيلةَ فَعَالَةٍ إلى مَنَعِهِمْ مِنْ هذا (الطَّمَع)، وقد يكون هذا مِمَّا يُبَرِّرُ اتِّهَامَهُمْ، ويجعل تصرفاتهم - في نظر المتفرجين - غير سليمة، ويثير أعصاب اللاعبين، ويدفع الجماهير إلى إعلان السَّخَط، وسواء صَحَّت التُّهْمَة أو كانت زُورًا - وهذا ما نُرَجِّحُه - فَإِنَّ الفساد قد وقع، وبابُ سَدِّ الذرائع يُوجِبُ مَنَعَ هذا الرِّهَانِ.

الرَّهَانُ الْمُبَاحُ:

ثالثًا: إِنَّ الإسلام أَباح نوعًا مِنَ الرِّهَانِ، تشجيعًا لنوعٍ مِنَ الرياضة⁽¹⁾، تُعَدُّ

(1) مِنَ الرياضات التي أَباحها الإسلام، تقويةً للأبدان واستعدادًا للقتال، وأباح فيها الرِّهَان - بالشروط التي ذَكَرَهَا الشيخ رحمه الله -: المُسَابَقَة والرَّمَايَة، فقد أخرج أحمد في مُسنده، حديث (5348)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَقَ بِالْحَيْلِ وَرَاهَنَ»، وفي لَفْظِ (5656): «سَبَقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ =

المسلمين للحرب. وقال علماؤنا - ومنهم الشيخ محمد رشيد رضا⁽¹⁾ - أن كل أنواع الرياضات التي تُعدُّ الشبان إعدادًا صالحًا لحياة الكفاح مأمور بها شرعًا.

ولكن هذا الرهان المباح ليس فيه (مُخاطرة) مالية، ولا إفسادٌ للأخلاق، وبيانُ هذا الرهان المباح أنه قسمان:

الأول: أن تُعلنَ جائزة - أو جوائز - يُحصل عليها الفائز من المُتسابقين، ولا يشترك أحدٌ من هؤلاء في دفع شيءٍ من المال، وإنما يدفعها رئيس الدولة أو واحدٌ من الناس، أو جماعةٌ منهم.

الثاني: أن يُخرجها أحدُ المُتسابقين، ويُعلنَ لغريمه أنها له إن سبقه، وإن لم يسبق فلا شيء له.

هذان النوعان جائزان، وكسبُهُما حلال، وفائدتهما واضحة بتشجيع الفروسية وركوب الخيل، والبراعة في ذلك، وكذلك كلُّ ما تدفعه الجمعيات والدولة ورئسها للفرق الرياضية، أو لمن شرفوا الوطن بالتفوق فيها على الأقران.

وأما الحرام، فهو أن يُخرج كلُّ منهما حظًا، ويجعلَ المال عند ثالث، والسابق يتأهل جميع المال، فهذا قمارٌ مُحضٌ، نصَّ علماؤنا على منعه. والله أعلم.

27 جمادى الثانية 1397هـ / 14 يونيو 1977م

=الحُفْل، وأعطى السابق». وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حُفٍّ، أَوْ نُصْلٍ، أَوْ حَافِرٍ». قال الحافظ في التلخيص (ج 4/ص 395): «رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والحاكم من طريق، وصحَّحه ابن القطان وابن دقيق العيد، وأعلَّ الدارقطني بعضها بالوقف».

وقال الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار (ج 7/ص 83): «والمراد بالنَّصْلِ السَّهْمُ، وعَبَّرَ عن السَّهْم بِحَدِيدَتِهِ الجارحة، يُقَاسُ على الرَّمِي بالسَّهْمِ الرَّمْيُ بِبُنْدُقِ الرِّصَاصِ وقذائف المدافع، وأجاز الشافعي المسابقة على الأقدام بِعَوَظِي، وهذا من الرياضة المُقَوِّية للأبدان على القتال وغيره من الأعمال».

(1) انظر: تفسير المنار. ج 2/ص 99، ج 2/ص 259، ج 7/ص 83، مجلة المنار. م 2/ص 1.

فهرس الجزء الثاني

5.....	الجنائز والقبور
7.....	حُكم نَعْي الميت
13.....	هل يُصَلَّى على قاتل نفسه؟
18.....	ما يُعمل في الجنائز
26.....	ما يُفعل بالميت منذ قبض روحه
52.....	الصدقة عن الميت وقراءة القرآن
65.....	هل يَتَنَفَّع الميت بقراءة القرآن عليه؟
68.....	حضور المسلم جنازة الكافر
68.....	حكم دفن ميت حديث في قبر ميت قديم
70.....	هل لنا حقُّ في هذا القبر؟
73.....	حُكم زيارة النساء للقبور وزيارة قبور الأولياء
77.....	حُكم ما يصنعه الناس عادةً أو تقليدًا في المقابر
91.....	زيارة القبور وارتكاب أنواع الفجور
96.....	البناء على القبور، وتقديم النذور لأصحابها
103.....	حُكم البناء على القبور
113.....	هل أنقل رُفات طفلي إلى مكان آخر؟
114.....	هل يجوز غضب الملك ونش القبور لفتح طريق خاص؟
120.....	شقُّ طريق في مقبرة

123	يريد نبش قبور لبناء حظيرة للسيارات
125	توسيع مسجد على حساب مقبرة
128	شق طريقين في مقبرتين
130	خلاف في طمس قبرين قديمين
131	تحويل مقبرة بسبب إنجاز مشروع
133	مقبرة مغلقة من خمسين عامًا، هل تُعيد الدفن فيها؟
137	الأيمان والنذور
139	حكم القسم بغير الله
142	حلقت أن لا تدخل داره ثم حنثت
145	رد على فتوى صاحب حصّة (رأي الدين) في كفارة اليمين
147	حلف أن يعود إلى تونس بثلاثة أبناء !
152	أقسم على معاقبة تلاميذه ثم ندم
156	حلف بـ (السّتين) ثم حنث
157	حلف بـ (كفارة السّتين) فهل يلزمه شيء؟
158	اليمين على من أنكر
160	نذر الذّبح لغير مكة
162	النذر والتزوير
165	الجهاد
167	ليس جهادًا بل هو فتنة
179	حكم التحالف مع الكفار المعتدين ضدّ المؤمنين
187	القرآن وتفسيره

189	مَن هم الساهون عن الصلاة؟
192	تفسير آية القتل الخطأ وآية أنهار الجنة
196	تفسير قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»
198	تفسير قوله تعالى: «فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى»
201	حُرمة المصحف
202	حكم قراءة القرآن جماعة في المسجد
212	لماذا نزل القرآن مُنَجَّيًا؟
218	آخر آيات القرآن نزولاً
223	الأطعمة والأشربة
225	الزكاة الشرعية في الإسلام
226	أحكام الزكاة
238	الزكاة بالمنجّل المُضَرَّس
244	هل تجوز زكاة المرأة؟
246	حكم اللحوم المستوردة من الخارج
250	ذبيحة أهل الكتاب
251	الدجاج المذبوح بآلة كهربائية
254	حكم أكل لحم الخيل
256	أكل لحم الخيل للتداوي
257	حكم أكل لحم الخنزير وبيعه
259	هل الأضحية من السَّرَف؟
261	هل الجبن الأحمر مصنوع بشحم الخنزير؟

267	الجبن الأحمر أحلال هو أم حرام مَشْبُوه؟
274	حلويات مصنوعة من الخنزير والخمر
275	تحريم الخمر وسائر المسكرات
278	حول مشروب (مالطا)
280	رأي الشريعة الإسلامية في الشراب المتضمّن مادة الإسكار (الكحول)
283	أثر الخمر في التصرفات
285	حكم غرس شجرة الدخان
287	متفرقات
289	الفتوى وأهلها
297	هل للمحراب والمنبر حرمة المسجد؟
311	لماذا سُمّيت الكعبة الشريفة: بيت الله الحرام؟
313	أول بيت وُضِع للناس
315	ما معنى: كَسِبَ الْحَاجَّامَ ومهر البغيّ وحُلُوان الكاهن؟
329	اللائكِيّة: ما عندنا خيرٌ منها
332	لا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ
337	حكم الوقوف للكُبراء والزُعماء
344	حكم القيام للضابط وتحيّة العَلَم
346	الْقِطْعَةُ الَّتِي تُخْبِرُ بِالْغَيْبِ
349	رُفِيّة مشروعة أم تدجيل حرام؟
351	أقسام الحكم التكليفي
352	حكم اتّخاذ السُّبْحَةِ

355	دخول بيوت الناس من غير إذنهم
357	حكم الاستمنااء
358	غزوات الإمام علي كرم الله وجهه
360	حكم التدخين للرجال والنساء
363	كشف العورة والمتعة الحلال
367	ما حكم هذا الكذب على أمي؟
368	حكم الإسلام في أطفال الأنابيب
371	تشریح جثة الإنسان وحكم نقل بعض الأعضاء
386	ترخيص من أجل الحصول على جثث لتشريحها
390	حكم تبرع الإنسان بعضو من أعضائه لإنسان في خطر
392	حكم التصوير والرسم والتماثيل
409	الهوائيات... أفحكم الجاهلية تبغون؟
414	إرسال اللحية سنة والاصطياد بها حرام
418	إرسال اللحية... نصيحة بنصيحة
425	تصدق المرأة من مهرها، وخروجها إلى الحمام
426	ختان المرأة للأطفال
429	نظر الزوجين للأشرطة الخليعة في خلوة
431	حكم الألعاب الرياضية في الإسلام
434	السباحة للمرأة أمام الناس
435	هل الفخذ عورة مغلظة؟
440	تقبيل المرأة لابن عمها أو ابن خالها

441	النظرة الحرام
443	انتزاع الأملاك الخاصة للمصلحة العامة
446	هل للأعلى أن يغلق الماء عن الأسفل
451	تَخَلَّف عن إحياء الأرض المشتركة ثم عاد يُطالب بِحَقِّه
453	تخاف عقاب الله وتريد التوبة
457	التوبة إلى الله
458	في صَلَة الرَّجَم والتوبة
462	هل أُرجع هذا المبلغ المُقْتَرَض؟
463	كيف أعالج هذه العقدة؟
465	هل يُعَدَّ هذا تزويرًا؟
467	قضية سحر
476	هل يَجُوز للمرأة قيادة المسلمين؟
480	حُكْم الرِّهَان الرياضي
485	فهرس الجزء الثاني